# الشُّهُبُ الهَارِيَةُ لِمَن احْتَجَّ عَلَى العُلُوِّ المَكَانِيّ لله بِحَدِيْثِ الجَارِيَة

# الشُّهُبُ الهَارِيَةُ

## لِمَن احْتَجَّ عَلَى العُلُوِّ المَكَانِيِّ لله بِحَدِيْثِ الجَارِيَة

(دِرَاسَةٌ مَوْضُوْعِيَّةٌ نَقْدِيَّة)

الأُسْتَاذُ الدُّكْتُوْر

عَلِيْ عَايِدْ المِقْدَادِيْ الحَاتِمِي الأَشْعَرِي

الشُّهُبُ الهَارِيَةُ لِمَن احْتَجَّ عَلَى العُلُوِّ المَكَانِيِّ لله بِحَدِيْثِ الجَارِيَة

الأُسْتَاذُ الدُّكْتُوْر عَلِيْ عَايِدْ المِقْدَادِيْ الحَاتِمِي الأَشْعَرِي

الطَّبعة : الأولى/ ٢٠٢٢م / 

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْم

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية () إبراهيم، علي عايد / الشُّهُبُ الهَارِيَةُ لِمَن احْتَجَّ عَلَى العُلُوِّ المَكَانِيِّ لله بِحَدِيْثِ الجَارِيَة ، علي عايد إبراهيم / إربد ، المؤلِّف () ص . ر.إ. :. الواصفات : الله / الصفات الإلهية / التنزيه/ الإيمان بالله/ أركان الإيمان/ العقيدة الإسلاميَّة يتحمَّل المؤلِّف كامل المسؤوليَّة القانونيَّة عن محتوى مصنَّفه ، ولا يعبِّر هذا المصنِّف عن رأي دائرة المكتبة الوطنيَّة أو أي جهة حكوميَّة أخرى / 

# المُقَدِّمَةُ

إنَّ الحمد لله نحمده ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لَا إلَه إلَّا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ حَقَّ تُقاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾﴿آل عمران:١٠٢﴾ ، ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وَبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كَثِيراً وَنِساءً وَاتَّقُوا اللهَّ الَّذِي تَساءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ إِنَّ اللهَّ كانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾﴿النساء: ١﴾ ، ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَّ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾﴿الأحزاب: ٧٠ – ٧١﴾ .

وبعد : فقد قامت عقيدة أهل الحقِّ على تنزيه الله تعالى عن جميع النَّقائص ، وسمات الحدوث ... فالله تعالى تقدَّس عن أن يحويه مكانٌ ، كما تنـزّه عن أن يحدّه زمانٌ ، ووجوده سابق الزَّمان والمكان ، فقد كان ولا زمان ولا مكان ، وهو سبحانه وتعالى خالق الزَّمان والمكان ، وهو الأوَّل بلا ابتداء ، والآخر بلا انتهاء ، وهو الآن على ما عليه كان ، لـم يتغيَّر عمَّا كان .

وقد دلَّت الأدلّة الصَّريحة المُحْكمة من الكتاب والسُّنَّة وكذا العقل على أنَّ الله تعالى منزَّه عن الهيئة والصُّورة والحلول والاتِّحاد والاتِّصال والانفصال ، ومنزَّهٌ عن الانتقال والحركة والحدِّ والـمكان والجسميَّة ، فلا يقال : له يمينٌ ولا شمالٌ ولا خلفٌ ولا أمامٌ ، ولا فوقَ العرش ولا تحته ، ولا عن يمينه ولا عن شماله ، ولا هو داخلٌ في العالـم ولا خارجٌ عنه ، ولا يقال : لا يَعْلَـمُ مكانه إلَّا هو ، لأنَّه تعالى ليس في مكان ...

وقد اتَّفق جمهور أهل العلم على أنَّ جميع الظَّواهر الواردة في الكتاب والسُّنَّة التي يوهم ظاهرها بكون الله تعالى في السَّماء ليست على ظاهر معناها ، بل متأوَّلة عند جميعهم ، ويُراد بها علوّ القدْر والرُّتبة والكرامة والـمنـزلة لا علو الـمكان ، لأنَّ الله منزَّه عن التَّحيُّز والجهات والحدود ... لأنَّها صفات الأجسام .

فهو سبحانه لا يحويه مكان ، ولا يوصف بالتَّغيُّر والانتقال ، و ليس هو بجسم فلا يحتاج إلى مكان يستقرُّ ويتمكَّنُ فيه ... ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾﴿الشورى:١١﴾ ... ومع هذا كلّه نبتت نابتة من أبناء المسلمين استشرى بينهم امتحان النَّاس بسؤالهم إيَّاهم عن مكان الله تعالى ، مع أنَّ الكثيرين ممَّن يَسألون مثل هذه الأسئلة لو سُئلوا عن الكثير من مسائل الحيض والنُّفاس وغيرها ما استطاعوا أن ينبسُّوا ببنت شفه ...

وممَّا يدعو للاستهجان : أنَّ هؤلاء جعلوا من السَّلف الصَّالح شمَّاعة لهم ، علَّقوا عليها مصائبهم وطامَّاتهم التي ما أنزل الله بها من سلطان ، تلكم المصائب التي حادت بهم عن طريق تنزيه الله تعالى عن مشابهة الخلق بأيِّ وجه من الوجوه ، وهو ما كان عليه الصَّحابة ومن جاء بعدهم ممَّن تبعهم إلى يومنا هذا ، حيث فهموا من قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾﴿الشورى:١١﴾ ، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾﴿النحل:٧٤﴾ ، وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ ﴿مريم:٦٥﴾ ، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ ﴿الإخلاص:٤﴾ أنَّ الله لا يشبه شيئاً من خلقه بأيِّ وجه من الوجوه ...

وعلى كلِّ حال فمن حمل الألفاظ المتشابهة كـ : الاستواء ، والنُّزول ، والوجه ، واليد ، ... على ظاهر معناها فقد خالف السَّلف والخلف، وأتى بما لم يقله المُنزِّهون ، فليس في هذه المسألة إلَّا تفويض الكيف والمعنى أو التَّأويل ... فلماذا السَّعي الحثيث لتفريق الأمَّة من خلال الإصرار على تحريم وتجريم التَّأويل مطلقاً مع الزَّعم بأنَّ السَّلف لم يؤولوا البتَّة ، ورمي المؤولة بالتَّجهُّم والتَّعطيل ...!!!؟

مع العلم أنَّه ثبت عن بعض السَّلف الصَّالح التَّأويل التَّفصيلي ، وقد ذكرت ذلك موسَّعاً في كتابي : " إعلام الخلف بتأويلات السَّلف " ...

فالله تعالى لا تجوز بحقِّه الكيفيَّة والأينيَّة، فلا يقال لمن لا شبيه له ولا مِثال : كيف هو ؟ كما لا يقال لمن هو غنيٌّ عن المكان : أين هو ؟

فالمطلوب من المكلَّفين نفي الكيفيَّة والأينيَّة عنه البتّة. فإذا مررنا بآيات الاستواء – مثلاً – يجب علينا بداية أن نُبادر إلى تنزيه الله تعالى عن كلِّ معنى من المعاني التي تجوز على البشر ، كالجلوس أو

القعود ... أو غيرها من الكيفيَّات والتَّخييلات والتَّشكيلات التي لا تليق إلَّا بالأجسام كالتَّحيُّز والمماسَّة والافتقار إلى الأماكن، لأنَّ ذلك ينتهي إلى التَّجسيم ...

ولقد أبدع الإمام الشَّافعي – رحمه الله – عندما قال : " من انتهض لمعرفة مدبِّره فانتهى إلى موجود ينتهي إليه فكره فهو مشبِّه، وإن اطمأنَّ إلى العدم الصِّرف فهو معطِّل، وإن اطمأنَّ لموجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحِّد " ...

وفي كتابنا هذا سنلقي الضّوء على حديث الجارية الذي تضمَّن السُّؤال بـ : أين الله ... حيث وصل الأمر بالمتسلِّفة إلى أن يقيسوا عقائد النَّاس بهذا السُّؤال ... وجمعوا كلَّ شاردة وواردة لنُصرة ما يعتقدون ، وكذبوا على علماء الأمَّة متَّهمين إيَّاهم بأنَّهم يقولون ويعتقدون بهذه العقيدة الباطلة الفاسدة ، وأنَّ من خالفهم في ذلك فهو كافرٌ خارجٌ من ربقة الإيمان ...

وقد جاء الكتاب عبر مُقدِّمة وستَّة فصول ، هي :

الفَصْلُ الأول : أَقْوَالُ العُلَمَاءِ فِي حَدِيْثِ الجَارِيَةِ وَمَدَى دلَالَتُهُ عَلَى العُلُو المَكَانِي لله تَعَالَى .

الفَصْلُ الثَّانِي : حَدِيثُ الجَارِيَةِ حَدِيْثٌ مِنْ أَحَادِيْثِ الآحَادِ وَهِيَ لَا تُفِيْدُ العِلْم .

الفَصْلُ الثَّالِثُ : مُخَالَفُة حَدِيْثِ الجَارِيَةِ لإجمَاعِ الأُمَّةِ عَلَى تَنْزِيْهُ الله تَعَالَى عَنِ المَكَانِ .

الفَصْلُ الرَّابِعُ : مُخَالَفُة حَدِيْثِ الجَارِيَةِ لإجمَاعِ الأُمَّةِ عَلَى تَنْزِيْهُ الله تَعَالَى عَنِ الجِسْمِيَّةِ وَمُتَعَلَّقَاتِهَا

الفَصْلُ الخَامِسُ : الآيَاتُ المُغَايِرَةُ لِحَدِيْثِ الجَارِيَةِ وَلِكُلِّ مَا يُوْهِمُ ظَاهِرُهُ العُلُوَّ المَكَانِي لله تَعَالَى

الفَصْلُ السَّادِسُ : الأَحَادِيْثُ المُغَايِرَةُ لِحَدِيْثِ الجَارِيَةِ وَلِكُلِّ مَا يُوْهِمُ ظَاهِرُهُ العُلُوَّ المَكَانِي لله تَعَالَى

**وَسُبْحَانَكَ اللَهُمَّ وَبِحَمْدِكَ نَشْهَدُ أنْ لَا إِلَهَ**

**إِلَّا أَنْتَ نَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوْبُ إِلَيْكَ ،**

**وَالحَمْدُ لله رَبِّ**

**العَالَمِيْن**

# الفَصْلُ الأَوَّلُ

## أَقْوَالُ العُلَمَاءِ فِي حَدِيْثِ الجَارِيَةِ وَمَدَى دلَالَتُهُ عَلَى العُلُو المَكَانِي لله تَعَالَى

يستدلُّ المتسلِّفة على العلوِّ المكانيِّ لله تعالى بالعديد من الأحاديث النبويَّة الشَّريفة ... وسنقصر الكلام هنا على : حديث الجارية ، وأحاديث النُّزول ...لأنَّهما من أهمِّ ما يحتجُّون به على العلوِّ المكانيّ لله تعالى ....

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ ، قَالَ : ... كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ وَالْجَوَّانِيَّةِ، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «ائْتِنِي بِهَا» فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: «أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ ". أخرجه مسلم في الصحيح (١/ ٣٨١ برقم ٥٣٧) ، الطيالسي في المسند (٢/ ٤٢٨ برقم ١٢٠١) ، ابن أبي شيبة في المسند (٢/ ٣٢٦ برقم ٨٢٥) ، أحمد في المسند (٣٩/ ١٨٤ برقم ٢٣٧٦٧) ، أبو داود (١/ ٢٤٤ برقم ٩٣٠) ، النسائي في السنن الكبرى (٨/ ١٠ برقم ٨٥٣٥) ، ابن خزيمة في كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرب عزَّ وجلَّ (١/ ٢٧٨) ، أبو عوانة في المستخرج (١/ ٤٦٦ برقم ١٧٢٨) ، ابن حبان في الصحيح (١/ ٣٨٣ برقم ١٦٥) ، الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٩٨ برقم ٩٣٨) ، ابن منده في الإيمان (١/ ٢٣٠ برقم ٩١) ، اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٤ برقم ٦٥٢) .

وقد اعتاد المتسلِّفون على الاحتجاج بهذا الحديث على أنَّ الله تعالى في السَّماء ... قال شيخهم الألباني بعد ذكره للحديث : " ففي الخبر مسألتان :

إحداهما شريعة : قول المسلم : أين الله ؟

وثانيهما ﴿هكذا﴾ : قول المسئول : في السَّماء . فمن أنكر هاتين المسألتين ، فإنَّما ينكر على المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " . انظر : مختصر العلو للعلي العظيم للذهبي (٨١) ...

والكلام على حديث الجارية ينتظم في النّقاط التَّالية :

**أَوَّلاً** : أنَّ الحديث من أخبار الآحاد ، وأخبار الآحاد ليست حجَّة في العقيدة ، على ما ذهب إليه جمهور الأصوليين ، منهم: الباقلَّاني ، الخطيب البغدادي ، ابن فورك ، الغزالي ، القاضي عبد الجبَّار ،

الرَّازي ، البيهقي ، الكرماني ، القاسمي ، النَّووي ، الكاساني ، ابن عبد البر ، عبد القاهر البغدادي ، وغيرهم كثير . انظر : الفرق بين الفرق (ص٣٢٥) ، المستصفى (١/ ١٤٢) ، شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٥١) ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٢/ ١٢٣) ، الإحكام ، الآمدي (٢/ ٣٢ فما بعدها) ، شرح العضد على ابن الحاجب (٢/ ٥٦) ، نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول (١/ ٢٣) ، (٢/ ٣٧٥) ، أساس التقديس (ص١٩٢) ، الأسماء والصفات (ص٤٥٠) ....

ونسبهُ جماعة إلى الأكثر من أهل الأصول . انظر : المعتمد في أصول الفقه ، (٢/ ٥٥٦) ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٢/ ١٢٣) ....

كما نسبه ابن حزم إلى الحنفيَّة والشَّافعيَّة وجمهور المالكيَّة ، وإلى جميع المعتزلة . انظر : الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٠٧) ، إرشاد الفحول (ص٤٨) ، المسودة في أصول الفقه (ص٢٤٧-٢٤٨) ....

**ثانياً** : أنَّ الحديث مُخالفٌ لما تواتر عن سيِّدنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أنَّه كان إذا أتاه من يُريد الدُّخول في دين الله تعالى ، يطلب منه النُّطق بالشَّهادتين ... ولم يسأله مثل هذا السُّؤال ... فالحديث على هذا شاذٌّ ، والشَّاذ من أقسام الحديث الضَّعيف .

**ثالثاً** : أنَّ الحديث مرويٌّ بالمعنى ، شأنه في ذلك شأن أغلب الأحاديث ، قال الخطيب البغدادي : "أَخْبَرَنِي أَبُو محمَّد عَبْدُ اللهَّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَاذَانَ الصَّيْرَفِيُّ، أنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ محمَّد بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْجَهْمِ الْكَاتِبُ، أنا محمَّد بْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو السَّكُونِيُّ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ سَلَمَةَ الْفِلَسْطِينِيُّ، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ اللهَّ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ: قُلْنَا لِرَسُولِ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بِأَبِينَا أَنْتَ وَأُمِّنَا يَا رَسُولَ اللهَّ ، إِنَّا لَنَسْمَعُ الْحَدِيثَ فَلَا نَقْدِرُ عَلَى تَأْدِيَتِهِ كَمَا سَمِعْنَاهُ قَالَ: " إِذَا لَمْ تُحِلُّوا حَرَامًا وَلَا تُحَرِّمُوا حَلاَلًا فَلَا بَأْسَ " . انظر : الكفاية في علم الرواية (ص١٩٩) ...

فكيف لو كان الأمر متعلِّقاً بالعقيدة التي يترتَّب عليها كفرٌ وإيمان ؟!!

وقال أيضاً : " أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الطَّنَاجِيرِيُّ، أنا عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الْوَاعِظُ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بِسْطَامٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، ثنا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: حَدِّثْنَا بِحَدِيثِ أَبِي الزَّعْرَاءِ كَمَا سَمِعْتَ ، قَالَ: " يَا سُبْحَانَ اللهَّ ، وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ ، إِنَّمَا نَجِيئُكُمْ بِالْمَعْنَى " . انظر : الكفاية في علم الرواية (ص٢٠٩) .

وقال أيضاً : أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ الوهَّاب الْقُرَشِيُّ ، بِأَصْبَهَانَ، أنا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ الطَّبَرَانِيُّ، ثنا مُطَّلِبُ بْنُ شُعَيْبٍ الْأَزْدِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، ح وَأَخْبَرَنا أَبُو طَاهِرٍ محمَّد بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عِيسَى النَّاقِدُ ، وَاللَّفْظُ لَهُ، أنا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ محمَّد الْفِرْيَابِيُّ، حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، ثنا مَعْنٌ، ثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ مَكْحُولٍ ، قَالَ دَخَلْنَا عَلَى وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ فَقُلْنَا: يَا أَبَا الْأَسْقَعِ ، حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَيْسَ فِيهِ وَهْمٌ وَلَا نِسْيَانٌ ، فَقَالَ ، هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ مِنْكُمُ اللَّيْلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا؟ قَالُوا: نَعَمْ ، قَالَ: فَهَلْ زِدْتُمْ أَلِفًا أَوْ وَاوًا أَوْ شَيْئًا؟ فَقُلْتُ: إِنَّا لَنَزِيدُ وَنَنْقُصُ ، وَمَا نَحْنُ بِأُولَئِكَ فِي الْحِفْظِ؟ فَقَالَ: فَهَذَا الْقُرْآنُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ وَأَنْتُمْ تَدْرُسُونَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، فَكَيْفَ وَنَحْنُ نُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ سَمِعْنَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ، إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَلَى مَعْنَاهُ فَحَسْبُكُمْ " . انظر : الكفاية في علم الرواية (ص٢٠٣) .

وقال أيضاً : أَخْبَرَنَا الْبَرْقَانِيُّ، أنا ابْنُ خَمِيرَوَيْهِ الْهَرَوِيُّ، أنا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ، ثنا ابْنُ عَمَّارٍ، ثنا الْمُعَافَى ، عَنْ مِسْعَرٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، قَالَ: " إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُحَدِّثَكُمُ الْحَدِيثَ كَمَا سَمِعْنَاهُ ، وَلَكِنْ عَمُـــودُهُ ، وَنَحْوُهُ " . انظر : الكفاية في علم الرواية (ص٢٠٨) .

أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ بُرْهَانٍ الْغَزَّالُ وَأَبُو الْفَتْحِ هِلَالُ بْنُ محمَّد بْنِ جَعْفَرٍ الْحَفَّارُ ، قَالَا: أنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ محمَّد الصَّفَّارُ ، قَالَ: قَالَ أَبُو محمَّد العبَّاس بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّرْقُفِيُّ ، سَمِعْتُ الْفِرْيَابِيَّ ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ ، يَقُولُ: " لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نُحَدِّثَكُمْ بِالْحَدِيثِ كَمَا سَمِعْنَاهُ – وَقَالَ ابْنُ بُرْهَانٍ: كَمَا سَمِعْنَا – مَا حَدَّثْنَاكُمْ بِحَدِيثٍ وَاحِدٍ " . انظر : الكفاية في علم الرواية (ص٢٠٩) .

ويؤكِّد ما قلناه من أنَّ الحديث روي بالمعنى : أنَّه وردت أحاديث قريبة في موضوعها من موضوع رواية حديث معاوية بن الحكم ، تعارضها ، منها :

– عَنْ عَوْنٍ ، عَنْ أَخِيهِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ أَعْجَمِيَّةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عَلَيَّ عِتْقَ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ: " أَيْنَ اللهُ؟ " فَأَشَارَتْ إِلى السَّماءِ بِإِصْبَعِهَا السَّبَّابَةِ، فَقَالَ لَهَا: " مَنْ أَنَا؟ " فَأَشَارَتْ بِإِصْبَعِهَا إِلى

رَسُولِ اللهِ وَإِلَى السَّمَاءِ، أَيْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، فَقَالَ: " أَعْتِقْهَا" . أخرجه أحمد في المسند (١٣/ ٢٨٥ برقم ٧٩٠٦) ، قال الأرنؤوط : " إسناده ضعيف لاختلاط المسعودي. وأخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" ١/ ٢٨٤-٢٨٥ عن محمَّد بن رافع، وأبو داود (٣٢٨٤) ، ومن طريقه البيهقي ٧/ ٣٨٨ عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وابن عبد البر في "التمهيد" ٩/ ١١٥ من طريق محمَّد بن العوام، ثلاثتهم عن يزيد بن هارون، بهذا الإسناد. وجعل إبراهيم بن يعقوب الراوي عن أبي هريرة في حديثه هو عبد الله بن عتبة وليس ابنه عبيد الله. وأخرجه ابن خزيمة ١/ ٢٨٥-٢٨٦ من طريق أسد بن موسى، و٢٨٦ من طريق أبي داود الطيالسي، كلاهما عن المسعودي، به. وأخرجه ابن خزيمة أيضاً ١/ ٢٨٨ من طريق الحسين بن الوليد، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يسق لفظه، لكن ذكر ابن عبد البر أنه بلفظ حديث "الموطأ" سواء، وهو: أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بجارية له سوداء، فقال: يا رسول الله، إن عليَّ رقبةً مؤمنةً، فإن كنت تراها مؤمنة أُعتِقُها. فقال لها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ " قالت: نعم. قال: "أتشهدين أن محمداً رسولُ الله؟ " قالت: نعم. قال: "أتوقنين بالبعث بعد الموتِ؟ " قالت: نعم. فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أعتِقْها". قلنا: هذا هو اللفظ الصحيح للحديث إن شاء الله، لكن أخطأ الحسين بن الوليد في إسناد هذا الحديث عن مالك، فقد اتفق رواة "الموطأ" على إرساله، لم يذكروا فيه أبا هريرة، قاله ابن عبد البر في "التمهيد" ٩/ ١١٤، والحديث مرسلاً في "الموطأ" برواية يحيى الليثي ٢/ ٧٧٧. وتابع مالكاً على إرساله يونسُ بن يزيد عند البيهقي ١٠/ ٥٧ من طريق محمَّد بن عبد الله بن الحكم، عن ابن وهب، عنه، عن الزهري، به. ووصله معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن رجل من الأنصار: أنه جاء بأمة سوداء ... فذكره، وهذا إسناد صحيح، وسيأتي تخريجه في "المسند" ٣/ ٤٥١-٤٥٢. وله شاهد من حديث الشريد بن سويد الثقفي: أن أمَّه أوصت أن يعتق عنها رقبة مؤمنة، فسأل رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك، فقال: عندي جارية سوداء، أو نوبية، فأُعتقها؟ فقال: "ائتِ بها" فدعوتها، فجاءت، فقال لها: "من ربُّك؟ " قالت: الله. قال: "من أنا؟ " فقالت: أنت رسول الله. قال: "أعتقها، فإنها مؤمنة". وسيأتي في مسنده ٤/ ٢٢٢، وإسناده حسن. وآخر من حديث ابن عباس عند البزار (١٣- كشف الأستار) ، والطبراني في "الكبير" (١٢٣٦٩) : أن رجلاً أتى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: "إن عليِّ رقبة، وعندي جارية سوداء أعجمية، فقال: "ائتني بها" فقال: "أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ " قالت: نعم. قال: "أتشهدين أني رسول الله؟ " قالت: نعم. قال: "أعتقها". وفيه محمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن أبي ليلى، وهو سيىء الحفظ. لكنه يُحسَّن في المتابعات والشواهد. وثالث من حديث معاوية بن الحكم، سيأتي في مسنده ٥/ ٤٤٧، لكن قال فيه: "أين الله؟ " فقالت: في السماء. قال: "من أنا؟ " قالت: أنت رسول الله.

- وَعَنْ عُبَيْدِ اللهَّ بْنِ عَبْدِ اللهَّ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلى رَسُولِ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهَّ إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً. فَإِنْ كُنْتَ تَرَاهَا مُؤْمِنَةً أُعْتِقُهَا. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُّ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهَّ» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتُوقِنِينَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعْتِقْهَا " . أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٧٧ برقم ٩) .

- وَعَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ رَجُلٍ، مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّه جَاءَ بِأَمَةٍ سَوْدَاءَ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، فَإِنْ كُنْتَ تَرَى هَذِهِ مُؤْمِنَةً أَعْتَقْتُهَا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "

أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟ " قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: " أَتَشْهَدِينَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟ " قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: " أَتُؤْمِنِينَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟ " قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: " أَعْتِقْهَا " . أخرجه أحمد في المسند (٢٥/ ١٩ برقم ١٥٧٤٣) ، تحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م ، قال الأرنؤوط في تخريجه : " إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير صحابيه. عبد الرزاق: هو ابن همام الصنعاني، ومعمر: هو ابن راشد البصري، وعبيد الله بن عبد الله: هو ابن عتبة ابن عبد الله بن مسعود. وهو عند عبد الرزاق في "المصنف" (١٦٨١٤) ، ومن طريقه أخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" ص ١٢٤. وأخرجه مالك في "الموطأ" ٢/ ٧٧٧، وأخرجه البيهقي في "السنن" ١٠/ ٥٧ من طريق يونس بن يزيد، كلاهما عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة، أن رجلاً من الأنصار ... قال البيهقي: هذا مرسل. قال ابن عبد البر في "التمهيد" ٩/ ١١٤: ظاهره الإرسال، لكنه محمولٌ على الاتصال، للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة. وتعقَّبه الزرقاني في "شرح الموطأ" ٤/ ٨٥ بقوله: وفيه نظر، إذ لو كان كذلك ما وجد مرسلٌ قط، ثمَّ قال: فلعله أراد للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة الذين رووا هذا الحديث. وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" ١/ ٢٣، وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح. قلنا: ورواه المسعودي وهو مختلط- فيما سلف في مسند أبي هريرة (٧٩٠٦) - عن عون بن عبد الله، عن أخيه عبيد الله، عن ابي هريرة، أن رجلاً أتى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بجارية سوداء أعجمية، فقال: يا رسول الله، إنّ علي عتق رقبة مؤمنة، فقال لها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أين الله؟ " فأشارت إلى السَّماء بأصبعها السبابة، فقال لها: "من أنا؟ " فأشارت بأصبعها إلى رسول الله وإلى السماء، أي: أنت رسولُ الله. فقال: "أعتقها". قال الزرقاني في "شرح الموطأ" ٤/ ٨٦: أخرجه ابن عبد البر، وقال: أنَّه خالف حديث ابن شهاب في لفظه ومعناه، وجعله عن أبي هريرة، وابنُ شهاب يقول: رجل من الأنصار أنَّه جاء بأمةٍ له سوداء، وهو أحفظ من عون، فالقولُ قولُه. انتهى. ثمَّ قال الزرقاني: فإن كانت القصة تعددت فلا خلف، وإن كانت متحدة، فيمكن أن لعبيدِ الله فيه شيخين، رجل من الأنصار رواها له عن نفسه، وأبو هريرة رواها عن قصة ذلك الرجل، ويُؤول قولُه: قالت: نعم، على أنَّها قالت بالإشارة، وأنه وقع منها الأمران، فقالت: نعم باللفظ حين قوله: "أتشهدين.. الخ"، وأشارت إلى السَّماء حين قوله: "أين الله"، و"من أنا"، فذكر كل من الزهري وعون ما لم يذكر الآخر، والعلم عند الله.

– وَعَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِّ، عَنْ أَخِيهِ عُبَيْدِ اللهِّ بْنِ عَبْدِ اللهِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ، فَقَالَ: إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ رَبُّكِ؟» فَأَشَارَتْ إلى السَّمَاءِ، فَقَالَتْ: اللهُّ، فَقَالَ: «فَمَنْ أَنَا؟» فَقَالَتْ: رَسُولُهُ، وَأَوْمَأَتْ بِيَدِهَا إلى الْأَرْضِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» . أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ٩٥ برقم ٢٥٩٨) .

– وَعَنْ عَوْنَ بْنَ أَبِي جُحَيْفَةَ يُحَدِّثُ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : أَتَتْ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةٌ ، وَمَعَهَا جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ : يَا رَسُولَ الله ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَفَتُجزِئُ عَنِّي هَذِهِ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيْنَ اللهُّ ؟ قَالَتْ : فِي السَّماء قَالَ : فَمَنْ أَنَا ؟ قَالَتْ : أَنْتَ رَسُولُهُ

قَالَ : أَتَشْهَدِينَ أَنَّ لاَ إِلَهَ إِلاَّالله " . أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ١١٦ برقم ٢٩٧) ، البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٦٣٧ برقم ١١٥٢٦) .

– وَعَنِ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ أُمِّي أَوْصَتْ إِلَيَّ أَنْ أَعْتِقْ عَنْهَا رَقَبَةً وَإِنَّ عِنْدِي جَارِيَةً سَوْدَاءَ نُوبِيَّةً ، فَقَالَ رَسُولُ الله صلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " ادْعُ بِهَا " فَقَالَ: " مَنْ رَبُّكِ؟ " قَالَتْ: اللهُ، قَالَ: " فَمَنْ أَنَا؟ " قَالَتْ: رَسُولُ الله قَالَ: " أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ " . أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٦٣٨ برقم ١٥٢٧٢) .

– وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِي اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ عَلَى أُمِّي رَقَبَةً وَعِنْدِي أَمَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّم: ائْتِنِي بِهَا فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهَّ: أَتَشْهَدِينَ أَنْ لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهَّ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قال: فأعتقها . أخرجه البزار في المسند (١١/ ٥٥ برقم ٤٧٤٩) ...

وهناك روايات عديدة في هذا الباب ...

فالنَّاظر في الرِّوايات السَّابقة يجد أنَّها جاءت بألفاظ مغايرة للفظ " أين الله " ... فقد جاء الحديث بلفظ : " مَنْ رَبُّكِ " ، " أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله " ، قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: " أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله " ، قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: " أَتُوقِنِينَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ " ...

قال الشَّيخ محمَّد زاهد الكوثري في تعليقه على " السَّيف الصَّقيل في الرَّدِّ على ابن زَفيْل " للسُّبكي ، عند ذكر حديث الجارية ما نصّه : " وراوي هذا الحديث عن ابن الحكم هو عطاء بن يسار ، وقد اختلفت ألفاظه فيه ، ففي لفظ له : "فمدَّ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يده إليها وأشار إليها مستفهماً مَن في السَّماء ..." الحديث، فتكون المحادثة بالإشارة على أنَّ اللفظ يكون ضائعاً مع الخرساء الصَّمَّاء ، فيكون اللفظ الذي أشار إليه النَّاظم والمؤلِّف لفظ أحد الرُّواة على حسب فهمه لا لفظ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ومثل هذا الحديث يصحُّ الأخذ به فيما يتعلَّق بالعمل دون الاعتقاد ، ولذا أخرجه مسلم في باب تحريم الكلام في الصَّلاة دون كتاب الإيمان !!! حيث اشتمل على تشميت العاطس في الصَّلاة ومنع النَّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك ، ولم يخرجه البخاري في صحيحه ، وأخرج في جزء خلق الأفعال ما يتعلَّق بتشميت العاطس من هذا الحديث مقتصراً عليه

دون ما يتعلَّق بكون الله في السَّماء ، بدون أي إشارة إلى أنَّه اختصر الحديث... " . انظر : السَّيف الصَّقيل في الرَّد على ابن زفيل (ص١٠٧) .

وإذا أردنا التَّرجيح بينها ، فليس إلَّا رواية : " أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله ؟" أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ" ، لأنَّهما مفتاح الدُّخول في الإسلام ، فلا يُعتبر الإنسان مسلماً إلَّا إذا نطق بهما ... إلَّا إذا كان عاجزاً عن ذلك لِعِلَّة . وهما شعار الإسلام ، لا يصحُّ الدِّين إلَّا بهما ، وهذا من المعلوم من الدِّين بالضَّرورة ، فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلى الْيَمَنِ، قَالَ: " إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَادْعُهُم إِلى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ الله، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الله عزَّ وجلَّ حِجَابٌ " . أخرجه أحمد في المسند (٣/٤٩٨ برقم ٢٠٧١) ، قال الأرنؤوط في تخريجه للحديث : " إسناده صحيح على شرط الشيخين. يحيى بن عبد الله بن صيفي: هو يحيى بن عبد الله بن محمَّد بن يحيى بن صيفي المكي، وأبو معبد: اسمه نافذ المكي. وأخرجه أبو داود (١٥٨٤) ، وابن منده في "الإيمان" (١١٧) من طريق أحمد بن حنبل، بهذا الإسناد. وأخرجه البخاري (٢٤٤٨) ، وابن ماجه (١٧٨٣) ، والترمذي (٦٢٥) و (٢٠١٤) ، والنسائي ٥/ ٥٥، وابن خزيمة (٢٣٤٦) ، والدارقطني ٢/ ١٣٥-١٣٦، والبيهقي ٧/ ٨، والبغوي (١٥٥٧) من طرق عن وكيع، به. وأخرجه ابن أبي شيبة ٣/ ١١٤، وعنه مسلم (١٩) (٢٩) عن وكيع، عن زكريا بن إسحاق، عن يحيى بن عبد الله بن صيفي، عن أبي معبد، عن ابن عباس، عن معاذ بن جبل، وقال مسلم: قال أبو بكر: ربما قال وكيع: عن ابن عباس أن معاذاً قال: بعثني ... وأخرجه الدارمي (١٦١٤) و (١٦٣١) ، والبخاري (١٣٩٥) و (١٤٩٦) و (٤٣٤٧) و (٧٣٧٢) ، ومسلم (١٩) (٣٠) ، والنسائي ٢/ ٥-٤، وابن خزيمة (٢٢٧٥) ، وابن منده (١١٦) ، والبيهقي ٤/ ٩٦ و٧/ ٧ من طرق عن زكريا بن إسحاق، به. وأخرجه البخاري (١٤٥٨) و (٧٣٧١) ، ومسلم (١٩) (٣١) ، وابن حبان (١٥٦) ، والطبراني (١٢٢٠٧) و (١٢٢٠٨) ، والدارقطني ٢/ ١٣٦، وابن منده (٢١٣) و (٢١٤) ، والبيهقي ٤/ ١٠١ و٢/ ٧ من طريق إسماعيل بن أمية، عن يحيى بن عبد الله، به قوله: "كرائم أموالهم "، قال ابن الأثير في "النهاية" ٤/ ١٦٧؟ أي نفائسَها التي تتعلَقُ بها نفسُ مالكها ويختصُها لها، حيث هي جامعة للكمال الممكن في حقّها، وواحدتها: كريمة. وقوله: "فادعهم إلى شهادة ... الخ "، قال السندي: أراد أن يَدعُوَهم إلى الإسلام بالتدريج، لأنَّه أقربُ إلى الطاعة بخلاف ما لو عرض عليهم دينا مخالفا لدينهم في أشياءَ كثيرة، فإن ذلك يُنَفِرهم ويبعدهم عن القَبُول، فلا دلالة في الحديث على أن مع أن التكليف بالفروع بعد الإيمان، كيف وقد أخر الدعوة إلى الزكاة عن الدعوة إلى الصلاة، مع أن التكليف بالزكاة لا يتأخر عن التكليف بالصلاة.

أمَّا عن مفتاح الدُّخول في الإيمان ، فقد وضَّحه الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث جبريل الشَّهير ، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ، إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ يَمْشِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا الإِيمَانُ؟ قَالَ: " الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلاَئِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَلِقَائِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ الآخِرِ " . أخرجه البخاري (٦/ ١١٥ برقم ٤٧٧٧) ...

**رَابِعَاً :** أنَّ العديد من أهل العلم تكلَّموا على الحديث ...

قال الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزَّار : "وهذا الحديث قد رُوِيَ بنحو معناه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وُجُوهٍ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ " . انظر : مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار (١١/ ٢٤١) .

وقال الإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي : " وَهَذَا صَحِيحٌ، قَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مُقَطَّعًا مِنْ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ وَحَجَّاجٍ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ دُونَ قِصَّةِ الْجَارِيَةِ، وَأَظُنُّهُ إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنَ الْحَدِيثِ لِاخْتِلَافِ الرُّوَاةِ فِي لَفْظِهِ. وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي كِتَابِ الظِّهَارِ مِنَ السُّنَنِ مُخَالَفَةَ مَنْ خَالَفَ مُعَاوِيَةَ بْنَ الْحَكَمِ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ " . انظر : الأسماء والصفات (٢/ ٣٢٥) .

أمَّا الحافظ ابن حجر فأشار في كتابه " التَّلخيص الحبير " بعد أن ذكر روايات الحديث إلى اضطراب الحديث بقوله : " وَفِي اللَّفْظِ مُخَالَفَةٌ كَثِيرَةٌ " . انظر : التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (٣/ ٤٨٠) .

وقال الحافظ ابن حجر في " الفتح " : فَإِنَّ إِدْرَاكَ الْعُقُولِ لِأَسْرَارِ الرُّبُوبِيَّةِ قَاصِرٌ فَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَى حُكْمِهِ لِمَ وَلَا كَيْفَ كَمَا لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ فِي وجوده أَيْن وَحَيْثُ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/ ٢٢٠-٢٢١) .

وقال الإمام محمَّد زاهد الكوثري في تعليقه على "الأسماء والصِّفات " للبيهقي : " وقصَّة الجارية مذكورة فيما بأيدينا من نسخ مسلم لعلَّها زيدت فيها بعد إتماماً للحديث ، أو كانت نسخة المصنِّف ناقصة ؟ وقد أشار المصنِّف أي البيهقي إلى اضطراب الحديث بقوله : " وقد ذكرت في كتاب

الظِّهار من " السُّنَنْ " مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث " . انظر : هامش الأسماء والصفات للبيهقي (ص٥٣٣) ، تحقيق : الكوثري ، دار الكتب اعلمية ، بيروت .

وقال الإمام عبد الله بن الصدِّيق الغُماري : " رواه مسلم وأبو داود والنَّسائي . وقد تصرَّف الرُّواة في ألفاظه ، فروي بهذا اللفظ كما هنا وبلفظ " من ربُّك؟ " قالت: الله ربِّي. وبلفظ "أتشهدين أن لا إله إلَّا الله؟ " قالت: نعم . وقد أستوعب تلك الألفاظ بأسانيدها الحافظ البيهقي في " السُّنَن الكُبْرَى " بحيث يجزم الواقف عليها أنَّ اللفظ المذكور هنا مرويٌّ بالمعنى حسب فهم الرَّاوي ... " . انظر : التمهيد (٧/ ١٣٥ هامش) .

**خَامِسَاً :** أنَّ ظاهرالحديث يدلُّ على أنَّ الله تعالى في السَّماء ، بمعنى أنَّ السَّماء تحويه ، وهذا عين الحلول ، وهي عقيدة باطلة ، فلا يجوز أبداً اعتقاد أنَّ الله يحلُّ في شيء من مخلوقاته ، لأنَّه سبحانه الغني الذي لا يحتاج إلى ما سواه من خلقه ، وكلُّ ما سواه من خلقه ومحتاج له ... فمقولة " الله في السَّماء " ، تعني : أن السَّماء تحيط به سبحانه وتعالى من سائر الجهات بحيث يكون سبحانه أصغر منها !!! ثمَّ إنَّ صرف المتسلِّفة لعبارة : " في السَّماء " إلى " على السَّماء " هو نوع من التَّأويل الذي يفرُّون منه ، وإن ادَّعوا أنَّه ليس تأويلاً .

**سَادِسَاً :** أنَّ الحديث ينسب إلى الله تعالى المكان ، وقد اجتمعت كلمة الأمَّة على تنزيه الله تعالى عن المكان ...وسنوضِّحُ ذلك لاحقاً ...

**سَابِعَاً :** أنَّ الحديث يُوهم بأنَّ الله جسم ، لأنَّه لا يحل في المكان إلَّا جسم ... والله منزَّه عن الجسميَّة ... كما سنبرهن عليهلاحقاً ...

**ثَامِنَاً :** أنَّ الحديث مغاير للعديد من الآيات التِي يُوْهِمُ ظَاهِرُهَا العُلُوّ المَكَانِي للهِ تَعَالَى ... كما سنثبت ذلك لاحقاً ...

**تَاسِعَاً ::** أنَّ الحديث مغاير للعديد من الأَحَادِيْثُ التِي يُوْهِمُ ظَاهِرُهَا العُلُو المَكَانِي للهِ تَعَالَى ... كما سنثبت ذلك لاحقاً ...

## الفَصْلُ الثَّانِي

## حَدِيُثُ الجَارِيَةِ حَدِيْثٌ مِنْ أَحَادِيْثِ الآحَادِ وَهِيَ لَا تُفِيْدُ العِلْم

من المعلوم لدى الجميع أنَّ العقائد هي أساس الإسلام ، وركنه الرَّكين ، المبني على القطع واليقين ، لا على الظُّنون والتَّخمين ... بمعنى أنَّ العقائد يجب أن تثبت بوحي لا تحتمل دلالة لفظه إلَّا معنى واحداً ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾﴿الإخلاص: ١﴾ ... ولذلك نعى الله تعالى على أولئك الذين يتَّبعون الظَّنَّ ، وأخبر سبحانه وتعالى بأنَّ الظنَّ ﴿لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾﴿يونس: ٣٦﴾ ...

فالاستدلال على العقائد بالظنِّي ممنوع في دين الله تعالى ... ومع ذلك رأينا من يدَّعون السَّلفيَّة يناضلون من أجل تمرير الاستدلال بالظُّنون في العقائد ، بل رأيناهم يُكفِّرون من لا يؤمن بالعقائد التي لم تثبت إلَّا بالنُّصوص الظَّنيَّة ... مع العلم أنَّهم تناقضوا في ذلك كثيراً ...

قال الشَّيخ الألباني : " باب نقض القول بردِّ حديث الآحاد في العقيدة من وجوه عِدَّة :

ذهب بعضهم إلى أنَّه لا تثبت العقيدة إلَّا بالدَّليل القطعي ، بالآية أو الحديث المتواتر تواتراً حقيقيَّاً ، إن كان هذا الدَّليل لا يحتمل التَّأويل ، وادَّعى أنَّ هذا ممَّا اتُّفِق عليه عند علماء الأصول ، وأنَّ أحاديث الآحاد لا تفيد العلم ، وأنَّها لا تثبت بها عقيدة .

وأقول : إنَّ هذا القول وإن كنَّا نعلم أنَّه قد قال به بعض المتقدِّمين من علماء الكلام ، فإنَّه منقوض من وجوه عديدة :

الوجه الأوَّل : أنَّه قول مبتدعٌ !!! مُحدث ، لا أصل له في الشَّريعة الإسلاميَّة الغرَّاء ، وهو غريب عن هدي الكتاب وتوجيهات السُّنَّة ، ولم يعرفه السَّلف الصَّالح رضوان الله تعالى عليهم ، ولم ينقل عن أحد منهم ، بل ولا خطر لهم على بال . ومن المعلوم المقرَّر في الدِّين الحنيف : أنَّ كلَّ أمرٍ مبتدع من أمور الدِّين باطل مردود ، لا يجوز قبوله بحال " . انظر : موسوعة الإمام محمَّد ناصر الدِّين الألباني (١/ ٣٢٤) .

هذا ما قاله الألباني ... وهو في كلامه يعتبر القَوْلَ بِعَدَمِ إِفَادَة خَبَرَ الآحَادِ لِلعِلْمِ مِنَ البِدَعِ ... مع أنَّ الحقَّ في هذه المسألة أنَّ كلامه وكلام من يشايعه في هذه المسألة هو البدعة ...

وللردِّ عليه نقول :

اختلف العلماء فيما يفيده خبر الواحد العدل الضَّابط في العقيدة ، والمتأمِّل يجد أن كلامهم يدور حول إفادته الحجيَّة وعدمها ، سواء كان بذاته ، أو بانضمام القرائن إليه ، وعليه فإنَّ ملخَّص ما ذهبوا إليه ينتظم في مذهبين :-

**المَذْهَبُ الأَوَّلُ:** أنَّه ليس حجَّة في العقائد ، وإليه ذهب جمهور الأصوليِّين ، منهم : الباقلَّاني ، والخطيب البغدادي ، وابن فورك ، والغزالي ، والقاضي عبد الجبَّار ، والرَّازي ، والبيهقي ، والكرماني ، والقاسمي ، والنَّووي ، والكاساني ، وابن عبد البرّ ، وعبد القاهر البغدادي ، وغيرهم كثير وكثير من السَّلف والخلف على حدٍّ سواء... . انظر : بالترتيب : تمهيد الأوائل وترتيب الدلائل (ص ٤٤١) ، الفرق بين الفرق (ص٣٢٥) ، مشكل الحديث وبيانه ، ابن فورك (ص٢٤) ، المستصفى من علم الأصول (٢/ ١٧٩) ، شرح الأصول الخمسة(ص٦٧٢) ، أساس التقديس (ص١٩٢) ، الأسماء والصفات ، البيهقي (ص٤٥٠) ، صحيح البخاري بشرح الكرماني(٢٥/ ١٤) ، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص١٤٧-١٤٨) ، صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ٢٠ ، ١/ ١٣١) ، بدائع الصانع (١/ ٢٠) ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٧) ، أصول الدِّين ، عبد القاهر البغدادي (ص١٢) .

ونسبه جماعة إلى الأكثر من أهل الأصول . انظر : المعتمد في أصول الفقه (٢/ ٥٦٦) ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٢/ ١٢٣) ، مطبوع بهامش المستصفى ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ١٢٣) ، الإحكام في أصول الأحكام ، الآمدي (٢/ ٤٨) ، شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير في أصول الفقه (٢/ ٣٥٢) ، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (٢/ ٣٥٧) ، أصول السرخسي (١/ ٢٩٢) ، شرح التلويح على التوضيح ، التفتازاني ، (٢/ ٤٣١) ، نهاية السول للأسنوي في شرح منهاج الوصول للبيضاوي (١/ ٢٣) .

كما نسبه البعض إلى الحنفيَّة ، والشَّافعيَّة ، وجمهور المالكيَّة ، وإلى جميع المعتزلة . انظر : الإحكام في أصول الأحكام ، ابن حزم (١/ ١٠٧) ، إرشاد الفحول (ص ٤٨) ، المسودة في أصول الفقه (ص٢٤٧/ ٢٤٨) ، شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير في أصول الفقه (٢/ ٣٤٩-٣٥٠) .

**المَذْهَبُ الثَّانِي:** أنَّه حجَّة إذا احتفَّت به القرائن ، وإليه ذهب ابن تيمية ، وابن القيِّم ، وابن حزم ، والقاضي أبو يعلى ، وابن الزَّاغوني ، وابن قاضي الجبل ، وحكاه ابن خويز منداد عن مالك ، وهو إحدى الرِّوايتين عن أحمد . انظر : المسودة في أصول الفقه ( ٢٤٧- ٢٤٨) ، شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير في أصول الفقه (٢/ ٣٤٨-٣٥٠) ، أصول السرخسي (١/ ٣٢٩) ، مختصر الصواعق المرسلة (ص ٥٢٨ فما بعدها) ، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ، الألباني (ص ٤٥ فما بعدها) .

ومن أشهر القرائن التي ذكرها من ذهب إلى حجيَّة الآحاد في العقيدة :-

١ .ما أخرجه الشَّيخان في صحيحيهما ممَّا لم يبلغ حدّ المتواتر ، فإنَّه احتفَّت به قرائن منها :- جلالتهما في هذا الشَّأن ، وتقدُّمهما في تميز الصَّحيح على غيرهما ، وتلقِّي الأمَّة لكتابيهما بالقبول . انظر : شرح نخبة الفكر في مصطلح الأثر ابن حجر العسقلاني (ص٢٠-٢١) ، مجموع فتاوى ابن تيميه (١٨/ ١٦) .

يقول ابن الصَّلاح : " أنَّ ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج من قبيل ما يقطع بصحَّته لتلقِّي الأمَّة كلّ واحد من كتابيهما بالقبول ، سوى أحرف يسيرة تكلَّم عليها بعض أهل النَّقد من الحفَّاظ ، كالدَّارقطني وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشَّأن " . انظر : مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصلاح (ص ١٤-١٥) ، وانظر : مجموع فتاوى ابن تيميه (١٨/ ١٧) ، تدريب الراوي (١/ ١٣٤) .

٢. المشهور إذا كانت له طرق متباينة ، سالمة من ضعف الرُّواة والعلل . انظر : شرح نخبة الفكر في مصطلح الأثر ، ابن حجر العسقلاني (ص ٢٤) ، مجموع فتاوى ابن تيميه (١٨/ ٤٧-٤٨) .

٣. المسلسل بالأئمَّة الحفَّاظ المتقنين . انظر : شرح نخبة الفكر في مصطلح الأثر ، ابن حجر العسقلاني (ص ٢٥) ، مجموع فتاوى ابن تيميه ، (١٨/ ٤٨) .

هذه هي أهم القرائن التي ذكروها لإفادة الخبر الحجَّة في العقيدة ... ولو أمعنَّا فيها لوجدنا أنَّ القرينة الأولى كافية لمناقشتهم بها ... فأحاديث الصَّحيحين لم تسلم من تضعيف كلٍّ من ابن تيمية وابن القيِّم والألباني ... وفيما يلي طائفة من أحاديث الصَّحيحين التي حكموا عليها بالضَّعف ...

**الحَدِيْثُ الأَوَّلُ :** روى البخاري (٢/ ١٢٢ برقم ١٤٦٨) واللفظ له ، مسلم (٢/ ٦٧٦ برقم ٩٨٣) بسندهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالصَّدَقَةِ، فَقِيلَ مَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ، وَخَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ، وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا، فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ: فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، قَدِ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتُدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا العَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَعَمُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا " .

والحديث تكلَّم عليه الشَّيخ الألباني في " إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السَّبيل " (٣/ ٣٥٠-٣٥٢) ، وأطال في تضعيفه ، فقال في تخريجه للحديث : " شاذ بهذا اللفظ ، وهو قطعة من حديث رواه أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقِيلَ: مَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ،

وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَالْعَبَّاسُ عَمُّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، قَدِ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ، وَمِثْلُهَا مَعَهَا» ثُمَّ قَالَ: «يَا عُمَرُ، أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ؟» . أخرجه مسلم (٣/٦٨) وأبو داود أيضا (١٦٢٣) والدارقطني (٢١٢) والبيهقي (٤/ ١١١) وأحمد (٢/ ٣٢٢) من طريق ورقاء عن أبى الزناد عن الأعرج عنه به....

وبذلك يتبيَّن أنَّ رواية مسلم هذه رواية شاذَّة ، فلا تصلح للاعتضاد بها ، خلافاً لصنيع المؤلِّف تبعاً للبيهقي ، رحمهما الله تعالى" .

**الحَدِيْثُ الثَّانِي:** روى البخاري (٤/ ٢٩ برقم ٢٨٥٨) واللفظ له ، مسلم (٤/ ١٧٤٧ برقم ٢٢٢٥) بسندهما عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلاَثَةٍ: فِي الفَرَسِ، وَالمَرْأَةِ، وَالدَّارِ " .

وكالحديث السَّابق حكم الألبانيَّ بضعف الحديث ، فقال في " سلسلة الأحاديث الصَّحيحة وشيء من فقهها وفوائدها" (٤/ ٥٢١-٥٢٢) : " أخرجه البخاري (٦ / ٤٦ و ٩ / ١١٢) وفي " الأدب المفرد " (١٣٢) ومسلم (٧/ ٣٣ - ٣٤) ومالك (٣ / ١٤٠) وأبو داود (٢ / ١٥٩) والنَّسائي (٢ / ١٢٠) والتِّرمذي (٢ / ١٣٥) وصحَّحه، وابن ماجة (١ / ٦١٥) والطَّحاوي (٢ / ٣٨١) والطَّيالسي (رقم ١٨٢١) وأحمد (٢ / ٨ و ١١٥ و ١٢٦ و ١٣٦) عن الزُّهري أن سالم ابن عبد الله وحمزة بن عبد الله بن عمر حدَّثاه (وليس عند ابن ماجة والطَّيالسي : وحمزة) عن أبيهما به مرفوعاً، وقال بعضهم: " إنَّما الشُّؤم ". وقد جاء بزيادة في أوَّله بلفظ: " لا عدوى "، فانظره ، كما أنَّه جاء بلفظ مغاير معناه لهذا وهو: " إن كان الشؤم " وقد مضى برقم (٧٩٩) . وفي لفظ آخر: " إن يك الشُّؤم في شيء ... ". وهذا هو الصَّواب كما كنت ذكرت هناك وزدته بياناً عند الحديث (٩٩٣) وفيه الكلام على حديث " قاتل الله اليهود يقولون: إنَّ الشُّؤم " ، فراجعه فإنَّه هام. وقد جاء حديث صريح في نفي الشُّؤم وإثبات اليُمن في الثَّلاث المذكورة ، وهو المناسب لعموم الأحاديث التي تنفي الطَّيرة، فراجع الحديث المشار إليه فيما يأتي برقم (١٩٣٠) .

**الحَدِيْثُ الثَّالِثُ:** روى البخاري (١/ ١١ برقم ٩) بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ» .

قال الشَّيخ الألباني في " مختصر صحيح الإمام البخاري" (١/ ٢١ هامش) : " ورواه مسلم وغيره بلفظ : " وسبعون" ، وهو الرَّاجحُ عندي ، تبعاً للقاضي عياض وغيره ، كما بيَّنته في الصَّحيحة " .

**الحَدِيْثُ الرَّابِعُ :** روى البخاري (٤/ ١٥٠ برقم ٣٣٨٨) بسنده عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أُمَّ رُومَانَ، وَهِيَ أُمُّ عَائِشَةَ، عَمَّا قِيلَ فِيهَا مَا قِيلَ، قَالَتْ: بَيْنَمَا أَنَا مَعَ عَائِشَةَ جَالِسَتَانِ، إِذْ وَلَجَتْ عَلَيْنَا امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ، وَهِيَ تَقُولُ: فَعَلَ اللهُ بِفُلاَنٍ وَفَعَلَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: لِمَ؟ قَالَتْ: إِنَّهُ نَمَى ذِكْرَ الحَدِيثِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَيُّ حَدِيثٍ؟ فَأَخْبَرَتْهَا. قَالَتْ: فَسَمِعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَخَرَّتْ مَغْشِيًّا عَلَيْهَا، فَمَا أَفَاقَتْ إِلَّا وَعَلَيْهَا حُمَّى بِنَافِضٍ، فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «مَا لِهَذِهِ» قُلْتُ: حُمَّى أَخَذَتْهَا مِنْ أَجْلِ حَدِيثٍ تُحُدِّثَ بِهِ، فَقَعَدَتْ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَئِنْ حَلَفْتُ لاَ تُصَدِّقُونِي، وَلَئِنِ اعْتَذَرْتُ لاَ تَعْذِرُونِي، فَمَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ يَعْقُوبَ وَبَنِيهِ، فَاللَّهُ المُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ، فَانْصَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْزَلَ اللهُ مَا أَنْزَلَ، فَأَخْبَرَهَا، فَقَالَتْ: بِحَمْدِ اللَّهِ لاَ بِحَمْدِ أَحَدٍ" .

قال الإمام ابن قيِّم الجوزيَّة في " زاد المعاد في هدي خير العباد "(٣/ ٢٣٨-٢٤٠) : " وَمِمَّا وَقَعَ فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ أَنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي وائل عَنْ مسروق، قَالَ: سَأَلْتُ أم رومان عَنْ حَدِيثِ الْإِفْكِ فَحَدَّثَتْنِي. قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: وَهَذَا غَلَطٌ ظَاهِرٌ ، فَإِنَّ أم رومان مَاتَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَبْرِهَا، وَقَالَ: ( «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذِهِ» ) ، قَالُوا: وَلَوْ كَانَ مسروق قَدِمَ الْمَدِينَةَ فِي حَيَاتِهَا، وَسَأَلَهَا لَلَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَمِعَ مِنْهُ، ومسروق إِنَّمَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ بَعْدَ مَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالُوا: وَقَدْ رَوَى مسروق عَنْ أم رومان حَدِيثًا غَيْرَ هَذَا فَأَرْسَلَ الرِّوَايَةَ عَنْهَا، فَظَنَّ بَعْضُ الرُّوَاةِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهَا، فَحَمَلَ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى السَّمَاعِ، قَالُوا: وَلَعَلَّ مسروقا قَالَ: سُئِلَتْ أم رومان، فَتَصَحَّفَتْ عَلَى بَعْضِهِمْ: سَأَلْتُ، لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَكْتُبُ الْهَمْزَةَ بِالْأَلْفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَقَالَ آخَرُونَ: كُلُّ هَذَا لَا يَرُدُّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ الَّتِي أَدْخَلَهَا الْبُخَارِيُّ فِي " صَحِيحِهِ " وَقَدْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّ مسروقا سَأَلَهَا وَلَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَمَاتَ وَلَهُ ثَمَانٍ وَسَبْعُونَ سَنَةً، وأم رومان أَقْدَمُ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ، قَالُوا: وَأَمَّا حَدِيثُ مَوْتِهَا فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنُزُولِهِ فِي قَبْرِهَا، فَحَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، وَفِيهِ عِلَّتَانِ تَمْنَعَانِ صِحَّتَهُ، إِحْدَاهُمَا: رِوَايَةُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ لَهُ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ رَوَاهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ محمَّد عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والقاسم لَمْ يُدْرِكْ زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَيْفَ يُقَدَّمُ هَذَا عَلَى حَدِيثٍ إِسْنَادُهُ كَالشَّمْسِ يَرْوِيهِ الْبُخَارِيُّ فِي " صَحِيحِهِ "، وَيَقُولُ فِيهِ مسروق: سَأَلْتُ أم رومان فَحَدَّثَتْنِي، وَهَذَا يَرُدُّ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ: سُئِلَتْ. وَقَدْ قَالَ أبو نعيم فِي كِتَابِ " مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ ": قَدْ قِيلَ: إِنَّ أم رومان تُوُفِّيَتْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ وَهْمٌ.

وَمِمَّا وَقَعَ فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ أَنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ أَنَّ عليا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا اسْتَشَارَهُ سَلِ الْجَارِيَةَ تَصْدُقْكَ، فَدَعَا بريرة، فَسَأَلَهَا، فَقَالَتْ: مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا مَا يَعْلَمُ الصَّائِغُ عَلَى التِّبْرِ، أَوْ كَمَا قَالَتْ، وَقَدِ اسْتُشْكِلَ هَذَا، فَإِنَّ بريرة إِنَّمَا كَاتَبَتْ وَعَتَقَتْ بَعْدَ هَذَا بِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ، وَكَانَ العباس عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ ذَاكَ فِي الْمَدِينَةِ، والعباس إِنَّمَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلِهَذَا قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ شَفَعَ إِلَى بريرة أَنْ تُرَاجِعَ زَوْجَهَا فَأَبَتْ أَنْ تُرَاجِعَهُ: ( «يَا عباس " أَلَا تَعْجَبُ مِنْ بُغْضِ بريرة مغيثا وَحُبِّهِ لَهَا!» ) .

فَفِي قِصَّةِ الْإِفْكِ لَمْ تَكُنْ بريرة عِنْدَ عائشة، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ إِنْ كَانَ لَازِمًا، فَيَكُونُ الْوَهْمُ مِنْ تَسْمِيَتِهِ الْجَارِيَةَ بريرة، وَلَمْ يَقُلْ لَهُ عَلِيٌّ سَلْ بريرة، وَإِنَّمَا قَالَ فَسَلِ الْجَارِيَةَ تَصْدُقْكَ، فَظَنَّ بَعْضُ الرُّوَاةِ أَنَّهَا بريرة، فَسَمَّاهَا بِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ بِأَنْ يَكُونَ طَلَبُ مغيث لَهَا اسْتَمَرَّ إِلَى بَعْدِ الْفَتْحِ، وَلَمْ يَيْأَسْ مِنْهَا زَالَ الْإِشْكَالُ، واللَّهُ أَعْلَمُ" .

**الحَدِيْثُ الخَامِسُ:** روى البخاري (٩/ ١٣٤ برقم ٧٤٤٩) بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " اخْتَصَمَتِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا، فَقَالَتِ الجَنَّةُ: يَا رَبِّ، مَا لَهَا لاَ يَدْخُلُهَا إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ، وَقَالَتِ النَّارُ: - يَعْنِي - أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي،

وَقَالَ لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي، أُصِيبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا، قَالَ: فَأَمَّا الجَنَّةُ، فَإِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ، فَيُلْقَوْنَ فِيهَا، فَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، ثَلاَثًا، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَمْتَلِئُ، وَيُرَدُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ قَطْ " .

قال الإمام ابن تيمية في "منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة " (٥/ ١٠١-١٠٢) : " هَكَذَا رُوِيَ فِي الصِّحَاحِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ غَلَطٌ ، قَالَ فِيهِ: " «وَأَمَّا النَّارُ فَيَبْقَى فِيهَا فَضْلٌ» " وَالْبُخَارِيُّ رَوَاهُ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ عَلَى الصَّوَابِ لِيُبَيِّنَ غَلَطَ هَذَا الرَّاوِي، كَمَا جَرَتْ عَادَتُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ غَلَطٌ فِي لَفْظٍ، ذَكَرَ أَلْفَاظَ سَائِرِ الرُّوَاةِ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا الصَّوَابُ، وَمَا عَلِمْتُ وَقَعَ فِيهِ غَلَطٌ إِلَّا وَقَدْ بَيَّنَ فِيهِ الصَّوَابَ، بِخِلَافِ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ وَقَعَ فِي صَحِيحِهِ عِدَّةُ أَحَادِيثَ غَلَطٌ، أَنْكَرَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَّاظِ عَلَى مُسْلِمٍ. وَالْبُخَارِيُّ قَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ بَعْضُ النَّاسِ تَخْرِيجَ أَحَادِيثَ، لَكِنَّ الصَّوَابَ فِيهَا مَعَ الْبُخَارِيِّ، وَالَّذِي أُنْكِرَ عَلَى الشَّيْخَيْنِ أَحَادِيثُ قَلِيلَةٌ جِدًّا، وَأَمَّا سَائِرُ مُتُونِهِمَا فَمِمَّا اتَّفَقَ عُلَمَاءُ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى صِحَّتِهَا وَتَصْدِيقِهَا وَتَلَقِّيهَا بِالْقَبُولِ لَا يَسْتَرِيبُونَ فِي ذَلِكَ" .

وقال الإمام ابن قيِّم في " أحكام أهل الذِّمَّة" (٢/ ١١٠٤-١١٠٨) : " وَاحْتَجُّوا بِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي " صَحِيحِهِ " فِي احْتِجَاجِ الْجَنَّةِ، وَالنَّارِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " «وَأَمَّا النَّارُ فَيُنْشِئُ اللهُ لَهَا خَلْقًا يُسْكِنُهُمْ إِيَّاهَا» "، قَالُوا: فَهَؤُلَاءِ يَنْشَئُونَ لِلنَّارِ بِغَيْرِ عَمَلٍ، فَلَأَنْ يَدْخُلَهَا مَنْ وُلِدَ فِي الدُّنْيَا بَيْنَ كَافِرَيْنِ أَوْلَى.

قَالَ شَيْخُنَا: وَهَذِهِ حُجَّةٌ بَاطِلَةٌ، فَإِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ وَقَعَتْ غَلَطًا مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَبَيَّنَهَا الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ الَّذِي هُوَ الصَّوَابُ، فَقَالَ فِي " صَحِيحِهِ " ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، ثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «تَحَاجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتِ النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ، وَالْمُتَجَبِّرِينَ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: مَا لِي لَا يَدْخُلُنِي إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ، وَسَقَطُهُمْ؟ ! قَالَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِلْجَنَّةِ: " أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ

بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي "، وَقَالَ لِلنَّارِ: " أَنْتَ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا ".

فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَظْلِمُ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا.

وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقًا» " هَذَا هُوَ الَّذِي قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِلَا رَيْبٍ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي " التَّفْسِيرِ ".

وَقَالَ فِي بَابِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾**﴿الأعراف: ٥٦﴾ .

ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا يَعْقُوبُ، ثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: " «اخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا، فَقَالَتِ الْجَنَّةُ: يَا رَبِّ مَا لَهَا لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ؟ وَقَالَتِ النَّارُ: مَا لَهَا لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا الْمُتَجَبِّرُونَ؟ فَقَالَ لِلْجَنَّةِ: " أَنْتِ رَحْمَتِي "، وَقَالَ لِلنَّارِ: " أَنْتِ عَذَابِي أُصِيبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا» ".

قَالَ: فَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ، فَيُلْقَوْنَ فِيهَا، فَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ ! وَيُلْقَوْنَ فِيهَا، وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ ! ثَلَاثًا، حَتَّى يَضَعَ قَدَمَهُ فِيهَا فَتَمْتَلِئَ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ" .

فَهَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَهُوَ مِمَّا انْقَلَبَ لَفْظُهُ عَلَى بَعْضِ الرُّوَاةِ قَطْعًا كَمَا انْقَلَبَ عَلَى بَعْضِهِمْ: " «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» " فَجَعَلُوهُ: " إِنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ بِلَالٌ "، وَلَهُ نَظَائِرُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَقْلُوبَةِ مِنَ الْمَتْنِ.

وَحَدِيثُ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا لَمْ يُحْفَظْ كَمَا يَنْبَغِي، وَسِيَاقُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَاوِيَهُ لَمْ يُقِمْ مَتْنَهُ، بِخِلَافِ حَدِيثِ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ" .

وقال الشَّيخ الألباني في " سلسلة الأحاديث الصَّحيحة وشيء من فقهها وفوائدها" (٦/ ٩٣) : " وقد وقع في رواية للبخاري (٧٤٤٩) من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ: ".. وينشئ للنَّار ... " ،

مكان ".. الجنَّة ". وهي بلا شكٍّ رواية شاذَّة لمخالفتها للطَّريق الأولى عن أبي هريرة ولحديث أنس ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ أبو الحسن القابسي (علي بن محمَّد بن خلف القيرواني ت ٤٠٣) ، وقال جماعة من الأئمَّة: إنَّه من المقلوب، وجزم ابن القيِّم بأنَّه غلط، واحتجَّ بأن الله أخبر بأنَّ جهنَّم تمتلئ من إبليس وأتباعه، وأنكرها الإمام البلقيني، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ . ذكره الحافظ في " الفتح " (١٣ / ٤٣٧) . فأقول -الألباني- : هذا الشُّذوذ في هذا الحديث مثال من عشرات الأمثلة التي تدلُّ على جهل بعض النَّاشئين الذين يتعصَّبون لـ " صحيح البخاري "، وكذا لـ " صحيح مسلم " تعصُّباً أعمى، ويقطعون بأنَّ كلّ ما فيهما صحيح!" .

والأحاديث التي ضعَّفها كلُّ من : ابن تيمية ، وابن القيِّم ، والألباني ... وهي في الصَّحيحين أو في أحدهما كثيرة ، ذكرت منها في كتابي " نور النيِّرين في بيان بعض الأحاديث التي انتقدها المتسلِّفة على الصَّحيحين" ثلاثة وثلاثين حديثاً ... وبذلك أسقط هؤلاء هذه القرينة بأنفسهم ...

## المَبْحَثُ الثَّانِي

## أَدِلَّةُ القَائِلِيْنَ بِإِفَادَةِ خَبَرِ الوَاحِدِ لِلْعِلْمِ وَمُنَاقَشَتُهَا

استدلَّ القائلون بحجيَّة خبر الآحاد في العقيدة بالعديد من الأدلَّة ، من أهمِّها :

**الدَّلِيْلُ الأوَّلُ** : قوله تعالى : **﴿وَما كانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّين وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾**﴿التوبة: ١٢٢﴾ ، قالوا : فهذه الآية الكريمة فيها حثٌّ للقبائل والعشائر وأهل النَّواحي والأقطار المختلفة من المؤمنين ، على أن ينفر من كلِّ فرقةٍ منهم طائفة ليتفقَّهوا في دينهم ، ثمَّ يرجعوا إلى قومهم فينذرونهم ، والطَّائفة في لغة العرب تطلق على الواحد فما فوق ، والتَّفقُّه في الدِّين يشمل العقائد والأحكام ، بل التَّفقُّه في العقائد أهم من التَّفقُّه في الأحكام ، ففي الآية دليل صريح على وجوب الأخذ بأحاديث الآحاد في العقيدة ، وإلَّا ما جاز للطَّائفة أن تنذر . انظر : الإحكام في أصول الأحكام ، الآمدي (٢/ ٦٩) ، العقيدة في الله ، د. عمر الأشقر (ص٥١) ، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ، الألباني (ص٤٩-٥٠) .

**الدَّلِيْلُ الثَّانِي** : قوله تعالى : **﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلى مَا فَعَلْتُمْ نادِمِينَ﴾**﴿الحجرات: ٦﴾ ، وفي القراءة الأخرى : (فتثبَّتوا) . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن طالب (١/ ١٩٤) .

وهذا يدلُّ على الجزم بقبول خبر الواحد الثِّقة ، وأنَّه لا يحتاج إلى التَّثبُّت ، ولو كان خبر الواحد الثِّقة لا يفيد العلم لأمر بالتَّثبُّت في الكلِّ ، ولكنَّ الآية خصَّت الفاسق ، فدلَّ على أنَّ خبر الثِّقة لا يحتاج إلى تثبُّت في قبوله ، بل إنَّه يوجب العلم . انظر : الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ، الألباني (ص ٥٠-٥١) .

**الدَّلِيْلُ الثَّالِثُ**: قوله تعالى : **﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكافِرِينَ﴾** ﴿المائدة: ٦٧﴾ .

وروى أحمد في المسند (٧/ ٢٢١ برقم ٤١٥٧) بسنده عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَن بْنِ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ - قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ -: " نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَحْفَظُ لَهُ مِنْ سَامِعٍ " . قال الأرنؤوط : " حديث صحيح، وهذا إسناد حسن إن صح سماع عبد الرَّحْمَن بن عبد الله بن مسعود لهذا الحديث من أبيه، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين غير سماك بن حرب، فحديثه لا يرقى إلى الصحة، وأخرج له البخاري تعليقاً. إسرائيل: هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. وأخرجه ابن ماجه (٢٣٢) ، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم " ص ٤٥، من طريق محمَّد بن جعفر، بهذا الإسناد. وأخرجه

الترمذي (٢٦٥٧) ، وأبو يعلى (٥١٢٦) و (٥٢٩٦) ، والشاشي (٢٧٦) من طرق، عن شعبة، به. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه الشاشي (٢٧٥) ، وابن حبان (٦٩) ، من طريق عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، به. وأخرجه الشاشي (٢٧٨) ، وابن حبان (٦٦) و (٦٨) ، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل " (٦) و (٧) و (٨) ، وأبو نعيم في "الحلية" ٧/ ٣٣١، والبيهقي في "الدلائل " ٦/ ٥٤٠: من طرق، عن سماك، به. قال أبو نعيم: صحيح ثابت. وبنحوه أخرجه الشَّافعي في "الرسالة" (١١٠٢) ، وفي "المسند" ١/ ١٦ (بترتيب السندي) ، والحميدي (٨٨) ، والترمذي (٢٦٥٨) ، والشاشي (٢٧٧) ، والبيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٤٤) و (٤٦) ، والحاكم في "معرفة علوم الحديث " ص ٢٦٠، والخطيب في "الكفاية" ص ٦٩، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم " ص ٤٥، والبغوي في "شرح السنة" (١١٢) من طريق سفيان بن عيينة، والخطيب في "الكفاية" ص ٦٩ من طريق سفيان الثوري، والبيهقي في "الدلائل " ١/ ٢٣ من طريق هريم بن سفيان، ثلاثتهم عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الرَّحْمَن بن عبد الله، به. وأخرجه بنحوه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث " ص ٢٦، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم " ص ٤٥ و٤٦ من طريق الحاريث العكلي، عن إبراهيم، عن الأسود، عن ابن مسعود، به. وأخرجه بنحوه مطولاً أبو نعيم في "تاريخ أصبهان " ٢/ ٩٠ من طريق محمَّد بن طلحة، عن زبيد، عن مرة، عن ابن مسعود، به. وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه (٢٣٦) ، وابن عبد البر ١/ ٤٢، سيرد ٣/ ٢٢٥ وعن جبير بن مطعم عند ابن ماجه (٢٣١) ، والدارمي ١/ ٧٤، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" ٢/ ٢٣٢، وأبي يعلى (٧٤١٣) ، والخطيب في "شرف أصحاب الحديث " (٢٥) ، والطبراني في "الكبير (١٥٤١) ، والحاكم ١/ ٨٧، سيرد ٤/ ٨٠ و٨٢ = = وعن زيد بن ثابت عند أبي داود (٣٦٦٠) ، والترمذي (٢٦٥٦) ، وصححه ابن حبان (٦٧) ، سيرد ٥/ ١٨٣ وعن أبي الدرداء عند الدارمي ١/ ٧٥-٧٦، أورده الهيثمي في "المجمع " ١/ ١٣٧، وقال: رواه الطبراني في "الكبير"، ومداره على عبد الرَّحْمَن بن زبيد، وهو منكر الحديث، قاله البخاري. وعن أبي سعيد الخدري عند البزار (١٤١) ، والرامهرمزي (٥) ، وأبي نعيم في "الحلية" ٥/ ١٠٥، قال الهيثمي في "المجمع " ١/ ١٣٧: ورجاله موثقون إلا أن يكون شيخ سليمان بن سيف سعيد بن بزيع، فإني لم أر أحداً ذكره، وإن كان سعيد بن الربيع، فهو من رجال الصحيح. وعن النعمان بن بشير، عند الحاكم ١/ ٨٨، من طريق عبد الله بن بكر السهمي، عن حاتم بن أبي صغيرة، عن سماك بن حرب، عن النعمان بن بشير، وقال: وفي الباب عن جماعة من الصحابة، منهم عمر وعثمان وعلي ومعاذ بن جبل وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة، وغيرهم عدة، وحديث النعمان بن بشير من شرط الصحيح. قلنا: وهو كما قال، فإن رجاله رجال الشيخين غير سماك بن حرب، فمن رجال مسلم. وعن عمير بن قتادة عند الطبراني في "الكبير" ١٧/ (١٠٦) ، أورده الهيثمي في "المجمع " ١/ ١٣٨: وقال: ورجاله موثقون إلا أني لم أر من ذكر محمَّد بن نصر شيخ الطبراني. وعن جابر بن عبد الله عند الطبراني في "الأوسط " فيما ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" ١/ ١٣٨، وقال: وفيه محمَّد بن موسى البربري، قال الدارقطني: ليس بقوي. وعن سعد بن أبي وقاص عند الطبراني في "الأوسط " فيما ذكره الهيثمي في = "المجمع " ١/ ١٣٨-١٣٩، وقال: وفيه سعيد بن عبد اللهُ، لم أر من ذكره. قال السندي: قوله: نضر الله: قال الخطابي: دعا له بالنضارة، وهي النعمة، يقال: نضر، بالتشديد والتخفيف، وهو أجود. وفي "النهاية": يروى بالتشديد والتخفيف، من النضارة، وهي في الأصل: حسن الوجه، والبريق، وإنما أراد: حَسن خُلُقَه وقدره. وقيل: روي مخففاً، وأكثر المحدثين يقولونه بالتثقيل، والأول الصواب، والمراد: ألبسه الله النضرة، وهي الحسن وخلوص اللون، أي: جمله وزينه، أو أوصله اللهُ إلى نضرة الجنة، أي: نعيمها ونضارتها، قال ابن عيينة: ما من أحد يطلب الحديث إلا وفي وجهه نضرة لهذا الحديث. مبلغ: بفتح لام مشددة، مَنْ بلغه الآخر العلم. من سامع: ممن سمع أولاً، تنبيه على فائدة التبليغ، وفيه أنه لا عبرة للتقدم الزماني في العلم، بل قد يكون المتأخر أولى من المتقدم. والله تعالى أعلم" .

وروى البخاري (٤/ ١٧٠ برقم ٣٤٦١) بسنده عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ... " .

وروى مسلم (٢/ ٨٨٦ برقم ١٢١٨) بسنده عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله ... وفيه أنَّ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال في الجمع الأعظم يوم عرفة : "... وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟» قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ، فَقَالَ: بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ «اللهُمَّ، اشْهَدْ، اللهُمَّ، اشْهَدْ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ... " .

ومعلوم أنَّ البلاغ هو الذي تقوم به الحُجَّة على المبلّغ ، ويحصل به العلم فلو كان خبر الواحد لا يحصل به العلم لم يقع به التَّبليغ الذي تقوم به حجَّة الله على العبد ، فإنَّ الحجَّة إنَّما تقوم بما يحصل به العلم ، لا بما لا يعلم صدقه من كذبه ، وقد كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يرسل الواحد من أصحابه يبلِّغ عنه ، فتقوم به الحجَّة على من بلَّغه ، وكذلك قامت على الأمَّة الحجَّة بما بلَّغهم العدول الثِّقات من أقواله وأفعاله وسننه ، ولو لم يفد العلم لم تقم علينا بذلك حجَّة ، ولا على من بلغه واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو دون عدد التَّواتر ، وهذا من أبطل الباطل ، فيلزم من قال أنَّ أخبار رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا تفيد العلم أحد أمرين :

إمَّا أن يقول : أنَّ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يبلِّغ غير القرآن ، وما رواه عنه عدد التَّواتر ، وما سوى ذلك لم تقم به حجَّة ولا تبليغ .

وإمَّا أن يقول : أنَّ الحجَّة والبلاغ حاصلان بما لا يوجب علماً ولا يقتضي عملاً .

وإذا بطل هذان الأمران بطل القول بأنَّ أخباره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التي رواها الثِّقات العدول الحفَّاظ وتلقَّتها الأمَّة بالقبول لا تفيد علماً ، وهذا ظاهر لا خفاء به . انظر : مختصر الصواعق ، ابن قيم الجوزية (ص٥٥١-٥٥٢) ، الإحكام في أصول الأحكام ، ابن حزم (١/ ١٢٨-١٣٠) .

**الدَّلِيْلُ الرَّابِعُ :** روى البخاري (٢/ ١١٩ برقم ١٤٥٨) واللفظ له ، مسلم (١/ ٥١ برقم ١٩) بسندهما عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى اليَمَنِ، قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ،

فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَّ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَّ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا، فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ» .

والحديث نصٌّ في أنَّ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر معاذاً أن يبلغهم قبل كلِّ شيء عقيدة التَّوحيد وأن يعرفهم بالله عزَّ وجلَّ ، وما يجب له وما ينزّه عنه ، فإذا عرفوه تعالى بلّغهم ما فرض الله عليهم ، وذلك ما نقله معاذ يقيناً ، فهو دليل قاطع على أنَّ العقيدة تثبت بخبر الواحد وتقوم به الحجَّة على النَّاس ، ولولا ذلك لما اكتفى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإرسال معاذ وحده ، ومن لم يسلم بما ذكرناه لزمه أحد أمرين لا ثالث لهما :

(١) القول بأنَّ رسله عليهم السَّلام ما كانوا يعلّمون النَّاس العقائد ، لأنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يأمرهم بذلك ، وإنَّما أمرهم بتبليغ الأحكام فقط ، وهذا باطل البداهة ، مع مخالفته لحديث معاذ المتقدِّم .

(٢) أنَّهم كانوا مأمورين بتبليغها ، وأنَّهم فعلوا ذلك ، فبلغوا الناس كلَّ العقائد الإسلاميَّة ، ومنها هذا القول المزعوم ( لا تثبت العقيدة بخبر الآحاد ) فإنَّه في نفسه عقيدة كما سبق ، وعليه فقد كان هؤلاء الرُّسل ، رضوان الله عليهم يقولون للنَّاس : آمنوا بما نبلغكم إيَّاه من العقائد ، ولكن لا يجب عليكم أن تؤمنوا بها لأنَّها خبر آحاد ، وهذا باطل أيضاً كالذي قبله ، وما لزم منه باطل ، فهو باطل ، فثبت بطلان هذا القول ، وثبت وجوب الأخذ بخبر الآحاد في العقائد . انظر : وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة ، الألباني (ص١١-١٢) .

**الدَّلِيْلُ الخَامِسُ:** عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في العقيدة بدعة !!! محدثة . انظر : الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ، الألباني (ص٥٥) .

هذه هي أهم الأدلَّة التي استشهد بها من ذهبوا إلى أنَّ خبر الأحاد حجَّة في أمور العقيدة ...

ويمكن أن نناقش أدلَّة القائلين بالحُجيَّة فنقول :

أمَّا استدلالهم بقوله تعالى : ﴿وَما كانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّين وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾﴿التوبة: ١٢٢﴾ ، فالاستدلال بالآية بعيدٌ هنا ، إذ لا علاقة للآية بها نحن بصدده ، وذلك لأنَّ هذه الطَّائفة مؤمنة بنصِّ الآية ، وقد حصل لديها وللفِرقة التي نفرت منها الإيهان بأصول الدِّين والعقائد قبل ذلك ، والمطلوب منها هو التَّفقُّه في دقائق الشَّرع ، ليعرِّفوا فرقتهم بالأحكام التَّفصيليَّة ، التي لا يشترط فيها التَّواتر ، بل يكفي فيها خبر الواحد ، فإذا علم ذلك ، فلا ضير في اعتبار الطَّائفة واحداً أو أكثر ، على أننا لا نسلم البتَّة بأن الطَّائفة هي واحد ، وقوله في الآية : ﴿وَلِيُنْذِرُوا﴾ ، دليلٌ واضحٌ على أنَّهم جماعة . انظر : هامش دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ، ابن الجوزي (ص٤٥) .

ومن الأدلَّة التي تدحض كون المقصود بالطَّائفة واحد ما رواه مسلم (١/ ١٣٧ برقم ١٥٦) بسنده عَنْ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» .

فقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ظاهرين " ، " لا يضرُّهم من خذلهم أو خالفهم " ، " ظاهرون " ، يدلُّ على أنَّهم جماعة كثيرة ، ولو كانت الطَّائفة واحداً لما كان له كثير فائدة ...

قال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن" (٨/ ٢٩٤) في تعليقه على الآية السَّابقة : " وَلَا شَكَ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا جَمَاعَةٌ لِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا عَقْلًا، وَالْآخَرُ لُغَةً. أَمَّا الْعَقْلُ فَلِأَنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَحَصَّلُ بِوَاحِدٍ فِي الْغَالِبِ، وَأَمَّا اللُّغَةُ فَقَوْلُهُ: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّين وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ﴾ فَجَاءَ بِضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ" . وانظر : تفسير ابن كثير (٢/ ٤٠٠-٤٠١) ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٦٩م ، تفسير الطبري (١١/ ٨٩-٩٥) ، المحرر الوجيز (٣/ ٩٦-٩٧) ، البحر المحيط (٥/ ١١٦-١١٧) .

وهذا الفهم هو الذي فهمه الأئمَّة الأعلام ، ففي صحيحه الجامع (٩/ ٨٦) أفرد البخاري باباً سمّاه : " بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَبَرِ الوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الأَذَانِ وَالصَّلاَةِ وَالصَّوْمِ وَالفَرَائِضِ وَالأَحْكَامِ " وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلاَ نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّين وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾﴿التوبة: ١٢٢﴾ . قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري"(١٣/ ٢٣٤) : " وَقَوْلُهُ وَالْفَرَائِضِ بَعْدَ قَوْلِهِ فِي الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ وَأَفْرَدَ الثَّلَاثَةَ بِالذِّكْرِ

لِلاهْتِمَامِ بِهَا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ لِيُعْلَمَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعَمَلِيَّاتِ لَا فِي الِاعْتِقَادِيَّاتِ" . وانظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني (٢٥/ ١٤) .

وأمَّا استدلالهم بقوله تعالى : ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلى مَا فَعَلْتُمْ نادِمِينَ﴾﴿الحجرات: ٦﴾ ، فاستدلالهم به ضعيف ، قال الإمام ابن عطيَّة في "المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " (٥/ ١٣٠) : " وتأنس القائلون بقبول خبر الواحد بما يقتضيه دليل خطاب هذه الآية لأنَّه يقتضي أنَّ غير الفاسق إذا جاء بنبإ أن يعمل بحسبه ، وهذا ليس باستدلال قوي" .

وما ذلك إلَّا لأنَّ " المراد هو منع الشَّاهد عن جزم الشَّهادة بما لم يبصر ولم يستمع ، والفتوى بما لم يرو ولم ينقله العدول " . انظر : المستصفى ، الغزالي (٢/ ٢٢١) .

وقد ضعَّف الاستدلال بالآية الإمام الآمدي ، فقال : " وهذه الحجَّة أيضاً ضعيفة ، أمَّا الوجه الأوَّل : فلأنَّ الاستدلال بهذه الآية غير خارج عن مفهوم المخالفة ، وسنبيِّن أنَّه ليس بحجَّة ، وإن كان حجَّة ، لكنَّه حجَّة ظنِّيَّة ، فلا يصحُّ الاستدلال به في باب الأصول .

وأمَّا الوجه الثَّاني : فمن وجهين : الأوَّل : لا نسلم أنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أجمع على قتلهم وقتالهم -المقصود هنا هم بنو المصطلق : انظر مناسبة نزول الآية في أسباب النزول للواحدي (ص٢٦٢) ، تفسير الطبري (٢٦/ ١٦٠-١٦١)- بخبر الوليد بن عقبة ، فإنَّه قد روي أنه بعث خالد بن الوليد وأمره بالتَّثبت في أمرهم ، فانطلق حتى أتاهم ليلاً فبعث عيونه ، فعادوا إليه وأخبروه بأنَّهم على الإسلام ، وأنَّهم سمعوا آذانهم وصلاتهم فلمَّا أصبحوا ، أتاهم خالد بن الوليد ، ورأى ما يعجبه منهم ، فرجع إلى النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأخبره بذلك ، أمَّا الثَّاني : فإنَّ ما ذكره من سبب النُّزول من أخبار الآحاد ، فلا يكون حجَّة في الأصول " . انظر : الإحكام في أصول الأحكام ، الآمدي (٢/ ٧١-٧٢) ، وللاستزاده انظر : الاستدلال بالظني في العقيدة ، فتحي سليم ، (ص٨٨ فما بعدها) ، الفرق بين الفرق ، عبد القاهر البغدادي (١/ ٩٦ فما بعدها) ، الكفاية في علم الرواية ، الخطيب البغدادي (ص٢٥-٢٦) .

وأمَّا استدلالهم بقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " نضَّر الله امرءاً ... الحديث " ، فهو حجَّة عليهم ، لأنَّه قد علَّل فيه ونبَّه على ما يقول بقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ» . أخرجه بهذا اللفظ : ابن ماجه (١/ ٨٤ برقم ٢٣٠) ، (ص٤٠برقم ٢٣٠) ، الترمذي ( ٤/ ٣٣٠ برقم ٢٦٥٦ ، وقال حديث حسن) .

وكأنَّه قال : " إذا كان المبلَّغ أوعى من السَّامع ، وأفقه منه ، وكان السَّامع غير فقيه ، ولا ممَّن يعرف المعنى ، وجب عليه تأدية اللفظ ليستنبط من نص اللَّفظ العالم الفقيه ، وإلاَّ فلا وجه لهذا التَّعليل إن كان حال المبلِّغ والمبلَّغ سواء ، على أنَّ رواة هذا الخبر نفسه قد رووه على المعنى ، فقال بعضهم : " رحم الله " ، مكان : " نضّر الله " ، " ومن سمع " ، بدل : " امرءاً سمع " ، " وروى مقالتي " ، بدل : " منَّا حديثاً " ، " بلّغه " ، بدل " أدَّاه " ، " وربَّ حامل فقه لا فقه منه ، مكان ليس بفقيه " . انظر تلك الروايات في : مسند أحمد (ص٣٥١برقم ٤١٥٧) ، (ص١٢٠١برقم ١٦٨٧٥) ، بيت الأفكار الدولية ، جامع الترمذي (ص٤٣٠برقم ٢٦٥٦-٢٦٥٧) ، سنن أبي داود (ص٤٠٤برقم ٣٦٦٠) ، بيت الأفكار الدولية ، سنن ابن ماجه (ص٤٠برقم ٢٣٢،٢٣١،٢٣٠) ، (ص٣٣٠ برقم ٣٠٥٢) ، بيت الأفكار الدولية .

ثمَّ إنَّ هذا الاستدلال انطوى على مغالطة واضحة ، لأنَّنا نؤمن إيماناً جازماً قاطعاً بأنَّ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلَّغ جميع ما أُنزل إليه من ربِّه ، لأنَّه لا يكون قد أقام الحجَّة لله على النَّاس إلَّا إذا أبلغهم حقيقة الدَّعوة كاملة ، ووصف لهم ما هم عليه كما هو على حقيقته ، بلا مجاملة ولا مداهنة . انظر : في ظلال القرآن ، سيد قطب (٢/ ٩٤١) .

فالرِّسالة كلٌّ متكامل ، وبعضها ليس أولى بالأداء من بعض ، فإذا لم يؤدّ بعضها ، فكأنَّك أغفلت أداءها جميعاً ، كما أنَّ من لم يؤمن ببعضها كان كمن لم يؤمن بكلّها لإدلاء كلّ منها بما يدليه غيرها ، وكونها لذلك في حكم شيءٍ واحد ، والشَّيء الواحد لا يكون مبلَّغاً غير مبلَّغ ، مؤمناً به غير مؤمن به ، ولأنَّ كتمان بعضها يضيع ما أدَّى منها كترك بعض أركان الصَّلاة ، فإنَّ غرض الدَّعوة ينتقض به . انظر : روح المعاني (٣/ ٣٥٥) ، وانظر للاستزادة : المحرر الوجيز (٢/ ٢١٧-٢١٨) ، البحر المحيط ، أبو حيان (٣/ ٥٣٨-٥٤٠) ، تفسير الرازي (١٢/ ٤١-٤٢) .

فالرُّسل الكرام صلوات الله وسلامه عليهم بلَّغوا النَّاس العقائد كما بلَّغوهم الأحكام ، ولم يكتموا من رسالاتهم شيئاً ... فالظَّاهر أنَّ هذا الخبر نقل على المعنى ، فلذلك اختلفت ألفاظه ... انظر : الاستدلال بالظني في العقيدة ، فتحي سليم (ص٨٢) .

ومن المعلوم يقيناً أنَّ أغلب الأحاديث رُويت بالمعنى ، ولذلك " اختلفت ألفاظ الصَّحابة في رواية الحديث عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فمنهم من يرويه تامَّاً ، ومنهم من يأتي بالمعنى ، ومنهم من يورده مختصراً ، وبعضهم يغاير بين اللفظين ويراه واسعاً إذا لم يخالف المعنى ... " . انظر : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، محمَّد جمال الدِّين القاسمي (ص٢٢١) ، وانظر : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، السُّيوطي (٢/ ٩٢ فما بعدها) .

ولذلك تجد الحديث الواحد مرويَّاً بعبارات وألفاظ مختلفة ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ...

ومع وضوح جواز نقل الحديث على المعنى – وقد حصل بالفعل – فإنَّ جلَّ النُّصوص الحديثيَّة أيضاً ظنيَّة في ثبوتها ، ومع صحَّتها فإنَّها لا ترتقي إلى درجة الثُّبوت القطعي ، إلَّا القليل ممَّا تواتر منها ، ولذلك فإنَّها أتت لتبيِّن مجمل القرآن ، وتخصيص عامِّه ، وتقييد مطلقه ، وإلحاق بعض الفروع بأصولها القرآنيَّة في الأغلب الأعم ، فعلى هذا الأساس تكون أسس العقيدة قد تقرَّرت وتثبَّتت بالقرآن ، والعقيدة الإسلاميَّة تتميز عن باقي العقائد ، فهي مبنيَّة على العقل ، فالإيمان بوجود الله ووحدانيَّته قائم على العقل ، والإيمان بأنَّ القرآن كلام الله مبنيٌّ على العقل ، والقرآن الكريم هو الدِّلالة القاطعة على رسالة محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونبوَّته وهو معجزته الخالدة .

وهذه الثَّلاثة هي أسس العقيدة عند المسلم ، كما أنَّ باقي أصول العقيدة من المغيَّبات ، كالإيمان بالملائكة ، والجنِّ والشَّياطين ، والجنَّة والنَّار ، والبعث والحساب ، وكثير من أخبار الأنبياء السَّابقين والأمم السَّابقة قد ورد به القرآن الكريم وثبت الاعتقاد به بالطَّريق القطعيِّ اليقيني ، فالعقيدة كلّها تثبت بالقطع والجزم واليقين ، والسُّنَّة إنَّما جاءت – كما قلنا – لتبيين المجمل ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وإلحاق فروع بأصولها ، فكلُّها أحكام شرعيَّة عمليَّة ، وما ورد فيها من بعض أمور اعتقاديَّة ، فإنَّ أصولها موجودة في القرآن الكريم ، وأمَّا ما ورد فيها من بعض الغيبيَّات الفرعيَّة ، كمجيء المهدي ، والدَّجَّال ، ونزول عيسى عليه السَّلام ، وعذاب القبر ، فلا

بدَّ من أن تكون فروعاً لأصل قرآني ، أو أن يكون دليلها قطعي الثُّبوت ، أو أن نتَّبع فيها الأمر الربَّاني القطعي الثُّبوت القطعيِّ الدِّلالة ، وهو عدم جواز أخذ العقيدة بالدَّليل الظنِّي . انظر : الاستدلال بالظني في العقيدة ، فتحي سليم (ص٨٦) .

قال الإمام البيهقي في " الأسماء والصِّفات" (٢/ ٢٠٠) : " ... قَالَ الشَّيْخُ: وَلِهَذَا الْوَجْهِ مِنَ الِاحْتِمَالِ تَرَكَ أَهْلُ النَّظَرِ مِنْ أَصْحَابِنَا الِاحْتِجَاجَ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَا انْفَرَدَ مِنْهَا أَصْلٌ فِي الْكِتَابِ أَوِ الْإِجْمَاعِ، وَاشْتَغَلُوا بِتَأْوِيلِهِ ... " .

فالقول بأنَّ العقيدة لا تؤخذ إلا بالدَّليل القطعي ، ولا يجوز بالدَّليل الظنِّي ، هو قول يثبت العقيدة وينقِّيها من كلِّ شائبة ويجعلها في مأمن من أن يتسرَّب إليها الفساد والتَّناقض والعبث ، وليس قولاً يشكِّكُ في العقيدة ، أو يحطُّ من قيمتها بل هو يرفعها " . انظر : الاستدلال بالظني في العقيدة ، فتحي سليم (ص١٦٢)

وأمَّا قولهم بأنَّ قول من يقول : لا تثبت العقيدة بخبر الآحاد فإنَّه في نفسه عقيدة ، فهذه أيضاً مغالطة واضحة ، لأنَّنا ما منعنا الاحتجاج بالآحاد في العقائد إلَّا لاحتمال الخطأ والنِّسيان والسَّهو والغفلة على الرُّواة ، ولذلك فإنَّنا لا نقطع بثبوت الخبر ، وإنَّه لا يفيد سوى الظَّنّ ، وعلى ذلك جماهير المسلمين من الصَّحابة والتَّابعين فمن بعدهم ...

قال الإمام النَّووي المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج" (١/ ١٣١-١٣٢) : " وَأَمَّا خَبَرُ الْوَاحِدِ فَهُوَ مَا لَمْ يُوجَدْ فِيهِ شُرُوطُ الْمُتَوَاتِرِ ، سَوَاءٌ كَانَ الرَّاوِي لَهُ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ ، وَاخْتُلِفَ فِي حُكْمِهِ ، فَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَأَصْحَابِ الْأُصُولِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ حُجَّةٌ مِنْ حُجَجِ الشَّرْعِ يَلْزَمُ الْعَمَلُ بِهَا وَيُفِيدُ الظَّنَّ وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ ، وَأَنَّ وُجُوبَ الْعَمَلِ بِهِ عَرَفْنَاهُ بِالشَّرْعِ لَا بِالْعَقْلِ ، وَذَهَبَتِ الْقَدَرِيَّةُ وَالرَّافِضَةُ وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ إِلَى أنَّه لا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ ، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَنَعَ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ دَلِيلُ الْعَقْلِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَنَعَ دَلِيلُ الشَّرْعِ ، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ مِنْ جِهَةِ دليل العقل ، وقال الجبائى مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ إِلَّا بِمَا رَوَاهُ اثْنَانِ عَنِ اثْنَيْنِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ إِلَّا بِمَا رَوَاهُ أَرْبَعَةٌ عَنْ أَرْبَعَةٍ ،

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يُوجِبُ الْعِلْمَ الظَّاهِرَ دُونَ الْبَاطِنِ ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى أَنَّ الْآحَادَ الَّتِي فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَوْ صحيح مسلم تُفِيدُ الْعِلْمَ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْآحَادِ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا هَذَا الْقَوْلَ وَإِبْطَالَهُ فِي الْفُصُولِ ، وَهَذِهِ الْأَقَاوِيلُ كُلُّهَا سِوَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ بَاطِلَةٌ ، وَإِبْطَالُ مَنْ قَالَ لَا حُجَّةَ فِيهِ ظَاهِرٌ ، فَلَمْ تَزَلْ كُتُبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآحَادُ رُسُلِهِ يُعْمَلُ بِهَا وَيُلْزِمُهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَمَلَ بِذَلِكَ ، وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَلَمْ تَزَلِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَسَائِرُ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ عَلَى امْتِثَالِ خَبَرِ الْوَاحِدِ إِذَا أَخْبَرَهُمْ بِسُنَّةٍ وَقَضَائِهِمْ بِهِ وَرُجُوعِهِمْ إِلَيْهِ فِي الْقَضَاءِ وَالْفُتْيَا وَنَقْضِهِمْ بِهِ مَا حَكَمُوا بِهِ على خِلَافَهُ وَطَلَبِهِمْ خَبَرَ الْوَاحِدِ عِنْدَ عَدَمِ الْحُجَّةِ مِمَّنْ هُوَ عِنْدَهُ وَاحْتِجَاجِهِمْ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ وَانْقِيَادِ الْمُخَالِفِ لِذَلِكَ ، وَهَذَا كُلُّهُ مَعْرُوفٌ لاشك فِي شَيْءٍ مِنْهُ ، وَالْعَقْلُ لَا يُحِيلُ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ، وَقَدْ جَاءَ الشَّرْعُ بِوُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ، فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ . وَأَمَّا مَنْ قَالَ يوجب العلم ، فهو مكابر للحسِّ ، وَكَيْفَ يَحْصُلُ الْعِلْمُ وَاحْتِمَالُ الْغَلَطِ وَالْوَهْمِ وَالْكَذِبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مُتَطَرِّقٌ إِلَيْهِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ"

ومن جهة أخرى فإنَّ عمليَّة تصحيح الأحاديث وتضعيفها أمرٌ ظنِّي ، قائم على اجتهاد يبذله العالم ، ولذا لا يمكن القطع بشيءٍ منه ، لاحتمال أن يكون الحقُّ بخلاف ما ذهب إليه ، وهذا عائد إلى أنَّ علماء الجرح والتَّعديل متفاوتون في تعديلاتهم وتجريحاتهم للرُّواة ، فقد يكون الرَّاوي معدَّلاً عند قوم مجروحاً عند آخرين ، وهكذا ...

وأمَّا ما رواه ابن عبَّاس رضي الله عنهما ، أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن ..... الحديث .

فإنَّ احتجاجهم به بُنيَ على مغالطةٍ كبيرة ، ذلك أنَّ معاذاً حين بعثه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى اليمن معلِّماً ، كان الإسلام قد انتشر في ربوع اليمن ، وكان أهلها يأتون أفواجاً إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من كلِّ حدبٍ وصوب . انظر تفاصيل الوفود اليمانيَّة إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في : البداية والنهاية ، ابن كثير (٥/ ٥٥ ، ٥٨ ،٥٩ ، ٧٣ فما بعدها) .

وكان صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يلتقي بهم يدعوهم إلى ما أمر به ، وكانوا يرجعون إلى بلادهم بعد أن تعلَّموا مسائل الإيمان والعقيدة ... وما أرسل معاذاً رضي الله عنه إلَّا لتعليم النَّاس الفروع الفقهيَّة ، التي يحتاجون إليها في حياتهم اليوميَّة .

وقد حملت كتب الصِّحاح والسُّنن العديد من أحاديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التي أشار فيها إلى بعض الوفود اليمانيَّة ، منها : ما أخرجه البخاري (٥/١٧٣ برقم ٤٣٨٨) بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَاكُمْ أَهْلُ اليَمَنِ، هُمْ أَرَقُّ أَفْئِدَةً وَأَلْيَنُ قُلُوبًا، الإِيمَانُ يَمَانٍ وَالحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ ... " .

ومن ناحية أخرى فإنَّ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يرسل معاذاً وحده إلى اليمن ، كما تخيَّل البعض ، وإنَّما أرسله على رأس وفد ضمَّ غير واحدٍ من الصَّحابة ، فقد روى الطَّبري في تاريخه بسنده عن عبد بن صخر بن لوذان الأنصاري السّلمي وكان فيمن بعث النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع عمَّال اليمن في سنة عشر ، بعدما حجَّ حجَّة التَّمام : " وقد مات باذام ، فلذلك فرَّق عملها بين شهر بن باذام ، وعامر بن شهر الهمذاني ، وعبد الله بن قيس أبي موسى الأشعري وخالد بن سعيد بن العاص ، والطَّاهر بن أبي هالة ، ويعلى بن أميَّة ، وعمرو بن حزم ، وعلى بلاد حضرموت : زياد بن لبيد البياضي ، وعُكاشة بن ثور بن أصغر الغوثي ، ومعاوية بن كندة ، وبعث معاذ بن جبل معلماً لأهل البلدين : اليمن وحضرموت " . انظر : تاريخ الأمم والملوك ، الطبري (٢/ ٢٤٧) .

فهؤلاء بعض من كانوا مع سيِّدنا معاذ رضي الله عنه ، هذا عدا عن الوفود ... ثمَّ كيف يبعث الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاذاً وحده ، وهو القائل فيما رواه البخاري (٤/ ٥٨ برقم ٢٩٩٨) بسنده عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الوَحْدَةِ مَا أَعْلَمُ، مَا سَارَ رَاكِبٌ بِلَيْلٍ وَحْدَهُ» .

يضاف لذلك أنَّ حديث إرسال سيِّدنا معاذ إلى اليمن حديث آحاد ، فكيف يستدلُّ بالآحاد على أنَّ الآحاد تفيد القطع ، وهي ظنيَّة الثُّبوت ؟!!!

وحتى لو سلَّمنا – جدلاً – لما يقولون ، وأنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعث معاذاً وحده إلى أهل اليمن ليبلِّغهم العقيدة ، فليس لهم حجَّة في ذلك " لأنَّه ليست هناك حجَّة على المبلَّغ بمجرَّد التَّبليغ ، وإنَّما الحجَّة فيما يحمل المبلِّغ من دليل قطعي ، سواء كان عقليَّاً أم نقليَّاً ، فالبحث في نفس الأمر المبلَّغ لا في مجرَّد التَّبليغ .

فالله سبحانه وتعالى قد بعث الرُّسل إلى أقوامهم فرادى ، فليست الحجَّة على المبلّغين في شخص الرَّسول ، وإنَّما فيما يحمل معه من حجَّة ودليل يثبت نبوَّته ورسالته ، أي الحجَّة في نفس الأمر المبلّغ والذي من أجله بُعث الرَّسول ، فالله تعالى أرسل موسى بمفرده – وإن كان آزره بهارون – ولكنَّه جعل دليله والحجَّة على فرعون هي العصا واليد ومن بعدها فلق البحر .

وأمَّا رسالة محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فإنَّ الحجَّة أيضاً على قريش وغيرهم من العرب ليست في شخص محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وإنَّما فيما جاءهم به من آيات ومعجزات ، وكلمات بيِّنات ، أذهلتهم بلاغتها ، وقرعت أدمغتهم وأسماعهم بإعجازها ، فهي دليل قائم حتى الآن ، ومعجزة دائمة إلى الأبد ، وهي الحجَّة على المبلَّغين ، وليست في شخص الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كما أنَّه ليست الحجَّة في شخص الأفراد والرُّسل الذين أرسلهم إلى الملوك والأمراء " . انظر : الاستدلال بالظني في العقيدة ، فتحي سليم (ص ١٦٧-١٦٨) .

وأمَّا قولهم بأنَّ عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في العقيدة بدعة محدثة ، فهذا من أعجب العجب ، وهو قول مردود ، واعتراض ليس في محلِّه ، إذ المسألة هي مسألة أصوليَّة وقاعدة من القواعد الفقهيَّة ، فعلم أصول الفقه ، علم مصطلح الحديث... هي أمور استجدَّت فيما بعد لأمور اقتضتها سعة العلوم ونموّها وازدهارها ، ولا يعني أنَّ كلَّ علم لم يضعه السَّلف الصَّالح أنَّه مبتدع مردود ، فماذا تقول عن : علم النَّحو والصَّرف ، وعلم البلاغة ، وعلم العروض والقافية... وقد وضعت متأخِّرة ، هل هي بدعة يجب أن تُرد ، لأنَّ السَّلف لم يضعها ؟ فمن أين أتيتم بعلم مصطلح الحديث ؟؟ وكيف قعَّدتم قواعده وقسَّمتموه إلى مراتب ؟؟ وكيف وضعتم ميزان الجرح والتَّعديل ؟؟ هل

كان هذا في زمن السَّلف الصَّالح ؟ ولذلك لا بدَّ من التَّوقُّف عن هذا القول ، لأنَّه اعتراض ليس في محلِّه . انظر : الاستدلال بالظني في العقيدة ، فتحي سليم (ص ١٦٣) .

وسنورد لاحقاً العديد من الأدلَّة على عدم حجيَّة خبر الواحد في العقيدة ، كما سنذكر العديد منها ضمن كلام أهل العلم النَّافي لكون خبر الآحاد يفيد العلم ...

وفي نهاية ردِّنا على ما أورده من جعلوا خبر الآحاد حجَّة في العقيدة نُنَوه إلى نقطتين :

الأُوْلَى : أنَّ نسبتهم ذلك إلى الإمام مالك لا يثبت عنه ، لأنَّ ناقله عنه هو ابن خويز منداد ، وهو مشهور عنه نقل الأقوال الشَّاذَّة عن مالك ، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمته له : "عنده شواذ عن مالك ، واختيارات وتأويلات ، لم يعرِّج عليها حذَّاق المذهب ، وكقوله : أنَّ العبيد لا يدخلون في خطاب الأحرار ، وأنَّ خبر الواحد مفيد العلم " . انظر : لسان الميزان (٧/ ٣٥٩) .

الثَّانِيَةُ : أنَّ نسبتهم القول بحجيَّة خبر الآحاد إلى الإمام أحمد لا تصحُّ أيضاً ، فقد ثبت عن الإمام أحمد أنَّه قال : " إذا جاء الحديث عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإسناد صحيح ، فيه حكم أو فرض ، عملت بالحكم والفرض ، وأَدَنْتُ الله تعالى به ، ولا أشهد أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال ذلك " . انظر : العدة في أصول الفقه (٣/ ٨٩٨) .

## المَبْحَثُ الثَّالِثُ

## أَدِلَّةُ القَائِلِيْنَ بِعَدَمِ إِفَادَةِ خَبَرِ الآحَادِ لِلْعِلْم

استدلَّ القائلون بأنَّ خبر الآحاد ظنِّي الدّلالة ، وأنَّه لا يفيد العلم بالعديد من الأَدلَّة ، منها :

**الدَّلِيْلُ الأَوَّلُ** : أنَّ أخبار الآحاد مظنونة ، فلا يجوز التَّمسُّك بها في معرفة الله تعالى ، وإنَّما قلنا : إنَّها مظنونة ، وذلك لأنَّا أجمعنا على أنَّ الرُّواة ليسوا معصومين ، وإذا لم يكونوا معصومين كان الخطأ عليهم جائزاً ، والكذب عليهم جائزاً ، وحينئذٍ لا يكون صدقهم معلوماً ، بل مظنوناً ، فثبت أنَّ خبر الواحد مظنون ، فوجب أن لا يجوز التَّمسُّك به . انظر: أساس التقديس (ص١٨٩) .

ولَمَّا كان الاعتقاد يعني التَّصديق الجازم المطابق للواقع عن دليل ، فإنَّ الواجب يقضي بأن تكون أدلَّة العقيدة قطعيَّة الثُّبوت ، قطعيَّة الدِّلالة ، حتى تُوجب العلم وتفيد التَّصديق الجازم ، وهذا الشَّرط لا ينطبق إلَّا على القرآن الكريم ، والحديث المتواتر ، أمَّا الظنِّي فلا مجال له في الاستدلال على مسائل العقيدة ، لأنَّ الظنَّ لا يغني من الحقِّ شيئاً ، لذلك رأينا آيات الكتاب العزيز تذمُّ من يتَّبع الظَّنَّ ، وكذا من يتَّبع بغير سلطان مبين ، قال تعالى : **﴿إِنَّ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنْثى * وَما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾**﴿النجم: ٢٧ – ٢٨﴾ ، وقال تعالى : **﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْماءٌ سَمَّيْتُمُوها أَنْتُمْ وَآباؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِها مِنْ سُلْطانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَما تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدى﴾**﴿النجم: ٢٣﴾ .

ووجه الدِّلالة من هذه الآيات أنَّها صرَّحت بذمِّ متَّبعي الظُّنون ، وذمُّهم والتّنديد عليهم دليلٌ على النَّهي الجازم عن اتِّباع الظنِّ ، وعلى النَّهي الجازم عن اتِّباع مالم يقم عليه الدَّليل القاطع في العقيدة ، ذلك أنَّ الآيات السَّابقة حُصرت في العقيدة ، فآية : **﴿إِنَّ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنْثى﴾**﴿النجم: ٢٧﴾ ، في العقيدة ، وآية : **﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْماءٌ سَمَّيْتُمُوها أَنْتُمْ وَآباؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِها مِنْ سُلْطانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَما تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدى﴾**﴿النجم: ٢٣﴾ ، وردت في العقيدة ، فقد كانوا يقولون : إنَّ الملائكة وهذه الأصنام بنات الله ، وكانوا يعبدونهم ويزعمون أنَّهم شفعاؤهم عند الله تعالى ، مع وأدهم البنات ، فقيل لهم : **﴿أَلَكُمُ**

**الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثى**﴿النجم: ٢١﴾ ، والأية هي : **﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ وَالْعُزَّى * وَمَناةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرى * أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثى * تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزى * إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْماءٌ سَمَّيْتُمُوها أَنْتُمْ وَآباؤُكُمْ ما أَنْزَلَ اللهُ بِها مِنْ سُلْطانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَما تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدى﴾**﴿النجم : ١٩-٢٣﴾ ، فأوردها الله في موضوع العقائد فنعى نعياً واضحاً على من يتَّبعون الظنَّ في العقائد .. وهذا هو شأن بقيَّة الآيات .

ويضاف لذلك أنَّ آيات القرآن الكريم التي جاءت تنعى على من لا سلطان له ، فإنَّها أيضاً في موضوع العقائد ، وقد وردت كلمتا : " البرهان ، والسُّلطان " في موضوع العقائد والإيمان ، وهما كلمتان تفيدان القطع والجزم ، ولا يتأتَّى أن يكون البرهان قد قام على إثبات شيء إلَّا إذا كان مقطوعاً به ، والظنِّي لا يكون دليلاً ولا برهاناً ، وقد استعمل القرآن كلمتي برهان وسلطان ، ومن تتبَّع كل واحدة منهما في جميع آيات القرآن يتبيَّن أن معناهما الدَّليل المقطوع به ...

وقال تعالى : **﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلهاً آخَرَ لا بُرْهانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّما حِسابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ﴾**﴿المؤمنون: ١١٧﴾ ، وقال تعالى : **﴿أَمَّنْ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّماءِ وَالْأَرْضِ أَإِلهٌ مَعَ اللهِ قُلْ هاتُوا بُرْهانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾**﴿النمل: ٦٤﴾ ، إلى غير ذلك من الآيات ... وكلها جاءت بمعنى الدَّليل القاطع ، فالدَّليل من حيث هو لا يكون إلَّا قطعيَّاً ، ولم يستعمله القرآن إلَّا بمعنى القطعي ، وعلى هذا ، فإنَّه لما كان دليل العقيدة هو دليلُ على المسألة المعيَّنة ، فإنَّ كونه دليلاً أو برهاناً أو سلطاناً يقضي بأن يكون قطعيَّاً .

لقد بينَّت الآيات السَّابقة أنَّه لا بدَّ من العلم ، وهو القطع واليقين ، وندَّدت عليهم بالظنِّ فقط ، والظنُّ مدلوله في اللغة هو إفادة الاحتمالين مع ترجيح أحدهما ، فكيف يجوز الاستدلال بالاحتمال في الأصول ، والأصول لا يجوز أن يتطرَّق إليها الاحتمال ، وقد قالوا : (ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال) ، وهذه واحدة من القواعد الأصوليَّة المعروفة . انظر : الاستدلال بالظني في العقيدة (ص٩٩ فما بعدها ببعض التصرف) ، الاستدلال بالظني ، كبرى اليقينيات الكونية (ص ٣٥-٣٦) .

**الدَّلِيْلُ الثَّانِي** : أنَّ أجلَّ طبقات الرُّواة قَدْراً ، وأعلاهم منصباً : الصَّحَابَة رضوان الله عليهم ، ثمَّ إنّا نعلم أنَّ رواياتهم لا تفيد القطع واليقين ، والدَّليل عليه : أنَّ هؤلاء المحدِّثين رووا عنهم : أنَّ بعضهم ردَّ خبر الآخر ، ونسبه إلى الخطأ والنِّسيان . انظر : أساس التقديس (ص ١٨٩-١٩٠) .

فقد ردَّت السيِّدة عائشة رضي الله عنها خبر عمر رضي الله عنه في حديث : تعذيب الميِّت ببكاء أهله عليه ، وَقَالَتْ: رَحِمَ اللهُ عُمَرَ، وَاللهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» ، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللهَ لَيَزِيدُ الكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» ، وَقَالَتْ: حَسْبُكُمُ القُرْآنُ: ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾﴿الأنعام: ١٦٤﴾ . أخرجه البخاري (٢/ ٧٩ برقم ١٢٨٨) .

وكذا ردَّت خبر ابنه عبد الله رضي الله عنهما في تعذيب الميِّت ببكاء أهله عليه ، وقالت : يَغْفِرُ اللهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَن أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ، إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى يَهُودِيَّةٍ يُبْكَى عَلَيْهَا، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا» . أخرجه البخاري (٢/ ٦٤٣ برقم ٩٣٢) .

فهذه الأمثلة وغيرها الكثير تُثبت وبلا مِرية : أنَّ الآحاد سبيله ظنِّي ، لاحتمال الخطأ والوهم والنِّسيان من الرَّاوي ...

ولذلك رأينا الكثير من الصَّحابة يتوقَّفون في خبر الواحد إذا ارتابوا منه ، وذلك احتياطاً منهم في قبول الأخبار .

قال الحافظ الذَّهبي في " تذكرة الحفَّاظ" (١/ ٧٢) : " وكان أبو بكر رضي الله عنه أوَّل من احتاط في قبول الأخبار " .

وفي ترجمته لعمر بن الخطَّاب رضي الله عنه ، قال الإمام الذَّهبي أيضاً في " تذكرة الحفَّاظ" (١/ ٧٣) : " وهو الذي سنَّ للمحدِّثين التَّثبُّت في النَّقل ، وربَّما كان يتوقَّف في خبر الواحد إذا ارتاب ... إذ الواحد يجوز عليه النِّسيان والوهم " .

والرِّوايات والأخبار في ذلك كثيرة ، وقد كان عصرهم رضي الله عنهم قريباً من عصر النُّبوَّة ، فكيف بنا وقد بعُدت الشقَّة بيننا وبين ذلك العصر الذَّهبي الزَّاهر الطَّاهر ... ألسنا اليوم أحوج ما نكون إلى التَّثبُّت والاستيثاق والسَّبر والغور والحيطة ، والتَّمسُّك بالقطعيِّ في أمور العقيدة ، التي لا تقبل الخطأ ولا الوهم ؟ ثمَّ كيف يجوز للمسلم أن يعتقد في ذات الله تعالى أشياء يحتمل أن يبين له بعد زمن أنَّها خطأ ؟ ولماذا سُمِّيت عقيدة إذا لم تكن مبنيَّة على الثَّوابت الرَّواسخ التي لا يمكن أن يطرأ عليها خطأ أو تغيير ؟!!!

**الدَّلِيْلُ الثَّالِثُ:** أنَّه اشتهر فيما بين الأمَّة : أنَّ جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكرة ، واحتالوا في ترويجها على المحدِّثين ، والمحدِّثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها ، بل قبلوها ، وأيُّ مُنكرٍ فوق وصف الله تعالى بما يقدح في الإلهيَّة ويبطل الرُّبوبيَّة ؟ فوجب القطع في أمثال هذه الأخبار بأنَّها موضوعة .

وأمَّا من دوَّنوا ذلك في كتبهم ، فإنَّهم ما كانوا عالمين بالغُيوب ، بل اجتهدوا واحتاطوا بقدْر طاقتهم ، وأمَّا اعتقاد أنَّهم علموا جميع الأحوال الواقعة في زمان الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى زماننا ، فذلك لا يقوله عاقل ...

وغاية ما في الباب : " أنّا نحسن الظَّنَّ بهم ، وبالَّذين رَوَوا عنهم ، إلاّ أنَّا إذا شاهدنا خبراً مشتملاً على منكر ، لا يمكن إسناده إلى الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قطعنا بأنَّه من أوضاع الملاحدة ، ومن ترويجاتهم على أولئك المحدثين " . انظر : أساس التقديس (ص ١٩١-١٩٢) .

وفي هذا المعنى يقول الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا سَمِعْتُمْ الْحَدِيثَ عَنِّي تَعْرِفُهُ قُلُوبُكُمْ وَتَلِينُ لَهُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ قَرِيبٌ ، فَأَنَا أَوْلَاكُمْ بِهِ ، وَإِذَا سَمِعْتُمْ الْحَدِيثَ عَنِّي تُنْكِرُهُ قُلُوبُكُمْ وَتَنْفِرُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ بَعِيدٌ ، فَأَنَا أَبْعَدُكُمْ مِنْهُ " . أخرجه أحمد في المسند (٢٥/ ٤٥٦ برقم ١٦٠٥٨) ، قال الأرنؤوط : " إسناده صحيح على شرط مسلم كسابقه. وأخرجه البزار (١٨٧) (زوائد) ، وابن حبان (٦٣) من طريق أبي عامر العقدي، بهذا الإسناد. وقال البزار: لا نعلمه يروى من وجه أحسن من هذا. وأخرجه ابن سعد ١/ ٣٨٧ عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن سليمان بن بلال، به. إلا أن في المطبوع منه: عن أبي حُميد أو أبي أُسيد على الشك. وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" ١/ ١٤٩- ١٥٠ ، وقال: رواه أحمد والبزار، ورجاله رجال الصحيح. وقد سلف نحوه من حديث أبي هريرة (٨٨٠١) ،

وسيكرر ٥/ ٤٢٥ سنداً ومتناً. قال السندي: قوله: "إذا سمعتم الحديث عني"، أي: مروياً عني، وهذا إنما يكون إذا سمع من غيره لا منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولذلك عُدِّي بعن لا بمن، إذِ السماع منه لا يتصور فيه ذلك. قوله: "تعرفه قلوبكم"، أي: يقبله القلب، ولا يلحق به الوحشة للنفس، وهذا إما بالعرض على أصول الدِّين المعلومة، فإذا لم يكن مخالفاً يقبله القلب، أو بمعرفة رجال الإسناد، فإنهم إذا كانوا ثقاتٍ أثباتاً يتسارع القلب إلى القبول، ويحتمل أن يكون هذا الحديث من قبيل "استفتِ قلبك، البِرُّ ما اطمأنت إليه النفس، وأطمأنَّ إليه القلبُ، والإثم ما حاك في النفس، وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك" حديث حسن، رواه أحمد ﴿ ٤/ ٢٢٨﴾ والدارمي ﴿ ٢/ ٢٤٦﴾ وغيرهما كما في الأربعين للنووي، رحمه الله تعالى. وهذا محمول على الأمر المشتبه، وإلا فما ثبت الأمرُ به في الشرع بلا معارض فهو برّ، وما ثبت النهي عنه كذلك فهو إثم، والمراد أن قلب المؤمن ينظر بنور الله إذا كان قوي الإيمان ... وهذا يقتضي أنه ينبغي الرجوعُ إلى الأصول المعلومة الثابتة من الدِّين فيما اشتبه من الحديث، والله تعالى أعلم" .

**الدَّلِيْلُ الرَّابعُ :** أنَّ الرُّواة الذين سمعوا هذه الأخبار من الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ما كتبوها عن لفظ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بل سمعوا شيئاً في مجلس ، ثمَّ إنَّهم رووا تلك الأشياء بعد عشرين سنة أو أكثر ، ومن سمع شيئاً في مجلس مرَّة واحدة ، ثمَّ رواه بعد العشرين أو الثَّلاثين لا يمكنه رواية تلك الألفاظ بأعيانها ، وهذا كالمعلوم بالضَّرورة ، وإذا كان الأمر كذلك كان القطع حاصلاً بأنَّ شيئاً من هذه الألفاظ : ليس من ألفاظ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بل ليس ذلك إلَّا من ألفاظ الرَّاوي ، وكيف يقطع بأنَّ هذا الرَّاوي سمع ما جرى في ذلك المجلس ؟ فإنَّ من سمع كلاماً في مجلس واحد ، ثمَّ إنَّه ما كتبه ، وما كرَّر عليه كلّ يوم ، بل ذكره بعد عشرين سنة أو ثلاثين ، فالظَّاهر : أنَّه ينسى منه شيئاً كثيراً ، أو يتشوَّش عليه نظم الكلام وترتيبه وتركيبه ، ومع هذا الاحتمال فكيف يمكن التَّمسُّك به في معرفة ذات الله تعالى وصفاته ؟ . انظر : أساس التقديس ص ١٩٢) .

والنَّاظر في كتب العلماء يجد أنَّهم نصُّوا على أنَّ غالب الأحاديث إنَّما رويت بالمعنى ، فعن ابن عون ، قال : كان الحسن وإبراهيم الشَّعبي يأتون بالحديث على المعاني . أخرجه الرامهرمزي المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص٥٣٤ برقم ٦٨٩) ، ابن عبد البر في جامع العلم وفضله (١/ ٨٠) وانظر : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ( ص٢٢٣) .

وعن زيد بن الحباب ، قال : سمعت سفيان الثَّوري يقول : إن قلت لكم أنِّي أحدِّثكم كما سمعت فلا تصدِّقوني ، قال زيد : يعني أنَّه يحدث على المعاني . انظر : أخرجه الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص٢٠٩) .

وعن الفريابي ، قال : سمعت سفيان يقول : لو أردنا أن نحدِّثكم بالحديث كما سمعناه ، ما حدَّثناكم بحديث واحد . أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي والسامع (٢/ ٣٢ برقم١٠٩٧) ، الكفاية في علم الرواية (ص٢٠٩) .

**الدَّلِيْلُ الخَامِسُ** : لو أفاد خبر الواحد العلم لما حصل تعارض بين الأخبار ، ونحن نرى الكثير من الأخبار تتعارض ، فإن قلنا بإفادة الجميع العلم حصل التَّناقض ، وإن قيل بإفادة أحدهما دون الآخر ، كان ترجيحاً بلا مرجِّح ، فوجب التَّوقُّف ، وعدم القطع بخبر الواحد . انظر : الإحكام في أصول الأحكام ، الآمدي (٢/ ٥٠ بتصرف) .

قلت : ومن تلك الأخبار : ما رواه مسلم (٤/ ٢١٤٩ برقم ٢٧٨٩) بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي ، فَقَالَ : " خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فِي آخِرِ الْخَلْقِ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ ، فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ " .

ففي هذا الحديث الإخبار بأنَّ الله خلق السَّموات والأرض في سبعة أيام ، وهذا مخالف للقرآن ... لأنَّ الله تعالى أخبر في القرآن أنَّه خلق السَّموات والأرض في ستَّة أيام ، قال الله تعالى : ﴿**إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ**﴾﴿الأعراف: ٥٤﴾ .

قال الإمام أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثمَّ الدِّمشقي في " تفسير القرآن العظيم" (٣/ ٤٢٦) في نقده لهذا الحديث : " ... وَفِيهِ اسْتِيعَابُ الْأَيَّامِ السَّبْعَةِ ، وَاللهُ تَعَالَى قَدْ قَالَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ؛ وَلِهَذَا تَكَلَّمَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُفَّاظِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَجَعَلُوهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ ، لَيْسَ مَرْفُوعاً ، وَاللهُ أَعْلَمُ " .

وكذلك طعن فيه : ابن تيمية . انظر : مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٦-٢٥٧ ، ١٧/ ٢٣٥-٢٣٦ ، ١٨/ ١٨-١٩) .

والمناوي . انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير ، المناوي (٣/ ٤٤٧) .

وعبد الله الغماري . انظر : الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة ، ( ضمن ثلاثة كتب ) (ص١٠٢) .

**الدَّلِيْلُ السَّادِسُ:** لو أوجب خبر الواحد العلم لأوجبه خبر كل واحد ، ولما احتاج إلى اشتراط العدالة والإسلام ، كما لم يحتج على ذلك في المتواتر ، ولوجب أن يقع العلم بخبر من يدَّعي النُّبوَّة ... ولَّما لم يقل هذا أحد ، دلَّ على أنَّه ليس فيه ما يوجب العلم . انظر : الإحكام في أصول الأحكام ، الآمدي (٢/ ٤٩) .

## المَبْحَثُ الرَّابعُ

## أَقْوَالُ جمْهُوْر أَهْلِ العِلْمِ فِيْ عَدَمِ إِفَادَةِ خَبَرَ الوَاحِدِ العِلْم

وأختم هذا الكتاب بأقوال بعضٍ من أهل العلم في مدى حجيَّة خبر الآحاد في العقيدة ... فأقول :

قال الإمام الطَّبري في " تهذيب الآثار وتفصيل الثَّابت عن رسول الله من الأخبار" (٧٦٨/٢) : " فَإِنْ كَانَ الَّذِي أَبْلَغَهُ ذَلِكَ وَاحِدًا أَوْ جَمَاعَةً بِمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي أَنَّهُمْ لَا يَقْطَعُونَ عُذْرَ مَنْ أَبْلَغُوهُ الشَّرِيعَةَ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ عَدْلٌ صَادِقٌ، فَغَيْرُ لَازِمِهِ الْعَمَلُ، وَلَا الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ عَدْلٌ صَادِقٌ، فَإِنَّمَا يُوجِبُ خَبَرُهُ الَّذِي أَبْلَغَهُ مَنْ أُبْلِغَ ذَلِكَ، الْعَمَلَ دُونَ الْعِلْمِ" .

وقال الإمام أحمد بن علي أبو بكر الرَّازي الجصَّاص الحنفي (٣٧٠هـ) في " أحكام القرآن "(٢٧٩/٥) في كلامه على قول الله تعالى : **﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلى مَا فَعَلْتُمْ نادِمِينَ﴾**﴿الحجرات: ٦﴾ : " وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ ، إذْ لَوْ كَانَ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِحَالٍ لَمَا اُحْتِيجَ فِيهِ إلَى التَّثَبُّتِ ، وَمِنْ النَّاسِ مِنْ يَحْتَجُّ بِهِ فِي جَوَازِ قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ ، وَيَجْعَلُ تَخْصِيصَهُ الْفَاسِقَ بِالتَّثَبُّتِ فِي خَبَرِهِ دَلِيلاً عَلَى أَنَّ التَّثَبُّتَ فِي خَبَرِ الْعَدْلِ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَهَذَا غَلَطٌ ، لِأَنَّ تَخْصِيصَ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهُ فَحُكْمُهُ بخلافه " .

وقال في " الفصول في الأصول" (١٦٢/١-١٦٣) : " وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِمَخْبَرِهِ، وَإِنَّمَا قَبِلُوهُ مِنْ جِهَةِ الِاجْتِهَادِ وَحُسْنِ الظَّنِّ بِالرَّاوِي، فَلَا يَجُوزُ الِاعْتِرَاضُ بِهِ عَلَى ظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الثَّابِتَةِ مِنْ طَرِيقٍ يُوجِبُ الْعِلْمَ. وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ بِعَيْنِهَا لَمْ يَجُزْ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لِأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ رَفْعُ مَا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِمَا لَا يُوجِبُهُ" .

وقال في موضع آخر من " الفصول في الأصول" (١٦٨/١) : " وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ وَإِنَّمَا يُوجِبُ الْعَمَلَ" .

وقال في موضع آخر من " الفصول في الأصول" (١/ ١٩٥) : " ... لِأَنَّ الْآيَةَ تُوجِبُ الْعِلْمَ وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُهُ فَلَا يُعْتَرَضُ بِهِ عَلَيْهَا لِمَا بَيَّنَّا" .

وقال في موضع آخر من " الفصول في الأصول" (٣/ ٥٣) : " وَلَيْسَ لِمَا يَقَعُ الْعِلْمُ بِهِ مِنْ الْأَخْبَارِ عَدَدٌ مَعْلُومٌ مِنْ الْمُخْبِرِينَ عِنْدَنَا، إلَّا أَنَّا قَدْ تَيَقَّنَّا: أَنَّ الْقَلِيلَ لَا يَقَعُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ، وَيَقَعُ بِخَبَرِ الْكَثِيرِ، إذَا جَاءُوا مُتَفَرِّقِينَ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ التَّوَاطُؤُ فِي مَجْرَى الْعَادَةِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ الْعِلْمُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ بِخَبَرِ جَمَاعَةٍ، وَلَا يَقَعُ بِخَبَرِ مِثْلِهِمْ فِي حَالٍ أُخْرَى، حَتَّى يَكُونُوا أَكْثَرَ، عَلَى حَسَبِ مَا يُصَادِفُ خَبَرَهُمْ مِنْ الْأَحْوَالِ، وَقَدْ عَلِمْنَا يَقِينًا: أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْعِلْمُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَالِاثْنَيْنِ وَنَحْوِهِمَا، إذَا لَمْ تَقُمْ الدَّلَالَةُ عَلَى صِدْقِهِمْ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ خَبَرِهِمْ، لِأَنَّا لَمَّا امْتَحَنَّا أَحْوَالَ النَّاسِ لَمْ نَرَ الْعَدَدَ الْقَلِيلَ يُوجِبُ خَبَرُهُمْ الْعِلْمَ، وَالْكَثِيرُ يُوجِبُهُ، إذَا كَانُوا بِالْوَصْفِ الَّذِي ذَكَرْنَا ... " .

وقال في موضع آخر من " الفصول في الأصول" (٣/ ٩٣) : " وَأَمَّا أَخْبَارُ الْآحَادِ فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ، فَإِنَّمَا الَّذِي يَلْزَمُنَا بِهَا الْعَمَلُ دُونَ الْعِلْمِ.

فَالْمُسْتَدِلُّ بِأَخْبَارِ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – عَلَى نَفْيِ خَبَرِ الْوَاحِدِ مُعْتَقِدٌ لِمَا وَصَفْنَا.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ مُنْتَقَضٌ عَلَى قَائِلِهِ فِي الشَّهَادَاتِ، وَأَخْبَارِ الْمُعَامَلَاتِ، فِي الْفُتْيَا، وَحُكْمِ الْحَاكِمِ، وَنَحْوِهَا، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ مَقْبُولَةٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ، مَعَ تَفَرُّدِهَا مِنْ الدَّلَائِلِ الْمُوجِبَةِ لِصِحَّتِهَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ: إنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ كَوْنَ الْمُخْبِرِ أَعْلَى مَنْزِلَةً مِنْ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – فَلَيْسَ كَمَا ظَنَّ، لِأَنَّهُ إنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لَوْ قُلْنَا: إنَّ خَبَرَ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِمُجَرَّدِهِ، حَتَّى تُقَارِنَهُ دَلَائِلُ غَيْرِهِ تُوجِبُ صِحَّتَهُ، وَخَبَرُ غَيْرِهِ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِمُجَرَّدِهِ، دُونَ مُقَارَنَةِ الدَّلَائِلِ لَهُ.

فَأَمَّا إذَا قُلْنَا: إنَّمَا يُقْبَلُ خَبَرُ الْوَاحِدِ الْمُخْبِرِ غَيْرَهُ عَنْ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – فِي لُزُومِ الْعَمَلِ بِهِ، دُونَ وُقُوعِ الْعِلْمِ بِصِحَّتِهِ، وَالْقَطْعِ عَلَى عَيْنِهِ.

وَقُلْنَا: إنَّ خَبَرَ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – لَمَّا اقْتَضَى وُقُوعَ الْعِلْمِ بِصِحَّةِ خَبَرِهِ، وَمَا دَعَا إلَيْهِ، احْتَاجَ إلَى الدَّلَائِلِ الْمُوجِبَةِ لِصِدْقِهِ، فَلَمْ نَجْعَلْ الْمُخْبِرَ عَنْ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – أَعْلَى مَنْزِلَةً مِنْهُ – عَلَيْهِ السَّلَامُ

– فِي خَبَرِهِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا كَمَا ظَنَّ السَّائِلُ لَلَزِمَهُ أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ بِأَخْبَارِ الْمُعَامَلَاتِ وَالشَّهَادَاتِ وَالْفُتْيَا وَالْحُكْمِ – أَعْلَى مَنْزِلَةً مِنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ " .

وقال الإمام أبو بكر محمَّد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (٣٨٠هـ) في " بحر الفوائد المسمَّى بمعاني الأخبار" (ص٤٥٩) : " والحديث إذا صحَّ من جهة النَّقل فإنَّه يجب قبوله ، فإن كان من باب المتواتر فإنَّه يُوجب العلم والعمل ، وإن كان من باب الآحاد ، فإنَّه يُوجب العمل ، ولا يُوجب العلم" .

وقال الإمام أبو سليمان حمد بن محمَّد الخطَّابي (٣٨٨ هـ) في " أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) " (١٨٩٨/٣) في شرحه لما أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٦/٦ برقم ٤٨١١) بسنده عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا مُحمَّد إِنَّا نَجِدُ: أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلاَئِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ أَنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾**﴿الزمر:٦٧﴾ : " الأصل في هذا وما أشبهه من أحداث الصِّفات والأسماء أنَّه لا يجوز ذلك إلَّا أن يكون بكتاب ناطق أو خبر مقطوع بصحَّته، فإن لم (يكونا) فيما يثبت من أخبار الآحاد المستندة إلى أصل في الكتاب أو في السُّنَّة المقطوع بصحَّتها، أو بموافقة معانيها، وما كان بخلاف ذلك، فالتَّوقُّف عن إطلاق الاسم به هو الواجب، ويتأوَّل حينئذ على ما يليق بمعاني الأصول المتَّفق عليها من أقاويل أهل الدِّين والعلم مع نفي التَّشبيه فيه" .

وقال الإمام محمَّد بن الطيِّب بن محمَّد بن جعفر بن القاسم ، القاضي أبو بكر الباقلَّاني المالكي (٤٠٣هـ) في " تمهيد الأوائل في تلخيص الدَّلائل" (ص٤٤١) : " أَنَّ الْفُقَهَاء والمتكلِّمين قد تواضعوا على تَسْمِيَة كلِّ خبر قصر عَن إِيجَاب الْعلم بِأَنَّهُ خبر وَاحِد ، وَسَوَاء عِنْدهم رَوَاهُ الْوَاحِد أَو الْجَمَاعَة الَّتِي تزيد على الْوَاحِد . وَهَذَا الْخَبَر لَا يُوجب الْعلم على مَا وصفناه أَولاً ، وَلَكِن يُوجب الْعَمَل " .

وقال أيضاً في " الانتصار للقرآن"(١/ ٢٢٨) : " فإن قالوا: فهل تقطعون بهذا الخبر على أنَّ القومَ كانوا يعُدُّون في زمن الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أم لا ؟ قيل لهم: لا ، لأنَّه من أخبار الآحاد التي لا تُوجِبُ علماً " .

وقال أيضاً في " الانتصار للقرآن" (٢/ ٥٤٩) : " فأمَّا قولُ عائشةَ في تلكَ الحروفِ إنَّها من غلَطِ الكاتب، فقد قُلنا فيه أنَّه أيضاً من أخبارِ الآحادِ التي لا حجَّةَ فيها" .

وقال الإمام محمَّد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني (٤٠٦هـ) في " مشكل الحديث وبيانه" (ص٤٤) : " وَأَمَّا مَا كَانَ من نوع الْآحَاد مِمَّا صحت الْحجَّة بِهِ من طَرِيق وثَاقه النقلَة وعدالة الرُّوَاة واتِّصال نقلهم ، فَإِنَّ ذَلِك وَإِن لم يُوجب الْعلم وَالْقطع ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي غَالب ظنٍّ ، وتجويز حكم حَتَّى يَصح أَن يحكم أَنَّه من بَاب الجَائِز الْمُمكن دون المستحيل الْمُمْتَنع " .

وقال الإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمَّد البغدادي الاسفرائيني التَّميمي (٤٢٩هـ) في " كتاب أصول الدِّين" (ص١٢) : " وأخبار الآحاد متى صحَّ إسنادها وكانت متونها غير مستحيلة في العقل ، كانت موجبة للعمل بها دون العلم " .

وقال الإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمَّد البغدادي الاسفرائيني التَّميمي أيضاً في " الفَرق بين الفِرق وبيان الفرقة النَّاجية" (ص٣١٢) : " وأخبار الآحاد متى صحَّ إسنادها وكانت متونها غير مستحيلة في العقل ، كانت موجبة للعمل بها دون العلم " .

وقال الإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمَّد بن عبد الله البغدادي التَّميمي الأسفراييني أيضاً في " الفَرق بين الفِرق وبيان الفرقة النَّاجية" (ص٣١٢) : " وَأَمَّا أخبار الْآحَاد ، فَمَتَى صَحَّ إسنادها وَكَانَت متونها غير مستحيلة فِي الْعقل ، كَانَت مُوجبَة للْعَمَل بهَا دون الْعلم ، وَكَانَت بِمَنْزِلَة شَهَادَة الْعُدُول عِنْد الْحَاكِم في أَنَّه يلْزمه الحكم بهَا في الظَّاهِر ، وإن لم يعلم صدقهم في الشَّهَادَة ، وَبِهَذَا النَّوْع من الْخَبَر أثْبتْ الْفُقَهَاء أكثر فروع الأحكام الشَّرْعِيَّة فِي الْعِبَادَات والمعاملات وَسَائِر أبواب الْحَلَال وَالْحَرَام ، وضلَّلوا من أسقط وجوب الْعَمَل بأخبار الْآحَاد فِي الْجُمْلَة " .

وقال الإمام محمَّد بن علي الطيِّب أبو الحسين البَصْري المعتزلي (٤٣٦هـ) في " المعتمد في أصول الفقه" (٢/ ٩٢) : " بَاب فِي أَنَّ خبر الْوَاحِد لَا يَقْتَضِي الْعلم : قَالَ أَكثر النَّاس : إِنَّه لَا يَقْتَضِي الْعلم ، وَقَالَ آخَرُونَ : يَقْتَضِيهِ ، وَاخْتلف هَؤُلَاءِ ، فَلم يشرط قوم من أهل الظَّاهِر اقتران قرينَة بالْخَبَر ، وَشرط أَبُو إِسْحَاق النظَّام فِي اقْتِضَاء الْخَبَر الْعلم اقتران قَرَائِن بِهِ ، وَقيل : إِنَّه شَرط ذَلِك فِي التَّوَاتُر " .

وقال الإمام أبو الحسن علي بن محمَّد بن محمَّد بن حبيب البصري البغدادي ، الشَّهير بالماوردي (٤٥٠هـ) في " الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشَّافعي وهو شرح مختصر المزني" (١٦/ ٨٧) : " ... وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ وَإِنْ أَوْجَبَ الْعَمَلَ فَغَيْرُ مُوجِبٍ لِلْعِلْمِ الْبَاطِنِ بِخِلَافِ الْمُسْتَفِيضِ وَالْمُتَوَاتِرِ " .

وقال الإمام أبو محمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظَّاهري (٤٥٦هـ) في " الإحكام في أصول الأحكام" (١/ ١١٢) : " وقال الحنفيُّون ، والشَّافعيُّون ، وجمهور المالكيِّين ، وجميع المعتزلة ، والخوارج : إنَّ خبر الواحد لا يوجب العلم ، ومعنى هذا عند جميعهم : أنَّه قد يمكن أن يكون كذباً أو موهوماً فيه ، واتَّفقوا كلهم في هذا ... " .

وقال الإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني ، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) في " الأسماء والصِّفات" (٢/ ٢٠٠) : " ... وَلِهَذَا الْوَجْهِ مِنَ الِاحْتِمَالِ تَرَكَ أَهْلُ النَّظَرِ مِنْ أَصْحَابِنَا الِاحْتِجَاجَ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَا انْفَرَدَ مِنْهَا أَصْلٌ فِي الْكِتَابِ أَوِ الْإِجْمَاعِ ، وَاشْتَغَلُوا بِتَأْوِيلِهِ " .

وقال الإمام القاضي أبو يعلى ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء (٤٥٨هـ) في " العدّة في أصول الفقه" (٣/ ٨٠٣) : " ولأنَّ الكتاب أقوى من السُّنَّة، فإنَّ السُّنَّة فيها ما يوجب العلم والعمل، وفيها ما يوجب العمل دون العلم، والكتاب كلُّه يوجب العلم" .

وقال الإمام القاضي أبو يعلى ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء في " العدّة في أصول الفقه " (٣/ ٨٨٨) : " وخبر الواحد لا يوجب العلم، وإنَّما يوجب غلبة الظَّن" .

وقال الإمام القاضي أبو يعلى ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء في " العدّة في أصول الفقه" (٣/ ٨٩٨) : " مسألة : خبر الواحد لا يوجب العلم الضَّروري :

وقد رأيت في كتاب معاني الحديث جمع أبي بكر الأثرم بخط أبي حفص العُكْبَري ، رواية أبي حفص عمر بن بدر ، قال : الأقراء الذي يذهب إليه أحمد بن حنبل رحمه الله : أنَّه إذا طعنت في الحيضة الثالثة ، فقد بريء منها وبرئت منه .

وقال : إذا جاء الحديث عن النَّبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بإسناد صحيح ، فيه حكم أو فرض ، عملت بالحكم والفرض ، وأَدَنْتُ الله تعالى به ، ولا أشهد أنَّ النَّبيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال ذلك . فقد صرح القول بأنَّه لا يقطع به " .

وقال الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) في " الكفاية في علم الرِّواية" (ص٤٣٢) : " خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُقْبَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَبْوَابِ الدِّين الْمَأْخُوذِ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ الْعِلْمُ بِهَا ، وَالْقَطْعُ عَلَيْهَا ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ قَوْلٌ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَانَ أَبْعَدَ مِنَ الْعِلْمِ بِمَضْمُونِهِ ، فَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي لَمْ يُوجَبْ عَلَيْنَا الْعِلْمُ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَّرَهَا ، وَأَخْبَرَ عَنِ اللهَّ تَعَالَى بِهَا ، فَإِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ فِيهَا مَقْبُولٌ ، وَالْعَمَلَ بِهِ وَاجِبٌ " .

وقال أيضاً في " الفقيه و المتفقِّه " (١/ ٢٧٨) : " وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْمُسْنَدِ: فَمِثْلُ الْأَخْبَارِ الْمَرْوِيَّةِ فِي كُتُبِ السُّنَنِ الصِّحَاحِ ، فَإِنَّهَا تُوجِبُ الْعَمَلَ ، وَلَا تُوجِبُ الْعِلْمَ" .

وقال أيضاً في " الفقيه و المتفقِّه " (١/ ٣٥٤) : " إِذَا رَوَى الثِّقَةُ الْمَأْمُونُ خَبَرًا مُتَّصِلَ الْإِسْنَادِ رُدَّ بِأُمُورٍ:

**أَحَدُهَا:** أَنْ يُخَالِفَ مُوجِبَاتِ الْعُقُولِ فَيُعْلَمُ بُطْلَانُهُ ، لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا يُرِدُّ بِمُجَوِّزَاتِ الْعُقُولِ ، وَأَمَّا بِخِلَافِ الْعُقُولِ ، فَلَا .

**وَالثَّانِي:** أَنْ يُخَالِفَ نَصَّ الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ أَوْ مَنْسُوخٌ .

**وَالثَّالِثُ:** أَنْ يُخَالِفَ الْإِجْمَاعَ ، فَيُسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ أَوْ لَا أَصْلَ لَهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا غَيْرَ مَنْسُوخٍ ، وَتُجْمِعُ الْأُمَّةُ عَلَى خِلَافِهِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ الطَّبَّاعِ فِي الْخَبَرِ الَّذِي سُقْنَاهُ عَنْهُ أَوَّلَ البَابِ .

**وَالرَّابِعُ:** أَنْ يَنْفَرِدَ الْوَاحِدُ بِرَاوِيَةِ مَا يَجِبُ عَلَى كَافَّةِ الْخَلْقِ عِلْمُهُ ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لا أَصْلَ لَهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَصْلٌ ، وَيَنْفَرِدُ هُوَ بِعِلْمِهِ مِنْ بَيْنِ الْخَلْقِ الْعَظِيمِ .

**وَالْخَامِسُ:** أَنْ يَنْفَرِدَ الْوَاحِدُ بِرَاوِيَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ، بِأَنْ يَنْقُلَهُ أَهْلُ التَّوَاتُرِ فَلَا يُقْبَلُ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، أَنْ يَنْفَرِدَ فِي مِثْلِ هَذَا بِالرِّوَايَةِ" .

وقال الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمَّد بن عبد البر بن عاصم النِّمري القرطبي (٤٦٣هـ) في " التَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد" (٧/١) : " وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ : هَلْ يُوجِبُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعاً أَمْ يُوجِبُ الْعَمَلَ دُونَ الْعِلْمِ ؟ وَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ أَنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلَ دُونَ الْعِلْمِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافعي وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ ، وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ إِلَّا مَا شَهِدَ بِهِ عَلَى اللهِ وَقَطَعَ الْعُذْرُ بِمَجِيئِهِ قَطْعًا وَلَا خلاف فيه ... " .

وقال أيضاً في " جامع بيان العلم وفضله" (٩٤٢/٢) : " لَيْسَ فِي الِاعْتِقَادِ كُلِّهِ فِي صِفَاتِ اللهِ وَأَسْمَائِهِ إِلَّا مَا جَاءَ مَنْصُوصًا فِي كِتَابِ اللهِ أَوْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ وَمَا جَاءَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَوْ نَحْوِهِ يَسْلَمُ لَهُ وَلَا يُنَاظَرُ فِيهِ" .

وقال الإمام عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (٤٦٥هـ) في " لطائف الإشارات " (٣٤/٣) : ﴿**قالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكاذِبِينَ**﴾ ، وفي هذا دلالة على أنَّ خبر الواحد لا يُوجب العلم ، فيجب التَّوقُّف فيه على حدّ التَّجويز، وفيه دلالة على أنه لا يُطْرَح بل يجب أن يُتَعَرَّفَ: هل هو صدق أم كذب؟" .

وقال الإمام أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (٤٧٤هـ) في " الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدَّليل" (ص٢٣٤) : " وَأَمَّا خَبَرُ الْآحَادِ: فَمَا قَصُرَ عَنِ التَّوَاتُرِ ، وَذَلِكَ لَا

يَقَعُ بِهِ الْعِلْمُ وَإِنَّمَا يَغْلُبُ عَلَى ظَنِّ السَّامِعِ لَهُ صِحَّتُهُ لِثِقَةِ الْمُخْبِرِ بِهِ ، لِأَنَّ الْمُخْبِرَ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ وَالسَّهْوُ كَالشَّاهِدِ" .

وقال أيضاً في " إحكام الفصول في أحكام الأصول" (ص٢٤١-٢٤٢) : " ... إذا ثبت ذلك ، فلا بدَّ أن يزيد هذا العدد على الأربعة ، خلافا لأحمد وابن خويز منداد وغيرهما في قولهم: إنَّ خبر الواحد يقع به العلم ، والدليل على ذلك: علمنا أنَّ الواحد والاثنين يخبروننا عمَّا شاهدوه واضطروا إليه ، فلا يقع لنا العلم بصدقهم ، ولذلك لا يقع للحاكم العلم بخبر المتداعيين ، ولا بدَّ أنَّ أحدهما صادق ، ولو كان العلم يقع بخبر الواحد لوجب أن يضطرُّوا إلى صدق الصَّادق منهما وكذب الكاذب ، وكذلك لا يقع لنا العلم بشهادة الشُّهود على الزِّنا ، وإن كانوا مضطرِّين إلى ما أخبروا به ، ولو وقع العلم بخبرهم لوجب أن يعلم صدقهم من كذبهم ويضطرُّوا إلى ذلك ، ولما لم يعلم ذلك ولم يقع العلم بخبرهم كانت الزِّيادة على هذا العدد شرطاً فيما يقع العلم بخبرهم..." .

وقال أيضاً في " تحقيق المذهب من أنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتب " (ص٦٦) : " وأمَّا الصَّحيح الذي يجب أن يعوَّل عليه في هذه المسألة ويقال به: فإنَّ الظَّاهر من لفظ الحديث من رواية اسرائيل، عن أبي إسحاق، أنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتب الكتاب ، إلَّا أنَّه حديث آحاد لا يوجب العلم. ومعجزات نبيِّنا عليه السَّلام ، ثابتة عند من لم يشاهدها، من طريق التَّواتر الموجب للعلم والقطع، دون أخبار الآحاد" .

وقال أيضاً في " المنتقى شرح الموطَّإ " (١٥٦/٤) : " وَأَمَّا خَبَرُ الْآحَادِ فَلَا يَثْبُتُ بِهِ قُرْآنٌ، وَهَذَا مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ الدَّاخِلَةِ فِي جُمْلَةِ الْغَرَائِبِ فَلَا يَثْبُتُ بِمِثْلِهِ قُرْآنٌ وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ بِمِثْلِهِ قُرْآنٌ فَمِنْ مَذْهَبِنَا أَنَّ مَنْ ادَّعَى فِيهِ أَنَّهُ قُرْآنٌ وَتَضَمَّنَ حُكْمًا فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ ذَلِكَ الْحُكْمُ إلَّا أَنْ يَثْبُتَ بِمَا يَثْبُتُ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ ثُبُوتُهُ فَرْعٌ عَنْ ثُبُوتِ الْخَبَرِ قُرْآنًا" .

وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشِّيرازي (٤٧٦هـ) في " التَّبصرة في أصول الفقه" (ص٢٩٨) : " أَخْبَار الْآحَاد لَا توجب الْعلم :

وَقَالَ بعض أهل الظَّاهِر توجب الْعلم .

وَقَالَ بعض أَصْحَاب الحَدِيث : فِيهَا مَا يُوجب الْعلم ، كَحَدِيث مَالك عَن نَافِع عَن ابْن عمر ، وَمَا أشبهه .

وَقَالَ النَّظَّام : فِيهَا مَا يُوجب الْعلم ، وَهُوَ مَا قارنه سَبَب .

لنا هُوَ أَنَّه لَو كَانَ خبر الْوَاحِد يُوجب الْعلم لأوجب خبر كل وَاحِد ، وَلَو كَانَ كَذَلِك لوَجَبَ أَن يَقع الْعلم بِخَبَر من يَدعِي النُّبُوَّة ، وَمن يَدعِي مَالاً على غَيره ، وَلَّما لم يقل هَذَا أحد دلَّ على أَنَّه لَيْسَ فِيهِ مَا يُوجب الْعلم .

وَلِأَنَّهُ لَو كَانَ خبر الْوَاحِد يُوجب الْعلم لما اعْتبر فِيهِ صِفَات الْمخبر من الْعَدَالَة ، وَالْإِسْلَام ، وَالْبُلُوغ ، وَغير ذَلِك ، كَمَا لم يعْتَبر ذَلِك فِي أَخْبَار التَّوَاتُر .

وَلِأَنَّهُ لَو كَانَ يُوجب الْعلم ، لوَجَبَ أَن يَقع التبرِّي بَين الْعلمَاء فِيمَا فِيهِ خبر وَاحِد ، كَمَا يَقع التبري فِيمَا فِيهِ خبر متواتر .

وَلِأَنَّهُ لَو كَانَ يُوجب الْعلم ، لوَجَبَ إِذا عَارضه خبر متواتر أَن يتعارضا ، وَلما ثَبت أَنَّه يقدم عَلَيْهِ الْمُتَوَاتر ، دلّ على أَنَّه غير مُوجب للْعلم .

وَأَيْضاً : هُوَ أَنَّه يجوز السَّهْو وَالْخَطَأ وَالْكذب على الْوَاحِد فِيمَا نَقله ، فَلَا يجوز أَن يَقع الْعلم بخبرهم.

وَاحْتج أهل الظَّاهِر بِأَنَّهُ لَو لم يُوجب الْعلم لما وَجب الْعَمَل بِهِ ، إِذْ لَا يجوز الْعَمَل بِمَا لَا يُعلمهُ وَلِهَذَا قَالَ الله تَعَالَى : **﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾**﴿الإسراء: ٣٦﴾ .

وَالْجَوَاب هُوَ : أَنَّه لَا يمْتَنع أَن يجب الْعَمَل بِمَا لَا يُوجب الْعلم ، كَمَا يَقُولُونَ فِي شَهَادَة الشُّهُود ، وَخبر الْمُفْتِي ، وترتيب الْأَدِلَّة بَعْضهَا على بعض ، فَإِنَّهُ يجب الْعَمَل بذلك كُله ، وَإِن لم يُوجب الْعلم.

وَأَمَّا قَوْله عزَّ وَجلَّ : **﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾**﴿الإسراء: ٣٦ ﴾ ، فَالْجَوَاب : أَنَّ الْمُرَاد بِهِ مَا لَيْسَ لَك بِهِ علم من طَرِيق الْقطع ، وَلَا من طَرِيق الظَّاهِر ، وَمَا يخبر بِهِ الْوَاحِد وَإِن لم يقطع بِهِ ، فَهُوَ مَعْلُوم من طَرِيق الظَّاهِر ، وَالْعَمَل بِهِ عمل بِالْعلمِ .

وَاحْتج أَصْحَاب الحَدِيث بِأَنَّ أَصْحَاب هَذِه الْأَخْبَار على كثرتها لَا يجوز أَن تكون كلهَا كذباً ، وَإِذا وَجب أَن يكون فِيهَا صَحِيح ، وَجب أَن يكون ذَلِك مَا اشْتهر طَرِيقه وَعرفت عَدَالَة رُوَاته .

قُلْنَا : يبطل بِهِ إِذا اخْتلف عُلَمَاء الْعَصْر فِي حَادِثَة على أَقْوَال لَا يحْتَمل غَيرهَا ، فَإِنَّا نعلم أَنَّه لَا يجوز أَن تكون كلهَا بَاطِلاً ثمَّ لَا يُمكن أَن نقطع بِصِحَّة وَاحِد مِنْهَا بِعَيْنِه ، فَبَطل مَا قَالُوهُ .

وَاحْتج النظَّام بِأَنَّ خبر الْوَاحِد يُوجب الْعلم ، وَهُوَ إِذا أقرَّ على نَفسه بِمَا يُوجب الْقَتْل وَالْقطع فَيَقَع الْعلم بِهِ لكل من سمع مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ إِذا خرج الرجل من دَاره مخرق الثِّيَاب ، وَذكر أَن أَبَاهُ مَاتَ وَقع الْعلم لكلِّ من سمع ذَلِك مِنْهُ ، فَدلَّ على أَنَّ فِيهِ مَا يُوجب الْعلم .

وَالْجَوَاب هُوَ : أَن لَا نسلم أَنَّ الْعلم يَقع بِسَمَاعِهِ ، لِأَنَّهُ يجوز أَن يظْهر ذَلِك لغَرَض وَجهل يحمل عَلَيْهِ ، وَقد شوهد من قتل نَفسه بِيَدِهِ ، وصلب نَفسه ، وَأخبر بِمَوْت أَبِيه ، لغَرَض يصل إِلَيْهِ ، وَأمر يلتمسه ، فَإِذا احْتمل مَا ذَكَرْنَاهُ ، لم يجز أَن يَقع الْعلم بِهِ " .

وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشِّيرازي أيضاً في " اللمع في أصول الفقه" (ص٧٢) : " باب القول في أخبار الآحاد ... والثاني : يوجب العمل ولا يوجب العلم ، وذلك مثل الأخبار المرويَّة في السُّنن والصِّحاح ، وما أشبهها . وقال بعض أهل العلم : توجب العلم ، وقال بعض المحدِّثين ما يحكى إسناده أوجب العلم " .

وقال الإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمَّد الجويني ، أبو المعالي الملقَّب بإمام الحرمين (٤٧٨هـ) في "كتاب التَّلخيص في أصول الفقه" (٢/ ٣٤) : " والآحاد لَا تُفْضِي الى الْعلم " .

وقال الإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمَّد الجويني ، أبو المعالي ، ركن الدِّين ، الملقَّب بإمام الحرمين في " البرهان في أصول الفقه " (١/ ٢٣١) : " مسألة : ذهبت الحشويَّة من الحنابلة وكتبة الحديث إلى أنَّ خبر الواحد العدل يوجب العلم ، وهذا خزي !!! لا يخفى مدركه على ذي لبّ .

فنقول لهؤلاء : أتجوِّزون أن يزلَّ العدل الذي وصفتموه ويخطئ ؟ فإن قالوا : لا ، كان ذلك بهتاً وهتكاً وخرقاً لحجاب الهيبة ، ولا حاجة إلى مزيد البيان فيه " .

وقال الإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمَّد الجويني ، أبو المعالي ، ركن الدِّين ، الملقَّب بإمام الحرمين أيضاً في " الورقات" (ص٢٥) : " وَأمَّا الْأَخْبَار فَالْخَبَر مَا يدْخلهُ الصدْق وَالْكذب وَالْخَبَر يَنْقَسِم إِلَى قسمَيْنِ آحَاد ومتواتر : فالمتواتر مَا يُوجب الْعلم ، وَهُوَ أَن يرْوى جمَاعَة لَا يَقع التواطؤ على الْكَذِب من مثلهم إِلَى أَن يَنْتَهِي إِلَى الْمخبر عَنهُ ، وَيكون فِي الأَصْل عَن مُشَاهدَة أَو سَماع لَا عَن اجْتِهَاد . والآحاد هُوَ الَّذِي يُوجب الْعَمَل وَلَا يُوجب الْعلم " .

وقال الإمام أبو الحسن علي بن محمَّد بن الحسين بن عبد الكريم ، فخر الإسلام البزدوي (٤٨٢هـ) في " أصول البزدوي (كنز الوصول الى معرفة الأصول) (ص١٥٨) : " وأمَّا دعوى علم اليقين به فباطل بلا شبهة ، لأنَّ العيان يردُّه من قبل أنَّا قد بينَّا أنَّ المشهور لا يوجب علم اليقين ، فهذا أولى ، وهذا لأنَّ خبر الواحد محتمل لا محالة ، ولا يقين مع الاحتمال ، ومن أنكر هذا فقد سفّه نفسه ، وأضلَّ عقله " .

وقال الإمام محمَّد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمَّة السَّرخسي (٤٨٣هـ) في " المبسوط" (١/ ٣٣) : " والحاصل أنَّ الرُّكنيَّة لا تثبت إلَّا بدليل مقطوع به ، وخبر الواحد موجب للعمل دون العلم" .

وقال الإمام السَّرخسي في " المبسوط" (٣/ ١٤٤) : " لأنَّ خبر الواحد لا يوجب علم اليقين ، وإنَّما يوجب العمل تحسيناً للظَّنِّ بالرَّاوي ، فلا تنتفي الشُّبهة به " .

وقال الإمام السَّرخسي أيضاً في " المبسوط" (١٦/ ٢١٣) : " ... لأنَّه خبر محتمل للصِّدق والكذب ، والمحتمل لا يكون حجَّة ملزمة ، ولأنَّ خبر الواحد لا يوجب العلم " .

وقال الإمام السَّرخسي أيضاً في " أصول السَّرخسي" (١/ ٣٢١) : " بَاب الْكَلَام فِي قبُول أَخْبَار الْآحَاد وَالْعَمَل بهَا ، قَالَ فُقَهَاء الْأَمْصَار رَحِمهم الله : خبر الْوَاحِد الْعدْل حجَّة للْعَمَل بِهِ فِي أَمر الدِّين وَلَا يثبت بِهِ علم الْيَقِين" .

وقال الإمام السَّرخسي أيضاً في " أصول السَّرخسي" (١/ ٣١٩) : " ... وَدون هَذَا بِدَرَجَة أَيْضا الْإِجْمَاع بعد الِاخْتِلَاف فِي الْحَادِثَة إِذا كَانَت مُخْتَلفاً فِيهَا فِي عصر ثمَّ اتّفق أهل عصر آخر بعدهمْ على

أحد الْقَوْلَيْنِ ، فقد قَالَ بعض الْعلمَاء : هَذَا لَا يكون إِجْمَاعًا وَعِنْدنَا هُوَ إِجْمَاع وَلكنه بِمَنْزِلَة خبر الْوَاحِد فِي كَونه مُوجباً للْعَمَل غير مُوجب للْعلم" .

وقال الإمام أبو المظفَّر ، منصور بن محمَّد بن عبد الجبَّار ابن أحمد المروزى السَّمعاني التَّميمي الحنفي ثم الشَّافعي (٤٨٩هـ) في " قواطع الأدلَّة في الأصول" (١/ ٣٦٦) : " فأكثر الأهواء والبدع كانت من قبل العمل بخبر الواحد وقبوله اعتقاداً أو عملاً بلا عرض له على الكتاب والسنَّة الثَّابتة ثم تأويل الكتاب لموافقة خبر الواحد ، وجعل المتبوع تبعاً ، وبناء الدِّين على ما لا يوجب العلم يقيناً ، فيصير الأساس علماً بشبهة ، فلا يزداد به إلَّا بدعة ، وكان هذا الضَّرر بالدِّين أعظم من ضرر من لم يقبل خبر الواحد " .

وقال الإمام أبو المظفَّر السَّمعاني في " قواطع الأدلَّة في الأصول" (١/ ٣٧٤) : " وخبر الواحد يفيد الظَّن ولا يفيد العلم" .

وقال الإمام أبو المظفَّر السَّمعاني في " قواطع الأدلَّة في الأصول" (٢/ ١٠٩) : " ... فنقول على هذا أنَّ خبر الواحد داخل على هذا ، فإنَّه لا يفيد إلَّا الظَّن" .

وقال الإمام أبو المظفَّر ، منصور بن محمَّد بن عبد الجبَّار ابن أحمد المروزى السَّمعاني التَّميمي الحنفي ثم الشَّافعي في " الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشَّافعي وأبي حنيفة" (١/ ٢٠٥) : " والأصل في خبر الواحد أنَّه يوجب العمل دون العلم" .

وقال الإمام أبو المظفَّر السَّمعاني في " الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشَّافعي وأبي حنيفة " (٢/ ٣٢٠) : " الأصل أن الثابت بالخبر الواحد ثابت في حق العمل دون العلم" .

وقال الإمام علي بن محمَّد بن علي، أبو الحسن الطَّبري، الملقَّب بعماد الدِّين، المعروف بالكيا الهراسي الشَّافعي (٥٠٤هـ) في " أحكام القرآن" (٢/ ٣٧٨) : " يبقى أن يقال: فما معنى قوله عليه السَّلام: «خذوا عنِّي قد جعل الله لهنَّ سبيلاً» ، والسَّبيل كان سابقاً ؟ فيقال: إنَّ ذلك من أخبار الآحاد، فلا يعترض به على هذا الأمر المقطوع به الذي قلناه" .

وقال الإمام أبو حامد محمَّد بن محمَّد الغزالي الطُّوسي (٥٠٥هـ) في " المستصفى" (ص١١٦) : " خبر الواحد لا يفيد العلم ، وهو معلوم بالضَّرورة ، فإنَّا لا نصدِّق بكلِّ ما نسمع ، ولو صدَّقنا وقدَّرنا تعارض خبرين ، فكيف نصدِّق بالضدَّين ؟ وما حكي عن المحدِّثين من أنَّ ذلك يوجب العلم ، فلعلَّهم أرادوا : أنَّه يفيد العلم بوجوب العمل ؛ إذ يسمَّى الظَّنُّ علماً ، ولهذا قال بعضهم : يورث العلم الظَّاهر ، والعلم ليس له ظاهر وباطن ، وإنَّما هو الظَّنّ " .

وقال الإمام الغزالي في " المستصفى" (١/١٥٨) : " وخبر الواحد لا يقطع به ، فكيف يثبت به قاطع".

وقال الإمام محفوظ بن أحمد بن الحسن أَبُو الخطاب الكَلْوَذَاني الحنبلي (٥١٠هـ) في " التَّمهيد في أصول الفقه " (٣/٧٨) : " خبر الواحد لا يقتضي العلم، قال في رواية الأثرم: إذا جاء الحديث عن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإسناد صحيح فيه حكم، أو فرض عملت به، ودنت الله تعالى به، ولا أشهد أنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال ذلك، فقد نصَّ على أنَّه لا يقطع به، وبه قال جمهور العلماء".

وقال الإمام أبو الفتح أحمد بن علي بن محمَّد بن برهان (٥١٨هـ) في " الوصول إلى الأصول " (٢/ ١٧٢ – ١٧٤) : " خبر الواحد لا يفيد العلم، خلافاً لبعض أصحاب الحديث ، فإنَّهم زعموا أَّن ما رواه مسلم والبخاري مقطوع بصحَّته، وعمدتنا : أنَّ العلم لو حصل بذلك لحصل بكافة النَّاس كالعلم بالأخبار المتواترة، ولأنَّ البخاري ليس معصوماً عن الخطأ، فلا نقطع بقوله ؛ ولأنَّ أهل الحديث وأهل العلم غلَّطوا مسلماً والبخاري وأثبتوا أوهامهما، ولو كان قولهما مقطوعاً به لاستحال عليهما ذلك، ولأنَّ الرِّواية كالشَّهادة ، ولا خلاف أنَّ شهادة البخاري ومسلم لا يقطع بصحَّتها، ولو انفرد الواحد منهم بالشَّهادة لم يثبت الحقّ به، فدلَّ على أنَّ قوله ليس مقطوعاً به، وإن أبدوا في ذلك منعاً كان خلاف إجماع الصَّحابة ، فإنَّ أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما كانوا يقضون بإثبات بشهادة شاهدين..." .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن علي بن عمر التَّميمي المازري المالكي (٥٣٦هـ) في " المُعْلم بفوائد مسلم" (٣/ ٢٩٢) : " ... والأحاديث الوَاردة عنده في ذَلِكَ من أخبار الآحاد إنَّما توجب الظَّنَّ ، والمراد من المسألة القطع " .

وقال الإمام علاء الدِّين شمس النَّظر أبو بكر محمَّد بن أحمد السَّمرقندي (٥٣٩هـ) في " ميزان الأصول في نتائج العقول " (١/ ٤٣٣-٤٣٤) في كلامه عن شروط خبر الآحاد : " ... ومنها : أن يكون موافقًا لكتاب الله تعالى وللسُّنَّة المتواترة وللإجماع . فأمَّا إذا خالف واحدًا من هذه الأصول القاطعة، فإنَّه يجب ردُّه أو تأويله على وجه يجمع بينهما، لما روي عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: "إذا روي لكم عنِّي حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى ، فما وافق كتاب الله تعالى فاقبلوه، وما خالف كتاب الله تعالى فردُّوه" . الحديث أخرجه الطَّبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٣١٦ برقم ١٣٢٢٤) بسنده عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «سُئِلَتِ الْيَهُودُ عَنْ مُوسَى فَأَكْثَرُوا وَزَادُوا، وَنَقَصُوا حَتَّى كَفَرُوا، وَسُئِلَتِ النَّصَارَى، عَنْ عِيسَى فَأَكْثَرُوا فِيهِ وَزَادُوا، وَنَقَصُوا حَتَّى كَفَرُوا، وَإِنَّهُ سَيَفْشُوا، عَنِّي أَحَادِيثُ فَمَا أَتَاكُمْ مِنْ حَدِيثِي فَاقْرَءُوا كِتَابَ اللهِ، وَاعْتَبِرُوهُ فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللهِ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا لَمْ يُوَافِقْ كِتَابَ اللهِ فَلَمْ أَقُلْهُ» .

ولأنَّ خبر الواحد يحتمل الصِّدق والكذب، والسَّهو والغلط، والكتاب دليل قاطع، فلا يقبل المحتمل بمعارضة القاطع، بل يخرج على موافقته بنوع تأويل.

ومنها : أن يرد الخبر في باب العمل. فأمَّا إذا ورد في باب الاعتقادات ، وهي من مسائل الكلام، فإنَّه لا يكون حجَّة، لأنَّه يوجب الظَّن وعلم غالب الرَّأي، لا علمًا قطعيًا، فلا يكون حجَّة فيما يبتني على العلم القطعي، والاعتقاد حقيقة" .

وقال الإمام علاء الدِّين السَّمرقندي في " ميزان الأصول في نتائج العقول " (١/ ٤٤٨) : " وأمَّا حكم خبر الواحد: قال عامَّة العلماء: إنَّه يوجب العمل، دون العلم قطعًا ، لكن يوجب علم غالب الرَّأي وأكثر الظَّن" .

وقال الإمام علاء الدِّين السَّمرقندي في " ميزان الأصول في نتائج العقول" (ص٤٣٤) : " ... ومنها : أن يرد الخبر في باب العمل . فأمَّا إذا ورد في باب الاعتقادات ، وهي من مسائل الكلام ، فإنَّه لا يكون حجَّة ، لأنَّه يوجب الظَّنَّ وعلم غالب الرَّأي ، لا علماً قطعيَّاً ، فلا يكون حجَّة فيما يبتني على العلم القطعي ، والاعتقاد حقيقة " .

وقال الإمام علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدِّين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (٥٤٣هـ) في " إعراب القرآن" (٢/٤١٣) : " وأمَّا الزِّيادة من أخبار الآحاد، التي لا توجب العلم ... "
.

وقال الإمام القاضي محمَّد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (٥٤٣هـ) في "المحصول في أصول الفقه" (ص١١٥) : " وَأما الثَّانِي الَّذِي يُوجب الْعَمَل دون الْعلم فَهُوَ خبر الْوَاحِد الْمُطلق عَمَّا ينْفَرد بِعِلْمِهِ . وَقَالَ قوم : إِنَّه يُوجب الْعلم وَالْعَمَل كالخبر الْمُتَوَاتر ، وَهَذَا إِنَّمَا صَارُوا إِلَيْهِ بشبهتين دخلتا عَلَيْهِم : إِمَّا لجهلهم بِالْعلمِ ، وَإِمَّا لجهلهم بِخَبَر الْوَاحِد فَإنَّا بِالضَّرُورَةِ نعلم امْتنَاع حُصُول الْعلم بِخَبَر الْوَاحِد وَجَوَاز تطرق الْكَذِب والسهو عَلَيْهِ " .

وقال الإمام عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السّبتي (٥٤٤هـ) في " شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ الْمُسَمَّى إِكمَالُ الْمُعلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم" (١/١٦٨) : " قال مسلم: " خبر الواحد الثِّقة عن الواحد حجةٌ يلزم به العمل ". هذا الذي قاله هو مذهب جمهور المسلمين من السَّلف والفقهاء والمحدِّثين ومذهب الأصوليِّين ، وأنَّ وجوب ذلك من جهة الشَّرع ، كأن نقله بواحدٍ عن واحد أو أكثر ما لم يبلغْ عدد التَّواتر ، وإن أوجب غَلبة الظَّن دون اليقين والعلم" .

وقال في موضع آخر من " إِكمَالُ الْمُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم" (١/١٧٥) : " هذا هو طريق أهل الصَّنعة ومذهبهم ، وهو غاية جهدهم وحرصهم ، وبمقدار علو حديث الواحد منهم تكْثُرُ الرَّحلةُ إليه ، والأخذ عنه ، مع أنَّ له في طريق التَّحقيق والنَّظر وجهاً ، وهو أنَّ أخبار الآحاد وروايات الاَفراد لا توجب – كما قدَمنا – علماً ، ولا يُقطع على مُغَيَّبِ صدقها ، لجواز الغفلات ، والأوهام ، والكذب

على آحاد الرُّواة ، لكن لمعرفتهم بالصِّدق ظاهراً وشهرتهم بالعدالة والسّتر ، غلب على الظَّن صحَّةُ حديثهم وصدق خبرهم ، فكلّفنا العمل به" .

وقال الإمام العلاء محمَّد بن عبد الحميد الأسمندي (٥٥٢هـ) في " بذل النَّظر في الأصول" (ص٤٥٥) : " ولقائل أن يقول: إنَّ هذه الأخبار يسيرة، ولا يصير المعنى متواتراً بهذا القدر ، ألا ترى أنَّ الخبر الواحد إذا رواه ثلاثة أو أربعة لا يصير متواتراً، فالأخبار الثَّلاثة أولى. إلَّا أن يقال: يجب قبوله فيما يوجب العمل دون العلم" .

وقال الإمام علاء الدِّين ، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (٥٨٧هـ) في " بدائع الصَّنائع في ترتيب الشَّرائع " (١/ ١٤) : " وَوُجُوبُ الْمَسْحِ عَلَى الْجَبَائِرِ ثَبَتَ بِحَدِيثِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وَأَنَّهُ مِنْ الْآحَادِ ، فَيُوجِبُ الْعَمَلَ دُونَ الْعِلْمِ " .

وقال الإمام الكاساني الحنفي أيضاً في " بدائع الصَّنائع في ترتيب الشَّرائع " (٢/ ٦٩) : " وَإِنَّمَا سَمَّيْنَا هَذَا النَّوْعَ وَاجِباً لَا فَرْضاً ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ اسْمٌ لِمَا ثَبَتَ لُزُومُهُ بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ بِهِ ، وَلُزُومُ هَذَا النَّوْعِ مِنْ الزَّكَاةِ لَمْ يَثْبُتْ بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ بِهِ بَلْ بِدَلِيلٍ فِيهِ شُبْهَةُ الْعَدَمِ وَهُوَ خَبَرُ الْوَاحِدِ " .

وقال الإمام أبو الوليد محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن أحمد بن رشد القرطبي الشَّهير بابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) في " بداية المجتهد ونهاية المقتصد" (٤/ ٧٠) : " ... وَأَمَّا أَهْلُ الْكُوفَةِ فَرَدُّوا هَذَا الْحَدِيثَ بِجُمْلَتِهِ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْأُصُولِ الْمُتَوَاتِرَةِ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ فِي رَدِّ خَبَرِ الْوَاحِدِ إِذَا خَالَفَ الْأُصُولَ الْمُتَوَاتِرَةَ ، لِكَوْنِ خَبَرِ الْوَاحِدِ مَظْنُوناً ، وَالْأُصُولُ يَقِينِيَّةٌ مَقْطُوعٌ بِهَا ، كَمَا قَالَ عُمَرُ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ : مَا كُنَّا لِنَدَعَ كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا لِحَدِيثِ امْرَأَةٍ ... " .

وقال الإمام جمال الدِّين أبو الفرج عبد الرَّحْمَن بن علي بن محمَّد الجوزي (٥٩٧هـ) في " نواسخ القرآن" (١/ ١٤٣) : " الأَخْبَارُ الْمَنْقُولَةُ بِنَقْلِ الْآحَادِ فَهَذِهِ لا يَجُوزُ بِهَا نَسْخُ الْقُرْآنِ، لِأَنَّهَا لا تُوجِبُ الْعِلْمَ، بَلْ تُفِيدُ الظَّنَّ، وَالْقُرْآنُ يُوجِبُ الْعِلْمَ، فَلا يَجُوزُ تَرْكُ الْمَقْطُوعِ بِهِ لِأَجْلِ مَظْنُونٍ" .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التَّيمي الرَّازي الملقَّب بفخر الدِّين الرَّازي خطيب الريّ (٦٠٦هـ) في " المحصول" (١/ ٢٠٣) : " ... وأمَّا النَّقل فهو إمَّا تواتر أو آحاد ، والأوَّل يفيد العلم ، والثَّاني يفيد الظَّنَّ " .

وقال الإمام الرَّازي في " المحصول" (٤/ ٣٥٥) في كلامه على قول الله تعالى : ﴿**وَما كانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّين وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**﴾﴿التوبة: ١٢٢﴾ : " وإنَّما قلنا : إنَّ الطَّائفة ها هنا عدد لا يفيد قولهم العلم ، لأنَّ كلّ ثلاثة فرقة ، والله تعالى أوجب على كلِّ فرقة أن تخرج منها طائفة ، والطائفة من الثلاثة واحد أو اثنان ، وقول الواحد أو الإثنين لا يفيد العلم ، وإنَّما قلنا : أنَّه تعالى لما أوجب الحذر عند خبر العدد الذي لا يفيد قولهم العلم وجب العمل " .

وقال الإمام الرَّازي في "أساس التَّقديس" (ص٣٠٦) : "والعجب من الحشويَّة أنَّهم يقولون: الاشتغال بتأويل الآيات المتشابهة غير جائز ، لأنَّ تعيين ذلك التَّأويل مظنون ، والقول بالظَّنِّ في القرآن لا يجوز ، ثم إنَّهم يتكَّلمون في ذات الله تعالى وصفاته بأخبار الآحاد ، مع أنَّها في غاية البعد عن القطع واليقين ، وإذا لم يجوِّزوا تفسير ألفاظ القرآن بالطَّريق المظنون فلأن يمتنعوا عن الكلام في ذات الحقِّ تعالى وفي صفاته بمجرَّد الرَّوايات الضَّعيفة أولى" .

وقال الإمام الرَّازي خطيب الريّ في " التَّفسير" (١/ ١٧٣) : " خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، فَلَوْ جَعَلْنَاهُ طَرِيقًا إِلَى إِثْبَاتِ الْقُرْآنِ لَخَرَجَ الْقُرْآنُ عَنْ كَوْنِهِ حُجَّةً يَقِينِيَّةً وَلَصارَ ذَلِكَ ظَنِّيًّا، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ ادِّعَاءُ الرَّوَافِضِ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ دَخَلَهُ الزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ وَالتَّغْيِيرُ وَالتَّحْرِيفُ، وَذَلِكَ يُبْطِلُ الْإِسْلَامَ" .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التَّيمي الرَّازي الملقَّب بفخر الدِّين الرَّازي خطيب الريّ في " التَّفسير" (٢/ ٥٠١) : " ... أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ فَلَا يَجُوزُ الِاكْتِفَاءُ فِيهَا بِالظَّنِّ وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ فَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِهَذَا الْخَبَرِ" .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التَّيمي الرَّازي الملقَّب بفخر الدِّين الرَّازي خطيب الريّ في " التَّفسير" (٣/ ٥٠٣) : " أَنَّ الِاعْتِمَادَ عَلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ الَّذِي لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ فِي الْمَسَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ غَيْرُ جَائِزٍ " .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التَّيمي الرَّازي الملقَّب بفخر الدِّين الرَّازي خطيب الريّ في " التَّفسير" (٦/ ٥٠٢) : " وَأَمَّا خَبَرُ الْوَاحِدِ فَإِنَّهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ" .

وقال الإمام مجد الدِّين أبو السَّعادات المبارك بن محمَّد بن محمَّد ابن عبد الكريم الشَّيباني الجزري ابن الأثير في " جامع الأصول في أحاديث الرَّسول" (١/ ١٢٥) : " وخبر الواحد لا يفيد العلم ، ولكنَّا مُتَعَبَّدُون به .

وما حكي عن المحدثين من أنَّ ذلك يورث العلم ، فلعلَّهم أرادوا أنَّه يفيد العلم بوجوب العمل ، أو سمَّوا الظَّنَّ علماً ، ولهذا قال بعضهم : يورث العلم الظاهر ، والعلم ليس له ظاهر وباطن ، وإنَّما هو الظَّنّ " .

وقال الإمام أبو محمَّد موفق الدِّين عبد الله بن أحمد بن محمَّد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدِّمشقي الحنبلي ، الشَّهير بابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) في " روضة النَّاظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل" (١/ ٣٠٢-٣٠٣) : " القسم الثَّاني ، أخبار الآحاد ، وهي : ما عدا المتواتر :

اختلفت الرِّواية عن إمامنا – رحمه الله – في حصول العلم بخبر الواحد ، فروي : أنَّه لا يحصل به ، وهو قول الأكثرين والمتأخِّرين من أصحابنا ؛ لأنَّا نعلم – ضرورة – أنَّا لا نصدِّق كلَّ خبر نسمعه ، ولو كان مفيداً للعلم : لما صحَّ ورود خبرين متعارضين ؛ لاستحالة اجتماع الضدَّين ، ولجاز نسخ القرآن والأخبار المتواترة به ، لكونه بمنزلتها في إفادة العلم ، ولوجب الحكم بالشَّاهد الواحد ، ولاستوى في ذلك العدل والفاسق ، كما في المتواتر " .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن أحمد المظفَّر ابن المختار، أبو العبَّاس بدر الدِّين الرَّازيّ الحنفي (٦٣٠هـ) في "مباحث التَّفسير لابن المظفَّر (وهو استدركات وتعليقات على تفسير الكشف والبيان

للثَّعلبي)"(ص١٤٩) : " هذا الحديث وأمثاله من أخبار الآحاد وأخبار الآحاد لا توجب العلم، وإنَّما توجب العمل، والذي نحن فيه من باب العلم، فلا تكون هذه الأخبار فيه حجَّة" .

وقال الإمام أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدّويني الأسنائي الشَّهير بـ ابن الحاجب (٦٤٦هـ) في " منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل " (ص٧١) : " ... لنا لو حصل العلم به دون قرينة لكان عاديًّاً، ولو كان كذلك لاطَّرد كخبر التَّواتر، وأيضاً لو حصل به لأدَّى إلى تناقض المعلومين عند إخبار العدلين بالمتناقضين، وأيضاً لو حصل العلم به لوجب تخطئة مخالفه بالاجتهاد، ولعورض به التَّواتر، ولامتنع التَّشكيك بما يعارضه، وكلُّ ذلك خلاف الإجماع" .

وقال الإمام مجد الدِّين عبد السَّلام بن تيمية (٦٥٢هـ) في " المسودة في أصول الفقه" (ص٢٤٠) : " مسألة : خبر الواحد يوجب العمل وغلبة الظَّنِّ دون القطع في قول الجمهور ، وارتضى الجويني من العبارة أن يقال : لا يفيد العلم ، ولكن يجب العمل عنده لا به بل بالأدلَّة القطعيَّة على وجوب العمل بمقتضاه " .

وجاء في المسودة (١/ ٢٤٤) أيضاً : " فصل: يتعلَّق بمسألة خبر الواحد المقبول في الشَّرع.

هل يفيد العلم ، فإنَّ أحداً من العقلاء لم يقل أنَّ خبر كلّ واحد يفيد العلم ، وبحث كثير من النَّاس إنَّما هو في ردِّ هذا القول.

قال ابن عبد البر : اختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل : هل يُوجب العلم والعمل جميعاً أم يوجب العمل دون العلم ؟ قال : والذي عليه أكثر أهل الحذق منهم أنَّه يوجب العمل دون العلم ، وهو قول الشَّافعي وجمهور أهل الفقه والنَّظر ، ولا يوجب العلم عندهم إلَّا ما شهد به الله وقطع العذر لمجيئه مجيئاً لا اختلاف فيه" .

وقال الإمام أبو العبَّاس أحمَدُ بنُ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ ، الأنصاريُّ القرطبيُّ (٦٥٦هـ) في " المُفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" (٤/ ٥٩) : " وأخبار الآحاد إنَّما تفيد غلبة الظَّن ، غير أنَّ الظَّنَّ على مراتب في القوَّة والضَّعف ، وذلك موجب للتَّرجيح" .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرْح الأنصاري الخزرجي شمس الدِّين القرطبي (٦٧١هـ) في " الجامع لأحكام القرآن" (١٦/ ٣٣٢) : " وَأَكْثَرُ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ، كَالْقِيَاسِ وَخَبَرِ الْوَاحِدِ" .

وقال الإمام أبو زكريَّا محيي الدِّين يحيى بن شرف النَّووي (٦٧٦هـ) في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحَجَّاج" (١/ ٢٠) : " ... وهذا الذي ذكره الشَّيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحقِّقون والأكثرون ، فإنَّهم قالوا : أحاديث الصَّحيحين التي ليست بمتواترة إنَّما تفيد الظَّنّ ، فإنَّها آحاد ، والآحاد إنَّما تفيد الظَّنّ على ما تقرَّر ، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك ، وتلقِّي الأمَّة بالقبول إنَّما أفادنا وجوب العمل بما فيهما ، وهذا متَّفق عليه ، فإنَّ أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحَّت أسانيدها ، ولا تفيد إلَّا الظَّنّ ، فكذا الصَّحيحان ، وإنَّما يفترق الصَّحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النَّظر فيه ، بل يجب العمل به مطلقاً ، وما كان في غيرهم لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصَّحيح ، ولا يلزم من إجماع الأمَّة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنَّه مقطوع بأنَّه كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ اشتدَّ إنكار بن برهان الإمام على من قال بما قاله الشَّيخ ، وبالغ في تغليطه " .

وقال الإمام النَّووي أيضاً في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج" (١/ ١٣٠) : " ... هَذَا الَّذِي قَالَهُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ تَنْبِيهٌ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي يَنْبَنِي عَلَيْهَا مُعْظَمُ أَحْكَامِ الشَّرْعِ ، وَهُوَ وُجُوبُ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ، فَيَنْبَغِي الِاهْتِمَامُ بِهَا وَالِاعْتِنَاءُ بِتَحْقِيقِهَا ، وَقَدْ أَطْنَبَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ فِي الِاحْتِجَاجِ لَهَا وَإِيضَاحِهَا ، وَأَفْرَدَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ بِالتَّصْنِيفِ ، وَاعْتَنَى بِهَا أَئِمَّةُ الْمُحَدِّثِينَ وَأُصُولِ الْفِقْهِ ، وَأَوَّلُ مَنْ بَلَغَنَا تَصْنِيفُهُ فِيهَا الْإِمَامُ الشَّافعي رَحِمَهُ اللهُ .

وَقَدْ تَقَرَّرَتْ أَدِلَّتُهَا النَّقْلِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ فِي كُتُبِ أُصُولِ الْفِقْهِ ، وَنَذْكُرُ هُنَا طَرَفاً فِي بَيَانِ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَالْمَذَاهِبِ فِيهِ مُخْتَصَراً ، قَالَ الْعُلَمَاءُ : الْخَبَرُ ضَرْبَانِ : مُتَوَاتِرٌ ، وَآحَادٌ ، فَالْمُتَوَاتِرُ مَا نَقَلَهُ عَدَدٌ لَا يُمْكِنُ مُوَاطَأَتُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ عَنْ مِثْلِهِمْ ، وَيَسْتَوِي طَرَفَاهُ وَالْوَسَطُ ، وَيُخْبِرُونَ عَنْ حِسِّيٍّ لَا مَظْنُونٍ ، وَيَحْصُلُ الْعِلْمُ بِقَوْلِهِمْ . ثُمَّ الْمُخْتَارُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ : أَنَّ ذَلِكَ لَا يُضْبَطُ بِعَدَدٍ

مَخْصُوصٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْمُخْبِرِينَ الْإِسْلَامُ وَلَا الْعَدَالَةُ ، وَفِيهِ مَذَاهِبُ أُخْرَى ضَعِيفَةٌ وَتَفْرِيعَاتٌ مَعْرُوفَةٌ مُسْتَقْصَاةٌ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ .

وَأَمَّا خَبَرُ الْوَاحِدِ : فَهُوَ مَا لَمْ يُوجَدْ فِيهِ شُرُوطُ الْمُتَوَاتِرِ ، سَوَاءٌ كَانَ الرَّاوِي لَهُ وَاحِداً أَوْ أَكْثَرَ . وَاخْتُلِفَ فِي حُكْمِهِ : فَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَأَصْحَابِ الْأُصُولِ : أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ حُجَّةٌ مِنْ حُجَجِ الشَّرْعِ ، يَلْزَمُ الْعَمَلُ بِهَا ، وَيُفِيدُ الظَّنَّ وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ ، وَأَنَّ وُجُوبَ الْعَمَلِ بِهِ عَرَفْنَاهُ بِالشَّرْعِ لَا بِالْعَقْلِ . وَذَهَبَتِ الْقَدَرِيَّةُ وَالرَّافِضَةُ وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ إِلَى أنَّه لا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ ، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : مَنَعَ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ دَلِيلُ الْعَقْلِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : مَنَعَ دَلِيلُ الشَّرْعِ .

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ مِنْ جِهَةِ دليل العقل . وقال الجبائى مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ : لَا يَجِبُ الْعَمَلُ إِلَّا بِمَا رَوَاهُ اثْنَانِ عَنِ اثْنَيْنِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : لَا يَجِبُ الْعَمَلُ إِلَّا بِمَا رَوَاهُ أَرْبَعَةٌ عَنْ أَرْبَعَةٍ .

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يُوجِبُ الْعِلْمَ الظَّاهِرَ دُونَ الْبَاطِنِ . وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى أَنَّ الْآحَادَ الَّتِي فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَوْ صحيح مسلم تُفِيدُ الْعِلْمَ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْآحَادِ .

وَقَدْ قَدَّمْنَا هَذَا الْقَوْلَ وَإِبْطَالَهُ فِي الْفُصُولِ ، وَهَذِهِ الْأَقَاوِيلُ كُلُّهَا سِوَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ بَاطِلَةٌ ، وَإِبْطَالُ مَنْ قَالَ : لَا حُجَّةَ فِيهِ ظَاهِرٌ ، فَلَمْ تَزَلْ كُتُبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآحَادُ رُسُلِهِ يُعْمَلُ بِهَا وَيُلْزِمُهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَمَلَ بِذَلِكَ ، وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَلَمْ تَزَلِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَسَائِرُ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ عَلَى امْتِثَالِ خَبَرِ الْوَاحِدِ إِذَا أَخْبَرَهُمْ بِسُنَّةٍ ، وَقَضَائِهِمْ بِهِ وَرُجُوعِهِمْ إِلَيْهِ فِي الْقَضَاءِ وَالْفُتْيَا ، وَنَقْضِهِمْ بِهِ مَا حَكَمُوا بِهِ على خِلَافَهُ ، وَطَلَبِهِمْ خَبَرَ الْوَاحِدِ عِنْدَ عَدَمِ الْحُجَّةِ مِمَّنْ هُوَ عِنْدَهُ ، وَاحْتِجَاجِهِمْ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ ، وَانْقِيَادِ الْمُخَالِفِ لِذَلِكَ ، وَهَذَا كُلُّهُ مَعْرُوفٌ لاشك فِي شَيْءٍ مِنْهُ ، وَالْعَقْلُ لَا يُحِيلُ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ . وَقَدْ جَاءَ الشَّرْعُ بِوُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ ، فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ . وَأَمَّا مَنْ قَالَ يوجب

العلم ، فهو مكابر للحسِّ ، وَكَيْفَ يَحْصُلُ الْعِلْمُ وَاحْتِمَالُ الْغَلَطِ وَالْوَهْمِ وَالْكَذِبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مُتَطَرِّقٌ إِلَيْهِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ " .

وقال أيضاً في " المجموع شرح المهذب (مع تكملة السُّبكي والمطيعي)" (٤/ ٣٤٢) : " وَمَتَى خَالَفَ خَبَرُ الْآحَادِ نَصَّ الْقُرْآنِ أَوْ إجْمَاعًا وَجَبَ تَرْكُ ظَاهِرِهِ" .

وقال الإمام كمال الدِّين محمَّد بن عبد الواحد السّيواسي (٦٨١هـ) في " شرح فتح القدير " (٣/ ١٥٩) : " ... لأنَّ خبر الواحد لا يوجب اليقين بل الظَّن" .

وقال الإمام أبو العبَّاس شهاب الدِّين أحمد بن إدريس بن عبد الرَّحْمَن المالكي الشَّهير بالقُرافي (٦٨٤هـ) في " شرح تنقيح الفصول " (ص٣٥٨) : " خبر الواحد لا يوجب علماً ، فلا يتبع وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً**﴾﴿يونس:٣٦﴾ ، وقوله تعالى: ﴿**إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ**﴾﴿الأنعام:١١٦﴾ ، في سياق الذَّم ، وذلك يقتضي تحريم اتِّباع الظَّن ، وهذه النُّصوص كثيرة. وجوابها: أنَّ ذلك مخصوص بقواعد الدِّيانات وأصول العبادات القطعيَّات" .

وقال الإمام القُرافي في " نفائس الأصول في شرح المحصول " (٧/ ٣١٧١) : " ولا شكَّ أنَّ خبر الواحد يفيد الظَّن" .

وقال الإمام سراج الدِّين محمود بن أبي بكر الأرْمَوي (٦٨٢هـ) في " التَّحصيل من المحصول" (١/ ٤٢٥) : " لكن خبر الواحد يفيد الظَّن" .

وقال الإمام أبو الحسن علاء الدِّين علي بن أبي الحزم الخالدي المخزومي القرشي الدِّمشقي الملقَّب بابن النَّفيس (٦٨٧هـ) في " المختصر في علم أصول الحديث النَّبوي" (ص١١٥ باختصار) : " وأمَّا الأخبار التي بأيدينا الآن ، فإنَّما نتبع فيها غالب الظَّن ، لا العلم المحقَّق ، خلافًا لقومٍ ، وقال قومٌ :إنَّ جميع ما اتَّفق عليه مسلم والبخاري ، فهو مقطوعٌ به ، لأنَّ العلماء اتَّفقوا على صحَّة هذين الكتابين ... والحقُّ أنَّه ليس كذلك ! إذ الاتِّفاق إنَّما وقع على جواز العمل بما فيهما ، وذلك لا ينافي أن يكون ما فيهما مظنون الصحَّه ... أمَّا ما يفتقر إلى اليقين كالعلم بالله تعالى وبصفاته ، فإنَّ ذلك لا يجوز العمل فيه بهذه الأخبار ، لأنَّها لا تفيد العلم ، والظَّنُّ في ذلك غير جائز ... " .

وقال الإمام تقي الدِّين أبو الفتح محمَّد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري ، المعروف بابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) في " إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام " (١/ ٢١٢) : " الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: رَدُّوا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إلَى أَنَّ نَسْخَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ. هَلْ يَجُوزُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ أَمْ لَا؟ مَنَعَهُ الْأَكْثَرُونَ؛ لِأَنَّ الْمَقْطُوعَ لَا يُزَالُ بِالْمَظْنُونِ" .

وقال أيضاً في" إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام " (٢/ ١١٩) : " الْمَقَامُ الثَّانِي - وَهُوَ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ مُخَالِفًا لِقِيَاسِ الْأُصُولِ الْمَعْلُومَةِ: لَمْ يَجِبْ الْعَمَلُ بِهِ - فَلِأَنَّ الْأُصُولَ الْمَعْلُومَةَ مَقْطُوعٌ بِهَا مِنْ الشَّرْعِ. وَخَبَرُ الْوَاحِدِ مَظْنُونٌ. وَالْمَظْنُونُ لَا يُعَارِضُ الْمَعْلُومَ" .

وقال الإمام صفي الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحِيْم الأرموي الهندي (٧١٥هـ) في "نهاية الوصول في دراية الأصول "(١/ ١٠٣) : " وأمَّا النَّقل: فهو إمَّا آحاد، أو تواتر. والآحاد لا يفيد إلَّا الظَّن" .

وقال في "نهاية الوصول في دراية الأصول "(٢/ ٥١٩) : " والواجب بما عرف وجوبه بدليل مظنون، وهو الذي يوجب العمل دون العلم كخبر الواحد، ولهذا لم يكفِّروا جاحده ولا يضلِّلوه، بخلاف الفرض" .

وقال في "نهاية الوصول في دراية الأصول" (٦/ ٢٣٣٠) : " ... وثانيهما: وهو الوجه المعقول: أنَّ خبر الواحد لا يفيد إلَّا الظَّن، والمتواتر يفيد القطع، وترجيح الأضعف على الأقوى غير جائز" .

وقال الإمام سليمان بن عبد القوي الطُّوفي الحنبلي (٧١٦هـ) في " البلبل في أصول الفقه على مذهب أحمد بن حنبل" ( ص٤٢) : " الثَّاني: الآحاد وهو ما عدم شروط التَّواتر أو بعضها، وعن أحمد في حصول العلم به قولان: الأظهر لا، وهو قول الأكثرين، والثَّاني نعم ، وهو قول جماعة من المحدِّثين . وقيل هو محمول على ما نقله آحاد الأمَّة المتَّفق على عدالتهم وثقتهم وإتقانهم من طرق متساوية ، وتلقَّته الأمَّة بالقبول كأخبار الشَّيخين : الصدِّيق والفاروق رضي الله عنهما ونحوهما .

الأوَّلون : لو أفاد العلم لصدَّقنا كلَّ خبر نسمعه، ولما تعارض خبران، ولجاز نسخ القرآن وتواتر السُّنَّة به ، ولجاز الحكم بشاهد واحد، ولاستوى العدل والفاسق كالتَّواتر، واللوازم باطلة، والاحتجاج بنحو ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾﴿البقرة:١٦٩﴾ غير مجدٍ لجواز ارتكاب المحرَّم" .

وقال الإمام سليمان بن عبد القوي الطُّوفي الحنبلي في " الإشارات الإلهيَّة إلي المباحث الأصوليَّة" (ص٢٧٨) : " ... يحتجُّ به من زعم أنَّ خبر الواحد يفيد العلم؛ لأنَّا إنما نقبل خبر العدل، والعدل قد حرم عليه أن يقول ما لا يعلم، فوجب أن لا يقول إلَّا ما يعلم، وذلك يفيد العلم، وهو ضعيف ومقدِّمته الأخيرة ظنيَّة؛ لجواز أن يخالف لداع أو صارف؛ فيقول ما لا يعلم، ثم لو أفادت الآحاد العلم لما احتيج إلى العدد في البيِّنات، وما تفاوتت في العدد ولما كان للاستفاضة والتَّواتر مزيَّة على الآحاد واللوازم باطلة؛ فالملزوم كذلك؛ ولأنَّا نجد أنفسنا غير عالمة بموجب خبر الواحد فالقول بإفادته العلم مصادم لهذا العلم الوجداني الضَّروري؛ فلا يلتفت إليه" .

وقال الإمام الطُّوفي الحنبلي في " الانتصارات الإسلاميَّة في كشف شُبه النَّصرانيَّة "(١/٢٤٣) : " وفائدة هذه المقدِّمة: أن يستند إليها في أنَّ كلّ ما أورده علينا من الأخبار التي حقّها أن لا تثبت بمثلها الأصول، لا ترد علينا، ولا تلزمنا ، لأنَّ تلك أخبار توجب العمل دون العلم، لكونها مظنونة الثُّبوت. وإن كانت في البخاري ومسلم ، لاحتمال وقوع علَّة قادحة في طريقها، فلا تقوى على إثبات أصل، ولا على أن يقدح بها في أصل، خصوصاً وقد دخلها تصرُّف الرُّواة في الرِّواية بالمعنى" .

وقال الإمام ابن تيمية في " منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة " (٤/٩٥) : " ... الثَّانِي: إِنَّ هَذَا مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ بِهِ أَصْلُ الدِّين الَّذِي لَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ إِلَّا بِهِ " .

وقال الإمام تقي الدِّين أبو العبَّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمَّد ابن تيمية الحرَّاني الحنبلي الدِّمشقي (٧٢٨هـ) في " منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة " (٨/٣٥٧) : " ... وَالْجَوَابُ: أَنْ يُقَالَ: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ إِذَا حَصَلَ حَصَلَ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ مَا لَيْسَ لِلْآحَادِ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَجْعَلَ حُكْمَ الْوَاحِدِ الِاجْتِمَاعَ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُخْبِرِينَ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ وَالْكَذِبُ، فَإِذَا انْتَهَى الْمُخْبِرُونَ إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ امْتَنَعَ عَلَيْهِمُ الْكَذِبُ وَالْغَلَطُ" .

وقال الإمام ابن تيمية في " نقد مراتب الإجماع" (ص٣٠٤) : " ... وهذا الحديث لو كان نصَّاً فيما ذكر ، فليس هو متواتراً " .

وقال الإمام ابن تيمية في " المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام " (٢/٦٨) : " مسألة: خبر الواحد يوجب العمل وغلبة الظَّن دون القطع في قول الجمهور؛ وارتضى الجويني من العبارة أن يقال: لا يفيد العلم ولكن يجب العمل عنده ؛ لا به؛ بل بالأدلَّة القطعيَّة على وجوب العمل بمقتضاه".

وقال الإمام عبد العزيز بن أحمد بن محمَّد ، علاء الدِّين البخاري الحنفي (٧٣٠هـ) في " كشف الأسرار شرح أصول البزدوي" (٢/ ٣٧٠) : " أَيْ : خَبَرُ الْوَاحِدِ يُوجِبُ الْعَمَلَ ، وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ يَقِيناً ، أَيْ : لَا يُوجِبُ عِلْمَ يَقِينٍ ، وَلَا عِلْمَ طُمَأْنِينَةٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَجُمْلَةِ الْفُقَهَاءِ " .

وقال الإمام أبو عبد الله، محمَّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشَّافعي، بدر الدِّين في " المنهل الرَّوي في مختصر علوم الحديث النَّبوي" (ص٣٢) : " وَأما أَخْبَار الْآحَاد فخبر الْوَاحِد كل مَا لم ينْتَه إِلَى التَّوَاتُر وَقيل هُوَ مَا يُفِيد الظَّن" .

وقال الإمام عبد المؤمن بن عبد الحقّ، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفيّ الدِّين (٧٣٩هـ) في " قواعد الأصول ومعاقد الفصول وهو مختصر كتاب تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل "(ص٧٥-٧٦) : " وَالْآحَادُ: مَا لَمْ يَتَوَاتَرْ ، وَالْعِلْمُ لَا يَحْصُلُ بِهِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ، وَهِيَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ، وَمُتَأَخِّرِي أَصْحَابِنَا ، وَالْأُخْرَى: بَلَى، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَالظَّاهِرِيَّةِ ".

وقال الإمام أبو القاسم ، محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن عبد الله ، ابن جزي الكلبي الغرناطي (٧٤٠هـ) في " تقريب الوصول إلي علم الأصول (مطبوع مع : الإشارة في أصول الفقه) (ص١٧٩) : " الفصل الثَّاني : في أخبار الآحاد :

وأمَّا نقل الآحاد فهو خبر الواحد أو الجماعة الذين لا يبلغون حدَّ التَّواتر ، وهو لا يفيد العلم ، وإنَّما يفيد الظَّنَّ " .

وقال الإمام شمس الدِّين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذَّهبي (٧٤٨هـ) في " تذكرة الحفَّاظ" (١/ ١١) : " أنَّ الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح ممَّا انفرد به واحد ، وفي ذلك حضٌّ

على تكثير طُرُق الحديث ؛ لكي يرتقي عن درجة الظَّنِّ إلى درجة العلم ؛ إذ الواحد يجوز عليه النِّسيان والوهم" .

وقال الإمام صلاح الدِّين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدِّمشقي العلائي (٧٦١هـ) في " جامع التَّحصيل في أحكام المراسيل " (ص٧٣) : " لا سبيل إلى القطع إلَّا في الخبر المتواتر ، وأمَّا خبر الواحد فلا يفيد إلَّا الظَّن " .

وقال الإمام صلاح الدِّين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدِّمشقي العلائي (٧٦١هـ) في " جامع التَّحصيل في أحكام المراسيل" (ص٧٣) : " لا سبيل إلى القطع إلَّا في الخبر المتواتر ، وأمَّا خبر الواحد فلا يفيد إلَّا الظَّنّ " .

وقال أيضاً في " تحقيق المراد في أنَّ النَّهي يقتضي الفساد " (ص١١٢) : " وَاعْترض على هَذَا الدَّلِيل بِوُجُوه ، أَحدهَا : أَنَّه من أَخْبَار الْآحَاد ، فَلَا يُفِيد إِلَّا الظَّن " .

وقال الإمام محمَّد بن عبد الله الشِّبلي الدِّمشقيّ الحنفي، أبو عبد الله، بدر الدِّين ابن تقي الدِّين (٧٦٩هـ) في " آكام المرجان في أحكام الجان " (ص١٩٤) : " ... فَهُوَ خبر وَاحِد لَا يُفِيد غير الظَّن ، وَلَا يَتَرَتَّب عَلَيْهِ حكم غير الِاسْتِئْنَاس " .

وقال الإمام عبد الرَّحِيْم بن الحسن بن علي الإسنوي الشَّافعي (٧٧٢هـ) في " نهاية السُّول شرح منهاج الوصول" (ص١٣) : " وأمَّا السنَّة فالآحاد منها لا تفيد إلَّا الظنَّ " .

وقال الإمام الإسنوي في " نهاية السُّول شرح منهاج الوصول" (ص٢٦٣) : " ... أنَّ من الأخبار المنسوبة إليه ما هو معارض للدَّليل العقلي ، بحيث لا يقبل التَّأويل ، فيعلم بذلك امتناع صدوره عنه . قوله : " وسببه " أي : وسبب وقوع الكذب أمور :

**الأَوَّلُ** : نسيان الرَّاوي بأن سمع خبراً وطال عهده به فنسي فزاد فيه أو نقص ، أو عزاه إلى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وليس من كلامه .

**الثَّانِي** : غلطه ، بأن أراد أن ينطق بلفظ فسبق لسانه إلى غيره ولم يشعر أو كان ممَّن يرى نقل الخبر بالمعنى ، فأبدل مكان اللفظ المسموع لفظاً آخر لا يطابقه ؛ ظنَّاً أنَّه يطابقه .

**الثَّالِثُ :** افتراء الملاحدة ، أي : الزَّنادقة وغيرهم من الكفار ، فإنَّهم وضعوا أحاديث مخالفة لمقتضى العقل ونسبوها إلى الرَّسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – تنفيراً للعقلاء عن شريعته " .

وقال أيضاً في " نهاية السُّول شرح منهاج الوصول " (ص٣٩٧) : " ... وجوابه : أنَّ ذلك من أخبار الآحاد فلا يجوز التَّمسُّك به إلَّا في مسألة عمليَّة، وهذه المسألة لا تعلُّق لها بالعمل" .

وقال الإمام تقيُّ الدِّين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السُّبكي (٧٥٦هـ) وولده تاج الدِّين أبو نصر عبد الوهَّاب (٧٧١هـ) في " الإبهاج في شرح المنهاج" (١/ ٣٨) : " والنَّصُّ قسمان : أحاد لا يفيد إلَّا الظنّ ... " .

ولَّما قال الإمام محمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي في صحيحه (٩/ ٨٦) : " كِتَابُ أَخْبَارِ الآحَادِ " ، وقال بعد ذلك : " بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَبَرِ الوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الأَذَانِ وَالصَّلاَةِ وَالصَّوْمِ وَالفَرَائِضِ وَالأَحْكَامِ " .

قال الإمام محمَّد بن يوسف بن علي بن سعيد ، شمس الدِّين الكرماني (٧٨٦هـ) في " الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاري" (٢٥/ ١٤) : " وإنَّما ذكر الأذان والصَّلاة ونحوهما ، ليعلم أنَّ إنفاذه إنَّما هو في العمليَّات لا في الاعتقاديَّات " .

وقال الإمام إبراهيم بن موسى بن محمَّد اللخمي الغرناطي الشَّهير بالشَّاطبي في " الموافقات " (١/ ٢٨) : " ... فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ ؛ فَعَدَمُ إِفَادَتِهَا الْقَطْعَ ظَاهِرٌ ... " .

وقال الإمام إبراهيم بن موسى بن محمَّد اللخمي الغرناطي الشَّهير بالشَّاطبي(٧٩٠هـ) في "الموافقات" (٣/ ٣٣٩) : " وَلِذَلِكَ أَجْمَعَ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ وَلَا الْخَبَرَ الْمُتَوَاتِرَ؛ لِأَنَّهُ رَفْعٌ لِلْمَقْطُوعِ بِهِ بِالْمَظْنُونِ" .

وقال الإمام سعد الدِّين مسعود بن عمر التَّفتازاني (٧٩٣هـ) في " شرح التَّلويح على التَّوضيح" (٢/ ٥) : " الْمَشْهُورُ يُفِيدُ عِلْمَ طُمَأْنِينَةٍ ، وَالطُّمَأْنِينَةُ زِيَادَةُ تَوْطِينٍ وَتَسْكِينٍ يَحْصُلُ لِلنَّفْسِ عَلَى مَا أَدْرَكَتْهُ ، فَإِنْ كَانَ الْمُدْرَكُ يَقِينِيّاً فَاطْمِئْنَانُهَا زِيَادَةُ الْيَقِينِ وَكَمَالُهُ كَمَا يَحْصُلُ لِلْمُتَيَقِّنِ بِوُجُودِ مَكَّةَ بَعْدَ مَا يُشَاهِدُهَا ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً **﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾**﴿البقرة: ٢٦٠﴾ ، وَإِنْ كَانَ ظَنِّيّاً

فَاطْمِئْنَانُهَا رُجْحَانُ جَانِبِ الظَّنِّ بِحَيْثُ يَكَادُ يَدْخُلُ فِي حَدِّ الْيَقِينِ ، وَهُوَ الْمُرَادُ هَاهُنَا وَحَاصِلُهُ سُكُونُ النَّفْسِ عَنْ الِاضْطِرَابِ بِشُبْهَةٍ إلَّا عَنْهُ مُلَاحَظَةُ كَوْنِهِ آحَادَ الْأَصْلِ ، فَالْمُتَوَاتِرُ لَا شُبْهَةَ فِي اتِّصَالِهِ صُورَةً ، وَلَا مَعْنًى ، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ فِي اتِّصَالِهِ شُبْهَةُ صُورَةٍ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَعْنًى حَيْثُ لَا تَتَلَقَّاهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ وَالْمَشْهُورُ فِي اتِّصَالِهِ شُبْهَةُ صُورَةٍ لِكَوْنِهِ آحَادَ الْأَصْلِ لَا مَعْنًى ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ قَدْ تَلَقَّتْهُ بِالْقَبُولِ فَأَفَادَ حُكْمًا دُونَ الْيَقِينِ " .

وقال الإمام التَّفتازاني أيضاً في " شرح التَّلويح على التَّوضيح "(٧/٢) : " وَالْإِخْبَارُ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ وَلِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ دَلِيلَانِ مُسْتَقِلَّانِ عَلَى كَوْنِ خَبَرِ الْوَاحِدِ مُوجِباً لِلْعِلْمِ .

تَقْرِيرُ الْأَوَّلِ : أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَتَفَاصِيلِ الْحَشْرِ وَالصِّرَاطِ وَالْحِسَابِ وَالْعِقَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَقْبُولٌ بِالْإِجْمَاعِ ، مَعَ أَنَّهُ لَا يُفِيدُ إلَّا الِاعْتِقَادَ ، إذْ لَا يَثْبُتُ بِهِ عَمَلٌ مِنْ الْفُرُوعِ .

وَتَقْرِيرُ الثَّانِي : أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ، وَبِالْعَدَالَةِ تَرَجَّحَ جَانِبُ الصِّدْقِ ، بِحَيْثُ لَا يَبْقَى احْتِمَالُ الْكَذِبِ ، وَهُوَ مَعْنَى الْعِلْمِ وَجَوَابِهِ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ تَرَجُّحَ جَانِبِ الصِّدْقِ إلَى حَيْثُ لَا يُحْتَمَلُ الْكَذِبُ أَصْلاً ، بَلْ الْعَقْلُ شَاهِدٌ بِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ لَا يُوجِبُ الْيَقِينَ ، وَأَنَّ احْتِمَالَ الْكَذِبِ قَائِمٌ ، وَإِنْ كَانَ مَرْجُوحاً وَإِلَّا لَزِمَ الْقَطْعُ بِالنَّقِيضَيْنِ عِنْدَ إخْبَارِ الْعَدْلَيْنِ بِهِمَا .

وَجَوَابُ الْأَوَّلِ وَجْهَانِ :

**أَحَدُهُمَا** : أَنَّ الْأَحَادِيثَ فِي بَابِ الْآخِرَةِ مِنْهَا مَا اُشْتُهِرَ فَيُوجِبُ عِلْمَ الطُّمَأْنِينَةِ ، وَمِنْهَا مَا هُوَ خَبَرُ الْوَاحِدِ فَيُفِيدُ الظَّنَّ ، وَذَلِكَ فِي التَّفَاصِيلِ وَالْفُرُوعِ ، وَمِنْهَا مَا تَوَاتَرَ وَاعْتُضِدَ بِالْكِتَابِ وَهُوَ فِي الْجُمَلِ وَالْأُصُولِ فَيُفِيدُ الْقَطْعَ .

**وَثَانِيهِمَا** : أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ أَحْكَامِ الْآخِرَةِ عَقْدُ الْقَلْبِ ، وَهُوَ عَمَلٌ فَيَكْفِيهِ خَبَرُ الْوَاحِدِ وَاعْتُرِضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَقْدُ الْقَلْبِ فِي غَيْرِ أَحْكَامِ الْآخِرَةِ ، وَهُوَ مَعْنَى الْعِلْمِ ، وَقَدْ بُيِّنَ فَسَادُهُ وَجَوَابُهُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ إنَّمَا وَرَدَتْ لِعَقْدِ الْقَلْبِ وَالْجَزْمِ بِالْحُكْمِ ، وَفِي غَيْرِهَا لِلْعَمَلِ دُونَ الِاعْتِقَادِ ، فَوَجَبَ الْإِتْيَانُ بِمَا كُلِّفْنَا بِهِ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا " .

وقال أيضاً في " شرح المقاصد في علم الكلام" (٢/ ١٩٨) : " لأنَّ خبر الواحد على تقدير اشتماله على جميع الشَّرائط لا يفيد إلَّا الظَّن ، ولا يعتبر إلَّا في العمليَّات دون الاعتقادات" .

وقال الإمام أبو عبد الله بدر الدِّين محمَّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشي (٧٩٤هـ) في " البحر المحيط في أصول الفقه" (٦/ ١٣٢) : " مَا يُطْلَبُ فِيهِ الْيَقِينُ كَالْعِلْمِ بِاَللَّهِ وَصِفَاتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ فِيهِ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُفِيدُ الْعِلْمَ، وَالظَّنُّ فِي ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ" .

وقال الإمام الزّركشي في " البحر المحيط في أصول الفقه" (٦/ ١٣٦) : " ... وَجَزَمَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ الصَّيْرَفِيُّ فَقَالَ: خَبَرُ الْوَاحِدِ يُوجِبُ الْعَمَلَ دُونَ الْعِلْمِ" .

وقال أيضاً في "سلاسل الذَّهب" (ص٣٢١) في كلامه على أحاديث الصَّحيحين : " والذي عليه المحقِّقون كما قال النَّووي وغيره: أنَّها لا تفيد إلَّا الظَّن ما لم تتواتر ".

وقال الإمام أبو الفضل زين الدِّين عبد الرَّحِيْم بن الحسين بن عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (٨٠٦هـ) في " شرح التَّبصرة والتَّذكرة" (١/ ١٠٥) : " أي : حيثُ قال أهلُ الحديثِ : هذا حديثٌ صحيحٌ ، فمرادُهُم فيما ظهرَ لنا عملاً بظاهر الإسنادِ ، لا أَنَّهُ مقطوعٌ بصحَّتِهِ في نفسِ الأمرِ ، لجوازِ الخطأ والنسيانِ على الثقةِ ، هذا هو الصحيحُ الذي عليه أكثرُ أهلِ العلمِ ، خلافاً لِمَنْ قالَ : إنَّ خبرَ الواحدِ يوجبُ العلمَ الظاهرَ ، كحسين بن علي الكرابيسيِّ وغيرِهِ . وحكاه ابنُ الصبَّاغِ في " العُدَّةِ " عن قومٍ مِنْ أصحابِ الحديثِ . قال القاضِي أبو بكرٍ الباقلانيّ : " إنَّهُ قولُ مَنْ لم يُحَصِّلْ علمَ هذا الباب " ، انتهى . نعم ... إنْ أخرجَهُ الشيخانِ أو أحدُهُما فاختارَ ابنُ الصَّلاحِ القطعَ بصحَّتِه ، وخالفَهُ المحقِّقونَ - كما سيأتي - وكذا قولُهم : هذا حديثٌ ضعيفٌ فمرادُهم أنَّه لم يظهَرْ لنا فيه شروطُ الصحَّةِ ، لا أَنَّهُ كَذِبٌ في نفسِ الأمرِ ، لجوازِ صِدْقِ الكاذبِ ، وإصابةِ مَنْ هو كثيرُ الخطأ " .

وقال الإمام علي بن محمَّد بن علي الزِّين الشَّريف الجرجاني (٨١٦هـ) في " كتاب التَّعريفات" (ص٩٧) : " وخبر الآحاد : هو ما نقله واحد عن واحد ، وهو الذي لم يدخل في حدِّ الاشتهار ، وحكمه يوجب العمل دون العلم ، ولهذا لا يكون حجَّة في المسائل الاعتقاديَّة " .

وقال الإمام محمَّد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم بن الخطيب اليمني الشَّافعي المشهور بـ «ابن نور الدِّين» (٨٢٥هـ) في " تيسير البيان لأحكام القرآن " (ص١٤١-١٤٣) : " والآحاد: ما عدا ذلكَ ، وهو يُوجِبُ العَمَلَ مُطْلَقاً ، خالفَتِ القِياسَ مُطْلَقاً، أو قياسَ الأُصولِ، عَمَّتِ البَلْوى بالحادثة، أو لمْ تَعمَّ ، ولا عِبْرَةَ بخِلاف ابنِ داودَ وشُذوذٍ منَ النَّاسِ؛ حيثُ مَنَعوا العَمَلَ بِها ، ومنعَ مالكٌ العَمَلَ بِها إذا خالفَتِ القياسَ . ومنعَ أبو حنيفةَ إذا خالَفَتْ قِياسَ الأُصولِ ، أو كانَتْ فيما تعُمُّ به البَلْوى وهي لا توجبُ القَطْعَ واليقينَ؛ خلافًا لبعضِ أصحابِ الحديثِ" .

وقال الإمام ولي الدِّين أبي زرعة أحمد بن عبد الرَّحِيْم العراقي (٨٢٦هـ) في " الغيث الهامع شرح جمع الجوامع" (ص٤١٦-٤١٧) : " اختلف في أنَّ خبر الواحد هل يفيد العلم أم لا ؟

على أقوال : ... الثَّاني : أنَّه لا يفيد العلم مطلقاً ، ولو احتفَّت به قرائن ، وبه قال الأكثرون " .

وقال الإمام نظام الدِّين الحسن بن محمَّد بن حسين القمِّي النَّيسابوري (٨٥٠هـ) في " غرائب القرآن ورغائب الفرقان " (١/ ٦٦٥) : " وخبر الواحد لا يفيد إلَّا الظَّن" .

وقال الإمام أبو الفضل أحمد بن علي بن محمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في " نزهة النَّظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"(ص٥١) : "... وهو المُتواتِرُ . فكُلُّهُ مَقْبولٌ لإِفادَتِهِ القَطْعَ بِصِدْقِ مُخْبِرِهِ بِخلافِ غَيْرِهِ مِنْ أَخبارِ الآحادِ" .

وقال في "فتح الباري " (٤/ ٣٦٦) : " وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ" .

وقال في "فتح الباري "(١٣/ ٢٣٨) : " ... إِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ مَا لَمْ يَتَوَاتَرْ" .

وقال في " لسان الميزان" (٧/ ٣٥٩) في ترجمته لـ محمَّد بن علي بن إسحاق بن خويز منداد : " وعنده شواذّ عن مالك ، واختيارات وتأويلات لم يعرِّج عليها حذَّاق المذهب ، كقوله: إنَّ العبيد لا يدخلون في خطاب الأحرار ، وإنَّ خبر الواحد يُفيد العلم" .

وقال الإمام أبو محمَّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدِّين العيني (٨٥٥هـ) في " عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (١١/ ٢٧٣) : " حَدِيث الْمُصراة خبر وَاحِد لَا يُفِيد إلاَّ الظَّن ".

وقال الإمام كمال الدِّين محمَّد بن عبد الواحد السّيواسي المعروف بابن الهمام (٨٦١هـ) في " فتح القدير" (٣/ ١٥٩) : " ... لِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ الْيَقِينَ بَلْ الظَّنَّ " .

وقال الإمام جلال الدِّين محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن إبراهيم المحلي الشَّافعي (٨٦٤هـ) في " شرح الورقات في أصول الفقه" (ص١٩٣) : " والآحاد وهو مقابل المتواتر ، هو الذي يوجب العمل ، ولا يوجب العلم ، لاحتمال الخطأ فيه" .

وقال الإمام شمس الدِّين محمَّد بن عثمان بن علي الماريدني الشَّافعي (٨٧١هـ) في " الأنجم الزَّاهرات على حلِّ ألفاظ الورقات في أصول الفقه " (ص٢١٣-٢١٤) : " والآحاد: الَّذِي يُوجب الْعَمَل، وَلَا يُوجب الْعلم، وينقسم إِلَى قسمَيْنِ: مُسْند، ومرسل، فَالْمُسْنَدُ: مَا اتَّصل إِسْنَاده، والمرسل: مَا لم يتَّصل إِسْنَاده، فَإِن كَانَ من مَرَاسِيل غير الصَّحَابَة فَلَيْسَ بِحجَّة، إِلَّا مَرَاسِيل سعيد بن الْمسيب، فَإِنَّهَا فتشت فَوجدت مُسْنده، والعنعنة تدخل على الْإِسْنَاد) .

أَقُول: لَّما فرغ من أَخْبَار التَّوَاتُر: شرع فِي أَخْبَار الْآحَاد، ورسم الْآحَاد بـ: الَّذِي يُوجب الْعَمَل، وَلَا يُوجب الْعلم؛ لِأَنَّ خبر الْآحَاد ظَنِّي؛ لتطرُّق الْوَهم إِلَى الْآحَاد.

وَالْمرَاد بالآحاد: مَا لم يبلغُوا رُتْبَة التَّوَاتُر" .

وقال الإمام أبو بكر محمَّد بن محمَّد بن عاصم الغرناطي(٨٢٩هـ) في " مهيع الوصول إلى علم الأصول"(ص٢٠) : " وأما خبر الاحاد ... فالعلم منه غير مستفاد ، لكن يفيد الظَّن في الأمور... و هو بنقل واحد مشهور" .

وقال الإمام أبو عبد الله، شمس الدِّين محمَّد بن محمَّد بن محمَّد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي(٨٧٩هـ) في "التَّقرير والتَّحبير" (١/ ٢٩٤) : " ... لَمْ يُقَيِّدْ خَبَرُ الْوَاحِدِ عِنْدَهُمْ الْمُتَوَاتِرَ وَهُوَ ، أَيْ : تَقْيِيدُ خَبَرِ الْوَاحِدِ الْمُتَوَاتِرِ هُوَ (الْمُسَمَّى بِالزِّيَادَةِ عَلَى النَّصِّ) عِنْدَهُمْ ، لِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ ظَنِّيٌّ وَالْمُتَوَاتِرَ قَطْعِيٌّ ، وَلَا يَجُوزُ نَسْخُ الْقَطْعِيِّ بِالظَّنِّيِّ " .

وقال الإمام محمَّد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرُّومي الحنفي محيي الدِّين، أبو عبد الله الكافِيَجي (٨٧٩هـ) في " المختصر في علم الأثر (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح) "

(ص١٦٧) : " إِنَّ مَا اتَّفق عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ من الصَّحِيح يُفِيد الظَّن بِصِحَّتِهِ وبمضمونه مالم يتواتر ، خلافًا للْبَعْض ، لكَونه من قبيل غير الْمُتَوَاتر ، فَظهر ضعف قَول من قَالَ : إِنَّه يُفِيد الْقطع بِصِحَّتِهِ لِاجْتِمَاع الْأمة على تلقِّيه بِالْقبُولِ ، بِنَاء على أَنَّ الْكَلَام هَهُنَا فِي الْخَبَر نَفسه مَعَ قطع النظر عَمَّا عداهُ لَا فِي الْخَبَر مَعَ انضمام إِجْمَاع الْأمة إِلَيْهِ ، أَلا ترى أَنَّهم يَقُولُونَ: خبر الْوَاحِد لَا يُفِيد إِلَّا الظَّن ، وَإِن كَانَ يُفِيد الْعلم فِي بعض الْمَوَاضِع بانضمام الْقَرَائِن إِلَيْهِ ، فَإِذاً القَوْل هَهُنَا قَول الْجُمْهُور لَا غير" .

وقال الإمام شمس الدِّين أبو الخير محمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن محمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن محمَّد السَّخاوي (٩٠٢هـ) في " فتح المغيث بشرح ألفيَّة الحديث " (١/ ٣٢) : " (وَ) إِذَا تَمَّ هَذَا فَـ (بِالصَّحِيحِ) فِي قَوْلِ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

(وَبِالضَّعِيفِ) فِي قَوْلِهِمْ : هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ (قَصَدُوا) الصِّحَّةَ وَالضَّعْفَ (فِي ظَاهِرٍ) لِلْحُكْمِ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ اتَّصَلَ سَنَدُهُ مَعَ سَائِرِ الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ ، أَوْ فَقَدَ شَرْطاً مِنْ شُرُوطِ الْقَبُولِ لِجَوَازِ الْخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ عَلَى الثِّقَةِ ، وَالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ وَكَذَا الصِّدْقُ عَلَى غَيْرِهِ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ ، وَمِنْهُمُ الشَّافعي ، مَعَ التَّعَبُّدِ بِالْعَمَلِ بِهِ ، مَتَى ظَنَنَّاهُ صِدْقاً ، وَتَجَنُّبِهِ فِي ضِدِّهِ .

(لَا) أَنَّهُمْ قَصَدُوا (الْقَطْعَ) بِصِحَّتِهِ أَوْ ضَعْفِهِ ؛ إِذِ الْقَطْعُ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنَ التَّوَاتُرِ، أَوِ الْقَرَائِنِ الْمُحْتَفِّ بِهَا الْخَبَرُ ، وَلَوْ كَانَ آحَاداً ، كَمَا سَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ عِنْدَ حُكْمِ الصَّحِيحَيْنِ .

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ كَحُسَيْنٍ الْكَرَابِيسِيِّ وَغَيْرِهِ إِلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُوجِبُ الْعِلْمَ الظَّاهِرَ وَالْعَمَلَ جَمِيعاً - فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى إِرَادَةِ غَلَبَةِ الظَّنِّ أَوِ التَّوَسُّعِ ، لَا سِيَّمَا مَنْ قَدَّمَ مِنْهُمُ الضَّعِيفَ عَلَى الْقِيَاسِ كَأَحْمَدَ ، وَإِلَّا فَالْعِلْمُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لَا يَتَفَاوَتُ " .

وقال الإمام يوسف بن حسين الكراماستي (٩٠٦هـ) في " الوجيز في أصول الفقه" (ص١٤٧) : " وخبر الواحد لا يُوجبُ علم اليقين ، ولا الطّمأنينة ، بل يُوجبُ الظَّن" .

وقال الإمام عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر ، جلال الدِّين السُّيوطي (٩١١هـ) في " الإتقان في علوم القرآن" (١/ ٢٦٦) : " لَا خِلَافَ أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ مِنَ الْقُرْآنِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِراً فِي أَصْلِهِ وَأَجْزَائِهِ ،

وَأَمَّا فِي مَحَلِّهِ وَوَضْعِهِ وَتَرْتِيبِهِ فَكَذَلِكَ عِنْدَ مُحَقِّقِي أَهْلِ السُّنَّةِ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ الْعَادَةَ تَقْضِي بِالتَّوَاتُرِ فِي تَفَاصِيلِ مِثْلِهِ ، لِأَنَّ هَذَا الْمُعْجِزَ الْعَظِيمَ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الدِّين الْقَوِيمِ وَالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ مِمَّا تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِ جُمَلِهِ وَتَفَاصِيلِهِ ، فَمَا نُقِلَ آحَاداً وَلَمْ يَتَوَاتَرْ ، يُقْطَعُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ قَطْعاً " .

وقال الإمام السُّيوطي في " الإتقان في علوم القرآن" (٣/ ١٣) : " وَالْمَوْقُوفُ عَلَى الْمَظْنُونِ مَظْنُونٌ ، وَالظَّنِّيُّ لَا يُكْتَفَى بِهِ فِي الْأُصُولِ .

وَأَمَّا الْعَقْلِيُّ ، فَإِنَّمَا يُفِيدُ صَرْفَ اللَّفْظِ مِنْ ظَاهِرِهِ ، لكونه الظَّاهِرِ مُحَالاً ، وَأَمَّا إِثْبَاتُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، فَلَا يُمْكِنُ بِالْعَقْلِ ، لِأَنَّ طَرِيقَ ذَلِكَ تَرْجِيحُ مَجَازٍ عَلَى مَجَازٍ ، وَتَأْوِيلٍ عَلَى تَأْوِيلٍ ، وَذَلِكَ التَّرْجِيحُ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِالدَّلِيلِ اللَّفْظِيِّ ، وَالدَّلِيلُ اللَّفْظِيُّ فِي التَّرْجِيحِ ضَعِيفٌ ، لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ ، وَالظَّنُّ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي الْمَسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ الْقَطْعِيَّةِ " .

وقال الإمام السُّيوطي أيضاً في " تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوي" (١/ ٧٥) : " (وَإِذَا قِيلَ) هَذَا حَدِيثٌ (صَحِيحٌ فَهَذَا مَعْنَاهُ) ، أَيْ : مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ مَعَ الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ ، فَقَبِلْنَاهُ عَمَلاً بِظَاهِرِ الْإِسْنَادِ (لَا أَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِهِ) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، لِجَوَازِ الْخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ عَلَى الثِّقَةِ خِلَافاً لِمَنْ قَالَ : إِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُوجِبُ الْقَطْعَ " .

وقال الإمام زين الدِّين أبي يحيى زكريَّا بن محمَّد بن زكريَّا الأنصاري السّنيكي(٩٢٦هـ) في " فتح الباقي بشرح ألفيَّة العراقي" (١/ ٩٨-٩٩) : "(وبالصَّحِيحِ والضَّعِيفِ) في قولِهم : هَذَا حديثٌ صحيحٌ ، أَوْ ضعيفٌ ، (قَصَدُوا) الصِّحةَ والضَّعفَ (في ظاهرٍ) ، أي : فيما ظهرَ لهُم عملاً بظاهرِ الإسنادِ (لاَ الْقَطْعَ) بصحَّتِه ، أَوْ ضَعْفِهِ في نفسِ الأمرِ ؛ لجوازِ الخطإِ والنِّسيانِ عَلَى الثقةِ ، والضَّبْطِ والصِّدْقِ عَلَى غيرِه والقطعُ إنَّما يُستفادُ مِنَ المتواترِ ، أَوْ مِمَّا احْتَفَّ بالقرائِنِ " .

وقال الإمام السّنيكي أيضاً في " فتح الباقي بشرح ألفيَّة العراقي" (١/ ١٣٠-١٣١) : " (وَقِيلَ :) صَحيحٌ ، أَوْ يُفيدُ (ظَنّاً) بِنَصبِهِ عَلَى الأول تمييزاً ، وعلى الثَّاني مفعولاً . (و) هَذَا القولُ (لَدَى) ، أي : عِنْدَ (مُحقِّقِيهِمْ) ، وأكثرِهم ، هُوَ المُعتبرُ ، كما (قَدْ عَزَاهُ) إِليهِم (النَّوويْ) مُحْتَجّاً بأنَّ أخبارَ الآحادِ

لا تفيدُ إلاَّ الظنَّ ، ولا يلزمُ من إجماعِ الأمَّةِ عَلَى العملِ بما فيهما إجماعَها عَلَى أنَّه مقطوعٌ بأنَّه من كلام النَّبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وقال الإمام شهاب الدِّين أحمد بن حمزة الأنصاري الرَّملي الشَّافعي (٩٥٧هـ) في " فتاوى الرَّملي" (١/ ١٢٧) : " خَبَرَ الْآحَادِ وَالِاجْتِهادَ إنَّمَا يُفِيدَانِ الظَّنَّ" .

وقال الإمام محمَّد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التَّاذفي ، الحنفي رضي الدِّين المعروف بـ ابن الحنبلي (٩٧١هـ) في " قفو الأثر في صفوة علوم الأثر" (ص٤٩) : " إِنَّ خبر كلّ وَاحِد فَهُوَ مُفِيد للظنِّ وَإِن تفاوتت طَبَقَات الظُّنون قُوَّة وضعفاً " .

وقال الإمام محمَّد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (٩٧٢هـ) في " تيسير التَّحرير " (٣/ ٧٦) : " (وَالْأَكْثَر) من الْفُقَهَاء والمحدثين : خبر الْوَاحِد (لَا) يُفِيد الْعلم (مُطلقاً) أَي سَوَاء كَانَ بقرائن أَو لا " .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن علي بن حجر الهيتمي السَّعدي الأنصاري ، شهاب الدِّين شيخ الإسلام (٩٧٤هـ) في " الصَّواعق المحرقة على أهل الرَّفض والضَّلال والزَّندقة" (١/ ١١٠) : " لِأَن مفَاد الْإِجْمَاع قَطْعِيّ ، ومفاد خبر الْوَاحِد ظَنِّي ، وَلَا تعَارض بَين ظَنِّي وقطعي ، بل يعْمل بالقطعي ويلغى الظنِّي " .

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي أيضاً في " الصواعق المحرقة على أهل الرَّفض والضَّلال والزَّندقة" (١/ ١٧٤) : " ورد فِي أبي بكر وَغَيره كعلي نُصُوص متعارضة يَأْتِي بسطها فِي الْفَضَائِل ، وَهِي لَا تفِيد الْقطع ، لِأَنَّهَا بأسرها آحَاد وظنِّيَّة الدّلَالَة مَعَ كَونهَا متعارضة " .

وقال الإمام علي بن (سلطان) محمَّد، أبو الحسن نور الدِّين الملا الهروي القاري (١٠١٤هـ) في " شرح الشِّفا" (١/ ٥٤٦) : " ... وفي نسخة وَمَا عِنْدِي أَوْجَبَ قَوْلَ الْقَائِلِ (إِنَّ هَذِهِ القصص المشهورة) أي في باب المعجزات وخوارق العادات (من باب خبر الواحد) ، أي : إنَّما هي من خبر الآحاد وهي لا تفيد إلَّا ظَنَّاً مبيناً لا علماً يقيناً" .

وقال الإمام القاري في " شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر" (ص٢١٥) : " (وَقد يَقع فِيهَا، أَي : فِي أَخْبَار الْآحَاد) أَي : المفيدة للِظنّ. (المنقسمة إِلَى مَشْهُور، وعزيز، وغريب مَا يُفِيد الْعلم) قَالَ القَاضِي فِي " شرح مُخْتَصر ابْن الحَاجِب ": اخْتلف فِي خبر الْوَاحِد الْعدْل، وَالْمُخْتَار أَنَّه يُفِيد الْعلم بانضمام الْقَرَائِن. وَقَالَ قوم: يحصل بالقرائن، وبغيرها أَيْضا، ويطّرد ، أَي : كلَّما حصل خبر الْوَاحِد حصل الْعلم. وَقَالَ قوم: لَا يطرِد، أَي : قد يحصل الْعلم بِهِ ، لَكِن لَيْسَ كلما حصل، حصل الْعلم بِهِ. وَقَالَ الْأَكْثَر: لَا يحصل الْعلم بِهِ لَا بِقَرِينَة، وَلَا بِغَيْر قرينَة" .

وقال الإمام القاري في " شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر" (ص٢١٧) : " قَالَ الشَّيْخ بعد تَسْلِيمه: أنَّ الِاتِّفَاق حَاصِل على أنَّ الْآحَاد إِنَّمَا يُفِيد الظَّن لَا الْيَقِين" .

وقال الإمام القاري في " شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر" (ص٢١٨) : " ... وَحَاصِل كَلَامه: أنَّ مَن قَالَ: بِأَنَّ خبر الْوَاحِد يُفِيد الْعلم أَرَادَ أَنَّه يُفِيد الْعلم النَّظري المستفادَ بِالنّظرِ فِي الْقَرَائِن لَا بِنَفس خبر الْآحَاد بِدُونِ النَّظر فِي الْقَرَائِن. ومَن قَالَ: بِأَنَّهُ لَا يُفِيد الْعلم إِلَّا الْمُتَوَاتر، وَخبر الْوَاحِد لَا يُفِيد إِلَّا الظَّن أَرَادَ أَنَّه بِدُونِ الْقَرَائِن لَا يُفِيد إِلَّا الظَّن. وَلَا يَنْفِي أَنَّ مَا احتفَّ بالقرائن أرجح مِمَّا عداهُ بِحَيْثُ يترقَّى عَن مرتبَة إِفَادَة الظَّن إِلَى إِفَادَة الْعلم، فَيكون الْخلاف لفظيًّا" .

وقال الإمام زين الدِّين محمَّد المدعو بعبد الرَّؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدَّادي ثمَّ المناوي القاهري (١٠٣١هـ) في " اليواقيت والدُّرر في شرح نخبة ابن حجر" (١/ ٣٠٢) : " وَكَثِيراً مَا يَقع أَي فِي أَخْبَار الْآحَاد المنقسمة إِلَى : مَشْهُور ، وعزيز ، وغريب ، مَا يُفِيد الْعلم لَا مُطلقاً ، لاحْتِمَال الْخَطَأ فِيهِ عَادَة ، فَإِن رَاوِيه من لم يبلغ عَادَة وُقُوع الْكَذِب مِنْهُ ، والتَّواطىء عَلَيْهِ من مثله فِي جَمِيع الطَّبَقَات لَا يُفِيد الْعلم الْقطعِي بل النَّظري بالقرائن المحتفَّة بِهِ على الْمُخْتَار الَّذِي ذهب إِلَيْهِ الإمامان والغزالي ، والآمدي ، وَابْن الْحَاجِب ، والبيضاوي حَيْثُ قَالُوا : خبر الْوَاحِد لَا يُفِيد الْعلم إِلَّا بِقَرِينَة ، كَأَن يخبر إِنْسَان بِمَوْت وَلَده الْمَرِيض مَعَ قرينَة الْبكاء ، وإحضار الْكَفَن والنعش . خلافاً لمن أَبى ذَلِك وهم الْجُمْهُور ، فَقَالُوا : لَا تفيده مُطلقاً ، قَالَ التَّاج السُّبكي فِي " شرح الْمُخْتَصر " : وَهُوَ الْحق " .

وقال الإمام المناوي أيضاً في " اليواقيت والدُّرر في شرح نخبة ابن حجر " (١/ ٣١١-٣١٢) : " قَالَ ابْن قطلوبغا : وَحجَّة ابْن الصّلاح – وَمن وَافقه – إِنَّ الْأمَّة تلقَّت ذَلِك بِالْقبُولِ ، وَمَا تَلَقَّتْهُ بِالْقبُولِ مَقْطُوع بِصِحَّتِهِ ، وَهَذِه الصِّحَّة غير مسلَّمة لصِحَّة تلقيهم بِالْقبُولِ مَا غلب على ظنهم صِحَّته .

قَوْله : إِنَّ التَّلَقِّي بِالْقبُولِ مُوجب للْعَمَل بِهِ ، ووجوبه يَكْفِي فِيهِ الظَّن ، لِأَنَّ ظنَّهم لَا يخطي لعصمتهم لَا يفِيدهُ فِي مَطْلُوبه ، لِأَنَّ مُتَعَلّق ظنّهم الحكم الشَّرْعِيّ ، لِأَنَّهُ هُوَ مَحل وجوب الْعَمَل لَا أَنَّ مُتَعَلق ظنّهم أَنَّ الْمُصْطَفى قَالَ لَهُ كَذَا ، وَهَذَا الثَّانِي هُوَ مَطْلُوبه ، وَمَا ذكره لَا يفِيدهُ فِي مَطْلُوبه إِلَّا أَن يَدَّعِي إِجْمَاع الْأمَّة على الصِّحَّة نَفسهَا ، وأَنَّى لَهُ ذَلِك بِهِ . وَلذَلِك لَمَّا نظر فِي الْمقنع إِلَى ذَلِك قَالَ : فِيهِ نظر ، لِأَنَّ الْإِجْمَاع إِن وصل إِلَيْنَا بأخبار الْآحَاد كَانَ ظنيَّاً ، وَلِهَذَا استدرك النَّوَوِيّ على ابْن الصَّلاح ، قَالَ : قد خَالف الْمُحَقِّقُونَ وَالْجُمْهُور ، لِأَنَّهُ لَا يُفِيد فِي أَصله قبل التَّلَقِّي إِلَّا الظَّن ، وَهُوَ لَا يَنْقَلِب بتلقيهم قطعاً " .

وقال الإمام المناوي في "اليواقيت والدُّرر في شرح نخبة ابن حجر" (١/ ٣١٢-٣١٣) : " وَقد عَابَ ابْن عبد السَّلَام على ابْن الصَّلاح – وَمن قَالَ بمقالته – فَقَالَ : إِن الْمُعْتَزلَة يرَوْنَ إِنَّ الْأمَّة إِذا عملت بِحَدِيث اقْتضى الْقطع بمضمونه ، وَهُوَ مَذْهَب ردئ . وَأَيْضاً إِن أَرَادَ كلّ الْأمَّة فَلَا يخفى فَسَاده ، إِذْ الْأمَّة الَّذين وجدوا بعد وضع الْكِتَابَيْنِ فهم بَعْضهَا لَا كلهَا ، وَإِن أَرَادَ كلّ حَدِيث مِنْهَا يلقى بِالْقبُولِ (فِي كَافَّة النَّاس فَغير مُسلم ، ثمَّ أَنا نقُول التلقي بِالْقبُولِ) لَيْسَ بِحجَّة ، فَإِن النَّاس اخْتلفُوا أَنَّ الْأمَّة إِذا عملت بِحَدِيث وَأَجْمعُوا على الْعَمَل بِهِ هَل يُفِيد الْقطع ؟ أَو الظَّن ؟ وَمذهب أهل السّنَّة أَنَّه يُفِيد الظَّن مَا لم تتواتر " .

وقال الإمام أَيُّوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (١٠٩٤هـ) في " الكليَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويَّة " (ص٤٤) : " وَنقل الْإِجْمَاع إِلَيْنَا قد يكون بالتَّواتر فَيُفِيد الْقطع؛ وَقد يكون بالشُّهرة فَيقرب مِنْهُ ، وَقد يكون بِخَبَر الْوَاحِد ، فَيُفِيد الظَّن وَيُوجب الْعَمَل" .

وقال الإمام أَيُّوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي في " الكليَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويَّة " (ص٤١٦-٤١٧) : " وَحكم الْخَبَر الْوَاحِد أَنه يُوجب الْعَمَل دون

الْعلم، وَلِهَذَا لَا يكون حجَّة فِي الْمَسَائِل الاعتقاديَّة، لِأَنَّهَا تُبنى على الِاعْتِقَاد، وَهُوَ الْعلم الْقطعِي ، وَخبر الْوَاحِد يُوجب علم غَالب الرَّأْي وأكبر الظَّن لَا علماً قَطْعِياً " .

وقال الإمام محبّ الله بن عبدالشَّكور الهندي البهاري (١١١٩هـ) في " مسلم الثبوت في أصول الفقه " (٢/١٢١-١٢٢ باختصار) : " الأكثر من أهل الأُصول ومنهم الأئمَّة الثَّلاثة على أنَّ خبر الواحد إن لم يكن معصوماً لا يفيد العلم مطلقاً، سواء احتفّ بالقرائن أو لا ... ولو أفاد خبر الواحد العلم لأدَّى إلى التَّناقض إذا أخبر عدلان بمتناقضين..." .

وقال الإمام محمَّد بن عبد الباقي بن يوسف الزّرقاني المصري الأزهري (١١٢٢هـ) في " شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك" (٢/٢٧٨) : " ... وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ ، وَيَجْرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَى خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْعَمَلِ بِهِ دُونَ الْقَطْعِ ، قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ .

وَقَالَ الْبَاجِيُّ : الصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَاقِلَّانِيُّ ، أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَوَاتَرْ فَلَيْسَ بِقُرْآنٍ ، وَحِينَئِذٍ لَا يَصِحُّ التَّعَلُّقُ بِهِ " .

وقال الإمام أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنَّا، شهاب الدِّين النّفراوي الأزهري المالكي (١١٢٦هـ) في " الفواكه الدَّواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني "(١/١٥٧) : " وأمَّا المشهور: فيلحقه بعضهم بالمتواتر في إيجابه علم اليقين ، وبعضهم بالآحاد ، فيوجب العمل دون العلم اليقين" .

وقال الإمام إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي ، المولى أبو الفداء (١١٢٧هـ) في " روح البيان" (٢/٣٢٣) : " وخبر الواحد لا يفيد إلَّا الظَّن ، ولا عبرة بالظَّنِّ في الاعتقاديَّات" .

وقال في " روح البيان" (٦/٣٤١) عند تفسير قول الله تعالى : ﴿**أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ**﴾ ﴿النمل:٢٧﴾ : " وفي هذا دلالة على أنَّ خبر الواحد ، وهو الحديث الذي يرويه الواحد والاثنان فصاعداً ما لم يبلغ حدَّ الشُّهرة والتَّواتر ، لا يوجب العلم ، فيجب التَّوقُّف فيه على حدِّ التَّجويز " .

وقال في " روح البيان" (٨/ ٢١٥) : " ... خبر الواحد على تقدير اشتماله على جميع الشَّرائط لا يفيد إلَّا الظَّن ولا يعتبر إلَّا في العمليَّات دون الاعتقاديَّات" .

وقال الإمام محمَّد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدِّين السِّندي (١١٣٨هـ) في " حاشية السِّندي على سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه)" (١/ ٥٦٠) : " قَوْلُهُ (فَرَض) أَيْ أَوْجَبَ وَالْحَدِيثُ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ فَمُؤَدَّاهُ الظَّنُّ فَلِذَلِكَ قَالَ بِوُجُوبِهِ دُونَ افْتِرَاضِهِ مَنْ خَصَّ الْفَرْضَ بِالْقَطْعِ وَالْوَاجِبَ بِالظَّنِّ (عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ)" .

وقال الإمام محمَّد بن إسماعيل بن صلاح بن محمَّد الحسني الصَّنعاني (١١٨٢هـ) في " سُبُل السَّلام" (١/ ٥٢٢) : " بَلْ هَذَا الْوَارِدُ فِي حَدِيثِ بَهْزٍ آحَادِيٌّ لَا يُفِيدُ إلَّا الظَّنَّ فَكَيْفَ يُؤْخَذُ بِهِ وَيُقَدَّمُ عَلَى الْقَطْعِيِّ ".

وقال الإمام محمَّد بن أحمد بن سالم السَّفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) في " لوائح الأنوار السَّنيَّة ولواقح الأفكار السنيَّة"(١/ ١٤٩-١٥٠) في كلامه عن علم التَّوحيد : " العلم بالعقائد الدِّينيَّة عن الأدلَّة اليقينيَّة ، أي : العلم بالقواعد الشَّرعية الاعتقاديَّة المكتسب من أدلَّتها اليقينيَّة ، والمراد بالدِّينيَّة المنسوبة إلى دين محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من السَّمعيَّات وغيرها ، سواء كانت من الدِّين في الواقع ، ككلام أهل الحقِّ أو لا ككلام أهل البدع. واعتبروا في أدلَّتها اليقين لعدم اللعتداد بالظَّنِّ في الاعتقاديَّات" .

وقال الإمام محمَّد بن محمَّد بن الحسيني الزَّبيدي الشَّهير بمرتضى (١٢٠٥هـ) في " اتحاف السَّادة المَّتقين بشرح إحياء علوم الدِّين" (٢/ ١٠٤-١٠٥) : " كلُّ لفظ يرد في الشَّرع ممَّا يستند إلى الذَّات المقدَّسة بأن يطلق اسماً أو صفة لها وهو مخالف للعقل ويسمَّى المتشابه لا يخلو : إمَّا أن يتواتر أو ينقل آحاداً ، والآحاد إن كان نصَّاً لا يحتمل التَّأويل قطعنا بافتراء ناقله أو سهوه أو غلطة ، وإن كان ظاهراً فظاهره غير مراد ، وان كان متواتراً فلا يتصوَّر أن يكون نصَّاً لا يحتمل التَّأويل بل لا بدَّ وأن يكون ظاهراً ... "

وقال الإمام محمَّد بن علي بن محمَّد بن عبد الله الشَّوكاني اليمني (١٢٥٠هـ) في " إرشاد الفحول إلى تحقيق الحّق من علم الأصول" (١/ ١٣٣) : " الْقِسْمُ الثَّانِي : الْآحَادُ :

وَهُوَ خَبَرٌ لَا يُفِيدُ بنفسه العلم سواء كان لا يفيد أَصْلاً ، أَوْ يُفِيدُهُ بِالْقَرَائِنِ الْخَارِجَةِ عَنْهُ ، فَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْمُتَوَاتِرِ وَالْآحَادِ ، وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ " .

وقال الإمام الشَّوكاني في " فتح القدير" (٥/ ٧٦) : " لِأَنَّ مِنَ الظَّنِّ مَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الظَّنِّ، كَالْقِيَاسِ، وَخَبَرِ الْوَاحِدِ" .

وقال في " فتح القدير" (٥/ ١٣٤) : " إِنَّ دَلَالَةَ الْعُمُومِ وَالْقِيَاسِ وَخَبَرِ الْوَاحِدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ظَنِّيَّةٌ، فَالْعَمَلُ بِهَا عَمَلٌ بِالظَّنِّ، وَقَدْ وَجَبَ عَلَيْنَا الْعَمَلُ بِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ" .

وقال الإمام حسن بن محمَّد بن محمود العطَّار الشَّافعي (١٢٥٠هـ) في " حاشية العطَّار على شرح الجلال المحلِّي على جمع الجوامع " (٢/ ٢٣١) : " وَقَدْ رَوَى الرُّوَاةُ هَذَا الْمَعْنَى بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ فَلَسْت أَرَى لِلتَّمَسُّكِ بِذَلِكَ وَجْهًا؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ فَلَا يَجُوزُ التَّعَلُّقُ بِهَا فِي الْقَطْعِيَّاتِ" .

وقال الإمام محمَّد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدِّمشقي الحنفي (١٢٥٢هـ) في " ردُّ المحتار على الدُّر المختار" (١/ ٩٥) : " أَنَّ الْأَدِلَّةَ السَّمْعِيَّةَ أَرْبَعَةٌ :

**الْأَوَّلُ** : قَطْعِيُّ الثُّبُوتِ وَالدَّلَالَةِ ، كَنُصُوصِ الْقُرْآنِ الْمُفَسَّرَةِ أَوْ الْمُحْكَمَةِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ الَّتِي مَفْهُومُهَا قَطْعِيٌّ .

**الثَّانِي** : قَطْعِيُّ الثُّبُوتِ ظَنِّيُّ الدَّلَالَةِ ، كَالْآيَاتِ الْمُؤَوَّلَةِ .

**الثَّالِثُ** : عَكْسُهُ ، كَأَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي مَفْهُومُهَا قَطْعِيٌّ .

**الرَّابِعُ** : ظَنِّيُّهُمَا كَأَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي مَفْهُومُهَا ظَنِّيٌّ ، فَبِالْأَوَّلِ يَثْبُتُ الْفَرْضُ وَالْحَرَامُ ، وَبِالثَّانِي وَالثَّالِثِ الْوَاجِبُ وَكَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ ، وَبِالرَّابِعِ السُّنَّةُ وَالْمُسْتَحَبُّ " .

وقال الإمام أبو الطيِّب محمَّد صدِّيق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (١٣٠٧هـ) في " فتحُ البيان في مقاصد القرآن " (٧/ ٣٩٠) في تفسيره لقول الله تعالى : وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا : " هذه الآية دلَّت على عدم جواز العمل بما ليس بعلم، ولكنَّها عامَّة مخصّصة بالأدلة الواردة بجواز العمل بالظَّن ، كالعمل بالعامِّ ، وبخبر الواحد ، والعمل بالشَّهادة ، والاجتهاد في القبلة ، وفي جزاء الصَّيد ، ونحو

ذلك ، فلا يخرج من عمومها ومن عموم أنَّ الظَّنَّ لا يغني من الحقِّ شيئاً إلَّا ما قام دليل جواز العمل به" .

وقال الامام محمَّد عبده حسن خير الله (١٩٠٥م) كما في " تفسير المنار" (١/ ١١٤) : " (وَالطَّرِيقُ الْأُخْرَى) خَبَرُ الصَّادِقِ الْمَعْصُومِ بَعْدَ أَنْ قَامَتِ الدَّلَائِلُ عَلَى صِدْقِهِ وَعِصْمَتِهِ عِنْدَكَ، وَلَا يَكُونُ الْخَبَرُ طَرِيقًا لِلْيَقِينِ حَتَّى تَكُونَ سَمِعْتَ الْخَبَرَ مِنْ نَفْسِ الْمَعْصُومِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، أَوْ جَاءَكَ عَنْهُ مِنْ طَرِيقٍ لَا تَحْتَمِلُ الرِّيَبَ، وَهِيَ طَرِيقُ التَّوَاتُرِ دُونَ سِوَاهَا، فَلَا يَنْبُوعَ لِلْيَقِينِ بَعْدَ طُولِ الزَّمَنِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا سَبِيلُ الْمُتَوَاتِرَاتِ الَّتِي لَمْ يَخْتَلِفْ أَحَدٌ فِي وُقُوعِهَا، فَالْإِيقَانُ بِالْمُغَيَّبَاتِ كَالْآخِرَةِ وَأَحْوَالِهَا وَالْمَلَأِ الْأَعْلَى وَأَوْصَافِهِ، وَصِفَاتِ اللهِ الَّتِي لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا النَّظَرُ لَا يُمْكِنُ تَحْصِيلُهُ إِلَّا مِنَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي جَاءَنَا مِنَ اللهِ لَا رَيْبَ فِيهِ، فَعَلَيْنَا أَنْ نَقِفَ عِنْدَمَا أَنْبَأَ بِهِ مِنْ غَيْرِ خَلْطٍ وَلَا زِيَادَةٍ وَلَا قِيَاسٍ" .

وقال الامام محمَّد عبده في " تفسير جزء عم" (ص١٨٣) في تعليقه على مسألة سحر النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " وأمَّا الحديث فعلى فرض صحَّته هو آحاد ، والآحاد لا يؤخذ بها في باب العقائد ، وعصمة النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من تأثير السِّحر عقيدة من العقائد ، لا يؤخذ في نفيها عنه إلَّا باليقين ، فعلينا أن نفوِّض الأمر في الحديث ، ولا نحكِّمه في عقيدتنا ، ونأخذ بنصِّ الكتاب وبدليل العقل" .

وقال الإمام محمَّد جمال الدِّين بن محمَّد سعيد بن قاسم الحلَّاق القاسمي (١٣٣٢هـ) في " قواعد التَّحديث من فنون مصطلح الحديث " (ص١٤٧-١٤٨) : " الذي عليه جماهير المسلمين من الصَّحابة والتَّابعين فمن بعدهم من المحدِّثين والفقهاء وأصحاب الأصول، أنَّ خبر الواحد الثِّقة حجَّة من حجج الشَّرع يلزم العمل بها، ويفيد الَّظن ولا يفيد العلم ... وهذه الأقاويل كلّها، سوى قول الجمهور، باطلة؛ وإبطال من قال: "لا حجَّة فيه" ظاهر... وهذا كلّه معروف لا شكَّ في شيء منه، والعقل لا يُحيل العمل بخبر الواحد ، وقد جاء الشَّرع بوجوب العمل به فوجب المصير إليه ، وأمَّا

من قال: "يوجب العلم" فهو مكابر للحسّ ، وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب، وغير ذلك متطرّقٌ إليه" .

وقال الإمام جمال الدِّين بن محمَّد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي في " محاسن التَّأويل " (٨/ ١٢٢) : " ... ولو أراد مبتدع أن يدعو إلى هذه العقيدة، فعليه أن يقيم عليها الدَّليل الموصل إلى اليقين، إمَّا بالمقدِّمات العقليَّة البرهانيَّة أو بالأدلَّة السَّمعيَّة المتواترة. ولا يمكنه أن يتَّخذ حديثاً من حديث الآحاد دليلاً على العقيدة مهما قوي سنده. فإنَّ المعروف عند الأئمَّة قاطبة أنَّ أحاديث الآحاد لا تفيد إلَّا الظن ، ﴿**وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً**﴾﴿النجم: ٢٨﴾ .

وقال الإمام محمَّد رشيد بن علي رضا بن محمَّد شمس الدِّين بن محمَّد بهاء الدِّين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (١٣٥٤هـ) في "تفسير المنار" (٣/ ٢٦١) : " ... وَلِصَاحِبِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي حَدِيثِ الرَّفْعِ وَالنُّزُولِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ تَخْرِيجَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَدِيثُ آحَادٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَمْرٍ اعْتِقَادِيٍّ لِأَنَّهُ مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ، وَالْأُمُورُ الِاعْتِقَادِيَّةُ لَا يُؤْخَذُ فِيهَا إِلَّا بِالْقَطْعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِيهَا هُوَ الْيَقِينُ، وَلَيْسَ فِي الْبَابِ حَدِيثٌ مُتَوَاتِرٌ ... " .

وقال في " تفسير المنار" (١١/ ٢٩٩) : " فَالْعِلْمُ الْمُفِيدُ لِلْحَقِّ وَالْمُبَيِّنُ لِلْهُدَى فِي الدِّين هُوَ مَا كَانَ قَطْعِيَّ الرِّوَايَةِ وَالدَّلَالَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الَّذِي قَامَتْ بِهِ الْجَمَاعَةُ الْأُولَى، وَهُوَ الشَّرْعُ الْعَامُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ التَّفَرُّقُ وَالِاخْتِلَافُ فِيهِ، فَهُوَ مَنَاطُ وَحْدَتِهِمْ، وَرَابِطَةُ جَامِعَتِهِمْ، وَمَا دُونَهُ مِمَّا لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ فَلَا يُؤْخَذُ بِهِ فِي الِاعْتِقَادِ" .

وقال الإمام محمَّد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (١٣٥٣هـ) في " العرف الشَّذي شرح سنن التِّرمذي " (١/ ٤٥) : " ونقول: إنَّ خبر الواحد لا يفيد إلَّا الظَّن" .

وقال الإمام حسن بن عمر بن عبد الله السّيناوني المالكي (المتوفَّى: بعد ١٣٤٧هـ) في " الأصل الجامع لإيضاح الدُّرر المنظومة في سلك جمع الجوامع" (٢/ ٦٧) : " اختلف في خبر الواحد : هل يفيد العلم أم لا ؟ على أقوال ، فقيل : أنَّه لا يفيد العلم إلَّا بقرينة ، وهو ما عليه الآمدي وابن الحاجب ، وغيرهما ... وقال الأكثر : لا يفيد مطلقاً ولو وجدت قرينة ، وأفاد ناظم السّعود أنَّ هذا القول عند

الجماهير من الحذَّاق في الأصول حيث قال : ولا يُفيد العلم بالإطلاق عند الجماهير من الحذَّاق ، نعم إلَّا أنَّه وإن لم يستفد منه العلم يستفاد منه الظَّن ، لقول العلَّامة ابن عاصم: فصل : وأمَّا خبر الآحاد فالعلم منه غير مُستفاد ، لكن يفيد الظَّن في الأمور وهو بنقل واحد مشهور" .

وقال الإمام عبد الرَّحْمَن بن محمَّد عوض الجزيري (١٣٦٠هـ) في " الفقه على المذاهب الأربعة" (٥/ ٤٠٧) : " فليس في الآية الكريمة حدة على أنَّ السِّحر له أثر حقيقي ، ولم يبق للقائلين بأنَّ السِّحر له أثر حقيقي إلا الاستدلال بحديث البخاري الذي رواه عن السيِّدة عائشة من أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد سحر ، وأنَّه كان يخيَّل إليه أن يفعل الشَّيء ، ولم يفعل ، وهذا حديث صحيح لم يتعرَّض أحد للقدح في أحد من رواته ، وليس من الحسن أن يقال : إنَّ مثل هذه الأحاديث تجزئ في المسائل الفرعيَّة ، لا في المسائل الاعتقاديَّة ، فإنَّ العقائد لا تُبنى إلا على الأدلَّة اليقينيَّة ، والأحاديث مهما كانت صحيحة فهي أحاديث آحاد لا تفيد إلَّا الظَّنّ ، لأنَّ الأحاديث الصَّحيحة يجب أن يكون لها قيمتها في الإثبات ، فهي معضدة للبراهين العقليَّة .

وإنَّما يجب أن نفهم الحديث على وجه يطابق أصول الدِّين ، ويوافق ما يقضي به الفعل السَّليم ، وإلَّا فلا يصحُّ لنا أن نحتجَّ به على عقيدة من العقائد " .

وقال الإمام محمَّد عبد العظيم الزُّرْقاني (١٣٦٧هـ) في " مناهل العِرفان في علوم القرآن" (٢/ ٢٤١) : " ... فالحقّ عدم جواز نسخ القرآن به للمعنى المذكور ، وهو أنَّه ظنِّي والقرآن قطعي ، والظنِّي أضعف من القطعي ، فلا يقوى على رفعه .

والقائلون بجواز نسخ القرآن بالسنة الأحاديَّة اعتماداً على أنَّ القرآن ظنِّي للدلالة حجتَّهم داحضة ... " .

وقال في " مناهل العِرفان في علوم القرآن" (٢/ ٢٤٧) : " ... المتواتر قطعي الثُّبوت وخبر الواحد ظنِّي ، والقطعي لا يرتفع بالظنِّي ، لأنَّه أقوى منه ، والأقوى لا يرتفع بالأضعف.

ثانيهما : أنَّ عمر رضي الله عنه ردَّ خبر فاطمة بنت قيس أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يجعل لها سكنى ، مع أنَّ زوجها طلقها وبتَّ طلاقها ، وقد أقرَّ الصَّحابة عمر على ردِّه هذا فكان إجماعاً ،

وما ذاك إلَّا لأَنَّه خبر آحادي لا يفيد إلَّا الَّظن ، فلا يقوى على معارضة ما هو أقوى منه ، وهو كتاب الله إذ يقول: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ ، وسنة رسوله المتواترة في جعل السَّكن حقَّاً من حقوق المبتوتة" .

وقال الإمام أحمد بن مصطفى المراغي (١٣٧١هـ) في " التَّفسير" (١١/ ١٠٥) في كلامه على قول الله تعالى : ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ : " ... وفى الآية إيماء إلى أنَّ أصول الإيمان تُبنى على اليقين دون الظَّن، فالعلم المفيد للحقِّ ما كان قطعيَّاً من كتاب أو سُنَّة، وهو الدِّين الذي لا يجوز للمسلمين التَّفرُّق والاختلاف فيه، وما دونه ممَّا لا يفيد إلَّا الظَّن فلا يؤخذ به في الاعتقاد ، وهو متروك" .

وقال الإمام أحمد بن مصطفى المراغي في " التَّفسير" (٢٣/ ١٢٥) : " ... ولا شكَّ أنَّ هذا الحديث من أخبار الآحاد التي تصادم أسس الدِّين الصَّحيحة من أنَّ الأنبياء يجب ألا يكون فيهم من الأمراض ما ينفِّر النَّاس منهم، لأنَّ وظيفتهم تبليغ ما أرسلوا به إليهم، وكيف يجتمع النَّاس بهم ويتحدَّثون إليهم وهم في تلك الحال وهذا البلاء، ومن ثمَّ فنحن نقف أمام هذه الأخبار موقف الحذر والاحتياط في قبولها أو نقطع بعدم صحَّتها لمخالفتها لقطعي لا شكَّ فيه" .

وقال الإمام عبد الوهَّاب بن عبد الواحد خلَّاف (١٣٧٥هـ) في " علم أصول الفقه" (ص٤٢) : " وأمَّا السنَّة فمنها ما هو قطعي الورود ، ومنها ما هو ظنِّيّ الورود ، وكلُّ واحد منهما قد يكون قطعي الدِّلالة ، وقد يكون ظنِّيّ الدِّلالة . وكل سنَّة من أقسام السُّنن الثَّلاثة المتواترة والمشهورة وسنن الآحاد ؛ حجَّة واجب اتّباعها والعمل بها ، أمَّا المتواترة فلأنَّها مقطوع بصدورها وورودها عن رسول الله ، وأمَّا المشهورة أو سنَّة الآحاد ، فلأنَّها وإن كانت ظنِّيَّة الورود عن رسول الله ، إلا أنَّ هذا الظَّنَّ ترجَّح بما توافر في الرُّواة من العدالة وتمام الضَّبط والإتقان ، ورجحان الظَّنِّ كافٍ في وجوب العمل ، لهذا يقضي القاضي بشهادة الشَّاهد ، وهي إنَّما تفيد رجحان الظَّنِّ بالمشهود به ، وتصحُّ الصَّلاة بالتَّحرِّي في استقبال الكعبة ، وهي إنَّما تفيد غلبة الظَّنِّ ، وكثير من الأحكام مبنيَّة على الظَّنِّ الغالب ، ولو التزم القطع واليقين في كلِّ أمر عمليٍّ لنال النَّاس الحرج " .

وقال الإمام عبد الوهَّاب النَّجَّار (١٩٤١م) في " قصص الأنبياء" (المقدمة/ س/ ٤) : " الخبر إذا كان روايته آحاداً فلا يصلح أن يكون دليلاً على الأمور الاعتقاديَّة ، لأنَّ الأمور الاعتقاديَّة الغرض منها القطع ، والخبر الظَّنِّي الثُّبوت أو الدّلالة لا يفيد القطع " .

وقال الإمام عبد الوهَّاب النَّجَّار في " قصص الأنبياء" (المقدمة/ع/ ٧) : " المعجزات لا تثبت بخبر الآحاد ، لأنَّ المطلوب فيها اليقين ، وخبر الآحاد لا يقين فيه" .

وقال الإمام محمود شلتوت (١٣٨٣هـ) في كتابه " الاسلام عقيدة وشريعة " (ص٧٤-٧٦ باختصار) : " وهكذا ؛ نجد نصوص العلماء متكلِّمين وأصوليِّين مجتمعة على أنَّ خبر الآحاد لا يفيد اليقين، فلا تثبت به العقيدة، ونجد المحقِّقين يصفون ذلك بأنَّه ضروري لا يصحُّ أن ينازع أحد في شيء منه... ومن هنا يتأكَّد ما قرَّرناه من أنَّ أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة، ولا يصحُّ الاعتماد عليها في شأن المغيَّبات؛ قولٌ مجمع عليه، وثابت بحكم الضَّرورة العقليَّة التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء".

وقال الإمام مصطفى بن حسني السِّباعي (١٣٨٤هـ) في " السُّنَّة ومكانتها في التَّشريع الإسلامي" (ص٣٥-٣٦) : " ونصوص الشَّريعة، ما كان منها من أصول العقيدة فلا بدَّ فيها من العلم وهو «التيَقُّنُ الجَازِمُ المُطَابِقُ لِلْوَاقِعِ عَنْ دَلِيلٍ» كالإيمان بالله وصفاته، والنُّبوَّات والأنبياء، والملائكة، والجنَّة والنَّار.

وما كان منها، من فروع الشَّريعة (الأحكام العملَّية) فيكفي فيها الظَّن، لأنَّ اشتراط العلم فيها غير متحقِّق في كثير منها، وهذا مُسَلَّمٌ به لدى الدَّارسين للشَّريعة وعلومها.

والأحاديث التي صَحَّحَهَا علماؤنا - رَحِمَهُمْ اللهُ - ليس فيها ما يرفضه العقل أو يحيله لأنَّها إمَّا أن تتعلَّق بأمور العقيدة، وهذه يجب أن تتَّفق مع القرآن، وقد قلنا بأنَّنا نقطع أن ليس في القرآن شيء يحكم العقل بفساده أو بطلانه أو استحالته، وإمَّا أن تتعلَّق بالأحكام الشَّرعيَّة من عبادات ومعاملات وآداب وغيرها، وليس في حديث من هذه الأحاديث التي صَحَّحَهَا علماؤنا ما يرفضه العقل أو يحكم باستحالته، وإمَّا أن تكون أخباراً عن الأمم الماضية أو أخباراً عن عالم الغيب مِمَّا لا

يقع تحت النَّظر كشؤون السَّماوات والحشر والجنَّة والنَّار، وهذه ليس فيها ما يحكم العقل ببطلانه، وقد يكون فيها ما لا يدركه العقل فيستغربه.

فإذا جاءت عن طريق ثابت يفيد القطع فيجب اعتقادها، وإن جاءت عن طريق يفيد غلبة الظَّن فليس من شأن المسلم أن يبادر إلى تكذيبها" .

وقال أيضاً في " السُّنَّة ومكانتها في التَّشريع الإسلامي" (ص١٦٠-١٦١) : " ومع هذا فنحن لا نقول: أنَّ أحاديث الآحاد التي هي أكثر أحاديث السُنَّةِ أحاديث مقطوع بها تفيد العلم - مع أنَّ بعض العلماء قد قاله - بل نقول: إنَّها تفيد الَّظن، ولا ينازع في إفادتها الظَّن إلَّا مكابر، وحسبنا هذا لتكون حُجَّةً يعتمد عليها.

وأمَّا الدَّعوى بأنَّ الظَّن في أحكام الدِّين غير جائز، فذلك فيما يتعلَّق بأصول الدِّين التي يكفر من جحدها أو شكَّ فيها، كوحدانيَّة الله وصدق رسوله ونسبة القرآن إلى ربِّ العالمين، وكذلك في أركان الإسلام كالصَّلاة والزَّكاة وغيرهما مِمَّا علم من الدِّين بالضّرورة، وليس كذلك بالِّنسبة إلى الفروع، إذ لا مانع أن تثبت عن طريق الظَّن" .

وقال الإمام الشَّهيد سيِّد قطب إبراهيم حسين الشَّاربي (١٩٦٦هـ) في " في ظلال القرآن" (٤٠٠٨/٦) : " وقد وردت روايات - بعضها صحيح ولكنَّه غير متواتر - أنَّ لبيد بن الأعصم اليهودي سحر النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في المدينة ... قيل : أياماً ، وقيل : أشهراً ... حتى كان يخيل إليه أنَّه يأتي النساء وهو لا يأتيهنَّ في رواية ، وحتى كان يخيَّل إليه أنَّه فعل الشَّيء ولم يفعله في رواية ، وأنَّ السُّورتين نزلتا رقية لرسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فلمَّا استحضر السِّحر المقصود - كما أخبر في رؤياه - وقرأ السُّورتين انحلَّت العُقد ، وذهب عنه السُّوء .

ولكن هذه الرِّوايات تخالف أصل العصمة النَّبويَّة في الفعل والتَّبليغ ، ولا تستقيم مع الاعتقاد بأنَّ كلَّ فعل من أفعاله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وكلّ قول من أقواله سنَّة وشريعة ، كما أنَّها تصطدم بنفي القرآن عن الرَّسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنَّه مسحور ، وتكذيب المشركين فيما كانوا يدَّعونه من هذا الإفك . ومن ثمَّ تستبعد هذه الرِّوايات ... وأحاديث الآحاد لا يؤخذ بها في

أمر العقيدة ، والمرجع هو القرآن ، والتَّواتر شرطٌ للأخذ بالأحاديث في أصول الاعتقاد ، وهذه الرِّوايات ليست من المتواتر " .

وقال الإمام محمَّد الطَّاهر بن محمَّد بن محمَّد الطَّاهر بن عاشور التُّونسي (١٣٩٣هـ) في " التَّحرير والتَّنوير «تحرير المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» " (١/ ١٣٩) : " ... قَالَ الْبَاقِلَّانِيُّ: «لَوْ كَانَتِ التَّسْمِيَةُ مِنَ الْقُرْآنِ لَكَانَ طَرِيقُ إِثْبَاتِهَا إِمَّا التَّوَاتُرَ أَوِ الْآحَادَ، وَالْأَوَّلُ: بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ كَوْنُهَا مِنَ الْقُرْآنِ لَحَصَلَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ بِذَلِكَ وَلَامْتَنَعَ وُقُوعُ الْخِلَافِ فِيهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ، وَالثَّانِي: أَيْضًا بَاطِلٌ لِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ فَلَوْ جَعَلْنَاهُ طَرِيقًا إِلَى إِثْبَاتِ الْقُرْآنِ لَخَرَجَ الْقُرْآنُ عَنْ كَوْنِهِ حُجَّةً يَقِينِيَّةً، وَلَصَارَ ذَلِكَ ظَنِّيًّا، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ ادِّعَاءُ الرَّوَافِضِ أَنَّ الْقُرْآنَ دَخَلَهُ الزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ وَالتَّغْيِيرُ وَالتَّحْرِيفُ» اهـ وَهُوَ كَلَامٌ وَجِيهٌ" .

وقال أيضاً في " التَّحرير والتَّنوير " (٤/ ٢٧٩) : " أَنَّ كُلَّ خَبَرٍ مِنْ آحَادِ الْمُخْبِرِينَ بِهِ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، فَاجْتِمَاعُهَا هُوَ الَّذِي فَادَ الْقَطْعَ، وَفِي تَشْبِيهِ ذَلِكَ بِالتَّوَاتُرِ نَظَرٌ) ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْأَشْعَرِيُّ، وَالْغَزَالِيُّ وَالرَّازِيُّ، وَابْن عَطِيَّة ووالده أَبُو بَكْرِ ابْن عَطِيَّةَ، وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ الْقَبُولَ ظَنِّيٌّ لَا قَطْعِيٌّ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ

الْبَاقِلَّانِيِّ، وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، والمازري والتفتازانيّ، وَشَرَفِ الدِّين الْفِهْرِيِّ وَابْنِ الْفُرْسِ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ كَثْرَةَ الظَّوَاهِرِ لَا تُفِيدُ الْيَقِينَ، وَهَذَا الَّذِي يَنْبَغِي اعْتِمَادُهُ نَظَرًا" .

وقال أيضاً في " التَّحرير والتَّنوير " (٢٨/ ٣٤٠) : " ... وَأَنَّ الْخَبَرَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ، وَالْقُرْآنُ إِذَا احْتُمِلَ وَالْخَبَرُ إِذَا لَمْ يَتَوَاتَرْ لَمْ يَصِحَّ الْقَطْعُ بِذَلِك" .

وقال الإمام ظفر أحمد بن لطيف أحمد عثماني التَّهانوي (١٩٧٤م) في " قواعد في علوم الحديث" (ص٥٦) : " وإذا قيل : هذا حديث صحيح فهذا معناه ، أي : ما اتَّصل سنده مع الأوصاف المذكورة فقبلناه عملاً بظاهر الإسناد ، لا أنَّه مقطوع به في نفس الأمر ، لجواز الخطأ والنِّسيان على الثِّقة ، خلافاً لمن قال : أنَّ خبر الواحد يُوجبُ القطع " .

وقال الإمام محمَّد أحمد مصطفى أحمد المعروف بأبي زهرة (١٩٧٤م) في " أصول الفقه" (ص١٠٨-١٠٩) : " خبر الآحاد ، ويسمِّيه الشافعي- رضي الله عنه- خبر الخاصة ،وهو كلُّ خبر يرويه الواحد أو الاثنان ، أو الأكثر عن الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا يتوافر فيه شرط المشهور .

وحديث الآحاد يفيد العلم الظنِّي الرَّاجح ،ولا يفيد العلم القطعي ،إذ الاتصال بالنَّبي فيه شبهة ،ويقول صاحب كشف الأسرار فيه: " الاتِّصال فيه شبهة صورة ومعنى ، أمَّا ثبوت الشُّبهة فيه صورة ، فلأنَّ الاتِّصال بالرَّسول لم يثبت قطعاً ، وأمَّا معنى ، فلأنَّ الأمَّة تلقَّته بالقبول ، أي : في الطَّبقة التي تلي التَّابعين ".

ولهذه الشُّبهة في إسناد الحديث بالرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالوا: إنَّه يجب العمل به ، إن لم يعارضه معارض ، ولكن لا يؤخذ به في الاعتقاد ،لأنَّ الأمور الاعتقاديَّة تُبنى على الجزم واليقين ، ولا تُبنى على الظَّن ، ولو كان راجحاً ،لأنَّ الظَّن في الاعتقاد لا يغني عن الحقِّ شيئاً" .

وقال الشَّيخ محمَّد بن صالح بن محمَّد العثيمين (١٤٢١هـ) في " علم مصطلح الحديث " (ص٥) : " وتفيد أخبار الآحاد سوى الضَّعيف:

أَوَّلاً: اَلظن وهو: رجحان صحَّة نسبتها إلى من نقلت عنه، ويختلف ذلك بحسب مراتبها السَّابقة، وربَّما تفيد العلم إذا احتفَّت بها القرائن، وشهدت بها الأصول.

ثَانِيَاً: العمل بما دلَّت عليه بتصديقه إن كان خبراً، وتطبيقه إن كان طلباً" .

وقال الإمام محمَّد الغزالي المصري (١٩٩٦م) في " السُّنَّة النَّبويَّة بين أهل الفقه وأهل الحديث " (ص٥٧) : " لقد تخرَّجت في الأزهر من نصف قرن، ومكثت في الدِّراسة بضع عشرة سنة لم أعرف خلالها إلَّا أَّن حديث الآحاد يفيد الظَّن العلمي، وأنَّه دليل على الحكم الشَّريى ما لم يكن هناك دليل أقوى منه، والدَّليل الأقوى قد يؤخذ من دلالات القرآن القريبة والبعيدة، أو من السُّنَّة المتواترة، أو من عمل أهل المدينة... والقول بأنَّ حديث الآحاد يفيد اليقين كما يفيده المتواتر ضرب من المجازفة المرفوضة عقلاً ونقلاً ، ومن هنا فقد ألفنا قبول أحكام شتَّى تخالف المتبادر من بعض المرويَّات الصَّحيحة" .

وقال الإمام محمَّد الغزالي المصري في " دستور الوحدة الثَّقافيَّة بين المسلمين" (٥٠-٥٤ باختصار) : " حديث الآحاد يعطي الظَّنَّ العلمي أو العلم الظنِّي، ومجاله الرَّحب في فروع الشَّريعة لا في أُصولها ... ونحن نؤِّكد أنَّ خبر الواحد قديماً وحديثاً ما كان يفيد إلَّا الظَّن... ومع ذلك ففي عصرنا قوم يريدون بخبر الواحد إثبات العقائد!! العقائد التي يكفر منكرها..! وهذا ضرب من الغلو الممجوج، وقد ينتهي بالصدِّ عن سبيل الله! وقد رأيت ناساً يتسمون أهل الحديث، صلتهم بالقرآن واهية، قال لي أحدهم: إنَّنا نعتقد أنَّ والد الرَّسول في النار كما روى مسلم!! قلت: ما دخل الاعتقاد في هذا؟ إنَّ القرآن حكم بنجاة أهل الفترة، ومسلم روى في الرَّضاع المحرّم حديثاً رفضه الأحناف والمالكيَّة، ومن حقِّهم وحقِّ غيرهم رفض ما قال عن عبد الله. وأخبار الآحاد تناقش في ضوء الكتاب، وسائر السُّنن، ثمَّ يقرِّر الحكم بعد ذلك!!" .

وقال الإمام أبو الحسن عبيد الله بن محمَّد عبد السَّلام بن خان محمَّد بن أمان الله بن حسام الدِّين الرّحماني المباركفوري (١٤١٤هـ) في " مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح " (١/ ٣٨١) : " وخبر الواحد: في اللغة: ما يرويه شخص واحد، وفي الاصطلاح: ما لم يصل حدَّ التواتر، أو لم يتوفَّر فيه شروط المتواتر، وهو يفيد الظَّن" .

حديث الآحاد

وقال الأستاذ حسن محمَّد أيُّوب (٢٠٠٨م) في " الحديث في علوم القرآن والحديث" (ص١٨٠) : " القسم الثَّاني: الآحاد: وهو خبر لا يفيد بنفسه العلم سواء كان لا يفيده أصلاً، أو يفيده بالقرائن الخارجة عنه، فلا واسطة بين المتواتر والآحاد، وهذا قول الجمهور ".

وقال الإمام عبد الكريم بن علي بن محمَّد النّملة (١٤٣٥هـ) في "الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الرَّاجح " (ص١٠٢) : " ولمَّا لم يجز نسخ القرآن والسُّنَّة المتواترة بخبر الواحد، دلَّ كلُّ ذلك على أنَّ خبر الواحد لا يفيد إلَّا الظَّن" .

وقال أيضاً في " الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الرَّاجح "(ص٤٢٢) : " ... الطَّريق العشرون: يرجَّح خبر المتواتر على الآحاد والمشهور؛ لأنَّ المتواتر يفيد القطع، بخلاف خبر الآحاد والمشهور ، فإنَّه لا يفيد إلَّا الظَّن، والقطع مقدَّم على الظَّن" .

وقال أيضاً في " المُهَذَّبُ في عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ المُقَارَنِ "(١/ ١٩) : " النَّوع الثَّاني: الإجماع الصَّريح فيه تفصيل: إنْ نُقلَ إلينا بطريق الآحاد، فهو لا يفيد إلَّا الظَّن" .

وقال أيضاً في " المُهَذَّبُ في عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ المُقَارَنِ "(٢/ ٦٨٤-٦٨٥) : " والصَّحيح ما قلناه وهو: أنَّ المستفيض والمشهور بمعنى واحد ، وأنَّهما داخلان ضمن الآحاد، ولا يخرجان عنه؛ لأنَّه لا يفيد إلَّا الظَّن" .

وقال الأستاذ الدكتور وهبه الزّحيلي (١٤٣٦هـ) في " أصول الفقه الإسلامي" (١/ ٤٥٥) في كلامه عن سُنَّة الآحاد : " ... وحكمها : أنَّها تفيد الظَّن لا اليقين ، ولا الطُّمأنينة ، ويجب العمل بها لا الاعتقاد للشَّكِّ في ثبوتها ، وهذا هو مذهب أكثر العلماء ، وجملة الفقهاء" .

وقال الأستاذ الدكتور محمَّد مصطفى الزّحيلي في " الوجيز في أصول الفقه الإسلامي" (١/ ٢٠٨-٢٠٩) : "وخبر الآحاد يفيد غالبيَّة الظَّن من حيث وروده عن رسول الله متى توافرت فيه شروط الرَّاوي التي وضعها علماء الحديث ، كالثِّقة ، والعدالة ، والضَّبط، وغير ذلك، ولكنَّه يجب العمل به مع الشَّك في ثبوته ...

الفرع الثَّاني : في حجيَّة خبر الآحاد :

هذه الأقسام الثَّلاثة من السُّنَّة المتواترة والمشهورة والآحاد حجَّة يجب العمل بها واتِّباع ما ورد فيها ، ولكن لا يؤخذ بحديث الآحاد في الاعتقاد؛ لأنَّ الأمور الاعتقاديَّة تُبنى على الجزم واليقين، ولا تُبنى على الظَّن، ولو كان راجحًا؛ لأنَّ الظَّن في الاعتقاد لا يغني عن الحقِّ شيئًا" .

وقال الإمام محمَّد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشَّافعي في " تفسير حدائق الرَّوح والرَّيحان في روابي علوم القرآن " (١٢/ ٢٢٨) : " ... وفي الآية إيماءٌ، إلى أنَّ أصول الإيمان تبنى على

اليقين دون الظَّن، فالعلم المفيد للحقّ ما كان قطعيًّا من كتاب أو سُنَّة، وهو الدِّين الذي لا يجوز للمسلمين التفرُّق، والاختلاف فيه، وما دونه ممَّا لا يفيد إلَّا الظَّن، فلا يؤخذ به في الاعتقاد" .

وقال الأستاذ محمَّد صدقي بن أحمد بن محمَّد آل بورنو أبو الحارث الغزّي في " مُوْسُوعَة القَواعِد الفِقْهِيَّة" (٨/ ٣١) : " ... والنَّوع الثَّاني: دليل يوجب العمل دون العلم، وهو الدَّليل الظنِّي الثَّابت مع وجود الشُّبهة في طريقه، والمراد به خبر الآحاد.

فمفاد القاعدة: أنَّه عند الحنفيَّة الذين يفرقون بين الفرض والواجب أنَّ الفرض هو ما ثبت بدليل قطعي يوجب العلم والعمل.

وأمَّا ما ثبت بالدَّليل الظنِّي الثَّابت فهو يوجب العمل دون العلم، وهو المسمَّى بالواجب" .

وقال أيضاً في " مُوْسُوعَة القَواعِد الفِقْهِيَّة " (١٢/ ١٩٠) : " وخبر الآحاد لا يوجب القطع – أو علم اليقين – بل الظَّنّ، ويوجب العمل دون العلم ، أي : اليقيني " .

وجاء في " الموسوعة الفقهيَّة الكويتيَّة" (٢٥/ ٢٦٦) : " وَخَبَرُ الْوَاحِدِ يُوجِبُ الْعَمَل وَلاَ يُوجِبُ الْعِلْمَ يَقِينًا، وَهَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْل الْعِلْمِ وَجُمْلَةِ الْفُقَهَاءِ كَمَا حَرَّرَهُ الأُْصُولِيُّونَ .

وَأَمَّا الْمُشْهُورُ: فَيُلْحِقُهُ بَعْضُهُمْ بِالْمُتَوَاتِرِ فِي إِيجَابِهِ عِلْمَ الْيَقِينِ، وَبَعْضُهُمْ بِالآْحَادِ فَيُوجِبُ الْعَمَل دُونَ الْعِلْمِ الْيَقِينِ " .

وقال الأستاذ أحمد بن عبد الله بن حميد في " الشَّرح على شرح جلال الدِّين المحلِّي للورقات " (ص٢٠٥) : " والآحاد وهو مقابل التَّواتر، هو الذي يُوجب العمل، ولا يُوجب العلم لاحتمال الخطأ فيه ... لكن ما الذي يفيده خبر الآحاد؟ طبعًا هما مسألتان منفصلتان، ما الذي يفيده ومسألة وجوب العمل؟ وجوب العمل بالإجماع أنَّه يجب العمل به، لكن ما الذي يفيده خبر الآحاد؟ هل يفيد الظَّن أو يفيد اليقين؟ الجمهور على أنَّه يُفيد الظَّن، قالوا: لأنَّ احتمال الخطأ فيه وارد ، فلهذا يُفيد الظَّن" .

وأخيراً ... فهذه طائفة من أقوال علماء الأمَّة في أنَّ أخبار الآحاد لا تفيد العلم ، وإنَّما تفيد العمل ... فهل هؤلاء الأساطين الجهابيذ مبتدعة ؟!!! على ما قاله الألباني ... أفيقوا من غفوتكم ... أفيقوا يامن اتَّبعتموه حذو القذَّة بالقذَّة ... والحمد لله ربّ العالمين

## الفَصْلُ الثَّالِثُ

## مُخَالَفَةُ حَدِيْثِ الجَارِيَةِ لإِجمَاعِ الأُمَّةِ عَلَى تَنْزِيْهُ اللهِ تَعَالَى عَنِ المَكَانِ

قال الإمام الأصفهاني في "معجم مفردات ألفاظ القرآن" (ص٧٧٣) : "المَكَان عند أهل اللّغة: الموضع الحاوي للشَّيء، وعند بعض المتكلِّمين أنَّه عَرَض، وهو اجتماع جسمين حاو ومحويّ، وذلك أن يكون سطح الجسم الحاوي محيطاً بالمحويّ، فالمكان عندهم هو المناسبة بين هذين الجسمين" .

ومن المعلوم بالضَّرورة في دين الإسلام أنَّ من ضروريَّات التَّنزيه : تنزيه الله تعالى عن الاختصاص بالجهات "فإنَّ الجهة إمَّا فوق ، وإمَّا أسفل ، وإمَّا يمين ، وإمَّا شمال ، أو قُدّام ، أو خلف . وهذه الجهات هو الذي خلقها وأحدثها بواسطة خلق الإنسان ، إذ خلق له طرفين : أحدهما يعتمد على الأرض ويسمَّى رِجْلاً ، والآخر يقابله ويسمَّى رأساً ، فحدث اسم الفوق لما يلي جهة الرأس ، وحدث اسم السُّفل لما يلي جهة الرِّجل ، حتَّى أنَّ النَّملة التي تدبُّ منكَّسة تحت السَّقف تنقلب جهة الفوق في حقِّها تحتاً ، وإن كان في حقِّنا فوقاً ، وخلق للإنسان اليدين وإحداهما أقوى من الأخرى في الغالب ، فحدث اسم اليمين للأقوى ، واسم الشِّمال لما يقابله ، وتسمَّى الجهة التي تلي الرَّأس يميناً ، والأخرى شمالاً ، وخلق له جانبين يُبصر من أحدهما ويتحرَّك إليه ، فحدث اسم القدَّام للجهة التي يتقدَّم إليها بالحركة ، واسم الخلف لما يقابلها .

فالجهات حادثة بحدوث الإنسان ، ولو لم يُخلق الإنسان بهذه الخلقة ، بل خُلق مستديراً كالكرة ، لم يكن لهذه الجهات وجود البتَّة ، فكيف كان في الأزل مختصَّاً بجهة والجهة حادثة ، أو كيف صار مختصَّاً بجهة بعد أن لم يكن له؟ أَبِأنْ خلق العالم فوقه ، وتعالى عن أن يكون له فوق ، إذ تعالى أن يكون له رأس ، والفوق عبارة عمَّا يكون جهة الرَّأس ، أو خلق العالم تحته ، فتعالى عن أن يكون لله تحت ، إذ تعالى عن أن يكون له رِجْل ، والتَّحت عبارة عمَّا يلي الرِّجْل ، وكلُّ ذلك ممَّا يستحيل في العقل ...." . انظر قواعد العقائد (ص١٦٢-١٦٣) .

وهذا الكلام لا يُعجب أهل الحشو من المشبِّهة والمجسِّمة ، لأنَّهم كما قال الإمام الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد" (ص١٠٢) : " أمَّا الحشويَّة ، فإنَّهم لم يتمكَّنوا من فهم موجود إلَّا في جهة ،

فأثبتوا الجهة ، حتَّى ألزمتهم بالضَّرورة الجسميَّة والتَّقدير والاختصاص بصفات الحدوث . وأمَّا المعتزلة فإنَّهم نفوا الجهة ، ولم يتمكَّنوا من إثبات الرُّؤية دونها ، وخالفوا به قواطع الشَّرع ، وظنَّوا أنَّ في إثباتها إثبات الجهة ، فهؤلاء تغلغلوا في التَّنزيه محترزين من التَّشبيه ، فأفرطوا . والحشويَّة أثبتوا الجهة احترازاً من التَّعطيل فشبَّهوا ، فوفَّق الله سبحانه أهل السُّنَّة للقيام بالحقِّ ، فتفطَّنوا للمسلك القصد ، وعرفوا أنَّ الجهة منفيَّة ، لأنَّها للجسميَّة تابعة وتتمَّة ، وأنَّ الرُّؤية ثابتة ، لأنَّها رديف العلم وفريقه ، وهي تكملة له ؛ فانتفاء الجسميَّة أوجب انتفاء الجهة التي من لوازمها . وثبوت العلم أوجب ثبوت الرُّؤية التي هي من روادفه وتكملاته ومشاركة له في خاصيَّته ، وهي أنَّها لا توجب تغييراً في ذات المرئي ، بل تتعلَّق به على ما هو عليه كالعلم ...

وَمِنْ أَقوَالِ العُلَمَاءِ فِي تَنْزِيْهِ الله تَعَالَى عَنِ المَكَان :

قال الإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمَّد بن عبد الله البغدادي التَّميمي الإسفراييني ، أبو منصور (٤٢٩هـ) : " قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (٤٠هـ) رضي الله عنه : " إنَّ الله تَعَالَى خلق الْعَرْش إظهاراً لقدرته ، لَا مَكَاناً لذاته ، وَقَالَ أيضاً : قد كَانَ وَلَا مَكَان ، وَهُوَ الْآن على مَا كَانَ " . انظر : الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية ، عبد القاهر البغدادي (ص٣٢١) .

وروى الإمام محمَّد بن محمَّد بن الحسيني الزَّبيدي الشَّهير بمرتضى (١٢٠٥هـ) بسنده عن الإمام السجَّاد زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٩٥هـ) رضي الله عنهم أجمعين أنَّه كان يقول في يوم عرفة : " ... أنت الله الذي لا يحويك مكان ... " . انظر : إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين ، الزبيدي ، (٤/ ٤١٣) .

وقال الإمام جعفر الصَّادق بن محمَّد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين رضوان الله عليهم (١٤٨هـ) : " من زعم أنَّ الله تعالى في شيء ، أو من شيء أو على شيء فقد أشرك ، لأنَّه لو كان على شيء لكان محمولاً ، ولو كان في شيء لكان محصوراً ، ولو كان من شيء لكان محدثًا ، والله يتعالى عن ذلك " . انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، أبو بكر محمَّد الباقلاني المالكي ، (ص٤٠) .

وقال الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن إبراهيم (١٥٠هـ) : " لا يُوصف الله تعالى بصفات المخلوقين ... قلتُ : أرأيتَ لو قيل : أين الله تعالى ؟ فقال : يقال له كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق ، وكان الله تعالى ولـم يكن أين ولا خَلْق ولا شيء ، وهو خالق كلّ شيء " . انظر : الفقه الأبسط ، أبو حنيفة النعمان (ص٥٧) ، ضمن رسائل العالم والمتعلم .

وقال الإمام محمَّد بن محمَّد بن الحسيني الزَّبيدي الشَّهير بمرتضى (١٢٠٥هـ) نقلاً عن الإمام الشَّافعي (٢٠٤هـ) : " ... والدَّليل عليه هو أنَّه تعالى كان ولا مكان ، فخلق المكان وهو على صفة الأزليَّة كما كان قبل خلقه المكان ، لا يجوز عليه التَّغيير في ذاته ، ولا التَّبديل في صفاته " . انظر : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ٢٣) .

وقال الإمام تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن تقي الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) نقلاً عن ذي النُّون الْمصْرِيّ (٢٤٥هـ) رَضِي الله عَنهُ أنه سئل عَن قَوْله تَعَالَى : **﴿الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى﴾** ، فَقَالَ : أثبت ذَاته وَنفى مَكَانَهُ ، فَهُوَ مَوْجُود بِذَاتِهِ ، والأشياء بِحِكْمَتِهِ كَمَا شَاءَ " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٤٢) .

وقال الإمام تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن تقي الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) نقلاً عن يحيى بن معَاذ الرَّازِيّ (٢٥٨هـ) أنَّه قيل له : " أخبرنَا عَن الله عزَّ وَجلَّ ؟ قَالَ : إِلَه وَاحِد ، فَقيل لَهُ : كَيفَ هُوَ ؟ فَقَالَ : مَالك قَادر ، فَقيل لَهُ : أَيْن هُوَ ؟ فَقَالَ : بالمرصاد ، فَقَالَ السَّائِل : لم أَسأَلك عَن هَذَا ؟ فَقَالَ : مَا كَانَ غير هَذَا كَانَ صفة الْمَخْلُوق ، فَأَما صفته فَمَا أخْبرت عَنهُ " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٤٢) .

وقال اللغوي إبراهيم بن السّري الزّجَّاج (٣١١هـ) : " العلي : هو فَعِيل في معنى فاعل ، فالله تعالى عالٍ على خلقه ، وهو عليٌّ عليهم بقدرته ، ولا يجب أن يُذهب بالعلو ارتفاع مكانٍ ، إذ قد بيَّنَّا أن ذلك لا يجوز في صفاته تقدَّست ، ولا يجوز أن يكون على أن يُتصوَّر بذهن ، تعالى الله عن ذلك عُلوَّاً كبيراً " . انظر : تفسير أسماء الله الحسنى (ص٤٨) .

وقال اللغوي إبراهيم بن السّري الزّجَّاج (٣١١هـ) : " والله تعالى عالٍ على كلِّ شَيء ، وليس الـمراد بالعلوِّ ارتفاع الـمحلِّ ، لأنَّ الله تعالى يجلُّ عن الـمحلِّ والـمكان ، وإنَّما العُلو علوُّ الشأن وارتفاعُ السُّلطان " . انظر : تفسير أسماء الله الحسنى (ص٦٠) .

وقال الإمام محمَّد بن محمَّد بن محمود أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : "وَمِنْهُم من قَالَ بنفي الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، وَكَذَلِكَ بالأمكنة كلهَّا إِلَّا على مجَاز اللُّغَة ، بِمَعْنى : الْحَافِظ لَهَا والقائم بهَا ... الأَصْل فِيهِ : أَنَّ الله سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَان ، وَجَائِز ارْتِفَاع الْأَمْكِنَة وبقاؤه على مَا كَانَ ، فَهُوَ على مَا كَانَ وَكَانَ على مَا عَلَيْهِ الْآن ، جلَّ عَن التَّغَيُّر والزَّوال والاستحالة والبطلان ، إِذْ ذَلِك أَمَارَات الْحَدث الَّتِي بهَا عرف حدث الْعَالم وَدلَالَة احتمال الفناء ، إِذْ لَا فرق بَين الزَّوَال من حَال إِلَى حَال ، ليعلم أَنَّ حَاله الأولى لم تكن لذاته ، إِذْ لَا يحْتَمل زَوَال مَا لزم ذَاته وَبَين أَنَّهَا لَيست لذاته ، لما احْتمل هُوَ قبُول الْأَعْرَاض وانتقال الْأَحْوَال ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّهِ .

وَبعد ، فَإِنَّ فِي تَحْقِيق الْمَكَان لَهُ وَالْوَصْف لَهُ بِذَاتِهِ فِي كلِّ مَكَان ، تَمْكِين الْحَاجة لَهُ إِلَى مَا بِهِ قراره على مثل جَمِيع الْأَجْسَام والأعراض الَّتِي قَامَت بالأمكنة ، وفيهَا تقلَّبت وقرَّت على خُرُوج جُمْلَتهَا عَن الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، فَمن أَنْشَأَهَا وَأمْسك كلّيتها لَا بمَكَان ، يتعالى عَن الْحَاجة إِلَى مَكَان أَو الْوَصْف بِمَا عَلَيْهِ الْعَالم أَنَّ كليته لَا فِي مَكَان ، وَأَنه بجزئيَّاته فِي الْمَكَان .

ثمَّ إِنَّ الله تَعَالَى لَو جعل فِي مَكَان لجعل بِحَق الْجُزْئِيَّة من الْعَالم ، وَذَلِكَ أثر النُّقْصَان بل لما استقام قيام جَمِيع الْعَالم لَا بالأمكنة للجملة فقيِّمه على ذَلِك أَحَقّ وَأولى ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّهِ .

قَالَ أَبُو مَنْصُور رَحمَه الله : ثمَّ القَوْل بالكون على الْعَرْش وَهُوَ مَوضِع بِمَعْنى كَونه بِذَاتِهِ أَو فِي كلِّ الْأَمْكِنَة ، لَا يعدو من إحاطة ذَلِك بِهِ أَو الاستواء بِهِ أَو مجاوزته عَنهُ وإحاطته بِهِ ، فَإِن كَانَ الأوَّل فَهُوَ إِذاً مَحْدُود بِهِ محاط ،مَنْقُوص عَن الْخلق ، إِذْ هُوَ دونه ، وَلَو جَازَ الْوَصْف لَهُ بِذَاتِهِ بِمَا يُحِيط بِهِ من الْأَمْكِنَة لجَاز بِمَا يُحِيط بِهِ من الْأَوْقَات ، فَيصير متناهياً بِذَاتِهِ ، مقصِّراً عَن خلقه ، وَإِن كَانَ على الْوَجْه الثَّانِي ، فَلَو زيد على الْخلق لَا ينقص أَيْضاً ، وَفِيه مَا فِي الأوَّل ، وَإِن كَانَ على الْوَجْه الثَّالِث فَهُوَ الْأَمر الْمَكْرُوه الدَّال على الْحَاجة وعَلى التَّقْصِير من أَن ينشئ مَا لَا يفضل عَنهُ مَعَ مَا يذم ذَا من فعل الْمُلُوك أَن لَا يفضل عَنْهُم من المعامد شَيْئاً .

وَبعد ، فَإِن فِي ذَلِك تجزئة بِمَا كَانَ بعضه فِي ذِي أبعاض وَبَعضه يفضل عَن ذَلِك ، وَذَلِكَ كُلّه وصف الْخَلَائق ، وَالله يتعالى عَن ذَلِك ... " . انظر : التوحيد ، الماتريدي (ص٦٨-٧٠ ببعض الاختصار) .

وقال الإمام محمَّد بن محمَّد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) أيضاً : " ... وَذَلِكَ دَلِيل تعاليه عَن الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، إِذْ قد ثَبت أَن كَانَ وَلَا مَكَان ، وَلَيْسَ فِي الْإِضَافَة إِلَى أَنه على الْعَرْش اسْتَوَى تثبيت مَكَان ، كَمَا لم يكن فِي قَوْله : **﴿وَنحن أقرب إِلَيْهِ من حَبل الوريد﴾** ، وَقَوله : **﴿مَا يكون من نجوى ثَلَاثَة إِلَّا هُوَ رابعهم﴾** ، وَقَوله : **﴿وَنحن أقرب إِلَيْهِ مِنكُم﴾** ، ذَلِك على أَنَّ القَوْل بِالْمَكَانِ لَيْسَ من نوع التَّعْظِيم والتبجيل ، بل الْأَمْكِنَة إِنَّمَا شرفت بِهِ ، وتفاوتت أقدارها بتفضيله مَكَاناً على مَكَان بِجعْلِه مَخْصُوصاً لأخيار خلقه أَو لما جعل لعبادته وتعظيمه فِيهِ ، فَأَما أَن يكون أحد تعلو رتبته بِالْمَكَانِ من مُلُوك الأَرْض أَو الأخيار ، فَلَيْسَ بِهِ فَكيف بِالْملكِ الْجَبَّار الَّذِي مَا ارْتَفع قدر مَكَان وَلَا جلَّ خطره إِلَّا بِهِ ، وَإِذا كَانَ كَذَلِك بَطل أَن يكون فِي الْإِضَافَة تَعْظِيمه ثمَّ يكون فِيمَا بعد ذَلِك للْحَاجة ، وَهُوَ يتعالى عَنْهَا ، فَلذَلِك لم يجب بقوله **﴿الرَّحْمَن عَلَى الْعَرْش اسْتَوَى﴾** معنى الْكَوْن فِي الْمَكَان ، إِذْ ذَلِك الْحَرْف يعبَّر بِهِ عَن الْعُلُوّ والجلال ، ومحال مثله لَهُ بخلقه ، فَثَبت أَنَّ ذَلِك من الْوَجْه الَّذِي يسْتَحقّهُ بِذَاتِهِ من الْعُلُوِّ والرّفعة ، وَمَا هُوَ بِذَاتِهِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ كَانَ كَذَلِك وَلَا خلق لم يجز الْوَصْف لَهُ بالخلق ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّهِ " . انظر : التوحيد (ص١٠٥) .

وقال الإمام محمَّد بن محمَّد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) أيضاً : " ... وَلَا يُوصف شَيْء بِالْقربِ إِلَى الله من طَرِيق الْمسَافَة والمساحة ، وَلَا هُوَ بِالْقربِ إِلَى شَيْء من ذَلِك الْوَجْه ، إِذْ ذَلِك جِهَة الْحُدُود وَالتَّقْدِير بالأمكنة ، وَقد كَانَ وَلَا مَكَان ، فَهُوَ على مَا كَانَ ، يتعالى عَن الزَّمَان وَالْمَكَان ، إِذْ إِلَيْهِمَا ترجع حُدُود الْأَشْيَاء ونهايتها ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّهِ " . انظر : التوحيد ، (ص١٠٦) .

وقال الإمام محمَّد بن محمَّد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) أيضاً : " ... تسْأَل عَن الْمَكَان ، وَقد كَانَ وَلَا مَكَان ، وَهُوَ يتعالى عَن الْوَصْف بالأمكنة ، بل هُوَ على مَا كَانَ بِلَا تغير وَلَا زَوَال " . انظر : التوحيد (ص١٢٦).

وقال الإمام محمَّد بن حبَّان بن أحمد بن حبَّان بن معاذ بن مَعْبدَ ، التَّميمي ، أبو حاتم ، الدَّارمي ، البُستي (٣٥٤هـ) : " الْحَمد لله الَّذِي لَيْسَ لَهُ حدٌّ مَحْدُود فيحتوى ، وَلَا لَهُ أجل مَعْدُود فيفنى ، وَلَا يُحِيط بِهِ جَوَامِع الْمَكَان ، وَلَا يشْتَمل عَلَيْهِ تَوَاتر الزَّمَان ، وَلَا يدْرك نعْمَته بالشواهد والحواس ، وَلَا

يُقَاس صِفَات ذَاته بِالنَّاسِ ، تعاظم قدره عَن مبالغ نعت الواصفين ، وَجلَّ وَصفه عَن إِدْرَاك غَايَة الناطقين " . انظر : الثقات (١/ ١-٢) .

وقال الإمام محمَّد بن حبان بن أحمد بن حبَّان بن معاذ بن مَعْبدَ ، التَّميمي ، أبو حاتم ، الدَّارمي ، البُستي (٣٥٤هـ) ، في كلامه على حديث : " .. أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ؟ قَالَ : فِي عَمَاءٍ ، مَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ وَمَا تحته هواء " : " قال أبو حاتم رضي الله تعالى عَنْهُ : وَهِمَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ مِنْ حَيْثُ " فِي غَمَامٍ " إِنَّمَا هُوَ "فِي عَمَاءٍ " يُرِيدُ بِهِ : أَنَّ الْخَلْقَ لَا يَعْرِفُونَ خَالِقَهُمْ مِنْ حَيْثُ هُمْ ، إِذْ كَانَ ولا زمان ولا مكان ، ومن لا يُعْرَفْ لَهُ زَمَانٌ ، وَلَا مَكَانٌ ، وَلَا شَيْءٌ مَعَهُ ، لِأَنَّهُ خَالِقُهَا ؛ كَانَ مَعْرِفَةُ الْخَلْقِ إِيَّاهُ ، كَأَنَّهُ كَانَ فِي عَمَاءٍ عَنْ عِلْمِ الْخَلْقِ ، لَا أَنَّ اللهَ كَانَ فِي عَمَاءٍ ، إِذْ هذا الوصف شبيه بأوصاف المخلوقين " . انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٤/ ١٠) .

وقال الإمام محمَّد بن حبان بن أحمد بن حبَّان بن معاذ بن مَعْبدَ ، التَّميمي ، أبو حاتم ، الدَّارمي ، البُستي (٣٥٤هـ) : " ... كَذَلِكَ يَنْزِلُ بِلَا آلَةٍ ، وَلَا تَحَرُّكٍ ، وَلَا انْتِقَالٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ ... وَكَذَلِكَ يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ ، بِلَا آلَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَاسَ نُزُولُهُ إِلَى نُزُولِ الْمَخْلُوقِينَ ، كَمَا يُكَيَّفُ نُزُولُهُمْ ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَقَدَّسَ مِنْ أَنْ تُشَبَّهَ صِفَاتُهُ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ " . انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، ابن حبان البُستي ، (٣/ ٢٠١) ، ترتيب : الأمير علاء الدِّين علي بن بلبان الفارسي (٧٣٩ هـ) .

وقال الإمام تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن تقي الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) نقلاً عن محمَّد بن محْبُوب خَادِم أبي عُثْمَان المغربي ، قَالَ لي أَبُو عُثْمَان المغربي (٣٧٣هـ) يَوْماً : يَا محمَّد ، لَو قَالَ لَك قَائِل : أَيْن معبودك ؟ أيش تَقول : قلت : أَقُول حَيْثُ لم يزل . قَالَ : فَإِن قَالَ : فَأَيْنَ كَانَ فِي الْأَزَل أيش تَقول ؟ قلت : حَيْثُ هُوَ الْآن ، يَعْنِي : أَنَّه كَانَ وَلَا مَكَان فَهُوَ الْآن كَمَا كَانَ ، قَالَ : فارتضى ذَلِك منِّي وَنزع قَمِيصه وأعطانيه" . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٤٣) .

وقال الإمام تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن تقي الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) نقلاً عن أَبي عُثْمَان المغربي (٣٧٣هـ) ، قال : " كنت أعتقد شَيْئاً من حَدِيث الْجِهَة ، فَلَمَّا قدمت بَغْدَاد زَالَ ذَلِك عَن قلبِي ، فَكتبت

إِلَى أَصْحَابِي بِمَكَّة : أَنِّي أسلمت جَدِيداً ، قَالَ : فَرجع كُلُّ من كَانَ تَابعه عَن ذَلِك" . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٤٣) .

وقال الإمام القاضي أبو بكر محمَّد الباقلاني المالكي (٤٠٣ هـ) : " ويجب أن يُعلم : أنَّ كلّ ما يدلُّ على الحدوث أو على سمة النَّقص ، فالرَّبُّ تعالى يتقدَّس عنه .

فمن ذلك : أنَّه تعالى متقدِّسٌ عن الاختصاص بالجهات ، والاتصاف بصفات المحدثات ، وكذلك لا يوصف بالتَّحوُّل ، والانتقال ، ولا القيام ، ولا القعود ، لقوله تعالى : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ ﴿الشورى : ١١﴾ ، وقوله : ﴿**وَلَم يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾ ﴿الإخلاص: ٤﴾ ، ولأنَّ هذه الصفات تدلُّ على الحدوث ، والله تعالى يتقدَّس عن ذلك" . انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (ص٤٠) .

وقال الإمام القاضي أبو بكر محمَّد الباقلاني المالكي (٤٠٣ هـ) : " ولا نقول : إنَّ العرش له قرارٌ ولا مكانٌ ، لأنَّ الله تعالى كان ولا مكان ، فلمَّا خلق المكان لم يتغيَّر عمَّا كان " . انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (ص٣٩-٤٠) .

وقال الإمام محمَّد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (٤٠٦هـ) : " وَلَا يجوز على الله تَعَالَى الْحُلُول فِي الْأَمَاكِن لاستحالة كَونه محدوداً ومتناهياً ، وَذَلِكَ لاستحالة كَونه مُحدثاً " . انظر : مشكل الحديث وبيانه ، ا بن فورك ، (ص١٥٣) .

وقال الإمام محمَّد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (٤٠٦هـ) : " وَاعْلَم أَنا إِذا قُلْنَا : إِنَّ الله عزَّ وَجلَّ فَوق مَا خلق ، لم يرجع بِهِ إِلَى فوقيَّة الْمَكَان والارتفاع على الْأَمْكِنَة بالمسافة والإشراف عَلَيْهَا بالمماسَّة لشَيْء مِنْهَا ، بل قَوْلنَا إِنَّه فَوْقهَا يحْتَمل وَجْهَيْن :

أَحدهمَا : أَنه يُرَاد بِهِ : أَنه قاهر لَهَا مستول عَلَيْهَا إِثْبَاتاً لإحاطة قدرته بهَا ، وشمول قهره لَهَا ، وَكَونهَا تَحت تَدْبيره جَارِيَة على حسب علمه ومشيئته .

وَالْوَجْه الثَّانِي : أَن يُرَاد : أَنَّه فَوْقهَا ، على معنى : أَنه مباين لَهَا بِالصّفةِ والنَّعت ، وَأَنَّ مَا يجوز على المحدثات من الْعَيْب وَالنَّقْص وَالْعجز والآفة وَالْحَاجة ، لَا يَصحُّ شَيْء من ذَلِك عَلَيْهِ ، ولا يجوز وَصفه بِهِ ، وَهَذَا أَيْضاً مُتَعَارَف فِي اللُّغَة ، أَن يُقَال : فلَان فَوق فلَان ، وَيُرَاد بذلك رفْعَة الْمرتبَة

والمنزلة ، وَالله عزَّ وَجلَّ فَوق خلقه على الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً . وَإِنَّمَا يمْتَنع الْوَجْه الثَّالِث ، وَهُوَ أَن يكون على معنى التَّحيُّز فِي جِهَة الاختصاص ببقعه دون بقْعَة" . انظر : مشكل الحديث وبيانه ص١٧٣) .

وقال الإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمَّد بن عبد الله البغدادي التَّميمي الاسفراييني ، أبو منصور (٤٢٩هـ) : " وأجمعوا على أنَّه لَا يحويه مَكَان ، وَلَا يجرى عَلَيْهِ زمَان" . انظر : الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (ص٣٢١) .

وقال الإمام ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (٤٤٩هـ) : " أنَّ الدلائل الواضحة قد قامت على أنَّ البارئ تعالى ليس بجسم ، ولا محتاجاً إلى مكان يحلّه ويستقرُّ فيه ؛ لأنَّه تعالى قد كان ولا مكان ، وهو على ما كان ، ثمَّ خلق المكان ، فمحال كونه غنيَّاً عن المكان قبل خلقه إيَّاه ، ثمَّ يحتاج إليه بعد خلقه له ، هذا مستحيل " . انظر : شرح صحيح البخارى (١٠/ ٤٥٣) .

وقال الإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني ، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) : " وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي نَفْيِ الْمَكَانِ عَنْهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ " . وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَوْقَهُ شَيْءٌ ، وَلَا دُونَهُ شَيْءٌ ، لَمْ يَكُنْ فِي مَكَانٍ " . انظر : الأسماء والصفات (٢/ ٢٨٧) .

وقال إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجُويني الشَّافعي (٤٧٨هـ) ما نصّه : " ومذهبُ أهل الحقِّ قاطبة : أنَّ الله سبحانه وتعالى يتعالى عن التَّحيُّز والتخصُّص بالجهات " . انظر : كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص٣٩) .

وذكر الإمام أبو المعين النَّسفي الحنفي (٥٠٨هـ) العديد من البراهين السَّاطعة والدَّلائل القاطعة والحجج اللامعة في ردِّ شُبه المشبِّهة المجسِّمة الذين يزعمون أنَّ الله اتَّخذ العرش مكاناً ومستقراً له ، تعالى الله عمَّا يقولون علوَّاً كبيراً ، ... قال الإمام أبو المعين النَّسفي : " وللمجسِّمة شبه ثلاث :

الأولى : قولهم : إنَّ الموجودَين القائمين بالذَّات لا يخلوان من أن يكون كلٌّ واحد منهما بجهةٍ من صاحبه .

فنقول وبالله التَّوفيق : الموجودان القائمان بالذَّات كلُّ واحد منهما في الشَّاهد يجوز أن يكون فوق صاحبه والآخر تحته ، أتجوِّزون هذا في الحقِّ تعالى ؟ فإن قالوا : نعم تركوا مذهبهم ، فإنَّهم لا يجوِّزون أن يكون البارئ جلَّ وعلا تحت العالم ، وإن قالوا : لا ، أبطلوا دليلهم ، فإن قالوا : إنَّما لم نجوِّز هذا في الحقِّ تعالى لأنَّ جهة تحت جهة ذمٌّ ونقيصة ، والبارئ جلَّ وعلا منزَّه عن النَّقائص وأوصاف الذَّم . قيل لهم : فإذاً أثبتم التَّفرقة بين الشَّاهد والحقّ عند وجود دليل التَّفرقة حيث لم تجوِّزوا أن يكون الحقّ تعالى بجهة تحت ، وإن كان ذلك في الشَّاهد جائزاً لثبوت دليل التَّفرقة ، وهو استحالة النَّقيصة ووصف الذَّم على الحقّ وجواز ذلك على الشَّاهد ، فلم قلتم إنَّ دليل التَّفرقة فيما نحن فيه لم يوجد ؟ بل وجد لِما مرّ أنَّه يوجب الحدوث وهو ممتنع على الحقّ ، جائز بل واجب على الشَّاهد .

ثمَّ نقول لهم : كون جهة تحت جهة ذمٍّ ونقيصة غير مسلَّم ، إذ لا نقيصة في ذلك ولا رفعة في علوِّ المكان ، إذ كم من حارس فوق السَّطح وأمير في البيت ، وطليعة على ما ارتفع من الأماكن ، وسلطان في ما انهبط من الأمكنة .

ثمَّ نقول لهم : كلُّ قائم بالذَّات في الشَّاهد جوهر ، وكلُّ جوهر قائم بالذَّات ، أفتستدلون بذلك على أنَّ الحق تعالى جوهر ؟! فإن قالوا : نعم ، فقد تركوا مذهبهم ووافقوا النَّصارى ؛ وإن قالوا لا ، نقضوا دليلهم .

ثمَّ نقول لهم : إنَّما يجب التَّعدية من الشَّاهد إلى الحقّ إذا تعلَّق أحد الأمرين بالآخر تعلُّق العلَّة بالمعلول ، كما في العلم والعالِم والحركة والمتحرِّك ، وذلك ممَّا لا يقتصر على مجرَّد الوجود ، بل يشترط فيه زيادة شرط ، وهو أن يستحيل إضافته إلى غيره ، ألا يرى أنَّ العالِم كما لا ينفكُّ عن العلم ، والعلم عن العالِم ، يستحيل إضافة كونه عالماً إلى شيء وراء العلم ، فعلم أنَّه كان عالماً ، لأنَّ له علماً ، فوجبت التَّعدية إلى الحقّ والجوهريَّة مع القيام بالذَّات ، وإن كانا لا ينفكَّان في الشَّاهد ، ولكن لَمَّا لم يكن جوهراً لقيامه بالذَّات بل لكونه أصلاً يتركَّب منه الجسم ، لم يجب تعدية كونه جوهراً بتعدِّي كونه قائماً بالذَّات ، وإذا كان الأمر كذلك فلمَ قلتم إنَّهما كانا في الشَّاهد موجودين

قائمين بالذَّات ، لأنَّ كلّ واحد منهما بجهة من صاحبه ، أو كان كلُّ واحد منهما بجهة صاحبه ، لأنَّهما موجودان قائمان بالذَّات ؟

ثمَّ نقول لهم : لو كانا موجودين قائمين بالذَّات لأنَّ كلّ واحد منهما بجهة من صاحبه ، لكان الموجود القائم بالذَّات بالجهة وإن لم يكن معه غيره ، ولكان الباريء جلَّ وعلا في الأزل بجهة ، لأنَّه كان موجوداً قائماً بالذَّات ، وهذا محال ، إذ الجهة لا تثبت إلَّا باعتبار غير ، ألا يرى أنَّ الجهات كلّها محصورة على السِّت ، وهي : فوق وتحت وخلف وقدَّام وعن يمين وعن يسار ، وكلُّ جهة منها لن يتصوَّر ثبوتها إلَّا بمقابلة غيرها ، والكلُّ يترتَّب على الفرد ، فإذا كان كلُّ فردٍ من الجهات لن يتصوَّر إلَّا بين اثنين ، فكان حكم كليّة الجهات كذلك لما مرَّ من حصول المعرفة بالكليَّات بواسطة الجزئيَّات ، وإذا كان الأمر كذلك كان تعليق الجهة بالوجود والقيام بالذَّات مع أنَّ كلّ واحد منهما يثبت باعتبار النَّفس دون الغير والجهة لا تثبت إلَّا باعتبار الغير ، جهلاً بالحقائق .

ثمَّ يقال لهم : أتزعمون أنَّ القائمين بالذَّات يكون كلُّ واحد منهما بجهة من صاحبه على الإطلاق ، أم بشريطة كون كلّ واحد منهما محدوداً متناهياً ؟ فإن قالوا : نعم على الإطلاق ، فلا نسلم ، وما استدلُّوا به من الشَّاهد فهما محدودان متناهيان . وإن قالوا : نقول ذلك بشريطة كون كلِّ واحد منهما محدوداً متناهياً ، فمسلّم ، ولكن لم قلتم إنَّ الباريء محدود متناه ؟!! ثمَّ إنَّا قد أقمنا الدّلالة على استحالة كونه محدوداً متناهياً ، والله الموفِّق .

وأمَّا الشُّبهة الثَّانية التي تعلَّقوا بها : أنَّه تعالى كان ولا عالَم ثمَّ خلقه ، أخلقه في ذاته أم خارج ذاته ؟ وكيفما كان فقد تحقَّقت الجهة .

فنقول وبالله التَّوفيق : إنَّ هذا شيء بنيتم على ما تضمرون من عقيدتكم الفاسدة أنَّه تعالى متبعِّض متجزِّئ ، وإن كنتم تتبرَّؤون منه عند قيام الدّلالة على بطلان تلك المقالة وتزعمون أنَّا نعني بالجسم القائم بالذَّات ، وهذه المسألة بنفس المقالة . وما تتمسَّكون به من الدلالة يهتك عليكم ما أَسْبَلْتُم من أستاركم ، ويبدي عن مكنون أسراركم ، أمَّا بنفس المقالة فلأنَّ شغل جميع العرش مع عظمته لن يكون إلَّا بمتبعِّض متجزِّئ على ما قرَّرنا ، وأمَّا بالدلالة فلأنَّ الدَّاخل والخارج لن يكون

إلَّا ما هو متبعِّض متجزِّئ ، وقيام الدّلالة وانضمام ظاهر إجماعكم على بطلان ذلك يغنينا عن الإطالة في إفساد هذه الشبهة ، والله الموفِّق .

وربَّما يقبلون هذا الكلام ويقولون بأنَّه تعالى لَّما كان موجوداً إمَّا أن يكون داخل العالم وإمَّا أن يكون خارج العالم ، وليس بداخل العالم فكان خارجاً منه ، وهذا يوجب كونه بجهة منه .

والجواب عن هذا الكلام على نحو ما أجبنا عن الشُّبهة المتقدِّمة :

أنَّ الموصوف بالدُّخول والخروج هو الجسم المتبعِّض المتجزِّئ ، فأمَّا ما لا تبعُّض له ولا تجزُّؤ فلا يُوصف بكونه داخلاً ولا خارجاً ، ألا ترى أنَّ العرض القائم بجوهر لا يوصف بكونه داخلاً فيه ولا خارجاً منه ؟ فكذا القديم لَّما لم يكن جسماً لا يوصف بذلك ، فكان هذا الكلام أيضاً مبنيَّاً على ما يُضمرون من عقيدتهم الفاسدة .

وكذا الجواب عمَّا يتعلَّق به بعضهم : أنَّه تعالى لَّما كان موجوداً : إما أن يكون مماسَّاً للعالم أو مبايناً عنه ، وأيّهما كان ففيه إثبات الجهة ، أنَّ ما ذكره من وصف الجسم ، وقد قامت الدّلالة على بطلان كونه جسماً ، ألا ترى أنَّ العَرَض لا يوصف بكونه مماسّاً للجوهر ولا مبايناً له ؟ وهذا كلُّه لبيان أنَّ ما يزعمون ليس من لواحق التبعُّض والتَّجزُّؤ والتناهي ، وهي كلُّها محالٌ على القديم تعالى ، والله الموفِّق .

وأمَّا حلُّ الشُّبهة الثَّالثة ، وهي أنَّ الموجودَين لا يعقلان موجودَين إلا وأن يكون أحدهما بجهة من صاحبه أو بحيث هو . قلنا : هذا منكم تقسيم للموجودَين ، وليس من ضرورة الوجود أحدُ الأمرين ، لأنَّهما إن كانا موجودين لأنَّ أحدهما بجهة صاحبه ينبغي ألا يكون الجوهر وما قام به من العَرَض موجودَين ، لأنَّ أحدهما ليس بجهة من صاحبه ، وإن كانا موجودَين لأنَّ أحدهما بحيث صاحبه ، ينبغي ألا يكون الجوهران موجودَين لأنَّ أحدهما ليس بحيث صاحبه ، وقد مرّ ما يوجب بطلان هذا في إبطال قول النَّصارى : إنَّ الموجود إما أن يكون جوهراً وإمَّا أن يكون جسماً وإمَّا أن يكون عَرَضاً ، والبارئ جلَّ وعلا ليس بجسم ولا عَرَض ، فدلَّ أنَّه جوهر ، فإن بطل ذاك بطل هذا ، وإن صحَّ هذا صحَّ ذاك ، بل كلا الأمرين باطل لما مرَّ ، والله الموفِّق .

وما يزعمون أنَّه لا عدَمَ أشد تحقُّقاً من نفي المذكور من الجهات السِّت ، وما لا جهة له لا يتصوَّر وجوده . فنقول : ذكر أبو إسحق الإسفرايني أنَّ السُّلطان – يعني به السُّلطان محمود بن سُبُكتِكين – قَبلَ هذا السُّؤال من القوم من الكرَّامية وألقاه على ابن فورك ، قال : وكتب به ابن فورك إليَّ ولم يكتب بماذا أجاب ، ثمَّ اشتغل أبو إسحق بالجواب ، ولم يأت بما هو انفصال عن هذا السُّؤال بل أتى بما هو ابتداء دليل في المسألة من أنَّه لو كان بجهة لكان محدوداً ، وما جاز عليه التَّحديد جاز عليه الانقسام والتَّجزؤ ، ولأنَّ ما جاز عليه الجهة جاز عليه الوصل والتَّركيب ، وهو أن تتَّصل به الأجسام ، وذا باطل بالإجماع ، ولأنَّه لو جازت عليه الجهة لجازت إحاطة الأجسام به على نحو ما قرَّرنا ، وهذا كلُّه ابتداء الدَّليل وليس بدفع للسُّؤال .

وللكرَّاميّ أن يقول : لو كان ما ذكرت من الأدلَّة يوجب بطلان القول بالجهة لما في إثباتها من إثبات أمارات الحدث ، فما ذكرت من الدَّليل يوجب القول بالجهة لما في الامتناع عن القول به إثبات عدمه ، فكما لا يجوز إثبات حدوث ما ثبت قدمه بالدَّليل لا يجوز نفي ما ثبت وجوده بالدَّليل . وحلّ هذا الإشكال أن يقال : إنَّ النفي عن الجهات كلّها يوجب عدم ما هو بجهة من النَّافي أم عدم ما ليس بجهة منه ؟ فإن قال : عدم ما هو بجهة منه ، قلنا : نعم ، ولكن لم قلتم إنَّ البارئ جلَّ وعلا بجهة من النَّافي ؟ فإن قال : لأنَّه لو لم يكن بجهة منه لكان معدوماً ، فقد عاد إلى ما تقدَّم من الشُّبهة ، وقد فرغنا بحمد الله من حلِّها . وإن قال : النَّفي عن الجهات يوجب عدم ما ليس بجهة منه ، فقد أحال ، لأنَّ ذلك لا يوجب عدم النَّافي وما قام به من الأعراض لما لم يكن بجهة من نفسه ، فكذا لا يوجب عدمَ الباريء جلَّ وعلا ، لأنَّه ليس بجهة من النَّافي . فإن قالوا : إذا لم يكن بجهة منه ولا قائماً به يكون معدوماً ، فقد عادوا إلى الشُّبهة الثَّالثة ، وقد فرغنا من حلِّها بتوفيق الله تعالى .

والأصل في هذا كلّه : أنَّ ثبوت الصَّانع جلَّ وعلا وقِدَمه عُلِمَ بما لا مدفَعَ له من الدَّلائل ولا مجال للرَّيب فيه ، فقلنا بثبوته وقدمه وعرفنا استحالة ثبوت أمارات الحدث في القديم فنفينا ذلك عنه لما في إثباتها من إثبات حدوث القديم أو بطلان دلائل الحدث ، وذلك باطلٌ كلّه على ما قرَّرنا ، وفي إثبات المكان والجهة إثبات دلالة الحدث على ما مرّ . وليس من ضرورة الوجود إثبات الجهة ،

لأنَّ نفسي وما قام بها من الأعراض ليست مني بجهة ، وهي موجودة ، وما كان مني بجهة ليس بقائم بي وهو موجود ، وكذا ليس من ضرورة الوجود أن يكون فوقي لوجود ما ليس فوقي ، ولا أن يكون تحتي لوجود ما ليس تحتي ، وكذا قدامي وخلفي وعن يميني وعن يساري ، وإذا ثبت هذا في كلِّ جهة على التَّعيين ثبت في الجهات كلّها ، إذ هي متركِّبة من الأفراد . فإذاً ليس من ضرورة الموجود أن يكون منِّي بجهة لوجود ما ليس منِّي بجهة ، ولا أن يكون قائماً بي لوجود ما ليس بقائم بي . وظهر أنَّ قيام الشَّيء بي وكونه بجهة منِّي ليسا من لواحق الوجود وضروراته على ما قرَّرنا هذا الكلام في نفي كونه تعالى عَرَضاً أو جَوْهراً أو جسماً ، وخروج الموجود عن هذه المعاني كلّها معقول لِما بيَّنَّا من الدَّلائل أن ليس من ضرورة الوجود ثبوت معنى من هذه المعاني كلّها لما مرّ من ثبوت موجود ليس فيه كل معنى من هذه المعاني على التَّعيين ، غير أنَّه ليس بموهوم لِما لم يُحس موجود تعرّى عن هذه المعاني كلّها ، إذ ما يُشاهَد في المحسوسات كلّها محدثة وارتفاع دلالة الحدث عن المحدَث محال ، وفي الحقِّ تعالى الأمر بخلافه . وليس من ضرورة الارتفاع عن الوهم العدمُ لما ثبت من الدَّلائل العقليَّة على الحدوث ، وظهور التَّفرقة بين المعقول والموهوم على ما تقدَّم ذكره على وجه لا يبقى للمنصف فيه ريبة .

ثمَّ إنَّ الله تعالى أثبت في نفس كلِّ عاقل معاني خارجة عن الوهم لخروجها عن درك الحواس ، ويعلم وجودها على وجه لم يكن للشَّكِّ فيه مدخل لثبوت ءاثارها ، كالعقل والرُّوح والبصر والسَّمع والشَّم والذَّوق ، فإنَّ ثبوت هذه المعاني متحقِّق ، والأوهام عن الإحاطة بمائيتها قاصرة لخروجها عن الحواس المؤدِّية المدركة صور محسوساتها إلى الفكرة ، ليصير ذلك حجَّة على كلِّ من أنكر الصَّانع مع ظهور الآيات الدالَّة عليه لخروجه عن التَّصوُّر في الوهم ، ويعلم أن لا مدخل للوهم في معرفة ثبوت الأشياء الغائبة عن الحواس ، ومن أراد الوصول إلى ذلك بالوهم ونفي ما لم يتصوَّر فيه مع ظهور ءايات ثبوته ، فقد عطَّل الدَّليل القائم لانعدام ما ليس يصلح دليلاً ، فيصير كمن أنكر وجود البياض في جسم مع معاينته ذلك لعدم استدراك ذلك بالسَّمع ، وجهالةُ مَن هذا فعلُه لا يخفى عن النَّاس ، فكذا هذا .

ثمَّ لا فرق بين من أنكر الشَّيء لخروجه عن الوهم وبين من جعل خروج الشَّيء عن الوهم دليلاً للعدم ، لما فيهما جميعاً ممن قصر ثبوت الشَّيء ووجوده على الوهم ، وخروج الموجود عن جميع أمارات الحدث غير موهوم لما لم نعاين موجوداً ليس بمحدث ، وإثبات أمارات الحدث في القديم محال ، ونفيها عن القديم إخراجُه من الوهم ، وبخروجه عن الوهم يلتحق بالعدم فإذاً لا وجود للقديم ، فصارت المجسِّمة والقائلون بالجهة والجاعلون ما لا يجوز عليه الجهة في حيّز العدم قائلين بعدم القديم ، فضاهوا الدَّهريَّة في نفي الصَّانع الذي ليس فيه شيء من أمارات الحدث ، وساعدوهم بإثبات قدم من هو متمكِّن في المكان أو متحيِّز إلى جهة في إثبات قدم من تحقَّقت أمارات حدوثه ، وبإثبات القِدَم للعالَم نفي الصَّانع .

فإذاً عند الوقوف على هذه الحقائق علم أنَّهم هم النَّافون للصَّانع في الحقيقة دون من أثبته ونفى عنه الجهة والتَّمكُّن الذين هما من أمارات الحدث . والله الموفِّق .

وهذا هو الجواب عن قولهم : إنَّ النَّاس مجبولون على العلم بأنَّه تعالى في جهة العلو ، حتَّى إنَّهم لما تُركوا وما هم عليه جُبِلوا لاعتقدوا أنَّ صانعهم في جهة العلو . فإنَّا نقول لهم : إن عنيتم بهذا من لم يرضَ عقله بالتَّدبُّر والتَّفكُّر ولم يتمهَّر في معرفة الحقائق بإدمان النَّظر والتَّأمُّل ، فمسلَّم أنَّه بهواه يعتقد أنَّ صانعه بجهة منه ، لِمَا أنَّه لا يعرف أنَّ التَّحيُّز بجهة من أمارات الحدث ، وهي منفيَّة عن القديم ، ولما يرى أنَّ ما ليس بقائم به يكون منه بجهة ، ثمَّ يرى صفاء الأجرام العلويَّة وشرف الأجسام النيِّرة في الحسِّ فظنَّ جهلاً منه أنَّه تعالى لا بدَّ من كونه بتلك الجهة منه لخروج ما ليس بقائم به ولا بجهة منه عن الوهم ، وفضيلة تلك الجهة على سائر الجهات عنده . وإن عنيتم به الحذّاق من العلماء العارفين بالفَرق بين الجائز والممتنع والممكن والمحال فغير مسلّم ، إذ هؤلاء يبنون الأمر على الدَّليل دون الوهم ، وقد قام الدَّليل عندهم على استحالة كونه تعالى في جهة ، والله الموفِّق .

وتعلقهم بالإجماع برفع الأيدي إلى السَّماء عند المناجاة والدُّعاء باطلٌ ، لما ليس في ذلك دليل كونه تعالى في تلك الجهة ، هذا كما أنَّهم أمروا بالتَّوجُّه في الصَّلاة إلى الكعبة وليس هو في الكعبة ، وأمروا

برمي أبصارهم إلى موضع سجودهم حالة القيام في الصَّلاة بعد نزول قوله تعالى : ﴿**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خاشِعُونَ**﴾ ﴿المؤمنون : ١-٢﴾ ، بعدما كانوا يصلُّون شاخصة أبصارهم نحو السَّماء ، وليس هو في الأرض ، وكذا حالة السُّجود أمروا بوضع الوجوه على الأرض ، وليس هو تعالى تحت الأرض ، فكذا هذا . وكذا المتحرِّي يصلِّي إلى المشرق واليمن والشَّام ، وليس هو تعالى في هذه الجهات . ثمَّ هو يُعبد كما في هذه المواضع ، ويُحتمل أنَّه تعالى أمر بالتَّوجُّه إلى هذه المواضع المختلفة عند اختلاف الأحوال ليندفع وهم تحيُّزه في جهة ، ويصير ذلك دليلاً لمن عرفه أنَّه ليس بجهة منَّا . وقيل إنَّ العرش جُعل قبلة للقلوب عند الدُّعاء ، كما جُعلت الكعبة قبلة للأبدان في حالة الصَّلاة . واستعمال لفظ الإنزال والتَّنزيل منصرفٌ إلى الآتي بالقرءان ، فأمَّا القرءان فلا يُوصف بالانتقال من مكان إلى مكان ، والآتي به وهو جبريل عليه السَّلام كان ينزل من جهة العلو لما أنَّ مقامه كان بتلك الجهة ، والله الموفِّق " . انظر : تبصرة الأدلة في أصول الدِّين (١/ ١٧٤-١٨٣) .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التَّيمي الرَّازي الملقَّب بفخر الدِّين الرَّازي خطيب الرَّي (٦٠٦هـ) : " ... فَقَدِ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ مَعَنَا بِالْمَكَانِ وَالْجِهَةِ وَالْحَيِّزِ " . انظر : مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (٢٩/ ٤٤٩) .

وقال الإمام أبو العبَّاس أَحْمَدُ بنُ أبي حَفْصٍ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ القرطبيُّ (٦٥٦هـ) : " إذ الله تعالى منزَّه عن المكان ، كما هو منزَّه عن الزَّمان ، بل هو خالق الزَّمان والمكان ، ولم يزل موجوداً ، ولا زمانَ ولا مكانَ ، وهو الآن على ما عليه كان ، ولو كان قابلاً للمكان لكان مختصَّاً به ، ويحتاج إلى مخصِّص ، ولكان فيه إمَّا متحرِّكاً وإمَّا ساكناً ، وهما أمران حادثان ، وما يتَّصف بالحوادث حادث " . انظر : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، أبو العبَّاس أَحْمَدُ بنُ أبي حَفْصٍ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ (٥/ ٧٤) .

وقال الإمام أبو العبَّاس أَحْمَدُ بنُ أبي حَفْصٍ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ القرطبيُّ أيضاً : " فإنَّه تعالى منزَّه عن المكان والزَّمان " . انظر : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، أبو العبَّاس أَحْمَدُ بنُ أبي حَفْصٍ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ القرطبيُّ ، (٢٢/ ٢٩) .

وقال الإمام أبو الفضل زين الدِّين عبد الرَّحِيْم بن الحسين بن عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (٨٠٦هـ) معلِّقاً على تبويب الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْقَدَرِ : بَابَ تَحَاجِّ آدَم وَمُوسَى عِنْدَ اللهَّ : " وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ هَذِهِ الْعِنْدِيَّةُ عِنْدِيَّةُ اخْتِصَاصٍ وَتَشْرِيفٍ لَا عِنْدِيَّةُ مَكَان ، لِأَنَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا هِيَ كَمَا قَالَ تَعَالَى : إنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ ، أَيْ : فِي مَحَلِّ التَّشْرِيفِ وَالْإِكْرَامِ وَالِاخْتِصَاصِ " . انظر : طرح التثريب في شرح التقريب ، أبو الفضل زين الدِّين عبد الرَّحِيْم بن الحسين بن عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ، (٨/ ٢٤٨) ، أكمله ابنه : أحمد بن عبد الرَّحِيْم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري ، أبو زرعة ولي الدين.

وقال الإمام تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن تقي الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) نقلاً عن الإمام أَحْمد بن يحيى بن إِسْمَاعِيل الشَّيْخ شهَاب الدِّين ابْن جهبل الْكلابِي الْحلَبِي (٧٣٣هـ) : " وَهَا نَحن نذكر عقيدة أهل السّنَّة فَنَقُول :

عقيدتنا أَنَّ الله قديم أزلي ، لَا يشبه شَيْئاً ، وَلَا يُشبههُ شَيْء ، لَيْسَ لَهُ جِهَة وَلَا مَكَان ، وَلَا يجْرِي عَلَيْهِ وَقت وَلَا زمَان ، وَلَا يُقَال لَهُ أَيْن ، وَلَا حَيْثُ ، يُرى لَا عَن مُقَابلَة وَلَا على مُقَابلَة ، كَانَ وَلَا مَكَان ، كَوَّن الْمَكَان ودبَّر الزَّمَان ، وَهُوَ الْآن على مَا عَلَيْهِ كَانَ .

هَذَا مَذْهَب أهل السّنَّة وعقيدة مَشَايِخ الطَّرِيق رَضِي الله عَنْهُم ... فَهَذِهِ كَلِمَات أَعْلَام أهل التَّوْحِيد ، وأئمة جُمْهُور الْأمة ، سوى هَذِه الشِّرذمة الزَّائغة ، كتبهم طافحة بذلك ، وردّهم على هَذِه النَّازعة لَا يكَاد يحصر ، وَلَيْسَ غرضنا بذلك تقليدهم ، لمنع ذَلِك فِي أُصُول الدِّيانَات ، بل إِنَّمَا ذكرت ذَلِك ليعلم أَنَّ مَذْهَب أهل السّنَّة مَا قدَّمْنَاهُ .

ثمَّ إِنَّ قَوْلنَا : إِنَّ آيَات الصِّفَات وأخبارها على من يسْمعهَا وظائف التَّقْدِيس ، وَالْإِيمَان بِمَا جَاءَ عَن الله تَعَالَى وَعَن رَسُوله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم على مُرَاد الله تَعَالَى ، وَمُرَاد رَسُوله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم ، والتَّصديق ، وَالِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ، وَالسُّكُوت ، والإمساك عَن التَّصَرُّف فِي الْأَلْفَاظ الْوَارِدَة ، وكفّ الْبَاطِن عَن التَّفكُّر فِي ذَلِك ، واعتقاد أَنَّ مَا خَفِي عَلَيْهِ مِنْهَا لم يخف عَن الله وَلَا عَن رَسُوله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم ، وَسَيَأْتِي شرح هَذِه الوظائف إِن شَاءَ الله تَعَالَى ، فليت شعري فِي أَيِّ شَيْء

نخالف السَّلف ، هَل هُوَ فِي قَوْلنَا : كَانَ وَلَا مَكَان ، أَو فِي قَوْلنَا : إِنَّه تَعَالَى كَوَّن الْمُكَان ، أَو فِي قَوْلنَا : وَهُوَ الْآن على مَا عَلَيْهِ كَانَ ، أَو فِي قَوْلنَا : تقدَّس الْحق عَن الجسميَّة ومشابهتها ، أَو فِي قَوْلنَا : يجب تَصْدِيق مَا قَالَه الله تَعَالَى وَرَسُوله بِالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَ ، أَو فِي قَوْلنَا : يجب الِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ، أَو فِي قَوْلنَا : نسكت عَن السُّؤَال والخوض فِيمَا لَا طَاقَة لنا بِهِ ، أَو فِي قَوْلنَا : يجب إمْسَاك اللِّسَان عَن تَغْيِير الظَّوَاهِر بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَان ؟

وليت شعري فِي مَاذَا وافقوا هم السّلف ، هَل فِي دُعَائِهِمْ إِلَى الْخَوْض فِي هَذَا والحث على الْبَحْث مَعَ الْأَحْدَاث الغرين ، والعوام الطغام الَّذين يعجزون عَن غسل محَل النجو وَإِقَامَة دعائم الصَّلَاة ، أَو وافقوا السّلف فِي تَنْزِيه الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَن الْجِهَة ، وَهل سمعُوا فِي كتاب الله أَو أثارة من علم عَن السّلف أَنهم وصفوا الله تَعَالَى بِجِهَة الْعُلُوّ ، وَأَنَّ كل مَالا يصفه بِهِ فَهُوَ ضالٌّ مضلٌّ من فراخ الفلاسفة والهنود واليونان ، **﴿انْظُرْ كَيفَ يَفتَرُوْنَ عَلَى الله الْكَذِب وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا﴾** " .

" . انظر : طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن تقي الدِّين السُّبكي ، (٩/ ٤٢-٤٤) .

وقال الإمام شرف الدِّين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ) : " لأنَّه منزَّه عن المكان " . انظر : شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) (٤/ ١٣٤٥) .

وقال الإمام محمَّد بن يوسف بن علي بن سعيد ، شمس الدِّين الكرماني (٧٨٦هـ) : " ... لأنَّ الله تعالى منزَّه عن الحلول في المكان ، تعالى عنه " . انظر : الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٤/ ٧٠) .

وقال الإمام محمَّد بن يوسف بن علي بن سعيد ، شمس الدِّين الكرماني (٧٨٦هـ) أيضاً : " ... ولم يرد بالقرب قرب المسافة ، لأنَّه تعالى منزَّه عن الحلول في المكان " . انظر : الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٢٥/ ١٠٨) .

وقال الإمام إبراهيم بن موسى بن محمَّد اللخمي الغرناطي الشَّهير بالشَّاطبي (٧٩٠هـ) : " سألني الشَّيخ الأستاذ الكبير الشَّهير أبو سعيد فرج بن قاسم بن لب التَّغلبي أدام الله أيَّامه عن قول ابن مالك في تسهيل الفوائد في باب اسم الإشارة ، وقد يغني ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه ، فقال : إنَّ المؤلِّف مثل عظمة المشير في الشَّرح بقوله تعالى : **﴿وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا**

﴿مُوْسَى﴾ ، ولم يبيِّن ما وجه ذلك ، فما وجهه ؟ ففكرت ، فلم أجد جواباً ، فقال : وجهه أنَّ الإشارة بذي القرب هاهنا قد يتوهَّم فيها القرب بالمكان ، والله تعالى يتقدَّس عن ذلك ، فلما أشار بذي البعد أعطى بمعناه أنَّ المشير مباين للأمكنة ، وبعيد عن أن يوصف بالقرب المكاني ، فأتى البعد في الإشارة منبِّهاً على بعد نسبة المكان عن الذات العليَّة ، وأنه يبعد أن يحلَّ في مكان أو يدانيه " . انظر : الإفادات والإنشادات (ص٣) .

وقال الإمام ابن الملقِّن سراج الدِّين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشَّافعي المصري (٨٠٤هـ) في كلامه على حديث : " ... فأستأذن على ربِّي فيؤذن لي " : " ... ولا تعلُّق فيه للمجسِّمة ؛ لأنَّ الله تعالى ليس في مكان " . انظر : التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٣/ ٢٤٨) .

وقال الإمام مجد الدِّين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى (٨١٧هـ) : " وقُرْب الله تعالى من العبد : هو الإِفضال عليه والفيض لا بالمكان " . انظر : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٤/ ٢٥٤) .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشَّافعي (٨٥٢هـ) في شرحه لحديث النزول : " اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ أَثْبَتَ الْجِهَةَ ، وَقَالَ : هِيَ جِهَة الْعُلُوّ ، وَأنكر ذَلِك الْجُمْهُور !!! لِأَنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ يُفْضِي إِلَى التَّحَيُّزِ ، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣/ ٣٠) .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشَّافعي (٨٥٢هـ) : " وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ جِهَتَي الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ مُحَالٌ عَلَى اللهِ أَنْ لَا يُوصَفَ بِالْعُلُوِّ ، لِأَنَّ وَصْفَهُ بِالْعُلُوِّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَالْمُسْتَحِيلُ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْحِسِّ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٦/ ١٣٦) .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشَّافعي (٨٥٢هـ) : " فَمُعْتَقَدُ سَلَفِ الْأَئِمَّةِ وَعُلَمَاءِ السُّنَّةِ مِنَ الْخَلَفِ أَنَّ اللهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّحَوُّلِ وَالْحُلُولِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْء " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٧/ ١٢٤) .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشَّافعي (٨٥٢هـ) : " فَلَيْسَ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ عِنْدَ اللهِ صَرِيحًا فِي أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَإِنَّ الْعِنْدِيَّةَ عِنْدِيَّةُ اخْتِصَاصٍ وَتَشْرِيفٍ لَا عِنْدِيَّةُ مَكَانٍ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١/ ٥٠٥) .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشَّافعي (٨٥٢هـ) : " عَلَى أَنَّ الْعَرْشَ خَلْقٌ مَخْلُوقٌ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ ، فَلَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يُمَاسُّوا الْعَرْشَ إِذَا حَمَلُوهُ ، وَإِنْ كَانَ حَامِلُ الْعَرْشِ وَحَامِلُ حَمَلَتِهِ هُوَ اللهُ ، وَلَيْسَ قَوْلُنَا : إِنَّ اللهَ عَلَى الْعَرْشِ ، أَيْ : مُمَاسٌّ لَهُ ، أَوْ مُتَمَكِّنٌ فِيهِ ، أَوْ مُتَحَيِّزٌ فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهِ ، بَلْ هُوَ خَبَرٌ جَاءَ بِهِ التَّوْقِيفُ ، فَقُلْنَا لَهُ بِهِ وَنَفَيْنَا عَنْهُ التَّكْيِيفَ ، إِذْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣/ ٤١٣) .

وقال الإمام أبو محمَّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدِّين العينى (٨٥٥هـ) في شرحه لحديث : " أَنا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي ، وَأَنا مَعَهُ " : " وَأَنا مَعَه " ، أَي : بِالْعلمِ إِذْ هُوَ منزَّه عَن الْمَكَان " . انظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٥/ ١٠١) .

وقال الإمام أبو محمَّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدِّين العينى (٨٥٥هـ) : " وَقد تقرَّر أَنَّ الله لَيْسَ بجسم ، فَلَا يحْتَاج إِلَى مَكَان يسْتَقرّ فِيهِ ، فقد كَانَ وَلَا مَكَان ، وَإِنَّمَا أَضَاف المعارج إِلَيْهِ إِضَافَة تشريف " . انظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٥/ ١١٧) .

وقال الإمام أبو عبد الله ، شمس الدِّين محمَّد بن محمَّد بن محمَّد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (٨٧٩هـ) : " وَلِتَرْجِيحِ الْأَقْوَى دَلَالَةً (لَزِمَ نَفْيُ التَّشْبِيهِ) عَنْ الْبَارِي جَلَّ وَعَزَّ (فِي **﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾**﴿طه: ٥﴾ ، وَنَحْوِهِ مِمَّا ظَاهِرُهُ يُوهِمُ الْمَكَانَ (بِ) قَوْله تَعَالَى : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾**﴿الشورى: ١١﴾ ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي نَفْيَ الْمُمَاثَلَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيْءٍ مَا وَالْمَكَانُ وَالْمُتَمَكِّنُ فِيهِ يَتَمَاثَلَانِ مِنْ حَيْثُ الْقَدْرُ ، إِذْ حَقِيقَةُ الْمَكَانِ قَدْرُ مَا يَتَمَكَّنُ فِيهِ الْمُتَمَكِّنُ ، لَا مَا فُصِلَ عَنْهُ ، وَقُدِّمَ الْعَمَلُ بِهَذِهِ الْآيَةِ ؛ لِأَنَّهَا مُحْكَمَةٌ لَا تَحْمِلُ تَأْوِيلاً " . انظر : التقرير والتحبير ، ابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي ، (٣/ ١٨) .

وقال الإمام إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (٨٨٥هـ) : " قيام الدَّليل القطعي على أنَّه سبحانه ليس بمتحيِّز في جهة ، لأنَّه محيط فلا يُحاط به ، لأنَّ ذلك لا يكون إلَّا لمحتاج " . انظر : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٢٠/ ٢٤٨) .

وقال الإمام شمس الدِّين أبو الخير محمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن محمَّد السَّخاوي (٩٠٢هـ) : " قال شيخنا ... واللهَّ سبحانه وتعالى منزَّه عن الحلول في الأماكن ، فإنه سبحانه وتعالى كان قبل أن تحدث الأماكن " . انظر : المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، السَّخاوي ، (ص٥٤٤).

وقال الإمام عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر، جلال الدِّين السُّيوطي (٩١١هـ) في كلامه على حديث : " أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ سَاجِدٌ " : " قَالَ الْقُرْطُبِيُّ هَذَا أَقْرَبُ بِالرُّتْبَةِ وَالْكَرَامَةِ لَا بِالْمَسَافَةِ ، لِأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَكَانِ وَالْمِسَاحَةِ وَالزَّمَانِ . وَقَالَ الْبَدْرُ بْنُ الصَّاحِبِ فِي تَذْكَرَتِهِ : فِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى نَفْيِ الْجِهَةِ عَنِ اللهَّ تَعَالَى ، وَأَنَّ الْعَبْدَ فِي انْخِفَاضِهِ غَايَةُ الِانْخِفَاضِ يَكُونُ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ إِلَى اللهَّ تَعَالَى " . انظر : الكتاب: حاشية السُّيوطي على سنن النسائي (٢/ ٢٢٦) .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري ، أبو العباس ، شهاب الدِّين (٩٢٣هـ) : "... إذ ظاهره مُحال لتنزيه الرَّب تعالى عن المكان " . انظر : إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، القسطلاني ، (١/ ٤١٩) .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري ، أبو العبَّاس ، شهاب الدِّين (٩٢٣هـ) : "... وليس المراد ظاهر ذلك إذ هو محال لتنزيه الرَّب تعالى عن المكان " . انظر : إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، القسطلاني (١/ ٤٢٢) .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري ، أبو العبَّاس ، شهاب الدِّين (٩٢٣هـ) : " وذات الله تعالى منزّهة عن المكان والجهة " . انظر : إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، القسطلاني (١٠/ ٣٩٣) .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري ، أبو العبَّاس ، شهاب الدِّين (٩٢٣هـ) : " وإضافة المعارج إليه تعالى إضافة تشريف ، ومعنى الارتفاع إليه : اعتلاؤه مع تنزيهه عن المكان " . انظر : إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، القسطلاني ، (١٠/ ٣٩٦) .

وقال الإمام علي بن سلطان محمَّد ، أبو الحسن نور الدِّين الملا الهروي القاري (١٠١٤هـ) : " ... وَذَكَرَهُمُ اللهَّ فَيْمَنْ عِنْدَهُ " : " (فِيمَنْ عِنْدَهُ) : أَيْ : مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَأَرْوَاحِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ ،

وَهِيَ عِنْدِيَّةُ مَكَانَةٍ لَا مَكَانٍ ، لِتَعَالِيهِ عَنِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، وَسَائِرِ سِمَاتِ الْحَدَثَانِ وَالنُّقْصَانِ " . انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، علي بن سلطان القاري ، (٤/ ١٥٤٠) .

وقال الإمام علي بن سلطان محمَّد ، أبو الحسن نور الدِّين الملا الهروي القاري (١٠١٤هـ) : " فَإِنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الزَّمَانِ، كَمَا أَنَّهُ مُقَدَّسٌ عَنِ الْمَكَانِ " . انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، علي بن سلطان القاري ، (٥/ ١٨٢٦) .

وقال الإمام زين الدِّين محمَّد المدعو بعبد الرَّؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (١٠٣١هـ) : " ... لأنَّه تعالى لا يحلُّ في مكان ، فكيف يكون فيه محيطاً ؟ فهو من قبيل رضاه من السَّوداء بأن تقول في جواب " أين الله " : فأشارت إلى السَّماء ، معبِّرة عن الجلال والعظمة ، لا عن المكان " . انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير ، المناوي ، (١/ ٦٠٦) .

وقال الإمام محمَّد علي بن محمَّد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشَّافعي (١٠٥٧هـ) : "والله تعالى مقدَّس عن المكان والحلول في شيء أو الاتِّحاد معه " . انظر : دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ، محمَّد علي بن محمَّد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي ، (٦/ ٣٧١) .

وقال الإمام حسن بن عمر بن عبد الله السيناوني المالكي (المتوفى: بعد ١٣٤٧هـ) : " قال النَّاظم : ليس بجوهر بجسم أو عَرَض كاللون أو كالطَّعم ، لم يزل وحده ولا مكان ولا زمان ولا قطر ولا أوان ، هذا من عطف الخاص على العام ، إذ القطر مكان مخصوص كالبلد ، والأوان زمان مخصوص كزمان الزَّرع ، والدَّاعي إلى العطف الخطابة في تنزيهه تعالى ، أي : هو موجود وحده سبحانه قبل المكان والزَّمان ، فهو منزَّه عنهما " . انظر : الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع ، حسن بن عمر بن عبد الله السيناوني المالكي ، (٣/ ١٠٦) .

وقال الإمام محمَّد العربي بن التبَّاني المالكي(١٣٩٠هـ) ما نصّه :" اتَّفق العقلاء من أهل السُّنَّة الشَّافعيَّة والحنفيَّة والمالكيَّة وفضلاء الحنابلة وغيرهم على أنَّ الله تبارك وتعالىَ مُنَزَّهٌ عن الجهة والجسميَّة والحدِّ والمكان ومشابهة مخلوقاته " . انظر : براءة الأشعريين من عقائد المخالفين ، محمَّد العربي بن التباني ، (ص٧٩) .

وقال الإمام محمَّد الطَّاهر بن محمَّد بن محمَّد الطَّاهر بن عاشور التُّونسي (١٣٩٣هـ) : " وَبَعْدُ ، فَإِنَّ دَلَائِلَ تَنْزِيهِ اللهِ عَنِ الْحُلُولِ فِي الْمَكَانِ ، وَعَنْ مُمَاثَلَةِ الْمَخْلُوقَاتِ مُتَوَافِرَةٌ ، فَلِذَلِكَ يَجْرِي اسْتِعْمَالُ

الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَى سَنَنِ الِاسْتِعْمَالِ الْفَصِيحِ لِلْعِلْمِ ، بِأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَتَوَهَّمُ مَا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى . وَمِنَ الْمُفَسِّرِينَ مَنْ جَعَلَ الِاسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعاً وُقُوفاً عِنْدَ ظَاهِرِ صِلَةِ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ ، لِأَنَّ اللَّهَ يُنَزَّهُ عَنِ الْحُلُولِ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ " . انظر : التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) ، محمَّد الطاهر بن محمَّد بن محمَّد الطاهر بن عاشور التونسي ، (٢٠/ ٢٠) .

وقال الإمام محمَّد الطاهر بن محمَّد بن محمَّد الطَّاهر بن عاشور التُّونسي (١٣٩٣هـ) : " فَيَصِيرُ قَوْلُهُ : ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي يُعْطِي ظَاهِرُهُ مَعْنَى الْحُلُولِ فِي مَكَانٍ ، وَذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ ، وَيَجِيءُ فِيهِ مَا فِي أَمْثَالِهِ مِنْ طَرِيقَتَيِ التَّفْوِيضِ لِلسَّلَفِ وَالتَّأْوِيلِ لِلْخَلَفِ ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ " . انظر : التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) ، محمَّد الطاهر بن محمَّد بن محمَّد الطاهر بن عاشور التونسي ، (٢٩/ ٣٣) .

وجاء في الفتاوى الهنديَّة : " يَكْفُرُ بِإِثْبَاتِ الْمَكَانِ لِلَّهِ تَعَالَى ، ... وَلَوْ قَالَ : اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ ، فَإِنْ قَصَدَ بِهِ حِكَايَةَ مَا جَاءَ فِيهِ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ لَا يَكْفُرُ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْمَكَانَ يَكْفُرُ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ يَكْفُرُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى . وَيَكْفُرُ بِقَوْلِهِ : اللَّهُ تَعَالَى جَلَسَ لِلْإِنْصَافِ ، أَوْ قَامَ لَهُ بِوَصْفِهِ اللَّهَ تَعَالَى بِالْفَوْقِ وَالتَّحْتِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ " . انظر : الفتاوى الهندية (٢/ ٢٥٩)

## الفَصْلُ الرَّابعُ

## مُخَالَفَةُ حَدِيْثِ الجَارِيَةِ لإجْمَاعِ الأُمَّةِ عَلَى تَنْزِيْهُ اللهِ تَعَالَى عَنِ الجِسْمِيَّةِ وَمُتَعَلَّقَاتِهَا

من المعلوم بالضَّرورة في دين الله تعالى : أنَّ الله تعالى منزَّهٌ عن مشابهة الحوادث ... بمعنى أنَّه تعالى منزَّهٌ عن الجسميَّة والجوارح والأعضاء وسائر متعلَّقات الحوادث ... فهو سبحانه وتعالى مخالفٌ للحوادث ، في ذاته وصفاته وأفعاله ، فليس هو بذي صورة ، ولا كميَّة ، ولا كيفيَّة ، قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾﴿الشورى : ١١﴾ .

قال الإمام ابن منظور في "لسان العرب" (٣/ ٦٢٠) : " التَّنزِيهُ: تَسْبِيحُ اللهِّ عَزَّ وَجَلَّ وإبعادُهُ عَمَّا يَقُولُ الْمُشْرِكُونَ. الأَزهري: تَنْزِيهُ اللهِّ تبعيدُه وتقديسُه عَنِ الأَنداد والأَشباه، وَإِنَّمَا قِيلَ لِلْفَلَاةِ الَّتِي نأَتْ عَنِ الرِّيفِ وَالْمِيَاهِ نزِيهةٌ لِبُعْدِهَا عَنْ غَمَقِ الْمِيَاهِ وذِبّانِ القُرى ووِمَدِ الْبِحَارِ وَفَسَادِ الْهَوَاءِ. وَفِي الْحَدِيثِ: كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فَلَا يَمُرُّ بآيةٍ فِيهَا تَنْزِيهُ اللهِّ إِلَّا نزَّهَهُ ؛ أَصل النُّزْهِ البعدُ، وتَنْزِيهُ اللهِّ تبعيدُه عَمَّا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنَ النَّقَائِصِ؛ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ فِي تَفْسِيرِ سُبْحَانَ اللهِّ: هُوَ تَنْزِيهُهُ أَي إِبْعَادُهُ عَنِ السُّوءِ وَتَقْدِيسُهُ؛ وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ: الإِيمانُ نَزِهٌ " . أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٤٠٥ برقم ١٧٩٣٦) ، الآجري في الشريعة (٢/ ٥٩٦ برقم ٢٢٩) ، اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٦/ ١٠٩٠ برقم ١٨٧٠) ، البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٢٦٨ برقم ٤٩٨٠) ، ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٦٦٦ برقم ٨٦٥) .

أَي : بَعِيدٌ عَنِ الْمَعَاصِي. وَفِي حَدِيثِ الْمُعَذَّبِ فِي قَبْرِهِ: " كَانَ لَا يسْتَنْزِهُ مِنَ الْبَوْلِ" . أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٤٤١ برقم ١٩٨٠) ، قال الأرنؤوط : " إسناده صحيح على شرط الشيخين. أبو معاوية: هو محمَّد بن خازم الضرير، والأعمش: هو سليمان بن مهران. وأخرجه ابن أبي شيبة ١/ ١٢٢ و٣/ ٣٧٥، والبخاري (٢١٨) ، وابن ماجه (٣٤٧) ، والأجري في "الشريعة" ص ٣٦٢ من طريق أبي معاوية ووكيع، بهذا الإسناد. وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٣٧٦-٣٧٧، والبخاري (١٣٦١) ، والنسائى ٦/ ١٠٤، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٢٣٦) ، والآجري ص ٣٦٢، والبيهقي في "السنن" ٢/ ٤١٢، وفي "إثبات عذاب القبر" (١١٨) ، والبغوي (١٨٣) من طريق أبي معاوية وحده، به. وأخرجه ابن أبي شيبة ٣/ ٣٧٧، وهناد في"الزهد" (٣٦٠) و (١٢١٣) ، والبخاري (٦٠٥٢) ، ومسلم (٢٩٢) ، وأبو د اود (٢٠) ، والترمذي (٧٠) ، والنسائي ١/ ٢٨-٢٩، وابن الجارود (١٣٠) ، وابن خزيمة (٥٦) ، والآجري ص ٣٦٢، والبيهقي في "السنن" ١/ ١٠٤، وفي "إثبات عذاب القبر" (١١٧) من طريق وكيع وحده، به. وأخرجه عبد بن حميد (٦٢٠) ، والدارمي (٧٣٩) ، ومسلم (٢٩٢) ، والبيهقي في "السنن" ٢/ ٤١٢، وفي "إثبات عذاب القبر" (١١٩) من طريق عبد الواحد بن زياد، والبخاري (١٣٧٨) ، وابن حبان (٣١٢٨) ، والآجري ص ٣٦٢ من طريق جرير بن عبد الحميد، كلاهما عن الأعمش، به. وانظر ما بعده" ، أي : لا يستبرئ ولا يتطهَّر ولا يستبعد منه" .

وعن معنى الجسم قال الإمام الأصفهاني في "معجم مفردات ألفاظ القرآن" (ص٩١) : "الجسم ما له طول وعرض وعمق ، ولا تخرج أجزاء الجسم عن كونها أجساماً ، وإن قُطع ما قُطع ، وجزّئ ما جزِّئ ، قال الله تعالى : **﴿وَزادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾**﴿البقرة: ٢٤٧﴾ ، **﴿وَإِذا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسامُهُمْ﴾**﴿المنافقون: ٤﴾ ، تنبيهاً أن لا وراء الأشباح معنى معتدّ به"

وقال الإمام الجرجاني في "التَّعريفات" (ص٤١ ) : "الجسم : جوهر قابل للأبعاد الثَّلاثة ، وقيل : الجسم هو المركب المؤلف من الجواهر" .

وقال الإمام الغزالي في "قواعد العقائد" (ص١٥٩) : " ... الجسم عبارة عن المؤلَّف من الجواهر ، وإذا بطل كونه جوهراً مخصوصاً بحيِّز بطل كونه جسماً ، لأنَّ كلَّ جسم مختص بحيِّز ومركَّب من جوهر ، فالجوهر يستحيل خلوّه من الافتراق والاجتماع ، والحركة والسُّكون ، والهيئة والمقدار" .

وقال الإمام الشِّيرازي في كتابه"الإشارة إلى مذهب أهل الحقّ" (ص١٩١) : "ثمَّ يعتقدون أنَّ الله عزَّ وجلَّ ليس بجسم ، لأنَّ الجسم هو المؤلَّف ، وكلّ مؤلَّف لا بدَّ له من مؤلِّف" .

وجاء في "اللمع" (ص٢٤) قول الأشعري : "فإن قال قائل : لم أنكرتم أن يكون الله تعالى جسماً ؟ قيل له : أنكرنا ذلك لأنَّه لا يخلو أن يكون القائل لذلك أراد . ما أنكرتم أن يكون طويلاً عريضاً مجتمعاً ، أو أن يكون أراد تسميته جسماً وإن لم يكن طويلاً عريضاً مجتمعاً عميقاً ، فإن كان أراد أن يكون طويلاً عريضاً مجتمعاً ، كما يقال ذلك للأجسام فيما بيننا ، فهذا لا يجوز ، لأنَّ المجتمع لا يكون شيئاً واحداً ، لأنَّ أقل قليل الاجتماع لا يكون إلَّا من شيئين ، لأنَّ الشَّيء الواحد لا يكون لنفسه مجامعاً ، وقد بيّنَّا أنَّ الله عزَّ وجلَّ شيء واحد ، فبطل أن يكون مجتمعاً" . وانظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص٧٢-٧٣ ) ، التَّوحيد للماتريدي (ص٣٨-٣٩) .

ومن المعلوم أنَّ تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة من مستلزمات التَّنزيه المتضمِّن مخالفة الله تعالى لسائر الحوادث ، قال تعالى: **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾**﴿الشورى : ١١﴾ .

ولقد دلَّت النُّصوص القطعيَّة على أنَّ الله تعالى لا يوصف إلَّا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم من غير تشبيه ولا تمثيل ومن غير تأويل ولا تعطيل ، وأنَّه تعالى لا

يُشْبهُهُ شيءٌ بأيِّ وجهٍ منَ الوجوهِ ، فلا يُوصف بالحدِّ واللونِ والأعضاءِ والشَّكلِ والصُّورةِ والهيئةِ والتَّركيبِ ، والحركة والسُّكون ، والألوان والطُّعوم والرَّوائح ، ولا بكونه متمكِّناً بمكان ، ولا يجوز عليه التَّغيير في ذاته ولا في صفاته ... فهو سبحانه ليسَ جِسمًا ولا يُشبِهُ الأجسامَ ، لأنَّ الجسم محتاجٌ إلى من يركِّبه ، ولا بدَّ له من حيِّز ... وبالجملة ، فهو سبحانه وتعالى - كما قال الإمام الطَّحاوي في عقيدته - : " وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ" ، لأنَّ كلُّ ذلك من صفات المحدَثات ، والله تعالى هوالغنيُّ بنفسه عمَّا سواه ...

فتشبيه الله تعالى بخلقه بدعةٌ من البدع القبيحة الخبيثة المُنكرة في دين الله تعالى ، ومآل معتقدها إلى الخروج من حياض الإيمان بعد إقامة الحجَّة عليه ... فالله تعالى لا شبيه له ولا مثيل ، ولا مساوٍ له ، ولا كفؤ له سبحانه وتعالى ، ولا ضدَّ ولا ندَّ له ولا نظير ، ولا ولد ولا والد ولا صاحبة سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾﴿الشورى:١١﴾ ...

ومن المعلوم أنَّ جمهور العلماء ذهبوا إلى أنَّ الألفاظ الموهمة للتَّشبيه لا يجوز أن تُحمل على ظاهر معناها المتبادر إلى الأذهان البتَّة ، لأنَّ الحمل على الظَّاهر يتعارض مع العديد من المسلَّمات العقديَّة ، وكذا اللغويَّة ، بالإضافة إلى الاصطدام المباشر مع آيات التَّنزيه ، التي منها :

١ . قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾﴿النحل : ٦٠﴾ ، فلا يوصف سبحانه بأيِّ وصفٍ يُشبه وصف غيره من صفات المخلوقين ، من التَّغيُّر والتَّبدُّل والحلول في الأماكن والتَّحيُّز فيها ، فهو تعالى واحدٌ في ذاته وصفاته وأفعاله ، وتجبُ له جَمِيعُ صِفَاتِ الْجَلَالِ والجَمَالِ وَالْكَمَالِ ، ولذلك لا يجوز أن تُضرب لله الأمثال التي توجب الاشتباه ، قال تعالى : ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾﴿النحل : ٧٤﴾ .

٢ . وقوله تعالى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾﴿مريم : ٦٥﴾ ، أي : هل تعلم من الآلهة التي عُبدت من دونه من اسمه الله ؟!! فلا يوجد أبداً من تسمَّى من المعبودات الباطلة باسم " الله " ، فالله تعالى لا مِثْل له ، ولا عدل ، ولا شبيه ، ولا مثيل في كلِّ شيء حتَّى في اسمه تعالى ، فمن وصفه بمعنى من معاني

المحدثات ، كالنُّزول الحقيقي ، والقيام ، والقعود ، والجلوس على العرش والاستقرار فيه ، فقد شبَّه الله تعالى بخلقه ، والعياذ بالله ...

٣. وقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾﴿الشورى : ١١﴾ ، فالله تعالى لا يشبه شيئاً من خلقه بأيِّ وجهٍ من الوجوه ، والآية نصٌّ محكمٌ صريحٌ في نفي المشابهة والمماثلة بين الله تعالى وبين سائر المحدثات ، فلا هو يشبهها في أيِّ شكل من الأشكال ، ولا هو في حاجةٍ إلى شيءٍ ممَّا خلق ...

وقد يردُ إشكالٌ مَفادُه : أنَّ نفي المثل في قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾﴿الشورى: ١١﴾ ، يُوهمُ وجود المثل ، لأنَّ الكاف بمعنى مثل ، فيصير المعنى : ليس مثل مثله شيء ، فالنَّفي يكون لمثل المثل ...

والجواب على هذا الإشكال بعدَّة أجوبة :

(أ) أنَّ الكاف صلة ، أي زائدة لتأكيد نفي المثل ، فالمعنى : انتفى المثل انتفاء مؤكَّداً .

(ب) أنَّ المثل بمعنى الصِّفة ، فالمعنى : ليس كصفة الله تعالى شيء .

(ج) أنَّ الآية من باب الكناية ، على حدِّ قولك : (مِثْلُكَ لا يجبُن) ، أي : أنت لا تَجْبُن . ووجه كونها من باب الكناية أنَّه يلزم من نفي مثل المثل نفي المثل ، وهذا هو المراد . فالقصد نفي مثله تعالى على أبلغ وجه ، إذ الكناية أبلغ من التَّصريح لتضمُّنها إثبات الشَّيء بدليله .

وعليه ، فالآية الكريمة تنفي عن الله تعالى المماثلة لشيء من الحوادث ، ونفي المماثلة يفيد أُموراً عديدة ، من أهمِّها : نفي الجسميَّة والعَرَضيَّة والجوهريَّة : لأنَّ الجسم مؤلَّف من جواهر – هو الشَّيء الذي لا يتجزَّأ ولا يقبل القسمة – وأعراض – هو ما يستدعي وجوده جسم ليقوم به ، حيث لا يقوم إلَّا بغيره – ، وهما حادثان . قال السُّبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب : " اعلم أنَّ حكم الجواهر والأعراض كلّها الحدوث ، فإذاً العالم كلّه حادث ، وعلى هذا إجماع المسلمين !!! بل كلّ الملل ، ومن خالف في ذلك فهو كـــافر ، لمخالفة الإجماع القطعيّ " . انظر: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ٩٣) .

٤. وقوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾﴿الإخلاص : ٤﴾ ، أي : لا نظير له ، ولا قسيم له ، ولا شبيه له ، ولا صاحبة ، ولا شريك ... فينازعه في ربوبيَّته ومُلكه بوجه من الوجوه ، وقد فسَّرَتْها آية الشُّورى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾﴿الشورى : ١١﴾ .

وبناءً على ما يجب لله تعالى من التَّنزيه ، يجب الاعتقاد بأنَّ الله تعالى لا يحتاج لمكان يتمكَّن فيه ، لأنَّه سبحانه ليس جسماً ، إذ الجسم هو الذي يتمكَّن بمعنى يتحيَّز في المكان ، وهو الذي لا ينفكُّ عن الحركة والسُّكون والاجتماع والافتراق ، إذ هي أعراضٌ ملازمةٌ للأجسام ، ولا تقوم إلَّا بها ، وهي حادثةٌ لتغيرُّها وتبدُّلها ، وما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادث ، والله تعالى واجب الوجود لذاته ، فلا يجوز أن يكون جسْماً أو عَرَضاً ، فلو كان جسْماً أو عَرَضاً لاحتاج للمحلّ ، وافتقر إليه ، وبحاجة المتمكِّن في المكان للمكان يصبح الواجب مفتقراً للغير فيكون ممكِناً ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، وبالتَّالي لا يجوز عليه ما يجوز على المحدثات من الحركة والسُّكون والانتقال وسائر الأعراض الملازمة للمحدثات ، وبالتَّالي فالله تعالى ليس محلَّاً للحوادث ، فلا هو يحلُّ بها ، ولا هي تحلُّ فيه سبحانه وتعالى ... ثمَّ هو سبحانه لا كيْف له ، وصفاته سبحـــانه لا تشبه صفاتنا بشيء ، جلَّ وتعالى ربُّنا عن النَّظير ، والمثيل ، والشَّبيه ، والنِّد ، والكفء ...

قال التَّابعي الشَّهير زين العابدين علي بن الحسين بن علي (٩٥هـ) رضي الله عنهم : " أنت الله الذي لا تُحدُّ فتكون محدوداً " . انظر : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٤/ ٤١٣) .

وقال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) : " وَهُوَ شَيْء لَا كالأشياء وَمعنى الشَّيء : الثَّابِت بِلَا جسم ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا عَرَض ، وَلَا حدَّ لَهُ ، وَلَا ضدَّ لَهُ ، وَلَا ندَّ لَهُ ، وَلَا مِثل لَهُ " . انظر : شرح الفقه الأكبر (ص٨٩-٩٠) .

ونقل الإمام السُّيوطي عن الإمام الشَّافعي (٢٠٤هـ) أَنَّه لَا يُكَفر أَحَداً مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ، وَاسْتثنى مِنْ ذَلِكَ : الْمُجَسِّمُ ، وَمُنْكِرُ عِلْمِ الْجُزْئِيَّاتِ . انظر : الأشباه والنظائر (ص٤٨٨) .

" وحَكَوْا عن الشَّافعي (٢٠٤هـ) رضي الله عنه أنَّه قال : من انتهض لطلب مدبِّره فانتهى إلى موجود ينتهي إليه فكرهُ فهو مشبِّه ، وإن اطمأنَّ إلى العدم الصرْف فهو معطِّل ، وإن اطمأنَّ إلى

موجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحِّد " . انظر : تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدِّين السُّبكي (٤/ ٦٤٣) .

فالشَّافعي حكم على من انتهى فكرُه في طلب الحقِّ إلى شيء من المخلوقات بأنَّه مُشبِّه ، وحكم على من انتهى فكرُه إلى العدم بأنَّه معطِّل ... أمَّا من اعتقد بوجود الحقّ المتَّصف بالجلال والكمال ، واعترف بالعجز عن إدراك حقيقة الحقّ تعالى بأنَّه موحِّد ..

وهذا كلام نفيس من الإمام الشَّافعي ، يدلُّ دلالة واضحة بيِّنة على أنَّ السَّلف الصَّالح رضوان الله عليهم كانوا على قلب رجل واحد في تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة ولوازمها من التَّحيُّز ، والجلوس على العرش ، والحركة ، والنُّزول ، والمجيء ، والإتيان ...وأنَّ ما خطر بالبال فالله بخلافه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾﴿الشورى: ١١﴾ ...

وأكَّد الإمام الشَّافعي رضي الله عنه – أيضاً – على الحقائق السَّابقة ، فقال : " آمنت بلا تشبيه ، وصدَّقت بلا تمثيل ، واتَّهمت نفسي في الإدراك ، وأمسكت عن الخوض فيه كلَّ الإمساك " . انظر : البرهان المؤيد (ص١٨) .

ومن المعلوم أنَّ علماء الأمَّة أجمعوا على تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة وسائر المحدثات ، وأكَّدوا على أنَّه لم يأت في الشَّريعة ذلك ، فبطل ... ولذا لا يجوز أن يُسمَّى الله تعالى بالجسم ...

فقد جاء في عقيدة الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) ، رواية أبي بكر الخلَّال (٣١١هـ) : " وَأنكر – يعني أحمد بن حنبل – على من يَقُول بالجسم ، وَقَالَ : إِنَّ الْأَسْمَاء مَأْخُوذَة بالشَّريعة واللغة ، وَأهل اللُّغَة وضعُوا هَذَا الاسم على كلِّ ذِي طول ، وَعرض ، وسُمك ، وتركيب ، وَصُورَة ، وتأليف ، وَالله تَعَالَى خَارج عَن ذَلِك كُله ، فَلم يجز أَن يُسمَّى جسماً ، لِخُرُوجِهِ عَن معنى الجسميَّة ، وَلم يجِئ فِي الشَّرِيعَة ذَلِك ، فَبَطل " . انظر : العقيدة رواية أبي بكر الخلال (ص١١١) ، وانظر : اعتقاد الإمام ابن حنبل (ص٢٩٨) .

ونقل الإمام عبد الواحد التَّميمي (٤١٠هـ) عن الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) أنَّه كان يعتقد عقيدة التَّفويض التي كان عليها جمهور السَّلف الذين فوَّضوا معنى الألفاظ المُضافة إلى الله تعالى ، وأنَّه : " كان يقول : إنَّ لله تعالى يدين ، وهما صفة له في ذاته ، ليستا بجارحتين ، وليستا بمركَّبتين ، ولا

جسم ، ولا من جنس الأجسام ، ولا من جنس المحدود ، والتَّركيب ، ولا الأبعاض والجوارح ، ولا يُقاس على ذلك ، ولا له مرفق ، ولا عضد ، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم : يد ، إلَّا ما نطق القرآن به أو صحَّت عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم السُّنَّة فيه ... " . انظر : اعتقاد الإمام ابن حنبل (ص٢٩٤) .

وقال الإمام أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) في ترجمته لأبي الفيض ذُو النُّونِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمِصْرِيُّ (٢٤٥هـ) من نظمه :

شُكْراً لِمَا خَصَّنَا مِنْ فَضْلِ نِعْمَتِهِ ... مِنَ الْهُدَى وَلَطِيفِ الصُّنْعِ وَالرَّفَدِ
رَبٌّ تَعَالَى فَلَا شَيْءَ يُحِيطُ بِهِ ... وَهُوَ الْمُحِيطُ بِنَا فِي كُلِّ مُرْتَصَدِ
لَا الْأَيْنَ وَالْحَيْثُ وَالْكَيْفُ يُدْرِكُهُ ... وَلَا يُحَدُّ بِمِقْدَارٍ وَلَا أَمَدِ
وَكَيْفَ يُدْرِكُهُ حَدٌّ وَلَمْ تَرَهُ عَيْنٌ ... وَلَيْسَ لَهُ فِي الْمِثْلِ مِنْ أَحَدِ
أَمْ كَيْفَ يَبْلُغُهُ وَهْمٌ بِلَا شَبَهٍ ... وَقَدْ تَعَالَى عَنِ الْأَشْبَاهِ وَالْوَلَدِ

انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ٣٨٨) .

وقال الإمام محمَّد بن جرير الطَّبري (٣١٠هـ) : " القول في الدّلالة على أنَّ الله عزَّ وجلَّ القديم الأوَّل قبل شيء ، وأنَّه هو المحدث كلَّ شيء بقدرته تعالى ذكره .

فمن الدِّلالة على ذلك : أنَّه لا شيء في العالم مشاهد إلَّا جسم أو قائم بجسم ، وأنَّه لا جسم إلَّا مفترق أو مجتمع ، وأنَّه لا مفترق منه إلَّا وهو موهومٌ فيه الائتلاف إلى غيره من أشكاله ، ولا مجتمع منه إلَّا وهو موهومٌ فيه الافتراق ، وأنَّه متى عدم أحدهما عدم الآخر معه ، وأنَّه إذا اجتمع الجزءان منه بعد الافتراق ، فمعلوم أنَّ اجتماعهما حادث فيهما بعد أن لم يكن ، وأنَّ الافتراق إذا حدث فيهما بعد الاجتماع فمعلوم أنَّ الافتراق فيهما حادث بعد أن لم يكن .

وإذا كان الأمر فيما في العالم من شيء كذلك ، وكان حكم ما لم يشاهد وما هو من جنس ما شاهدنا في معنى جسم أو قائم بجسم ، وكان ما لم يخل من الحدث لا شكَّ أنَّه محدث بتأليف مؤلِّف له إن كان مجتمعاً ، وتفريق مفرق له إن كان مفترقاً ، وكان معلوماً بذلك أنَّ جامع ذلك إن كان

مجتمعاً ، ومفرقه إن كان مفترقاً ، من لا يشبهه ومن لا يجوز عليه الاجتماع والافتراق ، وهو الواحد القادر الجامع بين المختلفات الذي لا يشبهه شيء ، وهو على كلِّ شيء قدير .

فتبيَّن بما وصفنا أنَّ بارىء الأشياء ومحدثها كان قبل كلِّ شيء ، وأنَّ الليل والنَّهار والزَّمان والسَّاعات محدثات ، وأنَّ محدثها الذي يدبِّرها ويصرِّفها قبلها إذ كان من المحال أن يكون شيء يحدث شيئاً إلَّا ومحدثه قبله ، وأنَّ في قوله تعالى ذكره : **﴿أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّماءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾** ﴿الغاشية: ١٧ – ٢٠﴾ ، لأبلغ الحُجج ، وأدلّ الدَّلائل لمن فكَّر بعقلٍ ، واعتبر بفهمٍ على قِدم بارئها ، وحدوث كلّ ما جانسها ، وأنَّ لها خالقاً لا يشبهها .

وذلك أنَّ كلّ ما ذكر ربُّنا تبارك وتعالى في هذه الآية من الجبال والأرض والإبل ، فإنَّ ابن آدم يعالجه ويدبِّره بتحويل وتصريف ، وحفر ونحت وهدم ، غير ممتنع عليه شيء من ذلك ، ثمَّ إنَّ ابن آدم مع ذلك غير قادر على إيجاد شيء من ذلك من غير أصل ، فمعلوم أنَّ العاجز عن إيجاد ذلك لم يُحْدِث نفسه ، وأنَّ الذي هو غير ممتنع ممَّن أراد تصريفه وتقليبه لم يوجدْه من هو مثله ، ولا هو أوجد نفسه ، وأنَّ الذي أنشأه وأوجد عينه هو الذي لا يعجزه شيء أراده ، ولا يمتنع عليه إحداث شيء شاء إحداثه ، وهو الله الواحد القهَّار .

فإن قال قائل : فما تنكر أن تكون الأشياء التي ذكرت من فعل قديمين ؟

قيل : أنكرنا ذلك لوجودنا اتِّصال التَّدبير وتمام الخلق ، فقلنا : لو كان المدبِّر اثنين لم يخْلُوَا من اتِّفاق أو اختلاف ، فإن كانا متَّفقين فمعناهما واحد ، وإنَّما جعل الواحد اثنين من قال بالاثنين ، وإن كانا مختلفين كان محالاً وجود الخلق على التَّمام والتَّدبير على الاتِّصال ، لأنَّ المختلفين ، فعلُ كلّ واحد منهما خلاف فعل صاحبه ، بأنَّ أحدهما إذا أحيا أمات الآخر ، وإذا أوجد أحدهما أفنى الآخر ، فكان محالاً وجود شيء من الخلق على ما وجد عليه من التَّمام والاتصال .

وفي قول الله عزَّ وجلَّ ذكره : **﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتا فَسُبْحانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾**﴿الأنبياء: ٢٢﴾ ، وقوله عزَّ وجلَّ : **﴿مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَما كانَ مَعَهُ مِنْ إِلهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلهٍ**

بِما خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلى بَعْضٍ سُبْحانَ اللهِّ عَمَّا يَصِفُونَ * عالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهادَةِ فَتَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿المؤمنون: ٩١ – ٩٢﴾ ، أبلغ حجَّة ، وأوجز بيان ، وأدلُّ دليل على بُطول ما قاله المُبطلون من أهل الشِّرك بالله ، وذلك أنَّ السَّموات والأرض لو كان فيهما إله غير الله ، لم يخلُ أمرهما ممَّا وصفت من اتِّفاق واختلاف . وفي القول باتِّفاقهما فساد القول بالتَّثنية ، وإقرار بالتَّوحيد ، وإحالة في الكلام بأنَّ قائله سمَّى الواحد اثنين . وفي القول باختلافهما القول بفساد السَّموات والأرض ، كما قال ربُّنا جلَّ وعزَّ : ﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُّ لَفَسَدَتا﴾ ﴿الأنبياء: ٢٢﴾ ، لأنَّ أحدهما كان إذا أحدث شيئاً وخلقه كان من شأن الآخر إعدامه وإبطاله ، وذلك أنَّ كل مختلفين فأفعالُهما مختلفة ، كالنَّار التي تسخِّن ، والثَّلج الذي يبرِّد ما أسخنته النَّار .

وأخرى ، أنَّ ذلك لو كان كما قاله المشركون بالله ، لم يخلُ كلّ واحد من الاثنين اللذين أثبتوهما قديمين من أن يكونا قويَّين أو عاجزين ، فإن كانا عاجزين ، فالعاجزُ مقهور وغير كائن إلهاً . وإن كانا قويين فإنَّ كلّ واحد منهما بعجزه عن صاحبه عاجز ، والعاجز لا يكون إلهاً . وإن كان كلّ واحد منهما قويَّاً على صاحبه ، فهو بقوَّة صاحبه عليه عاجز ، تعالى ذكره عمَّا يشرك المشركون !!

فتبيَّن إذاً أنَّ القديم باريء الأشياء وصانعها هو الواحد الذي كان قبل كلِّ شيء ، وهو الكائن بعد كلِّ شيء ، والأوَّل قبل كلِّ شيء ، والآخر بعد كلِّ شيء ، وأنَّه كان ولا وقت ولا زمان ، ولا ليل ولا نهار ، ولا ظلمة ولا نور ، إلَّا نور وجهه الكريم . ولا سماء ولا أرض ، ولا شمس ولا قمر ولا نجوم ، وأنَّ كل شيء سواه محدَث مدبَّر مصنوع ، انفرد بخلق جميعه بغير شريك ولا مُعين ولا ظهير ، سبحانه من قادر قاهر " . انظر : تاريخ الأمم والملوك (١/ ٢٥-٢٦) .

فالإمام الطَّبري شرح في كلامه السَّابق دليل " التَّمانع " ، فجلَّاه بأوضح عبارة ، ووضَّح أنَّ صانع العالم واحد ، وأنَّ العالم لو كان له صانعان لثبت بينهما تمانع ، وهو دليل حدوثهما أو حدوث أحدهما ؛ فلو أراد أحدهما أن يخلق حياة في شخص ، وأراد الآخرُ أن يخلق فيه موتاً ، فإذا تمَّ مرادهما معاً فهو محال؛ لاجتماع الضدِّين في محلٍّ واحد، وإذا لم يحصل مرادهما فهو دليلُ عجزهما معاً ، ولو تمَّ مراد أحدهما دون الآخر فهو دليل على عجز من لم يُنْفِذ إرادته، وبالتَّالي فإنَّ العاجز لا

يصلح أن يكون إلهاً ... وهذا هو دليل التَّمانع المأخوذ من قوله تعالى: ﴿**لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتا فَسُبْحانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾﴿الأنبياء: ٢٢﴾ ...

ولخطورة نسبة الجسميَّة إلى الله تعالى ، فقد شدَّد العلماء في ذلك حتَّى حكم بعضهم بكفر مُعتقِدِه ... فقد حكم الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه (٣٢٤هـ) بكفر من اعتقد بأنَّ الله جسم ، وأنَّه غير عارف بربِّه ، فقال : " من اعتقد أنَّ الله جسم ، فهو غير عارف بربِّه ، وإنَّه كافر به " . انظر : إشارات المرام من عبارات الإمام (ص١٦٨) .

وأضاف بأنَّ أهل السُّنَّة يعتقدون بأنَّ الله تعالى لا يُشبه شيئاً من المخلوقات ، فقال : " وقال أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث : ليس بجسم ولا يشبه الأشياء " . انظر : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (ص٢١١) .

وفي كلامه على مجيء الله تعالى يوم القيامة ، أكَّد الإمام الأشعري على أنَّ مجيء الله ليس بنُقلة ولا بحركة من مكان إلى آخر ، لأنَّ الله تعالى ليس بجسم ولا جوهر ، وصرَّح بأنَّ الأمَّة مُجمعة على ذلك ، فقال : " وأجمعوا على أنَّه عزَّ وجلَّ يجيء يوم القيامة والملك صفَّاً صفَّاً لعرض الأُمم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفر لمن يشاء من المذنبين ، ويعذِّب منهم من يشاء ، كما قال ، وليس مجيئه حركة ولا زوالاً ، وإنَّما يكون المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسماً أو جوهراً ، فإذا ثبت أنَّه عزَّ وجلَّ ليس بجسم ولا جوهر ، لم يجب أن يكون مجيئه نُقلة أو حركة ، ألا ترى أنَّهم لا يريدون بقولهم : جاءت زيداً الحُمَّى ، أنَّها تنقَّلت إليه أو تحرَّكت من مكان كانت فيه ، إذ لم تكن جسماً ولا جوهراً ، وإنَّما مجيئها إليه وجودها به ، وأنَّه عزَّ وجلَّ ينزل إلى السَّماء الدُّنيا ، كما روي عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، وليس نزوله نُقلة ، لأنَّه ليس بجسم ولا جوهر " . انظر : أصول أهل السنَّة المسمَّاة برسالة أهل الثغر (ص٧٠) .

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : " مَسْأَلَة : لَا يجوز إِطْلَاق لفظ الْجِسْم على الله تَعَالَى " . انظر : التَّوحيد (ص٣٨) .

وقال أيضاً : " ... وَأَمَّا الْجِسْم فَهُوَ اسْم لكلِّ مَحْدُود ، وَالشَّيْء إِثْبَات لَا غير ، وَفِي وجود الْعَالم على مَا عَلَيْهِ دَلِيل الْإِثْبَات ، لذَلِك قيل بالشَّيْء ، وَفِيه – إِذْ هُوَ متناه لَا من حَيْثُ الشَّيئيَّة بل من حَيْثُ

الْحَدّ – دَلِيل نفي الْحَدّ عَن الله جلّ ثَنَاؤُهُ . إِلَّا أَن يُرَاد بِالْحَدّ الوحدانيَّة والرُّبوبيَّة ، فَهُوَ كَذَلِك ، وحرف الْحَدّ سَاقِط لأَنَّه يغلب فِي الدّلَالَة على نِهَايَة الشَّيْء من طَرِيق الْعرض وَنَحْو ذَلِك مِمَّا يتعالى عَن ذَلِك ، وَذَلِكَ معنى الْجِسْم فِي الشَّاهِد . وَفِيه أَيْضاً إِيجَاب الْجِهَات الْمُحْتَمل كلّ جِهَة أَن يكون أطول مِنْهَا وَأَعْرض وأقصر ، فلذَلِك بَطل القَوْل بذلك ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهَّ .

ثمَّ الهويَّة فِي الشَّاهِد كِنَايَة عَن الْوُجُود ، وتأويله نفي الْعَدَم عَنهُ ، وَالله تَعَالَى لم يزل وَلَا يزَال بِلَا تغيُّر وَلَا زَوَال وَلَا انْتِقَال من حَال إِلَى حَال ، وَلَا تحرّك وَلَا قَرَار ، إِذْ هُوَ وصف اخْتِلَاف الْأَحْوَال ، وَمن تخْتَلف الْأَحْوَال عَلَيْهِ فَهُوَ غير مفارق لَهَا ، وَمن لَا يُفَارق الْأَحْوَال وَهُنَّ أَحْدَاث ، فَيجب بهَا الْوَصْف بالإحداث ، وَفِي ذَلِك سُقُوط الوحدانيَّة ، ثمَّ الْقِدَم ، ثمَّ جَرْي لتدبير الْغَيْر عَلَيْهِ ، إِذْ حَال من الْأَحْوَال لَو كَانَت لذاته لم يجز تغيّرها مَا دَامَت ذَاته ، فَثَبت بذلك الْغَيْر لتغيُّر الْأَحْوَال عَلَيْهِ ، وبنقله من حَال إِلَى حَال ، وَذَلِكَ دَلِيل تعاليه عَن الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، إِذْ قد ثَبت أَن كَانَ وَلَا مَكَان ، وَلَيْسَ فِي الْإِضَافَة إِلَى أَنَّه على الْعَرْش اسْتَوَى تثبيت مَكَان ، كَمَا لم يكن فِي قَوْله : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** ، وَقَوله : **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾** ، وَقَوله : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾** . ذَلِك على أَنَّ القَوْل بِالْمَكَانِ لَيْسَ من نوع التَّعْظِيم والتَّبجيل ، بل الْأَمْكِنَة إِنَّمَا شرُفت بِهِ وتفاوتت أقدارها بتفضيله مَكَاناً على مَكَان يَجعله مَخْصُوصاً لأخيار خلقه أَو لما جعل لعبادته وتعظيمه فِيه .

فَأَمَّا أَن يكون أحد تعلو رتبته بِالْمَكَانِ من مُلُوك الأَرْض أَو الأخيار ، فَلَيْسَ بِهِ ، فَكيف بِالْملكِ الْجَبَّار الَّذِي مَا ارْتَفع قدر مَكَان ، وَلَا جلَّ خطره إِلَّا بِهِ ، وَإِذا كَانَ كَذَلِك بَطل أَن يكون فِي الْإِضَافَة تَعْظِيمه ، ثمَّ يكون فِيمَا بعد ذَلِك للْحَاجة ، وَهُوَ يتعالى عَنْهَا فلذَلِك لم يجب بقوله : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾**﴿طه: ٥﴾ ، معنى الْكَوْن فِي الْمَكَان ، إِذْ ذَلِك الْحَرْف يعبَّر بِهِ عَن الْعُلُوّ والجلال ، ومحال مثله لَهُ بخلقه ، فَثَبت أَنَّ ذَلِك من الْوَجْه الَّذِي يسْتَحقّهُ بِذَاتِهِ من الْعُلُوّ والرفعة وَمَا هُوَ بِذَاتِهِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ كَانَ كَذَلِك وَلَا خلق ، لم يجز الْوَصْف لَهُ بالخلق ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهَّ .

مَعَ مَا يكون ذَلِك الإعتقاد عَن علم تقدم بِحَال من يُضَاف إِلَيْهِ ذَلِك فِي الشَّاهِد قبل الْإِضَافَة من الإحتمال ، ثمَّ الله سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَان ، وعَلى ذَلِك اعْتِقَاد الْأَنَام لم يجز أَن يتَغَيَّر الْفَهم عَن الْإِضَافَة عَمَّا كَانَ من قبل ، وَإِلَيْهِ ينْصَرف الْفَهم عَن الْإِضَافَة إِلى خلقه ، على أَنَّ تَخْصِيص إضافات الْأَشْيَاء إِلى الله فِي الشَّاهِد يخرج مخرج التَّعْظِيم لَهَا بِمَا جعل فِيهَا من الْأُمُور المرضيَّة وَالْأَحْوَال المحمودة ، فَمَا بَال الْعَرْش من بَين ذَلِك ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهَّ .

وعَلى ذَلِك يفْسد قَول من يصفه بِكُلِّ مَكَان ، إِذْ لَا فرق بَين مَكَان وَاحِد مَخْصُوص يُضَاف إِلَيْهِ وَبَين الْجُمْلَة ، بل الْفَرد فِي بَيَان تَعْظِيمه أولى ، إِذْ فِي ذَلِك تَخْصِيص ذَلِك الشَّيْء بِالذِّكر ، وَفِي الذّكر تشريف وتكريم ، فَيرجع إِلى ذكر علوّ ذَلِك الشَّيْء ، وَفِي الْإِرْسَال وَجمع الْكلّ إِلى تَخْصِيصه وَحَقِيقَته صفة الله كَمَا يُقَال : ربّ كلِّ شَيْء ، وإله كلّ شَيْء ، على تَعْظِيم الرَّبِّ وتبجيله ، وَإِذا قيل : ربّ مُحَمَّد ، وإله إِبْرَاهِيم ، فَإِنَّمَا يقْصد قصد تشريفهما وتعظيمهما ، فَقِيَاس ذَلِك أَن تكون الْإِضَافَة إِلى الْعَرْش توجب تَعْظِيم الْعَرْش وتكريمه وَإِلَى كل الْأَمْكِنَة توجب وصف الله بهَا ، وَذَلِكَ قَبِيح ، إِذْ لم يكن يُوصف بِهِ فِي الْأَزَل ، وَلَا يُوصف شَيْء بِالْقربِ إِلى الله من طَرِيق الْمَسَافَة والمساحة ، وَلَا هُوَ بِالْقربِ إِلى شَيْء من ذَلِك الْوَجْه ، إِذْ ذَلِك جِهَة الْحُدُود وَالتَّقْدِير بالأمكنة ، وَقد كَانَ وَلَا مَكَان فَهُوَ على مَا كَانَ يتعالى عَن الزَّمَان وَالْمَكَان ، إِذْ إِلَيْهِمَا ترجع حُدُود الْأَشْيَاء ونهايتها ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهَّ " . انظر : التَّوحيد (ص١٠٤-١٠٦) .

فالإمام الماتريدي في كلامه السّابق نزَّه الله عن الجسميَّة ، كما نزَّهه سبحانه عن الكون في المكان ، وأنَّه تعالى كان ولا مكان ، وأنَّ الكون في المكان لا يمنح المتمكِّن فيه التَّعْظِيم والتَّبجيل ، وأنَّ الْأَمْكِنَة إنَّما تشرُفُ بتفضيل الله تعالى لمَكَان على مَكَان ، وأنَّ حرَّاس ملوك الدُّنيا قد يكونون في مكان أعلى من مكان الملوك ، ومع ذلك لا ترتفع مكانتهم بالمكان الذي يكونون فيه ... وختم كلامه بالقول بأنَّ الله تعالى لَا يُوصف بِالْقربِ بطَرِيق الْمَسَافَة والمساحة ، لأنَّ ذلك كلّه من أمارات الحدث ...

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي أيضاً : "... وفي الشَّاهد الإتيان في العرض : ظهوره ، وفي الجسم : نقله من مكان إلى مكان ، وهو – جلَّ ذكره – جلَّ أن يوصف بجسم أو عرض . كذلك إتيانه لا يشبه إتيان الأجسام والأعراض ، ويكون إتيان لا يعرف كيفيَّته ... " . انظر : تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) (٢/ ١٠٥) .

وقال الإمام ابن حبَّان (٣٥٤هـ) : " الْحَمد لله الَّذِي لَيْسَ لَهُ حدٌّ مَحْدُود فيحوى ، وَلَا لَهُ أجل مَعْدُود فيفنى ، وَلَا يُحِيط بِهِ جَوَامِع الْمَكَان ، وَلَا يشْتَمل عَلَيْهِ تَوَاتر الزَّمَان ، وَلَا يدْرك نعْمَته بالشَّواهد والحواس ، وَلَا يُقَاس صِفَات ذَاته بِالنَّاسِ ، تعاظم قدْره عَن مبالغ نعت الواصفين ، وَجلَّ وَصفه عَن إِدْرَاك غَايَة النَّاطقين " . انظر : الثقات (١/ ١) .

وبمناسبة الكلام عن ابن حبَّان نذكِّر بما قاله الإمام السُّبكي في ترجمة ابن حبَّان (٣٥٤هـ) ، قال : " ... فَاعْلَم أَنَّ أَبَا إِسْمَاعِيل عبد الله بن محمَّد الهروي (٤٨١هـ) الذي تسمِّيه المجسِّمة : شيخ الْإِسْلَام ، قَالَ : سَأَلت يحيى بن عمَّار عَن ابْن حبَّان ، قلت : رَأَيْته ؟ قَالَ : وَكَيف لم أره ، وَنحن أخرجناه من سجستان ، كَانَ لَهُ علم كثير ، وَلم يكن لَهُ كَبِير دين ، قدم علينا ، فَأنْكر الْحَدَّ لله !!! فأخرجناه من سجستان ، انْتهى .

قلت : – السُّبكي – انْظُر مَا أَجْهَل هَذَا الْجَـــارِح ، وليت شعرى من الْمَجْرُوح : مُثبت الْحَدِّ لله أَو نافيه ؟ " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ١٣٢) .

ومن المعروف أنَّ الهرويُّ سابق الذِّكر ، حنبليٌّ متعصِّب للحنابلة ، عدوٌّ لدودٌ للإمام الأشعري والأشاعرة ، ، وهو القائل عن الأشاعرة : " وقد شاع في المسلمين أنَّ رأسهم علي بن إسماعيل الأشعري كان لا يستنجي ولا يتوضَّأ ولا يصلِّي" . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٤/ ٤١٥)

وعلى كلِّ حال ، فقد علَّق الإمام الذَّهبي على كلام الهروي المتعلِّق بالحدِّ لله تعالى ، فقال : "إنكاره الحدّ وإثباتكم للحدِّ نوع من فضول الكلام ، والسُّكوت عن الطَّرفين أولى ، إذ لم يأت نصٌّ بنفي ذلك ولا إثباته ، والله تعالى ليس كمثله شيء ، فمن أثبته قال له خصمه : جعلت لله حدّاً برأيك ، ولا نصَّ معك بالحدِّ ، والمحدود مخلوق ، تعالى الله عن ذلك ، وقال هو للنَّافي : ساويت

ربَّك بالشَّيء المعدوم ، إذ المعدوم لا حدَّ له ، فمن نزَّه الله وسكت سلم وتابع السَّلف " . انظر : ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/ ٥٠٧) .

وكلام الذَّهبي في التَّعقُّب فيه دَخَنٌ ... ولذلك تعقَّبه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، فقال : " وقوله : قال له النَّافي : ساويت ربَّك بالشَّيء المعدوم إذ المعدوم لا حدَّ له نازل ، فإنَّا لا نسلم أنَّ القول بعدم الحدِّ يُفضي إلى مساواته بالمعدوم بعد تحقُّق وجوده ، وقوله : بدت من بن حبَّان هفوة طعنوا فيه لها إن أراد القصَّة الأولى التي صدَّر بها كلامه ، فليست هذه بهفوة ، والحقُّ أنَّ الحقَّ مع بن حبَّان فيها ، وإن أراد الثَّانية فقد اعتذر هو عنها أوَّلاً ، فكيف يحكم عليه بأنَّه هفا ، ماذا إلَّا تعصُّب زائد على المتأوِّلين ، وابن حبَّان قد كان صاحب فنون وذكاء مفرط ، وحفظ واسع إلى الغاية ، رحمه الله " . انظر : لسان الميزان (٥/ ١١٤) .

نعم ، فالحقُّ أنَّ الحقَّ مع بن حبَّان في المسألة ... فالله تعالى منزَّه عن الحدِّ ، لأنَّه تعالى لو كان جَوْهَراً فَرداً لكانَ الجوْهرُ الفردُ مِثْلاً له ، ولو كانَ زائداً على ذلك للزم كونه مؤلَّفاً مُركَّباً ، والمُركَّب مُحتاجٌ إلى من يُركّبه ، والاحتياج إلى الغير دليل الحدوث ... ومع هذا كلِّه ، فقد وصل الأمر بابن تيمية (٧٢٨هـ) إلى تكفير من لم يؤمن بالحدِّ لله تعالى ، والعياذ بالله ... قال ابن تيمية : " ... فهذا كلُّه وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدِّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ، وجحد آيات الله " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥٨) ...

فَهَذِهِ هي عقيدتهم ، التي أوصلتهم إلى تكفير من سواهم ممَّن هو على غير منهجهم وطريقتهم وعقيدتهم ، فهم لا يرون على الإسلام إلَّا هم ، ويرون – أنفسهم كما قال السُّبكي – : " أنَّهم أهل السُّنَّة ، وَلَو عُدُّوا عدداً لما بلغ علماؤهم وَلَا عَالم فيهم عَلَى الْحَقِيقَة مبلغاً يعْتَبر ، ويكفِّرون غَالب عُلَمَاء الْأمَّة !!! ثمَّ يعتزون إلى الإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ وَهُوَ مِنْهُم برِيء !!! وَلكنَّه كَمَا قَالَ بعض العارفين ورأيته بِخَط الشَّيخ تقي الدِّين ابْن الصَّلاح : إمامان ابتلاهما الله بأصحابهما ، وهما بريَّان مِنْهُم : أَحْمد ابْن حَنْبَل ابْتُلِيَ بالْمُجَسِّمَة ، وجعفر الصَّادِق ابْتُلِيَ بالرَّافضة " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ١٧) .

وروى ابن عساكر في " تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري" (ص١٦٤) بسنده عن أَبِي ذر عبد بن أَحْمَدَ الهروي ، قَالَ : سمعت ابْن شاهين ، يقول : رجلان صالحان بُليا بأصحاب سوءٍ : جعفر بن محمَّد ، وأحمد بن حنبل" .

واستغلُّوا في تمرير عقائدهم جهلَ الكثيرين ... لأنَّهم لا ينبُتون إلَّا حيث يكون الجهل ، فقد " أوهموا النَّاس أنَّهم يمثِّلون السَّلف الصَّالح من الصَّحابة ومن بعدهم من التَّابعين لهم بإحسان ، والتَّاريخ يشهد ، والعلم بكتاب الله ينادي أنَّهم ما مثَّلوا إلَّا سلف سوء من أشياخ المشبِّهة وأئمَّة المجسِّمة ، الذين يفسِّرون الكتاب بأهوائهم ، ويحملون السُّنَّة على آرائهم ، ويتقوَّلون على معاني كتاب الله ، ويضعون على رسول الله ، ويأخذون بالضَّعيف إذا وافق منهم هوى ، ويردُّون الصَّحيح أو يشكِّكون في صحَّته إذا كان حجَّة عليهم " . انظر : فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص١١) ...

وقال الإمام أبو بكر الجصَّاص (٣٧٠هـ) : "... وأنَّه ليس بجسم ، ولا مشبه الأجسام ، إذ الأجسام لا يمكنها فعل ذلك ، ولا ترومه ، ولا تطمع فيه " .

وقال أيضاً : " ... لِأَنَّ اللهَّ تَعَالَى لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِتْيَانُ وَلَا الْمَجِيءُ وَلَا الِانْتِقَالُ وَلَا الزَّوَالُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَدَلَالَاتِ الْحَدَثِ ، وَقَالَ تَعَالَى فِي آيَةٍ مُحْكَمَةٍ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**﴿الشورى: ١١﴾ ، وَجَعَلَ إبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا شَهِدَهُ مِنْ حركات النُّجوم وانتقالها دليلاً على حدثها ، وَاحْتَجَّ بِهِ عَلَى قَوْمِهِ ، فَقَالَ اللهُّ عزَّ وجلَّ : **﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنا آتَيْناها إِبْراهِيمَ عَلى قَوْمِهِ﴾**﴿الأنعام: ٨٣﴾ ، يَعْنِي فِي حَدَثِ الْكَوَاكِبِ وَالْأَجْسَامِ ، تَعَالَى اللهُّ عَنْ قَوْلِ الْمُشَبِّهَةِ عُلُوّاً كَبِيراً " .

وقال أيضاً :" ... لِأَنَّ اللهَّ تَعَالَى لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْقُرْبُ وَالْبُعْدُ بِالْمَسَافَةِ إذْ هُوَ مِنْ صِفَةِ الْأَجْسَامِ " .

وقال أيضاً : " وَيَدُلُّ وُقُوفُ السَّموات وَالْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ عَمَدٍ أَنَّ مُمْسِكَهَا لَا يُشْبِهُهَا ، لِاسْتِحَالَةِ وُقُوفِهَا مِنْ غَيْرِ عَمَدٍ مِنْ جِسْمٍ مِثْلِهَا إلى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الدَّلَائِلِ الْمُضَمَّنَةِ بِهَا ، ودلالة الليل والنَّهار على اللهّ تعالى : أنَّ الليل والنَّهار محدثان لوجود كلٍّ واحد منهما بعد أن لم يكن موجوداً ، ومعلوم أنَّ الأجسام لا تقدر على إيجادها ، ولا على الزِّيادة والنُّقصان فيها ، وقد اقتضيا محدثاً من حيث كانا

محدثين ، لاستحالة وجود حادث لا محدث له ، فوجب أنَّ محدثهما ليس بجسم ، ولا مشبه للأجسام ، لوجهين : أحدهما : أنَّ الأجسام لا تقدر على إحداث مثلها ، والثَّاني : المشبه للجسم يجري عليه ما يجري عليه من حكم الحدوث ، فلو كان فاعلها حادثاً لاحتاج إلى محدث ، ثمَّ كذلك يحتاج الثَّاني إلى الثَّالث إلى ما لا نهاية له ، وذلك محال ، فلا بدَّ من إثبات صانع قديم لا يشبه الأجسام ، واللهّ أعلم " . انظر : أحكام القرآن (١/ ١٢٨) ، (١/ ٣٩٧) ، (٢/ ٣٣٣) ، (٢/ ٣٣٥) .

ففي كلامه السَّابق أكَّد الإمام الجصَّاص على تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة ، وأنَّه تعالى منزَّه عن صفات الأجسام ودلالات الحدث من الحركة والانتقال والزَّوال والبُعد والقُرب بالمسافة ...

وجاء في الرِّسالة القشيريَّة : " وسمعت الإِمَام أبا بَكْر بْن فورك (٤٤٩هـ) رحمه اللهَّ تعالى يَقُول : سمعت أبا عُثْمَان المغربي (٣٧٣هـ) يَقُول : كنتُ أعتقد شَيْئاً من حَدِيث الجهة ، فلمَّا قدمت بغداد زال ذَلِكَ عَن قلبي ، فكتبت إلى أَصْحَابنا بمكَّة : إنِّي أسلمت الآن إسلاماً جديداً " . انظر : الرسالة القشيرية (١/ ٢٥) .

وقال الإمام أبو بكر الكلاباذي البخاري الحنفي (٣٨٠هـ) : " اجْتمعت الصُّوفِيَّة على : أَنَّ الله وَاحِد أحد ، فَرد صَمد ، قديم عَالم ، قَادر حَيّ ، سميع بَصِير ، عَزِيز عَظِيم ، جليل كَبِير ، جواد رؤوف ، متكبِّر جَبَّار ، بَاقٍ أوَّل ، إِلَه سيِّد ، مَالك ربٌّ ، رَحْمَن رَحِيم ، مُرِيد حَكِيم ، مُتَكَلِّم خَالق زراق ، مَوْصُوف بِكُل مَا وصف بِهِ نَفسه من صِفَاته ، مُسَمَّى بِكُل مَا سمَّى بِهِ نَفسه ، لم يزل قَدِيماً بأسمائه وَصِفَاته ، غير مشبه لِلْخلقِ بِوَجْه من الْوُجُوه ، لَا تشبه ذَاته الذَّوات ، وَلَا صفته الصِّفَات ، لَا يجْرِي عَلَيْهِ شيء من سمات المخلوقين الدَّالَّة على حَدثهمْ ، لم يزل سَابِقاً مُتَقَدماً للمحدثات ، مَوْجُوداً قبل كلِّ شيء ، لَا قديم غَيره ، وَلَا إِلَه سواهُ ، لَيْسَ بجسم ، وَلَا شبح ، وَلَا صُورَة ، وَلَا شخص ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا عرض ، لَا اجْتِمَاع لَهُ وَلَا افْتِرَاق ، لَا يَتَحَرَّك وَلَا يسكن ، وَلَا ينقص وَلَا يزْدَاد ، لَيْسَ بِذِي أبعاض وَلَا أَجزَاء ، وَلَا جوارح وَلَا أَعْضَاء ، وَلَا بِذِي جِهَات وَلَا أَمَاكِن ، لَا تجْرِي عَلَيْهِ الْآفَات ، وَلَا تأخذه السِّنات ، وَلَا تداوله الْأَوْقَات ، وَلَا تعينه الإشارات ، لَا يحويه

مَكَان ، وَلَا يجْرِي عليه زمَان ، لَا تجوز عَلَيْهِ المماسَّة ، وَلَا الْعُزْلَة ، وَلَا الْحُلُول فِي الْأَمَاكِن ، لَا تحيط بِهِ الأفكار ، وَلَا تحجبه الأستار ، وَلَا تُدْرِكهُ الْأَبْصَار " . انظر : التعرف لمذهب أهل التصوف (ص٣٤) .

وقال الإمام الخطَّابي (٣٨٨هـ) : " ... وهذه صفة الأجسام والأشباح ، فأمَّا نزول من لا تستولي عليه صفات الأجسام ، فإنَّ هذه المعاني غير متوهَّمة فيه ، وإنَّما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده ، وعطفه عليهم ، واستجابته دعاءهم ، ومغفرته لهم ، يفعل ما يشاء ، لا يتوجَّه على صفاته كيفيَّة ، ولا على أفعاله لميَّة ، سبحانه **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** ﴿الشورى: ١١﴾ . انظر : أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) (١/ ٦٣٩) .

فالحافظ اللغوي الخطَّابي أوَّل النُّزول المُضاف إلى الله تعالى بأنَّه خبر عن قدرته ورأفته بعباده ، لأنَّ الانتقال من مكان إلى مكان من صفات الأجسام ، والله تعالى لا تستولي عليه صفات الأجسام ...

وقال الإمام الحَلِيمي (٤٠٣هـ) : " ... أنَّ الله جلَّ ثناؤه الذي ليس بجسم ، ولا يجوز عليه أن تحلّه الأعراض والحوادث ... " . انظر : المنهاج في شعب الإيمان (١/ ٢٣٣) .

وقال الإمام أبو بكر الباقلّاني (٤٠٣هـ) : " إِن قَالَ قَائِل : لم أنكرتم أَن يكون الْقَدِيم سُبْحَانَهُ جسماً ؟ قيل لَهُ : لما قدَّمْنَاهُ من قبل ، وَهُوَ أَنَّ حَقِيقَة الْجِسْم أَنَّه مؤلَّف مُجْتَمع ، بِدَلِيل قَوْلهم : رجلٌ جسيمٌ ، وَزيدٌ أجسم من عَمْرو ، وعلماً بِأَنَّهُم يقصرون هَذِه الْمُبَالغَة على ضرب من ضروب التَّأْلِيف فِي جِهَة الْعرض والطُّول ، وَلَا يوقعونها بِزِيَادَة شَيْء من صِفَات الْجِسْم سوى التَّأْلِيف ، فَلَمَّا لم يجز أَن يكون الْقَدِيم مجتمعاً مؤتلفاً ، وَكَانَ شَيْئاً وَاحِداً ، ثَبت أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم . فإن قالوا : ومن أين استحال أن يكون القديم مجتمعاً مؤتلفاً ؟ قيل لهم : من وجوه :

أحدها : أنَّ ذلك لو جاز عليه لوجب أن يكون ذا حيِّز وشغل في الوجود ، وأن يستحيل أن يماس كلّ بعض من أبعاضه وجزء من أجزائه غير ما ماسه من الأبعاض وأجزاء الجواهر أيضاً من جهة ما هما متماسَّان ، لأنَّ الشَّيء المماس لغيره لا يجوز أن يماسّه ويماس غيره من جهة واحدة ، وليس يقع هذا التَّمانع من المماسَّة إلّا للتَّحيُّز والشُّغل ، ألا ترى أنَّ العرض الموجود بالمكان إذا لم

يكن له حيِّز وشغل ، لم يمنع وجوده من وجود غيره من الأعراض في موضعه ، وإذا ثبت ذلك وجب أن تكون سائر الأبعاض المجتمعة ذا حيِّز وشغل ، وما هذه سبيله ، فلا بدَّ أن يكون حاملاً للأعراض ومن جنس الجواهر والأجسام ، فلمّا لم يجز أن يكون القديم سبحانه من جنس شيء من المخلوقات ، لأنَّه لو كان كذلك لسدَّ مسد المخلوق ، وناب منابه ، واستحقَّ من الوصف لنفسه ما يستحقُّه ما هو مثله لنفسه ، فلما لم يجب أن يكون القديم سبحانه محدثاً والمحدث قديماً ، ثبت أنَّه لا يجوز أن يكون القديم سبحانه مؤتلفاً مجتمعاً ، ويدلُّ على ذلك أيضاً أنَّه لو كان القديم سبحانه ذا أبعاض مجتمعة ، لوجب أن تكون أبعاضه قائمة بأنفسها ومحتملة للصِّفات ولم يخل كلُّ بعض منها من أن يكون عالماً قادراً حيّاً أو غير حي ولا عالم ولا قادر ، فإن كان واحد منها فقط هو الحيُّ العالم القادر دون سائرها ، وجب أن يكون ذلك البعض منه هو الإله المعبود المستوجب للشُّكر دون غيره ، وهذا يوجب أن تكون العبادة والشُّكر واجبين لبعض القديم دون جميعه ، وهذا كفر من قول الأمَّة كافَّة ، وإن كانت سائر أبعاضه عالمة حيَّة قادرة وجب جواز تفرُّد كلّ شيء منها بفعل غير فعل صاحبه ، وأن يكون كلّ واحد منها إلهاً لما فعله دون غيره ، وهذا يوجب أن يكون الإله أكثر من اثنين وثلاثة على ما تذهب إليه النَّصارى ، وذلك خروج عن قول الأمَّة ، وكل أمَّة أيضاً ، وعلى أنَّ ذلك لو كان كذلك لجاز أن تتمانع هذه الأبعاض ويريد بعضها تحريك الجسم في حال ما يريد الآخر تسكينه ، فكانت لا تخلو عند الخلاف والتَّمانع من أن يتمَّ مرادها أو لا يتم بأسره أو يتم بعضه دون بعض ، وذلك يوجب إلحاق العجز بسائر الأبعاض أو بعضها ، والحكم لها بسائر الحدث ، على ما بينَّاه في الدّلالة على إثبات الواحد ، وليس يجوز أن يكون صانع العالم محدثاً ، ولا شيء منه ، فوجب استحالة كونه مؤلَّفاً .

فإن قالوا : فكذلك فجوّزوا تمانع أجزاء الإنسان إذا قدر وأراد وتصرَّف كلُّ شيء منها بقدرة وإرادة غير إرادة صاحبه ، قيل له لا يجب ذلك ، ولا يجوز أيضاً تمانع الحيين المحدثين المتصرّفين بإرادتين ، وإن كانا متباينين لقيام الدَّليل على أنَّه لا يجوز أن يكون محلّ فعل المحدثين واحداً ، واستحالة تعدِّي فعل كلّ واحد منهما لمحلِّ قدرته .

والتَّمانع بالفعلين لا يصحُّ حتَّى يكون محلّهما واحداً ، فلم يجب ما سألتم عنه . فإن قالوا : ولم أنكرتم أن يكون الباري سبحانه جسماً لا كالأجسام ، كما أنَّه عندكم شيء لا كالأشياء ، قيل له : لأنَّ قولنا شيء لم يبن لجنس دون جنس ، ولا لإفادة التَّأليف ، فجاز وجود شيء ليس بجنس من أجناس الحوادث وليس بمؤلَّف ، ولم يكن ذلك نقضاً لمعنى تسميته بأنَّه شيء ، وقولنا : جسم موضوع في اللغة للمؤلَّف دون ما ليس بمؤلَّف ، كما أنَّ قولنا : إنسان ومحدث اسم لما وجد من عدم ولما له هذه الصُّورة دون غيرها ، فكما لم يجز أن نثبت القديم سبحانه محدثاً لا كالمحدثات وإنساناً لا كالنَّاس ، قياساً على أنَّه شيء لا كالأشياء ، لم يجز أن نثبته جسماً لا كالأجسام ، لأنَّه نقض لمعنى الكلام ، وإخراج له عن موضوعه وفائدته .

فإن قالوا : فما أنكرتم من جواز تسميته جسماً ، وإن لم يكن بحقيقة ما وضع له هذا الاسم في اللغة ، قيل لهم : أنكرنا ذلك لأنَّ هذه التَّسمية لو ثبتت لم تثبت له إلَّا شرعاً ، لأنَّ العقل لا يقتضيها بل ينفيها إن لم يكن القديم سبحانه مؤلَّفاً ، وليس في شيء من دلائل السَّمع من الكتاب والسنَّة وإجماع الأمَّة وما يستخرج من ذلك ما يدلُّ على وجوب هذه التَّسمية ولا على جوازها أيضاً ، فبطل ما قلتموه ، فإن قالوا : ولم منعتم من جواز ذلك وإن لم توجبوه ، قيل لهم : أمَّا العقل فلا يمنع ولا يحرم ولا يحيل إيقاع هذه التَّسمية عليه تعالى وإن أحال معناها في اللسان وإنَّما تحرم تسميته بهذا الاسم وبغيره ممَّا ليس بأسمائه لأجل حظر السَّمع لذلك ، لأنَّ الأمَّة مجمعة على حظر تسميته عاقلاً وفطناً ، وإن كان بمعنى من يستحق هذه التَّسمية لأنَّه عالم وليس العقل والحفظ والفطنة والدِّراية شيئاً أكثر من العلم . وإجازة وصفه وتسميته بأنَّه نور ، وأنَّه ماكر ، ومستهزىء ، وساخر من جهة السَّمع ، وإن كان العقل يمنع من معاني هذه الأسماء فيه ، فدلَّ ذلك على أنَّ المراعى في تسميته ما ورد به الشَّرع والإذن دون غيره .

وفي الجملة ، فإنَّ الكلام إنَّما هو في المعنى دون الاسم ، فلا طائل في التَّعلُّل والتَّعلُّق بالكلام في الأسماء ، فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون جسماً على معنى أنَّه قائم بنفسه أو بمعنى أنَّه شيء أو بمعنى أنَّه حامل للصِّفات أو بمعنى أنَّه غير محتاج في الوجود إلى شيء يقوم به ، قيل له : لا ننكر أن

يكون الباري سبحانه حاصلاً على جميع هذه الأحكام والأوصاف ، وإنَّما ننكر تسميتكم لمن حصلت له بأنَّه جسم ، وإن لم يكن مؤلَّفاً ، فهذا عندنا خطأ في التَّسمية دون المعنى ، لأنَّ معنى الجسم أنَّه المؤلَّف على ما بينَّاه ، ومعنى الشَّيء أنَّه الثَّابت الموجود ، وقد يكون جسماً إذا كان مؤلَّفاً ، ويكون جوهراً إذا كان جزءاً منفرداً ، ويكون عرَضاً إذا كان ممَّا يقوم بالجوهر ، ومعنى القائم بنفسه : هو أنَّه غير محتاج في الوجود إلى شيء يوجد به ،ومعنى ذلك : أنَّه ممَّا يصحُّ له الوجود ، وإن لم يفعل صانعه شيئاً غيره إذا كان محدثاً ، ويصحُّ وجوده وإن لم يوجد قائم بنفسه سواه إذا كان قديماً ، وليس هذا من معنى قولنا : جسم ومؤلَّف بسبيل فبطل ما قلتم ، فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره ، ومعنى أنَّه حامل للصِّفات هو معنى أنَّه شيء ، لأنَّه لو لم يكن معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره ومعنى أنَّه حامل للصِّفات هو معنى شيء لجاز وجود شيء حامل للصِّفات ليس بشيء وقائم بنفسه وغير قائم بغيره وليس بجسم ، ولو جاز ذلك لجاز وجود جسم ليس بشيء ، ولا قائم بنفسه ، ولا حامل للصِّفات ، فلمَّا لم يجز ذلك ، وجب أن يكون معنى الجسم ما قلناه ، يقال لهم : لو كان هذا العكس الذي عكستموه صحيحاً واجباً ، لوجب أن يكون معنى موجود محدث مركَّب حامل للأغراض معنى ، لأنَّه لو لم يكن ذلك كذلك لجاز وجود شيء ليس بموجود ولا محدث ولا مؤلَّف ولا مركَّب ولا حامل للأعراض ولا قائم بنفسه ، ولو جاز ذلك لجاز وجود محدث قائم بنفسه مركَّب مؤلف حامل للصِّفات ، ليس بشيء ولا موجود ، فلمَّا لم يجز ذلك ثبت أنَّ معنى شيء غير معنى : محدث مؤلَّف حامل للأعراض ، فإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتموه ، مسألة : ويقال لهم ما الدَّليل على أنَّ صانع العالم جسم : فإن قالوا لأنَّنا لم نجد في الشَّاهد والمعقول فاعلاً إلَّا جسما فوجب القضاء بذلك على الغائب ، قيل لهم فيجب على موضوع استدلالكم هذا أن يكون القديم سبحانه مؤلَّفاً محدثاً مصوَّراً ذا حيِّز وقبول للأعراض ، لأنَّكم لم تجدوا في الشَّاهد وتعقلوا فاعلاً إلَّا كذلك ، فإن مرُّوا على ذلك تركوا قولهم وفارقوا التَّوحيد ، وإن أبوه نقضوا استدلالهم ... قوله : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾

﴿الأنعام: ١٠٣﴾ ، أنّها لا تدركه جسماً مصوّراً متحيِّزاً ولا حالّاً في شيء على ما يقوله النَّصارى ، ولا مشبهاً لشيء على ما يقوله أهل التَّشبيه". انظر : تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل (ص٢٢٠ فما بعدها) .

وقال الإمام ابن فورك (٤٠٦هـ) : " وَاعْلَم أَنَّه لَا فرق بَين الْإِتْيَان والمجيء وَالنُّزُول إِذا أضيف جَمِيع ذَلِك إِلَى الْأَجْسَام الَّتِي تتحرَّك وتنتقل وتحازي مَكَاناً ، إِنَّ جَمِيع ذَلِك يعقل من ظَاهرهَا ، وَالْمعْنَى الَّذِي هُوَ الْحَرَكَة والنُّقلة الَّتِي هِيَ تَفْرِيغ مَكَان وشغل مَكَان . وَإِذا أضيف إِلَى مَا لَا يَلِيق بِهِ الإنتقال من مَكَان إِلَى مَكَان لإستحالة وَصفه كَانَ معنى مَا يُضَاف إِلَيْهِ من الْإِتْيَان والمجيء على حسب مَا يَلِيق بنعمته وَصفته ... " .

وقال أيضاً : " ... اعْلَم أَنَّ كلّ مَا ذكر فِيهِ الْحجاب ، من أَمْثَال هَذَا الْخَبَر ، فَإِنَّمَا يرجع مَعْنَاهُ إِلَى الْخلق ، لأَنَّهم هم المحجوبون عَنهُ بحجاب يخلقه فيهم ، لَا يجوز أَن يكون الله عزَّ وجلَّ محتجباً وَلَا محجوباً ، لاستحالة كَونه جوهراً أَو جسماً محدوداً ، لِأَنَّ مَا يستره الْحجاب أكبر مِنْهُ ، وَيكون متناهياً محاذياً جَائِزاً عَلَيْهِ المماسَّة والمفارقة ، وَمَا كَانَ كَذَلِك كَانَت عَلَامَات الْحَدث فِيهِ قَائِمَة ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُوَحِّدين إنَّما توصَّلوا إِلَى الْعلم بِحَدَث الْأَجْسَام من حَيْثُ وجدوها متناهية محدودة محلاً للحوادث ، فَكَانَ تعاقبها عَلَيْهَا دَلِيلاً على حدثها " .

وقال أيضاً : " ... اعلم أَنَّ الْوَطْأَة الَّتِي هِيَ بِمَعْنى مماسَّة بجارحة أَو بِبَعْض الْأَجْسَام لَا يَصحُّ فِي وصف الله تَعَالَى لاستحالة كَونه جسماً ، واستحالة المماسَّة عَلَيْهِ ، واستحالة تَغْيِيره بِمَا يحدث فِيهِ من الْحَوَادِث " .

وقال أيضاً : " إِنَّ خُرُوج من الشَّيء على وَجْهَيْن :

أَحدهمَا : كخروج الْجِسْم من الْجِسْم ، وَذَلِكَ بمفارقة مَكَانَهُ واستبداله مَكَاناً آخر ، وَلَيْسَ الله تَعَالَى جسماً ، وَلَا كَلَامه جسم ، لأَنَّه لَو كَانَ جسماً لاقتضى محلاً وَاحِداً ، وَذَلِكَ فَاسد .

وَالْوَجْه الثَّانِي من معنى الْخُرُوج : كَقَوْلِك : خرج لنا من كلامك خير كثير ، وأتانا مِنْهُ نفع مُبين ، إِذا أَرَادَ أَنَّه ظهر لَهُم مِنْهُ مَنَافِع ، فَأَمَّا الْخُرُوج الَّذِي بِمَعْنى الإنتقال ، فَلَا يَصحُّ على كَلَام الله سُبْحَانَهُ

، وَلَا على شَيْء من الْكَلَام ، لأجل أَنَّه لَيْسَ بجسم ، وَلَا جَوْهَر ، وإنَّما يجوز الإنتقال على الجَوَاهِر والأجسام ... " . انظر : مشكل الحديث وبيانه (ص٢٠١) ، (ص٢١٣) ، (ص٢٧٩) ، (ص٢٨٦-٢٨٧) بالترتيب .

وقال الإمام الثَّعلبي (٤٢٧هـ) : " وأعلم أنَّ الآيات والأخبار الصِّحاح في هذا الباب كثيرة ، وكلُّها إلى العلوِّ مشيرة ، ولا يدفعها إلَّا مُلحدٌ جاحدٌ أو جاهلٌ معاندٌ ، والمراد بها- والله أعلم- توقيره ، وتعظيمه ، وتنزيهه عن السُّفل والتَّحت ، ووصفه بالعلوِّ والعظمة دون أن يكون موصوفاً بالأماكن والجهات ، والحدود والحالات ، لأنَّها صفات الأجسام وأمارات الحدث ، والله سبحانه وتعالى كان ولا مكان ، فخلق الأمكنة غير محتاج إليها ... " . انظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ٣٦٠) .

وذكر الإمام ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ) في ترجمة الإمام أبي علي الهاشمي الحنبلي ، محمَّد بن أحمد بن أبي موسى البغدادي (٤٢٨هـ) موضِّحاً عقيدته ، قال : " أنَّ الله عزَّ وجلَّ واحدٌ أحدٌ ، فردٌ صمدٌ ، لا يغيِّره الأبد ، ليس له والدٌ ولا ولد ، وأنَّه سميعٌ بصيرٌ ، بديعٌ قديرٌ ، حكيمٌ خبيرٌ ، عليٌّ كبيرٌ ، وليٌّ نصيرٌ ، قويٌ مُجيرٌ ، ليس له شبيهٌ ولا نظيرٌ ، ولا عونٌ ولا ظهيرٌ ، ولا شريكٌ ولا وزيرٌ ، ولا ندٌّ ولا مُشيرٌ ، سبق الأشياء، فهو قديم لا كقِدمها ، وعلم كون وجودها في نهاية عدمها ، لم تملكه الخواطر فتكيِّفه ، ولم تدركه الأبصار فتصفُه ، ولم يخل من علمه مكان فيقع به التَّأيين ، ولم يعدمه زمان فينطلق عليه التَّأوين . ولم يتقدَّمه دهرٌ ولا حينٌ ، ولا كان قبله كونٌ ولا تكوينٌ ، ولا تجري ماهيَّته في مقال ، ولا تخطرُ كيفيَّته ببال ، ولا يدخل في الأمثال والأشكال ، صفاته كذاته ، ليس بجسمٍ في صفاته ، جلَّ أن يشبَّه بمبتدعاته أو يضاف إلى مصنوعاته ، **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**﴿الشورى: ١١﴾ . انظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ١٣٩) .

وقال الإمام أبو منصور عبد القاهر الإسفراييني (٤٢٩هـ) : " لو كان الإله مقدَّراً بحدٍّ ونهاية لم يخل من أن يكون مقداره مثل أقل المقادير ، فيكون كالجزء الذي لا يتجزَّأ ، أو يختصُّ ببعض المقادير ، فيتعارض فيه المقادير ، فلا يكون بعضها أولى من بعض إلَّا بمخصِّص خصَّه ببعضها ، وإذا بطل هذان الوجهان صحَّ أنَّه بلا حدٍّ ولا نهاية " . انظر : كتاب أُصول الدِّين (ص٧٣) .

وقال الإمام ابن بطَّال (٤٤٩هـ) : " ... ولا فرق بين الإتيان والمجيء والنُّزول إذا أضيف جميع ذلك إلى الأجسام التي يجوز عليها الحركة والنُّقلة التي هي تفريغ مكان وشغل غيره ، فإذا أضيف ذلك إلى من لا يليق به الانتقال والحركة ، كان تأويل ذلك على حسب ما يليق بنعته وصفته عزَّ وجلَّ " .

وقال أيضاً : " ... لأنَّ الموصوف بالسّعة يصحُّ وصفه بالضِّيق بدلاً منه ، والوصفان جميعاً من صفات الأجسام ، وإذا استحال وصفه بما يؤدِّي إلى القول بكونه جسماً ، وجب صرف قولها عن ظاهره إلى ما اقتضى صحَّته الدَّليل ... ولم يرد بوصفه بالقُرب قُرب المسافة ؛ لأنَّ الله تعالى لا يصحُّ وصفه بالحلول في الأماكن ؛ لأنَّ ذلك من صفات الأجسام " .

وقال أيضاً : " ... غرضه في هذا الباب ردّ شبهة الجهميَّة المجسِّمة في تعلُّقها بظاهر قوله : **﴿ذِي الْمَعَارِجِ * تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾**﴿المعارج: ٣ – ٤﴾ ، وقوله : **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾**﴿فاطر: ١٠﴾ ، وما تضمَّنته أحاديث الباب من هذا المعنى ، وقد تقدَّم الكلام في الرَّدِّ عليهم ، وهو أنَّ الدَّلائل الواضحة قد قامت على أنَّ الباري تعالى ليس بجسم ، ولا محتاجاً إلى مكان يحلّه ويستقر فيه ؛ لأنَّه تعالى قد كان ولا مكان ، وهو على ما كان ، ثمَّ خلق المكان ، فمحالٌ كونه غنيّاً عن المكان قبل خلقه إيَّاه ، ثمَّ يحتاج إليه بعد خلقه له ، هذا مستحيل " .

وقال أيضاً : " ... فلا تعلُّق فيه للمجسِّمة في إثبات الجسم والمكان ، لما تقدَّم من استحالة كونه جسماً أو حالّاً في مكان " . انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ١٣٧) ، (١٠/ ٤١٧) ، (١٠/ ٤٥٣) ، (١٠/ ٤٦٦) بالترتيب .

وقال الإمام ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) : " ذهب طَائِفَة إلى الْقَوْل بِأَنَّ الله تَعَالَى جسم ، وحجَّتهم فِي ذَلِك : أَنَّه لَا يقوم فِي الْمَعْقُول إِلَّا جسم أَو عَرَض ، فَلَمَّا بَطل أَن يكون تَعَالَى عرضاً ، ثَبت أَنَّه جسم ، وَقَالُوا : إِنَّ الْفِعْل لَا يَصحُّ إِلَّا من جسم ، والباري تَعَالَى فَاعلٌ ، فَوَجَبَ أَنَّه جسم ، وَاحْتَجُّوا بآيَات من الْقُرْآن فِيهَا ذكر الْيَد ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالْأَيْدِي ، وَالْعين ، وَالْوَجْه ، وَالْجنب ، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿وَجَاء رَبُّكَ﴾** ﴿الفجر: ٢٢﴾ ، و **﴿يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾**﴿البقرة: ٢١٠﴾ ، وتجلِّيه تَعَالَى للجبل ، وبأحاديث فِيهَا ذكر الْقدَم ، وَالْيَمِين ، وَالرِّجل ، والأصابع ، والتَّنزُّل .

قَالَ أَبُو محمَّد : وَلِجَمِيعِ هَذِه النُّصُوص وُجُوه ظَاهِرَة بَيِّنَة خَارِجَة على خلاف مَا ظنُّوه وتأوَّلوه .

قَالَ أَبُو محمَّد : وَهَذَانِ الاستدلالان فاسدان . أمَّا قَوْلهم : أنَّه لَا يقوم فِي الْمَعْقُول إِلَّا جسم أَو عرَض ، فَإِنَّهَا قسْمَة نَاقِصَة ، وإنَّما الصَّوَاب أنَّه لَا يُوجد فِي الْعَالم إِلَّا جسم أَو عرَض ، وَكِلَاهُمَا يَقْتَضِي بطبيعته وجود مُحدث لَهُ فبالضَّرورة نعلم أَنَّه لَو كَانَ محدثهما جسماً أَو عرضاً لَكَانَ يَقْتَضِي فَاعِلاً فعله وَلَا بُدَّ . فَوَجَبَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ فاعل الْجِسْم وَالْعرَض لَيْسَ جسْماً ، وَلَا عَرَضاً ، وَهَذَا برهَان يضْطَر إِلَيْهِ كلّ ذِي حسٍّ بضرورة الْعقل ، وَلَا بُدَّ .

وَأَيْضاً فَلَو كَانَ الْبَارِي – تَعَالَى عَن إلحادهم – جسماً لاقتضى ذَلِك ضَرُورَة أَن يكون لَهُ زمَان وَمَكَان هما غَيره ، وَهَذَا إبْطَال التَّوحيد وَإِيجَاب الشِّرك مَعَه تَعَالَى لشيئين سواهُ ، وَإِيجَاب أَشْيَاء مَعَه غير مخلوقة ، وَهَذَا كفر ، وَقد تقدَّم إفسادنا لهَذَا القَوْل .

وَأَيْضاً ، فَإِنَّهُ لَا يعقل الْبَتَّةَ جسْم إِلَّا مؤلَّف طَوِيل عريض عميق ، ونظَّارهم لَا يَقُولُونَ بِهَذَا ، فَإِن قَالُوهُ لَزِمَهُم أَنَّ لَهُ مؤلِّفاً جَامعاً مخترعاً فَاعِلاً ، فَإِن منعُوا من ذَلِك لَزِمَهُم أَن لَا يوجبوا لما فِي الْعَالم من التَّأْلِيف لَا مؤلّف وَلَا جَامعاً ، إِذْ الْمُؤلَّف كُلّه كَيْفَمَا وجد يَقْتَضِي مؤلّفاً ضَرُورَة ، فَإِن قَالُوا : هُوَ جسم غير مؤلَّف ، قيل لَهُم : هَذَا هُوَ الَّذِي لَا يعقل حَسَّاً ، وَلَا يتشكَّل فِي النَّفس الْبَتَّةَ ، فَإِن قَالُوا : لَا فرق بَين قولنا شَيْء وَبَين قَوْلنَا جسم ، قيل لَهُم : هَذِه دَعْوَى كَاذِبَة على اللُّغَة الَّتِي بهَا يَتَكَلَّمُونَ .

وَأَيْضاً فَهُوَ بَاطِل لِأَنَّ الْحَقِيقَة أَنَّه لَو كَانَ الشَّيء والجسْم بِمَعْنى وَاحِد لَكَانَ الْعرَض جسْماً ، لأنَّه شَيْء ، وَهَذَا بَاطِل بيقين . والحقيقة هِيَ أَنَّه لَا فرق بَين قَوْلنَا : شَيْء ، وَقَوْلنَا : مَوْجُود وَحقّ وَحَقِيقَة ومثبت ، فَهَذِهِ كلهَا أَسمَاء مترادفة على معنى وَاحِد لَا يخْتَلف ، وَلَيْسَ مِنْهَا اسْم يَقْتَضِي صفة أَكثر من أَنَّ الْمُسَمَّى بذلك حقّ وَلَا مزِيد ، وَأَمَّا لَفْظَة جسم فَإِنَّهَا فِي اللُّغَة عبارَة عَن الطَّوِيل العريض العميق ، الْمُحْتَمل للْقِسْمَة ذِي الْجِهَات السّت ، الَّتِي هِيَ فَوق وَتَحْت ، ووراء وأمام ، وَيَمِين وشمال ، وَرُبَّمَا عدم وَاحِدَ مِنْهَا ، وَهِي الفوق ، هذا حكم هَذِه الْأَسْمَاء فِي اللُّغَة الَّتِي هَذِه الْأَسْمَاء مِنْهَا ، فَمن أَرَادَ أَن يُوقع شَيْئاً مِنْهَا على غير موضوعها فِي اللُّغَة فَهُوَ مَجْنُون وقاح ، وَهُوَ كمن أَرَادَ أَن يُسَمِّي الْحق بَاطِلاً وَالْبَاطِل حَقّاً ، وَأَرَادَ أَن يُسَمِّي الذَّهَب خشباً ، وَهَذَا غَايَة الْجَهْل والسّخف ، إِلَّا أَن يَأْتِي

نَصٌّ بِنَقْل اسْم مِنْهَا عَن مَوْضُوعه إِلى معنى آخر فَيُوقف عِنْده ، وَإِلَّا فَلَا ، وإِنَّما يلْزم كل مناظر يُرِيد معرفَة الْحَقَائِق أَو التَّعْرِيف بهَا أَن يُحَقّق الْمعَانِي الَّتِي يَقع عَلَيْهَا الِاسْم ثمَّ يخبر بعد بهَا أَو عنها بِالْوَاجِبِ ، وَأَمَّا مزج الْأَشْيَاء وقلبها عَن موضوعاتها فِي اللُّغَة ، فَهَذَا فعل السّوفسطائيَّة الوقحاء الْجُهَّال ، العابثون بعقولهم وأنفسهم .

فَإِن قَالُوا لنا : إِنَّكُم تَقولُونَ إِنَّ الله عزَّ وجلَّ حَيّ لَا كالأحياء ، وَعَلِيم لَا كالعلماء ، وقادر لَا كالقادرين ، وَشَيْء لَا كالأشياء ، فَلمَ منعتم القَوْل بِأَنَّهُ جسم لَا كالأجسام ؟!!

قيل لَهُم وَبِاللهِ تَعَالَى التَّوْفِيق : لَوْلَا النَّص الْوَارِد بتسميته حَيًّا وقديراً وَعَلِيماً مَا سمَّيناه بِشَيْء من ذَلِك ، لَكِن الْوُقُوف عِنْد النَّص فرض ، وَلم يَأْتِ نَصٌّ بتسميته تَعَالَى جسماً ، وَلَا قَامَ الْبُرْهَان بتسميته جسماً ، بل الْبُرْهَان مَانعٌ من تَسْمِيَته تعالى بذلك . وَلَو أَتَانَا نَصٌّ بتسميته تَعَالَى جسماً لوَجَبَ علينا القَوْل بذلك ، وَكُنَّا حِينَئِذٍ نقُول : أَنَّه جسمٌ لَا كالأجسام ، كَمَا قُلْنَا فِي عليم ، وقدير ، وَحيّ ، وَلَا فرق ، وَأَمَّا لَفْظَة شَيْء ، فالنَّصّ أَيْضاً جَاءَ بهَا ، والبرهان أوجبهَا على مَا نذْكر بعد هَذَا ، إِن شَاءَ الله تَعَالَى " . انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٢-٩٣) .

وقال أيضاً : " فَوَجَبَ ضَرُورَة وجود محرِّك لَيْسَ متحرِّكاً ومصوِّر لَيْسَ متصوَّراً ضَرُورَة ، وَلَا بُدَّ وَهُوَ الْبَارِي تَعَالَى محرِّك المتحرِّكات ومصوِّر المصوَّرات ، لَا إِلَه إِلَّا هُوَ ، وكلُّ جسم فَهُوَ ذُو صُورَة ، وكلُّ ذِي حَرَكَة فَهُوَ ذُو عَرَض مَحْمُول فِيهِ ، فصحَّ أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ جسماً وَلَا متحرِّكاً ، وَبِاللهِ تَعَالَى التَّوْفِيق" . انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٤) .

وقال أيضاً : " قَالَ الله عزَّ وجلَّ : **﴿وَيَبْقى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالْإِكْرامِ﴾**﴿الرحمن: ٢٧﴾ ، فَذَهَبت المجسِّمة إِلى الِاحْتِجَاج بِهَذَا فِي مَذْهَبهم ، وَقَالَ الْآخرُونَ : وَجه الله تَعَالَى إِنَّما يُرَاد بِهِ : الله عزَّ وجلَّ.

قَالَ أَبُو محمَّد : وَهَذَا هُوَ الْحق الَّذِي قَامَ الْبُرْهَان بِصِحَّتِهِ ، لما قدَّمنَا من إِبْطَال القَوْل بالتَّجسيم ، وَقَالَ أَبُو الْهُذيْل : وَجه الله هُوَ الله .

قَالَ أَبُو محمَّد : وَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَن يُطلق ، لأَنَّه تَسْمِيَة ، وَتَسْمِيَة الله تَعَالَى لَا يجوز إِلَّا بِنَصٍّ ، وَلَكنَّا نقُول : وَجه الله لَيْسَ هُوَ غير الله تَعَالَى ، وَلَا نرْجِع مِنْهُ إِلى شَيْء سوى الله تَعَالَى ، برهَان ذَلِك : قَول

الله تَعَالَى حاكياً عَمَّن رَضِي قَوْله : ﴿**إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ**﴾ ، فصح يَقِينا أَنَّهم لم يقصدوا غير الله تَعَالَى ، وَقَوله عزَّ وَجلَّ : ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ**﴾ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ ثمَّ الله تَعَالَى بِعِلْمِهِ وقبوله لمن توجَّه إِلَيْهِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿**يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿**لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿**مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينا أَنْعاماً**﴾ ، وَقَالَ : ﴿**بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ**﴾ .

وقَالَ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : " المقسطون عَن يمين الرَّحْمَن " . أخرجه أحمد في المسند (١١/ ٣٢ برقم ٦٤٩٢) ، قال الأرنؤوط في تخريجه للحديث : " إسناده صحيح على شرط الشيخين. سفيان: هو ابن عُيينة. وأخرجه الحميدي (٥٨٨) ، وحسين المروزي في زوائده على "الزهد" لابن المبارك (١٤٨٤) ، وابنُ أبي شيبة ١٣/ ١٢٧، ومسلم (١٨٢٧) ، والنسائي في "المجتبى" ٨/ ٢٢١، وابنُ حبان (٤٤٨٤) و (٤٤٨٥) ، والأجري في "الشريعة" ص ٣٢٢، والبيهقي في "السنن" ١/ ٨٧٠، وفي "الأسماء والصفات" ص ٣٢٤، والخطيب في "تاريخه" ٥/ ٣٦٧، والبغوي (٢٤٧٠) من طرق، عن سفيان، بهذا الإسناد.

" وكلتا يَدَيْهِ يَمِين " ، فَذَهَبت المجسِّمة إِلَى مَا ذكرنَا مِمَّا قد سلف من بطلَان قَوْلهم فِيهِ . وَذَهَبت الْمُعْتَزلَة : إِلَى أَنَّ " الْيَد " النِّعْمَة ، وَهُوَ أَيْضاً لَا معنى لَهُ ، لِأَنَّهَا دَعْوَى بِلَا برهَان . وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ : إِنَّ الْمُرَاد بقول الله تَعَالَى : أَيْدِينَا ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : اليدان ، وَإِنَّ ذكر الْأَعْين إِنَّمَا مَعْنَاهُ : عينان . وَهَذَا بَاطِل مدْخل فِي قَول المجسِّمة ، بل نقُول : إِنَّ هَذَا إِخْبَارٌ عَن الله عزَّ وجلَّ ، لَا يرجع من ذكر الْيَد إِلَى شَيْء سواهُ تَعَالَى ، ونقرُّ أَنَّ لله تَعَالَى كَمَا قَالَ : يداً ، ويدين ، وأيدي ، وَعيناً ، وَأَعْيُناً ، كَمَا قَالَ عزَّ وجلَّ : ﴿**وَلِتُصْنَعَ عَلى عَيْنِي**﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿**فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنا**﴾ ، وَلَا يجوز لأحد أَن يصف الله عزَّ وجلَّ بأَنَّ له عينين ، لأَنَّ النَّصَّ لم يأت بذلك ، ونقول : إِنَّ المراد بما ذكرنا الله عزَّ وجلَّ لا شيء غيره .

وقال تعالى حاكياً عن قول قائل : ﴿**يَا حَسْرَتى عَلى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ**﴾﴿الزمر:٥٦﴾ ، وهذا مَعْنَاهُ فِيمَا يقْصد بِهِ الله عزَّ وجلَّ وفي جانب عبادته . وَصَحَّ عَن رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : " وكلتا يَدَيْهِ يَمِين " ، " وَعَن يَمِين الرَّحْمَن " ، فَهُوَ مثل قَوْله : ﴿**وَما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ**﴾﴿النساء: ٣٦ ﴾ ، يُرِيد : وَمَا ملكتم . وَلَمَّا كَانَت الْيَمين فِي لُغَة الْعَرَب : يُرَاد بهَا الْحَظ للأفضل كَمَا قَالَ الشّماخ :

إِذا مَا رايَة رفعت لمجدٍ تلقَّاها عرابه بِالْيَمِينِ

يُرِيد أَنَّه يتلقَّاها بالسَّعي الأعلى ، كَانَ قَوْله : " وكلتا يَدَيْهِ يَمِين " ، أَي : كلُّ مَا يكون مِنْهُ تَعَالَى من الْفَضل فَهُوَ الأعلى .

وَكَذَلِكَ صَحَّ عَن رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم أَنَّه قَالَ : " إِنَّ جَهَنَّم لَا تمتلئ حتَّى يضع فِيهَا قَدَمَه " . أخرجه البخاري (٩/ ١٣٤ برقم ٧٤٤٩) .

وَصَحَّ أَيْضاً فِي الحَدِيث : " حتَّى يضع فِيهَا رِجْلَه " . أخرجه أبو عوانة في المستخرج (١/ ١٦٠ برقم ٤٦٤) ، مسلم (٤/ ٢١٨٧ برقم ٢٨٤٦) .

وَمعنى هَذَا مَا قد بَيَّنه رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فِي حَدِيث آخر صَحِيح أخبر فِيهِ أَنَّ الله تَعَالَى بعد يَوْم الْقِيَامَة يخلق خلقاً يدخلهم الْجنَّة ، وَأَنَّه تعالى يَقُول للجنَّة وَالنَّار : " لكلِّ وَاحِدَة مِنْكُمَا ملؤُهَا " ، فَمَعْنَى الْقدَم فِي الحَدِيث الْمَذْكُور إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ ﴿يونس: ٢﴾ ، يُرِيد سالف صِدق ، فمَعْنَاهُ الْأمة الَّتِي تقدَّم فِي علمه تَعَالَى أَنَّه يمْلَأ بهَا جَهَنَّم ، وَمعنى رِجْله مثل ذَلِك ، لِأَنَّ الرِّجل : الْجَمَاعَة فِي اللُّغَة ، أَي : يضع فِيهَا الْجَمَاعَة الَّتِي قد سبق فِي علمه أَنَّه يمْلَأ جَهَنَّم بهَا .وَكَذَلِكَ الحَدِيث الصَّحِيح : أَنَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، قَالَ : " إِنَّ قلب الْمُؤمن بَين اصبعين من أَصَابِع الله عزَّ وجلَّ " ، أَي : بَين تدبيرين ونعمتين من تَدْبِير الله عزَّ وجلَّ ونعمه ، إِمَّا كِفَايَة تسرُّهُ ، وَإِمَّا بلَاء يأجره عَلَيْهِ ، والإصبع فِي اللُّغَة : النِّعْمَة . وقلب كلّ أحد بَين توفيق الله وجلاله ، وَكِلَاهُمَا حكمة . وَأخْبر عَلَيْهِ السَّلَام : أَنَّ الله يَبْدُو للمؤمنين يَوْم الْقِيَامَة فِي غير الصُّورَة الَّتِي عرفوه عليها .

وَهَذَا ظَاهر بَيِّنٌ ، وَهُوَ أَنَّهم يرَوْنَ صُورَة الْحَال من الهول والمخافة غير الذي كانوا يظنُّون فِي الدُّنيا . وبرهان صِحَّة هَذَا القَوْل : قَوْله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فِي الحَدِيث الْمَذْكُور : " غير الَّذِي عرفتموه بهَا " ، وبالضَّرورة نعلم أَنَّنا لا نعلم لله عزَّ وجلَّ فِي الدُّنيا صُورَة أصلاً ، فصحَّ ما ذَكَرْنَاهُ يَقِيناً . وَكَذَلِكَ القَوْل فِي الحَدِيث الثَّابِت : " خلق الله آدم على صورته " . أخرجه البخاري (٨/ ٥٠ برقم ٦٢٢٧) ، ونصُّ الحديث هو : " " خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ، النَّفَرِ مِنَ المَلاَئِكَةِ، جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلاَمُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الآنَ " . فالكلام برمَّته كلام عن سيدنا آدم عليه السلام ، ولا علاقة له بالله تعالى .

فَهَذِهِ إِضَافَة ملكٍ ، يُرِيد الصُّورَة الَّتِي تخيَّرها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ليَكُون آدم مصوَّراً عَلَيْهَا . وكلّ فَاضل فِي طبقته ، فَإِنَّهُ ينْسب إِلى الله عزَّ وجلَّ ، ويُضاف إليه ، كَمَا يَقُول : بَيت الله عزَّ وجلَّ ، عَن

الْكَعْبَة ، والبيوت كلّهَا بيُوت الله تَعَالَى ، وَلَكِن لَا يُطلق على شَيْء مِنْهَا هَذَا الِاسْم ، كَمَا يطلق على الْمَسْجِد الْحَرَام ، وكما نقُول فِي جِبْرِيل وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَام : روح لله ، والأرواح كلُّهَا لله تعالى ، ملك لَهُ ، وكما نقول فِي نَاقَة صَالح عَلَيْهِ السَّلَام : ناقة الله ، والنُّوق كلّهَا لله تعالى . فعلى هَذَا الْمَعْنى قيل : على صُورَة الرَّحْمَن . والصُّور كلّهَا لله ، وهِيَ ملك لَهُ ، وَخلق لَهُ ...

وَكَذَلِكَ مَا صَحَّ عَن النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم عَن يَوْم الْقِيَامَة : أَنَّ الله عزَّ جلَّ يكْشف عَن سَاق ، فَيَخِرُّونَ سجَّداً ، فَهو كَمَا قَالَ الله عزَّ وجلَّ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾﴿القلم: ٤٢﴾ ، وإنَّما هذا إِخْبَارٌ عَن شدَّة الْأَمر ، وَهُولِ الْمَوْقف ، كَمَا يُقَال : قد شمَّرت الْحَرْب عَن سَاقهَا ، قَالَ جرير :

ألا رُبَّ سامي الطّرف من آل مَازِن إِذا شمَّرت عَن سَاقهَا الْحَرْب شمَّرا

وَالْعجب مِمَّن يُنكر هَذِه الْأَخْبَار الصِّحاح ، وإنَّما جاءت بِمَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآن نصَّاً ، وَلَكِن من ضَاق علمه أنكر مَا لَا علم لَهُ بِهِ ، وَقد عَابَ الله هَذَا فَقَالَ : ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾﴿يونس: ٣٩﴾ . انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ١٢٧-١٢٩) .

وقال الإمام البيهقي (٤٥٨هـ) : " قَالَ الْحَلِيمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : وَأَمَّا الْبَرَاءَةُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِإِثْبَاتِ أَنَّه لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ، فَلِأَنَّ قَوْماً زَاغُوا عَنِ الْحَقِّ فَوَصَفُوا الْبَارِئَ - جَلَّ وَعَزَّ - بِبَعْضِ صِفَاتِ الْمُحْدَثِينَ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه جَوْهَرٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه جِسْمٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْعَرْشِ قَاعِداً ، كَمَا يَكُونُ الْمَلِكُ عَلَى سَرِيرِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي وُجُوبِ اسْمِ الْكُفْرِ لِقَائِلِهِ ، كَالتَّعْطِيلِ ، وَالتَّشْرِيكِ ، فَإِذَا أَثْبَتَ الْمُثْبِتُ أَنَّه لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَجِمَاعُ ذَلِكَ أَنَّه لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، فَقَدِ انْتَفَى التَّشْبِيهُ ، لأَنَّه لَوْ كَانَ جَوْهَراً أَوْ عَرَضاً لَجَازَ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى سَائِرِ الْجَوَاهِرِ ، وَالْأَعْرَاضِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جَوْهَراً ، وَلَا عَرَضاً لَمْ يَجُزْ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى الْجَوَاهِرِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا جَوَاهِرُ ، كَالتَّأْلِيفِ ، وَالتَّجْسِيمِ أو شَغْلِ الْأَمْكِنَةِ وَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، وَلَا مَا يَجُوزُ عَلَى الْأَعْرَاضِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا أَعْرَاضٌ ، كَالْحُدُوثِ ، وَعَدَمِ الْبَقَاءِ " .

فالإمام الحليمي يؤكِّد ويبرهن على تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة ، وعن لوازمها من الحركة والسُّكون ، إذ كلّ جسم لا ينفكُّ عن الحركة والسُّكون والاجتماع والافتراق ، وهي أعراض

ملازمة للأجسام ، ولا تقوم إلَّا بها ، وهي حادثة لتغيرُّها وتبدُّلها ، وما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادث ، والله تعالى واجب الوجود لذاته ، فلا يجوز أن يكون جسْماً أو عَرَضاً ، فلو كان جسْماً أو عَرَضاً لاحتاج للمحلِّ ، وافتقر إليه ، وبالحاجة للمكان يصبح الواجب مفتقراً للغير فيكون ممكناً ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، وبالتَّالي لا يجوز عليه ما يجوز على المحدثات من الحركة والسُّكون والانتقال من مكان إلى آخر ، فهو تعالى ليس محلاً للحوادث ، فلا يحلُّ بها ولا تحلُّ فيه سبحانه وتعالى ...

وقال أيضاً : "فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّه لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ ، لَا عَرَضٍ قِيلَ : لأَنَّه لَوْ كَانَ جِسْماً لَكَانَ مُؤَلَّفاً . وَالْمُؤَلَّفُ شَيْئَانِ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ ولَا يَحْتَمِلُ التَّأْلِيفِ ، وَلَيْسَ بِجَوْهَرٍ لِأَنَّ الْجَوْهَرَ هُوَ الْحَامِلُ لِلأَعْرَاضِ ، الْمُقَابِلُ لِلْمُتَضَادَّاتِ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلاً عَلَى حُدُوثِهِ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ تَعَالَى قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ ، وَلَيْسَ بِعَرَضٍ لِأَنَّ الْعَرَضَ لَا يَصِحُّ بَقَاؤُهُ ، وَلَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ ، - وَهُوَ - سُبْحَانَهُ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ لَمْ يَزَلْ مَوْجُوداً ، فَلَا يَصِحُّ عَدَمُهُ . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِذَا كَانَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ شَيْئاً لَا كَالْأَشْيَاءِ ، مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ جِسْماً لَا كَالْأَجْسَامِ ؟ قِيلَ لَهُ : لَوْ لَزِمَ ذَلِكَ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ صُورَةً لَا كَالصُّوَرِ ، وَجَسَداً لَا كَالْأَجْسَادِ ، وَجَوْهَراً لَا كَالْجَوَاهِرِ ، فَلَمَّا لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ ، لَمْ يَلْزَمْ هَذَا " . انظر : شعب الإيمان (١/ ١٩٠) ، (٢/ ٢٦٣) .

وقال أيضاً : "وفي الجُملة يجب أن يعلم : أنَّ استواء الله سبحانه وتعالى ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج ، ولا استقرار في مكان ، ولا مماسَّة لشيء من خلقه ، لكنَّه مستو على عرشه كما أخبر ، بلا كيف بلا أين ، بائن من جميع خلقه ، وأنَّ إتيانه ليس بإتيان من مكان إلى مكان ، وأنَّ مجيئه ليس بحَرَكة ، وأنَّ نزوله ليس بنُقلة ، وأنَّ نفسه ليس بجِسْم ، وأنَّ وجهه ليس بصُورة ، وأنَّ يدَه ليست بجارحة ، وأنَّ عيْنه ليست بحَدَقة ، وإنَّما هذه أوصاف جاء بها التَّوقيف فقلنا بها ونفينا عنها التَّكييف ، فقد قال : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**﴿الشورى: ١١﴾ ، وقال : **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾**﴿الإخلاص: ٤ ﴾ ، وقال : **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾**﴿ مريم: ٦٥﴾ . انظر : الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث (ص١١٧) .

وقال أيضاً : " أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا محمَّد أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الْمُزَنِيَّ يَقُولُ : "حَدِيثُ النُّزُولِ قَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم مِنْ وُجُوهٍ صَحِيحَةٍ ، وَوَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ مَا يُصَدِّقُهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾«الفجر: ٢٢» ، وَالنُّزُولُ وَالْمَجِيءُ صِفَتَانِ مَنْفِيَّتَانِ عَنِ اللهِ تَعَالَى مِنْ طَرِيقِ الْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ مِنْ حَالٍ إِلى حَالٍ ، بَلْ هُمَا صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى بِلَا تَشْبِيهٍ ، جَلَّ اللهُ تَعَالَى عَمَّا تَقُولُ الْمُعَطِّلَةُ لِصِفَاتِهِ ، وَالْمُشَبِّهَةُ بِهَا عُلُوّاً كَبِيراً " .

قُلْتُ : وَكَانَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ : إِنَّما يُنْكِرُ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْحَدِيثِ مَنْ يَقِيسُ الْأُمُورَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُشَاهِدُهُ مِنَ النُّزُولِ الَّذِي هُوَ تَدَلِّي مِنْ أَعْلَى إِلى أَسْفَلَ ، وَانْتِقَالٌ مِنْ فَوْقٍ إِلى تَحْتٍ وَهَذِهِ صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَالْأَشْبَاحِ ، فَأَمَّا نُزُولُ مَنْ لَا تَسْتَوْلِي عَلَيْهِ صِفَاتُ الْأَجْسَامِ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِيَ غَيْرُ مُتَوَهَّمَةٍ فِيهِ ، وإِنَّما هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ ، وَعَطْفِهِ عَلَيْهِمْ ، وَاسْتِجَابَتِهِ دُعَاءَهُمْ ، وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَى صِفَاتِهِ كَيْفِيَّةٌ وَلَا عَلَى أَفْعَالِهِ كَمِّيَّةٌ ، سُبْحَانَهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾«الشورى: ١١» . انظر : السنن الكبرى (٣/ ٤) .

وقال الإمام الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) : " وَيَتَجَنَّبُ الْمُحَدِّثُ فِي أَمَالِيهِ رِوَايَةَ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ عُقُولُ الْعَوَامِّ ، لِمَا لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِمْ فِيهِ مِنْ دُخُولِ الْخَطَأِ وَالْأَوْهَامِ ، وَأَنْ يُشَبِّهُوا اللهَّ تَعَالَى بِخَلْقِهِ ، وَيُلْحِقُوا بِهِ مَا يَسْتَحِيلُ فِي وَصْفِهِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ الَّتِي ظَاهِرُهَا يَقْتَضِي التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ ، وَإِثْبَاتَ الْجَوَارِحِ وَالْأَعْضَاءِ لِلْأَزَلِيِّ الْقَدِيمِ ، وَإِنْ كَانَتِ الْأَحَادِيثُ صِحَاحاً ، وَلَهَا فِي التَّأْوِيلِ طُرُقٌ وَوُجُوهٌ ،إِلَّا أَنَّ مِنَ حَقِّهَا أَنْ لَا تُرْوَى إِلَّا لِأَهْلِهَا خَوْفاً مِنْ أَنْ يُضَلَّ بِهَا مَنْ جَهِلَ مَعَانِيَهَا ، فَيَحْمِلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا أَوْ يَسْتَنْكِرُهَا ، فَيَرُدَّهَا وَيُكَذِّبُ رِوَاتِهَا وَنَقَلَتَهَا" . انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٠٧) .

وقال الإمام ابن عبد البرّ (٤٦٣هـ) : " وَقَدْ قَالَ اللهُّ عزَّ وجلَّ : ﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ «الفجر: ٢٢» ، وَلَيْسَ مَجِيئُهُ حَرَكَةً ، وَلَا زَوَالاً ، وَلَا انْتِقَالاً ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّما يَكُونُ إِذَا كَانَ الْجَائِي جِسْماً أَوْ جَوْهراً ، فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّه لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مَجِيئُهُ حَرَكَةً وَلَا نَقْلَةً ، وَلَوِ اعْتَبَرْتَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ : جَاءَتْ فُلَاناً قِيَامَتُهُ ، وَجَاءَهُ الْمَوْتُ ، وَجَاءَهُ الْمَرَضُ ، وَشِبْهُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ

مَوْجُودٌ نَازِلٌ بِهِ وَلَا مَجِيءَ لَبَانَ لَكَ ، وَبِاللهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ " . انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٧) .

وقال الإمام القُشيري (٤٦٥هـ) عند ذكره لعقيدة الصُّوْفيَّة :"وَهَذِهِ فصول تشتمل عَلَى بيان عقائدهم فِي مسائل التَّوحيد ، ذكرناها عَلَى وجه التَّرتيب . قَالَ شيوخ هذه الطَّريقة عَلَى مَا يدلُّ عَلَيْهِ متفرّقاتُ كلامهم ومجموعاتها ومصنَّفاتهم فِي التَّوحيد : أَنَّ الحقَّ سبحانه وتعالى موجودٌ ، قديمٌ ، واحدٌ ، حَكِيمٌ ، قادرٌ ، عليمٌ ، قاهرٌ ، رحيمٌ ، مُريدٌ ، سميعٌ ، مجيدٌ ، رفيعٌ ، متكلِّمٌ ، بصيرٌ ، متكبِّرٌ ، قديرٌ ، حيٌّ ، أحدٌ ، باقٍ ، صمد، وأَنَّه عالم بعلم ، قادر بقدرة ، مريد بإرادة ، سميع بسمع ، بصيرٌ ببصر ، متكلِّمٌ بكلام ، حيٌّ بحياة ، باقٍ ببقاء ، وَلَهُ يدان ، هما صفتان يخلق بهما مَا يشاء سبحانه عَلَى التَّخصيص ، وَلَهُ الوجه الجميل وصفات ذاته مختصَّة بذاته ، لا يقال هِيَ وَهُوَ ، ولا هِيَ أغيار لَهُ ، بَل هِيَ صفات لَهُ أزليَّة ونعوت سرمديَّة ، وأَنَّه أحديُّ الذَّات لَيْسَ يشبه شيئاً من المصنوعات ، ولا يشبهه شَيْء من المخلوقات ، لَيْسَ بجسْم ، ولا جوهر ، ولا عَرَض ، ولا صفاته أعراض ، ولا يتصوَّر فِي الأوهام ولا يتقدَّر فِي العقول ، ولا لَهُ جهة ولا مكان ، ولا يجري عَلَيْهِ وقت وزمان ، ولا يَجُوز فِي وصفه زيادة ولا نقصان ، ولا يخصّه هيئة وَقَدْ ، ولا يقطعه نهاية وحدٌّ ، ولا يحلُّه حادث ، ولا يحمله عَلَى الفعل باعثٌ ، ولا يَجُوز عَلَيْهِ لون ، ولا كون ، ولا ينصره مددٌ ولا عون ، ولا يخرج عَن قدرته مقدورٌ ، ولا ينفكُّ عَن حكمه مفطور ، ولا يعزب عَن علمه معلوم ، ولا هُوَ عَلَى فعله كَيْفَ وَمَا يصنع ملوم ، لا يقال لَهُ أين ، ولا حيث ، ولا كَيْفَ ، ولا يستفتح لَهُ وجود ، فيقال : مَتَى كَانَ ، ولا ينتهي لَهُ بقاء ، فيقال : استوفى الأجل والزَّمان ، ولا يقال : لِمَ فعل مَا فعل ، إذ لا علَّة لأفعاله ، ولا يقال : مَا هُوَ إذ لا جنس لَهُ فيتميَّز بأمارة عَن أشكاله ، يرى لا عَن مقابلة ويرى غيره لا عَن مماقلة ، ويصنع لا عَن مباشرة ومزاولة ، لَهُ الأسماء الحسنى والصِّفات العلا ، يفعل مَا يريد ، ويذلّ لحكمه العبيد ، لا يجري فِي سلطانه إلَّا مَا يشاء ، ولا يحصل فِي ملكه غَيْر مَا سبق بِهِ الْقَضَاء ، مَا علم أَنَّه يَكُون من الحادثات أراد أَن يَكُون وَمَا علم أَنَّه لا يَكُون مِمَّا جاز أَن يَكُون أراد أَن لا يَكُون " . انظر : الرسالة القشيرية (ص١١-١٢) .

وقال الإمام الاسفراييني (٤٧١هـ) : "... وَأَن تعلم أَنَّ الْقَدِيم سُبْحَانَهُ لَيْسَ بجِسْم ، وَلَا جَوْهَر ، لِأَنَّ الْجِسْم يكون فِيهِ التَّأْلِيف ، والجوهر يجوز فِيهِ التَّأْلِيف والاتِّصال ، وكلُّ مَا كَانَ لَهُ الاتِّصال أَو جَازَ عَلَيْهِ الاتِّصال يكون لَهُ حدٌّ وَنِهَايَة . وَقد دلَّلنا على اسْتِحَالَة الْحَدِّ وَالنِّهَايَة على الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى . وَقد ذكر الله تَعَالَى فِي صفة الْجِسْم : الزِّيَادَة ، فَقَالَ : وزاده بسطة فِي الْعلم والجسم ، فَبيَّن أَنَّ مَا كَانَ جسْماً جَازَت عَلَيْهِ الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان ، وَلَا تجوز الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان على الْبَارِي سُبْحَانَهُ" .

وقال أيضاً : "... وأن تعلم أنَّ الحركة ، والسُّكون ، والذَّهاب ، والمجيء ، والكون في المكان ، والاجتماع ، والافتراق ، والقُرب ، والبُعد من طريق المسافة ، والاتِّصال ، والانفصال ، والحجم ، والجِرم ، والجثَّة ، والصُّورة ، والحيِّز ، والمقدار ، والنَّواحي ، والأقطار ، والجوانب ، والجهات كلُّها لا تجوز عليه تعالى ، لأنَّ جميعها يوجب الحدَّ والنهاية . وقد دلَّلنا على استحالة ذلك على الباري سبحانه وتعالى . وأصل هذا في كتاب الله تعالى ، وذلك أنَّ إبراهيم عليه السَّلام لمَّا رأى هذه العلامات على الكواكب والشَّمس والقمر ، قال : **﴿لا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾**﴿الأنعام: ٧٦﴾ ، فبيَّن أنَّ ما جاز عليه تلك الصِّفات لا يكون خالقاً " . انظر : التبصير في الدِّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص١٥٩) ، (ص١٦٠) بالترتيب .

وقال الإمام المتولِّي النَّيسابوري الشَّافعي (٤٧٨هـ) : " الباري تعالى ليس بجِسْم ، وذهبت الكرَّاميَّة إلى أنَّ الله تعالى جسم ، والدَّليل على فساد قولهم : أنَّ الجسم في اللغة بمعنى التَّأليف واجتماع الأجزاء ، والدَّليل عليه : أنَّه نقول عند زيادة الأجزاء وكثرة التَّأليف : جسم وأجْسَمُ ، كما يقال عند زيادة العلم : عليمٌ وأعلم ، وقال تعالى : وزاده بسطه في العلم والجسم ، فلمَّا كان وصف المبالغة كزيادة التَّأليف ، دلَّ على أنَّ أصل الاسم للتَّأليف ، فإذا ثبت ما ذكرنا بطل مذهبهم ، لأنَّ الله تعالى لا يجوز عليه التَّأليف " . انظر : الغنية في أصول الدِّين (ص٨٠-٨١) .

وقال الإمام الجويني (٤٧٨هـ) : " من انتهض لطلب مدبِّره ، فإن اطمأنَّ إلى موجود انتهى إليه فكره فهو مشبِّه ، وإن اطمأنَّ إلى النَّفي المحض فهو معطِّل ، وإن قطع بموجود ، واعترف بالعجز عن دَرْك حقيقتــه فهو موحِّد " . انظر : العقيدة النظاميَّة في الأركان الإسلاميَّة (ص٢٣) .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ) : " الأصل الرَّابع : العلم بأنَّه تعالى ليس بجوهر يتحيَّز ، بل يتعالى ويتقدَّس عن مناسبة الحيِّز .

وبرهانه : أنَّ كلَّ جوهر متحيِّز فهو مختصٌّ بحيِّزه ، ولا يخلو من أن يكون ساكناً فيه أو متحرِّكاً عنه ، فلا يخلو عن الحركة أو السُّكون ، وهما حادثان ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث . ولو تصوّر جوهر متحيِّز قديم ، لكان يعقل قدم جواهر العالم ، فإن سمَّاه مسم جوهراً ولم يرد به المتحيِّز ، كان مخطئاً من حيث اللفظ لا من حيث المعنى .

الأصل الخامس : العلم بأنَّه تعالى ليس بجسم مؤلَّف من جواهر ، إذ الجسم عبارة عن المؤلَّف من الجواهر ، وإذا بطل كونه جوهراً مخصوصاً بحيِّز ، بطل كونه جسماً ، لأنَّ كلَّ جسم مختصٍّ بحيِّز ومركَّب من جوهر ، فالجوهر يستحيل خلُّوه عن الافتراق ، والاجتماع ، والحركة ، والسُّكون ، والهيئة ، والمقدار ، وهذه سمات الحدوث . ولو جاز أن يعتقد أنَّ صانع العالم جسم لجاز أن يعتقد الإلهيَّة للشَّمس والقمر أو لشيء آخر من أقسام الأجسام " . انظر : إحياء علوم الدِّين (١/ ١٠٦-١٠٧) .

وقال أيضاً : " الدَّعوى الثَّامنة : ندَّعي أنَّ الله تعالى منزَّه عن أن يوصف بالاستقرار على العرش ، فإنّ كلّ متمكِّن على جسم ومستقر عليه مقدَّر لا محالة ، فإنَّه إمَّا أن يكون أكبر منه أو أصغر أو مساوياً ، وكلُّ ذلك لا يخلو عن التَّقدير ، وأنَّه لو جاز أن يماسّه جسم من هذه الجهة ، لجاز أن يماسّه من سائر الجهات فيصير محاطاً به ، والخصم لا يعتقد ذلك بحال ، وهو لازم على مذهبه بالضَّرورة ، وعلى الجملة : لا يستقرُّ على الجسم إلَّا جسم ، ولا يحلُّ فيه إلا عرضٌ ، وقد بان أنَّه تعالى ليس بجسم ولا عَرَض ، فلا يحتاج إلى إقران هذه الدَّعوى بإقامة البرهان " . انظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص٣٨)

وقال أيضاً : "... وَأَنَّه لَيْسَ بجسم مُصَور ، وَلَا جَوْهَر مَحْدُود مُقَدّر ، وَأَنَّه لَا يماثل الْأَجْسَام ، لَا فِي التَّقْدِير وَلَا فِي قبُول الانقسام ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر ، وَلَا تحلُّه الْجَوَاهِر ، وَلَا بِعرَض ، وَلَا تحلُّه الْأَعْرَاض ، بل لَا يماثل مَوْجُوداً ، وَلَا يماثله مَوْجُود ، لَيْسَ كمثله شَيْء ، وَلَا هُوَ مثل شَيْء ، وَأَنَّه لَا يحدُّه الْمِقْدَار ، وَلَا تحويه الأقطار ، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَلَا السَّموات ، وَأَنَّه مستوي على الْعَرْش ، على الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنى الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة

والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ، لَا يحملهُ الْعَرْش ، بل الْعَرْش وَحَمَلته ، محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون فِي قَبضته ، وَهُوَ فَوق الْعَرْش وَالسَّمَاء ، وَفَوق كل شَيْء إِلَى تُخوم الثَّرى ، فوقيَّة لَا تزيده قرباً إِلَى الْعَرْش وَالسَّمَاء ، كَمَا لَا تزيده بُعداً عَن الأَرْض وَالثَّرَى ، بل هُوَ رفيع الدَّرَجَات عَن الْعَرْش وَالسَّمَاء ، كَمَا أَنَّه رفيع الدَّرَجَات عَن الأَرْض وَالثَّرَى ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك قريب من كلِّ مَوْجُود ، وَهُوَ أقرب إِلَى العَبْد من حَبل الوريد ، وَهُوَ على كلِّ شَيْء شَهِيد ، إِذا لَا يماثل قُربه قُرب الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تماثل ذَاته ذَات الْأَجْسَام ، وَأَنَّه لَا يحلُّ فِي شَيْء ، وَلَا يحلُّ فِيهِ شَيْء " .

وقال أيضاً : " الْعِلْمُ بِأَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم مؤلَّف من جَوَاهِر ، إِذْ الْجِسْم عبارَة عَن الْمُؤلَّف من الْجَوَاهِر ، وَإِذ بَطل كَونه جوهراً مَخْصُوصاً بحيِّز ، بَطل كَونه جسماً ، لِأَنَّ كلّ جسم مُخْتَصّ بحيِّز ومركَّب من جَوْهَر ، فالجوهر يَسْتَحِيل خلوُّه عَن الِافْتِرَاق والاجتماع ، وَالْحَرَكَة والسُّكون ، والهيئة والمقدار ، وَهَذِه سمات الْحُدُوث ، وَلَو جَازَ أَن يعْتَقد أَنَّ صانع الْعَالم جسم ، لجَاز أَن يعْتَقد الإلهيَّة للشَّمس وَالْقَمَر أَو لشَيْء آخر من أَقسَام الْأَجْسَام ، فَإِن تجاسر متجاسرٌ على تَسْمِيَته تَعَالَى جسماً من غير إِرَادَة التَّأْلِيف من الْجَوَاهِر ، كَانَ ذَلِك غَلطاً فِي الِاسْم مَعَ الْإِصَابَة فِي نفي معنى الْجِسْم " .

وقال أيضاً : " الأَصْل السَّادِس : التَّنَزُّه عَن كَونه عرَضاً : الْعلم بِأَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِعرَض قَائِم بجسم أَو حَال فِي مَحَلٍّ ، لِأَنَّ الْعرَض مَا يحلُّ فِي الْجِسْم ، فَكلُّ جسم فَهُوَ حَادث لَا محَالة ، وَيكون محدِثُه مَوْجُوداً قبله ، فَكيف يكون حَالاً فِي الْجِسْم ، وَقد كَانَ مَوْجُوداً فِي الْأَزَل وَحده ؟!!! وَمَا مَعَه غَيره ثمَّ أحدث الْأَجْسَام والأعراض بعده .

وَلِأَنَّهُ عَالم قَادر مُرِيد خَالق ، وَهَذِه الْأَوْصَاف تستحيل على الْأَعْرَاض ، بل لَا تعقل إِلَّا لموجود قَائِم بِنَفسِهِ ، مُسْتَقل بِذَاتِهِ ، وَقد تحصَّل من هَذِه الْأُصُول أَنَّه مَوْجُود قَائِم بِنَفسِهِ ، لَيْسَ بجوهر ، وَلَا جسم ، وَلَا عرَض ، وَأَنَّ الْعَالم كُلّه جَوَاهِر وأعراض وأجسام ، فَإِذاً لَا يشبه شَيْئاً ، ولَا يُشبههُ شَيْء ، بل الْحَيّ القيوم الَّذِي لَيْسَ كمثله شَيْء ، وأنَّى يشبه الْمَخْلُوق خالقه ، والمقدور مقدِّره ، والمصوَّر مصوِّره ، والأجسام والأعراض كلّهَا من خلقه وصنعه ، فاستحال الْقَضَاء عَلَيْهَا بمماثلته ومشابهته .

الأَصْل السَّابِع : الْعلم بِأَنَّ الله تَعَالَى منزَّه الذَّات عَن الِاخْتِصَاص بالجهات :

فَإِنَّ الْجِهَة : إِمَّا فَوق وَإِمَّا أَسْفَل وَإِمَّا يَمِين وَإِمَّا شمال أَو قُدَّام أَو خلف ، وَهَذِه الْجِهَات هُوَ الَّذِي خلقهَا وأحدثها بِوَاسِطَة خلق الْإِنْسَان ، إِذْ خلق لَهُ طرفين ، أَحدهمَا : يعْتَمد على الأَرْض ، وَيُسمَّى رِجلاً ، وَالْآخر يُقَابله وَيُسمَّى رَأْساً ، فَحدث اسْم الفوق لما يَلِي جِهَة الرَّأْس ، وَاسم السّفل لما يَلِي جِهَة الرِّجل ، حتَّى إِنَّ النَّملة الَّتِي تدبُّ منكَّسة تَحت السّقف ، تنْقَلب جِهَة الفوق فِي حَقّهَا تحتاً ، وَإِن كَانَ فِي حَقِّنا فوقاً ، وَخلق للْإِنْسَان الْيَدَيْنِ وإحداهما أقوى من الْأُخْرَى فِي الْغَالِب ، فَحدث اسْم الْيَمين للأقوى ، وَاسم الشِّمَال لما يُقَابله ، وَتسَمَّى الْجِهَة الَّتِي تلِي الْيَمين يَمِيناً ، وَالْأُخْرَى شمالاً ، وَخلق لَهُ جانبين يبصر من أَحدهمَا ويتحرَّك إِلَيْهِ ، فَحدث اسْم القدام للجهة الَّتِي يتَقَدَّم إِلَيْهَا بالحركة ، وَاسم الْخلف لما يقابلها ، فالجهات حَادِثَة بحدوث الْإِنْسَان ، وَلَو لم يخلق الْإِنْسَان بِهَذِهِ الْخلقَة ، بل خلق مستديراً كالكرة ، لم يكن لهَذِهِ الْجِهَات وجود ألبته ، فَكيف كَانَ فِي الْأَزَل مُخْتَصّاً بِجِهَة ، والجهة حَادِثَة أَو كَيفَ صَار مُخْتَصّاً بِجِهَة بعد أَن لم يكن لَهُ ؟ أبأن خلق الْعَالم فَوْقه ، وَتَعَالَى عَن أَن يكون لَهُ فَوق ، إِذْ تَعَالَى أَن يكون لَهُ رَأس ، والفوق عبارَة عَمَّا يكون جِهَة الرَّأْس ، أَو خلق الْعَالم تَحْتَهُ ، فتعالى عَن أَن يكون لَهُ تَحت ، إِذْ تَعَالَى عَن أَن يكون لَهُ رِجل ، والتَّحت عبارَة عَمَّا يَلِي الرِّجل ، وكلّ ذَلِك مِمَّا يَسْتَحِيل فِي الْعقل ، وَلِأَنَّ الْمَعْقُول من كَونه مُخْتَصّاً بِجِهَة أَن مُخْتَصّ بحيِّز اخْتِصَاص الْجَوَاهِر ، أَو مُخْتَصّ بالجواهر اخْتِصَاص الْعرَض ، وَقد ظهر اسْتِحَالَة كَونه جوهراً أَو عرَضاً ، فاستحال كَونه مُخْتَصّاً بالجهة ، وَإِن أُرِيد بالجهة غير هذَيْن الْمَعْنيين كَانَ غَلطاً فِي الِاسْم مَعَ المساعدة على الْمَعْنى ، وَلِأَنَّهُ لَو كَانَ فَوق الْعَالم لَكَانَ محاذياً لَهُ ، وكلُّ محاذ لجسم ،فإِمَّا أَن يكون مثله أَو أَصْغَر أَو أكبر ، وكلُّ ذَلِك تَقْدِير محوج بِالضَّرُورَةِ إِلَى مُقَدّر ، ويتعالى عَنهُ الْخَالِق الْوَاحِد الْمُدبر .

فَأَمَّا رفع الْأَيْدِي عِنْد السُّؤَال إِلَى جِهَة السَّمَاء ، فَهُوَ لِأَنَّهَا قبْلَة الدُّعَاء ، وَفِيه أَيْضاً إِشَارَة إِلَى مَا هُوَ وصف للمدعو من الْجلَال والكبرياء وتنبيهاً بِقصد جِهَة الْعُلُوّ على صفة الْمجد والْعَلَاء ، فَإِنَّهُ تَعَالَى فَوق كلِّ مَوْجُود بالقهر والاستيلاء " . انظر : قواعد العقائد (ص١٦٠-١٦٥) ، (ص٥١-٥٣) ، (ص١٥٩) بالترتيب .

وقال أيضاً : " الدَّعوى الخامسة : ندَّعي أنَّ صانع العالم ليس بجسم ، لأنَّ كلَّ جسم فهو متألِّف من جوهرين متحيِّزين ، وإذا استحال أن يكون جوهراً استحال أن يكون جسماً ، ونحن لا نعني بالجسم إلَّا هذا .

فإن سمَّاه جسْماً ولم يرد هذا المعنى كانت المضايقة معه بحقِّ اللغة أو بحقِّ الشَّرع لا بحقِّ العقل ، فإنَّ العقل لا يحكم في إطلاق الألفاظ ونظم الحروف والأصوات التي هي اصطلاحات ، ولأنَّه لو كان جسماً لكان مقدَّراً بمقدار مخصوص ، ويجوز أن يكون أصغر منه أو أكبر ، ولا يترجَّح أحد الجائزين عن الآخر إلَّا بمخصِّص ومرجِّح ، كما سبق ، فيفتقر إلى مخصِّص يتصرَّف فيه فيقدِّره بمقدار مخصوص ، فيكون مصنوعاً لا صانعاً ومخلوقاً لا خالقاً " . انظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص٣٢) .

وقال أيضاً : " اعْلَمْ أَنَّ الْحَقَّ الصَّحِيحَ الَّذِي لَا مِرَاءَ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَائِرِ ، هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ أَعْنِي مذهب الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ ... حَقِيقَةُ مَذْهَبِ السَّلَفِ ، وَهُوَ الْحَقُّ عِنْدَنَا : أَنَّ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثٌ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ عَوَامِّ الْخَلْقِ يَجِبُ عَلَيْهِ فيه سَبْعَةُ أُمُورٍ : التَّقْدِيسُ ثمَّ التَّصْدِيقُ ثمَّ الِاعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ ثمَّ السُّكُوتُ ثمَّ الْكَفُّ ثمَّ الْإِمْسَاكُ ثمَّ التَّسْلِيمُ لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ .

أَمَّا التَّقْدِيسُ ، فأعني به تَنْزِيهُ الرَّبِّ تعالى عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا ... " . انظر : إلجام العوام عن علم الكلام (ص٤) .

وقال أيضاً : " ... أمَّا إذا كفر ببدعته ، فعند ذلك لا يُعتبر خلافه إن كان يصلِّي إلى القبلة ويعتقد نفسه مسلماً ، لأنَّ الأُمَّة ليست عبارة عن المصلِّين إلى القبلة ، بل عن المؤمنين ، وهو كافر ، وإن كان لا يدري أنَّه كافر ، نعم لو قال بالتَّشبيه والتَّجسيم وكفَّرناه ، فلا يستدلُّ على بطلان مذهبه بإجماع مخالفيه على بطلان التَّجسيم مصيراً إلى أنَّهم كلّ الأُمَّة ؛ لأنَّ كونهم كلّ الأُمَّة موقوف على إخراج هذا من الأُمَّة ، والإخراج من الأُمَّة موقوف على دليل التَّكفير ، فلا يجوز أن يكون دليل تكفيره ما هو موقوف على تكفيره ، فيؤدِّي إلى إثبات الشَّيء بنفسه ... " . انظر : المستصفى (ص١٤٥) .

وقال الإمام أبو الحسين ابن أبي يعلى (٥٢٦هـ) : " وقد قَالَ الوالد السَّعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي أخبار الصِّفات : المذهب فِي ذَلِكَ : قبول هَذِهِ الأحاديث عَلَى ما جاءت به من غير عدول عَنْهُ إلى تأويل

يخالف ظاهرها ، مَعَ الاعتقاد بأنَّ اللهَّ سبحانه بخلاف كلِّ شيء سواه ، وكلّ ما يقع في الخواطر من حدٍّ أو تشبيه أو تكييف : فالله سبحانه وتعالى عن ذَلِكَ ، وَاللهِّ ليس كمثله شيء ، ولا يوصف بصفات المخلوقين الدالَّة عَلَى حدَثهم ، ولا يجوز عَلَيْهِ ما يجوز عليهم من التغيُّر من حال إلى حال ، ليس بجسم ، ولا جوهر ، ولا عَرَض ، وأنَّه لم يزل ، ولا يزال ، وأنَّه الَّذِي لا يتصوَّر فِي الأوهام ، وصفاته لا تشبه صفات المخلوقين ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾﴿الشورى: ١١﴾ ...

قَالَ أَحْمَد : لا يوصف اللهَّ تعالى بأكثر ممَّا وصف به نفسه .

قَالَ الوالد السَّعيد : فمن اعتقد أنَّ اللهَّ سبحانه جسمٌ من الأجسام ، وأعطاه حقيقة الجسم من التَّأليف والانتقال : فهو كافر ، لأنَّه غير عارف بالله عزَّ وجلَّ ، لأنَّ اللهَّ سبحانه يستحيل وصفه بهذه الصِّفات ، وَإِذَا لم يعرف اللهَّ سبحانه : وجب أن يكون كافراً " . انظر : طبقات الحنابلة (٢/ ٢١٠-٢١٢) .

وقال الإمام أبو عبد الله المازري المالكي (٥٣٦هـ) : " ... واعلم أنَّ هذا الحديث غلِط فيه ابن قتيبة وأجراه على ظاهره ، وقال : " فإنَّ الله سبحانه له صورة لا كالصُّور ، وأجرى الحديث على ظاهره " ، والذي قاله لا يخفى فساده ، لأنَّ الصُّورة تفيد التَّركيب ، وكلُّ مركَّبٍ مُحدَث ، والباري سبحانه وتعالى ليس بمحْدَث ، فليس بمركَّب ، وما ليس بمركَّب فليس بمصوَّر . وهذا من جنس قول المبتدعة : إنَّ الباري عزَّ وجلَّ جسم لا كالأجسام ، لَّما رأوا أهل السُّنَّة ، يقولون : الباريء سبحانه شيء لا كالأشياء ، طرَّدوا هذا ، فقالوا : جسم لا كالأجسام ، وقال ابن قتيبة : صورة لا كَالصُّوَر . والفَرق بَين مَا قلنَاه وَمَا قَالوه : أنَّ لفظة شيء لا تُفيد الحدوث ، ولا تتضمَّن ما يقتضيه . وقولنا : جسم وصورَة يتضمَّنَان التَّأليف والتَّركيب ، وذلك دليل الحدوث " . انظر : المُعْلم بفوائد مسلم (٣/ ٢٩٩) .

وقال الإمام الزَّمخشري (٥٣٨هـ) : "... على أنَّ الجزء إنَّما يصحُّ في الأجسام ، وهو متعالٍ عن صفات الأجسام والأعراض " .

وقال أيضاً : "... والله تعالى منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام " . انظر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (١/ ٦٢٧) ، (٤/ ٣٣٧) بالترتيب .

وقال الإمام القاضي عياض (٥٤٤هـ) : " والله – سبحانه – ليس بجسم ، ولا يجوز عليه تنقُّل ولا حركة ولا سكون " . انظر : إكمال المعلم شرح صحيح مسلم (٨/ ٨٥) .

وقال أيضاً : " والله تعالى منزَّه عن الجسميَّة وصفات المخلوقات " . انظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٢٤٦) .

وقال الإمام الشَّهرستاني (٥٤٨هـ) : " القاعدة الرَّابعة : في إبطال التَّشبيه :

وفيها الرَّدُّ على أصحاب الصُّور ، وأصحاب الجهة والكراميَّة في قولهم : إنَّ الربَّ تعالى محلٌّ للحوادث . فمذهب أهل الحقِّ أنَّ الله سبحانه لا يشبه شيئاً من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها بوجه من وجوه المشابهة والمماثلة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾﴿الشورى: ١١ ﴾ ، فليس الباري سبحانه بجوهر ، ولا جسم ، ولا عَرَض ، ولا في مكان ، ولا في زمان ، ولا قابل للأعراض ، ولا محلٍّ للحوادث ... " . انظر : نهاية الإقدام في علم الكلام (ص٦٣) .

وقال الإمام أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشَّافعي(٥٥٨هـ) في " الانتصار في الرد على المعتزلة القدريَّة الأشرار" (٢/ ٦٣٣) : "ومذهب السَّلف والعلماء من الصَّحابة والتَّابعين ومن بعدهم من أئمَّة الأعصار ، كمالك ، والشَّافعي ، وأحمد بن حنبل ، ينزِّهون الله عن الجسميَّة ، والتَّصديق بما ورد من هذه الآي والأخبار ، والسُّكوت عن تفسيرها ، والاعتراف بالعجز عن علم المراد بذلك، والتَّسليم والإيمان بذلك إيماناً جمليَّاً ... " .

وقال الإمام ابن عساكر (٥٧١هـ) : " الْفَصْل الأوَّل : فِي تَرْجَمَة عقيدة أهل السُّنَّة ... وَأَنَّه لَيْسَ بجسم مُصَوَّر ، وَلَا جَوْهَر مَحْدُود مُقَدّر ، وَأَنَّه لَا يماثل الْأَجْسَام لَا فِي التَّقْدِير وَلَا فِي قبُول الانقسام ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر ، وَلَا تحلُّه الْجَوَاهِر ، وَلَا بِعَرَض وَلَا تحلُّه الْأَعْرَاض ، بل لَا يماثل مَوْجُوداً وَلَا يماثله مَوْجُود ، وَلَيْسَ كمثله شَيْء ، وَلَا هُوَ مثل شَيْء ، وَأَنَّه لَا يحدُّه الْمِقْدَار ، وَلَا تحويه الأقطار ، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَالسَّمَوَات ، وَأَنَّه اسْتَوَى على الْعَرْش على الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنى الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ، لَا يحملهُ الْعَرْش ، بل الْعَرْش وَحَمَلته محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون فِي قَبضته ، وَهُوَ فَوق

الْعَرْش وَفَوق كلِّ شَيْء إلى تخوم الثَّرى ، فوقيَّة لَا تزيده قرباً إِلى الْعَرْش والسَّما ، بل هُوَ رفيع الدَّرَجَات عَن الْعَرْش ، كَمَا أَنَّه رفيع الدَّرَجَات عَن الثَّرى ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك قريبٌ من كل مَوْجُود ، وَهُوَ أقرب إِلى العبيد من حَبل الوريد ، وَهُوَ على كلِّ شَيْء شَهِيد ، إِذ لَا يماثلُ قُربه قرب الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تماثل ذَاته ذَات الْأَجْسَام ، وَأَنَّه لَا يحلُّ فِي شَيْء ، وَلَا يحلُّ فِيهِ شَيْء ، تَعَالَى عَن أَن يحويه مَكَان ، كَمَا تقدَّس عَن أَن يحدُّه زمَان ، كَان قبل أَن خلق الزَّمَان وَالْمَكَان ، وَهُوَ الْآن على مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وَأَنَّه بَائِن من خلقه بصفاته ، وَلَيْسَ فِي ذَاته سواهُ ، وَلَا فِي سواهُ ذَاته ، وَأَنَّه مقدَّس عَن التَّغَيُّر والانتقال ، لَا تحلُّه الْحَوَادِث ، وَلَا تعتريه الْعَوَارِض ، بل لَا يزَال فِي نعوت جَلَاله منزَّهاً عَن الزَّوَال ، وَفِي صِفَات كَمَاله مستغنياً عَن زِيَادَة الاستكمال ... " .

وقال أيضاً في كلامه عن الأشاعرة : " فيا ليت شعري ، مَاذَا الَّذِي تنفر مِنْهُ الْقُلُوب عَنْهُم ؟ أم مَاذَا ينقم أَرْبَاب الْبدع مِنْهُم ؟ أغزارة الْعلم ، أم رجاحة الْفَهم ؟ أم اعْتِقَاد التَّوحيد والتَّنزيه ؟ أم اجتنَاب القَوْل بالتَّجسيم والتَّشبيه ؟ أم القَوْل بِإِثْبَات الصِّفَات ؟ أم تقديس الرَّبِّ عَن الْأَعْضَاء والأدوات ؟ أم تثبيت الْمَشِيئَة للهِّ وَالْقدر ؟ أم وَصفه عزَّ وجلَّ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَر ؟ أم القَوْل بقدم الْعلم وَالْكَلَام ؟ أم تنزيههم الْقَدِيم عَن صِفَات الْأَجْسَام " . انظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص٢٩٩-٣٠٠) ، (ص٣٦٧) بالترتيب .

وقال الإمام جمال الدِّين الغزنوي الحنفي (٥٩٣هـ) : " صانع الْعَالم لَيْسَ بجسم ، لِأَنَّ الْجِسْم مؤلَّف من الْجَوْهَر ، وَإِذا بَطل كَونه جوهراً ، بَطل كَونه جسماً ضَرُورَة " . انظر : كتاب أصول الدِّين (ص٦٧-٦٨) .

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧هـ) : " قال ابن عقيل (٥١٣هـ) : تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة . هذا عين التَّجسيم ، وليس الحقُّ بذي أجزاء وأبعاض يعالج بها . ثمَّ أليس يعملُ في النَّار أمرُه وتكوينه ؟!!! فكيف يستعينُ بشيء من ذاته ويعالجها بصفة من صفاته ، وهو القائل : ﴿**كُونِي بَرْداً وَسَلاماً**﴾﴿الأنبياء:٦٩﴾ ، فما أسخف هذا الاعتقاد وأبعده عن مكوِّن الأملاك والأفلاك ، فقد كذَّبهم الله ، فكيف يُظن بالخالق أنَّه يَردُها ؟ !! تعالى الله عن تجاهل المجسِّمة " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص١٧٤) .

وقال أيضاً : " ... والواجب على الخلق اعتقاد التَّنزيه وامتناع تجويز النُّقلة ، وأنَّ النُّزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان يفتقر إلى ثلاثة أجسام : جسمٌ عالي ، وهو مكان السَّاكن ، وجسمٌ سافل ، وجسمٌ ينتقل من علوٍّ إلى أسفل ، وهذا لا يجوز على الله تعالى قطعاً .

فإن قال العاميُّ : فما الذي أراد بالنُّزول ؟ قيل : أراد به معنى يليق بجلاله ، لا يلزمك التَّفتيش عنه . فإن قال : كيف حدَّث بما لا أفهمه ؟ قلنا : قد علمت أنَّ النَّازل إليك قريب منك ، فاقتنع بالقرب ولا تظنُّه كقُرب الأجسام " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكفِّ التنزيه (ص١٩٤-١٩٦) .

وقال أيضاً : " وقد وقف أقوام مَعَ الظَّواهر ، فحملوها عَلَى مقتضى الحسِّ ، فَقَالَ بعضهم : إنَّ اللهَّ جسم ، تعالى اللهَّ عَنْ ذلك ، وهذا مذهب هشام بْن الحكم (١٩٩هـ) ، وعلي بْن منصور ومحمد بْن الخليل ويونس بْن عَبْدِ الرَّحْمَن ، ثمَّ اختلفوا فَقَالَ بعضهم : جسم كالأجسام ، ومنهم من قَالَ : لا كالأجسام ثمَّ اختلفوا ...

ومن الواقفين مَعَ الحسّ أقوام ، قالوا : هو عَلَى العرش بذاته عَلَى وجه المماسَّة ، فَإِذَا نزل انتقل وتحرَّك ، وجعلوا لذاته نهاية ، وهؤلاء قد أوجبوا عَلَيْهِ المساحة والمقدار ، واستدلُّوا عَلَى أنَّه عَلَى العرش بذاته بقول النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : " ينزل اللهَّ إلى سماء الدُّنيا " ، قالوا : ولا ينزل إلَّا من هو فوق ، وهؤلاء حملوا نزوله عَلَى الأمر الحسِّي الذي يوصف به الأجسام ، وهؤلاء المشبِّهة الذين حملوا الصِّفات عَلَى مقتضى الحسّ . وَقَدْ ذكرنا جمهور كلامهم فِي كتابنا المسمَّى : بـ" منهاج الوصول إلى علم الأصول " ... وإنَّما الصَّواب قراءة الآيات والأحاديث من غير تفسير ولا كلام فيها ... والذي أراه : السُّكوت عَلَى هَذَا التَّفسير أيضاً ، إلَّا أنَّه يجوز أن يكون مراداً ، ولا يجوز أن يكون ثمَّ ذات تقبل التَّجزِّي ... " . انظر : تلبيس إبليس (ص٧٨-٨٠ باختصار) .

وقال أيضاً : " ... لأنَّ الله عزَّ وجلَّ ليس بجسم ... " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢٧١) .

وقال أيضاً : " ... وَكَانَ ابْن عقيل يَقُول: الصُّورَة على الْحَقِيقَة تقع على التَّخاطيط والأشكال ، وَذَلِكَ من صِفَات الْأَجْسَام ، وَالَّذِي صرفنَا عَن كَونه جسماً من الْأَدِلَّة النُّطقيَّة قَوْله ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ «الشورى: ١١» ، وَمن أَدِلَّة الْعُقُول : أَنَّه لَو كَانَ جسماً لكَانَتْ صورته

عَرَضَاً ، وَلَو كَانَ جسماً حَامِلاً للأعراض لجَاز عَلَيْهِ مَا يجوز على الْأَجْسَام ، وَاحْتَاجَ إِلَى مَا احْتَاجَت إِلَيْهِ من الصَّانِع ، وَلَو جَازَ قِدمه مَعَ كَونه جسماً لما امْتنع قِدَم أَحدنَا " . انظر : كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ١٣٤) .

وقال أيضاً : " ... وفي المشار إليه بقوله : ﴿**ثُمَّ دنا**﴾﴿النجم:٣﴾ ثلاثة أقوال ... وقد كشفتُ هذا الوجه في كتاب المُغْني ، وبيَّنتُ أنَّه ليس كما يخطُر بالبال من قُرب الأجسام وقطع المسافة ، لأنَّ ذلك يختصُّ بالأجسام ، والله منزَّه عن ذلك " . انظر : زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٨٥) .

فقد وضَّح وبرهن الإمام ابن الجوزي الحنبلي على أنَّ الواجب على الخلق : اعتقاد التَّنزيه وامتناع تجويز النُّقلة ، وأنَّ النُّزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان يفتقر إلى ثلاثة أجسام : جسم عالي ، وهو مكان السَّاكن ، وجسم سافل ، وجسم ينتقل من علو إلى أسفل ، وهذا لا يجوز على الله تعالى قطعاً ...

وقال الإمام فخر الدِّين الرَّازي (٦٠٦هـ) : " وَمِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُشْعِرَةِ بِالْجِسْمِيَّةِ وَالْجِهَةِ : الْأَلْفَاظُ الْمُشْتَقَّةُ مِنَ " الْعُلُوِّ " ، فمنها : قوله تعالى : ﴿**الْعَلِيُّ**﴾﴿البقرة: ٢٥٥ ﴾ ، وَمِنْهَا : قَوْلُهُ : ﴿**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى**﴾﴿الأعلى: ١﴾ ، وَمِنْهَا : الْمُتَعَالِي ، وَمِنْهَا : اللَّفْظُ الْمَذْكُورُ عِنْدَ الْكُلِّ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْبَاقِ وَهُوَ أَنَّهم كُلَّمَا ذَكَرُوهُ أَرْدَفُوا ذَلِكَ الذِّكْرَ بِقَوْلِهِمْ : " تَعَالَى " ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّحْلِ : ﴿**سُبْحانَهُ وَتَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾﴿النحل: ١﴾ . إِذَا عَرَفْتَ هَذَا ، فَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ فِي الْجِهَةِ وَالْمَكَانِ قَالُوا : مَعْنَى عُلُوِّهِ وَتَعَالِيهِ كَوْنُهُ مَوْجُوداً فِي جِهَةِ فَوْقُ ، ثمَّ هَؤُلَاءِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه جَالِسٌ فَوْقَ الْعَرْشِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه مُبَايِنٌ لِلْعَرْشِ بِبُعْدٍ مُتَنَاهٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه مُبَايِنٌ لِلْعَرْشِ بِبُعْدٍ غَيْرِ مُتَنَاهٍ ، وَكَيْفَ كَانَ فَإِنَّ الْمُشَبِّهَةَ حَمَلُوا لَفْظَ الْعَظِيمِ وَالْكَبِيرِ عَلَى الْجِسْمِيَّةِ وَالْمِقْدَارِ، وَحَمَلُوا لَفْظَ الْعَلِيِّ عَلَى الْعُلُوِّ فِي الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ ، وَأَمَّا أَهْلُ التَّنْزِيهِ وَالتَّقْدِيسِ فَإِنَّهُمْ حَمَلُوا الْعَظِيمَ وَالْكَبِيرَ عَلَى وُجُوهٍ لَا تُفِيدُ الْجِسْمِيَّةَ وَالْمِقْدَارَ :

فَأَحَدُهَا : أَنَّه عَظِيمٌ بِحَسَبِ مُدَّةِ الْوُجُودِ ، وَذَلِكَ لأَنَّه أَزَلِيٌّ أَبَدِيٌّ ، وَذَلِكَ هُوَ نِهَايَةُ الْعَظَمَةِ وَالْكِبْرِيَاءِ فِي الْوُجُودِ وَالْبَقَاءِ وَالدَّوَامِ .

وَثَانِيهَا : أَنَّه عَظِيمٌ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ .

وَثَالِثُهَا : أَنَّه عَظِيمٌ فِي الرَّحْمَةِ وَالْحِكْمَةِ .

وَرَابِعُهَا: أَنَّه عَظِيمٌ فِي كَمَالِ الْقُدْرَةِ ، وَأَمَّا الْعُلُوُّ فَأَهْلُ التَّنْزِيهِ يَحْمِلُونَ هَذَا اللَّفْظَ عَلَى كَوْنِهِ مُنَزَّهاً عَنْ صِفَاتِ النَّقَائِصِ وَالْحَاجَاتِ .

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَلَفْظُ الْعَظِيمِ وَالْكَبِيرِ عِنْدَ الْمُشَبِّهَةِ مِنْ أَسْمَاءِ الذَّاتِ ، وَعِنْدَ أَهْلِ التَّوحيد مِنْ أَسْمَاءِ الصِّفَاتِ ، وَأَمَّا لَفْظُ الْعَلِيِّ فَعِنْدَ الْكُلِّ مِنْ أَسْمَاءِ الصِّفَاتِ ، إِلَّا أَنَّه عِنْدَ الْمُشَبِّهَةِ يُفِيدُ الْحُصُولَ فِي الْحَيِّزِ الَّذِي هُوَ الْعُلُوُّ الْأَعْلَى ، وَعِنْدَ أَهْلِ التَّوحيد يُفِيدُ كَوْنَهُ مُنَزَّهاً عَنْ كُلِّ مَا لَا يَلِيقُ بِالْإِلَهِيَّةِ " .

وقال أيضاً : " ... وَالْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ : أَنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الْمَعْلُومَةِ عِنْدَ الْخَلْقِ : إِمَّا صِفَاتُ الْجَلَالِ ، وَإِمَّا صِفَاتُ الْإِكْرَامِ ، أَمَّا صِفَاتُ الْجَلَالِ فَهِيَ قَوْلُنَا : لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا بِجَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، وَلَا فِي الْمَكَانِ ، وَلَا فِي الْمَحَلِّ ... " .

وقال أيضاً : " وَأَمَّا التَّنْزِيهُ ، فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّه لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا فِي مَكَانٍ قَوْلُهُ : قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ، فَإِنَّ الْمُرَكَّبَ مُفْتَقِرٌ إلى أَجْزَائِهِ ، وَالْمُحْتَاجَ مُحْدَثٌ ، وَإِذَا كَانَ أَحَداً وَجَبَ أَنْ لَا يَكُونُ جِسْماً ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جِسْماً لَمْ يَكُنْ فِي الْمَكَانِ " .

وقال في تفسيره لقول الله تعالى : **﴿وَللهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ إِنَّ اللهَ واسِعٌ عَلِيمٌ﴾** ﴿البقرة: ١١٥﴾ : " الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : الْآيَةُ مِنْ أَقْوَى الدَّلَائِلِ عَلَى نَفْيِ التَّجْسِيمِ وَإِثْبَاتِ التَّنْزِيهِ ، وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّه تَعَالَى قَالَ : **﴿وَللهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾** ، فَبَيَّنَ أَنَّ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ مَمْلُوكَتَانِ لَهُ ، وإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِهَةَ أَمْرٌ مُمْتَدٌّ فِي الْوَهْمِ طُولاً وَعَرْضاً وَعُمْقاً ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ فَهُوَ مُؤَلَّفٌ مُرَكَّبٌ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِقٍ وَمُوجِدٍ ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ عَامَّةٌ فِي الْجِهَاتِ كُلِّهَا ، أَعْنِي الْفَوْقَ وَالتَّحْتَ ، فَثَبَتَ بِهَذَا أَنَّه تَعَالَى خَالِقُ الْجِهَاتِ كُلِّهَا ، وَالْخَالِقُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْمَخْلُوقِ لَا مَحَالَةَ ، فَقَدْ كَانَ الْبَارِي تَعَالَى قَبْلَ خَلْقِ الْعَالَمِ مُنَزَّهاً عَنِ الْجِهَاتِ وَالْأَحْيَازِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَبْقَى بَعْدَ خَلْقِ الْعَالَمِ كَذَلِكَ لَا مَحَالَةَ لِاسْتِحَالَةِ انْقِلَابِ الْحَقَائِقِ وَالْمَاهِيَّاتِ .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّه تَعَالَى قَالَ : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ ، وَلَوْ كَانَ اللهُ تَعَالَى جِسْماً وَلَهُ وَجْهٌ جُسْمَانِيٌّ ، لَكَانَ وَجْهُهُ مُخْتَصّاً بِجَانِبٍ مُعَيَّنٍ ، وَجِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، فَمَا كَانَ يَصْدُقُ قَوْلُهُ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ ، فَلَمَّا نَصَّ اللهُ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ ، عَلِمْنَا أَنَّه تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ " .

وقال أيضاً : " ... أَجْمَعَ الْمُعْتَبَرُونَ مِنَ الْعُقَلَاءِ عَلَى أَنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَجِيءِ وَالذَّهَابِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ وُجُوهٌ :

**أَحَدُهَا :** مَا ثَبَتَ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ أَنَّ كُلَّ مَا يَصِحُّ عَلَيْهِ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ لَا يَنْفَكُّ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، وَهُمَا مُحْدَثَانِ ، وَمَا لَا يَنْفَكُّ عَنِ الْمُحْدَثِ فَهُوَ مُحْدَثٌ ، فَيَلْزَمُ أَنَّ كُلَّ مَا يَصِحُّ عَلَيْهِ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحْدَثاً مَخْلُوقاً وَالْإِلَهُ الْقَدِيمُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ .

**وَثَانِيهَا :** أَنَّ كُلَّ مَا يَصِحُّ عَلَيْهِ الِانْتِقَالُ مِنْ مَكَانٍ إِلى مَكَانٍ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الصِّغَرِ وَالْحَقَارَةِ كَالْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ بَلْ يَكُونُ شَيْئاً كَبِيراً ، فَيَكُونُ أَحَدُ جَانِبَيْهِ مُغَايِراً لِلْآخَرِ ، فَيَكُونُ مُرَكَّباً مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ مُرَكَّباً ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْمُرَكَّبَ يَكُونُ مُفْتَقِراً فِي تَحَقُّقِهِ إِلى تَحَقُّقِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ غَيْرُهُ ، فَكُلُّ مُرَكَّبٍ هُوَ مُفْتَقِرٌ إِلى غَيْرِهِ ، وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ إِلى غَيْرِهِ فَهُوَ مُمْكِنٌ لِذَاتِهِ ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ لِذَاتِهِ فَهُوَ مُحْتَاجٌ فِي وُجُودِهِ إِلى الْمُرَجِّحِ وَالْمُوجِدِ ، فَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحْدَثٌ مَخْلُوقٌ مَسْبُوقٌ بِالْعَدَمِ ، وَالْإِلَهُ الْقَدِيمُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ .

**وَثَالِثُهَا :** أَنَّ كُلَّ مَا يَصِحُّ عَلَيْهِ الِانْتِقَالُ مِنْ مَكَانٍ إِلى مَكَانٍ فَهُوَ مَحْدُودٌ وَمُتَنَاهٍ ، فَيَكُونُ مُخْتَصّاً بِمِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ ، مَعَ أَنَّه كَانَ يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ وُقُوعُهُ عَلَى مِقْدَارٍ أَزْيَدَ مِنْهُ أَوْ أَنْقَصَ ، فَاخْتِصَاصُهُ بِذَلِكَ الْقَدْرِ الْمُعَيَّنِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لِتَرْجِيحِ مُرَجِّحٍ ، وَتَخْصِيصِ مُخَصِّصٍ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ فِعْلاً لِفَاعِلٍ مُخْتَارٍ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحْدَثٌ مَخْلُوقٌ ، فَالْإِلَهُ الْقَدِيمُ الْأَزَلِيُّ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ .

**وَرَابِعُهَا :** أَنَّا مَتَى جَوَّزْنَا فِي الشَّيْءِ الَّذِي يَصِحُّ عَلَيْهِ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ أَنْ يَكُونَ إِلَهاً قَدِيماً أَزَلِيّاً ، فَحِينَئِذٍ لَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَحْكُمَ بِنَفْيِ الْإِلَهِيَّةِ عَنِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَكَانَ بَعْضُ الْأَذْكِيَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا يَقُولُ : الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا عَيْبَ فِيهِمَا يَمْنَعُ مِنَ القول بإلهيتهما سوى أنَّهم جِسْمٌ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَيْبَةُ

وَالْحُضُورُ ، فَمَنْ جَوَّزَ الْمَجِيءَ وَالذَّهَابَ عَلَى اللهِ تَعَالَى ، فَلِمَ لَا يَحْكُمُ بِإِلَهِيَّةِ الشَّمْسِ ، وَمَا الَّذِي أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْحُكْمَ بِإِثْبَاتِ مَوْجُودٍ آخَرَ يَزْعُمُ أَنَّه إِلَهٌ .

**وَخَامِسُهَا :** أَنَّ اللهَ تَعَالَى حَكَى عَنِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّه طَعَنَ فِي إِلَهِيَّةِ الْكَوَاكِبِ وَالْقَمَرِ وَالشَّمْسِ بِقَوْلِهِ : **﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾**﴿الأنعام: ٧٦﴾ ، وَلَا مَعْنَى لِلْأُفُولِ إِلَّا الْغَيْبَةُ وَالْحُضُورُ ، فَمَنْ جَوَّزَ الْغَيْبَةَ وَالْحُضُورَ عَلَى اللهِ تَعَالَى ، فَقَدْ طَعَنَ فِي دَلِيلِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَكَذَّبَ اللهَ فِي تَصْدِيقِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ .

**وَسَادِسُهَا :** أَنَّ فِرْعَوْنَ لَعْنَةُ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِ لَمَّا سَأَلَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : **﴿وَما رَبُّ الْعالَمِينَ﴾** ﴿الشعراء: ٢٣﴾ ، وَطَلَبَ مِنْهُ الْمَاهِيَّةَ وَالْجِنْسَ وَالْجَوْهَرَ ، فَلَوْ كَانَ تَعَالَى جِسْماً مَوْصُوفاً بِالْأَشْكَالِ وَالْمَقَادِيرِ لَكَانَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ لَيْسَ إِلَّا بِذِكْرِ الصُّورَةِ وَالشَّكْلِ وَالْقَدْرِ : فَكَان جَوَابُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ : **﴿رَبُّ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ﴾**﴿مريم:٦٥﴾ ، **﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾** ﴿الدخان: ٨﴾ ، **﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾** ﴿المزمل: ٩﴾ خَطَأً وَبَاطِلاً ، وَهَذَا يَقْتَضِي تَخْطِئَةَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْجَوَابِ ، وَتَصْوِيبَ فِرْعَوْنَ فِي قَوْلِهِ : **﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾**﴿الشعراء: ٢٧﴾ ، وَلَمَّا كَانَ كُلُّ ذَلِكَ بَاطِلاً ، عَلِمْنَا أَنَّه تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ أَنْ يَكُونَ جِسْماً ، وَأَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ ، وَمُنَزَّهٌ عَنْ أَنْ يَصِحَّ عَلَيْهِ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ .

**وَسَابِعُهَا :** أَنَّه تَعَالَى قَالَ : **﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾**﴿الإخلاص: ١﴾ ، وَالْأَحَدُ هُوَ الْكَامِلُ فِي الْوَحْدَانِيَّةِ ، وَكُلُّ جِسْمٍ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ بِحَسَبِ الْغَرَضِ وَالْإِشَارَةِ إِلى جُزْأَيْنِ ، فَلَمَّا كَانَ تَعالَى أَحَداً امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ جِسْماً أَوْ مُتَحَيِّزاً ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ جِسْماً وَلَا مُتَحَيِّزاً امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ، وَأَيْضًا قَالَ تَعَالَى : **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾**﴿مريم: ٦٥﴾ ، أَيْ : شَبِيهاً ، وَلَوْ كَانَ جِسْماً مُتَحَيِّزاً لَكَانَ مُشَابِهاً لِلْأَجْسَامِ فِي الْجِسْمِيَّةِ ، إِنَّمَا الِاخْتِلَافُ يَحْصُلُ فِيمَا وَرَاءَ الْجِسْمِيَّةِ ، وَذَلِكَ إِمَّا بِالْعِظَمِ أَوْ بِالصِّفَاتِ وَالْكَيْفِيَّاتِ ، وَذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي حُصُولِ الْمُشَابَهَةِ فِي الذَّاتِ ، وَأَيْضاً قَالَ تَعَالَى : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**﴿الشورى: ١١﴾ ، وَلَوْ كَانَ جِسْماً لَكَانَ مَثَلاً لِلْأَجْسَامِ .

وَثَامِنُهَا: لَوْ كَانَ جِسْماً مُتَحَيِّزاً لَكَانَ مُشَارِكاً لِسَائِرِ الْأَجْسَامِ فِي عُمُومِ الْجِسْمِيَّةِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُخَالِفاً فِي خُصُوصِ ذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ ، وَإِمَّا أن لَا يَكُونُ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَمَا بِهِ الْمُشَارَكَةُ غَيْرُ مَا بِهِ الْمُمَايَزَةُ ، فَعُمُومُ كَوْنِهِ جِسْماً مُغَايِرٌ لِخُصُوصِ ذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ ، وَهَذَا مُحَالٌ لِأَنَّا إِذَا وَصَفْنَا تِلْكَ الذَّاتِ الْمَخْصُوصَةَ بِالْمَفْهُومِ مِنْ كَوْنِهِ جِسْماً كُنَّا قَدْ جَعَلْنَا الْجِسْمَ صِفَةً وَهَذَا مُحَالٌ ، لِأَنَّ الْجِسْمَ ذَاتُ الصِّفَةِ ، وَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّ تِلْكَ الذَّاتَ الْمَخْصُوصَةَ الَّتِي هِيَ مُغَايِرَةٌ لِلْمَفْهُومِ مِنْ كَوْنِهِ جِسْماً وَغَيْرَ مَوْصُوفٍ بِكَوْنِهِ جِسْماً ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ ذَاتُ اللهَّ تَعَالَى شَيْئاً مُغَايِراً لِلْمَفْهُومِ مِنَ الْجِسْمِ ، وَغَيْرَ مَوْصُوفٍ بِهِ ، وَذَلِكَ يَنْفِي كَوْنَهُ تَعَالَى جِسْماً ، وَأَمَّا إِنْ قِيلَ : إِنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى بَعْدَ أَنْ كَانَتْ جِسْماً لَا يُخَالِفُ سَائِرَ الْأَجْسَامِ فِي خُصُوصِيَّةٍ ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَثَلاً لَهَا مُطْلَقاً ، وَكُلُّ مَا صَحَّ عَلَيْهَا فَقَدْ صَحَّ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَجْسَامُ مُحْدَثَةً وَجَبَ فِي ذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ ، فَثَبَتَ أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا بِمُتَحَيِّزٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ عَلَيْهِ " .

وقال أيضاً : " أَمَّا الْإِيمَانُ بِوُجُودِهِ ، فَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ وَرَاءَ الْمُتَحَيِّزَاتِ مَوْجُوداً خَالِقاً لَهَا ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَالْمُجَسِّمُ لَا يَكُونُ مُقِرّاً بِوُجُودِ الْإِلَهِ تَعَالَى ، لأَنَّه لَا يُثْبِتُ مَا وَرَاءَ الْمُتَحَيِّزَاتِ شَيْئاً آخَرَ ، فَيَكُونُ اخْتِلَافُهُ مَعَنَا فِي إِثْبَاتِ ذَاتِ اللهَّ تَعَالَى ".

وقال أيضاً : " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ النَّظَرِ تَقْلِيبَ الْحَدَقَةِ إلى جَانِبِ الْمَرْئِيِّ الْتِمَاساً لِرُؤْيَتِهِ ، لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَتَعَالَى إِلَهُنَا عَنْ أَنْ يَكُونَ جِسْماً " .

وقال أيضاً : " اخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ فِي تَفْسِيرِ يَدِ اللهَّ تَعَالَى ، فَقَالَتِ الْمُجَسِّمَةُ : أَنَّهَا عُضْوٌ جُسْمَانِيٌّ ، كَمَا فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ ، وَاحْتَجُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِها أَمْ لَهُمْ آذانٌ يَسْمَعُونَ بِها﴾**﴿الأعراف: ١٩٥﴾ ، وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ : أَنَّه تَعَالَى قَدَحَ فِي إِلَهِيَّةِ الْأَصْنَامِ لِأَجْلِ أَنَّهَا لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ ، فَلَوْ لَمْ تَحْصُلْ للهِ هَذِهِ الْأَعْضَاءُ لَزِمَ الْقَدْحُ فِي كَوْنِهِ إِلَهاً ، وَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ وَجَبَ إِثْبَاتُ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ لَهُ . قَالُوا وَأَيْضاً اسْمُ الْيَدِ مَوْضُوعٌ لِهَذَا الْعُضْوِ ، فَحَمْلُهُ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ تَرْكٌ لِلُّغَةِ ، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي إِبْطَالِ هَذَا الْقَوْلِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَنْفَكُّ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، وَهُمَا مُحْدَثَانِ ، وَمَا لَا يَنْفَكُّ عَنِ الْمُحْدَثِ فَهُوَ مُحْدَثٌ ، وَلِأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ فَهُوَ مُتَنَاهٍ فِي الْمِقْدَارِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ مُتَنَاهِياً فِي الْمِقْدَارِ فَهُوَ مُحْدَثٌ ، وَلِأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ فَهُوَ مُؤَلَّفٌ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ قَابِلاً لِلتَّرْكِيبِ وَالِانْحِلَالِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ افْتَقَرَ إِلَى مَا يُرَكِّبُهُ وَيُؤَلِّفُهُ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحْدَثٌ ، فَثَبَتَ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ أَنَّه يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ تَعَالَى جِسْماً ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ يَدُهُ عضواً جسمانياً " .

وقال أيضاً : " وَحَشْوِيَّةُ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُونَ : إِنَّ مَنْ قَرَأَ كَلَامَ اللهِ ، فَالَّذِي يَقْرَؤُهُ هُوَ عَيْنُ كَلَامِ تَعَالَى ، وَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى مَعَ أَنَّه صِفَةُ اللهِ يَدْخُلُ فِي لِسَانِ هَذَا الْقَارِئِ ، وَفِي لِسَانِ جَمِيعِ الْقُرَّاءِ ، وَإِذَا كُتِبَ كَلَامُ اللهِ فِي جِسْمٍ ، فَقَدْ حَلَّ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْجِسْمِ ، فَالنَّصَارَى إِنَّما أَثْبَتُوا الْحُلُولَ وَالِاتِّحَادَ فِي حَقِّ عِيسَى . وَأَمَّا هَؤُلَاءِ الْحَمْقَى فَأَثْبَتُوا كَلِمَةَ اللهِ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ قَرَأَ الْقُرْآنَ ، وَفِي كُلِّ جِسْمٍ كُتِبَ فِيهِ الْقُرْآنُ ، فَإِنْ صَحَّ فِي حَقِّ النَّصَارَى أَنَّهم لَا يُؤْمِنُونَ باللهِ بِهَذَا السَّبَبِ ، وَجَبَ أَنْ يَصِحَّ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ الْحُرُوفِيَّةِ وَالْحُلُولِيَّةِ أَنَّهم لَا يُؤْمِنُونَ باللهِ ، فَهَذَا تَقْرِيرُ هَذَا السُّؤَالِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ الدَّلِيلَ دَلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْإِلَهَ جِسْمٌ فَهُوَ مُنْكِرٌ لِلْإِلَهِ تَعَالَى ، وَذَلِكَ لِأَنَّ إِلَهَ الْعَالَمِ مَوْجُودٌ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا حَالٍّ فِي الْجِسْمِ ، فَإِذَا أَنْكَرَ الْمُجَسِّمُ هَذَا الْمَوْجُود َفَقَدْ أَنْكَرَ ذَاتَ الْإِلَهِ تَعَالَى ، فَالْخِلَافُ بَيْنَ الْمُجَسِّمِ وَالْمُوَحِّدِ لَيْسَ فِي الصِّفَةِ ، بَلْ فِي الذَّاتِ ، فَصَحَّ فِي الْمُجَسِّمِ أَنَّه لَا يُؤْمِنُ باللهِ " .

وقال أيضاً : " فَقَوْلُهُ : ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾«سبأ: ٢٣» ، إِشَارَةٌ إلى أَنَّه فَوْقَ الْكَامِلِينَ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ ، وَهَذَا يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِكَوْنِهِ جِسْماً وَفِي حَيِّزٍ ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ فِي حَيِّزٍ ، فَإِنَّ الْعَقْلَ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ مُشَارٌ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَقْطَعُ الْإِشَارَةِ ، لِأَنَّ الْإِشَارَةَ لَوْ لَمْ تَقَعْ إِلَيْهِ لَمَا كَانَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ هو ، وإذا وقعت الإشارة إليه ، فقد تناهب الْإِشَارَةُ عِنْدَهُ ، وَفِي كُلِّ مَوْقِعٍ تَقِفُ الْإِشَارَةُ بِقَدْرِ الْعَقْلِ عَلَى أَنْ يَفْرِضَ الْبُعْدَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَيَقُولُ : لَوْ كَانَ بَيْنَ مَأْخَذِ الْإِشَارَةِ وَالْمُشَارِ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا الْبُعْدِ لَكَانَ هَذَا

الْمُشَارُ إِلَيْهِ أَعْلَى فَيَصِيرُ عَلِيّاً بِالْإِضَافَةِ لَا مُطْلَقاً ، وَهُوَ عَلِيٌّ مُطْلَقاً ، وَلَوْ كَانَ جِسْماً لَكَانَ لَهُ مِقْدَارٌ ، وَكُلُّ مِقْدَارٍ يُمْكِنُ أَنْ يُفْرَضَ أَكْبَرُ مِنْهُ فَيَكُونَ كَبِيراً بِالنِّسْبَةِ إِلى غَيْرِهِ لَا مُطْلَقاً وَهُوَ كَبِيرٌ مطلقاً " .

وقال أيضاً : " الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : تَمَسَّكَتِ الْمُجَسِّمَةُ فِي إِثْبَاتِ الْعُلُوِّ بِالْمَكَانِ بِقَوْلِهِ : **﴿رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾** ﴿الأعلى: ١﴾ ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْعُلُوَّ بِالْجِهَةِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ ، لأنَّه تَعَالَى إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَنَاهِياً أَوْ غَيْرَ مُتَنَاهٍ ، فَإِنْ كَانَ مُتَنَاهِياً كَانَ طَرَفُهُ الْفَوْقَانِيُّ مُتَنَاهِياً ، فكَانَ فَوْقَهُ جِهَةً فَلَا يَكُونُ هُوَ سُبْحَانَهُ أَعْلَى مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ فَالْقَوْلُ : بِوُجُودِ أَبْعَادٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ مُحَالٌ ، وَأَيْضاً فَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ تَعَالَى مُخْتَلِطَةً بِالْقَاذُورَاتِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ وَمُتَنَاهِياً مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ كَانَ الْجَانِبُ الْمُتَنَاهِي مُغَايِراً لِلْجَانِبِ غَيْرِ الْمُتَنَاهِي ، فَيَكُونُ مُرَكَّباً مِنْ جُزْأَيْنِ ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ مُمْكِنٌ ، فَوَاجِبُ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ مُمْكِنُ الْوُجُودِ ، هذا مُحَالٌ . فَثَبَتَ أَنَّ الْعُلُوَّ هَاهُنَا لَيْسَ بِمَعْنَى الْعُلُوِّ فِي الْجِهَةِ ، مِمَّا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ مَا قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا بَعْدَهَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ الْعُلُوُّ بِالْجِهَةِ ، أَمَّا مَا قَبْلَ الْآيَةِ فَلِأَنَّ الْعُلُوَّ عِبَارَةٌ عَنْ كَوْنِهِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ عَنِ الْعَالَمِ ، وَهَذَا لَا يُنَاسِبُ اسْتِحْقَاقَ التَّسْبِيحِ وَالثَّنَاءِ وَالتَّعْظِيمِ ، أَمَّا الْعُلُوُّ بِمَعْنَى كَمَالِ الْقُدْرَةِ وَالتَّفَرُّدِ بِالتَّخْلِيقِ وَالْإِبْدَاعِ ، فَيُنَاسِبُ ذَلِكَ ، وَالسُّورَةُ هَاهُنَا مَذْكُورَةٌ لِبَيَانِ وَصْفِهِ تَعَالَى بِمَا لِأَجْلِهِ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ وَالثَّنَاءَ وَالتَّعْظِيمَ ... " . انظر : تفسير الرازي (١/ ١٣٤) ، (١/ ١٣٧) ، (٢/ ٣٢٥) ، (٤/ ٢١) ، (٥/ ٣٥٦-٣٥٨) ، (٧/ ١٠٧) ، (٨/ ٢٦٧) ، (١٢/ ٣٩٥) ، (١٦/ ٢٤) ، (١٦/ ١٢٧) بالترتيب .

وقال أيضاً : " الْفَصْل الثَّانِي فِي تَقْدِير الدَّلَائِل السَّمعيَّة على أَنَّه تَعَالَى منزَّه عَن الجسميَّة ، والحيِّز ، والجهة :

الْحجَّة الأُولى : قَوْله تَعَالَى : **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** ﴿الإخلاص: ١ – ٤﴾ ، وَاعْلَم أَنَّه قد اشْتهر فِي التَّفْسِير : أَنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم سُئِلَ عَن مَاهِيَّة ربِّه ، وَعَن نَعته ، وَصفته ، فانتظر الْجَواب من الله تَعَالَى ، فَأنْزل هَذِه السُّورَة . إِذا عرفت ذَلِك فَنَقُول : هَذِه السُّورَة يجب أَن تكون من المحكمات لَا من المتشابهات ، لأنَّه تَعَالَى جعلهَا جَوَاباً عَن سُؤال الْمُتَشَابه ، بل وأنزلها عِنْد الْحَاجة . وَذَلِكَ يَقْتَضِي كونهَا من المحكمات لَا من المتشابهات .

وَإِذا ثَبت هَذَا وَجب الْجَزْم بِأَنَّ كلَّ مَذْهَب يُخَالف هَذِه السُّورَة يكون بَاطِلاً ، فَنَقُول : إِنَّ قَوْله تَعَالَى : **﴿أَحَدٌ﴾** ، يدلُّ على نفي الجسميَّة ، وَنفي الحيِّز والجهة . أَمَّا دلَالَته على أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم ، فَذَلِك لِأَنَّ الْجِسْم أَقَله أَن يكون مركَّباً من جوهرين ، وَذَلِكَ يُنَافِي الْوحدَة . ولَمَّا كان قَوله : **﴿أَحَدٌ﴾** مُبَالغَة فِي الواحديَّة ، كان قوله : **﴿أَحَدٌ﴾** منافياً للجسميَّة .

وَأَمَّا دلَالَته على أَنَّه لَيْسَ بجوهر ، فَنَقُول : أَمَّا الَّذين يُنكرُونَ الْجَوْهَر الْفَرد ، فَإِنَّهُم يَقُولُونَ : إِنَّ كلَّ متحيِّز فَلَا بُدَّ وَأَن يتَمَيَّز أحد جانبيه عَن الثَّانِي ، وَذَلِكَ لأَنَّه لَا بُدَّ من أَن يتَمَيَّز يَمِينه عَن يسَاره ، وقدَّامه عَن خَلفه ، وفوقه عَن تَحْتَهُ ، وكلّ مَا تميَّز فِيهِ شَيْء عَن شَيْء ، فَهُوَ منقسمٌ ، لِأَنَّ يَمِينه مَوْصُوف بِأَنَّهُ يَمِين لَا يسَار ، ويساره مَوْصُوف بِأَنَّهُ يسَار لَا يَمِين ، فَلَو كَانَ يَمِينه عين يسَاره ، لاجتمع فِي الشَّيء الْوَاحِد ، أَنَّه يَمِين ، وَلَيْسَ بِيَمِين ، ويسار وَلَيْسَ بيسار ، فَيلْزم اجْتِمَاع النَّفْي وَالْإِثْبَات فِي الشَّيء الْوَاحِد ، وَهُوَ محَال .

قَالُوا : فَثَبت أَنَّ كلَّ متحيِّز فَهُوَ منقسمٌ ، وَثَبت أَنَّ كلَّ منقسم فَهُوَ لَيْسَ بِأحد ، فَلَمَّا كَانَ الله تَعَالَى مَوْصُوفاً بِأَنَّهُ أحد ، وَجب أَن لَا يكون متحيِّزاً أصلاً ، وَذَلِكَ يَنْفِي كَونه جوهراً .

وَأَمَّا الَّذين يثبتون الْجَوْهَر الْفَرد ، فَإِنَّهُ لَا يُمكنهُم الاستدلال على نفي كَونه تَعَالَى جوهراً من هَذَا الاعتبار ، ويمكنهم أَن يحتجُّوا بِهَذِهِ الْآيَة على نفي كَونه جوهراً من وَجه آخر ، وَبَيَانه : هُوَ أَنَّ الْأَحَد كَمَا يُرَاد بِهِ نفي التَّرْكِيب والتآليف فِي الذَّات ، فقد يُرَاد بِهِ الضِّدّ والندّ ، فلَو كَانَ تَعَالَى جوهراً فرداً ، لَكَانَ كل جَوْهَر فَرد مثلاً لَهُ ، وَذَلِكَ يَنْفِي كَونه أحداً . ثمَّ أكدوا هَذَا الْوَجْه بقوله تَعَالَى : **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** ، وَلَو كَانَ جوهراً لَكَانَ كل جَوْهَر فَرد كفواً لَهُ ، فدلَّت هَذِه السُّورَة من الْوَجْه الَّذِي قَرَّرْنَاهُ على أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم وَلَا بجوهر ، وَإِذا ثَبت أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم وَلَا بجوهر ، وَجب أَن لَا يكون فِي شَيْء من الأحياز والجهات ، لِأَنَّ كلّ مَا كَانَ مُخْتَصّاً بحيِّز وجهة ، فَإِن كَانَ منقسماً كَانَ جسماً ، وَقد بَينَّا إِبطَال ذَلِك ، وَإِن لم يكن منقسماً كَانَ جوهراً فَرداً ، وَقد بَينَّا أَنَّه بَاطِل ، وَلما بَطل القسمان ، ثَبت أَنَّه يمْتَنع أَن يكون فِي جِهَة أصلاً ، فَثَبت أَنَّ قَوْله تَعَالَى : **﴿أَحَدٌ﴾** ، يدلُّ دلَالَة قَطْعِيَّة على أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم ، وَلَا بجوهر ، وَلَا فِي حيِّز وجهة أصلاً .

وَاعْلَم أَنَّه تَعَالَى كَمَا نَصَّ على أَنَّه تَعَالَى وَاحِد ، فقد نَصَّ على الْبُرْهَان الَّذِي لأَجله يجب الحكم بِأَنَّهُ أحد ، وَذَلِكَ أَنَّه قَالَ : **﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾** ، وَكَونه إِلَهاً يَقْتَضِي كَونه غَنِياً عَمَّا سواهُ ، وكلّ مركَّب ، فَإِنَّهُ مفتقر إِلى كلِّ وَاحِد من أَجْزَائِهِ ، وكل وَاحِد من أَجْزَائِهِ غَيره ، فَكلُّ مركَّب فَهُوَ مفتقرٌ إِلى غَيره ، وَكَونه إِلَهاً يمْنَع من كَونه مفتقراً إِلى غَيره ، وَذَلِكَ يُوجب الْقطع بِكَوْنِهِ أحداً ، وَكَونه أحداً يُوجب الْقطع بِأَنَّهُ لَيْسَ بجسم ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا فِي حيّز وجهة . فَثَبت : أَنَّ قَوْله تَعَالَى : **﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾** ، برهَان قَاطع على ثُبُوت هَذِه المطالب .

وَأَمَّا قَوْله : **﴿اللهُ الصَّمَدُ﴾** ، فالصمد هُوَ السَّيِّد المصمود إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِج ، وَذَلِكَ يدلُّ على أَنَّه لَيْسَ بجسم ، وعَلى أَنَّه غير مُخْتَصٍّ بالحيِّز والجهة . .

أَمَّا بَيَان دلَالَته على نفي الجسميَّة ، فَمن وُجُوه :

**الأَوَّلُ** : أَنَّ كلَّ جسم فَهُوَ مركَّب ، وكلُّ مركَّب فَهُوَ مُحْتَاج إِلى كلِّ وَاحِد من أَجْزَائِهِ ، وكلُّ وَاحِد من أَجْزَائِهِ غَيره ، فَكلُّ مركَّب فَهُوَ مُحْتَاج إِلى غَيره ، والمحتاج إِلى الْغَيْر لَا يكون غَنِياً مُحْتَاجاً إِلَيه ، فَلم يكن صمداً مُطلقاً .

**الثَّانِي** : لَو كَانَ مركَّباً من الْجَوَارِح والأعضاء لاحتاج فِي الإبصار إِلى الْعين ، وَفِي الْفِعْل إِلى الْيَد ، وَفِي الْمَشْي إِلى الرِّجل ، وَذَلِكَ يُنَافِي كَونه صمداً مُطلقاً .

**الثَّالِث** : أَنَّا نُقِيم الدّلَالَة على أَنَّ الْأَجْسَام متماثلة ، والأشياء المتماثلة يجب اشتراكها فِي اللوازم ، فَلَو احْتَاجَ بعض الْأَجْسَام إِلى بعض ، لزم كَون الْكلّ مُحْتَاجاً إِلى ذَلِك الْجِسْم ، وَلزِمَ أَيْضاً كَونه مُحْتَاجاً إِلى نَفسه ، وكلُّ ذَلِك محَال . وَلَمَّا كَانَ ذَلِك محَالاً ، وَجب أَن لَا يحْتَاج إِلَيْهِ شَيْء من الْأَجْسَام ، وَلَو كَانَ كَذَلِك لم يكن صمداً على الْإِطْلَاق .

وَأَمَّا بَيَان دلَالَته على أَنَّه تَعَالَى منزَّه عَن الحيِّز والجهة ، فَهُوَ أَنَّه تَعَالَى لَو كَانَ مُخْتَصّاً بالحيِّز والجهة ، لَكَانَ إِمَّا أَن يكون حُصُوله فِي الحيِّز الْمعِيَّن وَاجِباً أَو جَائِزاً ، فَإِن كَانَ وَاجِباً فَحِينَئِذٍ يكون ذَاته تَعَالَى مفتقراً فِي الْوُجُود والتحقق إِلى ذَلِك الحيِّز الْمعِيَّن ، وذَلِك الحيِّز الْمعِيَّن فَإِنَّهُ يكون غَنِياً عَن ذَاته الْمَخْصُوص ، لأَنَّا لَو فَرضنَا عدم حُصُول ذَات الله تَعَالَى فِي ذَلِك الحيِّز الْمعِيَّن لم يبطل ذَلِك الحيِّز

أصلاً ، وعَلى هَذَا التَّقْدِير يكون تَعَالَى مُحْتَاجاً إلى ذَلِك الحيِّز ، فَلم يكن صمداً على الْإِطْلَاق . وأمَّا إن كَانَ حُصُوله فِي الحيِّز الْمعِيَّن جَائِزاً لَا وَاجِباً ، فَحِينَئِذٍ يفْتَقر إلى مُخَصِّص يخصِّصه بالحيِّز الْمعِيَّن ، وَذَلِكَ يُوجِب كَونه مُحْتَاجاً ، وينافي كَونه صَمَداً .

وَأمَّا قَوْله تَعَالَى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ ، فَهَذَا أَيْضاً يدلُّ على أَنَّه لَيْسَ بجِسْم ، وَلَا جَوْهَر ، لأَنَّا سنقيم الدّلَالَة على أَنَّ الْجَوَاهِر متماثلة ، فَلَو كَانَ تَعَالَى جوهراً ، لَكَانَ مثلاً لجَمِيع الْجَوَاهِر فَكَانَ كلُّ وَاحِد من الْجَوَاهِر : كفؤا لَهُ . وَلَو كَانَ جسماً لَكَانَ مؤلَّفاً من الْجَوَاهِر ، لِأَنَّ الْجِسْم يكون كَذَلِك ، وَحِينَئِذٍ يعود الْإِلْزَام الْمَذْكُور . فَثَبت أَنَّ هَذِه السُّورَة من أظهر الدَّلَائِل على أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم وَلَا بجَوْهر ، وَلَا حَاصِل فِي مَكَان وحيِّز .

وَاعْلَم أَنَّه كَمَا أَنَّ الْكفَّار لما سَأَلُوا الرَّسُول عَن صفة ربِّه ، وأجَاب الله بِهَذِهِ السُّورَة الدَّالَّة على كَونه تَعَالَى منزَّهاً عَن أَن يكون جسماً أَو جوهراً أَو مُخْتَصَّاً بِالْمَكَانِ ، فَكَذَلِك فِرْعَوْن سَأَلَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام عَن صفة الله تَعَالَى ، فَقَالَ : ﴿وَما رَبُّ الْعالَمِينَ﴾﴿الشعراء: ٢٣﴾ ، ثمَّ إِنَّ مُوسَى لم يذكر الْجَواب عَن هَذَا السُّؤَال ، إِلَّا بِكَوْنِهِ تَعَالَى خَالِقاً للنَّاس ومدبراً لَهُم ، وخالقاً للسَّمَوَات وَالْأَرْض ومدبراً لَهما فهو صفة ..." . انظر : أساس التقديس (ص٨٧ فما بعدها)

وقال الإمام الرَّازي أيضاً : " ... بل الْأَقْرَب أَنَّ المجسِّمة كفَّار ، لأَنَّهم اعتقدوا أَنَّ كلَّ مَا لَا يكون متحيِّزاً ، وَلَا فِي جِهَة ، فَلَيْسَ بموجود ، وَنحن نعتقد أَنَّ كلَّ متحيِّز فَهُوَ مُحدث ، وخالقه مَوْجُود ، لَيْسَ بمتحيِّز ، وَلَا فِي جِهَة ، فالمجسِّمة نفوا ذَات الشَّيْء الَّذِي هُوَ الْإِلَه ، فيلزمهم الْكفْر " . انظر : معالم أصول الدِّين (ص١٣٨) .

وقال الإمام الآمدي (٦٣١هـ) : " ... أَنَّه لَا حدَّ لَهُ وَلَا نِهَايَة ، وَلَيْسَ بجسم وَلَا عَرَض " .

وقال أيضاً : " الْقَاعِدَة الثَّانِيَة : فِي إبطال التَّشْبِيه ، وَبَيَان مَا لَا يجوز على الله تَعَالَى : مُعْتَقد أهل الْحق أَنَّ الباري لَا يُشبه شَيْئاً من الحادثات ، وَلَا يماثله شيء من الكائنات ، بل هُوَ بِذَاتِهِ مُنْفَرد عَن جَمِيع الْمَخْلُوقَات ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر ، وَلَا جسم ، وَلَا عَرَض ، وَلَا تحلُّه الكائنات ، وَلَا تمازجه

الحادثات ، وَلَا لَهُ مَكَان يحويه ، وَلَا زمَان هُوَ فِيهِ ، أوَّل لَا قَبْل لَهُ ، وَآخر لَا بَعْد لَهُ ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾﴿الشورى: ١١﴾ " .

وقال أيضاً : " فَإِن قيل : مَا نشاهده من الموجودات لَيْسَ إِلَّا أجساماً وأعراضاً ، وَإِثْبَات قسم ثَالِث مِمَّا لَا نعقله ، وَإِذا كَانَت الموجودات منحصرة فِيمَا ذَكرْنَاهُ ، فَلَا جَائِز أَن يكون الباري عَرَضاً ، لِأَنَّ الْعَرَض مفتقرٌ إِلَى الْجِسْم ، والباري لَا يفْتَقر إِلَى شيء ، وإِلَّا كَانَ المفتقر إِلَيْهِ أشرف مِنْهُ ، وَهُوَ محَال ، وَإِذا بَطل أَن يكون عَرَضاً بقي أَن يكون جسْماً .

قُلْنَا : منشأ الْخبط هَهُنَا إِنَّمَا هُوَ من الْوَهم بإعطاء الْغَائِب حكم الشَّاهِد ، وَالْحكم على غير المحسوس بِمَا حُكم بِهِ على المحسوس ، وَهُوَ كَاذِب غير صَادِق ، فإِنَّ الْوَهم قد يرتمي إِلَى أَنَّه لَا جسم إِلَّا فِي مَكَان ، بِنَاء على الشَّاهِد ، وَإِن شهد الْعقل بِأَنَّ الْعَالم لَا فِي مَكَان ، لكَون الْبُرْهَان قد دلَّ على نهايته ، بل وَقد يشْتَد وهمُ بعض النَّاس بِحَيْثُ يقْضِي بِهِ على الْعقل ، وَذَلِكَ كمن ينفر عَن الْمبيت فِي بَيت فِيهِ ميِّت لتوهُّمه أَنَّه يَتَحَرَّك أَو يقوم ، وإِن كَانَ عقله يقْضِي بانتقاء ذَلِك ، فَإِذاً اللبيب من ترك الْوَهم جانباً ، وَلم يتَّخذ غير الْبُرْهَان وَالدَّلِيل صاحباً . وَإِذا عرف أَن مُسْتَند ذَلِك لَيْسَ إِلَّا مُجَرّد الْوَهم ، فطريق كشف الخيال إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ فِي الْبُرْهَان ، فَإِنَّا قد بَينَّا أَنَّه لَا بُدَّ من مَوْجُود هُوَ مبدأ الكائنات ، وَبينَّا أَنَّه لَا جَائِز أَن يكون لَهُ مثل من الموجودات شَاهداً وَلَا غَائِباً ، وَمَعَ تَسْلِيم هَاتين القاعدتين يتبَيَّن أَنَّ مَا يقْضِي بِهِ الْوَهمُ لَا حَاصِل لَهُ ، ثمَّ وَلَو لزم أَن يكون جسماً كَمَا فِي الشَّاهِد ، للَزِمَ أَن يكون حَادِثاً وَهُوَ مُمْتَنع لما سبق . وَلَيْسَ هُوَ أَيْضاً عَرَضاً ، وَإِلَّا لافتقر إِلَى مقوم يقومه فِي وجوده ، إِذْ الْعَرَض لَا معنى لَهُ إِلَّا مَا وجوده فِي مَوْضُوع ، وَذَلِكَ أَيْضاً مُحَال ... فَإِذاً قد ثَبت أَنَّ البارى تَعَالَى لَيْسَ بجوهر ، وَلَا جسم ، وَلَا عَرَض ، وَلَا مُحدث ... " . انظر : غاية المرام في علم الكلام ، الآمدي (ص٣٤) ، (ص١٧٩) ، (ص١٨٥-١٨٦) بالترتيب .

وقال الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦هـ) : " ... وأَنَّهُ تعالى منزَّهٌ عن صفاتِ النَّقصِ التي هي أضدادُ تلك الصِّفات ، وعن صفاتِ الأجسامِ والمتحيِّزات ، وأَنَّهُ واحدٌ حقٌّ ، صمدٌ فَرْدٌ ، خالقُ جميعِ المخلوقات ، متصرِّفٌ فيها بما يشاء من التَّصرُّفات " .

وقال أيضاً : " ... فإنَّه منزَّه عن الجسميَّة ولوازمها " .

وقال أيضاً في كلامه عن العرش : " ... وإضافته إلى الله على جهة الملك أو التَّشريف ، لا لأنَّ الله استقرَّ عليه أو استظلَّ به ، كما قد توهَّمه بعض الجُهَّال في الاستقرار ، وذلك على الله مُحال ؛ إذ تستحيل عليه الجسميَّة ولواحقها " .

وقال أيضاً : " ونسبة الفوقيَّة المكانيَّة إلى الله تعالى مُحال ؛ لأنَّه منزَّه عن الفوقيَّة ، كما هو منزَّه عن التّحتيَّة ؛ إذ كلُّ ذلك من لوازم الأجرام ، وخصائص الأجسام ، ويتقدَّس عنها الذي ليس كمثله شيء من جميع الأنام " .

وقال أيضاً : " وقد شهد العقل والنَّقل : أنَّ الله تعالى منزَّه عن مماثلة الأجسام ، وعن الجوارح المركَّبة من الأعصاب والعظام ، وما جاء في الشَّريعة مِمَّا يوهم شيئاً من ذلك فهو توسُّعٌ ، واستعارة حسب عادات مخاطباتهم الجارية على ذلك " .

وقال أيضاً : " وممَّا يعلم استحالته : كون العرش حاملاً لله تعالى ، وأنَّ الله تعالى مستقرٌّ عليه كاستقرار الأجسام ؟ إذ لو كان محمولاً لكان محتاجاً فقيراً لما يحمله ، وذلك ينافي وصف الإلهيَّة " .

وقال أيضاً : " وقد ضلَّ بظاهر هذا اللفظ من أذهبَ اللهُ عقلَه ، وأعدَم فهمَه ، وهم المجسِّمة المشبِّهة ، فاعتقدوا : أنَّ لله تعالى رِجلاً من لحم وعصب تشبه رِجلنا ، كما اعتقدوا في الله تعالى أنَّه جسم يشبه أجسامنا ذو وجه ، وعينين ، وجنب ، ويد ، ورِجل ، وهكذا ... وهذا ارتكاب جهالة خالفوا بها العقول وأدلَّة الشَّرع المنقول ، وما كان سلف هذه الأُمَّة عليه من التَّنزيه عن المماثلة والتَّشبيه ، وكيف يستقرُّ هذا المذهب الفاسد في قلب من له أدنى فكرة ، ومن العقل أقلّ مسكة ، فإنَّ الأجسام من حيث هي كذلك متساوية في الأحكام العقليَّة ، وما ثبت للشيء ثبت لمثله ، وقد ثبت لهذه الأجسام الحدوث ، فيلزم عليه أن يكون الله تعالى حادثاً " . انظر : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ٦٠) ، (٣/ ٥٩) ، (٣/ ٦٠) ، (١١/ ١١٠) ، (١٢/ ٧٨) (٢٢/ ٣٤) ، (٢٣/ ٥٣) بالترتيب .

وقال الإمام القرطبي نقلاً عن شيخه أَبُو العبَّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦هـ) : " مُتَّبِعُو الْمُتَشَابِهِ لَا يَخْلُو أَنْ يَتَّبِعُوهُ ويجمعوه طلباً للتَّشكيك فِي الْقُرْآنِ وَإِضْلَالِ الْعَوَامِّ ، كَمَا فَعَلَتْهُ

الزَّنَادِقَةُ وَالْقَرَامِطَةُ الطَّاعِنُونَ فِي الْقُرْآنِ ، أَوْ طَلَباً لِاعْتِقَادِ ظَوَاهِرِ الْمُتَشَابِهِ ، كَمَا فَعَلَتْهُ الْمُجَسِّمَةُ الَّذِينَ جَمَعُوا مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا ظَاهِرُهُ الْجِسْمِيَّةُ حتَّى اعْتَقَدُوا أَنَّ الْبَارِئَ تَعَالَى جِسْمٌ مُجَسَّمٌ ، وصورة مصوَّرة ، ذات وجه ، وعين ، ويد ، وَجَنْبٍ ، وَرِجْلٍ ، وَأُصْبُعٍ ، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ يَتَّبِعُوهُ عَلَى جِهَةِ إِبْدَاءِ تَأْوِيلَاتِهَا وَإِيضَاحِ مَعَانِيهَا ، أَوْ كَمَا فَعَلَ صَبِيغٌ حِينَ أَكْثَرَ عَلَى عُمَرَ فِيهِ السُّؤَالَ ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

الْأَوَّلُ: لَا شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ ، وَأَنَّ حُكْمَ اللهِ فِيهِمُ الْقَتْلُ مِنْ غَيْرِ اسْتِتَابَةٍ .

الثَّانِي: الصَّحِيحُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِهِمْ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عُبَّادِ الْأَصْنَامِ وَالصُّوَرِ ، وَيُسْتَتَابُونَ فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا كَمَا يُفْعَلُ بِمَنِ ارْتَدَّ .

الثَّالِثُ: اختلفوا في جواز ذلك بناء عَلَى الْخِلَافِ فِي جَوَازِ تَأْوِيلِهَا . وَقَدْ عُرِفَ ، أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ تَرْكُ التَّعَرُّضِ لِتَأْوِيلِهَا مَعَ قَطْعِهِمْ بِاسْتِحَالَةِ ظَوَاهِرِهَا ، فَيَقُولُونَ أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ . وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إلى إِبْدَاءِ تَأْوِيلَاتِهَا وَحَمْلِهَا عَلَى مَا يَصِحُّ حَمْلُهُ فِي اللِّسَانِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ بِتَعْيِينِ مُجْمَلٍ مِنْهَا.

الرَّابِعُ: الْحُكْمُ فِيهِ الْأَدَبُ الْبَلِيغُ ، كَمَا فَعَلَهُ عُمَرُ بِصَبِيغٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ : وَقَدْ كَانَ الْأَئِمَّةُ مِنَ السَّلَفِ يُعَاقِبُونَ مَنْ يَسْأَلُ عَنْ تَفْسِيرِ الْحُرُوفِ الْمُشْكِلَاتِ فِي الْقُرْآنِ ، لِأَنَّ السَّائِلَ إِنْ كَانَ يَبْغِي بِسُؤَالِهِ تَخْلِيدَ الْبِدْعَةِ وَإِثَارَةَ الْفِتْنَةِ فَهُوَ حَقِيقٌ بِالنَّكِيرِ وَأَعْظَمِ التَّعْزِيرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَقْصِدَهُ فَقَدِ اسْتَحَقَّ الْعَتْبَ بِمَا اجْتَرَمَ مِنَ الذَّنْبِ ، إِذْ أَوْجَدَ لِلْمُنَافِقِينَ الْمُلْحِدِينَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ سَبِيلاً إلى أَنْ يَقْصِدُوا ضَعَفَةَ الْمُسْلِمِينَ بِالتَّشْكِيكِ وَالتَّضْلِيلِ فِي تَحْرِيفِ الْقُرْآنِ عَنْ مَنَاهِجِ التَّنْزِيلِ وَحَقَائِقِ التَّأْوِيلِ " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (٤/ ١٣-١٤) .

وقال الإمام عبد العزيز بن عبد السَّلام (٦٦٠هـ) ، فيما نقله عنه الإمام تاج الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) :
" وَأَنَّه لَيْسَ بجسم مُصَوَّر ، وَلَا جَوْهَر مَحْدُود مُقَدّر ، وَأَنَّه لَا يماثل الْأَجْسَام ، لَا فِي التَّقْدِير وَلَا فِي قبُول الانقسام ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر وَلَا تحلُّه الْجَوَاهِر ، وَلَا بِعرْض وَلَا تحله الْأَعْرَاض ، بل لَا يماثل مَوْجُوداً ، وَلَا يماثله مَوْجُود ، ولَيْسَ كمثله شَيْء ، ولا هو مثل شَيْء ، وَأَنَّه لَا يحدُّه الْمِقْدَار ، وَلَا

تحويه الأقطار ، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَالسَّمَوَات ، وَأَنَّه اسْتَوَى على الْعَرْش على الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنى الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ... " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٣١) .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد القرطبي (٦٧١هـ) : " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالْخَبَرِ عَلَى وَجْهِ الِانْتِقَالِ وَالْحَرَكَةِ وَالزَّوَالِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْرَامِ وَالْأَجْسَامِ ، تَعَالَى اللهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ، ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَام عَنْ مُمَاثَلَةِ الْأَجْسَامِ عُلُوّاً كَبِيراً " .

وقال أيضاً : " وَلَيْسَ مَجِيئُهُ تَعَالَى حَرَكَةً وَلَا انْتِقَالاً وَلَا زَوَالاً ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الْجَائِي جِسْماً أَوْ جَوْهَراً . وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَئِمَّةِ أَهْلِ السنة أنَّهم يقولون : يجيء وَيَنْزِلُ وَيَأْتِي ، وَلَا يُكَيِّفُون ، لأنَّه ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ ﴿الشورى: ١١﴾ .

وقال أيضاً : " وَالْأَخْبَارُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ صَحِيحَةٌ مُنْتَشِرَةٌ ، مُشِيرَةٌ إلى الْعُلُوِّ ، لَا يَدْفَعُهَا إِلَّا مُلْحِدٌ أَوْ جَاهِلٌ مُعَانِدٌ . وَالْمُرَادُ بِهَا تَوْقِيرُهُ وَتَنْزِيهُهُ عَنِ السُّفْلِ وَالتَّحْتِ . وَوَصْفُهُ بِالْعُلُوِّ وَالْعَظَمَةِ لَا بِالْأَمَاكِنِ وَالْجِهَاتِ وَالْحُدُودِ ، لِأَنَّهَا صِفَاتُ الْأَجْسَامِ " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (٣/ ٢٦) ، (٧/ ١٤٥) ، (١٨/ ٢١٦) بالترتيب .

وقال الإمام النَّووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج" (١٥/ ٢٥) : " لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى التَّجَسُّمُ ، وَلَا اخْتِلَافُ الْأَحْوَالِ " .

وقال أيضاً في " المجموع شرح المهذب (مع تكملة السُبكي والمطيعي) (٤/ ٢٥٣) : " قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَنْ يَكْفُرُ بِبِدْعَتِهِ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ وَرَاءَهُ ، وَمَنْ لَا يَكْفُرُ تَصِحُّ ، فَمِمَّنْ يَكْفُرُ مَنْ يُجَسِّمُ تَجْسِيماً صَرِيحاً" .

وقال الإمام كمال الدِّين السِّيواسي في " شرح فتح القدير" (١/ ٣٥٠) : " وإن قال : جسمٌ لا كالأجسام ، فهو مبتدع ، لأنَّه ليس فيه إلَّا إطلاق لفظ الجسم عليه ، وهو موهمٌ للنَّقص ، فرفعه بقوله لا كالأجسام ، فلم يبق إلَّا مجرَّد الإطلاق ، وذلك معصية تنتهض سبباً للعقاب ، لما قلنا من

الإيهام ، بخلاف ما لو قاله على التَّشبيه ، فإنَّه كافر ، وقيل : يكفر بمجرد الإطلاق أيضاً ، وهو حسن ، بل هو أولى بالتَّكفير " .

وقال الإمام القرافي في " الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق) (٤/ ٢٩٥) : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾**﴿البقرة: ٢١٠﴾ ، وَالْمَجِيءِ فِي قَوْله تَعَالَى : **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾**﴿الفجر: ٢٢﴾ ، وَالْوَجْهِ فِي قَوْله تَعَالَى : **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾** ﴿الرحمن: ٢٧﴾ ، وَالْيَدِ فِي قَوْله تَعَالَى : **﴿يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾**﴿الفتح: ١٠﴾ ، وَالنُّزُولِ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ " يَنْزِلُ رَبُّنَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إلى سَمَاءِ الدُّنيا " ، وَالصُّورَةِ فِي حَدِيثِهِمَا أَيْضاً : " إنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ " ، فَهَذَا يَجُوزُ إطْلَاقُهُ عَلَى اللهِ تَعَالَى ، لَكِنْ إمَّا مَعَ التَّأْوِيلِ التَّفْصِيلِيِّ ، كَمَا هُوَ طَرِيقَةُ الْخَلَفِ ، بِأَنْ يُقَالَ : الْمُرَادُ بِالِاسْتِوَاءِ : الِاسْتِيلَاءُ وَالْمُلْكُ ، كَمَا قَالَ :

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وَبِالْفَوْقِيَّةِ : التَّعَالِي فِي الْعَظَمَةِ دُونَ الْمَكَانِ ، وَبِالْإِتْيَانِ : إتْيَانُ رَسُولِ عَذَابِهِ أَوْ رَحْمَتِهِ وَثَوَابِهِ ، وَكَذَا النُّزُولُ ، وَبِالْوَجْهِ : الذَّاتُ أَوْ الْوُجُودُ ، وَبِالْيَدِ : الْقُدْرَةُ ، وَيَرْجِعُ ضَمِيرٌ عَلَى صُورَتِهِ إلى الْأَخِ الْمُصَرَّحِ فِي الطَّرِيقِ الْأُخْرَى الَّتِي رَوَاهَا مُسْلِمٌ بِلَفْظِ : " إذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَتَجَنَّبْ الْوَجْهَ ، فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ " ، وَالْمُرَادُ بِالصُّورَةِ : الصِّفَةُ . وإمَّا مَعَ التَّأْوِيلِ الْإِجْمَالِيِّ ، وَيُفَوَّضُ عِلْمُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ مِنْ ذَلِكَ النَّصِّ تَفْصِيلاً إلَيْهِ تَعَالَى ، كَمَا هُوَ طَرِيقُ السَّلَفِ ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ (١٧٩هـ) : لَمَّا سُئِلَ عَنْ قَوْله تَعَالَى : **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾**﴿طه: ٥ ﴾ : الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ ، كَمَا فِي شَرْحِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوحيد .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : مَا وَرَدَ نَظِيرُهُ فِي كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ ، وَإِلَى مِثَالِهِ وَحُكْمِهِ أَشَارَ الْعَلَّامَةُ الْأَمِيرُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الشَّيخ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوحيد ، بِقَوْلِهِ : وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَالَ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ ، فَاسِقٌ ، وَلَا يُعَوَّلُ عَلَى اسْتِظْهَارِ بَعْضِ أَشْيَاخِنَا كُفْرَهُ كَيْفَ ، وَقَدْ صَحَّ : وَجْهٌ لَا كَالْوُجُوهِ ، وَيَدٌ لَا كَالْأَيْدِي ، نَعَمْ لَمْ تَرِدْ عِبَارَةُ جِسْمٍ فَلْيُتَأَمَّلْ اهـ بِلَفْظِهَا .

قُلْت : وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ قَوْلُ الْقَائِلِ : أَنَّه تَعَالَى فِي مَكَان لَيْسَ كَمَكَانِ الْحَوَادِثِ ، لأَنَّه قَدْ صَحَّ اسْتِوَاءٌ عَلَى الْعَرْشِ لَا كَالِاسْتِوَاءِ عَلَى السَّرِيرِ ، نَعَمْ لَمْ تَرِدْ عِبَارَةُ مَكَان ، بَلْ قَالَ إمَامُ الْحَرَمَيْنِ : حَدِيثُ " لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ " يُفِيدُ أَنَّه تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ الْمَكَانِ أَزَلاً ، إذْ لَوْلَا تَنَزُّهُهُ عَنْ الْجِهَةِ لَكَانَ محمَّد – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – فِي مِعْرَاجِهِ أَقْرَبَ مِنْ يُونُسَ فِي نُزُولِ الْحُوتِ بِهِ لِقَاعِ الْبَحْرِ ،كَمَا أَفَادَهُ الْأَمِيرُ فِي الْحَاشِيَة الْمَذْكُورَةِ ... " .

وقال الإمام البيضاوي في " تحفة الأبرار شرح مصابيح السُّنَّة" (١/ ٣٦٤) : " لَمَّا ثبت بالقواطع العقليَّة والنقليَّة أَنَّه تبارك وتعالى منزَّه عن الجسميَّة ، والتحيُّز ، والحلول ، امتنع عليه النُّزول على معنى الانتقال من موضع أعلى إلى ما هو أخفض منه " .

قال الإمام أحمد بن حمدان الحنبلي في " نهاية المبتدئين في أصول الدِّين" (ص٣١) : " ... لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء ، ومن شبَّهه بخلقه فقد كفر ، نصَّ عليه أحمد . وكذا من جسَّم ، أو قال : أَنَّه جسم لا كالأجسام ، ذكره القاضي " .

وقال الإمام النَّسفي في " مدارك التَّنزيل وحقائق التَّأويل" (٣/ ٣٣٦) : " ... والله منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام " .

وقال الإمام سليمان الطُّوفي في " شرح مختصر الرَّوضة" (٣/ ٦٦١) : " وَكَذَلِكَ مَنِ اعْتَقَدَ فِي اللهَّ – عزَّ وجلَّ – مَا يَعْلَمُ أَنَّه لَا يَلِيقُ بِهِ ، كَمَنِ اعْتَقَدَ أَنَّه جِسْمٌ ؛ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْجِسْمِيَّةَ لَا تَلِيقُ بِهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، لأَنَّه مُسْتَهْزِئٌ بِالْحُرْمَةِ الْإِلَهِيَّةِ ، مُتَلَاعِبٌ بِهَا ، فَهَذَانِ يَكْفُرَانِ ، وَمَنْ سِوَاهُمْ ، فَلَا ، وَاللهُّ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ " .

وقال الإمام الحسين بن محمود الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمُظْهِري (٧٢٧ هـ) : " لأنَّ الإتيانَ صفةُ الأجسام ، والله تعالى منزَّه عمَّا هو جسمٌ وجسمانيٌّ ".

وقال أيضاً : " والله سبحانه منزَّه عن الجوارح ؛ فإنَّها صفةُ الأجسام ، ومِثْلُ هذا من المتشابهات ؛ فتركُ الخوضِ فيها أقربُ إلى السَّلامة " . انظر : المفاتيح في شرح المصابيح (٥/ ٥١٤) ، (٥/ ٥١٦) بالترتيب .

وقال الإمام الخازن (٧٢٨هـ) : " أمَّا الجارحة فمنتفية في صفة الله عزَّ وجلَّ ، لأنَّ العقل دلَّ على أنَّه يمتنع أن تكون يد الله عبارة عن جسم مخصوص ، وعضو مركَّب من الأجزاء والأبعاض ، تعالى الله عن الجسميَّة والكيفيَّة والتَّشبيه علوَّاً كبيراً ، فامتنع بذلك أن تكون يد الله بمعنى الجارحة " .

وقال أيضاً : "... الإيمان به وتنزيه الرَّبِّ تبارك وتعالى عن صفات الأجسام . المذهب الثَّاني : وهو قول جماعة من المتكلِّمين وغيرهم : أنَّ الصُّعود والنُّزول من صفات الأجسام ، والله تعالى يتقدَّس عن ذلك " .

وقال أيضاً : " ... فإن فسِّر الصَّمد بهذا ، كان من صفات الأجسام ، ويتعالى الله جلَّ وعزَّ عن صفات الجسميَّة " . انظر : تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل (٢/ ٧١) ، (٦/ ٢٤٣) ، (٧/ ٣٢٠) بالترتيب .

وقال الإمام تاج الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) نقلاً عن الإمام أَحْمد بن يحيى بن إِسْمَاعِيل الشَّيخ شهَاب الدِّين ابْن جهبل الْكلابِي الْحلَبِي (٧٣٣هـ) في ردِّه على ابن تيمية : " فَهَذِهِ كَلِمَات أَعْلَام أهل التَّوحيد وأئمَّة جُمْهُور الْأمَّة ، سوى هَذِه الشِّرذمة الزَّائغة ، كتبهم طافحة بذلك ، وردُّهم على هَذِه النَّازعة لَا يكَاد يحصر ، وَلَيْسَ غرضنا بذلك تقليدهم ، لمنع ذَلِك فِي أُصُول الدِّيانَات ، بل إِنَّما ذكرت ذَلِك ليعلم أَنَّ مَذْهَب أهل السُّنَّة مَا قدمْنَاهُ .

ثمَّ إِنَّ قَوْلنَا : إِنَّ آيَات الصِّفَات وأخبارها على من يسْمعهَا وظائف التَّقْدِيس ، وَالْإِيمَان بِمَا جَاءَ عَن الله تَعَالَى وَعَن رَسُوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم على مُرَاد الله تَعَالَى ، وَمُرَاد رَسُوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، والتَّصديق وَالِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ، وَالسُّكُوت والإمساك عَن التَّصَرُّف فِي الْأَلْفَاظ الْوَارِدَة ، وكف الْبَاطِن عَن التفكُّر فِي ذَلِك ، واعتقاد أَنَّ مَا خَفِي عَلَيْهِ مِنْهَا لم يخف عَن الله وَلَا عَن رَسُوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، وَسَيَأْتِي شرح هَذِه الوظائف إِن شَاءَ الله تَعَالَى ، فليت شعري فِي أَي شَيْء نخالف السَّلف ، هَل هُوَ فِي قَوْلنَا : كَانَ وَلَا مَكَان ؟ أَو فِي قَوْلنَا : أَنَّه تَعَالَى كَوَّن الْمَكَان ؟ أَو فِي قَوْلنَا : وَهُوَ الْآن على مَا عَلَيْهِ كَانَ ؟ أَو فِي قَوْلنَا : تقدَّس الْحَقُّ عَن الجسميَّة ومشابهتها ؟ أَو فِي قَوْلنَا : يجب تَصْدِيق مَا قَالَه الله تَعَالَى وَرَسُوله بِالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَ ؟ أَو فِي قَوْلنَا : يجب الِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ؟

أَو فِي قَوْلنَا : نسكت عَن السُّؤَال والخوض فِيمَا لَا طَاقَة لنا بِهِ ؟ أَو فِي قَوْلنَا : يجب إمْسَاك اللِّسَان عَن تَغْيِير الظَّوَاهِر بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَان .

وليت شعري فِي مَاذَا وافقوا هم السَّلف ؟ هَل فِي دُعَائِهِمْ إِلى الْخَوْض فِي هَذَا ، والحثّ على الْبَحْث مَعَ الْأَحْدَاث الغرين ، والعوام الطغام الَّذين يعجزون عَن غسل مَحل النّجو وَإِقَامَة دعائم الصَّلَاة ، أَو وافقوا السَّلف فِي تَنْزِيه الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَن الْجِهَة ؟ وَهل سمعُوا فِي كتاب الله أَو أثارة من علم عَن السَّلف أَنهم وصفوا الله تَعَالَى بِجِهَة الْعُلُوّ ؟ وَأَنَّ كلَّ مَالا يصفه بِهِ فَهُوَ ضالٌّ مضلٌّ من فراخ الفلاسفة والهنود واليونان **﴿انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَكَفى بِهِ إِثْماً مُبِيناً﴾** ﴿النساء: ٥٠﴾ . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٤٣-٤٤) .

وقال الإمام ابن جماعة (٧٣٣هـ) : "فالعُمدة عندنَا فِي أُمُور العقائد هِيَ الْأَدِلَّة القطعيَّة الَّتِي توافرت على أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ جسماً ، وَلَا متحيِّزاً ، وَلَا متجزِّئاً ، وَلَا متركِّباً ، وَلَا يحْتَاج لأحدٍ ، وَلَا إِلى مَكَانٍ ، وَلَا إِلى زمَانٍ ، وَلَا نَحْو ذَلِك .

وَلَقَد جَاءَ الْقُرْآن بِهَذَا فِي محكماته إِذْ يَقُول : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**﴿الشورى: ١١ ﴾ ، وَيَقُول : **﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾**﴿الإخلاص: ١ - ٤ ﴾ ، ويقول : **﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلا يَرْضى لِعِبادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾**﴿الزمر: ٧ ﴾ ، ويقول : **﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَراءُ إِلَى اللهِ وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾**﴿فاطر: ١٥﴾ ، وَغير هَذَا كثير فِي الْكتاب وَالسّنَّة . فَكلُّ مَا جَاءَ مُخَالفاً بِظَاهِرِهِ لتِلْك القطعيَّات المحكمات ، فَهُوَ من المتشابهات الَّتِي لَا يجوز اتباعها ، كَمَا تبيَّن لَك فِيمَا سلف " .

وقال أيضاً عند الكلام على قول الله تعالى : **﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يا حَسْرَتى عَلى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ﴾** ﴿الزمر: ٥٦ ﴾ : " قد تقدَّم أَنَّ الجسميَّة فِي حَقِّه تَعَالَى مُحَال ، فَوَجَبَ تَأْوِيل الْجنب الْمَذْكُور هُنَا ، وَأَنَّ الْمُرَاد بِهِ : طَاعَته وَأمره ، لِأَنَّ اسْتِعْمَال ذَلِك فيهمَا مَعْهُود شايع فِي كَلَام الْعَرَب وَعرف النَّاس . قَالَ مُجَاهِد : يَعْنِي : مَا ضيَّعت فِي أَمر الله ، وَيُقَال : فلَان يهمل جَانب فلَان ، وَرمى فلَان جنب فلَان ، أَي : لَا يطيعه ، وَلَا يتعهَّده ، ذَلِك لِأَنَّ الْجنب الْمَعْهُود لَا يَقع فِيهِ تَفْرِيط ، وَلَا يعقل مَعْنَاهُ فِيهِ ، بل

إنَّما يَقع التَّفْرِيط فِي طَاعَة الْأَمر ، وَفِي حق وَاجِب ، أَي : بِتَرْكِهِ . وَقد أنْشد ثَعْلَب فِيهِ : خليلي كفَّا وَاذْكُر الله فِي جَنْبي . وَوجه التَّجَوُّز عَن الطَّاعَة أَن تَارِك الْحق مُخَالف الْأَمر " .

وقال أيضاً : " ... وَلما ثَبت أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم ، وَجب تَأْوِيل ذَلِك على مَا يَلِيق بجلاله ... " . انظر : إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص٦٤-٦٥) ، (ص١٣٢) ، (ص١٤١) بالترتيب .

وقال الإمام شرف الدِّين الحسين بن عبد الله الطِّيبي (٧٤٣هـ) : " لَمَّا ثبت بالقواطع العقليَّة والنَّقليَّة أنَّه تبارك وتعالى منزَّه عن الجسميَّة والتَّحيُّز ، والحلول ، امتنع عليه النُّزول على معنى الانتقال من موضع أعلى إلى ما هو أخفض منه " . انظر : شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) (٤/ ١٢٠٤) .

وقال الإمام الزَّيلعي (٧٤٣هـ) : " وَالْمُشَبِّهِ إذَا قَالَ : لَهُ تَعَالَى يَدٌ وَرِجْلٌ كَمَا لِلْعِبَادِ فَهُوَ كَافِرٌ مَلْعُونٌ ، وَإِنْ قَالَ : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ؛ لأَنَّه لَيْسَ فِيهِ إلَّا إطْلَاقَ لَفْظِ الْجِسْمِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُوهِمٌ لِلنَّقْصِ فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ : لَا كَالْأَجْسَامِ ، فَلَمْ يَبْقَ إلَّا مُجَرَّدَ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ تَنْتَهِضُ سَبَباً لِلْعِقَابِ " . انظر : تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ (١/ ١٣٥) .

فأقلُّ ما قاله العلماء فيمن قال : جسمٌ لا كالأجسام : أنَّه مبتدع عاصٍ يستحقُّ العقاب ، وبعضهم حكم بكفره ، والعياذ بالله ...

وقال الإمام أبو حيَّان الأندلسي (٧٤٥هـ) : "... إِذَا كَانَ لِلَّفْظِ دَلَالَةٌ عَلَى التَّجْسِيمِ فَنَحْمِلُهُ ، إِمَّا عَلَى مَا يُسَوَّغُ فِيهِ مِنَ الْحَقِيقَةِ الَّتِي يَصِحُّ نِسْبَتُهَا إلى اللهِ تَعَالَى إِنْ كَانَ اللَّفْظُ مُشْتَرَكاً ، أَوْ مِنَ الْمَجَازِ إِنْ كَانَ اللَّفْظُ غَيْرَ مُشْتَرَكٍ . وَالْمَجَازُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَكْثَرُ مِنْ رَمْلِ يَبْرِينَ وَنَهْرِ فِلَسْطِينَ .

فَالْوُقُوفُ مَعَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى التَّجْسِيمِ غَبَاوَةٌ وَجَهْلٌ بِلِسَانِ الْعَرَبِ وَأَنْحَائِهَا وَمُتَصَرِّفَاتِها فِي كَلَامِهَا ، وَحُجَجِ الْعُقُولِ الَّتِي مَرْجِعُ حَمْلِ الْأَلْفَاظِ الْمُشْكِلَةِ إِلَيْهَا . وَنَعُوذُ بِاللهِ أَنْ نَكُونَ كَالْكَرَّامِيَّةِ ، وَمَنْ سَلَكَ مَسْلَكَهُمْ فِي إِثْبَاتِ التَّجْسِيمِ وَنِسْبَةِ الْأَعْضَاءِ للهِ ، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُ الْمُفْتَرُونَ عُلُوّاً كَبِيراً " .

وقال أيضاً : " ... وَاللهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ الْجَوَارِحِ ، وَعَنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ " . انظر : البحر المحيط في التفسير (١/ ٥٧٨) ، (٩/ ٤٨٧) بالترتيب .

وقال الإمام الذَّهبي في " العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها" (ص٢١٨) : " قَالَ أهل السُّنَّة وَأَصْحَاب الحَدِيث : أَنَّه لَيْسَ بجسم ، وَلَا يشبه الْأَشْيَاء " .

وقال الإمام عضد الدِّين الإيجي (٧٥٦هـ) : " أَنَّه تعالى ليس بجسم ، وذهب بعض الجهَّال إلى أنَّه جسم ، ... والمجسِّمة قالوا : هو جسم حقيقة ، فقيل : من لحم ودم ، كمقاتل بن سليمان . وقيل : نور يتلألأ كالسَّبيكة البيضاء ، وطوله : سبعة أشبار من شبر نفسه ، ومنهم من يقول : أنَّه على صورة إنسان ، فقيل : شاب أمرد جعد قطط ، وقيل : شيخ أشمط الرَّأس واللحية ، تعالى الله عن قول المبطلين ، والمعتمد في بطلانه : أنَّه لو كان جسماً لكان متحيِّزاً ، واللازم قد أبطلناه ، وأيضاً يلزم تركُّبه وحدوثه ، وأيضاً : فإن كان جسماً لاتَّصف بصفات الأجسام ، إمَّا كلّها فيجتمع الضدَّان ، أو بعضها فيلزم التَّرجيح بلا مرجِّح أو الاحتياج ، وأيضاً ، فيكون متناهياً ، فيتخصَّص بمقدار وشكل ، واختصاصه بهما دون سائر الأجسام يكون لمخصص ويلزم الحاجة " .

وقال أيضاً : " ثمَّ علمت أنَّ الله تعالى ليس جسماً ، ولا في جهة" .

وقال أيضاً : " ... ثمَّ علمت أنَّ الله تعالى ليسَ جسْماً ، ولا في جهة ، ويستحيلُ عليه مقابلة ومواجهة وتقليب حدقة نحوه " . انظر : كتاب المواقف (٣/ ٣٨-٣٩) ، (٣/ ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٧٤) بالترتيب .

وقال الإمام صلاح كيكلدي الدِّمشقي (٧٦١هـ) في " إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة" (١/ ٢١٩) : "... وَطَرِيقُ الصَّوَابِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِمَّا فِي الإِيمَانِ بِهِ وَتَفْوِيضِ عِلْمِهِ إلى اللهَّ سُبْحَانَهُ ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الظَّاهِرَ الْمُوهِمَ لِلْجِسْمِيَّةِ وَقُبُولَ الْحَوَادِثِ غَيْرُ مُرَادٍ ، وَإِمَّا بِتَأْوِيلِهِ عَلَى مَعْنَى يَلِيقُ بِجَلالِ اللهَّ سُبْحَانَهُ ، بِمَا هُوَ عَلَى قَوَاعِدِ مَجَازِ كَلامِ الْعَرَبِ وَاسْتِعَارَاتِهَا ، مِمَّا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ ، وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ يَسْلُكُهُ الإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ ، وَلَيْسَا بِقَوْلَيْنِ لَهُ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الأَئِمَّةِ ، بَلْ هُمَا طَرِيقَانِ يَرْجِعُ إِلَيْهِمَا فِي تَصَانِيفِهِ ، وَأَمَّا التَّفْوِيضُ مَعَ اعْتِقَادِ الظَّاهِرِ فَمِمَّا لا يَجُوزُ ، لِلْقَطْعِ بِتَنْزِيهِ اللهَّ سُبْحَانَهُ عَنْ صِفَاتِ الْحُدُوثِ وَسِمَاتِ النَّقْصِ ، وَبِاللهَّ التَّوْفِيقُ " .

وقال الإمام تاج الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) : " وهذه المذاهب الأربعة وللهَّ الحمد في العقائد واحدة ، إلَّا من لحق منها بأهل الاعتزال والتَّجسيم . وإلَّا فجمهورها على الحقّ ؛ يقرُّون عقيدة أبي جعفر

الطَّحاوي التي تلقَّاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول ، ويدينون اللهَّ برأي شيخ السُّنَّة أبي الحسن الأشعريّ الذي لم يعارضه إلَّا مبتدع " .

وقال أيضاً : " وهؤلاء الحنفيَّة ، والشَّافعيَّة والمالكيَّة وفضلاء الحنابلة وللهَّ الحمد في العقائد يدٌ واحدة ، كلُّهم على رأي أهل السُّنَّة والجماعة ، يدينون اللهَّ تعالى بطريق شيخ السُّنَّة أبي الحسن الأشعري رحمه اللهَّ ، لا يحيد عنها إلَّا رَعَاع من الحنفيَّة والشَّافعيَّة ، لحقوا بأهل الإعتزال ، ورَعاع من الحنابلة لحقوا بأهل التَّجسيم ، وبرَّأ اللهَّ المالكيَّة فلم نرَ مالكيَّاً إلَّا أشعريَّاً عقيدة " . انظر : معيد النعم ومبيد النقم (ص٢٥) ، (ص٦٢) بالترتيب .

وقال الإمام الكرماني (٧٨٦هـ) في " الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاري" (٢٥/ ١٢٠) : " ولَّما كان منزَّهاً عن الجسميَّة والحدقة ونحوها ، لا بدَّ من الصَّرف إلى ما يليق به " .

وقال الإمام سعد الدِّين مسعود بن عمر التَّفتازاني (٧٩٣هـ) في " شرح التَّلويح على التَّوضيح " (١/ ٢٤٣) : " ... وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِمَّا دَلَّ النَّصُّ عَلَى ثُبُوتِهِ للهَّ تَعَالَى مَعَ الْقَطْعِ بِامْتِنَاعِ مَعَانِيهَا الظَّاهِرَةِ الْمُوَافِقَةِ لِمَا فِي الشَّاهِدِ عَلَى اللهَّ تَعَالَى لِتَنَزُّهِهِ عَنْ الْجِسْمِيَّةِ، وَالْجِهَةِ، وَالْمَكَانِ" .

وقال الإمام سعد الدِّين التَّفتازاني في " شرح المقاصد في علم الكلام" (٣/ ٦٧) : " لَّما ثبت أنَّ الواجب ليس بجسم ، ظهر أنَّه لا يتَّصف بشيء من الكيفيَّات المحسوسة بالحواسِّ الظاهرة أو الباطنة ، مثل : الصُّورة ، واللون ، والطَّعم ، والرَّائحة ، واللذَّة ، والألم ، والفرح ، والغمّ ، والغضب ، ونحو ذلك ، إذ لا يعقل منها إلَّا ما يخصُّ الأجسام ، وإن كان البعض منها مختصَّاً بذوات الأنفس ، ولأنَّ البعض منها تغيُّرات وانفعالات ، وهي على الله تعالى مُحال " .

وقال الإمام الزّركشي (٧٩٤هـ) في " البرهان في علوم القرآن" (٢/ ٨٣) : " قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿**وَهُوَ اللهُّ فِي السَّماوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ**﴾﴿الأنعام: ٣ ﴾ ، اخْتَارَ الْبَيْهَقِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّه الْمَعْبُودُ فِي السَّماوَاتِ وَالْأَرْضِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿**وَهُوَ الَّذِي فِي السَّماءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ**﴾﴿الزخرف: ٨٤ ﴾ ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ . وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمُوجَزِ : ﴿**وَهُوَ اللهُّ فِي السَّماوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ**﴾﴿الأنعام: ٣ ﴾ ، أَيْ : عَالِمٌ بِما فِيهِما ، وَقِيلَ : ﴿**وَهُوَ اللهُّ فِي السَّماوَاتِ**﴾ ، جُمْلَةٌ تَامَّةٌ ، ﴿**وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ**﴾ كَلامٌ آخَرُ ، وَهَذَا

قَوْلُ الْمُجَسِّمَةِ . وَاسْتَدَلَّتِ الجَهْمِيَّةُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّه تَعَالَى فِي كُلِّ مَكَانٍ ، وَظَاهِرُ مَا فَهِمُوهُ مِنَ الْآيَةِ مِنْ أَسْخَفِ الْأَقْوَالِ " .

وقال أيضاً في " تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدِّين السُّبكي" (٤/٦٤٨) : " ونقل صاحب (الخصال) من الحنابلة عن أحمد أنَّه قال : من قال : جسم لا كالأجسام كفر " .

وقال الإمام ابن الملقِّن (٨٠٤هـ) في " التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح" (١/٢١٨) : " أنَّ الله واحد ، وأنَّه ليس بجسم ؛ لأنَّ الجسم ليس بشيء واحد ، وإنَّما هي أشياء كثيرة مؤلَّفة ، في نفس التَّرجمة الرَّدّ على الجهميَّة في قولها : أنَّه تعالى جسم ، تعالى الله عن قولهم . والدَّليل على استحالة كونه جسماً : أنَّ الجسم موضوع في اللغة للمؤلَّف المجتمع ، وذلك محالٌ عليه تعالى ؛ لأنَّه لو كان كذلك لم ينفك عن الأعراض المتعاقبة عليه ، الدالَّة بتعاقبها عليه على حدثها سسلفناء بعضها عند مجيء أضدادها ، وما لم ينفك عن المحدثات فمحدث مثلها ، وقد قام الدَّليل على قِدمه تعالى ، فبطل كونه جسماً " .

وقال الإمام ابن خلدون الإشبيلي (٨٠٨هـ) في " ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشَّأن الأكبر" (١/٦٠٥-٦-٦) : " والقطع بنفي المكان حاصلٌ من دليل العقل النَّافي للافتقار . ومن أدلَّة السُّلوب المؤذنة بالتَّنزيه مثل : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿الشورى: ١١﴾ ، وأشباهه . ومن قوله : ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّماواتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾﴿الأنعام: ٣ ﴾ ، إذ الموجود لا يكون في مكانين ، فليست في هذا للمكان قطعاً ، والمراد غيره . ثمَّ طرَّدوا ذلك المحمل الذي ابتدعوه في ظواهر الوجه والعينين واليدين ، والنُّزول والكلام بالحرف والصَّوت يجعلون لها مدلولات أعمّ من الجسمانيَّة وينزِّهونه عن مدلول الجسماني منها . وهذا شيء لا يعرف في اللّغة . وقد درج على ذلك الأوَّل والآخر منهم ، ونافرهم أهل السُّنَّة من المتكلِّمين الأشعريَّة والحنفيَّة . ورفضوا عقائدهم في ذلك ، ووقع بين متكلِّمي الحنفيَّة ببخارى وبين الإمام محمَّد بن إسماعيل البخاريِّ ما هو معروف .

وأمَّا المجسِّمة ففعلوا مثل ذلك في إثبات الجسميَّة ، وأنّها لا كالأجسام . ولفظ الجسم له يثبت في منقول الشَّرعيَّات . وإنَّما جرَّأهم عليه إثبات هذه الظَّواهر ، فلم يقتصروا عليه ، بل توغَّلوا وأثبتوا

الجسميَّة ، يزعمون فيها مثل ذلك وينزِّهونه بقول متناقض سفساف ، وهو قولهم : جسم لا كالأجسام . والجسم في لغة العرب هو العميق المحدود وغير هذا التَّفسير من أنَّه القائم بالذَّات أو المركَّب من الجواهر وغير ذلك ، فاصطلاحات للمتكلِّمين يريدون بها غير المدلول اللّغويّ . فلهذا كان المجسِّمة أوغل في البدعة بل والكفر . حيث أثبتوا للهَّ وصفاً موهماً يُوهم النَّقص ، لم يرد في كلامه ، ولا كلام نبيِّه . فقد تبيَّن لك الفرق بين مذاهب السَّلف والمتكلِّمين السنّية والمحدِّثين والمبتدعة من المعتزلة والمجسِّمة بما أطلعناك عليه . وفي المحدِّثين غُلاة يسمُّون المشبِّهة لتصريحهم بالتَّشبيه ، حتَّى أنَّه يحكى عن بعضهم أنَّه قال : اعفوني من اللّحية والفرج وسلوا عمَّا بدا لكم من سواهما . وإن لم يتأوّل ذلك لهم ، بأنَّهم يريدون حصر ما ورد من هذه الظَّواهر المُوهمة ، وحملها على ذلك المحمل الّذي لأئمَّتهم ، وإلَّا فهو كفر صريح والعياذ باللهَّ . وكتب أهل السُّنَّة مشحونة بالحجاج على هذه البدع ، وبسط الرَّدّ عليهم بالأدلَّة الصَّحيحة . وإنَّما أومأنا إلى ذلك إيماء يتميَّز به فصول المقالات وجملها " .

وقال الإمام نظام الدِّين الحسن القمِّي النَّيسابوري (٨٥٠هـ) : " ... والاستواء بمعنى الانتصاب ضدّ الاعوجاج من صفات الأجسام ، وإنَّه تعالى منزَّه عن ذلك " .

وقال أيضاً : " ... ولا يجوز أن يكون المراد من النَّظر تقليب الحدقة إلى جانب المرئي التماساً لرؤيته ، لأنَّ هذا من صفات الأجسام ، وهو تعالى منزَّه عن ذلك " .

وقال أيضاً : " ... ولتنزُّهه سبحانه عن الجسميَّة وصفاتها " .

وقال أيضاً : " وقال أهل السُّنَّة : الدَّليل الدَّالُّ على أنَّه تعالى منزَّه عن الجسميَّة ، وعن كلِّ صفات الحدوث وسمات الإمكان ، دلَّ على أنَّ السَّاق لم يرد بها الجارحة " . انظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ٢١٠) ، (٢/ ١٩٣) ، (٥/ ٢٣٣) ، (٦/ ٣٤٠) بالترتيب .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) : " وَقَالَ الْبَيْضَاوِيُّ وَلَمَّا ثَبَتَ بِالْقَوَاطِعِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالتَّحَيُّزِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ النُّزُولُ عَلَى مَعْنَى الِانْتِقَالِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ أَخْفَضَ مِنْهُ" .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني : " ... وَقَالَ عِيَاضٌ (٥٤٤هـ) : كَانَتِ الْعَرَبُ تَسْتَعْمِلُ الِاسْتِعَارَةَ كَثِيراً ، وَهُوَ أَرْفَعُ أَدَوَاتِ بَدِيعِ فَصَاحَتِهَا وَإِيجَازِهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : **﴿جَنَاحَ الذُّلِّ﴾**﴿الإسراء: ٢٤﴾ ، فَمُخَاطَبَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لَهُمْ بِرِدَاءِ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ، وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ ذَلِكَ تَاهَ ، فَمَنْ أَجْرَى الْكَلَامَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَفْضَى بِهِ الْأَمْرُ إلى التَّجْسِيمِ ، وَمَنْ لَمْ يَتَّضِحْ لَهُ وَعَلِمَ أَنَّ اللهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُهَا : إِمَّا أَنْ يُكَذِّبَ نَقَلَتَهَا ، وَإِمَّا أَنْ يُؤَوِّلَهَا ، كَأَنْ يَقُولَ : اسْتَعَارَ لِعَظِيمِ سُلْطَانِ اللهِ وَكِبْرِيَائِهِ وَعَظَمَتِهِ وَهَيْبَتِهِ وَجَلَالِهِ الْمَانِعِ إِدْرَاكَ أَبْصَارِ الْبَشَرِ مَعَ ضَعْفِهَا لِذَلِكَ رِدَاءَ الْكِبْرِيَاءِ ، فَإِذَا شَاءَ تَقْوِيَةَ أَبْصَارِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ كَشَفَ عَنْهُمْ حِجَابَ هَيْبَتِهِ وَمَوَانِعَ عَظَمَتِهِ".

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في كلامه على قول اليهودي : " إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّموات عَلَى إِصْبَعٍ ... " : " ... وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ (٦٥٦هـ) فِي الْمُفْهِمِ : قَوْلُهُ : " إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ إلى آخِرِ الْحَدِيثِ : هَذَا كُلُّهُ قَوْلُ الْيَهُودِيِّ ، وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ التَّجْسِيمَ ، وَأَنَّ اللهَ شَخْصٌ ذُو جَوَارِحَ ، كَمَا يَعْتَقِدُهُ غُلَاةُ الْمُشَبِّهَةِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَضَحِكُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم إِنَّمَا هُوَ لِلتَّعَجُّبِ مِنْ جَهْلِ الْيَهُودِيِّ ، وَلِهَذَا قَرَأَ عِنْدَ ذَلِكَ : **﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾** ﴿الزمر: ٦٧﴾ ، أَيْ : مَا عَرَفُوهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ ، وَلَا عَظَّمُوهُ حَقَّ تَعْظِيمِهِ ، فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ هِيَ الصَّحِيحَةُ الْمُحَقَّقَةُ ، وَأَمَّا مَنْ زَادَ وَتَصْدِيقاً لَهُ ، فَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ ، فَإِنَّهَا مِنْ قَوْلِ الرَّاوِي ، وَهِيَ بَاطِلَةٌ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لَا يُصَدِّقُ الْمُحَالَ ، وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ فِي حَقِّ اللهِ مُحَالٌ ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَا يَدٍ ، وَأَصَابِعَ ، وَجَوَارِحَ ، كَانَ كَوَاحِدٍ مِنَّا ، فَكَانَ يَجِبُ لَهُ مِنَ الِافْتِقَارِ ، وَالْحُدُوثِ ، وَالنَّقْصِ ، وَالْعَجْزِ ، مَا يَجِبُ لَنَا ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ إِلَهاً ، إِذْ لَوْ جَازَتِ الْإِلَهِيَّةُ لِمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ لَصَحَّتْ لِلدَّجَّالِ ، وَهُوَ مُحَالٌ ، فَالْمُفْضِي إِلَيْهِ كَذِبٌ ، فَقَوْلُ الْيَهُودِيِّ كَذِبٌ وَمُحَالٌ ، وَلِذَلِكَ أَنْزَلَ اللهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ : وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قدره ، وإِنَّمَا تَعَجَّبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم مِنْ جَهْلِهِ ، فَظَنَّ الرَّاوِي أَنَّ ذَلِكَ التَّعَجُّبَ تَصْدِيقٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، فَإِنْ قِيلَ : قَدْ صَحَّ حَدِيثُ : إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ ، فَالْجَوَابُ : أَنَّه إِذَا جَاءَنَا مِثْلُ هَذَا فِي الْكَلَامِ الصَّادِقِ تَأَوَّلْنَاهُ أَوْ تَوَقَّفْنَا فِيهِ إلى أَنْ يَتَبَيَّنَ وَجْهُهُ مَعَ الْقَطْعِ بِاسْتِحَالَةِ ظَاهِرِهِ ، لِضَرُورَةِ صِدْقِ

مَنْ دَلَّتِ الْمُعْجِزَةُ عَلَى صِدْقِهِ ، وَأَمَّا إِذَا جَاءَ عَلَى لِسَانِ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ بَلْ عَلَى لِسَانِ مَنْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ عَنْ نَوْعِهِ بِالْكَذِبِ وَالتَّحْرِيفِ كَذَّبْنَاهُ وَقَبَّحْنَاهُ ، ثمَّ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم صَرَّحَ بِتَصْدِيقِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَصْدِيقاً لَهُ فِي الْمَعْنَى ، بَلْ فِي اللَّفْظِ الَّذِي نَقَلَهُ مِنْ كِتَابِهِ عَنْ نَبِيِّهِ ، لَو نَقْطَعُ بِأَنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣/ ٣١) ، (١٣/ ٤٣٢) ، (١٣/ ٣٩٨) بالترتيب .

وقال الإمام بدر الدِّين العيني في " عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (٢٥/ ١٠٢) : "... وَلَمَّا كَانَ منزهاً عَن الجسميَّة والحدقة وَنَحْوهمَا ، لَا بُدَّ من الصّرْف إِلَى مَا يَلِيق بِهِ . واحتجَّت المجسِّمة بقوله : " إِنَّ الله لَيْسَ بأعور وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عينه " ، على أَنَّ عينه كَسَائِر الْأَعْين . قُلْنَا : إِذا قَامَت الدَّلَائِل على اسْتِحَالَة كَونه مُحدثاً ، وَجب صرف ذَلِك إِلَى معنى يَلِيق بِهِ ، وَهُوَ نفي النَّقْص والعور عَنهُ ، جلَّت عَظمته " .

وقال الإمام الثَّعالبي في " الجواهر الحسان في تفسير القرآن" (٢/ ١٣٤) : " ... فاللهَّ سبحانه منزَّه عن صفَاتِ الأجْسَامِ " .

وقال أيضاً في (٢/ ٣٩٩) : " ... وقوله تعالى : ﴿**بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ**﴾ : العقيدةُ في هذا المعنى : نَفْيُ التَّشبيه عن اللهَّ سبحانه ، وأنَّه ليس بِجِسْمٍ ، ولا له جارِحَةٌ ، ولا يُشَبَّهُ ، ولا يُكَيَّفُ ، ولا يَتحيَّز ، ولا تَحُلُّهُ الحوادثُ ، تعالى عمَّا يقول المبطلون عُلُوّاً كبيراً " .

وقال الإمام إبراهيم البقاعي في " نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسُّور" (٨/ ٥٨٥) : " وقال الإقليشي في شرح الأسماء : الأحد هو الذي ليس بمنقسم ولا متجزِّئ ، فهو على هذا اسم لعين الذَّات ، فيه سلب الكثرة عن ذاته ، فتقدَّس بهذا الوصف عن صفات الأجسام القابلة للتَّجزِّي والانقسام " .

وقال الإمام السُّيوطي في " حاشيته على سنن النَّسائي" (٨/ ٢٢١) : " وَقَدْ شَهِدَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ أَنَّ اللهَّ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ مُمَاثَلَةِ الْأَجْسَامِ وَالْجَوَارِحِ " .

وقال أيضاً : " وَقَالَ المظهري : اعْلَم أَنَّ الله تَعَالَى منزَّه عَن الْحَدث وَصفَة الْأَجْسَام ، وكلّ مَا ورد فِي الْقُرْآن وَالْأَحَادِيث فِي صِفَاته مِمَّا يُنبئ عَن الْجِهَة والفوقية والاستقرار وَالنُّزُول وَنَحْوهَا ، فَلَا

نَخُوض فِي تَأْوِيله ، بل نؤمن بِمَا هُوَ مَدْلُول تِلْكَ الْأَلْفَاظ على الْمَعْنى الَّذِي أَرَادَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، مَعَ التَّنْزِيه عَمَّا يُوهم الجسميَّة والجهة " . انظر : شرح سنن ابن ماجه (١/ ١٨) ، مضمن ثلاثة شروح : (مصباح الزجاجة للسيوطي) ، (إنجاح الحاجة لمحمد عبد الغني المجددي الحنفي) ، (ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات لفخر الحسن بن عبد الرَّحْمَن الحنفي الكنكوهي) .

وقال الإمام القسطلاني (٩٢٣هـ) : " والله سبحانه وتعالى منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام " .

وقال أيضاً في شرحه لحديث : " إنَّ الله ليس بأعور ... " : " ... فالمراد التَّمثيل والتَّقريب للفهم ، لا إثبات الجارحة ، ولا دلالة فيه للمجسِّمة ، لأنَّ الجسم حادث وهو قديم ، فالمراد : نفي النَّقص والعور عنه ، وأنَّه ليس كمن لا يرى ولا يبصر ، بل مُنتَفٍ عنه جميع النَّقائص والآفات " .

وقال أيضاً : " ... وقالت المجسِّمة : معناه الاستقرار ، ودفع بأنَّ الاستقرار من صفات الأجسام ، ويلزم منه الحلول ، وهو مُحال في حقِّه تعالى " . انظر : إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٠/ ٢٦٩) ، (١٠/ ٣٨٣) ، (١٠/ ٣٩١) بالترتيب .

وقال الإمام محي الدِّين عبد القادر العَيْدَرُوس في " النُّور السَّافر عن أخبار القرن العاشر" (١/ ١٧٥) نقلاً عن الإمام محمَّد بن عَليّ بن عراق الْكِنَانِي الشَّافعي (٩٣٣هـ) : " ذَاته لَيْسَ بجوهر ، فالجوهر بالتَّحيُّز مَعْرُوف ، وَلَا بِعرْض ، فالعرض باستحالة الْبَقَاء مَوْصُوف ، وَلَا بجسم ، فالجسم بالجهات محفوف ، هُوَ الله الَّذِي لَا آله إِلَّا هُوَ الْملك القدوس على الْعَرْش اسْتَوَى من غير تمكُّن وَلَا جُلُوس ، لَا الْعَرْش لَهُ من قبل الْقَرار ، وَلَا الاسْتوَاء من جِهَة الِاسْتِقْرَار ،الْعَرْش لَهُ حدٌّ وَمِقْدَار ، الرَّبُّ لَا تُدْرِكهُ الْأَبْصَار ، الْعَرْش تكيِّفه خواطر الْعُقُول ، وتصفه بِالْعرضِ والطُّول ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك محْمُول ، وَالْقَدِيم لَا يحول وَلَا يَزُول ، الْعَرْش بِنَفسِهِ هُوَ الْمَكَان ، وَله جَوَانِب وأركان ، وَكَانَ الله وَلَا مَكَان ، وَهُوَ الان على مَا عَلَيْهِ كَانَ ، جلَّ عَن التَّشْبِيه وَالتَّقْدِير ، والتَّكييف والتَّغير ، والتَّأليف والتَّصوير ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾﴿ الشورى: ١١ ﴾ .

وقال الإمام الرَّملي (٩٥٧هـ) في "فتاوى الرَّملي" (٤/ ٣٠٣) : " وَقَالَ الزَّنْجَانِيُّ : ذَكَرَ وَالِدِي وَشَيْخِي قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ فِي كِتَابِ جَوَامِعِ الْحَقَائِقِ وَالْأُصُولِ فِي شَرْحِ أَحَادِيثِ الرَّسُولِ عِنْدَ قَوْلِ النَّبِيِّ –

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم - : «إِنَّ اللهَّ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ» : إِنَّ النَّوْمَ لَمَّا كَانَ حَالَةً تَعْرِضُ لِلْحَيَوَانِ بِوَاسِطَةِ اسْتِرْخَاءٍ يَحْدُثُ فِي الْأَعْصَابِ الدِّمَاغِيَّةِ عِنْدَ تَصَاعُدِ الْأَبْخِرَةِ إِلَيْهَا ، اسْتَحَالَ عُرُوضُهُ لِلْمُنَزَّهِ عَنْ الْجِسْمِيَّةِ" .

وقال الإمام ابن نُجيم المصري (٩٧٠هـ) : "وَاللهُّ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، وَلَا حَالٍّ بِمَكَانٍ" . انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٨/ ٢٠٥) ، ومعه تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري ، وبالحاشية : منحة الخالق لابن عابدين .

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ) : "واللهَّ سبحانه وتعالى منزَّه عن الجسميَّة وسائرِ لوازمها " . انظر : الفتح المبين بشرح الأربعين (ص١٨٥) .

وقال أيضاً في " المنهاج القويم" (ص١٤٤) : "واعلم أنَّ القرافي وغيره حكوا عن الشَّافعي ، ومالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة ، رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتَّجسيم ، وهم حقيقون بذلك".

وقال أيضاً في " الفتاوى الحديثيَّة" (ص٢٧٠-٢٧١) : "... وَسُئِلَ رَضِي الله عَنهُ ونفعنا بِهِ : فِي عقائد الْحَنَابِلَة مَا لَا يخفى على شرِيف علمكُم ، فَهَل عقيدة الإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ كعقائدهم ؟ فَأجَاب بقوله : عقيدة إِمَام السّنة أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ وأرضاه ، وَجعل جنان المعارف متقلَّبه ومأواه ، وأفاض علينا وَعَلِيهِ من سوابغ امتنانه ، وبوأه الفردوس الْأَعْلَى من جنانه ، مُوَافقَة لعقيدة أهل السّنة وَالْجَمَاعَة من الْمُبَالغَة التَّامَّة فِي تَنْزِيه الله تَعَالَى عَمَّا يَقُول الظَّالِمُونَ والجاحدون علواً كَبِيراً ، من الْجِهَة ، والجسميَّة ، وَغَيرهمَا من سَائِر سمات النَّقْص ، بل وَعَن كل وَصْف لَيْسَ فِيهِ كَمَال مُطلق ، وَمَا اشْتهر بَين جهلة المنسوبين إِلَى هَذَا الإِمَام الْأَعْظَم الْمُجْتَهد من أَنَّه قَائِل بِشَيْء من الْجِهَة أَو نَحْوهَا ، فكذب وبُهتان وافتراء عَلَيْهِ ، فلعنَ الله من نسب ذَلِك إِلَيْهِ ، أَو رَمَاه بِشَيْء من هَذِه المثالب الَّتِي برَّأه الله مِنْهَا ، وَقد بَين الْحَافِظ الْحجَّة الْقدْوَة الإِمَام أَبُو الْفرج بن الْجَوْزِيّ من أَئِمَّة مذْهبه المبرِّئين من هَذِه الوصمة القبيحة الشَّنيعة ، أَنَّ كلّ مَا نسب إِلَيْهِ من ذَلِك كذب عَلَيْهِ وافتراء وبهتان ، وَأَنَّ نصوصه صَرِيحَة فِي بطلَان ذَلِك ، وتنزيه الله تَعَالَى عَنهُ ، فَاعْلَم ذَلِك فَإِنَّهُ مُهِمّ " .

وقال في "الصَّواعق المُحرقة على أهل الرَّفض والضَّلال والزَّندقة" (٢/ ٥٧٠) : " وَالْحق منزَّه عَن الجسميَّة" .

وقال الإمام الشَّربيني الشَّافعي (٩٧٧هـ) في كلامه على حديث النُّزول : " وهذا الحديث من أحاديث الصِّفات وفيه مذهبان معروفان :

أَحَدُهُمَا : وهو مذهب السَّلف وغيرهم : أنَّه يمرّ كما جاء من غير تأويل ولا تعطيل ، وترك الكلام فيه وفي أمثاله ، مع الإيمان به وتنزيه الربِّ سبحانه عن صفات الأجسام .

المَذْهَبُ الثَّانِي : وهو قول جماعة من المتكلِّمين وغيرهم : أنَّ الصُّعود والنُّزول من صفات الأجسام ، فالله تعالى منزَّه عن ذلك " . انظر : السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٤/ ٩٧) .

وقال الإمام علي بن سلطان القارّي (١٠١٤هـ) : "وَقَالَ بَعْضُهُمْ : اعْلَمْ أَنَّ اللهَّ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْحُدُوثِ وَصِفَةِ الْأَجْسَامِ ، وَكُلُّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ فِي صِفَاتِهِ ، مِمَّا يُنْبِئُ عَنِ الْجِهَةِ وَالْفَوْقِيَّةِ ، وَالِاسْتِقْرَارِ وَالْإِتْيَانِ ، وَالنُّزُولِ ، فَلَا نَخُوضُ فِي تَأْوِيلِهِ ، بَلْ نُؤْمِنُ بِمَا هُوَ مَدْلُولُ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَ سُبْحَانَهُ ، مَعَ التَّنْزِيهِ عَمَّا يُوهِمُ الْجِهَةَ وَالْجِسْمِيَّةَ " .

وقال أيضاً : " فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ ، وَعَمَّا يُؤَدِّي إِلَيْهَا " . انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، علي بن سلطان القاري (٨/ ٣٥٠٦) ، (٨/ ٣٥٢٨) بالترتيب .

وقال الإمام زين الدِّين المناوي (١٠٣١هـ) : " ... والكلام كلّه في مبتدع لا يكفر ببدعته ، أمَّا من كفر بها كمنكر العلم بالجزئيَّات ، وزاعم التَّجسيم أو الجهة أو الكون أو الاتِّصال بالعالم أو الانفصال عنه ، فلا يوصف عمله بقبول ولا ردّ ، لأنَّه أحقر من ذلك " .

وقال أيضاً : " والله منزَّه عن الجسميَّة ولوازمها " .

وقال أيضاً : " فالمراد بقرب العبد من ربِّه قربه بالعمل الصَّالح لا قرب المكان لأنَّه من صفات الأجسام المستحيلة عليه " . انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (١/ ٧٢) ، (١/ ٥١٤) ، (٣/ ٢٦٤) بالترتيب .

وقال الإمام مرعي بن يوسف الكرمى المقدسي (١٠٣٣هـ) في " أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص١٣٢-١٣٤) : " قَالَ الْكَمَال بن الْهمام الْحَنَفِيّ (٨٦١هـ) بعد أَن تكلَّم على الاستواء مَا حَاصله : وجوب الْإِيمَان بِأَنَّهُ اسْتَوَى على الْعَرْش ، مَعَ نفي التَّشْبِيه ، وَأمَّا كَون الاستواء بِمَعْنى الاستيلاء على الْعَرْش مَعَ نفي التَّشْبِيه ، فَأمر جَائِز الْإِرَادَة ، إِذْ لَا دَلِيل على إِرَادَته عيناً ، فَالْوَاجِب عيناً مَا ذكرنَا ، لَكِن قَالَ : إِذا خيفَ على الْعَامَّة عدم فهم الاستواء إِلَّا بالاتِّصال وَنَحْوه من لَوَازِم الجسميَّة ، فَلَا بَأْس بِصَرْف فهمهم إِلى الاستيلاء .

قَالَ : وعَلى نَحْو مَا ذكر كلّ مَا ورد مِمَّا ظَاهره الجسميَّة فِي الشَّاهِد ، كالإصبع ، وَالْيَد ، والقدم ، فَإِنَّ الإصبع وَالْيَد صفة لَهُ تَعَالَى لَا بِمَعْنى الْجَارِحَة ، بل على وَجه يَلِيق بِهِ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ أعلم بِهِ .

وَقد تؤول الْيَد والإصبع بِالْقُدْرَةِ والقهر ، وَقد يؤول الْيَمين فِي قَوْله : " الْحجر الْأسود يَمِين الله فِي الأَرْض " . أخرجه الأزرقي في أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار (١/ ٣٢٥) ، ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ٨٥ برقم ٩٤٤ ، وقال : "هَذَا حَدِيثٌ لا يصح وإسحاق بْن بشر قد كذبه أبوبكر بْن أَبِي شَيْبَة وغيره وقال الدارقطني: "هُوَ فِي عداد من يضع الحديث ، قال : وأبو معشر ضعيف) .

على التَّشريف وَالْإِكْرَام ، لما ذكرنَا من صرفِ فهمِ الْعَامَّة عَن الجسميَّة ، قَالَ : وَهُوَ مُمكن أَن يُرَاد وَلَا يجْزم بإرادته على قَول أَصْحَابنَا أَنَّه من الْمُتَشَابه ، وَحكم الْمُتَشَابه : انْقِطَاع معرفَة الْمُرَاد مِنْهُ فِي هَذِه الدَّار ، وَإِلَّا لَكَانَ قد علم " .

وقال الإمام علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، أبو الفرج، نور الدِّين ابن برهان الدِّين (١٠٤٤هـ) في " السِّيرة الحلبيَّة " (٢/ ١٥٢) : " ... فأنزل الله تعالى عليه ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿الإخلاص: ١﴾ السُّورة» ، أي : متوحِّد في صفات الجلال والكمال، منزَّه عن الجسميَّة، واجب الوجود لذاته ، أي : اقتضت ذاته وجوده، مستغن عن غيره، وكلُّ ما عداه محتاج إليه" .

وقال الإمام محمَّد بن علاَّن الصِّدِّيقي الشَّافعي الأشعري (١٠٥٧هـ) في " الفتوحات الربَّانيَّة على الأذكار النَّوويَّة" (٣/ ١٩٦) : " وأنَّه تعالى منـزَّه عن الجهة والمكان والجسم ، وسائر أوصاف الحدوث

، وهذا معتقد أهل الحقِّ ومنهم الإمام أحمد ، وما نسبه إليه بعضهم من القول بالجهة أو نحوها كذبٌ صُراحٌ عليه وعلى أصحابه المتقدِّمين ، كما أفاده ابن الجوزي من أكابر الحنابلة " .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن عمر الخفَّاجي (١٠٦٩هـ) :" ... لأنَّه تعالى منزَّه عن الجسميَّة والكيفيَّة".

وقال أيضاً : " وهو سبحانه وتعالى منزَّه عن الجسميَّة وما يتبعها من التَّركيب ، لأنَّه واحد أحد ، لا يضافُ إليه انقسام حقيقة ولا فرضاً ، ولا خارجاً ولا ذهناً " .

وقال أيضاً : " ... والله تعالى منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام " . انظر : حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيْضَاوِي (٦/ ٣٧٨) ، (٧/ ٤٣٥) ، (٨/ ٥٧) بالترتيب .

وقال الإمام عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي (١٠٧١هـ) في " العين والأثر في عقائد أهل الأثر" (ص٣٤-٣٥) : " ويجب الجزم بأنَّ الله تعالى ليس بجوهر ، ولا جسم ، ولا عرَض ، ولا تحلُّه الحوادث ، ولا يحلُّ في حادث ، ولا ينحصر فيه . فمن اعتقد أو قال إنَّ الله بذاته في مكان ، فكافر ، بل يجب الجزم بأنَّه سبحانه وتعالى بائن من خلقه ، فكان ولا مكان ، ثمَّ خلق المكان ، وهو كما كان قبل خلق المكان ، ولا يعرف بالحواس ، ولا يقاس بالنَّاس ، فهو الغنيُّ عن كلِّ شيء ، ولا يستغني عنه شيء ، ولا يشبه شيئاً ، ولا يشبهه شيء ، وعلى كلِّ حال : مهما خطر بالبال ، أو توهَّمه الخيال ، فهو بخلاف ذي الإكرام والجلال " .

وقال الإمام أحمد بن غانم النفراوي الأزهري المالكي (١١٢٦هـ) في " الفواكه الدَّواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني" (٢/ ٢٨٢) : " ... (وَيُقْتَلُ) وُجُوباً كُلُّ (مَنْ ارْتَدَّ) ، أَيْ : قَطَعَ إسْلَامَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ بِصَرِيحِ لَفْظِهِ كَقَوْلِهِ : ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾﴿التوبة: ٣٠﴾ أَوْ الْبَعِيدُ كَفَرَ بِاَللهِ ، أَوْ أَشْرَكَ بِهِ ، أَوْ أَتَى بِلَفْظٍ يَقْتَضِي الْكُفْرَ ، كَقَوْلِهِ : الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ غَيْرُ مَفْرُوضَةٍ ، أَوْ الرُّكُوعُ أَوْ السُّجُودُ غَيْرُ فَرْضٍ ، لِأَنَّ الْجَاحِدَ كَافِرٌ ، أَوْ الْحَجُّ غَيْرُ فَرْضٍ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ ، أَوْ اللهُ جِسْمٌ كَأَجْسَامِ الْحَوَادِثِ ... " .

وقال الإمام إسماعيل حقي الخلوتي (١١٢٧هـ) : " ... وفي بحر العلوم : هو العلي شأنه ، أي : أمره وجلاله في ذاته وأفعاله ، لا شيء أعلى منه شأناً ، لأنَّه فوق الكلِّ بالإضافة وبحسب الوجوب .

وهو فعيل من العلو في مقابلة السّفل ، وهما في الأمور المحسوسة ، كالعرش ، والكرسي مثلاً ، وفي الأمور المعقولة ، كما بين النَّبي وأُمَّته ، وبين الخليفة والسُّلطان ، والعالم والمتعلِّم من التَّفاوت في الفضل والشَّرف والكمال والرِّفعة ، ولَمَّا تقدَّس الحقُّ سبحانه عن الجسميَّة ، تقدَّس علوُّه عن أن يكون بالمعنـى الأوَّل ، وهو الأمور المحسوسة ، فتعيَّن واختصَّ بالثَّاني ... " .

وقال أيضاً : " ... فَسُبْحانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ، أي : نزِّهوه تنزيهاً عما يصفونه به ، من اتخاذ الشَّريك ، والصَّاحبة ، والولد ، لأنَّ ذلك من صفات الأجسام ، ولو كان الله جسماً لم يقدر على خلق العالم وتدبير أمره ... " . انظر : روح البيان (٦/ ٥٥)، (٥/ ٤٦٤) بالترتيب .

وقال الإمام محمَّد بن عبد الهادي السَّندي (١١٣٨هـ) في " حاشيته على سنن النَّسائي" (٨/ ٢٢٢) : " والَّا فقد قَامَ الْأَدِلَّة الْعَقْلِيَّة والنَّقليَّة على أَنَّه تَعَالَى منزَّه عَن مماثلة الْأَجْسَام والجوارح " .

وقال الإمام محمَّد بن محمَّد، ابن شَرَف الدِّين الخليلي الشَّافعي القادري (١١٤٧هـ) في " فتاوي الخليلي على المذهب الشَّافعي " (١/ ٧٦) : " ليس المراد بالاستواء معناه الحقيقي الذي هو الاستقرار والجلوس؛ لأنَّ هذا من خواص الأجسام، والله تعالى منزَّه عن ذلك، بل اختلف أهل السنُّنَّة في معناه على قولين؛ أحدهما: التَّأويل، ونقل عن الأكثرين، فعلى هذا المراد بالاستواء الاستيلاء، ويعود هذا المعنى إلى القدرة؛ أي : استولى على العرش الذي هو أعظم المخلوقات. وبالاستيلاء عليه مستولياً على الوجود بأسره. تقول: استوى الأمر لزيد: إذا كمل له وصار مستولياً عليه. والقول الثَّاني: إنَّما نفوِّض أمر معناه إلى الله تعالى مع اعتقاد أنَّه تعالى منزَّه عن الجهة، متعال عن الجسميَّة، وهذا الطَّريق أسلم ، لكن الأوَّل أحكم" .

وقال الإمام شمس الدِّين السَّفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) : " ... وَتَقَدَّمَ أَنَّه لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، فَهِيَ مِنَ الْمُسْتَحِيلَةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى ، وَمَا نَفَاهُ سُبْحَانَهُ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ فِي مُحْكَمِ الذِّكْرِ ، كَقَوْلِهِ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**﴿الشورى : ١١﴾ ، **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾**﴿مريم: ٦٥﴾ ، **﴿فَلَا تَضْرِبُوا للهِ الْأَمْثَالَ﴾**﴿النحل: ٧٤﴾ ، **﴿فَلَا تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَادًا﴾**﴿البقرة: ٢٢﴾ ، **﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ**

يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾﴿الإخلاص: ٣ - ٤﴾، ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾﴿الفرقان: ٢﴾ ، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾﴿الإسراء: ١١١﴾ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ " .

وقال أيضاً : " (فَالتَّقْدِيسُ) تَنْزِيهُ الرَّبِّ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا" .

وقال أيضاً : " وَالْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ " . انظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية (١/ ٢٦٢) ، (١/ ٢٦٣) ، (٢/ ٢٥٥) بالترتيب .

وقال الإمام الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) : " ... والله تعالى منزَّه عن التَّحيُّز ، ولأنَّ الحلول ينافي الوجوب الذَّاتي لافتقار الحالِّ إلى المحلِّ . وأمَّا صفاته فلانَّ الانتقال من صفات الأجسام ، والله تعالى منزَّه عن الجسميَّة " .

وقال أيضاً : " ... ولمَّا ثبت انتفاء الجسميَّة بالمعنى المذكور ، ثبت انتفاء لوازمها ، وانتفاء الملزوم يستلزم انتفاء لازمه المساوي ، ولوازم الجسميَّة هي : الاتّصاف بالكيفيَّات المحسوسة بالحسِّ الظَّاهر أو الباطن من اللون ، والرَّائحة ، والصُّورة ، والعوارض النَّفسانيَّة من اللذَّة ، والألم ، والفرح ، والغمِّ ، ونحوها ، ولأنَّ هذه الأمور تابعة للمزاج المستلزم للتَّركيب المنافي للوجوب الذَّاتي ، ولأنَّ البعض منها تغيّرات وانتقالات ، وهي على البارئ تعالى محالٌ ، وما ورد في الكتاب والسُّنَّة من ذكر الرِّضا ، والغضب ، والفرح ، ونحوها ، يجب التَّنزيه عن ظاهره على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى " . انظر : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ٢٤) ، (٢/ ٩٩) بالترتيب ، وانظر أيضاً : (٩/ ٤٧) ، (٩/ ١٢٨) .

وقال الإمام محمَّد ثناء الله النَّقشبندي المظهري (١٢٢٥هـ) : " أجمع علماء أهل السُّنَّة من السَّلف والخلف أنَّ الله سبحانه منزَّه عن صفات الأجسام وسمات الحدوث " . انظر : التفسير المظهري (١/ ٢٤٩) ، وانظر : (٥/ ٦) .

وقال الإمام محمَّد عرفه الدَّسوقي (١٢٣٠هـ) : "... قَوْلُهُ : ( أو لَفْظٍ يَقْتَضِيهِ ) ، أَيْ : يَقْتَضِي الْكُفْرَ ، أَيْ : يَدُلُّ عليه ، سَوَاءٌ كانت الدَّلَالَةُ الْتِزَامِيَّةً ، كَقَوْلِهِ : اللهُ جِسْمٌ مُتَحَيِّزٌ ، فإن تَحَيُّزَهُ يَسْتَلْزِمُ حُدُوثَهُ لِافْتِقَارِهِ لِلْحَيِّزِ ، وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ كُفْرٌ أو تَضَمُّنِيَّةٌ ، كما إذَا أتى بِلَفْظٍ له مَعْنًى مُرَكَّبٌ من كُفْرٍ وَغَيْرِهِ ... " . انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٣٠١) .

وقال الإمام ابن عابدين الحنفي (١٢٥٢هـ) : " (قَوْلُهُ : كَقَوْلِهِ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ) وَكَذَا لَوْ لَمْ يَقُلْ كَالْأَجْسَامِ ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ لَا كَالْأَجْسَامِ فَلَا يَكْفُرُ لأَنَّه لَيْسَ فِيهِ إلَّا إطْلَاقُ لَفْظِ الْجِسْمِ الْمُوهِمِ لِلنَّقْصِ فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ لَا كَالْأَجْسَامِ ، فَلَمْ يَبْقَ إلَّا مُجَرَّدَ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ " . انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/ ٥٦١) .

وقال الإمام شهاب الدِّين محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) عند تفسير قوله تعالى : **﴿خَلَقَ السَّماوات وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾**﴿النحل:٣﴾ : " ... واستدلَّ بالآية على أنَّه تعالى ليس من قبيل الأجرام والأجسام ، كما يقوله المجسِّمة ، ووجه ذلك أنَّها تدلُّ على احتياج الأجرام والأجسام إلى خالق سبحانه وتعالى لا يجانسها ، وإلَّا لاحتاج إليه فلا يكون خالقاً " .

وقال أيضاً عند تفسير قوله تعالى : **﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأى كَوْكَباً قالَ هَذا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قالَ لا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾**﴿الأنعام: ٧٦﴾ : " أنَّ قوله سبحانه : **﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾** يدلَّ على أنَّه عزَّ وجلَّ ليس بجسم ، إذ لو كان جسماً لكان غائباً عنَّا ، فيكون آفلاً ، والأفول ينافي الرُّبوبيَّة ، ولا يخفى أنَّ عدَّ تلك الغيبة المفروضة أفولاً لا يخلو عن شيء ، لأنَّ الأُفول احتجاب مع انتقال ، وتلك الغيبة المفروضة لم تكن كذلك ، بل هي مجرَّد احتجاب فيما يظهر . نعم أنَّه ينافي الرُّبوبيَّة أيضاً ، لكن الكلام في كونه أفولاً ليتم الاحتجاج بالآية ، لا يقال : قد جاء في حديث الإسراء ذكر الحجاب ، فكيف يصحُّ القول بأنَّ الاحتجاب مناف للرُّبوبيَّة لأنَّا نقول : الحجاب الوارد – كما قال القاضي عياض– إنَّما هو في حقِّ العباد ، لا في حقِّه تعالى ، فهم المحجوبون ، والباري جلَّ اسمه منزَّه عمَّا يحجبه ، إذ الحجاب إنَّما يحيط بمقدَّر محسوس ، ونصَّ غير واحد أنَّ ذكر الحجاب له تعالى تمثيل لمنعه سبحانه الخلق عن رؤيته" .

وقال أيضاً : "إذ علمت هذا فاعلم أنَّ إطلاق النُّور على الله سبحانه وتعالى بالمعنى اللغوي والحكمي السَّابق غير صحيح ، لكمال تنزُّهه جلَّ وعلا عن الجسميَّة والكيفيَّة ولوازمهما " . انظر : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٧/ ٣٤٠) ، (٤/ ١٩٧) ، (٩/ ٣٥٦) بالترتيب .

وقال الإمام محمَّد بن أحمد بن محمَّد عليش ، أبو عبد الله المالكي (١٢٩٩هـ) : " وَسَوَاءٌ كَفَرَ (بِـ) قَوْلٍ (صَرِيحٍ) فِي الْكُفْرِ ، كَقَوْلِهِ كُفْرٌ بِاَللَّهِ أَوْ بِرَسُولِ اللَّهِ أَوْ بِالْقُرْآنِ أَوْ الْإِلَهُ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ أَوْ الْعَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ (أَوْ) بِـ (لَفْظٍ يَقْتَضِيه) ، أَيْ : يَسْتَلْزِمُ اللَّفْظُ الْكُفْرَ اسْتِلْزَاماً بَيِّناً ، كَجَحْدِ مَشْرُوعِيَّةِ شَيْءٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، مَعْلُومٍ مِنْ الدِّينِ ضَرُورَةً ، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَ الْقُرْآنِ أَوْ الرَّسُولِ ، وَكَاعْتِقَادِ جِسْمِيَّةِ اللَّهِ وَتَحَيُّزِهِ ، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ حُدُوثَهُ وَاحْتِيَاجَهُ لِمُحْدِثٍ وَنَفْيِ صِفَاتِ الْأُلُوهِيَّةِ عَنْهُ جَلَّ جَلَالُهُ وَعَظُمَ شَأْنُهُ " . انظر : منح الجليل شرح مختصر خليل (٩/ ٢٠٥-٢٠٦) .

وقال الإمام العظيم آبادي (١٣٢٩هـ) في "عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيِّم" (١٣/ ٢٩) : " وَاَللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّه عَنْ الْجِسْمِيَّة" .

وقال الإمام سليم البِشْري المالكي (١٣٣٥هـ) : "... من اعتقد أنَّ الله جسم أو أنَّه مماسّ للسَّطح الأعلى من العرش ، وبه قالت الكرَّاميَّة واليهود ، وهؤلاء لا نزاع في كفرهم ، ومنهم من أثبت الجهة مع التَّنزيه ، وأنَّ كونه فيعا ليس ككون الأجسام ، وهؤلاء ضُلَّال فُسَّاق في عقيدتهم ، وإطلاقهم ما لم يأذن به الشَّارع ، ولا مِرية أنَّ فاسق العقيدة أقبح وأشنع من فاسق الجارحة بكثير ، سيَّما من كان داعية ، أو مُقتدى به " . انظر : فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص٦٥) .

وقال الإمام يوسف بن إسماعيل بن يوسف النَّبْهاني (١٣٥٠هـ) في " وسائل الوصول إلى شمائل الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم " (١/ ٣٧٠) : " والباري جلَّ وعلا منزّه عن الجسميَّة والعرضيَّة" .

وقال الإمام أبو العلا المباركفوري (١٣٥٣هـ) : " ... فَإِنْ فُسِّرَ الصَّمَدُ بِهَذَا كَانَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَيَتَعَالَى اللَّهُ عزَّ وجلَّ عَنْ صِفَاتِ الْجِسْمِيَّةِ " . انظر : تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٩/ ٢١١) .

وقال الإمام محمَّد رشيد بن علي رضا القلموني الحسيني (١٣٥٤هـ) : "وَلَكِنْ تَقْدِيسُهُ الَّذِي هُوَ نَفْيٌ لِلْمُحَالِ عَنْهُ ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُفَصَّلاً ، فَإِنَّ الْمَنْفِيَّ هِيَ الْجِسْمِيَّةُ وَلَوَازِمُهَا ... وَلِهَذَا أَقُولُ : يَحْرُمُ عَلَى الْوُعَّاظِ عَلَى رُءُوسِ الْمَنَابِرِ الْجَوَابُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْخَوْضِ فِي التَّأْوِيلِ وَالتَّفْصِيلِ ، بَلِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمُ الِاقْتِصَارُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَذَكَرَهُ السَّلَفُ ، وَهُوَ الْمُبَالَغَةُ فِي التَّقْدِيسِ وَنَفْيِ التَّشْبِيهِ ، وَأَنَّهُ – تَعَالَى – منزَّه عَن الْجِسْمِيَّةِ وَعَوَارِضِهَا ، وَلَهُ الْمُبَالَغَةُ فِي هَذَا بِمَا أَرَادَ حتَّى يَقُولَ : كُلُّ مَا خَطَرَ بِبَالِكُمْ

وَهَجَسَ فِي ضَمِيرِكُمْ وَتُصُوِّرَ فِي خَاطِرِكُمْ ، فَاللهُ - تَعَالَى - خَالِقُهَا ، وَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهَا وَعَنْ مُشَابَهَتِهَا ، وَأَنْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِخْبَارِ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ . وَأَمَّا حَقِيقَةُ الْمُرَادِ فَلَسْتُمْ مِنْ أَهْلِ مَعْرِفَتِهَا وَالسُّؤَالِ عَنْهَا ، فَاشْتَغِلُوا بِالتَّقْوَى ، فَمَا أَمَرَكُمُ اللهُ - تَعَالَى - بِهِ فَافْعَلُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَهَذَا قَدْ نُهِيتُمْ عَنْهُ فَلَا تَسْأَلُوا عَنْهُ ، وَمَهْمَا سَمِعْتُمْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَاسْكُتُوا ، وَقُولُوا : آمَنَّا ، وَصَدَّقْنَا ، وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ مَا أُوتِينَا" .

وقال أيضاً : "وَمَا أَهْوَنَ عَلَى الْبَصِيرِ أَنْ يَغْرِسَ فِي قَلْبِ الْعَامِّيِّ التَّنْزِيهَ وَالتَّقْدِيسَ عَنْ صُورَةِ النُّزُولِ ، بِأَنْ يَقُولَ لَهُ : إِنْ كَانَ نُزُولُهُ إِلى السَّماء الدُّنيا لِيُسْمِعَنَا نِدَاءَهُ وَقَوْلَهُ فَمَا أَسْمَعَنَا ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي نُزُولِهِ ؟ وَلَقَدْ كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يُنَادِيَنَا كَذَلِكَ وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ أَوْ عَلَى السَّماء الْعُلْيَا ، فَهَذَا الْقَدْرُ يَعْرِفُ الْعَامِّيُّ أَنَّ ظَاهِرَ النُّزُولِ بَاطِلٌ ، بَلْ مِثَالُهُ أَنْ يُرِيدَ مَنْ فِي الْمَشْرِقِ إِسْمَاعَ شَخْصٍ فِي الْمَغْرِبِ ، وَمُنَادَاتَهُ ، فَتَقَدَّمَ إِلى الْمَغْرِبِ بِأَقْدَامٍ مَعْدُودَةٍ ، وَأَخَذَ يُنَادِيهِ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَا يَسْمَعَ ، فَيَكُونُ نَقْلُهُ الْأَقْدَامَ عَمَلاً بَاطِلاً وَفِعْلاً كَفِعْلِ الْمَجَانِينِ ، فَكَيْفَ يَسْتَقِرُّ مِثْلُ هَذَا فِي قَلْبِ عَاقِلٍ ؟ بَلْ يَضْطَرُّ بِهَذَا الْقَدْرِ كُلُّ عَامِّيٍّ إِلى أَنْ يَتَيَقَّنَ نَفْيَ صُورَةِ النُّزُولِ ، وَكَيْفَ وَقَدْ عَلِمَ اسْتِحَالَةَ الْجِسْمِيَّةِ عَلَيْهِ ، وَاسْتِحَالَةُ الِانْتِقَالِ عَلَى غَيْرِ الْأَجْسَامِ ، كَاسْتِحَالَةِ النُّزُولِ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ " . انظر : تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) (٣/ ١٧٥-١٧٦) ، (٣/ ١٨١-١٨٢) .

وقال الإمام عبد الرَّحْمَن الجزيري (١٣٦٠هـ) : "فإنَّ المالكيَّة قالوا : إنَّ ما يوجب الردَّة ينقسم إلى ثلاثة أقسام : ... الثَّاني : ... أو يقول : إنَّ الله جسمٌ متحيِّز في مكان ، لأنَّ ذلك يستلزم أن يكون الإله محتاجاً للمكان ، والمحتاج حادث لا قديم" .

وقال أيضاً : " الردَّة - والعياذ بالله تعالى - كفر مسلم تقرَّر إسلامه بالشَّهادتين مختاراً بعد الوقوف على الدَّعائم ، والتزامه أحكام الإسلام ، ويكون ذلك بصريح القول ، كقوله : أشرك بالله ، أو قول يقتضي الكفر ، كقوله : إنَّ الله جسم كالأجسام " . انظر : الفقه على المذاهب الأربعة (٤/ ٢٠٥) ، (٥/ ٣٧٢) بالترتيب .

وقال الإمام محمَّد عبد العظيم الزُّرْقاني (١٣٦٧هـ) : " لقد أسرفَ بعض النَّاس في هذا العصر ، فخاضوا في متشابه الصِّفات بغير حقٍّ ، وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم عليها بما لم يأذن به الله ، ولهم فيها كلمات غامضة تحتمل التَّشبيه والتَّنزيه ، وتحتمل الكفر والإيمان ، حتَّى باتت هذه الكلمات نفسها من المتشابهات .

ومن المؤسف أنَّهم يواجهون العامَّة وأشباههم بهذا ، ومن المحزن أنَّهم ينسبون ما يقولون إلى سلفنا الصَّالح ، ويخيِّلون إلى الناس أنَّهم سلفيُّون . من ذلك قولهم : إنَّ الله تعالى يُشار إليه بالإشارة الحسيَّة ، وله من الجهات السِّت جهة الفوق ، ويقولون : أنَّه استوى على عرشه بذاته استواء حقيقيَّاً ، بمعنى أنَّه استقرَّ فوقه استقراراً حقيقيَّاً ، غير أنَّهم يعودون فيقولون : ليس كاستقرارنا ، وليس على ما نعرف ، وهكذا يتناولون أمثال هذه الآية ، وليس لهم مستندٌ فيما نعلم إلَّا التشبُّث بالظَّواهر ، ولقد تجلَّى لك مذهب السَّلف والخلف ، فلا نطيل بإعادته .

ولقد علمت أنَّ حملَ المتشابهات في الصِّفات على ظواهرها مع القول بأنَّها باقية على حقيقتها ليس رأياً لأحد من المسلمين ، وإنَّما هو رأيٌ لبعض أصحاب الأديان الأخرى ، كاليهود ، والنَّصارى ، وأهل النِّحل الضَّالَّة ، كالمشبِّهة ، والمجسِّمة . أمَّا نحن معاشر المسلمين فالعُمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعيَّة التي توافرت على أنَّه تعالى ليس جسماً ، ولا متحيِّزاً ، ولا متجزِّئاً ، ولا متركِّباً ، ولا محتاجاً لأحد ، ولا إلى مكان ، ولا إلى زمان ، ولا نحو ذلك .

ولقد جاء القرآن بهذا في محكماته إذ يقول : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾﴿الشورى: ١١ ﴾ ، ويقول : ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾﴿الإخلاص: ١ – ٤﴾ ، ويقول : ﴿**إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ**﴾﴿الزمر: ٧ ﴾ ، ويقول : ﴿**يا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللهِ وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾﴿فاطر: ١٥﴾ ، وغير هذا كثير في الكتاب والسُّنَّة . فكلُّ ما جاء مخالفاً بظاهره لتلك القطعيَّات والمحكمات ، فهو من المتشابهات التي لا يجوز اتِّباعها ، كما تبيَّن لك فيما سلف .

ثمَّ إنَّ هؤلاء المتمسِّحين بالسَّلف متناقضون ، لأنَّهم يثبتون تلك المتشابهات على حقائقها ، ولا ريب أنَّ حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث ، كالجسميَّة ، والتَّجزُّؤ ، والحركة ، والانتقال ، لكنَّهم بعد أن يُثبتوا تلك المتشابهات على حقائقها ينفون هذه اللوازم ، مع أنَّ القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقضٌ لا يرضاه لنفسه عاقلٌ فضلا عن طالب أو عالم .

فقولهم في مسألة الاستواء الآنفة : إنَّ الاستواء باقٍ على حقيقته . يفيد أنَّه الجلوس المعروف المستلزم للجسميَّة والتَّحيُّز ، وقولهم بعد ذلك : ليس هذا الاستواء على ما نعرف ، يفيد أنَّه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسميَّة والتَّحيُّز ، فكأنهم يقولون : أنَّه مستو غير مستو ، ومستقرّ فوق العرش غير مستقر ، أو متحيِّز غير متحيِّز ، وجسم غير جسم ، أو أنَّ الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش ، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه ، إلى غير ذلك من الإسفاف والتَّهافت .

فإن أرادوا بقولهم : الاستواء على حقيقته ، أنَّه على حقيقته التي يعلمها الله ، ولا نعلمها نحن ، فقد اتَّفقنا ، لكن بقي أنَّ تعبيرهم هذا موهمٌ لا يجوز أن يصدر من مؤمنٍ ، خصوصاً في مقام التَّعليم والإرشاد ، وفي موقف النِّقاش والحِجاج ، لأنَّ القول بأنَّ اللفظ حقيقة أو مجاز لا ينظر فيه إلى علم الله وما هو عنده ، ولكن ينظر فيه إلى المعنى الذي وُضع له اللفظ في عرف اللغة ، والاستواء في اللغة العربيَّة يدلُّ على ما هو مستحيلٌ على الله في ظاهره ، فلا بدَّ إذن من صرفه عن هذا الظَّاهر ، واللفظ إذا صُرف عمَّا وُضع له ، واستعمل في غير ما وُضع له ، خرج عن الحقيقة إلى المجاز لا محالة ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي .

ثمَّ إنَّ كلامهم بهذه الصُّورة فيه تلبيس على العامَّة وفتنة لهم ، فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه ، وفي ذلك ما فيه من الإضلال ، وتمزيق وحدة الأُمَّة ، الأمر الذي نهانا القرآن عنه ، والذي جعل عمر يفعل ما يفعل بصبيغ أو بابن صبيغ ، وجعل مالكاً يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سأله عن الاستواء ، وقد مرَّ بك هذا وذاك .

ولو أنصف هؤلاء لسكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة ، واكتفوا بتنزيه الله تعالى عمّا تُوهِمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه ، ثمَّ فوَّضوا الأمر في تعيين معانيها إلى الله وحده ، وبذلك يكونوه سلفيِّين حقاً ، لكنَّها شبهات عرضت لهم في هذا المقام فشوَّشت حالهم ، وبلبلت أفكارهم " .

وقال أيضاً : " ... والمتتبِّع لكلامهم يجد فيه العبارات الصَّريحة في إثبات الجهة لله تعالى ، وقد كفَّر العراقي وغيره مثبت الجهة لله تعالى ، وهو واضح ، لأنَّ معتقد الجهة لا يمكنه إلَّا أن يعتقد التَّحيُّز والجسميَّة ، ولا يتأتَّى غير هذا ، فإن سمعت منهم سوى ذلك ، فهو قول متناقض ، وكلامهم لا معنى له " . انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٩١-٢٩٣) ، (٢/ ٢٩٧) بالترتيب .

وقال الإمام سلامة القضاعي العزامي الشَّافعي (١٣٧٦هـ) : " إذا سمعت في بعض عبارات بعض السَّلف : إنَّما نؤمن بأنَّ له وجهاً لا كالوجوه ، ويداً لا كالأيدي ، فلا تظن أنَّهم أرادوا أنَّ ذاته العليَّة منقسمة إلى أجزاء وأبعاض ، فجزء منها يد ، وجزء منه وجه ، غير أنَّه لا يشابه الأيدي والوجوه التي للخلق .

حاشاهم من ذلك ، وما هذا إلَّا التَّشبيه بعينه ، وإنَّما أرادوا بذلك أنّ لفظ الوجه واليد قد استعمل في معنى من المعاني وصفة من الصِّفات الّتي تليق بالذات العليَّة ، كالعظمة والقدرة ، غير أنَّهم يتورَّعون عن تعيين تلك الصِّفة تهيُّباً من التَّهجُّم على ذلك المقام الأقدس ، وانتهز المجسِّمة والمشبِّهة مثل هذه العبارة فغرَّروا بها العوام ، وخدعوا بها الأغمار من النَّاس ، وحملوها على الأجزاء فوقعوا في حقيقة التَّجسيم والتَّشبيه ، وتبرَّأوا من اسمه ، وليس يخفى نقدهم المزيَّف على صيارفة العلماء وجهابذة الحكماء " . انظر : فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص٧٠-٧١) .

وقال الإمام محمَّد العربي بن التبَّاني المالكي (١٣٩٠هـ) ما نصّه : " اتَّفق العقلاء من أهل السُّنَّة الشَّافعيَّة ، والحنفيَّة ، والمالكيَّة ، وفضلاء الحنابلة وغيرهم على أنَّ الله تبارك وتعالىَ مُنَزَّهٌ عن الجهة ، والجسميَّة ، والحدِّ ، والمكان ، ومشابهة مخلوقاته " . انظر : براءة الأشعريين من عقائد المخالفين (ص٧٩) .

وقال الإمام محمَّد الطَّاهر بن عاشور التُّونسي (١٣٩٣هـ) : " وَلَمَّا كَانَ الْإِتْيَانُ يَسْتَلْزِمُ التَّنَقُّلَ أَوِ التَّمَدُّدَ لِيَكُونَ حَالًّا فِي مَكَانٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ حتَّى يَصِحَّ الْإِتْيَانُ ، وَكَانَ ذَلِك يسْتَلْزم التنقل الْجِسْمَ

، وَاللهُ مُنَزَّهٌ عَنْهُ ، تَعَيَّنَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ بِالدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ خَبَراً أَوْ تَهَكُّماً فَلَا حَاجَةَ لِلتَّأْوِيلِ ، لِأَنَّ اعْتِقَادَهُمْ ذَلِكَ مَدْفُوعٌ بِالْأَدِلَّةِ ، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ وَعِيداً مِنَ اللهِ لَزِمَ التَّأْوِيلَ ، لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى مَوْجُودٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَكِنَّهُ لَا يَتَّصِفُ بِمَا هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ ، كَالتَّنَقُّلِ وَالتَّمَدُّدِ لِمَا عَلِمْتَ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ هَذَا عِنْدَنَا عَلَى أَصْلِ الْأَشْعَرِيِّ فِي تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ " . انظر : التحرير والتنوير (٢/ ٢٨٤) .

وقال أيضاً : " وَكَانَ السَّلَفُ يُقِرُّونَ أَنَّ الْيَدَيْنِ صِفَةٌ خَاصَّةٌ للهِ تَعَالَى ، لِوُرُودِهِمَا فِي الْقُرْآنِ مَعَ جَزْمِهِمْ بِتَنْزِيهِ اللهِ عَنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقَاتِ وَعَنِ الْجِسْمِيَّةِ ... " . انظر : التحرير والتنوير (٢٣/ ٣٠٣) .

وقال الإمام محمَّد علي السَّايس (١٣٩٦هـ) : " فإنَّ اليهود يعتقدون أنّ الإله جسم ، مع أنَّ الإله الحقَّ منزَّه عن الجسميَّة والشَّبيه ، فهم لا يؤمنون بوجود الإله الحقّ المنزَّه عن الجسميَّة " . انظر : تفسير آيات الأحكام (ص٤٤٩) .

وقال الإمام عبد القادر بن ملّا حويش السيِّد محمود آل غازي العاني (١٣٩٨هـ) في " بيان المعاني" (٦/ ٥١٥) : " والمراد من وصف الإله بالعظم : وجوب الوجود ، والتَّقديس ، والتَّنزيه عن الجسميَّة ، والأجزاء ، والأبعاض ، ووصفه بكمال القدرة ، وكونه مبرَّأ من أن يتمثَّل في الأوهام أو تصل إليه الأفهام" .

وقال الإمام عبد الله بن سعيد بن محمَّد عبادي اللّحجي الحضرميّ الشحاري، ثمَّ المراوعي، ثمَّ المكِّي (١٤١٠هـ) في " منتهى السؤل على وسائل الوصول إلى شمائل الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم في " (٤/ ٣٥٠) : " والباري جلَّ وعلا منزَّه عن الجسميَّة والعرضيَّة" .

وقال الإمام محمَّد علي السَّايس (١٩٧٦م) في " تفسير آيات الأحكام" (ص٤٤٩) : "فإنَّ اليهود يعتقدون أنَّ الإله جسم، مع أنَّ الإله الحقَّ منزَّه عن الجسميَّة والشَّبيه، فهم لا يؤمنون بوجود الإله الحقّ المنزَّه عن الجسميَّة" .

وقال الإمام محمَّد بن السيِّد علوي المالكي الحسني (١٤٢٥هـ) : " ونزول الجسم ومجيئه إنَّما يكون بالانتقال اللائق بالأجسام ، ونزول من ليس بجسم يستحيل أن يكون النُّزول المعروف من الأجسام ، وإنَّما هو نزول إلهي منزَّه عن الانتقال والمثل ، كما أنَّ الذَّات تعالت وتقدَّست عن المِثل .

وكما أنَّ أهل السُّنَّة لا خلاف بينهم في أنَّ اليد في قوله تعالى : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾ ﴿الفتح : ١٠﴾ ، هي غير الجارحة المعلومة ، وكذلك السَّاق والأصبع ، ونحو ذلك ، فهي غير اليد التي نعرفها ، والسَّاق التي نعرفها ، والأصبع التي نعرفها ، فيجب أن نقول : نزوله ومجيئه واستواؤه ، غير النُّزول المعروف في الأجسام ومجيئها واستوائها .

ومن أثبت للحقِّ النُّزول والمجيء والاستواء الجسماني اللازم للأجسام ، فقد ضلّ ، وقد آمن أهل الحقِّ بالنُّزول والمجيء الإلهي المنزَّه عن صفات الأجسام وسمات الحدوث ، وكفروا بالنُّزول والمجيء الجسماني بالانتقال من مكان إلى مكان ، وآمنوا بالاستواء الإلهي على العرش ، وكفروا بالاستواء المعروف من الأجسام ، لأنَّ الاستواء المعروف من الأجسام مكيَّف .

وهذه هي الطَّريقة السَّلفيَّة الصَّحيحة التي كان عليها خير الأُمَّة من الصَّحابة والتَّابعين . وقد آمنَّا بما جاء عن الله على مراد الله عزَّ وجلَّ ، وآمنَّا بما جاء عن الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم ، وهو الذي يليق بالمنزَّه عن الجسميَّة قطعاً ، لا على مراد الخيالات والتَّصوُّرات والأوهام . وكلُّ ما خطر ببالك – من تصوُّر للذَّات العليَّة – فهو هالك ، والله بخلاف ذلك . وليس للإنسان أن يذهب في تصوُّر الذَّات العليَّة المذهب الخاطئ حيث يقيس الخالق على المخلوق مع علمه بأنَّه المنزَّه الذي ليس له مثيل " . انظر : منهج السلف في فهم النصوص بين النظرية والتطبيق (ص١٧-١٨) .

وقال الإمام محمَّد سيِّد طنطاوي (١٤٣١هـ) : " كما أنَّه- عزَّ وجلَّ- منزَّه عن الجسميَّة والتَّحيُّز ، ومشابهة غيره " . انظر : التفسير الوسيط للقرآن الكريم (١٥/ ٥٤٠) .

وقال الدكتور رمضان مصطفى الدَّسوقي حسنين (١٤٣٣هـ) في " جهود علماء المسلمين في نقد الكتاب المقدَّس من القرن الثَّامن الهجري إلى العصر الحاضر «عرض ونقد» " (١/ ١٣٩) : " ... ولمَّا

كان مضمون هاتين الآيتين مطابقًا للبرهان العقلي في تنزيه الله سبحانه وتعالى عن الجسميَّة والتَّشبيه بخلقه ... " .

وقال الدُّكتور وهبة بن مصطفى الزُّحيلي (٢٠١٥م) : " متَّبعو المتشابه إمَّا أن يتَّبعوه طلباً للتَّشكيك في القرآن وإضلال العوامّ ، كما فعلته الزَّنادقة والقرامطة الطَّاعنون في القرآن ، وإمَّا أن يتَّبعوه طلباً لاعتقاد ظواهر المتشابه ، كما فعلته المجسِّمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسُّنَّة ، ممَّا ظاهره الجسميَّة ، حتَّى اعتقدوا أنَّ البارئ تعالى جسمٌ مجسَّم ، وصورة مصوَّرة ذات وجه ، وعين ، ويد ، وجنب ، ورِجْل ، وأصبع ، تعالى الله عن ذلك " . انظر : التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (٣/ ١٥٧) .

وقال أيضاً : " والمراد بقوله : ﴿يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ﴾﴿القلم:٤٢﴾ : شدَّة الأمر ، وعظم الخطب ، لأنَّ الله تعالى منزَّه عن الجسميَّة وعن كلِّ صفــات الحوادث ، فليس المراد بالسَّاق الجــارحة ، وإنَّما ذلك مؤوَّل بما ذكر " . انظر : التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (٢٩/ ٦٩) .

وقال الإمام محمَّد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي (معاصر) : "... وقد قال الله – عَزَّ وَجَلَّ – : ﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾﴿الفجر: ٢٢﴾ ، وليس مجيئه حركة ، ولا زوالاً ، ولا انتقالاً ، لأنَّ ذلك إنَّما يكون إذا كان الجائي جسماً ، أو جوهراً ، فلمَّا ثبت أنَّه ليس بجسم ولا جوهر ، لم يجب أن يكون مجيئه حركة ، ولا نقلة ، ولو اعتبرت ذلك بقولهم : جاءت فلاناً قيامته ، وجاءه الموت ، وجاءه المرض ، وشبه ذلك ممَّا هو موجود نازل به ، ولا مجيء ، لبان لك . وبالله العصمة والتَّوفيق " . انظر : شرح سنن النسائي المسمَّى " ذخيرة العقبى في شرح المجتبى " (١٤/ ٢٧٧) .

ومع كلِّ ما سبق بيانه ... فقد تغاضى مجسِّمة الحنابلة عن القواطع العقديَّة التي تنفي كون الله تعالى جسماً ، ومالوا إلى التَّجسيم ، ودافعوا ونافحوا عنه بكلِّ ما أُوتوا من قوَّة ...

ومن المعلوم أنَّ المتسلِّفة اعتادوا على إلصاق ما يرونه من عقائد بالسَّلف الصَّالح لتأكيدها وتمريرها ... وهذه عادة نعرفها من أخزم ... قال الإمام العز بن عبد السَّلام فيما نقله عنه الإمام تاج الدِّين السُّبكي في طبقاته : "والحشويَّة المشبِّهة الَّذين يشبِّهون الله بخلقه ضَرْبَان : أَحدهمَا لَا

يتحاشى من إِظْهَار الحشو ﴿**وَيَحْسبُونَ أَنهم على شَيْء أَلا إِنَّهُم هم الْكَاذِبُونَ**﴾ ﴿المجادلة: ١٨﴾ ، وَالْآخر يتستَّر بِمذهب السَّلف ، لِسُحْتٍ يَأْكُلهُ أَو حطام يَأْخُذهُ

أظهرُوا للنَّاس نسكاً وعَلى المنقوش داروا

﴿**يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ**﴾ ﴿النساء: ٩١﴾ ، وَمذهب السَّلف إِنَّما هُوَ التَّوحيد والتَّنزيه دون التَّجسيم والتَّشبيه ، وَلذَلِك جَمِيع المبتدعة يَزْعمُونَ أَنَّهم على مَذْهَب السَّلف ، فهم كَمَا قَالَ الْقَائِل :

وكلٌّ يدَّعونَ وصال ليلى وليلى لَا تقرُّ لَهُم بذاكا

وَكَيف يدَّعى على السَّلف أَنَّهم يَعْتَقِدُونَ التَّجسيم والتَّشبيه أَو يسكتون عِنْد ظُهُور الْبدع ، ويخالفون قَوْله تَعَالَى : ﴿**وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ ﴿البقرة: ٤٢﴾ ، وَقَوله : ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ**﴾ ﴿آل عمران: ١٨٧﴾ ، وَقَوله : ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ ﴿النحل: ٤٤﴾ . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٢٢٢-٢٢٣) .

فالنَّاظر في أقوال المنتسبين للإمام السَّلفي أحمد بن حنبل يجد أنَّهم حادوا كثيراً عن المنهج التَّنزيهي لأهل الحقّ – ومنهم الإمام أحمد – ، ومن ذلك ما قاله القاضي أبو يعلى ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء (٤٥٨هـ) : " وَذَكَرَ أَبُو عبد اللهَّ بْن بطَّة (٣٨٧هـ) فِي كتاب الإبانة ، قَالَ أَبُو بكر أحمد بْن سلمان النّجاد (٣٤٨هـ) : لو أنَّ حالفاً حلف بالطَّلاق ثلاثاً : أنَّ اللهَّ تَعَالَى يُقعد محمَّداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم معه عَلَى العرش واستفتاني فِي يمينه لقلت لَهُ : صدقت فِي قولك ، وبررت فِي يمينك ، وامرأتك عَلَى حالها ، فهذا مذهبنا وديننا واعتقادنا !!! وعليه نشأنا !!! ونحن عَلَيْهِ إلى أن نموت إن شاء اللهَّ !!! فلزمنا الإنكار عَلَى من ردَّ هَذِهِ الفضيلة !!! الَّتِي قالتها العلماء وتلقُّوها بالقبول ، فمن ردَّها فهو من الفِرق الهالكة !!! " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٤٨٥) .

قلت : وابن بطَّة راوي الخبر همَّت العامَّة بابن ينال فاختفى ...

وقال أبو القاسم الأزهري: ابن بطَّة ضعيف ضعيف ...

وقد وقفت لابن بطَّة على أمر استعظمته واقشعرَّ جلدي منه.

قال ابن الجوزي في الموضوعات: أخبرنا علي بن عُبَيد الله الزاغواني أخبرنا علي بن أحمد بن البسري أنبأنا أبو عبد الله بن بطة ، حدثنا إسماعيل بن محمَّد الصفار ، حدثنا الحسن بن عرفة ، حدثنا خلف بن خليفة، عَن حُمَيد الأعرج، عَن عَبد الله بن الحارث، عَن عَبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : كلَّم الله تعالى موسى يوم كلَّمه وعليه جبَّة صوف ، وكساء صوف ، ونعلان من جلد حمار غير ذكي ، فقال: من ذا العبراني الذي يكلِّمني من الشَّجرة؟ قال: أنا الله.

قال ابن الجوزي: هذا لا يصحُّ ، وكلام الله لا يشبه كلام المخلوقين ، والمتَّهم به حميد.

قلت: كلَّا والله بل حميد بريء من هذه الزِّيادة المنكرة ، فقد أخبرنا به الحافظ أبو الفضل بن الحسين بقراءتي عليه ، أخبرنا أبو الفتح الميدومي ، أخبرنا أبو الفرج بن الصَّيقل ، أخبرنا أبو الفرج بن كليب ، أخبرنا أبو القاسم بن بيان ، أخبرنا أبو الحسن بن مخلد ، أخبرنا إسماعيل بن محمَّد الصَّفار ، حدَّثنا الحسن بن عرفة ، حدَّثنا خلف بن خليفة، عَن حُمَيد الأعرج، عَن عَبد الله بن الحارث، عَن عَبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يوم كلَّم الله تعالى موسى كانت عليه جبَّة صوف ، وسراويل صوف ، وكساء صوف ، وكمه صوف ، ونعلاه من جلد حمار غير ذكي.

وكذلك رواه التِّرمذي، عَن عَلِيّ بن حجر عن خلف بن خليفة بدون هذه الزِّيادة.

وكذا رواه سعيد بن منصور عن خلف دون هذه الزِّيادة.

وكذا رواه أبو يَعلَى في مسنده عن أحمد بن حاتم عن خلف بن خليفة بدون هذه الزِّيادة.

ورواه الحاكم في "الْمُستَدرَك" ظنا منه أن حميد الأعرج هو حميد بن قيس المكي الثقة وهو وهم منه.

وقد رواه من طريق عمر بن حفص بن غياث، عَن أبيه وخلف بن خليفة جميعاً، عَن حُمَيد بدون هذه الزِّيادة.

وقد روِّيناه من طرق ليس فيها هذه الزِّيادة ، وما أدري ما أقول في ابن بطَّة بعد هذا ؟!! فما أشكُّ أنَّ إسماعيل بن محمَّد الصفَّار لم يحدِّث بهذا قط ، والله أعلم بغيبه ...

قال أبو ذر الهروي: سمعت نصر الأندلسي - وكان يحفظ ويفهم ورحل إلى خراسان - قال: خرجت إلى عكبرا فكتبت عن شيخ بها، عَن أبي خليفة وعن ابن بطَّة ورجعت إلى بغداد ، فقال الدَّارقطني: أيش كتبت، عَنِ ابن بطَّة؟ قلت: كتاب السُّنن لرَجَاء بن مُرَجَّا ، حدَّثني به عن حفص بن عمر الأردبيلي ، عن رَجَاء بن مُرَجَّا ، فقال الدَّارقطني: هذا محال ، دخل رَجَاء بن مُرَجَّا بغداد سنة أربعين ، ودخل حفص بن عمر سنة سبعين ، فكيف سمع منه.

وحكى الحسن بن شهاب نحو هذه الحكاية عن الدَّارقطني وزاد: أنَّهم أبردوا بريدا إلى أردبيل ، وكان ولد حفص بن عمر حيَّاً ، هناك فعاد جوابه أنَّ أباه لم يروه عن رَجَاء بن مُرَجَّا ولم يره قط ، وأنَّ مولده كان بعد موته بسنتين.

قال: فتتبع ابن بطَّة النُّسخ التي كتبت عنه وغير الرِّواية وجعل مكانها: عن ابن الرَّاجيان عن فتح بن شخرف عن رجاء.

وقال أبو القاسم التَّنوخي: أراد أبي أن يخرجني إلى عكبرا لأسمع من ابن بطَّة معجم الصَّحابة للبغوي ، فجاءه أبو عبد الله بن بكير ، وقال له: لا تفعل ، فإن ابن بطَّة لم يسمعه من البغوي.

وقال الأزهري: عندي، عَنِ ابن بطَّة معجم البغوي ، فلا أخرج عنه في الصَّحيح شيئاً ، لأنَّا لم نرَ له به أصلاً ، وإنَّما دفع إلينا نسخة طريَّة بخطِّ ابن شهاب فقرأناها عليه.

وقال الخطيب: حدَّثني أحمد بن الحسن بن خيرون ، قال: رأيت كتاب ابن بطَّة بمعجم البغوي في نسخة كانت لغيره ، وقد حكَّ اسم صاحبها وكتب عليها اسمه.

قال ابن عساكر: وقد أراني شيخنا أبو القاسم السَّمرقندي بعض نسخة ابن بطَّة بمعجم البغوي ، فوجدت سماعه فيه مصلحاً بعد الحكِّ ، كما حكاه الخطيب، عَنِ ابن خيرون.

وقال أبو ذرّ الهروي: أجهدت على أن يخرج لي شيئاً من الأصول فلم يفعل ، فزهدت فيه . انظر : لسان الميزان (٥/ ٣٤٢) .

فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ، ونعوذ بالله من الخذلان ...

وبالغ ابن تيمية واستماته في الدِّفاع عن التَّجسيم والمجسِّمة ...، وممَّا قاله ابن تيمية في ذلك : " ولم يذمّ أحدٌ من السَّلف أحداً بأنَّه مجسِّمٌ !! ولا ذمّ المجسِّمة !! وإنَّما ذمُّوا الجهميَّة النُّفاة لذلك !!! وغيره ... " .

وصرَّح ابن تيمية بالجسميَّة ، فقال : " ... والموصوف بهذه الصِّفات لا يكون إلَّا جسماً ، فالله تعالى جسمٌ لا كالأجسام !!! قالوا : وهذا ممَّا لا يمكن النِّزاع فيه !! إذا فهم المعنى المراد بذلك ، لكن أي محذور في ذلك ؟!! وليس في كتاب الله ولا سُنَّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمَّة وأئمَّتها ، أنَّه ليس بجسم !!! وأنَّ صفاته ليست أجساماً وأعراضاً ؟!! فنفي المعاني الثَّابتة بالشَّرع والعقل ؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل ، جهلٌ وضلال " .

قلت : وهذا كلام جدُّ خطير من ابن تيمية ، فَمَن من السَّلف قال بأنَّ الله تعالى : جسم لا كالأجسام ؟؟ مع العلم أنَّ عقلاء الحنابلة وغيرهم شنَّعوا على من قال بذلك ... اللهمَّ إلَّا إذا قصد بالسَّلف : سلفه من المشبِّهة والمجسِّمة ...

وتمادى ابن تيمية في ذلك ، فقال : " وإذا كان كذلك ، فاسم المشبِّهة ليس له ذكرٌ بذمٍّ في الكتاب والسُّنَّة!!! ، ولا كلام أحد من الصَّحابة والتَّابعين !!! ولكن تكلَّم طائفةٌ من السَّلف مثل عبد الرَّحْمَن بن مهدي (١٩٨هـ) ، ويزيد بن هارون (٢٠٦هـ) ، وأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) ، وإسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) ، ونعيم بن حمَّاد ، وغيرهم بذمِّ المشبِّهة ، وبيَّنوا المشبِّهة الذين ذمُّوهم ... " .

وهذا كلام غريب وفذلكة من الإمام ابن تيمية وممَّن يدَّعون السَّلفيَّة ، وإلَّا فبالله عليكم ماذا تُسمُّون من يصحِّح حديث الشَّابِّ الأمرد في كتابه : " بيان تلبيس الجهميَّة " ، وماذا تسمُّون من يقول : إنَّ لله تعالى صورة كصورة الإنسان ؟!! وهذا عنوان كتاب لللمدعو حمود التُّويجري ، وهو من مدَّعي السَّلفيَّة ، واسم كتابه هو : " عقيدةُ أهلِ الإيمان في خلقِ آدم على صُورة الإنسان " ، وقد قرَّظ الكتاب شيخهم ابن باز !!! ...أليس هذا تشبيهاً لله تعالى بخلقه ... أم ماذا تسمُّونه يا أهل النُّهى والحِجى ؟! ذاب الثَّلج وبان المَرْجُ ، ولم يعُد شيء خافياً على ذي لبٍّ ...

وقال ابن تيمية أيضاً : " والبارئ سبحانه وتعالى فوق العالم فوقيَّة حقيقيَّة !!! ليست فوقيَّة الرُّتبة " . فماذا تسمُّون هذا ...

وقال أيضاً : " ... أنَّا قد قدَّمنا أنَّ جميع ما يذكر من هذه الأدلَّة التي تنفي الجسم على اصطلاحهم ، فإنَّها أدلَّة باطلة ، لا تصلح لمعارضة دليل ظنِّي ولا قطعي " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، ابن تيمية الحراني الحنبلي (١/ ٣٧٢) ، (١/ ٣٧٣) ، (١/ ٣٨٧) ، (٧/ ٢٩٠) ، (١/ ٣٩٠) ، (٧/ ٤٠٧) بالترتيب ...

والكلام في مثل هذه المعاني التَّشبيهية يطول ... والغريب أنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة لا يحيْدون عمَّا قاله ابن تيمية قيد أُنمله ، بل يعتقدون ما يعتقد من غير نكير ولا تغيير ، وهو عندهم المرجع الذي لا يُجارى ولا يُبارى ، ... ومن الأمثلة على متابعة من يدَّعون السَّلفيَّة لإمامهم ابن تيميَّة : أنَّ المدعو : عبد الكريم صالح الحميد ، ألَّف كتاباً سمَّاه : " القول المختار لبيان فناء النَّار " ردَّ فيه على الشَّيخ الألباني الذي عارض الإمامين : ابن تيميَّة وتلميذه ابن قيِّم الجوزية القائلين بفناء النَّار ، مع أنَّ بقاء النَّار من الضَّروريات في دين الله تعالى . وكتاب " عبد الكريم الحميد " هو من (منشورات مطبعة السفير ، الرياض ، ١٤١٢هـ) .

مع العلم أنَّ العلماء قديماً ردُّوا على ابن تيمية قوله المخالف لعموم الأمَّة ، انظر مثلاً : " الاعتبار ببقاء الجنة والنَّار " ، لتقيِّ الدِّين علي بن عبد الكافي السُّبكي ، عني بنشره : القدسي ، مطبعة التَّرقي ، دمشق ، " رفع الأستار لإبطال أدلَّة القائلين بفناء النَّار " ، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصَّنعاني ، بتحقيق : محمَّد ناصر الدِّين الألباني ، (المكتب الإسلامي ، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٤م) ...

وقد خالف ابن تيمية في ذلك الجميع ، انظر مثلاً : " لوامع الأنوار البهيَّة " ، لـ محمَّد بن أحمد السَّفاريني (٢/ ٢٣٥) ، " جلاء العينين في محاكمة الأحمدين " ، لـ نعمان بن محمَّد الألوسي (ص٤٢١) ، محمَّد رشيد رضا في مجلَّته المنار : الجزء الأوَّل والثَّاني ، (المجلَّد الثَّاني والعشرون) . والعجيب أنَّ الألباني مع كونه أثبت هذا القول الفاسد على الشَّيخ ابن تيمية وتلميذه ابن قيِّم الجوزيَّة ، جعل لهما ثواباً على اجتهادهما !!! في القول بفناء النَّار ، كما تجد ذلك في تعليقه على " رفع الاستار " (ص٣٢) ، فيا للعجب ...

فالقوم لا يعنيهم الدَّليل بقدر ما يعنيهم متابعة مشايخهم وكبرائهم الذين قلَّدوهم وعلَّموهم حذو القذَّة بالقذَّة ، حتَّى ولو اضطرُّوا للتَّأويل الذي لا يقولون به !!!

ويستشهدون على مقالاتهم الباطلة بكلام ينسبونه ظلماً وزوراً للإمام أحمد بن حنبل ، مع أنَّ سادة الحنابلة نفوا ما ألصقه الآثمون به ، فقد نقل الإمام أبو الفضل ، عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث ، التَّميمي البغدادي ، رئيس الحنابلة ببغداد (٤١٠هـ) عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه : " أنكر على من يقول بالجسم ، وقال : إنَّ الأسماء مأخوذة من الشَّريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طولٍ وعرْضٍ وسمكٍ وتركيبٍ وصورةٍ وتأليف ، والله تعالى خارج عن ذلك كلِّه ، فلم يجز أن يُسمَّى جسماً لخروجه عن معنى الجسميَّة ، ولم يجيء في الشَّريعة ذلك ، فبطل " .

فهذا رئيس الحنابلة ببغداد يصوِّر العقيدة الحقَّة للإمام أحمد ، وأنَّه أنكر على المجسِّمة ، وأنَّ الجسم هو كلُّ ما كان له طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ... والله تعالى خارج عن ذلك كلِّه ، ثمَّ حكم ببطلان ذلك كلِّه ...

ونقل الإمام أبو الفضل التَّميمي الحنبلي عن الإمام أحمد أنَّه قال : " والله تعالى لا يلحقه تغيُّر ولا تبدُّل ، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش " . انظر : اعتقاد الإمام أحمد (ص٤٥) ، (ص ٣٨ -٣٩) بالترتيب

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي (٩٧٣هـ) ، حين سُئل : " فِي عقائد الْحَنَابِلَة مَا لَا يخفى على شرِيف علمكُم ، فَهَل عقيدة الإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ كعقائدهم ؟ ، قال : عقيدة إِمَام السُّنَّة أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ وأرضاه ، وَجعل جنان المعارف متقلَّبه ومأواه ، وأفاض علينا وَعَلِيهِ من سوابغ امتنانه ، وبوَّأه الفردوس الْأَعْلَى من جنانه ، مُوَافقَة لعقيدة أهل السّنَّة وَالْجَمَاعَة من الْمُبَالغَة التَّامَّة فِي تَنْزِيه الله تَعَالَى عَمَّا يَقُول الظَّالِمُونَ والجاحدون علوّاً كَبِيراً من الْجِهَة والجسميَّة ، وَغَيرهمَا من سَائِر سمات النَّقْص ، بل وَعَن كلِّ وَصْف لَيْسَ فِيهِ كَمَال مُطلق ، وَمَا اشْتهر بَين جهلة المنسوبين إِلَى هَذَا الإِمَام الْأَعْظَم الْمُجْتَهد من أَنَّه قَائِل بِشَيْء من الْجِهَة أَو نَحْوهَا فكذب وبُهتان وافتراء عَلَيْهِ ، فلعن الله من نسب ذَلِك إِلَيْهِ ، أَو رَمَاه بِشَيْء من هَذِه المثالب الَّتِي برَّأه الله مِنْهَا ، وَقد بَيَّن الْحَافِظ

الْحجَّة الْقدْوَة الإِمَام أَبُو الْفرج بن الجَوْزِيّ (٥٩٧هـ) من أَئِمَّة مذْهبه المبرِّئين من هَذِه الوصمة القبيحة الشَّنيعة ، أنَّ كل مَا نسب إِلَيْهِ من ذَلِك كذب عَلَيْهِ وافتراء وبهتان ، وَأَنَّ نصوصه صَرِيحَة فِي بطلَان ذَلِك وتنزيه الله تَعَالَى عَنهُ ، فَاعْلَم ذَلِك فَإِنَّهُ مُهِمّ . وَإِيَّاك أَنْ تصغي إِلَى مَا فِي كتب ابْن تَيْمِية وتلميذه ابْن قيِّم الجوزيَّة وَغَيرهمَا مِمَّن اتَّخذ إلهه هَوَاهُ ، وأضلَّه الله على علم ، وَختم على سَمعه وَقَلبه ... " .

انظر : الفتاوى الحديثية (ص٢٧٠-٢٧١) .

فالله تعالى ليس جسماً ، لأنَّ الجسم يتشكَّل من أجزاء ، ولا يقوم بغير أجزائه ، كما أنَّه لا ينفكُّ عن لوازمه من الحركة والسُّكون والاجتماع والافتراق ، وهذه اللوازم كلّها حادثة لتغيُّرها وتبدُّلها وعدم قيامها بنفسها ، وما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادث ، ويلزم من القول بالجسميَّة حدوث الله ، والله تعالى واجب الوجود لذاته ، ولو كان جسماً لكان له شبيه ومثيل ، ونحن نعلم أنَّ العديد من آيات القرآن الكريم نفت عن اللهّ تعالى الشَّبيه والمثيل ، فلا يجوز أن يكون جسماً ، والجسم مركَّب وهو مفتقرٌ إلى ما ركِّب منه ، وكذا مفتقر إلى من يركِّبه ، وبالتَّالي فإنَّ واجب الوجود يكون ممكناً ، وهذا يتعارض مع ما ثبت بالضَّرورة أنَّه واجب الوجود ...

وقد دفعت العديدُ من الرِّوايات الحنابلة إلى الغلو والتَّعصُّب حتَّى وقعوا في التَّجسيم البحت ، قال الإمام أبو محمَّد عفيف الدِّين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (٧٦٨هـ) في كتابه الطيِّب : " مرهم العلل المعضلة في دفع الشُّبَه والرَّدِّ على المعتزلة : " ومتأخِّرو الحنابلة غلوا في دينهم غلوّاً فاحشاً ، وتسفَّهوا سفهاً عظيماً ، وجسَّموا تجسيماً قبيحاً ، وشبَّهوا الله بخلقه تشبيهاً شنيعاً ، وجعلوا له من عباده أمثالاً كثيرة ؛ حتَّى قال أبوبكر ابن العربي في (العواصم) : " أخبرني من أثق به من مشيختي ، أنَّ القاضي أبا يعلى الحنبلي كان إذا ذكر الله سبحانه يقول فيما ورد من هذه الظَّواهر في صفاته تعالى : ألزموني ما شئتم فإنِّي ألتزمه إلَّا اللحية والعورة .

قال أئمَّة بعض أهل الحق : وهذا كفرٌ قبيحٌ ، واستهزاء بالله تعالى شنيع ، وقائله جاهل به تعالى ، لا يُقتدى به ولا يُلتفت إليه ، ولا هو متَّبع لإمامه الذي ينتسب إليه ويتستَّر به ؛ بل هو شريك

للمشركين في عبادة الأصنام ؛ فإنَّه ما عبَد الله ولا عرفه ، وإنَّما صوَّر صنماً في نفسه ، فتعالى الله عمَّا يقول الملحدون والجاحدون علوَّاً كبيراً " .

ومثل ما نقله ابن العربي عن أبي يعلى هذا ، منقول في كتب الملل والنِّحل عن داود الجواربي ، تعالى الله عن ذلك . ثمَّ قال اليافعي : " ولقد أحسن ابن الجوزي من الحنابلة حيث صنَّف كتاباً في الرَّدِّ عليهم ، ونقل عنهم أنَّهم أثبتوا لله صورة كصورة الآدمي في أبعاضها ، وقال في كتابه : " دفع شُبه التَّشبيه " : هؤلاء قد كسوا هذا المذهب شيناً قبيحاً حتَّى صار لا يُقال عن حنبلي إلَّا مجسِّم ، قال : وهؤلاء متلاعبون !!! وما عرفوا الله ولا عندهم من الإسلام خبر ، ولا يحدَّثون ، فإنَّهم يُكابرون العقول ، وكأنَّهم يحدِّثون الصِّبيان والأطفال ، قال : وكلامهم صريحٌ في التَّشبيه ، وقد تبعهم خلقٌ من العوام ، وفضحوا التَّابع والمتبوع " . انظر : السيف الصقيل في الردّ على ابن زفيل (ص١٣٠-١٣١) .

**قُلْتُ** : ومن المؤسف حقَّاً أن يقوم القائمون على المكتبة الشَّاملة / الإصدار السَّادس ، بشطب هذه الفقرة من كتاب : " مرهم العلل المعضلة في دفع الشُّبه والرَّدِّ على المعتزلة " ، وهذه خيانة من خياناتهم ، حتَّى أنَّني أجزم أنَّ من أهمِّ الأسباب التي دعتهم لإصدار المكتبة الشَّاملة : العبث بكتب أهل العلم ، كي توافق هواهم وعقائدهم ، ولكن هيهات ، فإنَّ للحقِّ رجال ، يأبى الله تعالى إلَّا أن يسخِّرهم ويستخدمهم لكشف مخازي القوم وسقطهم وخياناتهم على مدى الزَّمان ...

ومن أشهر الحنابلة الذين غلوا في دينهم غلوَّاً فاحشاً : ابن حامد ، الحسن بن حامد بن علي بن حامد الورَّاق (٤٠٣هـ) ... قال الإمام التَّقي الحِصني : " وقال ابن حامد الرَّاسم نفسه بالحنبلي : هو فوق العرش بذاته !!! وينزل من مكانه الذي هو فيه !!! فينزل وينتقل !!! ولمَّا سمع تلميذه القاضي منه هذا استبشعه ، فقال : النُّزول صفة ذاتيَّة ، ولا نقول نزوله انتقال ، أراد أن يغالط الأغبياء بذلك.

وقال غيره : يتحرَّك إذا نزل ، وحكوا هذه المقالة عن الإمام أحمد فُجوراً منه ، بل هو كذب محض على هذا السيِّد الجليل السَّلفي المنزِّه ، فإنَّ النُّزول إذا كان صفة لذاته لزم تجدُّدها كلّ ليلة وتعدُّدها ، والإجماع منعقد على أنَّ صفاته قديمة ، فلا تجدُّد ولا تعدُّد ، تعالى الله عمَّا يصفون .

وقد بالغ في الكفر من ألحق صفة الحقِّ بالخلق ، وأدرج نفسه في جريدة السَّامرة واليهود الذين هم أشدُّ عداوة للذين آمنوا ... " . انظر : دفع شبه من شبَّه وتمرَّد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد (ص١٣-١٤) .

ومن المعلوم أنَّ ابن حامد الذي أشار إليه الإمام التَّقي الحصني صاحب طامَّات وأوابد ، وقد ردَّ عليه الإمام ابن الجوزي في كتابه الطيِّب : " دفع شُبه التَّشبيه بأكفِّ التَّنزيه " ، وممَّا قاله ابن الجوزي نقلاً عن ابن حامد : " وقال ابن حامد : أثبتنا لله وجهاً ، ولا نجوِّز إثبات رأس . قلت – ابن الجوزي – : ولقد اقشعرَّ بدني من جراءته على ذكر هذا ، فما أعوزه في التَّشبيه غير الرَّأس " .

وقال أيضاً : " ... وحكى ابن حامد أعظم من هذا ، فقال : ذهبت طائفة في قوله تعالى : ﴿وَنَفَخْتُ فِيْهِ مِنْ رُوْحِي﴾ ﴿الحجر: ٢٩﴾ ، إلى أنَّ تلك الرُّوح صفة من ذاته ، وأنَّها إذا خرجت رجعت إلى الله تعالى .

قلت – ابن الجوزي – : وهذا أقبح من كلام النَّصارى ، فما أبقى هذا من التَّشبيه بقيَّة " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : يجب الإيمان بأنَّ لله تعالى ساقاً صفة لذاته ، فمن جحد ذلك كفر . قلت – ابن الجوزي – : ولو تكلَّم بهذا عامِّيٌّ جلف كان قبيحاً ، فكيف بمن يُنسب إلى العلم ؟!! فإنَّ المتأوِّلين أعذر منهم ، لأنَّهم ردُّوا الأمر إلى اللغة ، وهؤلاء أثبتوا ساقاً للذَّات وَقَدَمَاً ، حتَّى يتحقَّق التَّجسيم والصُّورة " .

وقال أيضاً : " وقال ابن حامد : الحقُّ يختصُّ بمكان دون مكان ، ومكانه الذي هو فيه وجود ذاته على عرشه . وقال : وذهبت طائفة إلى أنَّ الله تعالى على عرشه قد ملأه ، والأشبه أنَّه مماسّ للعرش ، والكرسي موضع قدميه " .

وقال أيضاً : " وقال ابن حامد : نؤمن بأنَّ لله تعالى جنباً بهذه الآية – يعني بالآية قوله تعالى : ﴿يَا حَسْرَتى عَلى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ﴾ ﴿الزمر: ٥٦﴾ . قلت – ابن الجوزي – : واعجباً من عدم العقول ، إذا لم يتهيَّأ التَّفريط في جنب مخلوق ، كيف يتهيَّأ في صفة الخالق " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : هذا خطأ ، إنَّما ينزل بذاته بانتقال " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : هو على العرش بذاته ، مماسّ له ، وينزل من مكانه الذي هو فيه فيزول وينتقل . قلت – ابن الجوزي – : وهذا رجلٌ لا يعرف ما يجوز على الله تعالى " .

" وروى ابن حامد : ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾﴿الأعراف: ١٤٣﴾ ، قال : خرج منه أوَّل مفصل من خنصره " . قال ابن حامد : يجب التَّصديق بأنَّ لله تعالى حقواً – خصْراً – فتأخذ الرَّحم بحقوه . قال : وكذلك نؤمن بأنَّ لله جنْباً ، لقوله تعالى : ﴿عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ﴾﴿الزمر: ٥٦﴾ . قلت – ابن الجوزي – : وهذا لا فهم له أصلاً ، كيف يقع التَّفريط في جنب الذَّات " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : والمراد بالتَّعلُّق : القُرب والمماسَّة بالحقو ، كما روي أنَّ الله تعالى يُدني إليه داود حتَّى يمسَّ بعضَه " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : يجب الإيمانُ بما ورد من المماسَّة والقُرب من الحقِّ لنبيِّه في إقعاده على العرش ، قال : وقال ابن عمر : ﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى﴾﴿ص: ٤٠﴾ ، قال : ذكر الله الدُّنو منه حتَّى يمسَّ بعضه .

قلت – ابن الجوزي – : وهذا كذب على ابن عمر ، ومن ذكر تبعيض الذَّات كفر بالإجماع " .

وقال ابن حامد : رأيت بعض أصحابنا يثبتون لله وصفاً في ذاته ، بأنَّه يتنفَّس ، قال : وقالوا : الرِّياح الهابَّة مثل الرِّياح العاصفة ، والعقيم ، والجنوب ، والشِّمال ، والصّبا ، والدبُّور ، مخلوقة إلَّا ريحاً من صفاته ، هي : ذات نسيم حياتي ، وهي من نفس الرَّحْمَن . قلت – ابن الجوزي – : على من يعتقد هذا اللعنة ، لأنَّه يثبت جسداً مخلوقاً ، وما هؤلاء بمسلمين " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص١١٣) ، (ص١١٧) ، (ص١٢٠-١٢١) ، (ص١٣٥) ، (ص١٤٠) ، (ص١٤١) ، (ص١٩٧) ، (ص٢١٤) ، (ص٢٣١) ، (ص٢٣٢) ، (ص٢٤٥) ، (ص٢٧٤) بالترتيب .

وما قاله ابن حامد وغيره من المنتسبين للحنابلة ما جاء إلَّا من روايات باطلة وشاذَّة ومنكرة رواها بعض علمائهم ... كتلك التي رواها أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) ، وغيره من علمائهم ...

ومن الرِّوايات الْمُنكَرة التي رواها عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) : " حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ أبنا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ : " أَتَتِ امْرَأَةٌ إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، فَقَالَتْ : ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ ، فَعَظَّمَ الرَّبَ . فَقَالَ : إِنَّ كُرْسِيَّهُ وَسِعَ السَّموات وَالْأَرْضَ ، وَإِنَّهُ لَيَقْعُدُ عَلَيْهِ ، فَمَا يَفْضَلُ مِنْهُ إِلَّا قَدْرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ ، وَمَدَّ أَصَابِعَهُ الْأَرْبَعَ ، وَإِن لَهُ أطيطاً الرحل الْجَدِيد إِذْ رَكبه من يثقله " .

وأيضاً : " حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الدِّمَشْقِيُّ ، ثَنَا مُحَمَّد بْنُ شُعَيْبِ بْنِ شَابُور أبنا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى غفرة ، قَالَ : سعمت أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عيله وَسَلَّمَ : أَتَانِي جِبْرِيلُ ، فَقَالَ : إِنَّ رَبَّكَ اتَّخَذَ فِي الْجَنَّةِ وَادِياً أَفْيَحَ مِنْ مِسْكٍ أَبْيَضَ ، فَإِذَا كَانَ يَوْم الْجُمُعَة من أَيَّامِ الْآخِرَةِ هَبَطَ الرَّبُّ مِنْ عَرْشِهِ إلى كُرْسِيِّهِ ... " .

وقال أيضاً : "وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّهم حِينَ حَمَلُوا الْعَرْشَ وَفَوْقَهُ الْجَبَّارُ فِي عِزَّتِهِ ، وَبَهَائِهِ ضَعُفُوا عَنْ حَمْلِهِ وَاسْتَكَانُوا ، وَجَثَوْا عَلَى رُكَبِهِمْ ، حتَّى لُقِّنُوا "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ" ، فَاسْتَقَلُّوا بِهِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ . لَوْلَا ذَلِكَ مَا اسْتَقَلَّ بِهِ الْعَرْشُ ، وَلَا الْحَمَلَةُ ، وَلَا السَّموات وَالْأَرْضُ ، وَلَا مَنْ فِيهِنَّ . وَلَوْ قَدْ شَاءَ لَاسْتَقَرَّ عَلَى ظَهْرِ بَعُوضَةٍ ، فَاسْتَقَلَّتْ بِهِ بِقُدْرَتِهِ وَلُطْفِ رُبُوبِيَّتِهِ ، فَكَيْفَ عَلَى عَرْشٍ عَظِيمٍ أَكْبَرَ مِنَ السَّموات السَّبْعِ وَالْأَرَضِينَ السَّبْعِ ؟ وَكَيْفَ يُنْكِرُ أَيُّهَا النفاج أَن عَرْشه يقلهُ ... " .

انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٤٢٥-٤٢٦) ، (١/ ٤٢٠-٤٢١) ، (١/ ٤٥٨) بالترتيب ، وانظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٢٤٣) .

ومن المعلوم أنَّ ابن تيمية كان يوصي بقراءة كُتُب عثمان بن سعيد الدَّارمي (٢٨٠هـ) ، ويقول بأنَّ فيها منْ تَقْرِيرِ التَّوحيد ما ليسَ في غيرها ، قال الإمام ابن قيِّم الجوزية (٧٥١هـ) ، تلميذ ابن تيمية : " وَكَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُوصِي بِهَذَيْنَ الْكِتَابَيْنِ – أي : كتابَيْ عثمان بن سعيد الدَّارمي : الرَّدّ على الجهميَّة ، وكتاب الرَّدّ على بشر المريسي – أَشَدَّ الْوَصِيَّةِ وَيُعَظِّمُهُمَا جدّاً ، وَفِيهِمَا مِنْ تَقْرِيرِ التَّوحيد وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِمَا !!! " . انظر : اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٢٣١) .

وعثمان الدَّارمي هذا هو القائل : " ... لِأَنَّ الْحَيَّ الْقَيُّومَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، وَيَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ ، ويهبطُ ويرتفعُ إذا شَاءَ ، وينقبض ، وَيَبْسُطُ ، وَيَقُومُ ، وَيَجْلِسُ إِذَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ أَمَارَةُ مَا بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ التَّحَرُّكَ ، كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ ، وَكُلُّ مَيِّتٍ غَيْرُ مُتَحَرِّكٍ لَا مَحَالَةَ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٢١٥) .

وهذا كلامٌ صريحٌ في التَّجسيم الذي اشتهر به عثمان الدَّارمي ، فالنُّزول والمجيء والإتيان صفات منفيَّة عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال التي هي انتقال من مكان إلى مكان ، لأنَّ الحركة لا تتمّ إلَّا من خلال جسم ينتقل من مكان إلى آخر ، والله تعالى ليس جسماً ، وغير حالٍّ في مكان ... كما أنَّ كلامه يحمل تصريحاً قبيحاً بحلول الحوادث في الله تعالى ، والعياذ بالله ...

وأبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) ، هو غير الدَّارمي صاحب السُّنن المشهور الذي هو أبو محمَّد عبد الله بن عبد الرَّحْمَن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصَّمد الدَّارمي ، التَّميمي السَّمرقندي (٢٥٥هـ) ...

وها هو مَنْ لا يحيد عن أقوال الدَّارمي قيْد أُنمله : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرَّاني (٧٢٨هـ) يقول : " إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا ، فَقَدْ حَدَثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمَقْبُولُونَ : أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولَ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى الْعَرْشِ مَعَهُ !!! رَوَى ذَلِكَ محمَّد بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ؛ فِي تَفْسِيرِ : ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا**﴾﴿الإسراء: ٧٩ ﴾ ، وَذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ أُخْرَى مَرْفُوعَةٍ وَغَيْرِ مَرْفُوعَةٍ " .

وقال ابن تيمية أيضاً : " ... وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّه إِذَا جَاءَهُمْ وَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ، أَشْرَقَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا بِأَنْوَارِهِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٤/ ٣٧٤) ، (٦/ ١٦٦) بالترتيب .

وقال إمامهم حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) : " ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، قَالَ : " إِنَّ اللهَّ يَنْزِلُ إلى السَّماء الدُّنيا ، وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ ، فَإِذَا نَزَلَ إلى سَمَاءِ الدُّنيا جَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ثمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ فَيَقُولُ : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ ، مَنْ ذَا الَّذِي

يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ " . رَوَاهُ ابْنُ مَنْدَهْ " .

وقال أيضاً : " ... إِنَّ اللهَّ اتَّخَذَ فِي الْجَنَّةِ وَادِياً أَفْيَحَ مِنْ مِسْكٍ أَبْيَضَ ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ نَزَلَ رَبُّنَا عزَّ وجلَّ عَلَى كُرْسِيِّهِ أَعْلَى ذَلِكَ الْوَادِي " .

وقال أيضاً : " ... فَآتِي رَبِّي وَهُوَ عَلَى كُرْسِيِّهِ – أَوْ عَلَى سَرِيرِهِ – فَيَتَجَلَّى لِي رَبِّي ، فَأَخِرُّ لَهُ سَاجِداً ".

وقال أيضاً : " وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ أَنَّ جَعْفَراً رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ جَاءَهَا إِذْ هُمْ بِالْحَبَشَةِ يَبْكِي ، فَقَالَتْ : مَا شَأْنُكَ ؟ قَالَ : " رَأَيْتَ فَتًى مُتْرَفاً مِنَ الْحَبَشَةِ ، شَابّاً جَسِيماً مَرَّ عَلَى امْرَأَةٍ ، فَطَرَحَ دَقِيقاً كَانَ مَعَهَا ، فَنَسَفَتْهُ الرِّيحُ ، فَقَالَتْ: أَكِلُكَ إلى يَوْمِ يَجْلِسُ الْمَلِكُ عَلَى الْكُرْسِيِّ ، فَيَأْخُذُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ " . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ وَغَيْرُهُ " . انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (١/ ٢٩٥) ، (١/ ٣٢٠) ، (١/ ٣٣٢) ، (١/ ١٧٨) بالترتيب .

وللعلم فإنَّ لفظة الجلوس لم يرد إطلاقها على الله لا في القرءان ولا في الحديث ، وهي إحدى بدع المجسِّمة الشَّنيعة التي أخذوها عن اليهود ...

ومن المعلوم يقيناً أنَّ العديد من عقائد المجسِّمة مأخوذة عن عقائد اليهود الذين ينسبون لله الجلوس على العرش ، والجسم ، والجوارح ، والأعضاء ، وغير ذلك ... ومع ذلك نسبوا أنفسهم زوراً وبُهتاناً للسَّلف الصَّالح ، والعياذ بالله تعالى ...

ومن تلك العقائد التَّجسيميَّة :

**أَوَّلاً :اعْتِقَادُهُم بِالصُّوْرَة لله تَعَالَى:**

قال الإمام ابن تيمية (٧٢٨هـ) : " ... فقوله : " فإذا أنا بربِّي في أحسن صورة " ، صريحٌ في أنَّ الذي كان في أحسن صورة هو ربُّه " . فماذا تقولون في هذا التَّشبيه ؟؟

وقال أيضاً : " ... أنَّ حديث أُم الطُّفيل نصٌّ في أنَّ الصُّورة كانت للمرئي ، حيث قال : سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يذكر أنَّه رأى ربَّه في صورة شاب موفّر ، رِجْلاه في خضر ، عليه

نعلان من ذهب ، على وجهه فراش من ذهب " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٣٥٨) ، (٧/ ٣٦٥) بالترتيب .

وهذا أيضاً ... ألا يُعتبر ما تضمَّنه الحديث تشبيهاً لله تعالى بخلقه ؟!! أم ماذا هو ؟!! وألا يعتبر الحديث تحديداً لله تعالى ؟ وألا يشتمل الحديث على كونه تعالى متحيِّزاً ؟!! لأنَّ الشابَّ الأمرد لا يعيش إلَّا ضمن حيِّزٍ ، ثمَّ أليس الحديث لوناً من ألوان التَّجسيم بأبعاده الثَّلاثة من الطُّول والعَرْض والارتفاع ؟!! . مع أنَّ حديث أُم الطُّفيل هذا حديث باطل منكر ، حكم بضعفه الإمام أحمد ، قال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) : " ورأيت فِي مسائل مهنا بن يحيى الشَّامي (٢٦٠هـ) ، قَالَ : سألته يعني أَحْمَد عن حديث رواه ابن وهب ، عن عمرو بن الحرث ، عن سعيد بن أَبِي هلال ، أن مروان بن عثمان حدثه ، عن أُم الطُّفيل امرأة أَبِي بن كعب ، أنَّها قالت : سمعت النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : " يذكر أنَّه رأى ربَّه فِي المنام فِي صورة شابٍّ موفر ، رجلاه فِي خضر ، عليه نعلان من ذهب ، عَلَى وجهه فراش من ذهب " فحوَّل وجهه عنِّي ، وَقَالَ : هَذَا حديث منكر ، وَقَالَ : لا نعرف هَذَا رجل مجهول يعني مروان بن عثمان ، فظاهر هَذَا التَّضعيف من أَحْمَد لحديث أُم الطُّفيل " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ١٤٠-١٤١) .

فالحديث موضوعٌ تالفٌ ، وقد ضعَّفه الإمام أحمد كما سبق ... قال الأستاذ السقَّاف في تخريجه للحديث : " هذا الحديث لا يثبت من ناحية سنده ومتنه من وجوه :

**الأوَّلُ:** رواه التِّرمذي في سننه (٥/ ٣٦٦) وحسَّنه ، والخطيب البغدادي في تاريخه (٨/ ١٥٢) ، وابن الجوزي في " الموضوعات " (١/ ١٢٥) ، والطَّبراني في " المعجم الكبير " (١/ ٣١٧) ، وأورده الحافظ السُّيوطي في كتابه " اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة " (١/ ٣١) ، وذكر أنَّ في سنده حمَّاد بن سلمة (١٦٧هـ) ، وقد روي الحديث عن حمَّاد بلفظ آخر ، كما قال السُّيوطي في " اللآلئ المصنوعة " (١/ ٣١) ، ذكر هذا اللفظ الحافظ الذَّهبي في " الميزان " ، وابن عدي في الكامل في الضُّعفاء ، ففي الميزان – أعني " ميزان الاعتدال " – (١/ ٥٩٣) ، قال : رأيت ربِّي جعداً أمرد عليه حلَّة خضراء . قلت : أورد الذَّهبي صدر الحديث الذي نحن بصدده والذي اضطرب فيه الرُّواة وماجوا اضطراباً

عجيباً ، في كتابه القيِّم " سير أعلام النُّبلاء " (١٠/ ١١٣-١١٤) من طريق حمَّاد هذا ، وقال : وهو بتمامه في تأليف البيهقي (٤٥٨هـ) ، وهو خبر منكر ، نسأل الله السَّلامة في الدِّين .. ا.هـ .

قلت : الإمام الحافظ البيهقي قال في كتابه " الأسماء والصِّفات " (ص ٣٠٠ بتحقيق المحدث الكوثري) : وقد روي من وجه آخر وكلها ضعيف . ا.هـ قلت : وهذا تصريحٌ من البيهقي بضعف طرق هذا الحديث ، وقول الذَّهبي معه بأنه منكر ، مع إيراد الحافظ السُّيوطي وابن الجوزي له في الموضوعات يثبت وضعه بلا شكٍّ ولا ريب . كما أنَّ الحافظ ابن خزيمة أطال في ردَّ أحاديث الصُّورة في كتابه في الصِّفات .

فإن قال قائل : قد حسَّن التِّرمذي الحديث بل قد صحَّحه في بعض الرِّوايات عنه ، قلنا : هذا لا ينفع لوجوه : منها : أنَّ التِّرمذي رحمه الله تعالى متساهل في التَّصحيح والتَّحسين ، مثله مثل الحاكم رحمه الله في المستدرك ، يصحِّح الموضوعات ، كما هو مشهور عند أهل الحديث .

ومنها : أنَّ تضعيف هؤلاء الحفاظ الذين ذكرناهم وهم جهابذة أهل الحديث الذين حكموا على الحديث بأنه منكر وموضوع وغير ذلك ، مقدَّم على تحسين التِّرمذي أو تصحيحه .

ومنها : أنَّ الثَّابت من كلام التِّرمذي رحمه الله من نسخ سننه أنَّه قال : حسن غريب ، كما نقل ذلك عنه الحافظ المزِّي في " تحفة الأشراف " (٤/ ٣٨٢/ ٤) ، والمنذري في " التَّرغيب والتَّرهيب " ، وقد فصَّل القول في المسألة الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث قال في كتابه : " النُّكت الظِّراف " المطبوع مع تحفة الأشراف معلقاً على قول التِّرمذي حسن غريب ما نصه : " حديث : أتاني ربِّي في أحسن صورة ... الحديث .

قلت : قال محمَّد بن نصر المروزي في كتاب " تعظيم قدر الصَّلاة " : هذا حديث اضطرب الرُّواة في إسناده ، وليس يثبت عند أهل المعرفة " . ا.هـ كلام ابن حجر العسقلاني .

وقال الحافظ ابن حجر في " تهذيب التَّهذيب " (٦ / ١٨٥ طبعة دار الفكر) : قال أبو زرعة الدِّمشقي : قلت لأحمد : إنَّ ابن جابر يحدِّث عن ابن اللجلاج عن عبد الرَّحْمَن بن عائش حديث : " رأيت ربِّي في أحسن صورة " ، ويحدث به قتادة ، عن أبي قلابة ، عن خالد بن اللجلاج ، عن ابن عباس ، قال

: هذا ليس بشيء . ا.هـ وقال ابن الجوزي في كتابه " العلل المتناهية " (١/ ٣٤) عقب هذا الحديث : أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة ، قال الدَّارقطني : كلُّ أسانيده مضطربة ليس فيها صحيح ا.هـ. قلت : والمضطرب من أقسام الضَّعيف كما هو معلوم ...

الوَجْهُ الثَّانِي : هناك ألفاظ منكرة في متن الحديث تؤكِّد وضعه ، منها : إثبات الصُّورة لله تعالى ، وكذلك إثبات الكفِّ له سبحانه وتعالى عن ذلك ، وأنها بقدر ما بين كتفي سيِّدنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، وإثبات علم ما في السَّماوات والأرض للنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، وغير ذلك ممَّا لا أودُّ الآن الإطالة بسرده ، فأقول مجيباً عن بعض هذه المسائل : أمَّا الأولى : فالله عزَّ وجلَّ ليست له صورة ، بلا شكٍّ ، وذلك لأنَّه بيَّن أنَّ المخلوقات ، ومنها الإنسان : مركَّبة من صورة ، وهو سبحانه **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**﴿الشورى: ١١﴾ ، إذ قال سبحانه : **﴿يا أَيُّهَا الْإِنْسانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شاءَ رَكَّبَكَ﴾**﴿الانفطار: ٦ – ٨ ﴾ ، وأجمع أهل السنَّة على استحالة الصُّورة على الله عزَّ وجلَّ ، كما نقل ذلك الاجماع الشَّيخ الإمام عبد القاهر البغدادي في كتابه العظيم : " الفَرْقُ بَيْنَ الفِرَق " (ص ٣٣٢) ، وقال الشَّافعي (٢٠٤هـ) رحمه الله تعالى ورضي عنه ، كما في " سير أعلام النُّبلاء " ، و " الحِلية " (٩/ ١٠٥) ، و " آداب الشَّافعي " لابن أبي حاتم (٢٣١) ، وغير ذلك : الاجماع أكبر من الحديث المنفرد . ا هـ. أي أنَّ الاجماع إذا صادمه حديث آحاد أسقط الاحتجاج به ، بل يدلُّ ذلك على وضعه ، وأنه لا أصل له ، كما يقول الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه : " الفقيه والمتفقِّه " (١/ ١٣٢) .

كما أنَّ قوله في الحديث : " فعلمت ما بين السَّماوات والأرض " تنقضه نصوص صحيحة صريحة ، منها : قوله تعالى : **﴿وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُها إِلاَّ هُوَ﴾** ﴿الأنعام: ٥٩﴾ ، ، فالله عزَّ وجلَّ أوضح لنا وبيَّن أنَّ علمه بهذه الأشياء الموجودة في ظلمات الأرض ممَّا لا يعلمها إلَّا هو ، وأمَّا الملائكة فكلٌّ منهم موكَّل بشيء محدود معلوم في السَّماء أو في الأرض ، أمَّا علم جميع وظائفهم ، وما في السَّماء والأرض فهو لله عزَّ وجلَّ . ومنها : قوله سبحانه :**﴿إِنَّ اللهَّ يَعْلَمُ غَيْبَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَاللهَّ بَصِيرٌ بِما تَعْمَلُونَ﴾** ﴿الحجرات: ١٨﴾ ، فلو كان سيِّدنا محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يعلم ذلك أيضاً لقال

: " إنَّ الله ورسوله يعلمان غيب السَّماوات والأرض " . وفي الحديث الصَّحيح : سئل النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : أي البقاع خير ؟ فقال : " لا أدري " ، فقال السَّائل : أي البقاع شرّ ؟ فقال : " لا أدري " ، فسأل سيِّدنا جبريل ، فقال : لا أدري ، فسأل الله تعالى ، فأوحى إليه : إنَّ خير البقاع المساجد ، وشرّ البقاع الأسواق ... " . انظر : أقوال الحفاظ المنثورة لبيان وضع حديث : " رأيت ربي في أحسن صورة ، مطبوع بذيل كتاب دفع شبه التشبيه لابن الجوزي (ص٢٨١ فما بعدها) .

ومن العجائب والغرائب أن يقوم ابن تيمية بتصحيح رواية الشَّاب الأمرد ، فقد قال في كتابه : " بيان تلبيس الجهميَّة : " كما في الحديث الصَّحيح المرفوع عن قتادة عن عكرمة عن ابن عبَّاس قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : " رأيت ربِّي في صورة شابٍّ أمرد له وفرة جعد قطط في روضة خضراء ". انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٧/ ٢٩٠) .

وقام المدعو حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرَّحْمَن التُّويجري (١٤١٣هـ) ، بتصنيف كتاب سمَّاه : " عقيدة أهل الإيمان في خلق ءادم على صورة الرَّحْمَن " ، جاء فيه : " أنَّ الله جلَّ وعزَّ لما خلق السَّماء والأرض ، قال : نخلقُ بشراً بصورتنا ، فخلق آدم ... " .

وفي كتابه سالف الذِّكر نقل التُّويجري عن التَّوراة المحرَّفة ، فقال : " وأيضاً فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتَّوراة فإنَّ في السِّفر الأوَّل منها : سنخلق بشراً على صورتنا يشبهها " .

وقال أيضاً : " ... وكذلك حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما أَنَّ موسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ضرب الحجر لبني إسرائيل فتفجَّر ، وقال : " اشربوا يا حمير " ، فأوحى الله تبارك وتعالى إليه : " عمدت إلى خلقٍ من خلقي ، خلقتُهم على صُورتي ، فشبَّهتهم بالحمير " ، فما برح حتَّى عُوتب " .

وقال أيضاً : " ... عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : " من قاتل فليجتنب الوجه ، فإنَّ صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرَّحْمَن " .

وقال أيضاً : " ... وثانيها : حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، قال : " لا تقبِّحوا الوجه ، فإنَّ الله خلق آدم على صورة الرَّحْمَن " . أخرجه ابن خزيمه في كتاب

التَّوحيد وإثبات صفات الرَّب عزَّوجلَّ (١/ ٨٥) ، وقال : " وقد افتتن بهذه اللفظة التي في خبر عطاء عالم ممَّن لم يتحرَّ العلم ، وتوهَّموا أنَّ إضافة الصُّورة إلى الرَّحْمَن في هذا الخبر من إضافة صفات الذَّات ، فغلطوا في هذا غلطاً بيِّناً ، وقالوا مقالة شنيعة مضاهية لقول المشبِّهة ، أعاذنا الله وكلّ المسلمين من قولهم .

والذى عندي في تأويل هذا الخبر إن صحَّ من جهه النَّقل موصولاً فإنَّ في الخبر عللاً ثلاثاً :

**إِحْدَاهُنَّ :** أنَّ الثَّوريَّ قد خالف الأعمش في إسناده ، فأرسل الثورى ولم يقل عن ابن عمر .

**وَالثَّانِيَةُ :** أن الأعمش مدلِّس لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت .

**وَالثَّالِثَةُ :** أنَّ حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدلس لم يعلم أنَّه سمعه من عطاء ، سمعت إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشَّهيد يقول : ثنا أبو بكر بن عيَّاش عن الأعمش ، قال : قال حبيب بن أبي ثابت : لو حدَّثني رجل عنك بحديث لم أبال أن أرويه عنك ، يريد لم أبال أن أدلِّسه .

قال أبو بكر : ومثل هذا الخبر لا يكاد يحتجُّ به علماؤنا من أهل الأثر ، لا سيَّما إذا كان الخبر في مثل هذا الجنس فيما يوجب العلم لو ثبت لا فيما يوجب العمل بما قد يستدلّ على صحَّته وثبوته بدلائل من نظر وتشبيه وتمثيل بغيره من سنن النَّبي من طريق الأحكام والفقه . فإن صحَّ هذا الخبر مسنداً بأن يكون الأعمش قد سمعه من حبيب بن أبي ثابت وحبيب قد سمعه من عطاء بن أبي رباح وصح أنَّه عن ابن عمر على ما رواه الأعمش ، فمعنى هذا الخبر عندنا : أنَّ إضافة الصُّورة إلى الرَّحْمَن في هذا الخبر إنَّما هو من إضافة الخلق إليه " .

وهذا نصٌّ صريحٌ في أَنَّ الله تعالى خلق الإنسان على صورة وجهه الذي هو صفة من صفات ذاته. وهذا النَّصُّ لا يحتمل التَّأويل ، وفيه أبلغُ ردٍّ على ابن خزيمة ، وعلى كلِّ من تأوَّل الحديث بتأويلات الجهميَّة المعطِّلة " . انظر : عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرَّحْمَن (ص١٦) ، (ص٣١) ، (ص٧٦) ، (ص٢٧) ، (ص١٢٩) ، (ص٤٠) .

والكتاب المذكور قام بتقريظه !!! الشَّيخ ابن باز –غفر الله له– حيث قال في تقريظه له :

**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَن الرَّحِيمِ**

المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ... الرَّقم ٣٨٠/خ / رئاسة إدارات البحوث العلميَّة والإفتاء والدَّعوة والإرشاد ... التَّاريخ (٣٠/ ٣/ ١٤٠٨هـ)

الحمد لله وحده ، والصَّلاة والسَّلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه ، أمَّا بعد : فقد اطَّلعتُ على ما كتبه صاحب الفضيلة الشَّيخ حمود بن عبد الله التُّويجري وفَّقه الله وبارك في أعماله ، فيما ورد من الأحاديث في خلق آدم على صورة الرَّحْمَن ، وسمَّى مؤلَّفه في ذلك : " عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرَّحْمَن " ، فألفيته كتاباً قيِّماً !!! كثير الفائدة !!! قد ذكر فيه الأحاديث الصَّحيحة الواردة في خلق آدم على صورة الرَّحْمَن ، وفيما يتعلَّق بمجيء الرَّحْمَن يوم القيامة على صورته !!! وقد أجاد وأفاد !!! وأوضح ما هو الحقّ في هذه المسألة !!! وهو أَنَّ الضَّمير في الحديث الصَّحيح في خلق آدم على صورته يعود إلى الله عزَّ وجلَّ !!! وهو موافق لما جاء في حديث ابن عمر : أَنَّ الله خلق آدم على صورة الرَّحْمَن . وقد صحَّحه الإمام أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، والآجري ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وآخرون من الأئمَّة رحمة الله عليهم جميعاً . وقد بيَّن كثيرٌ من الأئمَّة خطأ الإمام ابن خزيمة رحمه الله في إنكار عود الضَّمير إلى الله سبحانه في حديث ابن عمر ، والصَّواب ما قاله الأئمَّة المذكورون وغيرهم في عود الضَّمير إلى الله عزَّ وجلَّ ، بلا كيف ، ولا تمثيل ، بل صورة الله سبحانه تليق به وتناسبه كسائر صفاته ، ولا يشابهه فيها شيء من خلقه سبحانه وتعالى ، كما قال عزَّ وجلَّ : **﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾**﴿الإخلاص: ١ – ٤﴾ ، وقال عزَّ وجلَّ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**﴿الشورى: ١١﴾ ، وقال سبحانه **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً﴾**﴿مريم: ٦٥﴾، وقال عزَّ وجلَّ **﴿فَلا تَضْرِبُوا للهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾**﴿النحل: ٧٤﴾ .

والآيات في هذا المعنى كثيرة ، والواجب على أهل العلم والإيمان إمرار آيات الصِّفات وأحاديثها الصَّحيحة كما جاءت ، وعدم التَّأويل لها بما يخالف ظاهرها ، كما درج على ذلك سلف الأمَّة وأئمَّتها ، مع الإيمان بأَنَّ الله سبحانه ليس كمثله شيء ، في صورته ، ولا وجهه ، ولا يده ، ولا سائر صفاته ، بل هو سبحانه له الكمال المطلق من جميع الوجوه في جميع صفاته ، لا شبيه له ، ولا مِثْل له ، ولا

تكيِّف صفاته بصفات خلقه ، كما نصَّ على ذلك سلف الأمَّة وأئمَّتها من أصحاب النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم وأتباعهم بإحسان رحمهم الله جميعاً وجعلنا من أتباعهم بإحسان . ومن تأمَّل ما كتبه أخونا العلَّامة الشَّيخ حمود التُّويجري في هذا الكتاب وما نقله عن الأئمَّة اتَّضح له ما ذكرنا ، فجزاه الله خيراً ، وزاده من العلم والإيمان ، وجعلنا وإيَّاه وسائر إخواننا من أنصار السُّنَّة والقرآن ، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه .

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على عبده ورسوله نبيِّنا محمَّد وآله وأصحابه ومن استقام على نهجه إلى يوم الدِّين . عبد العزيز بن عبد الله بن باز / الرَّئيس العام لإدارات البحوث العلميَّة والإفتاء والدَّعوة والإرشاد . انظر : عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرَّحْمَن (ص٧-٨) .

وقال الدُّكتور المتوهبن المتسلِّف محمَّد خليل هرَّاس في تعليقه على كتاب " التَّوحيد " لابن خزيمة : " فالصُّورةُ لا تُضاف إلى الله كإضافة خلقه إليه ، لأنَّها وصفٌ قائمٌ به " . انظر : هامش كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (ص٣٩) ، ط١٩٧٨م .

وقد رددتُ عليهم في هذه المسألة في رسالة منشورة بعنوان : " أقوالُ العلماء المنثورة في تنزيه الله عن الصُّورة " ، والحمد لله تعالى .

### ثَانِياً : اعْتِقَادُهُم بِالصَّوْتَ لله تَعَالَى :

قال الإمام ابن تيمية : " وَجُمْهُورُ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُونَ: إنَّ الْقُرْآنَ الْعَرَبِيَّ كَلَامُ اللهِّ وَقَدْ تَكَلَّمَ اللهُّ بِهِ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ " . انظر : مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٦) .

وقال أيضاً : " كَمَا رَوَى الْخَلَّالُ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، فِيمَا رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : " لَمَّا سَمِعَ مُوسَى كَلَامَ اللهِّ ، قَالَ : يَا رَبِّ هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي أَسْمَعُ هُوَ كَلَامُكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ يَا مُوسَى ، هُوَ كَلَامِي ، وإنَّما كَلَّمْتُكَ بِقُوَّةِ عَشَرَةِ آلَافِ لِسَانٍ ، وَلِي قُوَّةُ الْأَلْسُنِ كُلِّهَا ، وَأَنَا أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ ، وإنَّما كَلَّمْتُكَ عَلَى قَدْرِ مَا يُطِيقُ بَدَنُكَ ، وَلَوْ كَلَّمْتُكَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا لَمِتَّ ، فَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إلى قَوْمِهِ قَالُوا لَهُ : صِفْ لَنَا كَلَامَ رَبِّكَ . فَقَالَ : سُبْحَانَ اللهِّ ، وَهَلْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصِفَهُ لَكُمْ ؟ قَالُوا : فَشَبِّهْهُ لَنَا !!! قَالَ : هَلْ سَمِعْتُمْ أَصْوَاتَ الصَّوَاعِقِ الَّتِي تُقْبِلُ فِي أَحْلَى حَلَاوَةٍ سَمِعْتُمُوهَا ، فَكَأَنَّهُ

مِثْلُهُ !!! " . انظر : الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ١١) ، مجموع الفتاوى (٦/ ١٥٤) ، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٩٤) ، (٥/ ١٦٠) .

وقال أيضاً : " عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا نُودِيَ مِنْ الشَّجَرَةِ **﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾** ﴿طه: ١٢﴾ ، أَسْرَعَ الْإِجَابَةَ ، وَتَابَعَ التَّلْبِيَةَ ، وَمَا كَانَ ذَلِكَ إلَّا اسْتِئْنَاساً مِنْهُ بِالصَّوْتِ ، وَسُكُوناً إلَيْهِ . وَقَالَ : إنِّي أَسْمَعُ صَوْتَك ، وَأُحِسُّ حِسَّك ، وَلَا أَدْرِي مَكَانَك ، فَأَيْنَ أَنْتَ ؟!!! " . انظر : مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠٨) ، شرح حديث النزول (ص٦١) .

وقال أيضاً : " وَاَللَّهُ تَكَلَّمَ بِالْقُرْآنِ بِحُرُوفِهِ وَمَعَانِيهِ بِصَوْتِ نَفْسِهِ ، وَنَادَى مُوسَى بِصَوْتِ نَفْسِهِ ؛ كَمَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ . وَصَوْتُ الْعَبْدِ لَيْسَ هُوَ صَوْتُ الرَّبِّ ، وَلَا مِثْلُ صَوْتِهِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ : لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ . وَقَدْ نَصَّ أَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ أَحْمَد وَمَنْ قَبْلَهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ يُنَادِي بِصَوْتِ ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُهُ تَكَلَّمَ بِهِ بِحَرْفِ وَصَوْتٍ لَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ كَلَاماً لِغَيْرِهِ ، لَا جِبْرِيلَ وَلَا غَيْرِهِ . وَأَنَّ الْعِبَادَ يَقْرَءُونَهُ بِأَصْوَاتِ أَنْفُسِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ ، فَالصَّوْتُ الْمَسْمُوعُ مِنْ الْعَبْدِ صَوْتُ الْقَارِئِ ، وَالْكَلَامُ كَلَامُ الْبَارِئِ . وَكَثِيرٌ مِنْ الْخَائِضِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ صَوْتِ الْعَبْدِ وَصَوْتِ الرَّبِّ ... " . انظر : مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٨٤-٥٨٥) .

وقال إمامهم حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) : " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : " ... فَيَضَعُ اللهُ كُرْسِيَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ مِنْ أَرْضِهِ ثمَّ يَهْتِفُ بِصَوْتِهِ فَيَقُولُ ... " . انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (٢/ ٨٠٣) .

وقال المدعو محمَّد خليل هرَّاس في تعليقه على كتاب التَّوحيد لابن خزيمة : " وأنَّ كلامه حروف وأصوات ، يسمعها من يشاء من خلقه " . انظر : هامش كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (ص١٣٨) .

وقال الشَّيخ ابن عثيمين : " ... في هذا إثبات القول لله وأنَّه بحرف وصوت ؛ لأنَّ أصل القول لا بدَّ أن يكون بصوت ، ولو كان قولاً بالنَّفس لقيَّده الله كما قال تعالى : **﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللهُ﴾**﴿المجادلة:٨﴾ ، فإذا أطلق القول فلا بدَّ أن يكون بصوت " . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (١/ ٢١٢) .

مع العلم أنَّ نسبة الصَّوت لله تعالى لم تأت لا في القرآن ، ولا في أيِّ حديث صحيح ... انظر الأحاديث التي يستشهدون بها على إثبات الصوت لله تعالى والكلام عليها في كتاب : " إتحاف الكائنات " لمحمود خطاب السُّبكي " (ص٥٠ فما بعدها) ، بتحقيقنا .

## ثَالِثَاً :اعْتِقَادُهُم بِالنُّزُوْلَ لله تَعَالَى بِمَعْنَى النُّقْلَة وَالحَرَكَة :

قال الإمام ابن تيمية : " فمن نفى الصِّفات جعله كالأعمى الأصم الأبكم ، ومن قال : أنَّه لا يقبل لا هذا ولا هذا جعله كالجماد الذي هو دون الحيوان الأعمى الأصم الأبكم ، وهذا بعينه موجود في الأفعال ، فإنَّ الحركة بالذَّات مستلزمة للحياة وملزومة لها ، بخلاف الحركة بالعَرَض كالحركة القسريَّة التَّابعة للقاسر ، والحركة الطبيعيَّة التي تطلب بها العين العود إلى مركزها لخروجها عن المركز ، فإنَّ تلك حركة بالعَرَض . والعقلاء متَّفقون على ما كان من الأعيان قابلاً للحركة فهو أشرف ممَّا لا يقبلها ، وما كان قابلاً للحركة بالذَّات فهو أعلى مما لا يقبلها بالعَرَض ، وما كان متحرِّكاً بنفسه كان أكمل من الموات الذي تحركه بغيره !!! " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٤١-٢٤٣) .

وقال أيضاً : " أَنَّه يَتَحَرَّكُ وَتَقُومُ بِهِ الْحَوَادِثُ وَالْأَعْرَاضُ ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِنَا ؟ " . انظر : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (٢/ ٢٦٣) .

وقال الإمام ابن قيِّم الجوزيَّة : " وَقَدْ يُرَادُ بِالْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ فِعْلٌ يَقُومُ بِذَاتِ الْفَاعِلِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَكَانِ الَّذِي قَصَدَ لَهُ ، وَأَرَادَ إِيقَاعَ الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ فِيهِ ، وَقَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّه سُبْحَانَهُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَيَنْزِلُ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ ، وَيَأْتِي فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ ، وَيَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إلى سَمَاءِ الدُّنيا ، وَيَنْزِلُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ، وَيَنْزِلُ إلى الْأَرْضِ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَيَنْزِلُ إلى أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَهَذِهِ أَفْعَالٌ يَفْعَلُهَا بِنَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْأَمْكِنَةِ ، فَلَا يَجُوزُ نَفْيُهَا عَنْهُ بِنَفْيِ الْحَرَكَةِ وَالنَّقْلَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْمَخْلُوقِينَ " . انظر : مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص٤٧٣) .

ولم يقف مدَّعو السَّلفيَّة في هذه المسألة عند حدٍّ ، فقد سمحوا لعقولهم أن تسبح في بحر الوهم والتَّوهُّم ، حتَّى سألوا أنفسهم هذا السُّؤال : هل يستلزم نزول الله – عزَّ وجلَّ – أن يخلو العرش

منه أو لا ؟؟! فقد جاء في فتاوى العقيدة للشَّيخ ابن عثيمين (١٤٢١هـ) : " وسئل فضيلته : هل يستلزم نزول الله – عزَّ وجلَّ – أن يخلو العرش منه أو لا ؟

فأجاب بقوله : نقول : أصل هذا السُّؤال تنطُّعٌ ، وإيراده غير مشكور عليه مورده ، لأنَّنا نسأل هل أنت أحرص من الصَّحابة على فهم صفات الله ؟ إنْ قال : نعم ، فقد كذب . وإن قال : لا . قلنا : فليسعك ما وسعهم ، فهم ما سألوا الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، وقالوا : يا رسول الله إذا نزل هل يخلو منه العرش ؟ وما لك ولهذا السُّؤال ، قل : ينزل واسكت . يخلو منه العرش أو ما يخلو ، هذا ليس إليك ، أنت مأمور بأنَّ تصدِّق الخبر !!! ولا سيَّما ما يتعلَّق بذات الله وصفاته ؛ لأنَّه أمرٌ فوق العقول فإذاً نقول : هذا السُّؤال تنطُّعٌ أصلاً لا يرد ، وكلّ إنسان يريد الأدب كما تأدَّب الصَّحابة مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فإنَّه لا يورده ، فإذا قدر أنَّ شخصاً ابتلي بأن وجد العلماء بحثوا في هذا واختلفوا فيه ، فمنهم من يقول : يخلو ، ومنهم من يقول : لا يخلو ، ومنهم من توقَّف ، فالسَّبيل الأقوم في هذا هو التوقُّف ، ثمَّ القول بأنَّه لا يخلو منه العرش ، وأضعف الأقوال : القول بأنَّه يخلو منه العرش ، فالتوقُّف أسلمها وليس هذا مما يجب علينا القول به ؛ لأنَّ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لم يبيِّنه والصَّحابة لم يستفسروا عنه، ولو كان هذا مما يجب علينا أن نعتقده لبيَّنه الله ورسوله بأيّ طريق ، ونحن نعلم أنَّه أحياناً يبيِّن الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم الحق من عنده ، وأحياناً يتوقَّف فينزل الوحي ، وأحياناً يأتي أعرابي فيسأل عن شيء ، وأحياناً يسأل الصَّحابة أنفسهم عن الشَّيء ، كل هذا لم يرد في هذا الحديث ، فإذا لو توقفنا وقلنا : الله أعلم فليس علينا سبيل ، لأنَّ هذا هو الواقع " . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (١/ ٢٠٤-٢٠٥) .

قلت : وهذا كلام غريب عجيب ، وكم في كلامهم من الغرائب والعجائب والمصائب والمعاطب !!! فإنَّ من نعتوه بشيخ الإسلام هو من قال هذا الكلام ، فقد ذكر في كتبه ما اعتبره وجعله ابن عثيمين تنطُّعاً أكثر من مرَّة ، كما أنَّ ابن عثيمين أشار في كلامه إلى أنَّ الصَّحابة الكرام لم يسألوا الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم هذا السُّؤال ، وبالتَّالي فإنَّ من ذكر في كتبه هذا السُّؤال ، وسمح لنفسه به ، مخالفٌ لما كان عليه الصَّحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين ، كما أنَّ ابن عثيمين ذكر

في معرض كلامه أنَّ المسألة أمرٌ فوق العقول ، فلماذا سمح مدَّعو السَّلفيَّة لعقولهم أن تسبح وتتكلَّم فيما لا طاقة للعقول إلى الولوج فيه ؟!!! ... والنَّتيجة : أنَّ ابن تيمية ليس سلفيّاً بشهادة ابن عثيمين ، فقد ذكر في كتبه غير مرَّة ما هو من باب التَّنطُّع المخالف لما كان عليه الصَّحابة ، من ذلك :

قال الإمام ابن تيمية : " وَالصَّوَابُ : قَوْلُ " السَّلَفِ ": أَنَّه يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " . فابن تيمية ينسب ما قاله للسَّلف ، وابن عثيمين ينفي ذلك ...

وقال الإمام ابن تيمية أيضاً : " وَأَنَّهُ يَنْزِلُ إلى السَّماء الدُّنيا وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " .

وقال أيضاً : " وَالْمَقْصُودُ هُنَا : الْكَلَامُ عَلَى مَنْ يَقُولُ : يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ ، وَإِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ فِي هَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ أَنْ يُقَالَ : يَخْلُو أَوْ لَا يَخْلُو ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ (٦٠٠هـ) وَغَيْرُهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : بَلْ يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ . وَقَدْ صَنَّفَ عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ منده (٤٧٠هـ) مُصَنَّفاً فِي الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ قَالَ : لَا يَخْلُو مِنْ الْعَرْشِ أَوْ لَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ - كَمَا تَقَدَّمَ بَعْض كَلَامِهِ - . وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَتَوَقَّفُ عَنْ أَنْ يَقُولَ يَخْلُو أَوْ لَا يَخْلُو . وَجُمْهُورُهُمْ عَلَى أَنَّه لَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " . انظر : مجموع الفتاوى (٥/ ١٣٢ ، ٥/ ٢٤٢ ، ٥/ ٢٤٣) ، (٥/ ٣٦٧) (٥/ ٤١٤) .

قلت : وأين ما ادَّعاه ابن تيمية على الإمام ابن منده ، وهو القائل : " ... وَأَنَا متمسكٌ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، مُتَبَرِّئٌ إلى الله مِنَ الشِّبْه وَالمِثْلِ وَالنِّدِّ وَالضِّدِّ وَالأَعضَاء وَالجِسْم وَالآلاَت ، وَمِنْ كُلِّ مَا يَنسُبه النَّاسبُوْنَ إِلَيَّ ، وَيَدَّعيه المدعُوْنَ عليَّ مِنْ أَنْ أَقُوْلَ فِي الله - تَعَالَى - شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ قُلته ، أَوْ أَرَاهُ ، أَوْ أَتَوَهَّمُه ، أَوْ أَصفه بِهِ " . انظر : سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٥١) .

فإذا ثبت أنَّه قال ما نسبه له ابن تيمية ، فهو متناقض مع نفسه ، وكم في كلامهم من التَّناقض والتَّباين ، والعجائب والغرائب والمعاطب ...

وقال الإمام ابن تيمية أيضاً : " ثمَّ إِنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ السُّنَّةِ !!! يَقُولُونَ : أَنَّه يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " . انظر : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (٢/ ٦٣٨) .

وهنا ينسب ابن تيمية ما قاله لجمهور السَّلف ، مع أنَّ السَّلف لم يتكلَّم أحد منهم بما نَسبه ابنُ تيمية لجمهورهم ، فهذا كذبٌ بشهادة ابن عثيمين !!! ثمَّ إنَّ ابن تيمية لم يستند في كلامه على أيِّ

حديث صحيح ، بل هو مجرَّد أقوال لعلماء ، ومتى كان الدِّين يُبنى على أقوال العلماء التي لا تستند في وجودها وصحَّتها لكتاب ولا لسُنَّة ؟!!! فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ...

وقال الإمام ابن تيمية ما هو أعظم من قوله السَّابق ، فقد قال : " فمن أين في القرآن ما يدلُّ دلالة ظاهرة على أنَّ كلَّ متحرِّك مُحدَث أو مُمكن ؟!! وأنَّ الحركة لا تقوم إلَّا بحادث أو ممكن ؟!! وأنَّ ما قامت به الحوادث لم يخل منها ؟!! وأنَّ ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ؟!! وأين في القرآن امتناع حوادث لا أوَّل لها ؟!! " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (١/ ١١٨) .

ولأجل نصرة ما يعتقد مدَّعو السَّلفيَّة ، جيَّشوا جيوشهم ، وجاءوا بقضِّهم وقضيضهم ، ففتَّشوا ، ونقَّبوا ، وبحثوا في كلِّ صعيد ، فجمعوا كلَّ ما يتعلَّق بمسألة النُّزول ، من روايات صحيحة وتالفة وشاذَّة وباطلة ... لنصرة مذهبهم ، فقد ذكر إمامهم حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) في كتابه : " معارج القبول بشرح سُلَّم الوصول إلى علم الأصول " العديد العديد من الرِّوايات التي تُضحك الثَّكلى ، مع زعمه بصحَّتها ، – مع أنَّ الكثير منها روايات وأحاديث تالفة ، كما قال محقِّق الكتاب المتمسلف !!! – ، ومن تلك الرِّوايات : " ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – ، قَالَ : " إِنَّ اللهَّ يَنزِلُ إلى السَّماء الدُّنيا ، وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ !! فَإِذَا نَزَلَ إلى سَماءِ الدُّنيا جَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ثمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ ، فَيَقُولُ : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ " ، رَوَاهُ ابْنُ مَنْدَهْ ، قَالَ : وَلَهُ أَصْلٌ مُرْسَلٌ .

وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ الله عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، قَالَ : " يَنزِلُ الله إلى سَماءِ الدُّنيا كُلَّ لَيْلَةٍ ، فَيَقُولُ جَلَّ جَلَالُهُ : هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ " . حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ .

وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – ، قَالَ : " إِنَّ اللهَّ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إلى سَماءِ الدُّنيا لِثُلُثِ اللَّيْلِ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، أَوْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ يَدْعُونِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، أَلَا مُقَتَّرٌ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ، أَلَا مَظْلُومٌ يَسْتَنْصِرُنِي فَأَنْصُرَهُ ، أَلَا عَانٍ يَدْعُونِي فَأَفُكَّ عَنْهُ ،

فَيَكُونُ ذَلِكَ مَكَانَهُ حتَّى يَفِيءَ الْفَجْرُ ثمَّ يَعْلُو رَبُّنَا عزَّ وجلَّ إلى السَّماء الْعُلْيَا عَلَى كُرْسِيِّهِ " . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ الله عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – ، قَالَ : " إِنَّ اللهَّ تَعَالَى إِذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ نَزَلَ إلى سَماءِ الدُّنيا ثمَّ بَسَطَ يَدَهُ ، فَقَالَ : مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، حتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ " . حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَرِجَالُهُ أَئِمَّةٌ ، وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ بِلَفْظِ : " إِنَّ اللهَّ تَعَالَى يَفْتَحُ أَبْوَابَ السَّماء ثمَّ يَهْبِطُ إلى السَّماء الدُّنيا ثمَّ يَبْسُطُ يَدَهُ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ حتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ " .

وَعَنْ رِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : " إِذَا مَضَى نِصْفُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثُ اللَّيْلِ نَزَلَ الله إلى سَماءِ الدُّنيا ، فَقَالَ : لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، حتَّى يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ " . حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ . وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ الله عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : " يَنْزِلُ الله إلى سَماءِ الدُّنيا كُلَّ لَيْلَةٍ ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ . وَأَنَّ دَاوُدَ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَقَالَ : لَا يُسْأَلُ الله شَيْئاً إِلَّا أَعْطَاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَاحِراً أَوْ عَشَّاراً " . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِنَحْوِهِ . وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ الله عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : " يَنْزِلُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي آخِرِ ثَلَاثِ سَاعَاتٍ بَقِينَ مِنَ اللَّيْلِ ، يَنْظُرُ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى مِنْهُنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي لَا يَنْظُرُ فِيهِ غَيْرُهُ ، فَيَمْحُو مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ، ثمَّ يَنْظُرُ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ وَهِيَ مَسْكَنُهُ الَّذِي يَسْكُنُ ، لَا يَكُونُ مَعَهُ فِيهَا إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ وَالصِّدِّيقُونَ ، وَفِيهَا مَا لَمْ يَرَ أَحَدٌ وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ، ثمَّ يَهْبِطُ فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، يَقُولُ : أَلَا مُسْتَغْفِرٌ فَأَغْفِرَ لَهُ ، أَلَا سَائِلٌ فَأُعْطِيَهُ ، أَلَا دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ " . رَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ .

وَرَوَى مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ الله عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : " يَنْزِلُ الله كُلَّ لَيْلَةٍ إلى سَماءِ الدُّنيا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، أَلَا ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ يَدْعُونِي فَأَقْبَلَهُ ، فَيَكُونُ كَذَلِكَ إلى

مَطْلِعِ الصُّبْحِ وَيَعْلُو عَلَى كُرْسِيِّهِ " . وَعَنْ أَبِي الْخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّه قَالَ : وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْوِتْرِ : أُحِبُّ أُوتِرُ نِصْفَ اللَّيْلِ ، فَإِنَّ اللهَ يَهْبِطُ مِنَ السَّماء السَّابِعَةِ إلى السَّماء الدُّنيا فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ مُذْنِبٍ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ ، هَلْ مِنْ دَاعٍ ، حتَّى إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ ارْتَفَعَ " . انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (١/ ٢٩٥-٢٩٧) .

وقد دفعت أمثالُ هذه الرِّوايات الحنابلةَ إلى الغلوِّ والتَّعصُّب في مسألة النُّزول ، حتَّى وقعوا في التَّجسيم البَحت ...

فقد صرَّح أئمَّتهم بأنَّ نزول الله تعالى نزول حقيقي من علو إلى سفلٍ ... ، قال إمامهم صدر الدِّين محمَّد بن علاء الدِّين عليّ بن محمَّد ابن أبي العزّ الحنفي ، الأذرعي الصَّالحي الدِّمشقي (٧٩٢هـ) : " ...التَّصْرِيحُ بِنُزُولِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ إلى سَمَاءِ الدُّنيا ، والنُّزول الْمَعْقُولُ عِنْدَ جَمِيعِ الْأُمَمِ إِنَّما يَكُونُ مِنْ عُلُوٍّ إلى سُفْلٍ ". انظر : شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٨٦) .

وقال إمامهم عبد الرَّحْمَن السَّعدي (١٣٧٦هـ) : " ونزوله سبحانه نزول حقيقي يليق بجلاله وعظمته ، ولا يصحُّ تحريف معناه إلى غير ذلك من التَّحريفات الباطلة ، مثل قولهم : معنى النُّزول : نزول أمره أو رحمته أو ملك من ملائكته ، فهذا من أبطل الباطل " . انظر : شرح رسالة في أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (ص١١) .

وقال الشَّيخ ابن عثيمين (١٤٢١هـ) : " وأجمع السَّلف على ثبوت النُّزول لله ، فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، وهو نزول حقيقي يليق بالله " . انظر : تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد (ص٥٨) .

وقال أيضاً : " ... فهذا ليس عند الإنسان شكٌّ في أنَّه نزول حقيقي " . انظر : شرح العقيدة السفارينية (الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية) (ص٣٠٩) .

وقال أيضاً : " ... كذلك النُّزول إلى السَّماء الدُّنيا حينما يبقى ثلث الليل الآخر نؤمن به على أنَّه نزول حقيقي ... " . انظر : منهاج أهل السُّنَّة والجماعة في العقيدة والعمل (ص١٥) .

قلت : والنُّزول الحقيقي هو النُّزول المعهود الذي يعني انتقال الجسم بالحركة من مكان إلى مكان آخر ، وهو لا يتمُّ إلَّا بثلاثة أركان : مكانٌ مُنتقلٌ منه ، ومكانٌ منتقلٌ إليه ، وجسمٌ منتقِلٌ بين المكانين ...

وقال المدعو خالد بن عبد الله بن محمَّد المصلح : " ونزوله هو نزول حقيقي ، ولا تقل : كيف ينزل ؟ ولا يشكل عليك ماهيَّة ذلك وحقيقته وكُنهه ، فإنَّك لم تكلَّف بذلك ، وإنَّما كلِّفت بأن تؤمن بكلِّ ما أخبر الله به عن نفسه ، وأخبر به رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم عنه .

وتأويل النُّزول بغير ما دلَّ عليه ظاهر النَّصِّ !! كمن يقولون : تنزل رحمته ، أو ينزل ملك من الملائكة ، فإنَّ هذا خطأ كبير !!! وتحريف خطير للنصِّ ؛ لأنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يقول : " ينزل ربُّنا تبارك وتعالى كلّ ليلة إلى السَّماء الدُّنيا ، فيقول : هل من داعٍ فأجيبه ، هل من سائل فأعطيه ، هل من مستغفر فأغفر له " ، فهل يسوغ أن يقول هذا القول مَلكٌ من الملائكة ؟ " . انظر : شرح لمعة الاعتقاد (٣/ ٢٤) .

وقد انتهى بهم الأمر في هذه المسألة إلى قياس الخالق على المخلوق ، حيث جعلوا الحركة أمارة ما بين الحيِّ والميِّت ، وفي ذلك قال الإمام ابن تيمية : " ... لأنَّ الحيَّ القيوم يفعل ما يشاء ، ويتحرَّك إذا شاء ، ويهبط ويرتفع إذا شاء ، ويقبض ويبسط ، ويقوم ويجلس إذا شاء ، لأنَّ أمارة ما بين الحي والميِّت التَّحرُّك ، كل حيٍّ متحرِّك لا محالة ، وكل ميِّت غير متحرِّك لا محالة " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥١) ، (٢/ ٧٢) ، شرح العقيدة الأصفهانية (ص٧٩) .

وأنا أقول له : يا ابن تيمية : إنَّ الأرض جماد لا روح فيها ، وهي تتحرَّك ، ولا يخالف في ذلك إلَّا أعمى البصر والبصيرة ، تماماً كما فعل الشَّيخ ابن باز فألَّف كتاباً بعنوان : " الأدلَّة النَّقليَّة والعقليَّة على سكون الأرض وحركة الكواكب والنُّجوم " ، وما ألَّف هذا الكتاب الهالك المتهالك إلَّا لنصرة باطل مذهبه ، بالغشِّ والتَّدليس والكذب والخيانة والتَّلاعب بعقول الجهَّال الرّعاع العميان ، فسبحان مقلِّب القلوب ، ومقسِّم العقول ...

وقد ذكر الله تعالى في الكتاب المجيد أنَّ الجبال تتحرَّك ، فقال : **﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾**﴿النمل : ٨٨﴾ . قال الإمام الشَّعراوي : " فليس غريباً الآن أن نعرف أنَّ للجبال حركة ، وإنْ كنَّا لا نراها ؛ لأنَّها ثابتة بالنِّسبة لموقعك منها ؛ لأنَّك تسير بنفس حركة سيرها ، كما لو أنَّك وصاحبك في مركب ، والمركب تسير بكما ، فأنت لا تدرك حركة صاحبك لأنَّك تتحرَّك بنفس حركته .

وقد شبَّه الله حركة الجبال بمرِّ السَّحاب، فالسَّحاب لا يمرُّ بحركة ذاتية فيه، إنَّما يمرُّ بدفْع الرِّياح، كذلك الجبال لا تمرُّ بحركة ذاتيَّة إنَّما بحركة الأرض كلّها، وهذا دليل واضح على حركة الأرض " . انظر : تفسير الشعراوي (١٥/ ٩٥٢٧) .

وكذا صرَّح إمامهم الألباني بأنَّ نزول الله تعالى نزول حقيقي ، فقال : " فنزوله نزول حقيقي يليق بجلاله ، لا يُشبه نزول المخلوقين ، وكذلك دنوُّه عزَّ وجلَّ دنوٌّ حقيقي يليق بعظمته ، وخاص بعباده المتقرِّبين إليه بطاعته ، ووقوفهم بعرفة تلبية لدعوته عزَّ وجلَّ . فهذا هو مذهب السَّلف في النُّزول والدُّنو ، فكن على علم بذلك " . انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٦/ ١٠٨) .

ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ...

فما قالوه ... مغالطة كبيرة ، لأنَّه لا بدَّ من الاحتكام للغة العربيَّة في معرفة معاني الآيات الكريمة ، وكذا الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة ... ولا يوجد في معاجم وقواميس اللغة معنى من المعاني كالذي قالوا ، فإنَّ قولهم لا مكان له من الإعراب في لغة العرب ، إلَّا إذا قلنا بتفويض الكيْف والمعنى ، وهم يأبون علينا ... بل يقولون بأنَّ التَّفويض من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد ، كما قال ابن تيمية في " درء التَّعارض " ، قال : " فتبيَّن أنَّ قول أهل التَّفويض الذين يزعمون أنَّهم متَّبعون للسُّنَّة والسَّلف : من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد !!! " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥) .

والعياذ بالله تعالى ...

بقي أمرٌ قاله الألباني ، وهو قوله : " وكذلك دنوُّه عزَّ وجلَّ دنوٌّ حقيقي يليق بعظمته " . والدُّنو الذي يقصده الألباني ومن معه من مدَّعي السَّلفيَّة : هو دنوُّ الله تعالى من سيِّدنا محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّم ، وهم بذلك يفسِّرون الدُّنو والتَّدلي الواردين في سورة " النَّجم " ، وهم بتفسيرهم هذا مخالفون لجمهور أهل العلم ... قال الإمام الطَّبري (٣١٠هـ) : " الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فكَانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى﴾** ﴿النجم ٨-٩﴾ : يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ : ثمَّ دَنَا جِبْرِيلُ مِنْ محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فَتَدَلَّى إِلَيْهِ ، وَهَذَا مِنَ الْمُؤَخَّرِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّقْدِيمُ ، وإِنَّما هُوَ : ثمَّ تَدَلَّى فَدَنَا ، وَلَكِنَّهُ حَسُنَ تَقْدِيمُ قَوْلِهِ : **﴿دَنَا﴾**﴿النجم : ٨﴾ ، إِذْ كَانَ الدُّنُوُّ يَدُلُّ عَلَى التَّدَلِّي وَالتَّدَلِّي عَلَى الدُّنُوِّ، كَما يُقَالُ : زَارَنِي فُلَانٌ فَأَحْسَنَ ، وَأَحْسَنَ إِلَيَّ فَزارَنِي ، وَشَتَمَنِي فَأَسَاءَ ، وَأَسَاءَ فَشَتَمَنِي لِأَنَّ الْإِسَاءَةَ هِيَ الشَّتْمُ : وَالشَّتْمُ هُوَ الْإِسَاءَةُ ، وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأويل ... ثمَّ ذكر من القائلين بذلك : الحسن البصري ، قتادة (١١٨هـ) ، والرَّبيع " . انظر : تفسير الطَّبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٢٢/ ١٣-١٤)

وقال الإمام البغوي (٥١٦هـ) : قَوْلُهُ عزَّ وجلَّ : **﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾** ﴿النجم : ٨-٩﴾ ، اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهُ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمُلِيحِيُّ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ النَّعِيمِيُّ أَنَا محمَّد بن يوسف ثنا محمَّد بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا محمَّد بن يوس ثنا أبو أسامة ثنا زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أبي الْأَشْوَعِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : فَأَيْنَ قَوْلُهُ : **﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾** ﴿النجم : ٨-٩﴾ ؟ قَالَتْ : ذَلِكَ جِبْرِيلُ كَانَ يَأْتِيهِ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ وَإِنَّهُ أَتَاهُ هَذِهِ الْمَرَّةَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي هِيَ صُورَتُهُ ، فَسَدَّ الْأُفُقَ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمُلِيحِيُّ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ النَّعِيمِيُّ أَنَا محمَّد بْنُ يُوسُفَ ثَنَا محمَّد بن إسماعيل ثنا طلق بن غنّام ثنا زَائِدَةُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، قَالَ : سَأَلْتُ زِرّاً عَنْ قَوْلِهِ : **﴿فكَانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى﴾**﴿النجم : ٩﴾ ، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ أَنَّ محمَّداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ .

فَمَعْنَى الْآيَةِ : ثمَّ دَنَا جِبْرِيلُ بَعْدَ اسْتِوَائِهِ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَرْضِ ، فَتَدَلَّى فَنَزَلَ إلى محمَّد صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ، بَلْ أَدْنَى ، وَبِهِ قَالَ ابن عبَّاس ، والحسن ، وقتادة (١١٨هـ) .

وقيل : فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، تَقْدِيرُهُ : ثمَّ تَدَلَّى فَدَنَا ، لِأَنَّ التَّدَلِّيَ سَبَبُ الدُّنُوِّ " . انظر : معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٤/ ٣٠١-٣٠٢) .

وعليه : فابن عبَّاس ، والحسن البصري ، وقتادة (١١٨هـ) ، والرَّبيع ... قالوا : إنَّ مسألة التَّدلِي مرتبطة بأمين الوحي جبريل عليه السَّلام ، وليس الأمر كما يعتقد مدَّعو السَّلفيَّة : أنَّ المتدلِّي هو الله تعالى ... والذي ذكرناه هو قول جمهور المفسِّرين . انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٤/ ١٩٤) ، زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٨٥) ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٦/ ٢٠١) ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٣٢٣) ، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٥/ ٥٠١) ...

وأخيراً نقول : هل تأويل الإمام مالك (١٧٩هـ) لنزول الله تعالى بنزول أمره كما سيأتي – من أبطل الباطل كما قال المتمسلِّفة ؟!!! وهل جمهور علماء الأمَّة ممَّن نقلنا عنهم في كتابنا " إِرْشَادُ الفُحُوْلِ إِلَى مَا قَالَهُ أَسَاطِيْنُ العِلْمِ فِيْ تَنْزِيْهِ اللهِ عَنِ الحَرَكَةِ وَالنُّزُوْل " تأويل النُّزول بنزول أمره أو غيره من التَّأويلات المُراعية جلال الله تعالى وعظمته وتنزيهه عن مشابهة الحوادث ... من أبطل الباطل ؟!!! وهل وقعوا في خطأ كبير ، وحرَّفوا الكلم عن مواضعه ؟!!! ... لقد استهوى سلطانُ المخالفة هؤلاء ، وسيطر على كيانهم حتَّى جعلوا – وعلى الدَّوام – أقوالهم وأقوال علمائهم هي الصَّواب الذي لا يحتمل الخطأ ، وأقوال غيرهم ولو كانت مجموع الأمَّة خطأ لا يحتمل الصَّواب ...

فإذا كان هؤلاء مبتدعة ضالُّون محرِّفون للكَلِم عن موضعه – كما يزعم مدَّعو السَّلفيَّة – فمن بقي بعدهم من علماء الأمَّة الذين يعوَّل على كلامهم ؟!! **﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾**﴿القلم : ٣٦﴾ ، **﴿أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾**﴿يونس : ٣﴾ ، **﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطانٌ مُبِينٌ * فَأْتُوا بِكِتابِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾** ﴿الصافات : ١٥٦-١٥٧﴾ ، ولذا فإنَّ الواجب على علماء الأمَّة أن يوقفوا هؤلاء وأمثالهم عند حدِّهم ، فقد بغوا وطغوا في البلاد ، وأكثروا فيها الفساد ، ولبسوا لبوس المراوغة والعناد ، وتطاولوا على علماء الأمَّة بجهلهم وأموالهم وإعلامهم وكذا بالكُتب المزوَّقة التي تُوزَّع بالملايين فتُهدى ولا تُباع في مختلف الأصقاع !!! ... فالواجب أن تجتمع الكلمة على التَّحذير منهم ، بكشف مخازيهم وضلالاتهم ، وعيوبهم ، وإفلاسهم العلمي ، فقد استغلُّوا غفلة النَّاس وجهلهم ، فعمدوا إلى نشر ترَّهاتهم وخُزعبلاتهم التي أخمدها علماء الأمَّة في القرن الثَّامن الهجري ، وبقيت هامدة خامدة الأنفاس لا

تقوى على الحِراك حتَّى القرن الثَّاني عشر ، فوجدت الهمج الرّعاع الأعراب الأجلاف الجهَّال الذين اعتنقوها واعتقدوها مرَّة ثانية بعد أسلافهم من الحشويَّة والمشبِّهة ، الذين طغوا في البلاد ، وأكثروا فيها الفساد ...

وبسبب جرأة من يزعمون ويدَّعون السَّلفيَّة في إظهار باطلهم ، فقد اضطرَّ العديد من علماء الأمَّة إلى أن يكتبوا محاضر في العقائد الصَّحيحة ، حرصاً منهم على التَّصحيح والتَّصويب ، ونشر الحقِّ بين الأُمَّة وخاصَّة في أمور العقيدة ، ومن ذلك : المحضر الذي كتبه جماعة من أئمَّة الشَّافعية ، منهم : الشَّيخ أبو إسحاق الشِّيرازي (٤٧٦هـ) ، والإمام أبو بكر الشَّاشي (٥٠٧هـ) ، وغيرهما ، وهذا نصُّه :

بِسم اللهَّ الرَّحْمَن الرَّحِيْم : يشْهد من ثَبت اسْمه وَنسبه ، وَصَحَّ نهجه ومذهبه ، واختبر دينه وأمانته ، من الْأَئِمَّة الْفُقَهَاء ، والأماثل الْعلمَاء ، وَأهل الْقُرْآن والمعدلين الْأَعْيَان ، وَكَتَبُوا خطوطهم الْمَعْرُوفَة ، بعباراتهم المألوفة ، مسارعين إلى أَدَاء الْأَمَانَة ، وتوخَّوا فِي ذَلِك مَا تحظره الدّيانَة ، مَخَافَة قَوْله تَعَالَى : ﴿**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ**﴾«البقرة: ١٤٠» ، إِنَّ جمَاعَة من الحشويَّة والأوباش الرّعاع ، المتوسِّمين بالحنبليَّة ، أظهرُوا بِبَغْدَادَ من الْبدع الفظيعة والمخازي الشَّنيعة ، مالم يتسمح بِهِ ملحد فضلاً عَن موحِّد ، وَلَا تجوز بِهِ قَادِح فِي أصل الشَّرِيعَة ، وَلَا معطِّل ، ونسبوا كلَّ من ينزِّه الْبَارِي تَعَالَى وَجلَّ عَن النَّقائص والآفات ، وينفي عَنهُ الْحُدُوث والتَّشبيهات ، ويقدِّسه عَن الْحُلُول والزَّوال ، ويعظمه عَن التَّغَيُّر من حَال إلى حَال ، وَعَن حُلُوله فِي الْحَوَادِث ، وحدوث الْحَوَادِث فِيهِ ، إلى الْكفْر والطُّغيان ، ومنَافاة أهل الْحق وَالْإِيمَان ، وتنَاهوا فِي قذف الْأَئِمَّة الماضين ، وثلب أهل الْحقّ وعصابة الدِّين ، ولعنهم فِي الْجَوَامِع والمشاهد والمحافل والمساجد والأسواق والطُّرقات وَالْخلْوَة وَالْجَمَاعَات ، ثمَّ غرَّهم الطَّمع والإهمال ، ومدَّهم فِي طغيانهم الغيُّ والضَّلال ، إلى الطَّعْن فِيمَن يعتضد بِهِ أَئِمَّة الْهدى ، وَهُوَ للشَّريعة العروة الوثقى ، وَجعلُوا أَفعاله الدِّينِيَّة معاصي دنيَّة ، وترقّوا من ذَلِك إلى الْقدح فِي الشَّافعي (٢٠٤هـ) رَحْمَة الله عَلَيْهِ وَأَصْحَابه ، وَاتَّفَقَ عود الشَّيخ الإِمَام الأوحد أَبِي نصر ابْن الْأُسْتَاذ الإِمَام زين الْإِسْلَام أبي الْقاسم الْقشيرِي (٤١٨هـ) رَحْمَة اللهَّ عَلَيْهِ من مَكَّة حرسها اللهَّ ، فَدَعَا النَّاس إلى التَّوحيد ، وَقدَّس الْباري عَن الْحَوَادِث والتَّحديد ،

فَاسْتَجَاب لَهُ أهل التَّحْقِيق ، من الصُّدُور الْفَاضِل السَّادة الأماثل ، وتمادت الحشويَّة فِي ضلالتها ، والإصرار على جهالتها ، وَأَبُو إِلَّا التَّصْرِيح بِأَنَّ المعبود ذُو قدم وأضراس ، ولهوات وأنامل ، وَأَنه ينزل بِذَاتِهِ ، ويتردَّد على حمَار فِي صُورَة شَاب أَمْرَد ، بِشعر قطط ، وَعَلِيهِ تَاج يلمع ، وَفِي رجلَيْهِ نَعْلَانِ من ذهب ، وَحفظ ذَلِك عَنْهُم ، وعلَّلوه ودوَّنوه فِي كتبهمْ ، وَإِلَى الْعَوام ألقوه ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَار لَا تَأْوِيل لَهَا ، وأنَّها تجرى على ظواهرها ، وتعتقد كَمَا ورد لَفظهَا ، وأنَّه تَعَالَى يتكَلَّم بِصَوْت كالرعد ، كصهيل الْخَيل ، وينقمون على أهل الْحق ، لقَولهم : إِنَّ اللهَّ تَعَالَى مَوْصُوف بِصِفَات الْجلَال ... " . انظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص٣١٠-٣١١) .

قلت : سبحان الله ... أحداث التَّاريخ تعود كما حدثت في السَّابق ... فأعمال هذه الشِّرذمة القليلة هي هيَ على مدار التَّاريخ ، فما وُجدوا في زمنٍ إلَّا أفسدوه ، ولا دخلوا بلداً إلَّا جعلوا أهله شِيَعاً وأحزاباً ، يلعنُ بعضُهم بعضاً ، ويسبُّ بعضُهم بعضاً ، ويكفِّرُ بعضُهم بعضاً ، ويطعنُ بعضهم بعضاً ... وإلَّا قل لي بربِّك : ماذا أفادت هذه الشِّرذمة أُمَّة الإسلام مُذ وجدت ؟!! ألسنا في كلِّ يوم نرجع القهقرى إلى الورى ؟!! فبعد أن كنَّا نناطح السَّحاب شموخاً وعزَّة وأنفة ، أصبحنا يُضرب بنا المثل في الخنوع والخضوع ، وصرنا في وضع لا نُحسد عليه ... لقد أنهكوا أهل العلم بالرَّدِّ على ترَّهاتهم وخزعبلاتهم ، بدلاً من أن تُوجَّه جُهودهم لنصرة الإسلام والرَّدِّ على كلِّ من يكيد للإسلام من خارج أبناء الأُمَّة ، ولكن أبى هؤلاء إلَّا أن يُوقفوا المسيرة ، ويكونوا مِعْوَلاً بيد أعداء الحقِّ لهدم الإسلام ، وهذا هو دَوْرُهم المرسُوم لهم ... ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم .

## رَابِعَاً : اعْتِقَادُهُم بِالقُعُوْدَ وَالجُلُوْسَ لله تَعَالَى :

قال إمامهم عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السجستاني (٢٨٠هـ) : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهَّ بْنُ رَجَاءٍ أبنا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ: "أَتَتِ امْرَأَةٌ إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، فَقَالَتْ: ادْعُ اللهَّ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، فَعَظَّمَ الرَّبَ. فَقَالَ: إِنَّ كُرْسِيَّهُ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَإِنَّهُ لَيَقْعُدُ عَلَيْهِ، فَمَا يَفْضَلُ مِنْهُ إِلَّا قَدْرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ، وَمَدَّ أَصَابِعَهُ الْأَرْبَعَ ، وَإِن لَهُ أطيطًا الرحل الْجَدِيد إِذْ رَكبه من يثقله". انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي

الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٤٢٦) . قال المحقق : " الحَدِيث بِهَذَا الْإِسْنَاد ضَعِيف، فِيهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَلِيفَةَ. قَالَ عَنهُ الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان ٢/ ٤١٤: "لَا يكَاد يعرف"، وَقَالَ عَنهُ ابْن حجر فِي التَّقْرِيب ١/ ٤١٢: "مَقْبُول" وَقَالَ الألباني فِي سلسلة الْأَحَادِيث الضعيفة ٢/ ٢٥٧: "لم يوثقه غير ابْن حبَان وتوثيقه لَا يعْتد بِهِ كَمَا بيّنت ذَلِك مرَارًا"، وَقَالَ ابْن كثير فِي تَفْسِيره ١/ ٣١٠: "لَيْسَ بذلك الْمَشْهُور، وَفِي سَمَاعه من عمر نظر، ثمَّ مِنْهُم من يرويهِ عَن عمر، مَوْقُوفا، وَمِنْهُم من يرويهِ مُرْسلا، وَمِنْهُم من يزِيد فِي مَتنه زِيَادَة غَرِيبَة، وَمِنْهُم من يحذفها، وَأغْرب مِنْهُ حَدِيث جُبَير بن مطعم فِي صفة الْعَرْش كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي كِتَابه السّنة من سنَنه وَالله أعلم" وَأوردهُ ابْن خُزَيْمَة فِي التَّوْحِيد، مُرَاجعَة وَتَعْلِيق مُحَمَّد هراس ص"١٠٦"، بِصِيغَة التمريض من طَرِيق عبد الله بن خَلِيفَة وَقَالَ: "وَقد رَوَاهُ وَكِيع بن الْجراح، عَن إِسْرَائِيل، عَن أبي إِسْحَاق عبد الله بن خَلِيفَة وَقَالَ: "قد رَوَاهُ وَكِيع بن الْجراح، عَن إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عبد الله بن خَلِيفَة مُرْسلا لَيْسَ فِيهِ ذكر عمر بِيَقِين وَلَا ظن، وَلَيْسَ هَذَا الْخَبَر من شرطنا؛ لأَنَّه غير مُتَّصِل الْإِسْنَاد، لسنا نحتج فِي هَذَا الْجِنْس من الْعلم بالمراسيل المنقطعات".

وَأوردهُ الهيثمي فِي الْمجمع ١/ ٨٣ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِلَفْظ. الأطيط وَلَيْسَ فِيهِ الْعُقُود وَمِقْدَار الْأَصَابع وَقَالَ: رَوَاهُ الْبَزَّار وَرِجَاله رجال الصَّحِيح. وَتعقب فِي الْهَامِش بِأَن فِيهِ عبد الله بن خَلِيفَة وَهُوَ مَجْهُول.

وَأوردهُ الألباني فِي سلسلة الْأَحَادِيث الضعيفة برقم ٨٦٦، ٢/ ٢٥٦) ... " .

وقال أيضاً : "وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّهم حِينَ حَمَلُوا الْعَرْشَ وَفَوْقَهُ الْجَبَّارُ فِي عِزَّتِهِ، وَبَهَائِهِ ضَعُفُوا عَنْ حَمْلِهِ وَاسْتَكَانُوا، وَجَثَوْا عَلَى رُكَبِهِمْ، حتَّى لُقِّنُوا "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ" فَاسْتَقَلُّوا بِهِ بِقُدْرَةِ اللهِ وَإِرَادَتِهِ. لَوْلَا ذَلِكَ مَا اسْتَقَلَّ بِهِ الْعَرْشُ، وَلَا الْحَمَلَةُ، وَلَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَلَا مَنْ فِيهِنَّ. وَلَوْ قَدْ شَاءَ لَاسْتَقَرَّ عَلَى ظَهْرِ بَعُوضَةٍ فَاسْتَقَلَّتْ بِهِ بِقُدْرَتِهِ وَلُطْفِ رُبُوبِيَّتِهِ، فَكَيْفَ عَلَى عَرْشٍ عَظِيمٍ أَكْبَرَ مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرَضِينَ السَّبْعِ ؟ وَكَيْفَ يُنْكَرُ أَيُّهَا النفاج أَن عَرْشه يقلّهُ اوالعرش أَكْبَرَ مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرَضِينَ السَّبْعِ؟ وَلَوْ كَانَ الْعَرْشُ فِي السَّمَوَات وَالْأَرضين مَا وسعته وكلنه فَوْقَ السَّماء السَّابِعَةِ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٤٥٨) . قال المحقق : " هَذَا غير صَحِيح، فَلَيْسَ الْعَرْش حَامِلا للرب وَلَا يقلهُ، بل الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مستغن عَن الْعَرْش وَغَيره من الْمَخْلُوقَات وَهُوَ الْحَامِل للعرش وحملة الْعَرْش بقوته وَقدرته، وَهُوَ الَّذِي "يمسك السَّمَاوَات وَالْأَرْض أَن تَزُولَا وَلَئِن زالتا إِن أمسكهما من أحد من بعده أَنَّه كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا" وَمن الْمَعْلُوم بِالضَّرُورَةِ من دين الْمُرْسلين أَن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غَنِي عَن جَمِيع الْمَخْلُوقَات عين فَمَا دونهَا إِلَّا بِهِ سُبْحَانَهُ وَهُوَ الْغَنِيّ الحميد " .

وقال ابن تيمية مقِرّاً : " قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: فَالْمَذْهَبُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لَا يَخْتَلِفُ أَنَّ ذَاتَه تَنْزِلُ ... قَالَ: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّه إِذَا جَاءَهُمْ وَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ أَشْرَقَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا بِأَنْوَارِهِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٦/ ١٦٤- ١٦٦ باختصار) .

وجاء في " معارج القبول بشرح سُلَّم الوصول إلى علم الأصول " : " إِنَّ اللهَّ يَنْزِلُ إِلى السَّماء الدُّنيا وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ ، فَإِذَا نَزَلَ إِلى سَمَاءِ الدُّنيا جَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ثمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ ، فَيَقُولُ: مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ " . انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (١/ ٢٩٥) .

وجاء فيه أيضاً : " فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ نَزَلَ رَبُّنَا عزَّ وجلَّ عَلَى كُرْسِيِّهِ أَعْلَى ذَلِكَ الْوَادِي ، وَقَدْ حُفَّ الْكُرْسِيُّ بِمَنَابِرَ مِنْ ذَهَبٍ مُكَلَّلَةٍ بِالْجَوْهَرِ ، وَقَدْ حُفَّتْ تِلْكَ الْمَنَابِرُ بِكَرَاسِيَّ مِنْ نُورٍ " . انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (١/ ٣٢٠) .

وقال ابن تيمية : " إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا ، فَقَدْ حَدَثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمَقْبُولُونَ: أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى الْعَرْشِ مَعَهُ. رَوَى ذَلِكَ محمَّد بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ؛ فِي تَفْسِيرِ: ﴿**عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً**﴾﴿الإسراء:٧٩﴾ ، وَذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ أُخْرَى مَرْفُوعَةٍ وَغَيْرِ مَرْفُوعَةٍ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَهَذَا لَيْسَ مُنَاقِضًا لِمَا اسْتَفَاضَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الشَّفَاعَةُ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ مِنْ جَمِيعِ مَنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ وَيَدَّعِيه لَا يَقُولُ إنَّ إجْلَاسَهُ عَلَى الْعَرْشِ مُنْكَرًا ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْجَهْمِيَّة وَلَا ذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ مُنْكَرٌ " . انظر : مجموع الفتاوى (٤/ ٣٧٤) .

وأنا أقول للإمام ابن تيمية ولمن يؤمن بعقيدة الإجلاس على العرش : لا ، لم يُحدِّث العلماءُ المرضيُّون ولا أولياؤه المقبولون بأنَّ محمَّداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يُجلسه ربُّه على العرش معه ، بل استنكروه واستعظموه ، ورجَّحوا ما جاء في الصَّحيح من تفسير المقام المحمود بالشَّفاعة العظمى ، وهأنذا أسردُ عليك بعضاً من أقوالهم في استنكاره :

قال الإمام ابن عبد البر (٤٦٣هـ) : " ... عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللهَّ عزَّ وجلَّ : ﴿**عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً**﴾﴿الإسراء: ٧٩ ﴾ ، أنَّه الشَّفَاعَةُ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠٤هـ) : أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ أَنْ يُقْعِدَهُ مَعَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْعَرْشِ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مُنْكَرٌ !!! فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْخَالِفِينَ : أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الْمَقَامُ

الَّذِي يَشْفَعُ فِيهِ لِأُمَّتِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلُ مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ ذَلِكَ ، فَصَارَ إِجْمَاعاً فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ والسُّنَّة . ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شَبَابَةَ عَنْ وَرْقَاءُ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قوله : **﴿عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾**﴿الإسراء: ٧٩﴾ ، قَالَ : شَفَاعَةُ محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ". انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٩/ ٦٤) .

وعقيدة الإقعاد أو الإجلاس على العرش عقيدة باطلة ، قال الإمام الذَّهبي (٧٤٨هـ) : " فأمَّا قضيَّة قعود نبيِّنا على العرش ، فلم يثبت في ذلك نصٌّ !!! بل في الباب حديث واه " . انظر : مختصر العلو للعلي العظيم (ص١٨٣)

ومجسِّمة الحنابلة هم من قالوا بعقيدة الإقعاد على العرش ، وهي عقيدة مزدكيَّة ، قال الإمام الكوثري (١٩٥٢م) : " ومن معتقد المزدقيَّة منهم – الثَّنويَّة – أنَّ المعبود قاعد على كرسيِّه في العالم الأعلى على هيئة قعود خسرو ( الملك ) في العالم الأسفل " . انظر : مقدِّمات الإمام الكوثري (ص٣٨) .

ومن المعلوم أنَّ الجلوس لم يرد إطلاقه على الله لا في الكتاب ولا في السُّنَّة الصَّحيحة ، ومع ذلك فقد أراق مجسِّمةُ الحنابلةِ لأجلها دماءَ الموحِّدين الرَّافضين لها ، وكفَّروا من لا يؤمن بها ، كما صنعوا مع الإمام التِّرمذي ، الذي أنكر عليهم هذه العقيدة التَّجسيميَّة التَّكفيرية ، فكفَّروه في غير ما مناسبة ، كما تجد ذلك في " كتاب السُّنَّة " للخلَّال ، والعياذ بالله تعالى ...

قال الإمام ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) في ترجمة الإمام الطَّبري (٣١٠هـ) : " ... وقصده الحنابلة فسألوه عن أحمد بن حنبل في الجامع يوم الجمعة ، وعن حديث الجلوس على العرش ، فقال أبو جعفر : أمَّا أحمد بن حنبل فلا يعدُّ خلافه ، فقالوا له : فقد ذكره العلماء في الاختلاف ، فقال : ما رأيته روي عنه ، ولا رأيت له أصحاباً يعوّل عليهم ، وأمَّا حديث الجلوس على العرش فمُحال ، ثمَّ أنشد :

سبحان من ليس له أنيس ولا له في عرشه جليس

فلمَّا سمع ذلك الحنابلة منه وأصحاب الحديث ، وثبوا ورموه بمحابرهم ... ". انظر : معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) (٦/ ٢٤٥٠) .

وقال الإمام ابن الأثير (٦٣٠هـ) في " الكامل " أحداث سنة (٣١٧هـ) : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ بِبَغْدَاذَ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بَكْرٍ الْمَرْوَزِيِّ الْحَنْبَلِيِّ (٢٧٥هـ) وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعَامَّةِ ، وَدَخَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْجُنْدِ فِيهَا ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ أَصْحَابَ الْمَرْوَزِيِّ قَالُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾** ﴿الإسراء: ٧٩﴾ ، هُوَ أَنَّ اللهَّ سُبْحَانَهُ يُقْعِدُ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ ، وَقَالَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى : إِنَّما هُوَ الشَّفَـــاعَةُ ، فَوَقَعَتِ الْفِتْنَــةُ وَاقْتَتَلُوا ، فَقُتِلَ بَيْنَهُمْ قَتْلَى كَثِيرَةٌ " .

انظر : الكامل في التاريخ (٦/ ٧٤٦) .

ولم ينتبه غوغائيُّو الحنابلة إلى أنَّ عقيدة الإقعاد على العرش عقيدة تجسيميَّة بحتة ، خالفوا فيها جمهور الأمَّة الذي ذهب إلى نفيها واستنكارها ، قال الإمام أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثمَّ الدِّمشقي (٧٧٤هـ) في حوادث سنة (٣١٧هـ) : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ بِبَغْدَادَ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بكر المروذي الْحَنْبَلِيِّ ، وَبَيْنَ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَامَّةِ ، اخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾**﴿الإسراء: ٧٩ ﴾ ، فَقَالَتِ الْحَنَابِلَةُ : يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ . وَقَالَ الْآخَرُونَ : الْمُرَادُ بِذَلِكَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى ، فَاقْتَتَلُوا بِسَبَبِ ذلك ، وقتل بينهم قتلى ، فإنَّا للهَّ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ . وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ : مَقَامُ الشَّفَاعَةِ العظمى ، وهي الشَّفاعة في فصل القضاء بين العباد ، وَهُوَ الْمَقَامُ الَّذِي يَرْغَبُ إِلَيْهِ فِيهِ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ ، حتَّى إبراهيم ، وَيَغْبِطُهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخَرُونَ " . انظر : البداية والنهاية (١١/ ١٦٢) ، دار الفكر .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشَّافعي (٨٥٢هـ) : " قَالَ بن بَطَّالٍ (٤٤٩هـ) أَنْكَرَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ الشَّفَاعَةَ فِي إِخْرَاجِ مَنْ أُدْخِلَ النَّار مِنَ الْمُذْنِبِينَ وَتَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿فَما تَنْفَعُهُمْ شَفاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾**﴿المدثر: ٤٨﴾ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَأَجَابَ أَهْلُ السُّنَّة بِأَنَّهَا فِي الْكُفَّارِ ، وَجَاءَتِ الْأَحَادِيثُ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ مُتَوَاتِرَةً ، وَدَلَّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : **﴿عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾**﴿الإسراء: ٧٩ ﴾ ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّفَاعَةُ ، وَبَالَغَ الْوَاحِدِيُّ (٤٦٨هـ) فَنَقَلَ فِيهِ الْإِجْمَاعَ ، وَلَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَزَيَّفَهُ !!! وَقَالَ الطَّبَرِيُّ : قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّأْوِيل : الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ هُوَ الَّذِي يَقُومُهُ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لِيُرِيحَهُمْ مِنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ ،

ثمَّ أَخْرَجَ عِدَّةَ أَحَادِيث فِي بَعْضُهَا التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ وَفِي بَعْضِهَا مُطْلَقُ الشَّفَاعَةِ " . انظر فتح الباري (١١/٤٢٦) .

وقال الشَّيخ محمَّد ناصر الدِّين الألباني (١٩٩٩م) في مقدِّمة العلو : " لو أنَّ المؤلِّف رحمه الله وقف عند ما ذكرنا لأحسن ، ولكنَّه لم يقنع بذلك ، بل سوَّد أكثر من صفحة كبيرة في نقل أقوال من أفتى بالتَّسليم بأثر مجاهد في تفسير قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿**عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً**﴾﴿الإسراء: ٧٩﴾ ، قال : يُجلسه أو يُقعده على العرش . بل قال بعضهم : أنا منكرٌ على كل من ردَّ هذا الحديث ، وهو عندي رجل سوء متَّهم ... بل ذكر عن الإمام أحمد (٢٤١هـ) أنَّه قال : هذا تلقَّته العلماء بقبول إلى غير ذلك من الأقوال التي تراها في الأصل ، ولا حاجة بنا إلى استيعابها في هذه المقدِّمة . وذكر في " مختصره " المسمَّى بـ " الذَّهبيَّة " أسماء جمع آخرين من المحدِّثين سلَّموا بهذا الأثر ، ولم يتعقَّبهم بشيء هناك . وأمَّا هنا فموقفه مضطربٌ أشدّ الاضطراب !!! فبينما تراه يقول في آخر ترجمة محمَّد بن مصعب العابد عقب قول من تلك الأقوال (ص١٢٦) : فأبصر – حفظك الله من الهوى – كيف آل الفكر بهذا المحدِّث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر " ... فأنت إذا أمعنت النَّظر في قوله هذا ، ظننت أنَّه ينكر هذا الأثر ولا يعتقده ، ويلزمه ذلك ولا يتردَّد فيه ، ولكنك ستفاجأ بقوله (ص١٤٣) بعد أن أشار إلى هذا الأثر عقب ترجمة حرب الكرماني : وغضب العلماء لإنكار هذه المنقبة العظيمة التي انفرد بها سيِّد البشر ، ويبعد أن يقول مجاهد ذلك إلا بتوقيف ... " . ثمَّ ذكر أشخاصاً آخرين ممَّن سلَّموا بهذا الأثر غير من تقدَّم ، فإذا أنت فرغت من قراءة هذا ، قلت : لقد رجع الشَّيخ من إنكاره إلى التَّسليم به ، لأنَّه قال : أنَّه لا يقال إلَّا بتوقيف ! ولكن سرعان ما تراه يستدرك على ذلك بقوله بعد سطور : ولكن ثبت في " الصِّحاح " أنَّ المقام المحمود هو الشَّفاعة العامَّة الخاصَّة بنبيِّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم " .

قلت : وهذا هو الحقُّ في تفسير المقام المحمود دون شكٍّ ولا ريب ، للأحاديث التي أشار إليها المصنِّف رحمه الله تعالى ، وهو الذي صحَّحه الإمام ابن جرير في " تفسيره (١٥/٩٩) ثمَّ القرطبي (١٠/٣٠٩) وهو الذي لم يذكر الحافظ ابن كثير غيره ، وساق الأحاديث المشار إليها . بل هو الثَّابت

عند مجاهد نفسه من طريقين عنه عند ابن جرير . وذاك الأثر عنه ليس له طريق معتبر ، فقد ذكر المؤلِّف (ص١٢٥) أنَّه روي عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ ، وعطاء بن السَّائب ، وأبي يحيى القتَّات ، وجابر بن يزيد " . قلت : والأوَّلان مختلطان ، والآخران ضعيفان ، بل الأخير متروكٌ متَّهم " . انظر : مقدمة مختصر العلو للعلي العظيم (ص١٥-١٦) .

قلت : وفي كتابه : " السُّنَّة " أورد الخَلَّالُ (٣١١هـ) عشرات الرِّوايات حولَ هذه المسألة ، حمل بعضُها الإغلاظ على من أنكرها ، وحكمت بعض الرِّوايات بكفر من ردَّها وأنكرها ، بعد أن اعتبروها فضيلة للرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، مع أنَّها روايات باطلة مُنْكرة . انظر في هذه المسألة : السُّنَّة للخلال (١/ ٢١٢-٢٥٩) .

وقال القاضي أبو يعلى ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء (٤٥٨هـ) : " وَذَكَرَ أَبُو عبد اللهَّ بْن بطَّة (٣٨٧هـ) فِي كتاب " الإبانة " ، قَالَ أَبُو بكر أحمد بْن سليمان النِّجاد (٣٤٨هـ) : لو أنَّ حالفاً حلف بالطَّلاق ثلاثاً : أنَّ اللهَّ تَعَالَى : يُقْعدُ محمَّداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم معه عَلَى العرش واستفتاني فِي يمينه لقلت لَهُ : صدقت فِي قولك ، وبررت فِي يمينك ، وامرأتك عَلَى حالها ، فهذا مذهبنا وديننا واعتقادنا !!! وعليه نشأنا !!! ونحن عَلَيْهِ إلى أن نموت إن شاء اللهَّ !!! فلزمنا الإنكار عَلَى من ردَّ هَذِهِ الفضيلة الَّتِي قالتها العلماء وتلقُّوها بالقبول ، فمن ردَّها فهو من الفرق الهالكة !!! ". انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٤٨٥) .

فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ، ونعوذ بالله من الخذلان ...

## خَامِساً : إِعْتِقَادُهُم بِالوَجْهَ بِمَعْنَى الجَارِحَة لله تَعَالَى:

قال الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) : " وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ ﴿القصص:٨٨﴾ نَفْسُهُ الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ الْوُجُوهِ، وَأَجْمَلُ الْوُجُوهِ وَأَنْوَرُ الْوُجُوهِ، الْمَوْصُوفُ بِذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، الَّذِي لَا يَسْتَحِقُّ هَذِهِ الصِّفَةَ غَيْرُ وَجْهِهِ، وَأَنَّ الْوَجْهَ مِنْهُ غَيْرُ الْيَدَيْنِ، وَالْيَدَيْنِ مِنْهُ غَيْرِ الْوَجْهِ عَلَى رَغْمِ الزَّنَادِقَةِ والجهمية " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (٢/ ٧٠٩) .

وقال الإمام ابن تيمية : " بَلْ إثْبَاتُ جِنْسِ هَذِهِ الصِّفَاتِ قَدْ اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّصَوُّفِ وَالْمَعْرِفَةِ وَأَئِمَّةُ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنْ الْكُلَّابِيَة والكَرَّامِيَة وَالْأَشْعَرِيَّةِ كُلُّ هَؤُلَاءِ يُثْبِتُونَ للهِ صِفَةَ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِ الْمَقَالَاتِ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَقَالَ: أنَّه بِهِ يَقُولُ. فَقَالَ فِي جُمْلَةِ مَقَالَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: " جُمْلَةُ مَقَالَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: الْإِقْرَارُ بِكَذَا وَكَذَا وَأَنَّ اللهَ عَلَى عَرْشِهِ اسْتَوَى وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ بِلَا كَيْفٍ كَمَا قَالَ: ﴿**خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾﴿ص:٧٥﴾ ، وَكَمَا قَالَ: ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾﴿المائدة:٦٤﴾، وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بِلَا كَيْفٍ كَمَا قَالَ: ﴿**تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا**﴾﴿القمر:١٤﴾ ، وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا كَمَا قَالَ: ﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾﴿الرحمن:٢٧﴾ .انظر : مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٤) .

وقال الشَّيخ ابن عثيمين : " والوجه: معناه معلوم، لكن كيفيَّته مجهولة، لا نعلم كيف وجه الله عزَّ وجلَّ ، كسائر صفاته، لكنَّنا نؤمن بأنَّ له وجهاً موصوفاً بالجلال والإكرام، وموصوفاً بالبهاء والعظمة والنُّور العظيم " . انظر : شرح العقيدة الواسطية (١/ ٢٨٣) .

وقال الشَّيخ ابن عثيمين أيضاً : " وأجمع السَّلف على إثبات الوجه لله تعالى فيجب إثباته له بدون تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل وهو وجه حقيقي يليق بالله " . انظر : تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد (ص٤٨) .

وقال الشَّيخ عبد الرَّحمَن بن حسن بن محمَّد بن عبد الوهَّاب بن سليمان التَّميمي : " ... قال : فيأتون إلى الرَّحمَن الرَّحِيْم فيُسفر لهم عن وجهه الكريم حتَّى ينظروا إليه ، فإذا رأوه قالوا : اللهمَّ أنت السَّلام ومنك السَّلام وحقَّ لك الجلال والإكرام " . انظر : كتاب التَّوحيد وقرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين (ص١٨٧)

### سَادِسَاً : اعْتِقَادُهُم بِالفَمِ للهِ تَعَالَى:

قال إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) : " قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْيَمَانِ ، قُلْتُ : أُخْبِرُكُمْ شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَن بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، أَنَّه أَخْبَرَهُ جَزْءُ بْنُ جَابِرٍ الْخَثْعَمِيُّ ، أَنَّه سَمِعَ كَعْبَ الْأَحْبَارِ !!! يَقُولُ : " لَمَّا كَلَّمَ

اللهُ مُوسَى بِالْأَلْسِنَةِ كُلِّهَا قَبْلَ لِسَانِهِ ، طَفِقَ مُوسَى يَقُولُ : أَيْ رَبِّ ، مَا أَفْقَهُ هَذَا ، حتَّى كَلَّمَهُ آخِرَ الْأَلْسِنَةِ بِلِسَانِهِ بِمِثْلِ صَوْتِهِ ، يَعْنِي بِمِثْلِ لِسَانِ مُوسَى ، وَبِمِثْلِ صَوْتِ مُوسَى ... فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ قَدْ رُوِيَتْ ، وَأَكْثَرُ ، مِنْهَا مَا يُشْبِهُهَا ، كُلُّهَا مُوَافِقَةٌ لِكِتَابِ اللهِ فِي الْإِيمَانِ بِكَلَامِ اللهِ " . انظر : الرد على الجهمية (ص١٧٨-١٧٩) .

وقال أيضاً : " وَأُخْرَى أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ شَيْئاً يُرَى ويحس إِلَّا بِلِسَانٍ مُتَكَلِّمٍ بِهِ " .

وقال أيضاً : " وَهُوَ يَعْلَمُ الْأَلْسِنَةَ كُلَّهَا وَيَتَكَلَّمُ بِمَا شَاءَ مِنْهَا: إِنْ شَاءَ تَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَإِنْ شَاءَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ ، وَإِن شَاءَ بالسُّرْيَانيَّة " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٥٦٦) .

وقال أيضاً : " قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْيَمَانِ، قُلْتُ: أُخْبِرُكُمْ شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، أَنَّه أَخْبَرَهُ جَزْءُ بْنُ جَابِرٍ الْخَثْعَمِيُّ، أَنَّه سَمِعَ كَعْبَ الْأَحْبَارِ، يَقُولُ: " لَمَّا كَلَّمَ اللهُ مُوسَى بِالْأَلْسِنَةِ كُلِّهَا قَبْلَ لِسَانِهِ، طَفِقَ مُوسَى يَقُولُ: أَيْ رَبِّ، مَا أَفْقَهُ هَذَا، حتَّى كَلَّمَهُ آخِرَ الْأَلْسِنَةِ بِلِسَانِهِ بِمِثْلِ صَوْتِهِ، يَعْنِي بِمِثْلِ لِسَانِ مُوسَى، وَبِمِثْلِ صَوْتِ مُوسَى ... قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رَحِمَهُ اللهُ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ قَدْ رُوِيَتْ، وَأَكْثَرُ، مِنْهَا مَا يُشْبِهُهَا، كُلُّهَا مُوَافِقَةٌ لِكِتَابِ اللهِ فِي الْإِيمَانِ بِكَلَامِ اللهِ، وَلَوْلَا مَا اخْتَرَعَ هَؤُلَاءِ الزَّائِغَةُ مِنْ هَذِهِ الْأُغْلُوطَاتِ وَالْمَعَانِي يَرُدُّونَ بِهَا صِفَاتِ اللهِ، وَيُبَدِّلُونَ بِهَا كَلَامَهُ، لَكَانَ مَا ذَكَرَ اللهُ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ كَافِيًا لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ، مَعَ أَنَّه كَمَيْلٍ شَافٍ إِلَّا لِمُتَأَوِّلِ ضَلَالٍ، أَوْ مُتَّبِعِ رِيبَةٍ، فَحِينَ رَأَيْنَا ذَلِكَ أَلَّفْنَا هَذِهِ الْآثَارَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ، لِيَعْلَمَ مَنْ بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَنَّ مَنْ مَضَى مِنَ الْأُمَّةِ لَمْ يَزَالُوا يَقُولُونَ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، لَا يَعْرِفُونَ لَهُ تَأْوِيلًا غَيْرَ مَا يُتْلَى مِنْ ظَاهِرِهِ أَنَّه كَلَامُ الرَّحْمَنِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، حتَّى نَبَغَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اقْتَرَبُوا لَرَدِّ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَعْطِيلِ كَلَامِهِ وَصِفَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ بِهَذِهِ الْأُغْلُوطَاتِ " . انظر : الرد على الجهمية (١/ ٥٤٦) ، (ص١٧٨-١٧٩) بالترتيب .

وقال الإمام أبو الحسين ابن أبي يعلى الفرَّاء ، محمَّد بن محمَّد (٥٢٦هـ) : **﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْلِيماً﴾** ﴿النساء: ١٦٤﴾ ، من فِيْه ، وناوله التَّوراة من يده إلى يده " . انظر : طبقات الحنابلة (١/ ٢٩) .

وقال أيضاً : " حديث آخر : رَوَاهُ أَبُو بكر أحمد بْن سلمان النّجاد فِي السُّنَّة، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْن أحمد قَالَ: نا معمر، قَالَ: نا وكيع، عَن مُوسَى بْن عبيد، عَن محمَّد بْن كعب، قَالَ: كأنَّ النَّاس إِذَا سمعوا القرآن من فِيْ الرَّحْمَن عزَّ وجلَّ يوم القيامة، فكأنَّهم لَمْ يسمعوه قبل ذلك .

وناه أَبُو محمَّد الحسن بْن محمد، قَالَ: نا عمر بْن أحمد بْن عثمان، قَالَ: نا محمَّد بْن هارون بْن حميد، قَالَ: نا عثمان بْن أَبِي شيبة، قَالَ: نا وكيع، قَالَ: نا مُوسَى بْن عبيدة، قَالَ: سمعت محمَّد بْن كعب القرظي يقول: إِذَا سمع القرآن من فِيْ الرَّحْمَن فِي القيامة فكأنَّهم لَمْ يسمعوه قبل ذلك .

ونا أَبُو القسم عبد العزيز بِإِسْنَادِهِ، عَن أَبِي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُول اللهَّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " كأنَّ الخلق لَمْ يسمعوا القرآن حين سمعوه من فِيْهِ يوم القيامة " اعلم أَنَّه غير ممتنع إطلاق الفيْ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ، كَمَا لَمْ يمتنع إطلاق اليد والوجه والعين .

وقد نصَّ أحمد عَلَى ذلك فِي رسالة أَبِي العبَّاس أحمد بْن جعفر الفارسي فَقَالَ: كلَّم اللهَّ مُوسَى تكليماً من فِيْهِ ، فإن قِيلَ: هَذَا الحديث ضعيف يرويه مُوسَى بْن عبيدة، وَقَالَ يَحْيَى بْن سعيد القطان: مُوسَى بْن عبيدة ضعيف ، قيل: هَذَا غلط، لأَنَّ مُوسَى بْن عبيدة رجل من أهل الرّبذة لا بأس به، وقد روي عَنْهُ وكيع وَهُوَ من أئمَّة أصحاب الحديث وأمَّا محمَّد بْن كعب: فهو من علماء التَّابعين بالتَّفسير والفتيا، وأبوه كعب بْن سليمان من الصَّحابة فإن قِيلَ: فنتأوَّل قوله: " من فِيْ الرَّحْمَن " معناه من الرَّحْمَن قيل: هَذَا غلط، لأنَّه يتضمَّن حذف صفة قد ورد الخبر بها، وعلى أنَّه إن جاز هَذَا التَّأويل وجب مثله فِي قوله : ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾﴿ص:٧٥﴾ معناه بذاتي ويكون ذكر اليد زائد، وكذلك قوله: ﴿وَيَبْقى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالْإِكْرامِ﴾﴿الرحمن:٢٧﴾ ، وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾﴿القصص:٨٨﴾ المراد به: ذاته، وليس المراد به الوجه الَّذِي هُوَ صفة، ولما لَمْ يجز هَذَا هناك كذلك ها هنا، ولأن هَذَا يؤدِّي إلى جواز القول بأنَّ لله فِيْ ، وأنَّه يجوز أن يدعى فيقال: يَا فِيْ اغفر لنا، وَهَذَا لا يجوز، فامتنع أَنْ يَكُونَ المراد بالفِيْ الذَّات، لأنَّه لا يجوز وصفه ودعاءه بذلك " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٣٨٧-٣٨٩) .

## سَابِعَاً : اعْتِقَادُهُم بِالقَدَمَ لله تَعَالَى وَالتِي بِهَا يَتَحَرَّك :

قال الإمام أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمَّد بن محمَّد (٥٢٦هـ) : " والله عزَّ وجلَّ على العرش والكرسي موضع قدميه ، وهو يعلم ما في السَّموات والأرضين السَّبع وما بينهما وما تحت الثَّرى " . انظر : طبقات الحنابلة (١/ ٢٨)

وقال الشَّيخ محمَّد بن صالح بن محمَّد العثيمين (١٤٢١هـ) : " والسَّماوات والأرض كلّها بالنِّسبة للكُرْسي موضع القدمين كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض " . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (١/ ١٦٦) .

وقال أيضاً : " ونؤمن بأنَّ لله تعالى عينين اثنتين حقيقيَّتين لقوله تعالى: **﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾**﴿هود:٣٧﴾ . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (٣/ ٢٣٤) .

وقال أيضاً : " الكرسي موضع قدمي الرَّحْمَن سبحانه وتعالى وعظمته ، كما جاء في الحديث : «ما السَّماوات السَّبع والأرضون السَّبع بالنِّسبة إلى الكرسي إلَّا كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض، وإنَّ فضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة» .

وهذا يدلُّ على عظمة الخالق سبحانه وتعالى ، والكرسي غير العرش؛ لأنَّ الكرسي موضع القدمين " . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (٤/ ٢٦٧) .

**ثَامِنَاً : اعْتِقَادُهُم بِاليَدَ وَالقَبْضَةَ وَاليَمِيْنَ وَالكَفَّيْن تَعَالَى :**

قال إمامهم أبو سعيد عثمان الدَّارمي (٢٨٠هـ) : " وَيَد اللهَّ غَيْرُ آدَمَ ، فَأَكَّدَ اللهُّ لِآدَمَ الْفَضِيلَةَ الَّتِي كَرَّمَهُ وَشَرَّفَهُ بِهَا، وَآثَرَهُ عَلَى جَمِيعِ عِبَادِهِ إِذْ كُلُّ عِبَادِهِ، خَلَقَهُمْ بِغَيْرِ مَسِيسٍ بِيَدٍ، وَخَلَقَ آدَمَ بِمَسِيسٍ " .

وقال أيضاً : " وَقَدْ قُلْنَا: يَكْفِينَا فِي مَسِّ اللهَّ آدَمَ بِيَدِهِ " .

وقال أيضاً : " يَعْنِي أَنَّ اللهَّ بِخِلَافِهِمْ، لَهُ يَد يبطش بهَا، وَعين يبصر بِهَا، وَسَمْعٌ يَسْمَعُ بِهِ " .

وقال أيضاً : " فيُقَال لِهَذَا الثَّلْجِيِّ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَنْفِيَ عَن الله بِهَذِهِ الضَّلالات يَدَيْهِ اللَّتَيْنِ خَلَقَ بِهِمَا آدَمَ وَيْلَكَ أَيُّهَا الثَّلْجِيُّ! إِنَّ تَفْسِيرَهُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَهَبْتَ إِلَيْهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا يَقِينًا أَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ لَيْسَ بِيَدِ اللهَّ نَفْسِهِ، وَأَنَّ يَمِينَ اللهَّ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ غَيْرُ بَائِنٍ مِنْهُ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٢٣٢) ، (١/ ٢٩١) ، (١/ ٣٠٦) ، (٢/ ٦٩٥) بالترتيب .

وجاء في مجموع فتاوى ابن تيمية منسوباً للنَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : " فَيَأْخُذُ رَبُّك بِيَدِهِ غَرْفَةً مِنْ الْمَاءِ فَيَنْضَحُ قِبَلَكُمْ فَلَعَمْرُ إلَهِك مَا يُخْطِئُ وَجْهَ أَحَدِكُمْ مِنْهَا قَطْرَةٌ " . انظر : مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٤) .

وقال المدعو محمَّد خليل هرَّاس في تعليقه على كتاب التَّوحيد لابن خزيمة : "فإنَّ القبض إنَّما يكون باليد الحقيقيَّة لا بالنِّعمة ، فإن قالوا : إنَّ الباء هنا للسَّببيَّة أي بسبب إرادته الإنعام ، قلنا لهم: بماذا قبض؟ فإنَّ القبض محتاج إلى آلة ، فلا مناص لهم لوأنصفوا من أنفسهم إلَّا أن يعترفوا بثبوت ما صرَّح به الكتاب والسُّنَّة " . انظر : هامش كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (ص٦٤) .

وقال أيضاً "وهذه الآية صريحة في إثبات اليد ، فإنَّ الله يُخبر فيها أنَّ يده تكون فوق أيدي المبايعين لرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، ولا شكَّ أنَّ المبايعة إنَّما تكون بالأيدي لا بالنِّعم ولا بالقدر" . انظر : هامش كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (١/ ١٦٥) .

وقال الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين : "وعلى كلٍّ فإنَّ يديه سبحانه اثنتان بلا شكٍّ ، وكلٌّ واحدة غير الأخرى ، وإذا وصفنا اليد الأخرى بالشِّمال فليس المراد أنَّها أنقص من اليد اليمنى بل كلتا يديه يمين " . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (١/ ١٦٥) ...

## تَاسِعاً : اعْتِقَادُهُم بِالمَكَانَ وَالحَدَّ وَالتَّحَيُّزَ :

قال إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) : " وَقَدِ اتَّفَقَتِ الْكَلِمَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَافِرِينَ أَنَّ اللهَّ فِي السَّمَاءِ، وَحَدُّوهُ بِذَلِكَ إِلَّا الْمَرِيسِيَّ الضَّالَّ وَأَصْحَابَهُ، حتَّى الصِّبْيَانُ الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ قَدْ عَرَفُوهُ بِذَلِكَ، إِذَا حَزَبَ الصَّبِي شَيْء يرفع يَدَيْهِ إلى رَبِّهِ يَدْعُوهُ فِي السَّماء دُونَ مَا سِوَاهَا، فَكُلُّ أَحَدٍ بِاللهَّ وَبِمَكَانِهِ أَعْلَمُ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ " .

وقال أيضاً : " ... بَلْ هُوَ عَلَى عَرْشِهِ، فَوْقَ جَمِيعِ الْخَلَائِقِ فِي أَعْلَى مَكَانٍ وَأَطْهَرِ مَكَانٍ، كَمَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿**هُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ**﴾﴿الأنعام:١٨﴾ ، يَعْلَمُ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ، وَمَا تَحْتَ الثَّرَى، يُدَبِّرُ مِنْهُ الأَمر " .

وقال أيضاً : " ... وَيحك! هَذَا الْمَذْهَب أَنْزَهُ للهِ مِنَ السُّوءِ أَمْ مَذْهَبُ مَنْ يَقُولُ: فَهُوَ بِكَمَالِهِ وَجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ وَبَهَائِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوق سمواته، وَفَوق جَمِيع الْخَلَائِقِ فِي أَعْلَى مَكَانٍ، وَأَطْهَرِ مَكَانٍ، حَيْثُ لَا خَلْقَ هُنَاكَ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍّ ".

وقال أيضاً : " لِأَنَّا قد أَيّنا لَهُ مَكَانا وَاحِدًا، أَعْلَى مَكَانٍ، وَأَطْهَرَ مَكَانٍ وَأَشْرَفَ مَكَانٍ: عَلَى عَرْشِهِ الْعَظِيمِ الْمُقَدَّسِ الْمَجِيدِ، فَوْقَ السَّماء السَّابِعَةِ الْعُلْيَا، حَيْثُ لَيْسَ مَعَهُ هُنَاكَ إِنْسٌ وَلَا جَان وَلَا بجنبيه حُشٌّ وَلَا مِرْحَاضٌ وَلَا شَيْطَانٌ ".

وقال أيضاً : " وَأَمَّا قَوْلُكَ: غَيْرُ بَائِنٍ بِاعْتِزَالٍ، وَلَا بِفُرْجَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، فَقَدْ كَذَبْتَ فِيهِ وَضَلَلْت ، عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، بَلْ هُوَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ بِفُرْجَةٍ بَيِّنَةٍ. وَالسَّمَوَاتُ السَّبْعُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلقِهِ فِي الْأَرْضِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ مَا هُمْ عَامِلُونَ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهُمْ خَافِيَةٌ كَمَا أَنْبَأَنَا اللهُ تَعَالَى وَرَسُوله وَأَصْحَاب رَسُولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ".

وقال أيضاً : " وَإِلَهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلَى عَرْشٍ مَخْلُوقٍ عَظِيمٍ فَوْقَ السَّماء السَّابِعَة دون مَا سواهَا مِنَ الْأَمَاكِنِ. مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِذَلِكَ كَانَ كَافِرًا بِهِ وَبِعَرْشِهِ ".

وقال أيضاً : " فَيُقَالُ لِهَذَا الْمُعَارِضِ الْمُدَّعِي مَا لَا عِلْمَ لَهُ: مَنْ أَنْبَأَكَ أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ لَيْسَ بِأَقْرَبَ إِلى اللهَّ تَعَالَى مِنْ أَسْفَلِهِ؟؛ لأَنَّه مَنْ آمَنَ بِأَنَّ اللهَّ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ أَقْرَبُ إِلى اللهَّ مِنْ أَسْفَلِهِ، وَأَنَّ السَّماء السَّابِعَةَ أَقْرَبُ إِلى عَرْشِ اللهَّ تَعَالَى مِنَ السَّادِسَةِ، وَالسَّادِسَةَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْخَامِسَةِ، ثمَّ كَذَلِكَ إِلى الْأَرْضِ. كَذَلِكَ رَوَى إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنّه قَالَ: "رَأْسُ الْمَنَارَةِ أَقْرَبُ إِلى اللهَّ مِنْ أَسْفَلِهِ وَصَدَقَ ابْنُ الْمُبَارَكِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ إِلى السَّماء أَقْرَبُ كَانَ إِلى اللهَّ أَقْرَبَ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٢٢٨)، (١/ ٤٤٧)، (١/ ٤٥٠)، (١/ ٤٩٣)، (١/ ٤٤١)، (١/ ٤٤٢)، (١/ ٥٠٤) بالترتيب .

وقال أيضاً : " إِنَّ اللهَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْزِلُ فِي ثَلَاثِ سَاعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ يَفْتَحُ الذِّكْرَ، فَيَنْظُرُ اللهُ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى مِنْهُنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي لَمْ يَرَهْ غَيْرُهُ، فَيَمْحُو مَا يَشَاءُ، وَيَثْبُتُ مَا يَشَاءُ، ثمَّ يَنْزِلُ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ إِلى جَنَّةِ عَدْنٍ، وَهِيَ دَارُهُ الَّتِي لَمْ تَرَهَا عَيْنٌ، وَلَمْ تَخْطَرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، وَهِيَ مَسْكَنُهُ، وَلَا

يَسْكُنُهَا مَعَهُ مِنْ بَنِي آدَمَ غَيْرُ ثَلَاثَةٍ: النَّبِيِّينَ، وَالصِّدِّيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ، ثمَّ يَقُولُ: طُوبَى لِمَنْ دَخَلَكِ " .
انظر : الرد على الجهمية (ص٧٦) .

ونسبه للرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم .

وقال أيضاً : " فَلِمَاذَا يَحُفُّونَ حَوْلَ الْعَرْشِ إِلَّا لِأَنَّ اللهَّ عزَّ وجلَّ فَوْقَهُ، وَلَوْ كَانَ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَحَفُّوا بِالْأَمْكِنَةِ كُلِّهَا، لَا بِالْعَرْشِ دُونَهَا، فَفِي هَذَا بَيَانٌ بَيِّنٌ لِلْحَدِّ، وَأَنَّ اللهَّ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَالْمَلَائِكَةَ حَوْلَهُ حَافُّونَ يُسَبِّحُونَهُ وَيُقَدِّسُونَهُ، وَيَحْمِلُ عَرْشَهُ بَعْضُهُمْ، قَالَ اللهُّ تَعَالَى: **﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ، وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾**﴿غافر: ٧﴾ . انظر : الرد على الجهمية (ص٩٨) .

وقال الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى" (٥/ ٤٠٦) : " وَفِي " الْإِنْجِيلِ " أَنَّ الْمَسِيحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تَحْلِفُوا بِالسَّمَاءِ فَإِنَّهَا كُرْسِيُّ اللهَّ. وَقَالَ لِلْحَوَارِيِّينَ: إنْ أَنْتُمْ غَفَرْتُمْ لِلنَّاسِ فَإِنَّ أَبَاكُمْ – الَّذِي فِي السَّماء – يَغْفِرُ لَكُمْ كُلِّكُمْ اُنْظُرُوا إلى طَيْرِ السَّمَاءِ: فَإِنَّهُنَّ لَا يَزْرَعْنَ وَلَا يَحْصُدْنَ وَلَا يَجْمَعْنَ فِي الْأَهْوَاءِ وَأَبُوكُمْ الَّذِي فِي السَّماء هُوَ الَّذِي يَرْزُقُهُمْ أَفَلَسْتُمْ أَفْضَلَ مِنْهُنَّ؟ .

وجاء في كتاب " قرَّة عيون الموحِّدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين" (ص٤٧٩) : " وقال أبو عمر الطَّلمنكي في كتاب الأصول: أجمع المسلمون من أهل السُّنَّة على أنَّ الله مستو على عرشه بذاته . ذكره الذَّهبي في كتاب العلو " .

وجاء في "معارج القبول" (١/ ٣٠٤) : " يَهْبِطُ الرَّبُّ تَعَالَى مِنَ السَّماء السَّابِعَةِ إلى الْمَقَامِ الَّذِي هُوَ قَائِمُهُ " ، ونسبه للرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم .

### عَاشِرَاً : اعْتِقَادُهُم بِالحَدِّ لله تَعَالَى :

فقد نقل ابن تيمية عن عثمان بن سعيد موافقاً ومقرَّاً له : إثبات الحدِّ لله تعالى ، وأنَّ من لم يؤمن بذلك فقد كفر بتنزيل الله تعالى ، وجحد آيات الله تعالى ، وفي ذلك يقول : " باب الحدِّ والعرش : قال أبو سعيد : وادَّعى المعارض أيضاً : أنَّه ليس لله حدٌّ ، ولا غايةٌ ، ولا نهايةٌ .

قال : وهذا هو الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته ، واشتقَّ منها جميع أغلوطاته ، وهي كلمة لم يبلغنا أنَّه سبق جهماً إليها أحد من العالمين ، فقال له قائل ممَّن يحاوره : قد علمت مرادك أيُّها

الأعجمي ، تعني أنَّ الله لا شيء ، لأنَّ الخلق كلهم قد علموا أنَّه ليس له شيء يقع عليه اسم الشَّيء إلَّا وله حدٌّ وغاية وصفة ، وأن (لا شيء) ليس له حدٌّ ولا غاية ولا صفة ، فالشَّيء أبداً موصوف لا محالة ، ولا شيء يُوصف بلا حدٍّ ولا غاية ، وقولك : لا حدَّ له يعني أنَّه لا شيء .

قال أبو سعيد : والله تعالى له حدٌّ لا يعلمه أحد غيره ، ولا يجوز أن يتوهَّم لحدِّه غاية في نفسه ، ولكن نؤمن بالحدِّ ، ونكل علم ذلك إلى الله ، ولمكانه أيضاً حدٌّ ، وهو على عرشه فوق سمواته ، فهذان حدَّان اثنان . وسئل عبد الله بن المبارك ، بم نعرف ربَّنا ؟ قال : بأنَّه على عرشه بائن من خلقه ، قيل : بحدٍّ ؟ قال : بحدٍّ . حدَّثناه الحسن بن الصَّباح البزَّار عن علي بن الحسين بن شقيق عن ابن المبارك . فمن ادَّعى أنَّه ليس لله حدٌّ فقد ردَّ القرآن !! وادَّعى أنَّه لا شيء ، لأنَّ الله وصف حدَّ مكانه في مواضع كثيرة ، من كتابه ، فقال : ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾﴿طه: ٥﴾ ، ﴿**أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماءِ**﴾﴿الملك: ١٦﴾ ، ﴿**إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرافِعُكَ إِلَيَّ**﴾﴿آل عمران: ٥٥﴾ ، ﴿**يَخافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ**﴾﴿النحل: ٥٠﴾ ، ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ**﴾﴿فاطر: ١٠﴾ .

فهذا كلُّه وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدِّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ، وجحد آيات الله " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥٦-٥٨) ، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٦٨٦-٦٨٩) .

وقال ابن تيمية : " قد دلَّ الكتاب والسُّنَّة على معنى ذلك ، كما تقدَّم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن ، مما يدلُّ على أنَّ الله تعالى له حدٌّ يتميَّز به عن المخلوقات ، وأنَّ بينه وبين الخلق انفصالاً ومباينة " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٤٨) .

وقال ابن تيمية : " قال القاضي : " وإذا ثبت استواؤه ، وأنَّه في جهة ، وأنَّ ذلك من صفات الذَّات ، فهل يجوز إطلاق الحدِّ عليه ؟!!!

قد أطلق أحمد القول بذلك في رواية المروذي ، فقد ذكر له قول ابن المبارك : " نعرف الله على العرش بحدٍّ " ، فقال أحمد : " بلغني ذلك وأعجبه " . وقال الأثرم : قلت لأحمد : يحكى عن ابن المبارك : " نعرف ربَّنا في السَّماء السَّابعة على عرشه بحدٍّ " ، فقال أحمد : " هكذا هو عندنا " . قال القاضي : " ورأيت بخطِّ أبي إسحاق : أنا أبو بكر أحمد بن نصر الرفاء ، سمعت أبا بكر بن أبي داود

، سمعت أبي يقول : جاء رجل إلى أحمد بن حنبل ، فقال له : لله تبارك وتعالى حدٌّ ؟ قال : " نعم لا يعلمه إلَّا هو ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾﴿الزمر: ٧٥ ﴾ ، يقول : محدقين " .

قال : " فقد أطلق أحمد القول بإثبات الحدِّ ، وقد نفاه في رواية حنبل ، فقال : " نحن نؤمن بأنَّ الله على العرش ، كيف شاء ، وكما شاء ، بلا حدٍّ ، ولا صفة يبلغها واصف أو يحدُّه أحد . فقد نفى الحدَّ عن الصِّفة المذكورة ، وهو الحدُّ الذي يعلمه خلقه ، والموضع الذي أطلقه محمول على معنيين :

أحدهما : أنَّه تعالى في جهة مخصوصة ، وليس هو تعالى ذاهباً في الجهات ، بل خارج العالم ، متميِّز عن خلقه ، منفصل عنهم ، غير داخل في كلِّ جهة . وهذا معنى قول أحمد : له حدٌّ لا يعلمه إلَّا هو .

والثَّاني : أنَّه على صفة يبيْن بها عن غيره ، ويتميَّز ، ولهذا سمِّي البوَّاب حدَّاداً ، لأنَّه يمنع غيره عن الدُّخول ، فهو تعالى فرد واحد ، ممتنعٌ عن الاشتراك له في أخصِّ صفاته .

قال : وقد منعنا من إطلاق القول بالحدِّ في غير موضع من كتابنا ، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرناه .

فهذا رجوع منه إلى القول بإثبات الحدِّ ، لكن اختلف في ذلك كلامه ، فقال هنا : ويجب أن يحمل على اختلاف كلام أحمد في إثبات الحدِّ على اختلاف حالين ، فالموضع الذي قال : أنَّه على العرش بحدٍّ معناه : ما حاذى العرش من ذاته ، فهو حدٌّ له ، وجهة له . والموضع الذي قال : هو على العرش بغير حدٍّ ، معناه : ما عدا الجهة المحاذية للعرش ، وهي الفوق ، والخلف ، والإمام ، والميمنة ، والميسرة ، وكان الفرق بين جهة التَّحت المحاذية للعرش وبين غيرها ما ذكرنا أنَّ جهة التَّحت تحاذي العرش بما قد ثبت من الدَّليل ، والعرش محدود ، فجاز أن يُوصف ما حاذاه من الذَّات أنَّه حدٌّ وجهة ، وليس كذلك فيما عداه ، لأنَّه لا يحاذي ما هو محدود ، بل هو مارٌّ في الميمنة ، والميسرة ، والفوق ، والأمام ، والخلف إلى غير غاية ، فلهذا لم يوصف واحد من ذلك بالحدِّ والجهة . وجهة العرش تحاذي ما قابله من جهة الذَّات ، ولم تحاذ جميع الذَّات ، لأنَّه لا نهاية لها " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٧٣٣-٧٣٦) .

وافترى ابن تيمية على السَّلف ، والأئمَّة ، وأهل الحديث ، والكلام ، والفقه ، والتَّصوُّف ، فزعم أنَّهم يقولون بالحدِّ لله تعالى ، وفي ذلك يقول : " قول السَّلف والأئمَّة ، وأهل الحديث ، والكلام ، والفقه ، والتَّصوُّف ، الذين يقولون : له حدٌّ لا يعلمه غيره " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٣٠١) .

كما زعم ابن تيمية أنَّ المحفوظ عن السَّلف والأئمَّة إثبات الحدِّ لله ، فيقول : " وهذا المحفوظ عن السَّلف والأئمَّة من إثبات حدٍّ لله في نفسه ، قد بيَّنوا مع ذلك أنَّ العباد لا يحدونه ولا يدركونه ، ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك كما يظنُّه بعض النَّاس ، فإنَّهم نفوا أن يحدّ أحد الله ، كما ذكره حنبل عنه في كتاب السُّنَّة والمحنة ، وقد رواه الخلَّال في كتاب السُّنَّة : أخبرني عبيد الله بن حنبل ، حدَّثني أبي حنبل بن إسحاق ، قال : قال عمِّي : نحن نؤمن بالله عزَّ وجلَّ على عرشه ، كيف شاء ، وكما شاء ، بلا حدٍّ ، ولا صفة يبلغها واصف أو يحدُّه أحد " .

ويستمرُّ ابن تيمية في الإفتراء ، فيزعم أنَّ كثيراً من أئمَّة السَّلف والحديث أو أكثرهم يقولون بالحدِّ لله تعالى ، فيقول : " ثمَّ إنَّ كثيراً من أئمَّة السُّنَّة والحديث أو أكثرهم يقولون : أنَّه فوق سمواته على عرشه ، بائن من خلقه بحدٍّ ، ومنهم من لم يطلق لفظ الحدِّ ، وبعضهم أنكر الحدَّ " .

وقال ابن تيمية أيضاً : " وأمَّا سلف الأمَّة وأئمَّتها ومن اتَّبعهم ، فألفاظهم فيها أنَّه فوق العرش ، وفيها إثبات الصِّفات الخبريَّة التي يعبر هؤلاء المتكلِّمون عنها بأنَّها أبعاض ، وأنَّها تقتضي التَّركيب والانقسام ، وقد ثبت عن أئمَّة السَّلف أنَّهم قالوا : لله حدٌّ ، وأنَّ ذلك لا يعلمه غيره ، وأنَّه مباينٌ لخلقه ، وفي ذلك لأهل الحديث والسُّنَّة مصنَّفات... " .

وزعم ابن تيمية أنَّ كلمة المسلمين اتَّفقت على إثبات الحدِّ لله تعالى ، وفي ذلك يقول : " وقد اتَّفقت الكلمة من المسلمين والكافرين !!! أنَّ الله في السَّماء !!! وحَدُّوْهُ بذلك ، إلَّا المريسي الضَّال وأصحابه ، حتَّى الصِّبيانِّ!!! الذين لم يبْلغوا الحِنث قد عرفوه بذلك ، إذا حزب الصَّبيَّ شيءٌ يرفع يديه إلى ربِّه تعالى يدعوه في السَّماء دون ما سواها ، فكلُّ أحدٍ بالله تعالى وبمكانه !!! أعلم من الجهميَّة " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٧٠٦) ، (٢/ ٥٢٧) ، (٣/ ٥٩١-٥٩٢) ، (٢/ ٦١١) بالترتيب .

وقال ابن تيمية أيضاً : " وذلك لا ينافي ما تقدَّم من إثبات أنَّه في نفسه له حدٌّ يعلمه هو ، لا يعلمه غيره " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٦٢٨) ، وانظر المزيد من أقوال ابن تيمية في اعتقاد الحدِّ لله تعالى في كتابه : " بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية " : (١/ ١٥٢) ، (٢/ ٥٢٧) ، (٢/ ٦٠٧) ، (٢/ ٦١٦) ، (٢/ ٦٢٩) ، (٣/ ٢١) ، (٣/ ٢٣) ، (٣/ ٢٤) ، (٣/ ٢٥) ، (٣/ ٣٥) ، (٣/ ٤١) ، (٣/ ٤٣) ، (٣/ ٢٠٩) ، (٣/ ٦٨٦) ، (٣/ ٦٨٩) ، (٣/ ٦٩٧) ، (٣/ ٦٩٩) ، (٣/ ٧٢٨) ، (٣/ ٧٢٩) ، (٣/ ٧٣٣) ، (٣/ ٧٣٤) ، (٣/ ٧٣٥) ، (٣/ ٧٣٦) ، (٣/ ٧٣٧) ، (٣/ ٧٤١) ، (٥/ ١٨١-١٨٢) ، (٨/ ١٥٣) .

وقال ابن أبي العزّ في " شرح العقيدة الطَّحاويَّة" (ص٢٤٠) : " فالحدُّ بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً !!! فإنَّه ليس وراء نفيه إلّا نفي وجود الرَّبِّ ، ونفي حقيقته " .

وقام أشقاهم المدعو محمَّد محمود بن أبي القاسم الدّشتي بكتابة كتاب سمَّاه : " إثباتُ الحدِّ لله وبأنَّه قاعدٌ وجالسٌ على العرش " .

وهم بذلك مخالفون لعقيدة ودين الأُمَّة التي نزَّهت الله تعالى عن الحدِّ والجسم ، فما قالوه في هذه المسألة وغيرها الكثير ... هو التَّجسيم بعينه وشينه ومينه !!!! قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (٤٠هـ) : " مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مَحْدُودٌ ، فَقَدْ جَهِلَ الْخَالِقَ الْمَعْبُودَ " . انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١/ ٧٣) .

## حَادِيْ عَشَر : اعْتِقَادُهُم بِالقُرْبِ المَادِّي لله تَعَالَى :

من المعلوم أنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة يعتقدون بالقرب المادي لله تعالى ، فقد زعم إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) ، فقال : " فَيُقَالُ لِهَذَا الْمُعَارِضِ الْمُدَّعِي مَا لَا عِلْمَ لَهُ : مَنْ أَنْبَأَكَ أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ لَيْسَ بِأَقْرَبَ إلى اللهَّ تَعَالَى مِنْ أَسْفَلِهِ ؟؛ لأَنَّه مَنْ آمَنَ بِأَنَّ اللهَّ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلِمَ يَقِيناً أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ أَقْرَبُ إلى اللهَّ مِنْ أَسْفَلِهِ ، وَأَنَّ السَّماء السَّابِعَةَ أَقْرَبُ إلى عَرْشِ اللهَّ تَعَالَى مِنَ السَّادِسَةِ ، وَالسَّادِسَةَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْخَامِسَةِ ، ثمَّ كَذَلِكَ إلى الْأَرْضِ . كَذَلِكَ رَوَى إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّه قَالَ : " رَأْسُ الْمَنَارَةِ أَقْرَبُ إلى اللهَّ مِنْ أَسْفَلِهِ وَصَدَقَ ابْنُ الْمُبَارَكِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ إلى السَّماء أَقْرَبُ كَانَ إلى اللهَّ أَقْرَبَ . وَقُرْبُ اللهَّ إلى جَمِيعِ خَلْقِهِ أَقْصَاهُم وأدناهم وَاحِد لَا يَبْعُدُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ . وَبَعْضُ الْخَلْقِ أَقْرَبُ مِنْ

بَعْضٍ عَلَى نَحْوِ مَا فَسَّرْنَا مِنْ أَمْرِ السَّموات وَالْأَرْضِ ، وَكَذَلِكَ قُرْبُ الْمَلَائِكَةِ مِنَ اللهَّ ، فَحَمَلَةُ الْعَرْشِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ فِي السَّموات ، وَالْعَرْشُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ السَّماء السَّابِعَةِ ... " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٥٠٤) .

وأكَّد ابن تيمية على القُرب والبُعد المكانيّ لله تعالى ، فقال : " الثَّالِثُ : قَوْلُ : " أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَماعَةِ " الَّذِينَ يُثْبِتُونَ أَنَّ اللهَّ عَلَى الْعَرْشِ ، وَأَنَّ حَمَلَةَ الْعَرْشِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِمَّنْ دُونَهُمْ ، وَأَنَّ مَلَائِكَةَ السَّماء الْعُلْيَا أَقْرَبُ إلى اللهَّ مِنْ مَلَائِكَةِ السَّماء الثَّانِيَةِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لَمَّا عُرِجَ بِهِ إلى السَّماء صَارَ يَزْدَادُ قُرْباً إلى رَبِّهِ بِعُرُوجِهِ وَصُعُودِهِ ، وَكَانَ عُرُوجُهُ إلى اللهَّ لَا إلى مُجَرَّدِ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِهِ ، وَأَنَّ رُوحَ الْمُصَلِّي تَقْرُبُ إلى اللهَّ فِي السُّجُودِ ، وَإِنْ كَانَ بَدَنُهُ مُتَوَاضِعاً . وَهَذَا هُوَ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ نُصُوصُ الْكِتَابِ ... " . انظر : مجموع الفتاوى (٦/ ٧) .

وزعم ابن تيمية أنَّ القول المعروف عن السَّلف ، والأشعري ، والكلابيَّة هو أنَّ الله تعالى يقرِّبُ العباد إلى ذاته تعالى ، وأنّه استوى على العرش بذاته ، فقال : " وَالَّذِينَ يُثْبِتُونَ تَقْرِيبَهُ الْعِبَادَ إلى ذَاتِهِ هُوَ الْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ لِلسَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ الْكُلَّابِيَة ؛ فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ قُرْبَ الْعِبَادِ إلى ذَاتِهِ ، وَكَذَلِكَ يُثْبِتُونَ اسْتِوَاءَهُ عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَيَقُولُونَ : الِاسْتِوَاءُ فِعْلٌ فَعَلَهُ فِي الْعَرْشِ فَصَارَ مُسْتَوِياً عَلَى الْعَرْشِ . وَهَذَا أَيْضاً قَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ ، وَابْنِ الزَّاغُونِي ، وَطَوَائِف مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد ، وَغَيْرِهِمْ " . انظر : مجموع الفتاوى (٥/ ٤٦٦) ، شرح حديث النزول (ص١٠٥) .

وقال إمامهم ابن أبي العزّ الحنفي (٧٩٢هـ) : " فَكَيْفَ يَسْتَبْعِدُ الْعَقْلُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّه يَدْنُو سُبْحَانَهُ مِنْ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْعَالَمِ وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ سَماوَاتِهِ ؟ أَوْ يُدْنِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ ؟ فَمَنْ نَفَى ذَلِكَ لَمْ يَقْدِرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ . وَفِي حَدِيثِ أَبِي رَزِينٍ الْمَشْهُورِ ، الَّذِي رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فِي رُؤْيَةِ الرَّبِّ تَعَالَى : " فَقَالَ لَهُ أَبُو رَزِينٍ : كَيْفَ يَسَعُنَا - يَا رَسُولَ اللهَّ - وَهُوَ وَاحِدٌ وَنَحْنُ جَمِيعٌ ؟ فَقَالَ : سَأُنْبِئُكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي آلَاءِ اللهَّ: هَذَا الْقَمَرُ ، آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهَّ ، كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخْلِياً بِهِ ، وَاللهَّ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ " ، وَإِذْ قَدْ تَبَيَّنَ أَنّه أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . فَهَذَا يُزِيلُ كُلَّ إِشْكَالٍ ، وَيُبْطِلُ كُلَّ خَيَالٍ "

. انظر : شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز الحنفي (ص٢٦٠) ، وانظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (١/ ١٩١) .

## ثَانِيْ عَشَر : اعْتِقَادُهُم بِأَنَّ الله يَلْمَسُ وَيُلْمَس :

قال إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد الدَّارمي (٢٨٠هـ) : " وَلَوْ لَمْ يَكُنْ للهِ تَعَالَى يَدَانِ بِهِمَا خَلَقَ آدَمَ وَمَسَّهُ بِهِمَا مَسِيسًا ، كَمَا ادَّعَيْتَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَال: **﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾**﴿آل عمران: ٢٦﴾ ، **﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ﴾**﴿الحديد: ٢٩﴾ وَ **﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾** ﴿الملك: ١﴾ ، لِلْمَذْهَبِ الَّذِي فَسَّرْنَا . فَإِنْ كُنْتَ لَا تُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ فَسَلْ مَنْ يُحْسِنُهَا ثُمَّ تَكَلَّمْ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٢٣٩) .

وجاء في كتاب السُّنَّة المنسوب لعبد الله بن أحمد بن حنبل : " قَرَأْتُ عَلَى أَبِي ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، قَالَ : " إِنَّ اللهَّ عزَّ وجلَّ لَمْ يَمَسَّ بِيَدِهِ شَيْئاً إِلَّا ثَلَاثاً : خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ ، وَغَرَسَ الْجَنَّةَ بِيَدِهِ ، وَكَتَبَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ " . انظر : السنة (١/ ٢٩٦ برقم ٥٧٣) .

وجاء فيه أيضاً : " حَدَّثَنِي أَبِي رَحِمَهُ اللهُّ ، نا أَبُو الْمُغِيرَةِ ، حَدَّثَتْنَا عَبْدَةُ ، عَنْ أَبِيهَا ، خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، قَالَ : إِنَّ اللهَّ عزَّ وجلَّ لَمْ يَمَسَّ بِيَدِهِ إِلَّا آدَمَ صَلَوَاتُ اللهَّ عَلَيْهِ خَلَقَهِ بِيَدِهِ ، وَالْجَنَّةَ ، وَالتَّوْرَاةَ كَتَبَهَا بِيَدِهِ ، قَالَ : وَدَمْلَجَ اللهُّ عزَّ وجلَّ لُؤْلُؤَةً بِيَدِهِ فَغَرَسَ فِيهَا قَضِيباً ، فَقَالَ : امْتَدِّي حَتَّى أَرْضِي ، وَأَخْرِجِي مَا فِيكِ بِإِذْنِي ، فَأَخْرَجَتِ الْأَنْهَارَ وَالثِّمَارَ " . انظر : السنة (١/ ٢٩٧ برقم ٥٧٤) .

وجاء فيه أيضاً : " حَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ ، نا سُفْيَانُ ، عَنْ حُمَيْدٍ يَعْنِي الْأَعْرَجَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، **﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى﴾**﴿ص: ٢٥﴾ ، قَالَ : يَقُولُ أُدْنُهْ أُدْنُهْ إِلى مَوْضِعِ اللهُّ أَعْلَمُ بِهِ .

حَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ ، نا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، قَالَ : حَتَّى يَضَعَ بَعْضَهُ عَلَيْهِ !!! .

حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ ، نا ابْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : حَتَّى يَأْخُذَ بِقَدَمِهِ !!! " . انظر : السنة (٢/ ٤٧٥ برقم ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧) .

وقال ابن تيمية الحرَّاني (٧٢٨هـ) : " كونه فوق العرش ثبت بالشَّرع المتواتر وإجماع سلف الأُمَّة مع دلالة العقل ضرورة ونظراً أنَّه خارج العالم ، فلا يخلو مع ذلك : إمَّا أن يلزم أن يكون مماسَّاً أو مبايناً

أو لا يلزم ، فإن لزم أحدهما كان ذلك لازماً للحقّ ، ولازمُ الحق حقٌّ ، وليس في مماسَّته للعرش ونحوه محذورٌ ، كما في مماسَّته لكلِّ مخلوق من النَّجاسات والشَّياطين وغير ذلك ". انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٥/ ١٢٧) .

وقال أيضاً : " وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَصِفُونَهُ بِاللَّمْسِ ، وَكَذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَد ، وَغَيْرِهِمْ ، وَلَا يَصِفُونَهُ بِالذَّوْقِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٦/ ١٣٦) .

وقال أيضاً : " وَقَالَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ : نَصِفُهُ أَيْضاً بِإِدْرَاكِ اللَّمْسِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ كَمَالٌ لَا نَقْصَ فِيهِ . وَقَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ ، بِخِلَافِ إدْرَاكِ الذَّوْقِ ، فَإِنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لِلْأَكْلِ ، وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِلنَّقْصِ ،كَمَا تَقَدَّمَ . وَطَائِفَةٌ مِنْ نُظَّارِ الْمُثْبِتَةِ وَصَفُوهُ بِالْأَوْصَافِ الْخَمْسِ مِنْ الْجَانِبَيْنِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٦/ ١٣٦) ، مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ٧٦) .

وقال أيضاً : " ... والمنازع وأصحابه يعلمون صحَّة هذا الكلام ، لأنهم يقرُّون في مسألة الرُّؤية أنَّ كلَّ موجود يجوز أن يُحس بالحواسِّ الخمس ، ويلتزمون على ذلك أنَّ الله يجوز أن يُحس به بالحواسِّ الخمس : السَّمع ، والبصر ، والشَّمُّ ، والذَّوق ، واللمس ، وأنَّ مالا يُحسّ به بالحواسِّ الخمس لا يكون إلَّا معدوماً !!! فعامَّة السَّلف والصِّفاتيَّة على أنَّ الله يمكن أن يُشْهد ، ويُرى ، ويُحسُّ به " .

وقال أيضاً : " فإن أهل السُّنَّة والجماعة المقرين بأنَّ الله تعالى يُرى متَّفقين على أنَّ ما لا يُمكن معرفته بشيء من الحواسِّ ، فإنَّما يكون معدوماً لا موجوداً " .

وعقيدتهم في أنَّ الله تعالى يمسُّ ويُمسُّ هي التَّجسيم بعينه وشينه ومينه ... وقد رددتُ عليهم ضمن سلسلة الرُّدود عليهم ، بحمد الله ...

### ثَالِثُ عَشَر : اعْتِقَادُهُم بِالسَّاعِدِ لله تَعَالَى :

قال القاضي أبو يعلى ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء (٤٥٨هـ) : " اعلم أنَّه غير ممتنع حمل الخبر عَلَى ظاهره فِي إثبات " السَّاعد " صفة لذاته، كَمَا حملنا قوله تَعَالَى: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ﴿ص:٧٥﴾ عَلَى ظاهره، وأنَّها صفة ذات إذ ليس فِي ذلك مَا يحيل صفاته، لأنَّا لا نحمله عَلَى ساعد هُوَ

جارحة، بل صفة ذات لا نعقلها، كَمَا أثبتنا ذاتاً لا كالذَّوات فإن قِيلَ: المراد بالسَّاعد ها هنا: القوَّة، فعبر عنها بالسَّاعد لأَنَّه محل للقوَّة، وقد يعبر عَن الشَّيء بمحله كَمَا سمت العرب البصر: عينا، والسَّمع: أذنا، كذلك تسمَّى القدرة ساعداً، وَمِنْهُ يقال: جمعت هَذَا المال بقوَّة ساعدي، ويراد به بالتَّدبير والقوَّة دون المباشرة بالسَّاعد قيل: هَذَا غلط، لأَنَّه يوجب حمل قوله: **﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** ﴿ص:٧٥﴾ معناه بالقدرة ... وإنما لَمْ يجب حمل الموسى عَلَى أَنَّه صفة للذَّات كالسَّاعد لأَنَّ الموسى آلة، والآلات لا تكون صفاتاً للذَّات، وليس كذلك السَّاعد، لأَنَّه قد يكون من صفات الذَّات بدليل كونه صفة للذَّات فِي الشَّاهد، فإذا ورد الشَّرع بإضافته، لَمْ يمتنع حمله عَلَى ظاهره، كَمَا لَمْ يمتنع حمل اليد والوجه عَلَى ظاهره " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٣٤٤-٣٤٦ باختصار) .

قال الإمام ابن الجوزي في الرَّدِّ عليه : " قال القاضي أبو يعلى : لا يمتنع حمل الخبر على ظاهرة في إثبات السَّاعد صفة لذاته .

قلت : وهذا منه غفلة عامية وخروج عن مقتضى الفهم، وكان ينبغي أن يثبت الموسى .

قلت : إثبات صفة الله بهذا الخبر الذي لا يكاد يثبت مع الإعراض عن فهم خطاب العرب وأنَّها تريد بمثل هذا التَّجوُّز والإستعارة قبيح جداً .

والمراد بالسَّاعد : القوَّة لأنَّ قوَّة الإنسان في ساعده " .انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢١٦) .

### رَابعُ عَشَر : اعْتِقَادُهُم بِأَنَّ الله يَشْعُرُ بِالمَلَلِ :

قال القاضي أبو يعلى ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء (٤٥٨هـ) : " اعلم أنَّه غير ممتنع إطلاق وصفه تَعَالَى بالملل لا عَلَى مَعْنَى السَّآمة والاستثقال ونفور النَّفس عَنْهُ، كَمَا جاز وصفه بالغضب لا عَلَى وجه النُّفور ... " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٣٧٠) .

قال الإمام ابن الجوزي في الرَّدِّ عليه : " ... المعنى لا يملّ وإن ملُّوا ، وإلَّا لم يكن له فضل عليهم .

وقال قوم : من ملَّ من شيء تركه ، والمعنى لا يترك الثَّواب ما لم يتركوا العمل . وأمَّا الملل الذي هو كراهة الشَّيء والاستثقال له ونفور النَّفس عنه والسَّآمة منه فمحال في حقِّه تعالى ، لأنَّه يقتضي تغيّره وحلول الحوادث .

وقال القاضي أبو يعلى : لا يمتنع إطلاق الملل عليه لا بمعنى السَّآمة .

قلت : وهذا بعيد عن معرفة اللغة وما يجوز عليه وما لا يجوز عليه " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢٢٠) .

## خَامِسُ عَشَر : اعْتِقَادُهُم بِالحَقْو لله تَعَالَى :

قال القاضي أبو يعلى ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء (٤٥٨هـ) : " ... اعلم أنَّه غير ممتنع حمل هَذَا الخبر عَلَى ظاهره، وأنَّ الحقو والحجزة صفة ذات لا عَلَى وجه الجارحة والبعض، وأنَّ الرَّحم آخذة بها عَلَى وجه الاتِّصال والمماسَّة بل نطلق ذلك تسمية كَمَا أطلقها الشَّرع ، ونظير هَذَا مَا حملناه عَلَى ظاهره فِي وضع القدم فِي النَّار، وَفِي أخذ داود بقدمه لا عَلَى وجه الجارحة وَلا عَلَى وجه المماسَّة، كَمَا أثبتنا خلق آدم بيديه، فاليدان صفة ذات، والخلق بها لا عَلَى وجه المماسَّة والملاقاة، كذلك ها هنا، وَكَمَا أثبتنا الاستواء لا عَلَى وجه الجهة والمماسَّة .

وَذَكَرَ شيخنا أَبُو عبد اللهَّ رحمه اللهَّ فِي كتابه هَذَا الحديث وأخذ بظاهره وهو ظاهر كلام أحمد .

قَالَ المروذي: جاءني كتاب من دمشق فعرضته عَلَى أَبِي عبد اللهَّ فنظر فِيهِ، وكان فِيهِ: أنَّ رجلاً ذكر حديث أَبِي هريرة، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إنَّ اللهَّ عزَّ وجلَّ خلق الخلق حتَّى إِذَا فرغ منها قامت الرَّحم فأخذت بحقو الرَّحْمَن " وكان الرَّجل تلقيه يَعْنِي حديث أَبِي هريرة فرفع المحدِّث رأسه وَقَالَ: أخاف أن تكون كفرت، فَقَالَ أَبُو عبد اللهَّ: هَذَا جهمي " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٤٢٠-٤٢١) .

قال الإمام ابن الجوزي في الرَّدِّ عليه : " قلت وهذه الأمثال كلّها ترجع إلى ما بينَّا ، ومعنى تعلّقها بحقو الرَّحْمَن : الإستجارة والإعتصام .

وفي صحيح مسلم من حديث عائشة عن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم أنَّه قال : الرَّحم معلَّقة بالعرش تقول : من وصلني وصله الله ومن قطعني قطعه الله .

قال أبو بكر البيهقي : الحقو الإزار والمعنى يتعلَّق بعزِّه .

قال ابن حامد : يجب التَّصديق بأنَّ لله تعالى حقواً فتأخذ الرَّحم بحقوه ...

قال ابن حامد : والمراد بالتَّعلُّق : القُربُ والمماسَّة بالحقو كما روي : أنَّ الله تعالى يُدني إليه داود حتَّى يمسّ بعضه !!!

قلت – ابن الجوزي – : قد طمَّ القاضي أبو يعلى على هذا فقال : لا على وجه الجارحة والتَّبعيض ، والرَّحم آخذة بها لا على وجه الجارحة والتَّبعيض ، والرَّحم آخذة بها لا على وجه الاتِّصال والمماسَّة ، ثمَّ نقض هذا التَّخليط وقال : في الخبر إضمار تقديره : ذو الرَّحم يأخذ بحقو الرَّحْمَن فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، قال : لأنَّ الرَّحم لا يصحُّ عليها التَّعلُّق ، فالمراد ذو الرَّحم يتعلَّق بالحقو .

قلت : فقد زاد على التَّشبيه التَّجسيم ، والكلام مع هؤلاء ضائع ، كما يقال : لا عقل ولا قرآن ، وإذا تعلَّق ذو الرَّحم وهو جسم فبماذا يتعلَّق ، نعوذ بالله من سوء الفهم " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢٣١-٢٣٢) .

## سَادِسُ عَشَر : اعْتِقَادُهُم بِالجَنْبِ لله تَعَالَى :

قال القاضي أبو يعلى ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء (٤٥٨هـ) : " ... قَالَ : وأخبرني يزيد بْن هارون، عَن الحجَّاج بْن أرطأة قَالَ: الشّجنة كالغصن تكون من الشَّجر أو كلمه نحوها وأمَّا قوله تَعَالَى: **﴿يَا حَسْرَتى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ﴾** ﴿الزمر:٥٦﴾ فحكى شيخنا أَبُو عبد اللَّهِ رحمه فِي كتابه عَن جماعة من أصحابنا الأخذ بظاهر الآية فِي إثبات الجنب صفة لَهُ سُبْحَانَهُ " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٤٢٧) .

وقال ابن قيِّم الجوزيَّة : " هَبْ أَنَّ الْقُرْآنَ دَلَّ عَلَى إِثْبَاتِ جَنْبٍ هُوَ صِفَةٌ، فَمِنْ أَيْنَ لَكَ ظَاهِرُهُ أَوْ بَاطِنُهُ عَلَى أَنَّه جَنْبٌ وَاحِدٌ وَشِقٌّ وَاحِدٌ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِطْلَاقَ مِثَالِ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّه شِقٌّ وَاحِدٌ كَمَا «قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: " صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ» "، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّه لَيْسَ لِلْمَرْءِ إِلَّا جَنْبٌ وَاحِدٌ.

فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ عَلَى جَنْبٍ مِنْ جَنْبِكَ، قُلْنَا: فَقَدْ عُلِمَ أَنَّ ذِكْرَ الْجَنْبِ مُفْرَدًا لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ أَنْ يَكُونَ لَهُ جَنْبٌ آخَرُ " . انظر : مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص٣٦-٣٧) .

قال الإمام ابن الجوزي في الرَّدِّ عليهم : " ... أي في طاعته وأمره ، أي : لأنَّ التَّفريط لا يقع إلَّا في ذلك ، وأمَّا الجنب المعهود من ذي الجوارح فلا يقع فيه تفريط .

وقال ابن حامد : نؤمن بأنَّ لله تعالى جنباً بهذه الآية .

قلت : وآعجباً من عدم العقول إذا لم يتهيَّأ التَّفريط في جنب مخلوق كيف يتهيَّأ في صفة الخالق ؟!!

وأنشد ثعلب وفسَّره :

خليليَّ كفَّا فاذكرا الله        في جنبي أي في أمري

انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص١٤٠) .

## سَابعُ عَشَر : اعْتِقَادُهُم بِالخِنْصَرُ لله تَعَالَى :

قال القاضي أبو يعلى ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء (٤٥٨هـ) : " ... فِي الخنصر: وَهُوَ عَلَى ظاهره، إذ ليس فِي حمله عَلَى ذلك مَا يحيل صفاته، وأنَّ الخنصر كالإصبع، والإصبع كاليد، وقد جاز إطلاق اليدين، كذلك ها هنا يجب أن يجوز لا عَلَى وجه التَّبعيض والعضو ... " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٣٣٥) .

وروى أحمد بسنده من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾﴿الأعراف: ١٤٣﴾ قَالَ: " قَالَ: هَكَذَا، يَعْنِي أَنَّه أَخْرَجَ طَرَفَ الْخِنْصَرِ " قَالَ: أَبِي: " أَرَانَاهُ مُعَاذٌ " قَالَ: فَقَالَ لَهُ حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ: مَا تُرِيدُ إلى هَذَا يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: فَضَرَبَ صَدْرَهُ ضَرْبَةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: مَنْ أَنْتَ يَا حُمَيْدُ؟ وَمَا أَنْتَ يَا حُمَيْدُ، يُحَدِّثُنِي بِهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَقُولُ أَنْتَ مَا تُرِيدُ إِلَيْهِ " . أخرجه أحمد في المسند (١٩/ ٢٨١ برقم ١٢٢٦٠) .

قال الإمام ابن الجوزي : " قلت هذا الحديث تكلَّم فيه علماء الحديث وقالوا لم يروه عن ثابت غير حمَّاد بن سلمة ، وكان ابن أبي العوجاء الزِّنديق قد أدخل على حمَّاد أشياء فرواها في آخر عمره ، ولذلك تجافى أصحاب الصَّحيح الإخراج عنه ، ومخرج الحديث سهل وذلك أنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّم كان يقرِّب إلى الإفهام بذكر الحسيَّات فوضع يده على خنصره إشارة إلى أنَّ الله تعالى أظهر اليسير من آياته .

قال ابن عقيل : كشف من أنواره التي يملكها بقدر طرف الخنصر ، وهذا تقدير لنا بحسب ما نفهم من القلَّة لا نحكم أنَّه يتقدَّر فإن قيل كيف أنكر حميد على ثابت ، قلنا : يحتمل أن يكون توهَّم أنَّ هذا يرجع إلى الصِّفات . وقد أثبت القاضي أبو يعلى لله سبحانه خنصراً بهذا الحديث المعلول " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢١٥) .

## ثَامِنُ عَشَر : اعْتِقَادُهُم بِالأَصَابِعِ لله تَعَالَى :

قال القاضي أبو يعلى : " إثبات صفة الأصابع للرَّحمن سُبْحَانَهُ ... اعلم أنَّه غير ممتنع حمل الخبر عَلَى ظاهره فِي إثبات الأصابع والسبَّابة والتي تليها عَلَى مَا روي فِي حديث جابر، إذ ليس فِي حمله عَلَى ظاهره مَا يحيل صفاته ، وَلا يخرجها عمَّا تستحقُّه، لما بينا فِي الخبر الَّذِي قبله، لأنَّا لا نثبت أصابعاً هِيَ جارحة وَلا أبعاضاً ... اعلم أنَّه غير ممتنع حمل الخبر عَلَى ظاهره، وأنَّ الإصبع صفة ترجع إلى الذَّات، وأنَّه تجوز الإشارة فيها بيده ..." . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٣١١-٣٢٢ باختصار) .

وقد ردَّ الإمام ابن الجوزي على القاضي في هذه المسألة ، فقال : " وقال القاضي أبو يعلى غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في الإثبات ، والإصبع صفة راجعة إلى الذَّات لأنَّا لا نثبت أصابعاً هي جارحة ولا أبعاضاً .

قلت : وهذا كلام مخبط لأنَّه إمَّا أن يثبت جوارحاً وإمَّا أن يتأوَّلها ، فأمَّا حملها على ظواهرها فظواهرها الجوارح ، ثمَّ يقول : ليست أبعاضاً ، فهذا كلام قائم قاعد ويضيع الخطاب لمن يقول هذا " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢٠٧) .

## تَاسِعُ عَشَر : اعْتِقَادُ بَعْضِهِم بِأَنَّ الله يَتَوَجَّع :

فقد جاء في كتاب : " تيسير الكريم الرَّحْمَن في تفسير كلام المنَّان " للشَّيخ السَّعدي : " قال الله متوجِّعاً !!! للعباد : ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُنَ﴾﴿يس : ٣٠﴾ ،

أي : ما أعظم شقاءهم ، وأطول عناءهم ، وأشدّ جهلهم ، حيث كانوا بهذه الصِّفة القبيحة ، التي هي سبب لكلِّ شقاء وعذاب ونكال ". انظر : تيسير الكريم الرَّحْمَن في تفسير كلام المنان (ص٦٩٥) .

فالسَّعدي يصف الله تعالى بصفة " التَّوجُّع " التي لم يقُلها قبله أحدٌ من العالمين ، وقد ورد هذا اللفظ الشَّنيع في طبعات : دار الرِّسالة ، ودار ابن الجوزي ، وطبعة مكتبة الرُّشد ، وقد حاول بعض أدعياء السَّلفيَّة تدارك فداحة ما وقع فيه مفسِّرهم السَّعدي المعتمد لديهم ، فحرَّف قوله : (متوجِّعاً !!!) لتصبح (مترحِّماً) ، وقد نشرت التَّحريف في طبعتها لكتاب السَّعدي كلٌ من : دار المدني بجدَّة ، وطبعة المؤسسة السَّعيديَّة ، وكذا طبعة مركز ابن صالح ... فما رأيكم بهذا التَّحريف الذي ما كان إلَّا لجبر كسر كبير حصل في كلام عالم من كبار علمائهم ؟!! أم أنَّهم سيقولون بوصلتهم المعروفة دائماً : إنَّ الله تعالى يتوجَّع لا كتوجُّعنا ، بل يتوجَّع توجُّعاً يليق به !! سبحانك ربِّي هذا بهتانٌ عظيم ...

والحقّ ... أنَّ جميع المسائل السَّابقة وغيرها الكثير الكثير من تخرُّصاتهم وتخابطاتهم ... وقد قمت بالرَّدِّ عليها ضمن سلسلة الرُّدود عليهم ، وبرهنت بالأدلَّة من الكتاب والسُّنَّة ... على مخالفتهم لعموم الأمَّة سلفاً وخلفاً ، وبالتَّالي يتَّضح لكلِّ عاقل بأنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة مخالفون للسَّلف في أغلب المسائل التي طرحوها ، وأنَّ السَّلف منهم براء ، لأنَّ السَّلف الصَّالح فوَّضوا معاني جميع الألفاظ المتشابهة إلى الله تعالى ، مع إيمانهم بها واعتقاد تنزيه سبحانه عن ظاهر معناها ...

## الفَصْلُ الخَامِسُ

## الآيَاتُ المُغَايِرَةُ لِحَدِيْثِ الجَارِيَة وَلِكُلِّ مَا يُوْهِمُ ظَاهِرُهُ العُلُوّ المَكَانِي لله تَعَالَى

من المعلوم أنَّ الكتاب العزيز اشتمل على العديد من الآيات المطهَّرة المغايرة لكلِّ الأدلَّة التي يستشهد بها المتسلِّفون على العلوِّ المكانيِّ لله تعالى ، ومنها حديث الجارية ... ومن تلك الآيات :

**أَوّلاً :** قَوْلُهُ تَعَالَى : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾**﴿ق:١٦﴾ ، وقوله تعالى : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلكِنْ لا تُبْصِرُونَ﴾**﴿الواقعة:٨٥﴾ .

وتالياً باقة من كلام العلماء في شرحهم للآيتين الكريمتين :

قال الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدَّارمي (٢٨٠هـ) : " قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾** ، أَيْ : نَحْنُ نَعْلَمُ مِنْهُ مَا ظهر وَمَا بطن، مَا غِيبَ مِنْهُ الْجُلُودُ، وَوَارَاهُ الْجَوْفُ، وأخفته الصُّدُور وَأَنْتُم لاتبصرون، فَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ بِالْعِلْمِ بِذَلِكَ ..." . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/٤٤٨-٤٤٩) .

فعثمان بن سعيد الدَّارمي هنا اضطرَّ إلى التَّأويل ... لأنَّ ظاهر الآية الكريمة يتعارض بل ينسف مذهبه القاضي باستقرار الله على العرش ... وهذا هو ديدن هذه الفئة من النَّاس ... يلجؤون إلى التَّأويل – الذي لا يقولون به أصلاً – إذا ما واجههم نصٌّ يتعارض مع مذهبهم ومنهجهم ...

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : " وَمِنْهُم من يَقُول : هُوَ بِكُل مَكَان بقوله : **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾**﴿المجادلة:٧﴾ ، وَقَوله : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** ﴿ق:١٦﴾ ، وَقَوله : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلكِنْ لا تُبْصِرُونَ﴾**﴿الواقعة:٨٥﴾ ، وَقَوله : **﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّماءِ إِلهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلهٌ﴾**﴿الزخرف:٨٤﴾ ، وظنُّوا أَنَّ القَوْل بِأَنَّهُ فِي مَكَان دون مَكَان يُوجب الْحَدّ وكلّ ذى حدّ مقصر عَمَّا هُوَ أعظم مِنْهُ وَذَلِكَ عيب وَآفَة وَفِي ذَلِك إِيجَاب الْحَاجة إِلى الْمَكَان مَعَ مَا فِيهِ إِيجَاب الْحَد إِذْ لَا يحْتَمل أَن يكون أعظم من الْمَكَان لما هُوَ سخف فِي الْمُتَعَارف أَن يخْتَار أُحْدُ مَكَاناً لَا يَسعهُ فَيصير حدُّ الْمَكَان حَدّه جلَّ رَبُّنَا عَن ذَلِك وَتَعَالَى " .

وقال أيضاً : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ، أَي : بالسُّلطان وَالْقُوَّة وبألوهيته فِي الْبِقَاع كلهَا لِأَنَّهَا أمكنة الْعِبَادَة " . انظر : التَّوحيد (ص٦٨) ، (ص٧١) بالترتيب .

وقال أيضاً : " وَالله تَعَالَى لم يزل وَلَا يزَال بِلَا تغير وَلَا زَوَال وَلَا انْتِقَال من حَال إِلَى حَال وَلَا تحرّك وَلَا قَرَار ، إِذْ هُوَ وصف اخْتِلَاف الْأَحْوَال ، وَمن تخْتَلف الْأَحْوَال عَلَيْهِ فَهُوَ غير مفارق لَهَا ، وَمن لَا يُفَارق الْأَحْوَال وَهنَّ أَحْدَاث فَيجب بهَا الْوَصْف بالإحداث وَفِي ذَلِك سُقُوط الوحدانيَّة ثمَّ الْقدَم ثمَّ جرى لتدبير الْغَيْر عَلَيْهِ إِذْ حَال من الْأَحْوَال لَو كَانَت لذاته لم يجز تغيّرها مَا دَامَت ذَاته ، فَثَبت بذلك الْغَيْر لتغيُّر الْأَحْوَال عَلَيْهِ وبنقله من حَال إِلَى حَال ، وَذَلِكَ دَلِيل تعاليه عَن الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، إِذْ قد ثَبت أَن كَانَ وَلَا مَكَان ، وَلَيْسَ فِي الْإِضَافَة إِلَى أَنَّه على الْعَرْش اسْتَوَى تثبيت مَكَان كَمَا لم يكن فِي قَوْله : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ، وَقَوله : ، وَقَوله : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ ، ذَلِك على أَنَّ الْقَوْل بِالْمَكَانِ لَيْسَ من نوع التَّعْظِيم والتَّبجيل بل الْأَمْكِنَة إِنَّمَا شرفت بِهِ وتفاوتت أقدارها بتفضيله مَكَاناً على مَكَان يَجعله مَخْصُوصًا لأخيار خلقه أَو لما جعل لعبادته وتعظيمه فِيهِ ، فَأَمَّا أَن يكون أحد تعلو رتبته بِالْمَكَانِ من مُلُوك الأَرْض أَو الأخيار فَلَيْسَ بِهِ فَكيف بِالْملكِ الْجَبَّار الَّذِي مَا ارْتَفع قدر مَكَان وَلَا جلَّ خطره إِلَّا بِهِ وَإِذا كَانَ كَذَلِك بَطل أَن يكون فِي الْإِضَافَة تَعْظِيمه ثمَّ يكون فِيمَا بعد ذَلِك للْحَاجة وَهُوَ يتعالى عَنْهَا ، فَلذَلِك لم يجب بقوله : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ معنى الْكَوْن فِي الْمَكَان إِذْ ذَلِك الْحَرْف يعبر بِهِ عَن الْعُلُوّ والجلال ومحال مثله لَهُ بخلقه فَثَبت أَن ذَلِك من الْوَجْه الَّذِي يسْتَحقّهُ بِذَاتِهِ من الْعُلُوّ والرفعة وَمَا هُوَ بِذَاتِهِ عَلَيْهِ فَهُوَ كَانَ كَذَلِك وَلَا خلق لم يجز الْوَصْف لَهُ بالخلق وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهِّ " . انظر : التَّوحيد (ص١٠٥) .

وقال الإمام ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) : "قَالَ أَبُو مُحَمَّد : ذهبت الْمُعْتَزلَة إِلَى أَن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي كل مَكَان وَاحْتَجُّوا بقول الله تَعَالَى : ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾ ﴿المجادلة:٧﴾ ، وَقَوله تَعَالَى : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾﴿ق:١٦﴾ ، وَقَوله تَعَالَى : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلكِنْ لا تُبْصِرُونَ﴾﴿الواقعة:٨﴾ .

قَالَ أَبُو محمَّد : قَول الله تَعَالَى يجب حمله على ظَاهره مَا لم يمْنَع من حمله على ظَاهره نَصٌّ آخر أَو إِجْمَاع أَو ضَرُورَة حسّ ، وَقد علمنَا أَنَّ كلَّ مَا كَانَ فِي مَكَان فَإِنَّهُ شاغل لذَلِك الْمَكَان وَمَالِي لَهُ ومتشكِّل بشكل الْمَكَان وَالْمَكَان متشكِّل بشكله ، وَلَا بُدَّ من أحد الْأَمريْنِ ضَرُورَة ، وَعلمنَا أَنَّ مَا كَانَ فِي مَكَان فَإِنَّهُ متناه بتناهي مَكَانَهُ ، وَهُوَ ذُو جِهَات سِتّ أَو خمس متناهية فِي مَكَانَهُ ، وَهَذِه كلّهَا صِفَات الْجِسْم ، فَلَمَّا صَحَّ مَا ذكرنَا علمنَا أَنَّ قَوْله تَعَالَى : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** ، **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾** ، وَقَوله تَعَالَى : **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾** إِنَّمَا هُوَ التَّدْبِير لذَلِك والإحاطة بِهِ فَقَط ضَرُورَة لانْتِفَاء مَا عدا ذَلِك ، وَأَيْضًا فَإِن قَوْلهم فِي كلِّ مَكَان خطأ لأَنَّه يلْزم بِمُوجب هَذَا القَوْل أَنَّه يمْلَأ الْأَمَاكِن كلَّهَا وَأَن يكون مَا فِي الْأَمَاكِن فِيهِ الله ، تَعَالَى الله عَن ذَلِك ، وَهَذَا محَال ، فَإِن قَالُوا : هُوَ فِيهَا بِخِلَاف كَون المتمكِّن فِي الْمَكَان ، قيل لَهُم : هَذَا لَا يعقل وَلَا يقوم عَلَيْهِ دَلِيل ، وَقد قُلْنَا أَنَّه لَا يجوز إِطْلَاق اسْم على غير مَوْضُوعه فِي اللُّغَة إِلَّا أَن يَأْتِي بِهِ نَصّ فيقف عِنْده وندري حِينَئِذٍ أَنَّه مَنْقُول إلى ذَلِك الْمَعْنى الآخر وَإِلَّا فَلَا ، فَإِذْ قد صَحَّ مَا قد ذكرنَا فَلَا يجوز أَن يُطلق القَوْل بِأَنَّ الله تَعَالَى فِي كلِّ مَكَان لَا على تَأْوِيل وَلَا غَيره لأَنَّه حكم بِأَنَّهُ تَعَالَى فِي الْأَمْكِنَة لَكِن يُطلق القَوْل بِأَنَّهُ تَعَالَى مَعنا فِي كلِّ مَكَان وَيكون قَوْلنَا حينئذٍ فِي كلِّ مَكَان إِنَّمَا هُوَ من صلَة الضَّمِير الَّذِي هُوَ النُّون وَالْألف اللَّذَان فِي مَعنا لَا مِمَّا يخبر بِهِ عَن الله تَعَالَى ، وَهَذَا هُوَ معنى قَوْله: **﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كانُوا﴾**﴿المجادلة:٧﴾ ، **﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾**﴿الحديد:٤﴾ ... " . انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٦فما بعدها) .

وقال الإمام ابن جماعة الكناني (٧٣٣هـ) : " ... الْآيَة السَّادِسَة عشر قَوْله تَعَالَى : الْآيَة السَّادِسَة عشر قَوْله تَعَالَى : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** ...

إِذا ثَبت تَنْزِيه الرَّبِّ تَعَالَى عَن الحيِّز والجهة والقُرب الْحسِّي والبُعد الْعرفِيّ وَجب تَأْوِيل ذَلِك على مَا يَلِيق بجلاله وَهُوَ قُرب علمه وَرَحمته ولطفه ، وَيُؤَيِّدهُ قَوْله تَعَالَى : **﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾**﴿الأعراف:٥٦﴾ أَو قرب الْمنزلَة عِنْده كَمَا يُقَال السُّلْطَان قريب من فلَان إِذا كَانَت لَهُ عِنْده منزله رفيعة وَالسَّيِّد قريب من غلمانه إِذا كَانَ يتنازل مَعَهم فِي مخاطبتهم وملاطفتهم وَلَيْسَ الْمُرَاد

هَهُنَا قرب مَسَافَة وَلَا مَكَان . وَإِذا كَانَ ذَلِك مُسْتَعْملاً فِي لِسَان الْعَرَب وَالْعرْف وَجب حمله عَلَيْهِ لِاسْتِحَالَة ظَاهر الْمَسَافَة فِي حقِّ الرَّب تَعَالَى " . انظر : إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص١٣٥-١٣٦) .

وقال الإمام ابن قيِّم الجوزيَّة (٧٥١هـ) : " وأبلغ وأكفى من ذَلِك كُله قَول الله عزَّ وجلَّ :**﴿ فَلَوْلا إِذا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ * وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلكِنْ لا تُبْصِرُونَ﴾** ﴿الواقعة:٨٣-٨٥﴾ ، أي : أقرب إِلَيْهِ بملائكتنا وَرُسُلنَا وَلَكِنَّكُمْ لَا ترونهم فَهَذَا أول الْأَمر وَهُوَ غير مرئى لنا وَلَا مشَاهد وَهُوَ فِي هَذِه الدَّار " . انظر : الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة (ص٦٥) .

وقال الإمام مرعي بن يوسف الكرمى (١٠٣٣هـ) : " فَقَوله سُبْحَانَهُ : **﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** قَالَ الْمُفَسِّرُونَ جَمِيعًا : هُوَ كِنَايَة عَن الْعلم بِهِ وبأحواله ، أَي : وَنحن أعلم بِحَالِهِ مِمَّن كَانَ أقرب إِلَيْهِ من حَبل الوريد ، فَهُوَ تجوُّز بِقُرب الذَّات لقُرب الْعلم ، لأَنَّه مُوجبه بِحَيْثُ لَا يخفى عَلَيْهِ شَيْء من خفيَّاته فَكَأَن ذَاته قريبَة مِنْهُ .

قَالَ الإِمَام أَبُو حَيَّان : كَمَا يُقَال أَنَّه تَعَالَى فِي كلِّ مَكَان ، أَي : بِعِلْمِهِ وَهُوَ تَعَالَى منزَّه عَن الْأَمْكِنَة ، انْتهى .

وَالَّذِي يدلُّ على أَنَّ الْمُرَاد بِالْقُربِ هُوَ الْقرب بِالْعلمِ سِيَاق الْآيَة فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ قَال : **﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾** ثمَّ قَالَ : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾** ، أَي : بِالْعلمِ الْمَفْهُوم من نعلم وحبل الوريد مثل فِي فرط الْقُرب كَقَوْل الْعَرَب هُوَ مني مقْعد الْقَابِلَة ومعقد الْإِزَار وَالْحَبل الْعرق فَشبه بِوَاحِد" . انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص٩٨) .

وقال أيضاً : " وَأمَّا قَوْله تَعَالَى : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلكِنْ لا تُبْصِرُونَ﴾** ، فَالْمُرَاد بِهِ قرب أعوان ملك الْمَوْت من المحتضر بِدَلِيل سِيَاق الْآيَة وَهُوَ قَوْله تَعَالَى : **﴿فَلَوْلا إِذا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾**﴿الْوَاقِعَة : ٨٣ -٨٤﴾ ، **﴿وَنَحْنُ﴾** ، أَي : ملائكتنا ، وَعبَّر بهم عَنهُ سُبْحَانَهُ لأَنَّهم رسله ومأموروه أَو الْمُرَاد وَنحن أقرب إِلَيْهِ ، أَي : بِالْعلمِ .

فَإِن قيل : لَو كَانَ الْمُرَاد بِهِ الْعلم لما صَحَّ أَن يَقُول : **﴿وَلكِنْ لا تُبْصِرُونَ﴾** ، لِأَنَّ الْعلم لَا يبصر بل كَانَ يَقُول : ولكن لا تشعرون ، لِأَنَّ الْعلم لَا يبصر .

فَجَوَابه : أَنَّ تبصرون يُطلق على الْبَصَر بِالْعينِ ، وَيُطلق على الشُّعُور وَالْعلم بِالْغَيْبِ – كَمَا قَالَه أهل اللُّغَة – لأَنَّه يُقَال : بَصَرتُه بعيني ، وبَصَرتُه بقلبي ، فارتفع الْإِشْكَال" . انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص١٠١) .

وقال الإمام الأخفش الأوسط (٢١٥هـ) : " وقال : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** يقول: أَمْلَكُ بِهِ وأَقْرَبُ إِلَيْهِ في المقدرة عليه " . انظر : معانى القرآن (٢/ ٥٢٢) .

وقال الإمام الطَّبري (٣١٠هـ) : " وَقَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾**﴿ق: ١٦﴾ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَاهُ: نَحْنُ أَمْلَكُ بِهِ، وَأَقْرَبُ إِلَيْهِ فِي الْمَقْدِرَةِ عَلَيْهِ وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ مَعْنَى ذَلِكَ: **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾**﴿ق: ١٦﴾ بِالْعِلْمِ بِمَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ " . انظر : جامع البيان في تأويل القرآن (٢٢/ ٣٤٢) .

وقال أيضاً : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾**﴿الواقعة: ٨٥﴾ يَقُولُ: وَرُسُلُنَا الَّذِينَ يَقْبِضُونَ رُوحَهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ" . انظر : جامع البيان في تأويل القرآن (٢٣/ ١٥٧) .

وقال الإمام إبراهيم الزجَّاج (٣١١هـ) : **﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** ، أي : نَعلَمُ ما يخفي وما يكنه في نفسه " . انظر : معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٤٤) .

وقال الإمام أبو الليث السَّمرقندي (٣٧٣هـ) : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾** يعني: أمر الله تعالى وهو ملك الموت أقرب إليه منكم، حين أتاه لقبض روحه وَلكِنْ لاَّ تُبْصِرُونَ ما حضر الميت " . انظر : بحر العلوم (٣/ ٣٧٧) .

وقال الإمام الشَّريف الرَّضى (٤٠٦هـ) : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيْد﴾** ، وأراد سبحانه أنَّه يعلم غيب الإنسان ووساوس إضماره ، ونجىّ أسراره. فكأنَّه باستبطانه ذلك منه أقرب إليه من وريده. لأنَّ العالم بخفايا قلبه ، أقرب إليه من عروقه وعصبه ، وليس القُرب هاهنا من جهة المسافة والمساحة ، ولكن من جهة العلم والإحاطة. " . انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ٣١٠) .

وقال الإمام محمَّد السّلمي (٤١٢هـ) : " قوله تعالى : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيْد﴾** قال الواسطي رحمة الله عليه : أي نحن أولى به وأحقّ لأنَّا جمعناه بعد الافتراق وأنشأناه بعد العدم

ونفخنا فيه الرُّوح فالأقرب إليه من هو أعلم به منه بنفسه . قال أيضاً في هذه الآية : به عرفت نفسك وبه عرفت روحك ، كان ذلك إظهار النُّعوت على قدر طاقة الخلق ، فأمَّا الحقيقة فلا يتحمَّلها أحد سماعاً . قال بعضهم : القُرب لعبد شاهد بقلبه قُرب الله منه فتقرَّب إلى الله بطاعته وجمع همَّه بين يديه بدوام ذكره في علانيته وسرِّه " . انظر : تفسير السلمي وهو حقائق التفسير (٢/ ٢٦٦-٢٦٧) .

وقال أيضاً : " قوله تعالى : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ ﴿الواقعة:٨٥﴾ قال ابن عطاء : إنَّما ذكر هذا ليعرفوا قُربه منهم لأنَّ بينه وبينهم مسافة ولكن خطاب التَّحذير والتَّرهيب . قال بعضهم : يتقرَّب المتقرِّبون إليه بأنواع الطَّاعات لعلمهم بعلم الله بهم وقدرته عليهم ، ومن تحقَّق بذلك كان كعامر بن عبد قيس حين قال : ما نظرت إلى شيء إلَّا ورأيت الله أقرب إلي منه ، كما قال بعضهم :

قَد تَحَقَّقت في سِرِّي فَناجاكَ لِساني فَاِجتَمَعنا لِمَعانٍوَاِفتَرَقنا لَمَعانِ

إِن يَكُن غَيَّبَكَ التَعظيمُ عَن لَحظِ عِياني فَلَقَد صَيَّرَكَ الوَجدُ مِنَ الأَحشاءِ داني

قال الجُنيد : قُرب الحق إلى قلوب العبيد على حسب ما يرى من قُرب قلوب عبيده منه فانظر ماذا يقرب من قلبك . وقال بعضهم : إنَّ لله عباداً قُربهم منه بما هو قريب منهم فكانوا قريبين منه بما هو قريب إليهم . وقال أبو الحسين الثَّوري : قُرب القُرب في معنى ما يشيرون إليه بعد البعد . وقال أبو يعقوب السُّوسي : ما دام العبد في القُرب لم يكن قرباً حتى يغيب عن القُرب بالقُرب فإذا ذهب عن رؤية القُرب بالقُرب فذاك قُرب " . انظر : تفسير السلمي وهو حقائق التفسير (٢/ ٣٠٢-٣٠٣) .

وقال الإمام الثَّعلبي (٤٢٧هـ) : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوريد﴾ ، أي أعلم به، وأقدر عليه مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ لأنَّ أبعاضه، وأجزاءه يحجب بعضها بعضاً، ولا يحجب علم الله سبحانه عن جميع ذلك شيء". انظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ٩٨)

وقال أيضاً : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ بالقدرة والعلم ولا قدرة لكم على دفع شيء عنه . قال عامر بن عبد قيس : ما نظرت إلى شيء إلَّا رأيت الله سبحانه أقرب إليَّ منه " . انظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ٢٢٣) .

وقال الإمام أبو محمَّد مكي بن أبي طالب المالكي (٤٣٧هـ) : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوريد﴾ أي: ونحن أقرب إلى الإنسان من قتل العاتق ، وقيل معناه : ونحن أملك به وأقرب إليه . وقيل : معناه : ونحن أقرب إليه في العلم بما توسوس به نفسه من حبل الوريد . وهنا من الله جلَّ ذكره زجر للإنسان عن إضمار المعصية " .

وقال أيضاً : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ ، أي: ورسلنا أقرب إلى الميِّت منكم يقبضون روحه ولكن لا تبصرونهم، وهذا كلّه جواب لمن ادَّعى أنَّه يمتنع من الموت ويدفعه " . انظر : الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره ، وأحكامه ، وجمل من فنون علومه (١١/ ٧٠٣٦-٧٠٣٧) ، (١١/ ٧٢٩٥) بالترتيب .

وقال الإمام أبو الحسن الماوردي (٤٥٠هـ) : " وفي قوله : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ تأويلان: أحدهما: ونحن أقرب إليه من حبل وريده الذي هو منه ، الثَّاني: ونحن أملك به من حبل وريده ، مع استيلائه عليه. ويحتمل ثالثاً: ونحن أعلم بما توسوس به نفسه من حبل وريده ، الذي هو من نفسه ، لأنَّه عرق يخالط القلب ، فعلم الرَّب أقرب إليه من علم القلب " . انظر : تفسير الماوردي (النكت والعيون) (٥/ ٣٤٦-٣٤٧) .

وقال الإمام القشيري (٤٦٥هـ) : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ فحبل الوريد أقرب أجزاء نفسه إلى نفسه ، والمراد من ذلك العلم والقدرة ، وأنَّه يسمع قولهم ، ولا يشكل عليه شيء من أمرهم . وفي هذه الآية هيبة وفزع وخوف لقوم ، وروح وسكون وأنس قلب لقوم " .

وقال أيضاً : فنحن أقرب إليه منكم بالعلم والرُّؤية والقدرة ... ﴿وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ ، ويقال: أقرب ما يكون العبد من الحقّ عندما يتم استيلاء ذكره وشهوده عليه، فينتفى إحساس العبد بغيره، وعلى حسب انتفاء العلم والإحساس بالأغيار- حتى عن نفسه- يكون تحقّق العبد في سرِّه حتى لا يرى غير الحقّ .

فالقُرب والبُعد معناهما: أنَّ العبد في أوان صحوه ، وأنَّه لم يؤخذ- بعد- عن نفسه فإذا أخذ عنه فلا يكون إلَّا الحق ... لأنَّه حينئذ لا قُرب ولا بُعد " . انظر : لطائف الإشارات (تفسير القشيري) (٣/ ٤٥٠) ، (٣/ ٥٢٦) بالترتيب .

وقال الإمام الواحدي النَّيسابوري ( ٤٦٨هـ) : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾﴿ق: ١٦﴾ بالعلم" . انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٤/ ١٦٤) .

وقال أيضاً : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ بالعلم والقدرة " . انظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ص١٠٦٤)

وقال الإمام السَّمعاني (٤٨٩هـ) : " وَقَوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الله تَعَالَى أقرب إِلَيْهِ من كلِّ شَيْء حَتَّى أَنَّه أقرب إِلَيْهِ من مماته وحياته ، وحياة الْإِنْسَان بِهَذَا الْعِرق ، حَتَّى إِذا انْقَطــع لم يبْق حَيّاً ". انظر : تفسير القرآن (٥/ ٢٣٩) .

وقال أيضاً : " وَقَوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلكِن لا تُبْصِرُونَ﴾ ، أي : بِالْقُدْرَةِ ، وَقد قيل ملك الْمَوْت وأعوانه يَعْنِي: أَنَّهم أقرب إِلَى الْميِّت مِنْكُم" . انظر : تفسير القرآن ، أبو المظفر (٥/ ٢٣٩) .

وقال الإمام البغوي (٥١٠هـ) : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ ، أَعْلَمُ بِهِ، ﴿مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ، لِأَنَّ أَبْعَاضَهُ وَأَجْزَاءَهُ يَحْجُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَلَا يَحْجُبُ علم الله شيء " . انظر : معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٤/ ٢٧٢) .

وقال أيضاً : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ ، بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالرُّؤْيَةِ. وَقِيلَ: وَرُسُلُنَا الَّذِينَ يَقْبِضُونَ رُوحَهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ، ﴿وَلَكِن لَا تُبْصِرُونَ﴾ ، الَّذِينَ حَضَرُوهُ " . انظر : معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٥/ ٢٢) .

وقال الإمام الزَّمخشري (٥٣٨هـ) : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ مجاز ، والمراد : قُرب علمه منه ، وأنَّه يتعلَّق بمعلومه منه ومن أحواله تعلُّقاً لا يخفى عليه شيء من خفيَّاته ، فكأنَّ ذاته قريبة منه ، كما يقال : الله في كلِّ مكان ، وقد جلَّ عن الأمكنة . و ﴿حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ : مثل في فرط القُرب ، كقولهم : هو منِّي مقعد القابلة ومعقد الإزار " .

وقال أيضاً : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ يا أهل الميِّت بقدرتنا وعلمنا ، أو بملائكة الموت . انظر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (٤/ ٣٨٧) ، (٤/ ٤٦٨) بالترتيب .

وقال الإمام ابن عطيَّة الأندلسي (٥٤١هـ) : " وقوله تعالى : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ يحتمل ان يريد ملائكته ورسله ويحتمل أن يريد بقدرتنا وغلبتنا " . انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٢٢٩) .

وقال الإمام ابن الجوزي (٥٩٧هـ) : " قوله تعالى : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** ، أي : بالعِلْم ... والمعنى : ونحن أقربُ إليه حين يَتلقَّى المُتلقِّيان ، وهما الملَكان الموكَّلان بابن آدم يتلقيَّانِ عمله ... " . انظر : زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٥٩) .

وقال أيضاً : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾** فيه قولان: أحدهما: ملك الموت أدنى إليه من أهله **﴿وَلكِنْ لا تُبْصِرُونَ﴾** الملائكة، رواه أبو صالح عن ابن عبَّاس. والثَّاني: ونحن أقرب إليــه منكم بالعلم والقدرة والرُّؤية " . انظر : زاد المسير (٤/ ٢٣٠) .

وقال الإمام فخر الدِّين الرَّازي (٦٠٦هـ) : " وَقَالَ: **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾**﴿ق: ١٦﴾ ، وَقَالَ: **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رابِعُهُمْ﴾**﴿المُجَادَلَةِ: ٧﴾، وَالْمُسْلِمُونَ يَقُولُونَ أَنَّه تَعَالَى بِكُلِّ مَكَانٍ وَيُرِيدُونَ بِهِ التَّدْبِيرَ وَالْحِفْظَ وَالْحِرَاسَةَ إِذَا عَرَفْتَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ فَنَقُولُ: لَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ أَنَّه كَانَ فِي بَعْضِ أُولَئِكَ الْحَاضِرِينَ مَنْ كَانَ قَائِلًا بِالتَّشْبِيهِ، فَقَدْ كَانَ فِي مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَفِي الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ مَنْ هَذِهِ طَرِيقَتُهُ، فَإِذَا سَأَلُوهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَقَالُوا: أَيْنَ رَبُّنَا؟ صَحَّ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ: فَإِنِّي قَرِيبٌ، وَكَذَلِكَ إِنْ سَأَلُوهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَقَالُوا: هَلْ يَسْمَعُ رَبُّنَا دُعَاءَنَا؟ صَحَّ أَنْ يَقُولَ فِي جَوَابِهِ: فَإِنِّي قَرِيبٌ فَإِنَّ الْقَرِيبَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ يَسْمَعُ كَلَامَهُ، وَإِنْ سَأَلُوهُ كَيْفَ نَدْعُوهُ بِرَفْعِ الصَّوْتِ أَوْ بِإِخْفَائِهِ؟ صَحَّ أَنْ يجب أن بِقَوْلِهِ: فَإِنِّي قَرِيبٌ، وَإِنْ سَأَلُوهُ هَلْ يُعْطِينَا مَطْلُوبَنَا بِالدُّعَاءِ؟ صَلَحَ هَذَا الْجَوَابُ أَيْضًا، وَإِنْ سَأَلُوهُ إِنَّا إِذَا أَذْنَبْنَا ثُمَّ تُبْنَا فَهَلْ يَقْبَلُ اللهُ تَوْبَتَنَا؟ صَلَحَ أَنْ يُجِيبَ بِقَوْلِهِ: فَإِنِّي قَرِيبٌ أَيْ فَأَنَا الْقَرِيبُ بِالنَّظَرِ لَهُمْ وَالتَّجَاوُزِ عَنْهُمْ وَقَبُولِ التَّوْبَةِ مِنْهُمْ، فَثَبَتَ أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ مُطَابِقٌ لِلسُّؤَالِ عَلَى جَمِيعِ التَّقْدِيرَاتِ ...

وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: فَإِنِّي قَرِيبٌ فِيهِ سِرٌّ عَقْلِيٌّ وَذَلِكَ لِأَنَّ اتِّصَافَ مَاهِيَّاتِ الْمُمْكِنَاتِ بِوُجُودَاتِهَا إِنَّمَا كَانَ بِإِيجَادِ الصَّانِعِ، فَكَانَ إِيجَادُ الصَّانِعِ كَالْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ مَاهِيَّاتِ الْمُمْكِنَاتِ وَبَيْنَ وُجُودَاتِهَا فَكَانَ الصَّانِعُ أَقْرَبَ إلى مَاهِيَّةِ كُلِّ مُمْكِنٍ من وجود تلك الماهية إليها، بل هاهنا كَلَامٌ أَعْلَى مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ الصَّانِعَ هُوَ الَّذِي لِأَجْلِهِ صَارَتْ مَاهِيَّاتُ الْمُمَكِّنَاتِ مَوْجُودَةً فَهُوَ أَيْضًا لِأَجْلِهِ كَانَ الْجَوْهَرُ جَوْهَرًا وَالسَّوَادُ سَوَادًا وَالْعَقْلُ عَقْلًا وَالنَّفْسُ نَفْسًا، فَكَمَا أَنَّ بِتَأْثِيرِهِ وَتَكْوِينِهِ صَارَتِ الْمَاهِيَّاتُ مَوْجُودَةً

فَكَذَلِكَ بِتَأْثِيرِهِ وَتَكْوِينِهِ صَارَتْ كُلُّ مَاهِيَّةٍ تِلْكَ الْمَاهِيَّةَ، فَعَلَى قِيَاسِ مَا سَبَقَ كَانَ الصَّانِعُ أَقْرَبَ إِلَى كُلِّ مَاهِيَّةٍ مِنْ تِلْكَ الْمَاهِيَّةِ إِلَى نَفْسِهَا ... " . انظر : مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (٥/ ٢٦٢) .

وقال الإمام النَّسفي (٧١٠هـ) : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ المراد : قُرب علمه منه" . انظر : تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) (٣/ ٣٦٤) .

وقال الإمام ابن تيمية (٧٢٨هـ) : فَالْمُرَادُ بِهِ قُرْبُهُ إِلَيْهِ بِالْمَلَائِكَةِ ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عَنْ الْمُفَسِّرِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ السَّلَفِ ، قَالُوا: مَلَكُ الْمَوْتِ أَدْنَى إلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ الْمَلَائِكَةَ وَقَدْ قَالَ طَائِفَةٌ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ بِالْعِلْمِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَلَفْظُ بَعْضِهِمْ بِالْقُدْرَةِ وَالرُّؤْيَةِ ... " . انظر : مجموع الفتاوى (٥/ ٤٩٤) .

وقال أيضاً : " قال أبو عمرو الطَّلمنكي : ومن سأل عن قوله : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ فَاعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى مَعْنَى الْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالدَّلِيلُ مِنْ ذَلِكَ صَدْرُ الْآيَةِ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ لِأَنَّ اللَّهَ لَمَّا كَانَ عَالِمًا بِوَسْوَسَتِهِ؛ كَانَ أَقْرَبَ إلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ وَحَبْلُ الْوَرِيدِ لَا يَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ النَّفْسُ. وَيَلْزَمُ الْمُلْحِدَ عَلَى اعْتِقَادِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْبُودُهُ مُخَالِطًا لِدَمِ الْإِنْسَانِ وَلَحْمِهِ وَأَنْ لَا يُجَرِّدَ الْإِنْسَانُ تَسْمِيَةَ الْمَخْلُوقِ حَتَّى يَقُولَ: خَالِقٌ وَمَخْلُوقٌ لِأَنَّ مَعْبُودَهُ بِزَعْمِهِ دَاخِلُ حَبْلِ الْوَرِيدِ مِنْ الْإِنْسَانِ وَخَارِجَهُ فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ مُمْتَزِجٌ بِهِ غَيْرُ مُبَايِنٍ لَهُ. قَالَ: وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ وَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَعَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا. قَالَ: وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ فِيمَنْ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ ، أَيْ : بِالْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ إذْ لَا يَقْدِرُونَ لَهُ عَلَى حِيلَةٍ وَلَا يَدْفَعُونَ عَنْهُ الْمَوْتَ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ .

قُلْت: وَهَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ الْمُفَسِّرِينَ مِثْلَ الثَّعْلَبِيِّ وَأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ، وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ فَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ الْقَوْلَيْنِ: إنَّهُمْ الْمَلَائِكَةُ وَذَكَرَهُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِنَّهُ الْقُرْبُ بِالْعِلْمِ. وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ

مَقْصُودُهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَاتَ الْبَارِي جَلَّ وَعَلَا قَرِيبَةٌ مِنْ وَرِيدِ الْعَبْدِ وَمِنْ الْمَيِّتِ وَلَمَّا ظَنُّوا أَنَّ الْمُرَادَ قُرْبُهُ وَحْدَهُ دُونَ قُرْبِ الْمَلَائِكَةِ فَسَّرُوا ذَلِكَ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ كَمَا فِي لَفْظِ الْمَعِيَّةِ وَلَا حَاجَةَ إلَى هَذَا؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ ، أَيْ : بِمَلَائِكَتِنَا فِي الْآيَتَيْنِ وَهَذَا بِخِلَافِ لَفْظ الْمَعِيَّةِ" . انظر : مجموع الفتاوى (٥/ ٥٠١-٥٠٢) .

وقال الإمام ابن جزي الكلبي (٧٤١هـ) : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ هو عِرقٌ كبيرٌ في العُنق، وهما وريدان عن يمين وشمال، وهذا مثل في فرط القُرب، والمراد به: قُرب علم الله واطِّلاعه على عبده " . انظر : التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٣٠٢) .

وقال الإمام علاء الدِّين علي الشَّهير بالخازن (٧٤١هـ) : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ بيان لكمال علمه ، أي : نحن أعلم به منه ، والوريد : العرق الذي يجري فيه الدَّم ويصل إلى كلِّ جزء من أجزاء البدن ، وهو بين الحلقوم والعلباوين ، ومعنى الآية : أنَّ أجزاء الإنسان وأبعاضه يحجب بعضها بعضاً ولا يحجب عن علم الله شيء . وقيل : يحتمل أن يكون المعنى : ونحن أقرب إليه بنفوذ قدرتنا فيه ويجري فيه أمرنا كما يجري الدَّمُ في عروقه " . انظر : تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل (٦/ ٢٣٥) .

وقال أيضاً : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ، أي : بالعلم والقدرة والرُّؤية ، وقيل : ورسلنا الذين يقبضون روحه أقرب إلى الميِّت منكم " . انظر : تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل (٧/ ٢٧) .

وقال الإمام أبو حيَّان (٧٤٥هـ) : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، ٱبر بز بمَّ : مِنَ الْبَصِيرَةِ بِالْقَلْبِ، أَوْ أَقْرَبُ: أَيْ مَلَائِكَتُنَا وَرُسُلُنَا " . انظر : البحر المحيط في التفسير (١٠/ ٩٤) .

وقال الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ) : " وَقَوْلُهُ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ يَعْنِي: مَلَائِكَتُهُ تَعَالَى أقربُ إلى الْإِنْسَانِ مِنْ حَبْلِ وَرِيدِهِ إِلَيْهِ. وَمَنْ تَأَوَّلَهُ عَلَى الْعِلْمِ فَإِنَّمَا فَرَّ لِئَلَّا يَلْزَمَ حُلُولٌ أَوِ اتِّحَادٌ، وَهُمَا مَنْفِيَّانِ بِالْإِجْمَاعِ، تَعَالَى اللهُ وَتَقَدَّسَ، وَلَكِنَّ اللَّفْظَ لَا يَقْتَضِيهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَقِلْ: حَبْلِ الْوَرِيدِ، وَإِنَّمَا قَالَ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ، كَمَا قَالَ فِي الْمُحْتَضِرِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِنْ لَا

**تُبْصِرُونَ**﴿الْوَاقِعَة: ٨٥﴾ ، يَعْنِي مَلَائِكَتَهُ ... وَكَذَلِكَ الْمَلَائِكَةُ أَقْرَبُ إلى الْإِنْسَانِ مِنْ حَبْلِ وَرِيدِهِ إِلَيْهِ بِإِقْدَارِ اللهِ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ" . انظر : تفسير القرآن العظيم (٧/ ٣٩٨) .

وقال أيضاً : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾** ، أَيْ: بِمَلَائِكَتِنَا" . انظر : تفسير القرآن العظيم (٧/ ٥٤٨) .

وقال الإمام ابن عادل الحنبلي الدِّمشقي النُّعماني (٧٧٥هـ) : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾** ... والمعنى: ونحنُ أقرب إليه نكم بالقدرة والعلم والرُّؤية " . انظر : اللباب في علوم الكتاب (١٨/ ٤٤٣) .

وقال الإمام النَّيسابوري (٨٥٠هـ) : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾** بالقدرة والعلم أو بملائكة الموت " . انظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٦/ ٢٤٥) .

وقال الإمامان : جلال الدِّين المحلي (٨٦٤هـ) ، والسُّيوطي (٩١١هـ) : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾** بِالْعِلْمِ" . انظر : تفسير الجلالين (ص٦٩٠) ، (ص٧١٧) .

وقال الإمام أبو زيد عبد الرَّحْمَن بن محمَّد بن مخلوف الثَّعالبي (٨٧٥هـ) : " وقوله تعالى: **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** عبارة عن قُدْرَةِ الله على العبد ، وكونُ العبد في قبضة القدرة والعلم قد أُحِيط به، فالقُرب هو بالقدرة والسُّلطان، إذ لا يَنْحَجِبُ عن علم اللهَّ لا باطنٌ ولا ظاهر" . انظر : الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٢٨١-٢٨٢) .

وقال أيضاً : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾** ، أي : بالقدرة والعلم ، ولا قدرةَ لكم على دفع شيء عنه ، وقيل : المعنى: وملائكتنا أقربُ إليه منكم ، ولكن لا تبصرونهم ، وعلى التأويل الأَوَّل من البصر بالقلب " . انظر : الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٣٧٣) .

وقال الإمام أبو السُّعود العمادي (٩٨٢هـ) : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** أعلمُ بحالِه ممَّنْ كانَ أقربُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوريدِ ، عبَّر عنْ قُربِ العلمِ بقُربِ الذَّاتِ تجوُّزاً لأَنَّه موجبٌ لَهُ " . انظر : تفسير أبي السعود ( إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ) (٨/ ١٢٨) ، (٨/ ٢٠١) .

وقال الإمام إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي (١١٢٧هـ) : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾** ، أي : إلى المحتضر علماً وقدرة وتصرفاً ، قال بعضهم : عبَّر عن العلم بالقُرب الذي هو أقوى سبب الاطلاع مِنْكُمْ حيث لا تعرفون حاله إلَّا ما تشاهدونه من آثار الشدَّة من غير أن تقفوا على كُنهها وكيفيَّتها

وأسبابها ، ولا أن تقدروا على دفع أدنى شيء منها ونحن المتولُّون لتفاصيل أحواله بعلمنا وقدرتنا أو بملائكة الموت الذين يقبضون روحه " . انظر : روح البيان (٩/ ٣٣٩)

وقال الإمام ابن عجيبة الحسني (١٢٢٤هـ) : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾** في جميع أحواله ، في حياته ، ووقت مجيء سكرة الموت ، أي : شدَّته الذَّاهبة بالعقل ، ملتبسة بِالْحَقِّ أي : بحقيقة الأمر، وجلاء الحال، من سعادة الميِّت أو شقاوته " . انظر : البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٥/ ٤٥٠) ، (٧/ ٣٠٣) .

وقال الإمام محمَّد ثناء الله المظهري (١٢٢٥هـ) : " واختلف أقوال العلماء في تصوير هذه القربيَّة ، فقال علماء الظَّاهر : المراد قُرب علمه منه ، قال البيضاوي : معناه : نحن أعلم بحاله ممَّن كان أقرب إليه مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، تجوُّز بقرب الذَّات لقُرب العلم لأنَّه موجبه ، وحَبْلِ الْوَرِيدِ مثل في القرب قال: والموت أدنى من الوريد . قال البغوي : معناه نحن أعلم به منه لِأَنَّ أَبْعَاضَهُ وَأَجْزَاءَهُ يَحْجُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَلَا يَحْجُبُ عِلْمَ اللَّهِ شَيْءٌ، وعلى هذا التَّأويل يلزم جواز أن يقال : الطَّبيب أقرب إلى المريض من حبل الوريد ، فإنَّ المريض لا يعلم بعض أحواله من الصحَّة والمرض ما يعلمه الطَّبيب ولو بالاستدلال لا سيَّما إذا كان شيء عديم العلم والعقل يعلم بعض أحواله وهو لا يعلم شيئاً من أحوال نفسه " . انظر : التفسير المظهري (٩/ ٦٧) .

وقال الإمام محمَّد بن علي الشَّوكاني اليمني (١٢٥٠هـ) : " . كقوله : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّه مُطَّلِعٌ عَلَى ضَمَائِرِ الْقُلُوبِ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهَا خَافِيَةٌ. وَاخْتَارَ ابْنُ جَرِيرٍ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، بِأَنَّهُ أَمْلَكُ لِقُلُوبِ عِبَادِهِ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُ يَحُولُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهَا إِذَا شَاءَ، حَتَّى لَا يُدْرِكَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا يَخْفَاكَ أَنَّه لَا مَانِعَ مِنْ حَمْلِ الْآيَةِ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ الْمَعَانِي " .

وقال أيضاً : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾** ، أَيْ: بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالرُّؤْيَةِ، وَقِيلَ: أَرَادَ وَرُسُلُنَا الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ قَبْضَهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ **﴿وَلكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾** ، أَيْ: لَا تُدْرِكُونَ ذَلِكَ لِجَهْلِكُمْ بِأَنَّ اللَّهَ أَقْرَبُ إِلى عَبْدِهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، أَوْ لَا تُبْصِرُونَ مَلَائِكَةَ الْمَوْتِ الَّذِينَ يَحْضُرُونَ الْمَيِّتَ وَيَتَوَلَّوْنَ قَبْضَهُ " .

انظر : فتح القدير (٢/ ٣٤٢) ، (٥/ ١٩٤) بالترتيب .

وقال الإمام الألوسي (١٢٧٠هـ) : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** ، أي : نعلم به وبأحواله لا يخفى علينا شيء من خفيَّاته على أنَّه أطلق السَّبب وأريد المسبّب ، لأنَّ القُرب من الشَّيء في العادة سبب العلم به وبأحواله أو الكلام من باب التَّمثيل ، ولا مجال لحمله على القُرب المكاني لتنزُّهه سبحانه عن ذلك " . انظر : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١٣/ ٣٢٨) .

وقال أيضاً : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾** ، أي : المحتضر المفهوم من الكلام **﴿مِنْكُمْ﴾** ، والمراد بالقرب العلم وهو من إطلاق السَّبب وإرادة المسبّب ، فإنَّ القُرب أقوى سبب للاطلاع والعلم، وقال غير واحد: المراد القُرب علماً وقدرة ، أي : نحن أقرب إليه من كلِّ ذلك منكم حيث لا تعرفون من حاله إلَّا ما تشاهدونه من آثار الشدَّة من غير أن تقفوا على كُنهها وكيفيَّتها وأسبابها الحقيقية ، ولا أن تقدروا على مباشرة دفعها إلَّا بما لا ينجع شيئاً ، ونحن المستولون لتفاصيل أحواله بعلمنا وقدرتنا أو بملائكة الموت ، **﴿وَلَكِنْ لا تُبْصِرُونَ﴾** لا تدركون كوننا أقرب إليه منكم لجهلكم بشؤوننا ، وقد علمت أن الخطاب للكفَّار، وقيل: لا تدركون كُنه ما يجري عليه على أنَّ الاستدراك من تنظرون والابصار من البصر بالعين تجوّز به عن الإدراك أو هو من البصيرة بالقلب ، وقيل: أريد بأقربيَّته تعالى إليه منهم أقربيَّة رُسله عزَّ وجلَّ ، أي : ورسلنا الذين يقبضون روحه ويعالجون إخراجها أقرب إليه منهم ولكن لا تبصرونهم" . انظر : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١٤/ ١٥٧-١٥٨) .

وقال الإمام أبو الطيِّب محمَّد صديق خان القِنَّوجي (١٣٠٧هـ) : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾** ، أي : إلى الإنسان ، لأنَّ أبعاضه وأجزاءه يحجُب بعضها بعضاً ، ولا يحجب على الله شيء " . انظر : فتحُ البيان في مقاصد القرآن (١٣/ ١٦٧) .

وقال الإمام محمَّد بن عمر نووي الجاوي البنتني (١٣١٦هـ) : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** ، أي : ونحن أقرب إلى الإنسان من العِرق الذي يجري فيه الدَّم، ويصل إلى كلِّ جزء من أجزاء البدن بعلمنابحاله، وبنفوذ قدرتنا فيه يجري فيه أمرنا كما يجري الدَّمُ في عروقه " . انظر : مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (٢/ ٤٤٦) .

وقال أيضاً : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلكِنْ لا تُبْصِرُونَ﴾ ، أي : ونحن أقرب إلى الميِّت من أهله الحاضرين عنده بعلمنا وقدرتنا، ولكن لا تدركون ذلك لجهلكم بشئوننا " . انظر : مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (٢/ ٤٨٧) .

وقال الإمام محمَّد جمال الدِّين القاسمي (١٣٣٢هـ) : " قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ تمثيلٌ للقُرب المعنوي، بالصُّورة الحسِّيَّة المشاهدة. وقد جعل ذاك القرب أتمّ من غاية القُرب الصُّوريّ، الذي لا اتِّصال أشدّ منه في الأجسام، إذ لا مسافة بين الجزء المتَّصل به وبينه .

قال الشِّهاب: تجوَّز بقُرب الذَّات عن قُرب العلم، لتنزُّهه عن القُرب المكاني، إمَّا تمثيلاً، وإمَّا من إطلاق السَّبب وإرادة المسبّب، لأنَّ القُرب من الشَّيء سبب للعلم به وبأحواله في العادة. والمعنى: أنَّه تعالى أعلم بأحواله، خفيّها وظاهرها، من كلِّ عالم. وقد ضربُ المثل في القُرب بحبل الوريد، لأنَّ أعضاء المرء وعروقه متَّصلة على طريق الجزئيَّة، فهي أشدّ من اتِّصال ما اتَّصل به من الخارج. وخص هذا لأنَّ به حياته، وهو بحيث يشاهده كلُّ أحد " . انظر : محاسن التأويل (٩/ ١١) .

وقال الإمام أحمد بن مصطفى المراغي (١٣٧١هـ) : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ، أي : ونحن أعلم به وبخفيات أحواله لا يخفى علينا شيء من أمره " . انظر : تفسير المراغي (٢٦/ ١٥٩) .

وقال الشَّهيد سيِّد قطب إبراهيم حسين الشَّاربي (١٣٨٥هـ) : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ... الوريد الذي يجري فيه دمه . وهو تعبير يمثِّل ويصوِّر القبضة المالكة، والرَّقابة المباشرة. وحين يتصوَّر الإنسان هذه الحقيقة لا بدَّ يرتعش ويحاسب . ولو استحضر القلب مدلول هذه العبارة وحدها ما جرؤ على كلمة لا يرضى الله عنها. بل ما جرؤ على هاجسة في الضَّمير لا تنال القبول. وإنَّها وحدها لكافية ليعيش بها الإنسان في حذر دائم ، وخشية دائمة ، ويقظة لا تغفل عن المحاسبة " . انظر : في ظلال القرآن (٦/ ٣٣٦٢) .

وقال الإمام عبد الكريم يونس الخطيب (المتوفى: بعد ١٣٩٠هـ) : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسانَ وَنَعْلَمُ ما تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾﴿ق:١٦﴾ ...

فى هذه الآية عرض آخر لقدرة الله سبحانه وتعالى، وقد غاب مفهوم هذه القدرة عن عقول هؤلاء المشركين ... وفى إعادة هذا العرض لقدرة الله ، تذكير لهم ببعض مظاهرة هذه القدرة ، ليراجعوا عقولهم مرَّة أخرى ، وليرجعوا من طريق الضَّلال الذي هم سائرون فيه ...

فالله سبحانه، هو الذي خلق هذا الإنسان من تراب الأرض، فجعل منه هذا الكائن العاقل، السَّميع، البصير، وهو سبحانه الذي يعلم من أمر هذا الإنسان ما توسوس به نفسه من خواطر، وما يضطرب فيها من خلجات ...

وهو سبحانه أقرب إلى الإنسان- كلّ إنسان- من حبل الوريد " . انظر : التفسير القرآني للقرآن (١٣/ ٤٧٨)

وقال الإمام محمَّد الطَّاهر بن محمَّد بن محمَّد الطَّاهر بن عاشور التُّونسي ( ١٣٩٣هـ) : " وَجُمْلَةُ **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾** فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ مَفْعُولِ تَنْظُرُونَ الْمَحْذُوفِ، أَوْ مُعْتَرِضَةٌ وَالْوَاوُ اعْتِرَاضِيَّةٌ .

وَأَيًّا مَا كَانَتْ فَهِيَ احْتِرَاسٌ لِبَيَانِ أَنَّ ثَمَّةَ حُضُورًا أَقْرَبَ مِنْ حُضُورِهِمْ عِنْدَ الْمُحْتَضِرِ وَهُوَ حُضُورُ التَّصْرِيفِ لِأَحْوَالِهِ الْبَاطِنَةِ.

وَقُرْبُ اللَّهِ: قُرْبُ عِلْمٍ وَقُدْرَةٍ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ: **﴿وَجاءَ رَبُّكَ﴾**﴿الْفجْر: ٢٢﴾ أَوْ قُرْبُ مَلَائِكَتِهِ الْمُرْسَلِينَ لِتَنْفِيذِ أَمْرِهِ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ: **﴿وَلَقَدْ جِئْناهُمْ بِكِتابٍ﴾**﴿الأَعْرَاف: ٥٢﴾ ، أَيْ جَاءَهُمْ جِبْرِيلُ بِكِتَابٍ، قَالَ تَعَالَى: ٱلۡلهمج محمخٌ﴿ الْأَعْرَاف: ٣٧﴾ " . انظر : التحرير واالتنوير (٢٧/ ٣٤٤) ...

**ثَانِياً : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿كَلاَّ لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾**﴿ العلق :١٩﴾ .

ومن أقوال العلماء في تفسير الآية الكريمة :

قال الإمام الشَّافعي (٢٠٤هـ) : **﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾** ، يَعْنِي: افْعَلْ وَاقْرُبْ " . انظر : أحكام القرآن ، الشَّافعي (١/ ٧١) .

وقال الإمام أبو جعفر النَّحَّاس (٣٣٨هـ) : **﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾** إلى الله جلَّ وعزَّ بطاعته ، فإنَّه يعظمك ويمنع منك ، وفي الحديث : أقرب ما يكون العبد من الله تعالى إذا كان ساجداً ، فأكثروا من الدُّعاء في السُّجود فإنَّه قمن أن يستجاب لكم " . انظر : إعراب القرآن (٥/ ٢٦٤) .

قال الإمام أبو الليث السَّمرقندي (٣٧٣هـ) : " قوله : **﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾** ، يعني: اقترب إلى ربِّك بالسُّجود " . انظر : بحر العلوم (٣/ ٦٠٠)

وقال الإمام ابن فورك (٤٠٦هـ) : " ... وَقَوله تَعَالَى : **﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾** إِنَّ جَمِيع ذَلِك لَا يَخْلُو أَن يكون قرباً بِالطَّاعَةِ من العَبْد أَو قرباً بالكرامة ، وَإِظْهَار الرَّحْمَة من الله تَعَالَى . فعلى ذَلِك جَمِيع مَا يُوصف بِهِ الله عزَّ ذكره من قُربه من الْخلق ويوصف بِهِ العَبْد من قُربه من الله ، وَكَذَلِكَ القَوْل فِي الْبعد ". انظر : مشكل الحديث وبيانه (ص٢٢٣) .

وقال الإمام الثَّعلبي (٤٢٧هـ) : **﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾** وصلّ واقترب من الله سبحانه وتعالى ". انظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١٠/ ٢٤٦) .

وقال الإمام أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (٥٤٣هـ) : **﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾** الْمَعْنَى اكْتَسِبْ الْقُرْبَ مِنْ رَبِّك فِي السُّجُودِ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ فِي سُجُودِهِ؛ لِأَنَّهَا نِهَايَةُ الْعُبُودِيَّةِ وَالذِّلَّةِ للهَّ، وَللهَّ غَايَةُ الْعِزَّةِ، وَلَهُ الْعِزَّةُ الَّتِي لَا مِقْدَارَ لَهَا، فَلَمَّا بَعُدْت مِنْ صِفَتِهِ قَرُبْت مِنْ جَنَّتِهِ، وَدَنَوْت مِنْ جِوَارِهِ فِي دَارِهِ " . انظر : أحكام القرآن (٤/ ٤٢٥) .

وقال الإمام الماوردي (٤٥٠هـ) : **﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾** فيه وجهان: أحدهما: اسجد أنت يا محمَّد مصلِّياً ، واقترب أنت يا أبا جهل من النَّار ، قاله زيد بن أسلم. الثَّاني: اسجد أنت يا محمَّد في صلاتك لتقرب من ربِّك ، فإنَّ أقرب ما يكون العبد إلى الله تعالى إذا سجد له " . انظر : تفسير الماوردي (النكت والعيون) (٦/ ٣٠٩) .

وقال الإمام الزَّمخشري (٥٣٨هـ) : **﴿وَاسْجُدْ﴾** ودم على سجودك، يريد: الصَّلاة ، **﴿وَاقْتَرِبْ﴾** وتقرَّب إلى ربِّك. وفي الحديث: أقرب ما يكون العبد إلى ربِّه إذا سجد " . انظر : الكشاف (٤/ ٧٧٩) .

وقال الإمام ابن عطيَّة (٥٤٢هـ) : **﴿وَاسْجُدْ﴾** لربِّك **﴿وَاقْتَرِبْ﴾** إليه بسجودك وبالطَّاعة والأعمال الصَّالحة" . انظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٣٠٥) .

وقال الإمام النَّووي (٦٧٦هـ) : " ... وَفِي الْحَدِيثِ الآخر : أسألك مرافقتك في الجنَّة ، قال : أو غير ذَلِكَ ؟ قَالَ : هُوَ ذَلِكَ ، قَالَ : فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ . فِيهِ الْحَثُّ عَلَى كَثْرَةِ السُّجُودِ

وَالتَّرْغِيبُ ، وَالْمُرَادُ بِهِ السُّجُودُ فِي الصَّلَاةِ . وَفِيهِ دَلِيلٌ لِمَنْ يَقُولُ : تَكْثِيرُ السُّجُودِ أَفْضَلُ مِنْ إِطَالَةِ الْقِيَامِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْمَسْأَلَةُ وَالْخِلَافُ فِيهَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا ، وَسَبَبُ الْحَثِّ عَلَيْهِ مَا سَبَقَ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي : " أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ " ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ ، وَلِأَنَّ السُّجُودَ غَايَةُ التَّوَاضُعِ وَالْعُبُودِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَفِيهِ تَمْكِينُ أَعَزِّ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ وَأَعْلَاهَا ، وَهُوَ وَجْهُهُ مِنَ التُّرَابِ الَّذِي يُدَاسُ وَيُمْتَهَنُ ، وَاللَّهُ أعلم " . انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٤/ ٢٠٦) .

وقال الإمام النَّسفي (٧١٠هـ) : ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ وتقرَّب إلى ربِّك بالسُّجود ، فإنَّ أقرب ما يكون العبد إلى ربِّه إذا سجد ، كذا الحديث ، والله أعلم " . انظر : تفسير النسفي (٣/ ٦٦٤) .

وقال الإمام نجم الدِّين الطُّوفي الصّرصري الحنبلي (٧١٦هـ) : ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ فيه أنَّ السُّجود سبب القُرب من الرَّب-جلَّ جلاله-قُرباً عقليَّاً لا حسيَّاً، أمَّا عند مثبتي الجهة فظاهر، وأمَّا عند غيرهم فلأنَّه-عزَّ وجلَّ- لا في السَّماء ولا في الأرض ولا داخل العالم ولا خارجه، ولا متَّصل ولا منفصل ، فيستحيل التَّقرُّب منه حسَّاً عندهم " . انظر : الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية ، نجم الدِّين الطوفي الصرصري الحنبلي (ص٦٨٦) ، تحقيق: محمَّد حسن محمَّد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م .

وقال الإمام ابْن جهبل الْكلابِي (٧٣٣هـ) في ردِّه على ابن تيمية : " وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ وَمَعْلُوم أَنَّ التَّقَرُّب فِي الْجِهَة لَيْسَ إِلَّا بالمسافة فَلم لَا بَينه الله تَعَالَى وَلَا رَسُوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا سلف الْأمة " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى ، السُّبكي (٩/ ٦٧) .

وقال الإمام ابن جزي الكلبي الغرناطي (٧٤١هـ) : ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ ، أي : تقرَّب إلى الله بالسُّجود ، كما قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلم: " أقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجد " . انظر : التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٤٩٨) .

وقال الإمام الخازن (٧٤١هـ) : ﴿وَاسْجُدْ﴾ ( يعني : صلِّ لله ، ﴿وَاقْتَرِبْ﴾ ، أي : من الله . عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنَّ رسول الله قال : " أقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجد ، فأكثروا من الدُّعاء" . انظر : تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل (٧/ ٢٧١) .

وقال الإمام أبو حيَّان (٧٤٥هـ) : ﴿وَاسْجُدْ﴾ أَمْرٌ لَهُ بِالسُّجُودِ، وَالْمَعْنَى: دُمْ عَلَى صَلَاتِكَ، وَعَبَّرَ عَنِ الصَّلَاةِ بِأَفْضَلِ الْأَوْصَافِ الَّتِي يَكُونُ الْعَبْدُ فِيهَا أَقْرَبَ إِلَى اللهِ تَعَالَى، ﴿وَاقْتَرِبْ﴾ وَتَقَرَّبَ إِلَى رَبِّكَ" . انظر : البحر المحيط في التفسير (١٠/ ٥١٢) .

وقال الإمام البقاعي (٨٨٥هـ) : ﴿وَاقْتَرِبْ﴾ ، أي : اجتهد بسرِّك في بلوغ درجة القُرب إلى ربِّك والتَّحبُّب إليه بكلِّ عبادة ، لا سيَّما الصَّلاة ، فإنَّه أقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجد" . انظر : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٨/ ٤٤٨) .

وقال الإمام ابن علَّان بن إبراهيم البكري الصِّدِّيقي (١٠٥٧هـ) : ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ فكلُّ سجدة فيها قُربٌ مخصوص لتكفُّلها بالرُّقيِّ إلى درجة من درجات القُرب ، وهكذا حتى ينتهي إلى درجة المرافقة لحبيبه، فنتج من هذا الذي هو على منوال قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾﴿آل عمران: ٣١﴾ أنَّ القرب من رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لا يحصل إلَّا بالقُرب من الله تعالى، وأنَّ القُرب من الله تعالى لا ينال إلَّا بالقُرب من رسوله. فالقُربان متلازمان لا انفكاك لأحدهما عن الآخر البتَّة: ومن ثمَّ أوقع تعالى متابعة رسوله بتلك المحبَّتين ليعلِّمنا أنَّ محبَّة العبد ومحبَّته للعبد متوقِّفتان على متابعة رسوله ". انظر : دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٢/ ٣٢٥) .

وقال الإمام الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) : " وقوله عزَّ وجلَّ لنبيِّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ دليل على أنَّ المراد به قُرب المنزلة لا قُرب المكان كما زعمت المجسِّمة : أنَّه مماسّ لعرشه إذ لو كان كذلك لازداد بالسُّجود منه بعداً لا قُرباً " . انظر : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ٢٤) .

وقال الإمام محمَّد الطَّاهر بن عاشور التُّونسي (١٣٩٣هـ) : " وَالِاقْتِرَابُ: افْتِعَالٌ مِنَ الْقُرْبِ، عَبَّرَ بِصِيغَةِ الِافْتِعَالِ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّكَلُّفِ وَالتَّطَلُّبِ، أَيِ اجْتَهِدْ فِي الْقُرْبِ إِلَى اللهِ بِالصَّلَاةِ. " . انظر : التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» (٣٠/ ٤٥٣) .

وقال الإمام محمَّد الأمين الشَّنقيطي (١٣٩٣هـ) : " ... رَبَطَ بَيْنَ السُّجُودِ وَالِاقْتِرَابِ مِنَ اللهِ كَمَا قَالَ: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾﴿الإنسان:٢٦﴾ ، وَقَوْلُهُ فِي وَصْفِ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾﴿الفتح:٢٩﴾ ، فَقَوْلُهُ: يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا، فِي مَعْنَى يَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهِ يُبَيِّنُ قَوْلَهُ: وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ.

وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ لِأَوَّلِ وَهْلَةٍ أَنَّ الصَّلَاةَ أَعْظَمُ قُرْبَةٍ إِلَى اللَّهِ، حَيْثُ وَجَّهَ إِلَيْهَا الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، كَمَا بَيَّنَ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ .

وَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ» " . انظر : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٩/ ٢٩) .

وقال الإمام محمَّد متولِّي الشَّعراوي (١٤١٨هـ) : " وفي قوله تعالى : ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِب﴾ فاقترب غير قَرُب، قرُب: يعني دنا، أمَّا اقترب أي: دنا جدًّاً حتى صار قريباً منك " . انظر : تفسير الشعراوي (١٥/ ٩٤٧٣) .

**ثَالِثَاً** : قَوْلُهُ تَعَالَى : **﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ ما يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سادِسُهُمْ وَلا أَدْنى مِنْ ذلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ ما كانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِما عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيامَةِ إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾**﴿المجادلة:٧﴾ .

ومن أقوال العلماء في تفسير الآية الكريمة :

قال الإمام الزَّجَّاج (٣١١هـ) : " وقوله عزَّ وجلَّ: **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُم﴾** ، أي : ما يكون من خَلْوَةِ ثلاثةٍ يسرُّون شيئاً وَيتناجون به إلَّا وهو رابعهم عالم به، وهو في كلِّ مكانٍ، أي بالعلم " . انظر : معاني القرآن وإعرابه (٥/ ١٣٧) .

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : "... وَقَوله : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُم﴾** ذلك على أَنَّ القَوْل بِالْمَكَانِ لَيْسَ من نوع التَّعْظِيم والتَّبجيل بل الْأَمْكِنَة إِنَّمَا شرفت بِهِ وتفاوتت أقدارها بتفضيله مَكَاناً على مَكَان يَجعله مَخْصُوصًاً لأخيار خلقه أَو لما جعل لعبادته وتعظيمه فِيهِ ، فَأَمَّا أَن يكون أحد تعلو رتبته بِالْمَكَانِ من مُلُوك الأَرْض أَو الأخيار فَلَيْسَ بِهِ ، فكيف بِالْملكِ الْجَبَّار الَّذِي مَا ارْتَفع قدْر مَكَان وَلَا جلّ خطره إِلَّا بِهِ ، وَإِذا كَانَ كَذَلِك بَطل أَن يكون فِي الْإِضَافَة تَعْظِيمه ثمَّ يكون فِيمَا بعد ذَلِك للْحَاجة وَهُوَ يتعالى عَنْهَا " . انظر : التوحيد (ص١٠٥) .

وقال الإمام الزجَّاجي (٣٣٧هـ) : " القريب في اللغة على أوجه، القريب: الذي ليس ببعيد، فالله عزَّ وجلَّ قريب ليس ببعيد، كما قال عزَّ وجلَّ: **﴿وَإِذا سَأَلَكَ عِبادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ**

**إِذا دَعانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾**﴿البقرة:١٨٦﴾ ، أي أنا قريب الإجابة. وهو مثل قوله عزَّ وجلَّ: **﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾**﴿الحديد:٤﴾ ... والله عزَّ وجلَّ محيط بالأشياء كلها علمًا لا يعزب عنه منها شيء. وكلّ هذا يراد به والله أعلم إحاطة علمه بكلِّ شيء، وكون كلّ شيء تحت قدرته وسلطانه وحكمه وتصرفه، ولا يراد بذلك قرب المكان والحلول في بعضه دون بعض جلَّ الله وتعالى عمَّا يقول الظَّالمون علوّاً كبيرًا " . انظر : اشتقاق أسماء الله (ص١٤٦-١٤٧) .

وقال الإمام الشَّريف الرَّضي : " ... وظاهر هذا الكلام محمول على المجاز والاتِّساع ، لأنَّ المراد به إحاطته تعالى بعلم نجوى المتناجين ، ومعاريض المتخافتين ، فكأنَّه سبحانه يعلم جميع ذلك ، سامع للحوار ، وشاهد للسّرار.

ولو حمل هذا الكلام على ظاهره لتناقض. ألا ترى أنَّه تعالى لو كان رابعاً لثلاثة في مكان على معنى قول المخالفين ، استحال أن يكون سادساً لخمسة في غير ذلك المكان إلَّا بعد أن يفارق المكان الأوَّل ، ويصير إلى المكان الثَّاني ، فينتقل كما تنتقل الأجسام ، ويجوز عليه الزَّوال والمقام. وهذا واضح بحمد الله وتوفيقه ". انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ٣٢٨) .

وقال الإمام بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) : " قَالَ أَبُو محمَّد : قَول الله تَعَالَى يجب حمله على ظَاهره مَا لم يمْنَع من حمله على ظَاهره نَصُّ آخر أَو إِجْمَاع أَو ضَرُورَة حسّ ، وَقد علمنَا أَنَّ كلّ مَا كَانَ فِي مَكَان فَإِنَّهُ شاغل لذَلِك الْمَكَان وَمَالِي لَهُ ومتشكِّل بشكل الْمَكَان وَالْمَكَان متشكِّل بشكله ، وَلَا بُدَّ من أحد الْأَمريْنِ ضَرُورَة ، وَعلمنَا أَنَّ مَا كَانَ فِي مَكَان فَإِنَّهُ متناه بتناهي مَكَانَهُ ، وَهُوَ ذُو جِهَات سِتّ أَو خمس متناهية فِي مَكَانَهُ ، وَهَذِه كلّهَا صِفَات الْجِسْم ، فَلَمَّا صَحَّ مَا ذكرنَا علمنَا أَنَّ قَوْله تَعَالَى : **﴿وَنحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيْد﴾** ، **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُم﴾** ، وَقَوله تَعَالَى : **﴿مَا يَكُوْنُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَة إِلَّا هُوَ رَابِعُهُم﴾** إِنَّمَا هُوَ التَّدْبِير لذَلِك والإحاطة بِهِ فَقَط ضَرُورَة لانْتِفَاء مَا عدا ذَلِك " . انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٦) .

وقال الإمام الاسفراييني (٤٧١هـ) : " وَأَن تعلم أَنَّ خَالق الْعَالم لَا يجوز عَلَيْهِ الْحَد وَالنِّهَايَة لِأَنَّ الشَّيْء لَا يكون مَخْصُوصًا بِحَدّ إِلَّا أَن يَخُصَّهُ مُخَصص بذلك الْحَدّ ويقرِّره على تِلْكَ النِّهَايَة بِجَوَاز

غَيره من الْحُدُود عَلَيْهِ والصَّانع لَا يكون مصنوعاً وَلَا محدوداً وَلَا مُخَصّصاً ، وَأَصله فِي كتاب الله تَعَالَى قَوْله تَعَالَى : تَعَالَى قَوْله تَعَالَى : **﴿مَا يَكُوْنُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَة إِلَّا هُوَ رَابِعُهُم﴾** الْآيَة مَعَ قَوْله : **﴿فَأَتَى اللهُ بُنيَانَهُم مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾** ، وَمَعَ قَوْله : **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** ، وَلَو كَانَ مَخْصُوصًا بِحَدّ وَنِهَايَة وَجُمْلَة لم يجز أَن يكون مَنْسُوباً إِلَى أَمَاكِن مُخْتَلفَة متضادَّة ، وَكَانَ لَا يجوز أَن يكون مَعَ كلِّ وَاحِد وَأَن يكون على الْعَرْش وَأَن يَأْتِي ببنيان قوم سلّط عَلَيْهِم الْهَلَاك ، فجَاء من الْجمع بَين هَذِه الْآيَات تَحْقِيق القَوْل بِنَفْي الْحَد وَالنِّهَايَة واستحالة كَونه مَخْصُوصًا بِجِهَة من الْجِهَات ، وَفِي الْجمع بَين هَذِه الْآيَات دَلِيل على أَنَّ معنى قَوْله : **﴿مَا يَكُوْنُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَة إِلَّا هُوَ رَابِعُهُم﴾** إِنَّمَا هُوَ بِمَعْنى الْعلم بأسرارهم " . انظر : التبصير في الدِّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص١٥٨) .

وقال الإمام الآمدي (٦٣١هـ) : " وَلَيْسَ تَأْوِيل هَذِه الظَّوَاهِر وَحملهَا على هَذِه المحامل بمستبعد كَمَا حمل قَوْله تَعَالَى : **﴿وَهُوَ مَعكُمْ أَيْن مَا كُنْتُم﴾** ، وَقَوله : **﴿مَا يكون من نجوى ثَلَاثَة إِلَّا هُوَ رابعهم وَلَا خَمْسَة إِلَّا هُوَ سادسهم﴾** على معنى الْحِفْظ وَالرِّعَايَة" . انظر : غاية المرام في علم الكلام (ص١٤٣) .

وقال الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ) : " حَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الْآيَةِ مَعِيَّةُ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا شَكَّ فِي إِرَادَةِ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّ سَمْعَهُ أَيْضًا مَعَ عِلْمِهِ مُحِيطٌ بِهِمْ، وَبَصَرَهُ نَافِذٌ فِيهِمْ، فَهُوَ، سُبْحَانَهُ، مُطَّلِعٌ عَلَى خَلْقِهِ، لَا يَغِيبُ عَنْهُ مِنْ أُمُورِهِمْ شَيْءٌ" . انظر : تفسير القرآن العظيم (٨/ ٤٢) .

وقال الإمام أبو السُّعود (٩٨٢هـ) : **﴿إلاَّ هُوَ مَعَهُمْ﴾** يعلمُ ما يجرى بينهم وقرئ ولاَ أكثرُ بالرَّفعِ عطفاً عَلى محلِّ منْ نَجْوى أو محلِ ولا أدْنَى بأنْ جُعِلَ لاَ لنفي الجنس **﴿أَيْنَ مَا كَانُواْ﴾** من الأماكنِ ولو كانُوا تحتَ الأرضِ فإنَّ علمَهُ تعالىَ بالأشياءِ ليسَ لقربٍ مكانيَ حتَّى يتفاوت باختلافِ الأمكنةِ قُرباً وبُعداً " . انظر : تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) (٨/ ٢١٩) .

وقال الإمام إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي (١١٢٧هـ) : **﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾** أي : الله مع المتناجين بالعلم والسَّماع ، يعلم ما يجري بينهم ، ولا يخفى عليه ما هم فيه ، فكأنَّه مشاهدهم ومحاضرهم ، وقد تعالى عن المشاهدة والحضور معهم حضوراً جسمانياً **﴿أَيْنَ ما كانُوا﴾** أي : في أيِّ

مكان كانوا من الأماكن ، ولو كانوا تحت الأرض فإنَّ علمه تعالى بالأشياء ليس لقرب مكاني حتى يتفاوت باختلاف الأمكنة قُرباً وبُعداً " . انظر : تفسير روح البيان (٩/ ٣٢٥)

**رَابِعَاً :** قَوْلُهُ تَعَالَى : **﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾**﴿ الصافات:٩٩﴾ .

ومن أقوال أهل العلم في تفسير الآية الكريمة :

قال الإمام مقاتل بن سليمان (١٥٠هـ) : " يعني إلى رضا ربِّي " . انظر : تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ٣٨٠) .

وقال الإمام يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة (٢٠٠هـ) : " يَعْنِي: الْهِجْرَةَ، هَاجَرَ مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ إِلَى أَرْضِ الشَّامِ " . انظر : تفسير يحيى بن سلام (٢/ ٨٣٨) .

وقال الإمام الطَّبري (٣١٠هـ) : " وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ لَمَّا أَفْلَجَهُ اللهُ عَلَى قَوْمِهِ وَنَجَّاهُ مِنْ كَيْدِهِمْ: **﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي﴾** يَقُولُ: إِنِّي مُهَاجِرٌ مِنْ بَلْدَةِ قَوْمِي إِلَى اللهِ: أَيْ إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، وَمُفَارِقُهُمْ، فَمُعْتَزِلُهُمْ لِعِبَادَةِ اللهِ " . انظر : تفسير الطبري(١٩/ ٥٧٦) .

وقال الإمام أبو الليث السَّمرقندي (٣٧٣هـ) : " يعني: إنِّي مهاجر إلى طاعة ربِّي " . انظر : بحر العلوم (٣/ ١٣٩) .

وقال الإمام ابن أبي زَمَنِين المالكي (٣٩٩هـ) : " يَعْنِي: سيهديني الطَّرِيق، هَاجر من أَرْضِ الْعِرَاقِ إِلَى أَرْضِ الشَّامِ " . انظر : تفسير القرآن العزيز (٤/ ٦٥) .

وقال الإمام الحليمي (٤٠٣هـ) : " يعني الهجرة " . انظر : المنهاج في شعب الإيمان (٢/ ١٦٢) .

وقال الإمام ابن فورك (٤٠٦هـ) : " أي: إلى أرض الشَّام " .

وقال أيضاً : " أي: إلى مرضاة ربِّي، وهو المكان الذي أمرني بالذَّهاب إليه. وقيل: إلى الأرض المقدَّسة. قيل: أرض الشَّام " . انظر : تفسير ابن فورك من أول سورة المؤمنون – آخر سورة السجدة (١/ ٤٦٥) ، (٢/ ٢٣٦) بالترتيب.

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الثَّعلبي (٤٢٧هـ) : " أي إلى مرضاة ربِّي، وهو المكان الذي أمر بالذَّهاب إليه ... وقيل: ذاهِبٌ إِلَى رَبِّي بنفسي وعملي " . انظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٨/ ١٤٩) .

وقال الإمام محمَّد مكي بن أبي طالب المالكي (٤٣٧هـ) : " أي: إلى موعد ربِّي. وليس الإتيان إلى الله إتيان مقاربة منه، لأنَّه قريب في كلِّ أوان لا يبعده مكان ولا يقربه مكان، ولا يحويه مكان دون مكان، ولا يحتاج إلى مكان لأنَّه تعالى لم يزل قديماً قبل المكان ولا تجوز صفة القرب بالمكان إلَّا على الأجسام، لأنَّها محدثة بعد حدوث المكان، وكان الله ولا مكان " . انظر : الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه (٧/ ٤٦٧٣-٤٦٧٣) .

وقال الإمام الماوردي (٤٥٠هـ) : " في هذا القول ثلاثة تأويلات: أحدها: إنِّي منقطع إلى الله بعبادتي ، حكاه النقَّاش. الثَّاني: ذاهب إليه بقلبي وديني وعملي ، قاله قتادة. الثَّالث: مهاجر إليه بنفسي فهاجر من أرض العراق. قال مقاتل: هو أوَّل من هاجر من الخلق مع لوط وسارة. وفي البلد الذي هاجر إليه قولان: أحدهما: إلى أرض الشَّام. الثَّاني: إلى أرض حرَّان، حكاه النَّسائي" . انظر : تفسير الماوردي (النكت والعيون) (٥/ ٥٩) .

وقال الإمام الواحدي (٤٦٨هـ) : " قال ابن عبَّاس: مهاجر إلى ربِّي" . انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٣/ ٥٢٩) .

وقال أيضاً : " إلى المكان الذي أمرني بالهجرة إليه " . انظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٩١٢) .

وقال الإمام البغوي (٥١٠هـ) : " أَيْ : مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي، وَالْمَعْنَى: أَهْجُرُ دَارَ الْكُفْرِ وَأَذْهَبُ إِلَى مَرْضَاةِ رَبِّي " . انظر : تفسير البغوي (٤/ ٣٥) .

وقال الإمام الزَّمخشري (٥٣٨هـ) : " أراد بذهابه إلى ربِّه: مهاجرته إلى حيث أمره بالمهاجرة إليه من أرض الشَّام" . انظر : الكشاف (٤/ ٥٢) .

وقال الإمام محمود بن أبي الحسن الغزنوي (المتوفى: بعد ٥٥٣هـ) : " أي: إلى حيث أمرني ربِّي" . انظر : باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن (١/ ٣٩٧) .

وقال الإمام ابن الجوزي (٥٩٧هـ) : " في هذا الذَّهاب قولان: أحدهما: أنَّه ذاهب حقيقة، ثمَّ في وقت قوله هذا قولان:

أحدهما: أنَّه حين أراد هِجرة قومه ، فالمعنى: إنِّي ذاهب إلى حيث أمرني ربِّي عزَّ وجلَّ ﴿سَيَهْدِينِ﴾ إلى حيث أمرني، وهو الشَّام، قاله الأكثرون.

والثَّاني: حين أُلقي في النَّار، قاله سليمان بن صُرَد فعلى هذا، في المعنى قولان: أحدهما: ذاهب إلى الله بالموت، سيَهدين إلى الجنَّة. والثَّاني: ذاهب إلى ما قضى به ربِّي سيَهدين إلى الخَلاص من النَّار. والقول الثَّاني:إنِّي ذاهب إلى ربِّي بقلبي وعملي ونيَّتي، قاله قتادة " . انظر : زاد المسير (٣/ ٥٤٦) .

وقال الإمام الرَّازي (٦٠٦هـ) : " قَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿إِنِّي ذاهِبٌ إِلى رَبِّي﴾** يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ تَمَسُّكِ الْمُشَبِّهَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾**﴿فَاطِر: ١٠﴾ لِأَنَّ كَلِمَةَ إِلَى مَوْجُودَةٌ فِي قَوْلِهِ: **﴿إِنِّي ذاهِبٌ إِلى رَبِّي﴾** مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ الْإِلَهُ موجوداً في ذلك المكان، فكذلك هاهنا" . انظر : تفسير الرازي (٢٦/ ٣٤٤) .

وقال الإمام القرطبي (٦٧١هـ) : " هَذِهِ الْآيَةُ أَصْلٌ فِي الْهِجْرَةِ وَالْعُزْلَةِ. وَأَوَّلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَذَلِكَ حِينَ خَلَّصَهُ اللهُ مِنَ النَّارِ **﴿قالَ إِنِّي ذاهِبٌ إِلى رَبِّي﴾** ، أَيْ : مُهَاجِرٌ مِنْ بَلَدِ قَوْمِي وَمَوْلِدِي إِلَى حَيْثُ أَتَمَكَّنُ مِنْ عِبَادَةِ رَبِّي فَإِنَّهُ **﴿سَيَهْدِينِ﴾** فِيمَا نَوَيْتُ إِلَى الصَّوَابِ. قَالَ مُقَاتِلٌ: هُوَ أَوَّلُ مَنْ هَاجَرَ مِنَ الْخَلْقِ مَعَ لُوطٍ وَسَارَةَ، إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ وَهِيَ أَرْضُ الشَّامِ. وَقِيلَ: ذَاهِبٌ بِعَمَلِي وَعِبَادَتِي، وَقَلْبِي وَنِيَّتِي. فَعَلَى هَذَا ذَهَابُهُ بِالْعَمَلِ لَا بِالْبَدَنِ" . انظر : تفسير القرطبي (١٥/ ٩٧) .

وقال الإمام البيضاوي (٦٨٥هـ) : " إلى حيث أمرني ربِّي وهو الشَّام، أو حيث أتجرَّد فيه لعبادته " . انظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥/ ١٤) .

وقال الإمام النَّسفي (٧١٠هـ) : " إلى موضع أمرني بالذَّهاب إليه " . انظر : تفسير النسفي (٣/ ١٣٠) .

وقال الإمام ابن الوزير (٨٤٠هـ) : " أي: إلى حيث أمرني ربِّي " . انظر: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ، ابن الوزير (٥/ ٢٢٦، ٥/ ٢٣١) .

وبمثل الأقوال السَّابقة قال جمهور أهل العلم ... انظر : البحر المحيط (٩/ ١١٥) ، اللباب في علوم الكتاب (١٦/ ٣٢٩) ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ٥٧٠) ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٤١) ، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٦/ ٣٢٥) ، تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٣/ ٤٥١) ، الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية (٢/ ٢١٨) ، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٣/ ٣٨٥) ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٧/ ١٩٩) ، روح البيان (٧/ ٤٧٢) ، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٤/ ٦٠٨) ، التفسير المظهري (٨/ ١٢٥) ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (٤/ ٤٠٣) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١٢/ ١٢١) ، فتحُ البيان في مقاصد القرآن (١١/ ٤٠٥) ، مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (٢/ ٣٠٥) ، محاسن التأويل (٨/ ٢١٧) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٢٣/ ١٢٦) ، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) (٦/ ١٨) ، تفسير المراغي

(٢٣/ ٧١) ، تيسير الكريم الرَّحْمَن في تفسير كلام المنان (١/ ٧٠٥) ، التفسير القرآني للقرآن (١٢/ ١٠٠٣) ، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» (٢٣/ ١٤٦-١٤٧) ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤/ ١٦٥) ، التفسير الوسيط للقرآن الكريم (١٢/ ٩٩) ...

وكما قيل في الآية السَّابقة قيل في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ وَكانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ ﴿النساء:١٠٠﴾ . والمعنى : أنَّ من ترك البلد التي يعصى الله فيها جهاراً ولا يُطاع فراراً بدينه وهرباً إلى أرض لا يُعصى الله فيها ....فقد وقع أجره على الله تعالى ...

**خَامِسَاً :** قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّماءِ إِلهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ ﴿الزخرف:٨٤﴾.

ومن أقوال أهل العلم في تفسير الآية الكريمة :

قال الإمام عبد الرزَّاق الصَّنعاني (٢١١هـ) : " عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّماءِ إِلهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلهٌ﴾ ، قَالَ: «يُعْبَدُ فِي السَّمَاءِ وَيُعْبَدُ فِي الْأَرْضِ " . انظر : تفسير عبد الرزاق (٣/ ١٧٨) ..

وقال الإمام الطَّبري (٣١٠هـ) : " يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: وَاللهُ الَّذِي لَهُ الْأُلُوهَةُ فِي السَّمَاءِ مَعْبُودٌ، وَفِي الْأَرْضِ مَعْبُودٌ كَمَا هُوَ فِي السَّمَاءِ مَعْبُودٌ، لَا شَيْءَ سِوَاهُ تَصْلُحُ عِبَادَتُهُ؛ يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: فَأَفْرِدُوا لِمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ الْعِبَادَةَ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا غَيْرَهُ " . انظر : تفسير الطبري (٢٠/ ٦٥٩) .

وقال الإمام الزَّجَّاج (٣١١هـ) : " المعنى هو الموحَّدُ في السَّماء وفي الأرْضِ ". انظر : معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٤٢١) .

وقال الإمام أبو الليث نصر بن محمَّد بن أحمد بن إبراهيم السَّمرقندي (٣٧٣هـ) : " يعني: إله كلّ شيء، ويعلم كلّ شيء. ويقال: هو إله في السَّماء يعبد، وفي الأرض إله يعبد. ويقال: يوحَّد في السَّماء ويوحَّد في الأرض " . انظر : بحر العلوم (٣/ ١٦٦) .

وقال الإمام مكِّي بن أبي طالب المالكي (٤٣٧هـ) : " أي: هو المعبود في السَّماء وفي الأرض، فلا شيء تصلح له الألوهيَّة إلَّا هو. قال قتادة: معنى الآية: وهو الذي يعبد في السَّماء ويعبد في الأرض " . انظر : الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه (١٠/ ٦٧١١) .

وقال الإمام الماوردي (٤٥٠هـ) : " وهذا إبطال أن يكون غير الله إلَهاً وأنَّ الإلَه هو الذي يكون في السَّماء إلهاً وفي الأرض إلهاً وليست هذه صفة لغير الله، فوجب أن يكون هو الإله. وفي معنى الكلام وجهان: أحدهما: أنَّه الموحَّد في السَّماء والأرض، قاله مقاتل. الثَّاني: أنَّه المعبود في السَّماء والأرض ، قاله الكلبي." . انظر : تفسير الماوردي (النكت والعيون) (٥/ ٢٤١) .

وقال الإمام الواحدي (٤٦٨هـ) : " قال قتادة: يُعبد في السَّماء، وفي الأرض، وهو إله واحد لا إله إلَّا الله. وقال أبو علي الفارسي: المعنى عن الإخبار بإلهيَّته، لا عن الكون في السَّماء، أي: أنَّه تبارك اسمه يقصد بالعبادة في السَّماء والأرض" . انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٤/ ٨٣) .

وقال الإمام الزَّمخشري (٥٣٨هـ) : " ضمن اسمه تعالى معنى وصف، فلذلك علق به الظَّرف في قوله : " فِي السَّماءِ وَفِي الْأَرْضِ "،كما تقول، هو حاتم في طيّ حاتم في تغلب، على تضمين معنى الجواد الذي شهر به، كأنَّك قلت: هو جواد في طيّ جواد في تغلب. وقرئ: وهو الذي في السَّماء الله وفي الأرض الله. ومثله قوله تعالى : وَهُوَ اللهُ فِي السَّماواتِ وَفِي الْأَرْضِ كأنَّه ضمن معنى المعبود أو المالك أو نحو ذلك.

والرَّاجع إلى الموصول محذوف لطول الكلام، كقولهم: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، وزاده طولا أنَّ المعطوف داخل في حيِّز الصِّلة. ويحتمل أن يكون فِي السَّماءِ صلة الذي وإله خبر مبتدإ محذوف، على أنّ الجملة بيان للصِّلة. وأنّ كونه في السَّماء على سبيل الإلهيَّة والرُّبوبيَّة، لا على معنى الاستقرار. وفيه نفى الآلهة التي كانت تعبد في الأرض" . انظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٢٦٧) .

وقال الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ) : " أَيْ : هُوَ إِلَهُ مَنْ فِي السَّمَاءِ وَإِلَهُ من في الأرض يعبده أهلها وَكُلُّهُمْ خَاضِعُونَ لَهُ أَذِلَّاءُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾** ﴿الْأَنْعَامِ: ٣﴾ أَيْ: هُوَ الْمَدْعُوُّ اللهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ. **﴿وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾** أَيْ: هُوَ خَالِقُهُمَا وَمَالِكُهُمَا وَالْمُتَصَرِّفُ فِيهِمَا، بِلَا مُدَافَعَةٍ وَلَا مُمَانَعَةٍ، فَسُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنِ الْوَلَدِ، وَتَبَارَكَ: أَيِ اسْتَقَرَّ لَهُ السَّلَامَةُ

مِنَ الْعُيُوبِ وَالنَّقَائِصِ؛ لِأَنَّهُ الرَّبُّ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، الْمَالِكُ لِلْأَشْيَاءِ، الَّذِي بِيَدِهِ أَزِمَّةُ الْأُمُورِ نَقْضًا وَإِبْرَامًا" . انظر : تفسير ابن كثير (٧/ ٢٢٣) .

وبمثل الأقوال السَّابقة قال جمهور أهل العلم ... انظر : تفسير القرطبي (١٦/ ١٢١) ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥/ ٩٧) ، تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل (٦/ ١٤٢) ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٦٠٩) ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ١٩٢) ، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٧/ ٥٧) ، تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٤/ ٩٥) ، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٣/ ٥٧٦) ، تفسير أبي السعود ( إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) (٨/ ٥٧) ، روح البيان (٨/ ٣٩٧) ، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٥/ ٢٧٣) ، التفسير المظهري (٨/ ٣٦٥) ، فتح القدير (٤/ ٦٤٩) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١٣/ ١٠٥) ، فتحُ البيان في مقاصد القرآن (١٢/ ٣٧٩) ، مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (٢/ ٣٨٩) ، تفسير المراغي (٢٥/ ١١٥) ...

وكما قيل في الآية السَّابقة قيل في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّماوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾﴿الأنعام:٣﴾ . والمعنى : أنَّ الله تعالى فِي السَّماءِ مَعْبُودٌ، وَفِي الْأَرْضِ مَعْبُودٌ ، أو أنَّه الموحَّدُ في السَّماء وفي الأرْضِ ، كما تقول : هو الخليفة في الشَّرق والغرب ...

**سَادِسَاً : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَما يَخْرُجُ مِنْها وَما يَنْزِلُ مِنَ السَّماءِ وَما يَعْرُجُ فِيها وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللهُ بِما تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾﴿الحديد : ٤﴾ .**

ومن أقوال أهل العلم في تفسير الآية الكريمة :

وقال الإمام أبو المظفَّر السَّمعاني (٤٨٩هـ) : " وَقَوله: ﴿وَهُوَ مَعكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُم﴾ أَي: بِعِلْمِهِ وَقدرته، ذكره ابْن عَبَّاس وَغَيره. وَقَالَ الْحسن: هُوَ مَعكُم بِلَا كَيفَ. وَقَوله: ﴿أَيْنَمَا كُنْتُم﴾ أَي: حَيْثُمَا كُنْتُم." . انظر : تفسير القرآن (٥/ ٣٦٥) .

وقال الإمام ابن عطيَّة الأندلسي : " معناه : بقدرته وعلمه وإحاطته ، وهذه آية أجمعت الأمَّة على هذا التَّأويل فيها ، وأنَّها مخرجة عن معنى لفظها المعهود ودخل في الإجماع من يقول بأنَّ المشتبه كلّه ينبغي أن يمرّ ويؤمن به ولا يفسَّر ، فقد أجمعوا على تأويل هذه لبيان وجوب إخراجها عن ظاهرها . قال سفيان الثَّوري : معناه : علمه معكم وتأوّلهم هذه حجَّة عليهم في غيرها " . انظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٢٣٣) .

وقال الإمام محمَّد صديق خان القِنَّوجي (١٣٠٧هـ) : " بقدرته وسلطانه وعلمه عموماً، وبفضله ورحمته خصوصاً، فليس ينفكّ أحد من تعليق علم الله تعالى وقدرته به أينما كان من أرض أو سماء، بر أو بحر، وقيل : هو معكم بالحفظ والحراسة، قال ابن عبَّاس: عالم بكم، وهذا تمثيل للإحاطة بما يصدر منهم، أينما داروا في الأرض من برّ وبحر" . انظر : فتحُ البيان في مقاصد القرآن (١٣/ ٣٩٨) .

وقال الإمام محمَّد سيِّد طنطاوي (١٤٣١هـ) : " أي: وهو معكم بعلمه ولطفه ورحمته ... أينما كنتم وحيثما وجدتم.

قال الآلوسي: قوله- تعالى-: وهو معكم أينما كنتم تمثيل لإحاطة علمه- تعالى- بهم، وتصوير لعدم خروجهم عنه أينما كانوا، وقيل : المعيَّة مجاز مرسل عن العلم بعلاقة السَّببيَّة والقرينة السّياق واللحاق مع استحالة الحقيقة.

وقد أوَّل السَّلف هذه الآية بذلك، أخرج البيهقي في " الأسماء والصِّفات " عن ابن عبَّاس أنَّه قال فيها: عالم بكم أينما كنتم.

وأخرج- أيضاً- عن سفيان الثَّوري أنَّه سئل عنها فقال: علمه معكم.

وفي البحر: أنَّه أجمعت الأمَّة على هذا التَّأويل فيها، وأنَّها لا تحمل على ظاهرها من المعيَّة بالذَّات " . انظر : التفسير الوسيط للقرآن الكريم (١٤/ ٢٠٠) .

وكما قيل في الآية السَّابقة قيل في قوله تعالى : **﴿قالَ لا تَخافا إِنَّنِي مَعَكُما أَسْمَعُ وَأَرى﴾**﴿طه:٤٦﴾ ، وقوله : **﴿فَلا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمالَكُمْ﴾**﴿محمد : ٣٥﴾ ...

والمعنى : هو معهم بالْإِحَاطَة وَالْعلم والقدرته والسُّلطان ...

**سَابِعَاً : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمالُهُمْ كَسَرابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ ماءً حَتَّى إِذا جاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً وَوَجَدَ اللهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسابَهُ وَاللهُ سَرِيعُ الْحِسابِ﴾**﴿النور: ٣٩﴾ .

ومن أقوال أهل العلم في تفسير الآية الكريمة :

وقال الإمام يحيى بن سلام القيرواني (٢٠٠هـ) : " ثَوَابَ عَمَلِهِ " . انظر : تفسير يحيى بن سلام (١/ ٤٥٣) .

وقال الإمام الشَّريف الرَّضي (٤٠٦هـ) : " المعنى : فوجد وعيد اللهّ سبحانه عند انتهائه إلى منقطع عمله السَّيّء ، فكاله بصواعه ، وجازاه بجزائه " . انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ٢٤٥) .

وقال الإمام مكِّي بن أبي طالب المالكي (٤٣٧هـ) : " أي : ووجد هذا الكافر وعد الله بالجزاء على عمله بالمرصاد، فوفَّاه حساب عمله وجازاه عليه. هذا معنى قول ابن عبَّاس وأبي بن كعب، ومجاهد، والحسن، وقتادة، وابن زيد.

فالضَّمير في ﴿لَمْ يَجِدْهُ﴾ و ﴿جَآءَهُ﴾ للظَّمآن، والضَّمير في ﴿وَوَجَدَ﴾ للكافر الذي ضرب الله مثلاً بالظَّمآن. فالمعنى : أنَّ الكافر يأتي يوم القيامة أحوج ما كان إلى عمله فلا يجد شيئاً، كهذا الظَّمآن يأتي إلى السَّراب الذي يظنُّه ماء أحوج ما كان إليه لشدَّة عطشه فلا يجد شيئاً " . انظر : الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه (٨/ ٥١٢١-٥١٢٢) .

وقال الإمام ابن الجوزي (٥٩٧هـ) : " أي: قَدِم على الله فَوَفَّاهُ حِسابَهُ أي: جازاه بعمله وهذا في الظَّاهر خبر عن الظَّمآن، والمراد به الخبر عن الكافر " . انظر : زاد المسير في علم التفسير (٣/ ٢٩٩) .

وقال الإمام الرَّازي (٦٠٦هـ) : " أَيْ : وَجَدَ عِقَابَ اللهَّ الَّذِي تَوَعَّدَ بِهِ الْكَافِرَ عِنْدَ ذَلِكَ فَتَغَيَّرَ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ ظَنِّ النَّفْعِ الْعَظِيمِ إِلَى تَيَقُّنِ الضَّرَرِ الْعَظِيمِ، أَوْ وَجَدَ زَبَانِيَةَ اللهَّ عِنْدَهُ يَأْخُذُونَهُ فَيُقْبِلُونَ بِهِ إِلَى جَهَنَّمَ فَيَسْقُونَهُ الْحَمِيمَ وَالْغَسَّاقَ " . انظر : تفسير الرازي (٢٤/ ٣٩٩-٤٠٠) .

وقال الإمام القرطبي (٦٧١هـ) : " أَيْ وَجَدَ اللهَّ بِالْمِرْصَادِ ﴿فَوَفَّاهُ حِسابَهُ﴾ أَيْ : جَزَاءَ عَمَلِهِ. قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

فَوَلَّى مُدْبِرًا يَهْوِي حَثِيثًا     وَأَيْقَنَ أَنَّهُ لَاقَى الْحِسَابَا

وَقِيلَ: وَجَدَ وَعْدَ اللهَّ بِالْجَزَاءِ عَلَى عَمَلِهِ. وَقِيلَ: وَجَدَ أَمْرَ اللهَّ عِنْدَ حَشْرِهِ، والمعنى متقارب " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٢٨٣) .

وقال الإمام النَّسفي (٧١٠هـ) : " أي : جزاء الله كقوله : ﴿يَجِدِ اللهَّ غَفُوراً رَحِيماً﴾﴿النساء:١١٠﴾ ، أي يجد مغفرته ورحمته ﴿عِندَهُ﴾ عند الكافر ﴿فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ﴾ أي : أعطاه جزاء عمله وافياً كاملاً وحد بعد تقدّم الجمع حملاً على كلِّ واحد من الكفَّار " . انظر : تفسير النسفي (٢/ ٥٠٩) .

وقال الإمام أبو حيَّان (٧٤٥هـ) : " أَيْ وَوَجَدَ مَقْدُورَ اللهَّ عَلَيْهِ مِنْ هَلَاكٍ بِالظَّمَأِ عِنْدَهُ ، أَيْ : عِنْدَ مَوْضِعِ السَّرَابِ فَوَفَّاهُ مَا كُتِبَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ. وَهُوَ الْمَحْسُوبُ لَهُ، وَاللهُّ مُعَجِّلٌ حِسَابَهُ لَا يُؤَخِّرُهُ عَنْهُ فَيَكُونُ الْكَلَامُ مُتَنَاسِقًا آخِذًا بَعْضُهُ بِعُنُقِ بَعْضٍ. وَذَلِكَ بِاتِّصَالِ الضَّمَائِرِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَيَكُونُ هَذَا التَّشْبِيهُ مُطَابِقًا لِأَعْمَالِهِمْ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُمُ اعْتَقَدُوهَا نَافِعَةً فَلَمْ تَنْفَعْهُمْ وَحَصَلَ لَهُمُ الْهَلَاكُ بِإِثْرِ مَا حُوسِبُوا " . انظر : البحر المحيط في التفسير (٨/ ٥٢) .

وبنفس المعاني السَّابقة قال جمهور أهل العلم ...

**ثَامِناً :** قَوْلُهُ تَعَالَى : **﴿وَلِلهَّ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِّ﴾** ﴿البقرة:١١٥﴾ .

ومن أقوال أهل العلم في تفسير الآية الكريمة :

وقال الإمام أبو الليث السَّمرقندي (٣٧٣هـ) : " يعني : أينما تولُّوا وجوهكم في الصَّلاة فثمَّ وجه الله ، قال بعضهم: فثمَّ قبلة الله. ويقال يعني: فثمَّ رضا الله ، ويقال: فثمَّ ملك الله " . انظر : بحر العلوم (١/ ٨٧)

وقال الإمام الشَّريف الرَّضي (٤٠٦هـ) : " أي : جهة التَّقرُّب إلى اللهّ. والطَّريق الدالَّة عليه ، ونواحى مقاصده ومعتمداته الهادية إليه" . انظر : تلخيص البيان فى مجازات القرآن (٢/ ١١٨) .

وقال الإمام ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) : " إِنَّمَا مَعْنَاهُ ثمَّ الله تَعَالَى بِعِلْمِهِ وقبوله لمن توجه إِلَيْهِ " . انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ١٢٧) .

وقال الإمام الواحدي (٤٦٨هـ) : " أَيْ: فهناك قِبلة الله وجهته التي تعبَّدكم الله بالتَّوجُّه إليها " . انظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ١٢٦) .

وقال الإمام أبو المظفَّر السَّمعاني (٤٨٩هـ) : " قَالَ مُجَاهِد: قبْلَة الله. الْوَجْه: بِمَعْنى الْقبْلَة، وَكَذَلِكَ الوجهة والجهة: هِيَ الْقبْلَة. وَقيل: مَعْنَاهُ رضَا الله، وَقيل: مَعْنَاهُ قصد الله، وَمِنْه قَول الشَّاعِر:

اسْتَغْفر الله ذَنباً لست أحصيه     ربّ الْعباد إِلَيْهِ الْوَجْه وَالْعَمَل

يَعْنِي: إِلَيْهِ الْقَصْد وَالْعَمَل.

وَقد ذكر الله تَعَالَى الْوَجْه فِي كِتَابه فِي أحد عشر موضعاً، وَهُوَ صفة لله تَعَالَى وَتَفْسِيره: قِرَاءَته وَالْإِيمَان بِهِ " . انظر : تفسير القرآن (١/ ١٢٩) .

وقال الإمام الزَّمخشري (٥٣٨هـ) : " أي : جهته التي أمر بها ورضيها. والمعنى : أنَّكم إذا مُنعتم أن تصلُّوا في المسجد الحرام أو في بيت المقدس، فقد جعلت لكم الأرض مسجداً فصلُّوا في أي بقعة شئتم من بقاعها، وافعلوا التولية فيها فإنَّ التَّولية ممكنة في كلِّ مكان لا يختصّ إسكانها في مسجد دون مسجد ولا في مكان دون مكان" . انظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ١٨٠) .

وقال الإمام محمود بن أبي الحسن بن الحسين النَّيسابوري (المتوفى: نحو ٥٥٠هـ) : " أي: الاتجاه إلى الله، أي: وجه عبادة الله" . انظر : إيجاز البيان عن معاني القرآن (١/ ١٢٠) .

وقال الإمام ابن الجوزي (٥٩٧هـ) : " فيه قولان: أحدهما: فثمَّ الله، يريد: علمه معكم أين كنتم. وهذا قول ابن عبَّاس، ومقاتل. والثَّاني: فثمَّ قبلة الله، قاله عكرمة، ومجاهد" . انظر : زاد المسير في علم التفسير (١/ ١٠٤) .

وقال الإمام الرَّازي (٦٠٦) : " ... فَمَعْنَى الْآيَةِ: فَأَيْنَما تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ لِنَوَافِلِكُمْ فِي أَسْفَارِكُمْ: فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ فَقَدْ صَادَفْتُمُ الْمَطْلُوبَ ...

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الْآيَةُ مِنْ أَقْوَى الدَّلَائِلِ عَلَى نَفْيِ التَّجْسِيمِ وَإِثْبَاتِ التَّنْزِيهِ، وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

**الْأَوَّلُ:** أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿**وَللهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ**﴾ فَبَيَّنَ أَنَّ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ مَمْلُوكَتَانِ لَهُ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِهَةَ أَمْرٌ مُمْتَدٌّ فِي الْوَهْمِ طُولًا وَعَرْضًا وَعُمْقًا، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ فَهُوَ مُؤَلَّفٌ مُرَكَّبٌ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِقٍ وَمُوجِدٍ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ عَامَّةٌ فِي الْجِهَاتِ كُلِّهَا، أَعْنِي الْفَوْقَ وَالتَّحْتَ، فَثَبَتَ بِهَذَا أَنَّهُ تَعَالَى خَالِقُ الْجِهَاتِ كُلِّهَا، وَالْخَالِقُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْمَخْلُوقِ لَا مَحَالَةَ، فَقَدْ كَانَ الْبَارِي تَعَالَى قَبْلَ خَلْقِ الْعَالَمِ مُنَزَّهًا عَنِ الْجِهَاتِ وَالْأَحْيَازِ، فَوَجَبَ أَنْ يَبْقَى بَعْدَ خَلْقِ الْعَالَمِ كَذَلِكَ لَا مَحَالَةَ لِاسْتِحَالَةِ انْقِلَابِ الْحَقَائِقِ وَالْمَاهِيَّاتِ.

**الْوَجْهُ الثَّانِي:** أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿**فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ**﴾ وَلَوْ كَانَ اللهُ تَعَالَى جِسْمًا وَلَهُ وَجْهٌ جُسْمَانِيٌّ لَكَانَ وَجْهُهُ مُخْتَصًّا بِجَانِبٍ مُعَيَّنٍ وَجِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ فَمَا كَانَ يَصْدُقُ قَوْلُهُ: ﴿**فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ**﴾ فَلَمَّا نَصَّ اللهُ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ عَلِمْنَا أَنَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَاحْتَجَّ الْخَصْمُ بِالْآيَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

**الْأَوَّلُ:** أَنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْوَجْهِ للهِ تَعَالَى وَالْوَجْهُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ كَانَ جِسْمًا.

**الثَّانِي:** أَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ نَفْسَهُ بِكَوْنِهِ وَاسِعًا، وَالسَّعَةُ مِنْ صِفَةِ الْأَجْسَامِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْوَجْهَ وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عِبَارَةً عَنِ الْعُضْوِ الْمَخْصُوصِ لكنا بينا أنا لو حملناه هاهنا عَلَى الْعُضْوِ لَكَذَبَ قَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾** لِأَنَّ الْوَجْهَ لَوْ كَانَ مُحَاذِيًا لِلْمَشْرِقِ لَاسْتَحَالَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ أَنْ يَكُونَ مُحَاذِيًا لِلْمَغْرِبِ أَيْضًا، فَإِذَنْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّأْوِيلِ وَهُوَ مِنْ وُجُوهٍ:

**الْأَوَّلُ:** أَنَّ إِضَافَةَ وَجْهِ اللَّهِ كَإِضَافَةِ بَيْتِ اللَّهِ وَنَاقَةِ اللَّهِ، وَالْمُرَادُ مِنْهَا الْإِضَافَةُ بِالْخَلْقِ وَالْإِيجَادِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيفِ، فَقَوْلُهُ: **﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾** أَيْ: فَثَمَّ وَجْهُهُ الَّذِي وَجَّهَكُمْ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْمَشْرِقَ وَالْمَغْرِبَ لَهُ بِوَجْهَيْهِمَا، وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْقِبْلَةِ إِنَّمَا يَكُونُ قِبْلَةً لِنَصْبِهِ تَعَالَى إِيَّاهَا، فَأَيُّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ الْعَالَمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْخَلْقِ وَالْإِيجَادِ نَصَبَهُ وَعَيَّنَهُ فَهُوَ قِبْلَةٌ.

**الثَّانِي:** أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْوَجْهِ الْقَصْدَ وَالنِّيَّةَ قَالَ الشَّاعِرُ:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ أُحْصِيهِ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ" .

انظر : تفسير الرازي (٤/ ١٨-٢١ باختصار) .

وقال الإمام النَّسفي (٧١٠هـ) : " أي : جهته التي أمر بها ورضيها ، والمعنى : أنَّكم إذا مُنعتم أن تُصلُّوا في المسجد الحرام أو في بيت المقدس ، فقد جعلتُ لكم الأرض مسجداً فصلُّوا في أي بقعة شئتم من بقاعها وافعلوا التولية فيها ، فإن التَّولية ممكنة في كلِّ مكان " . انظر : تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) (١/ ١٢٣) .

وقال الإمام مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (١٠٣٣هـ) : " أَي : فثمَّ رضَا الله وثوابه" . انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص١٤٢) .

وقال الإمام السَّفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) : " أَيْ فَثَمَّ رِضَاهُ وَثَوَابُهُ ... وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْوَجْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى **﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾**﴿البقرة: ١١٥﴾ الْجِهَةُ الَّتِي وَجَّهَنَا اللَّهُ إِلَيْهَا أَيِ الْقِبْلَةِ" . انظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية (١/ ٢٢٨) .

## الفَصْلُ السَّادِسُ

## الأَحَادِيْثُ المُغَايِرَةُ لِحَدِيْثِ الجَارِيَةِ وَلِكُلِّ مَا يُوْهِمُ ظَاهِرُهُ العُلُوَّ المَكَانِي لله تَعَالَى

جَاء فِي السُّنَّة المطهَّرة العَديْد مِنَ الأَحَادِيْثُ المغايرة لِلأَحَادِيْثِ التِي يُوْهِمُ ظَاهِرُهَا العُلُو المَكَانِي لله تَعَالَى ، وَمنْ أهمِّ تِلكَ الأَحَاديْث :

أَوَّلاً : قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ " . أخرجه أحمد في المسند (١٥/ ٢٧٤ برقم ٩٤٦١) ، قال الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند : " إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عمارة بن غزية، فمن رجال مسلم. وأخرجه مسلم (٤٨٢) عن هارون بن معروف، بهذا الإسناد. وقرن بهارون عمرو بن سَوادٍ. وأخرجه أبو داود (٨٧٥) ، والنسائي ٢/ ٢٢٦، وأبو عوانة ٢/ ١٨٠، والطبراني في "الدعاء" (٦١٣) ، والبيهقي ٢/ ١١٠، والبغوي (٦٥٨) من طرق عن ابن وهب، به. وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١/ ٢٣٤، والطبراني في "الدعاء" (٦١١) و (٦١٢) من طريق يحيى بن أيوب، عن عمارة بن غزية، به. وفي الباب عن ابن عباس، سلف برقم (١٩٠٠) ، وفيه: "وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء، فقَمِن أن يُستَجاب لكم". قوله: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"، قال السندي: الظاهر أن "ما" مصدرية، و"كان" تامة، والجار متعلق بالقرب، وخبر "أقرب" محذوف، تقديره: حاصل له، وجملة "وهو ساجد" حال من ضمير "حاصل"، والمعنى: أقرب أكوان العبد من ربه تبارك وتعالى حاصل حين كونه ساجداً. قال القرطبي: هذا أقرب بالرتبة والكرامة، لا بالمسافة والمساحة " .

وظاهرُ الحديث يُشير إلى أنَّ حالة السُّجود تُقرِّب الإنسان من مولاه ، بل هي الحالة الأولى التي يكون فيها العبد أقرب ما يكون من مولاه ، وهذا ينسف ما جاء في حديث الجارية وغيره من الأدلَّة التي يستشهد بها من من صرَّحوا بالعلوِّ المكانيِّ لله تعالى ، وأنَّه في السَّماء ، والعياذ بالله ...

ولَمَّا كان الله تعالى منزَّهاً عن المكان والجهة ... فقد ذهب علماء الأمَّة في شرحهم للحديث ... إلى تأويل كلّ ما من شأنه أن يضيف العلو المكاني إلى الله تعالى ، وبما ينسجم مع القواطع العقديَّة وقواعد اللغة العربية ...

ففي شرحه للحديث قال القاضي عياض اليحصبي (٥٤٤ هـ) : " معناه : من رحمته وإجابته " . انظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ١٧٧) .

وأضاف : " القُرْب هاهنا من الله معناه: من رحمة ربِّه وفضله، ولذلك حضَّه على السُّؤال والطَّلب " . انظر : شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ لِلقَاضِى عِيَاض المُسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم (٢/ ٣٩٨) .

وقال الإمام أحمد بن عمر القرطبي المالكي (٦٥٦هـ) : " هذا قُربٌ بالرُّتبة والكرامة ، لا بالمسافة والمساحة ؛ إذ هو مُنَزَّهٌ عن الزَّمان والمكان " . انظر : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥/ ٢١) .

وقال الإمام إبراهيم بن يوسف ابن قرقول (٥٦٩هـ) : " أي: من رحمة ربِّه عزَّ وجلَّ " . انظر : مطالع الأنوار على صحاح الآثار (٥/ ٣٢٩) .

وقال الإمام النَّووي (٦٧٦هـ) : " قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " أقرب ما يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ " ، مَعْنَاهُ : أَقْرَبُ مَا يَكُونُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ وَفَضْلِهِ " . انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٤/ ٢٠٠) .

وقال الإمام شهاب الدِّين الرَّملي الشَّافعي (٨٤٤هـ) : " أي: أقرب ما يكون من رحمة ربِّه وفضله " وهو ساجد " ، الواو في " وهو " للحال، أي: أقرب حالات العبد من رحمة ربِّه حال كونه ساجدًا، وإنَّما يكون العبد في السُّجود أقرب من سائر أحوال الصَّلاة وغيرها لأنَّ العبد بقدر ما يبعد عن نفسه يقرب من ربِّه، والسُّجود غاية التَّواضع وترك التَّكبُّر وكسر النَّفس؛ لأنَّها لا تأمر الرَّجل بالمذلَّة، ولا ترضى بها، ولا بالتَّواضع، بل بخلاف ذلك، فإذا سجد فقد خالف نفسه وبعد عنها فإذا بعد عنها قرب من رِّبه " . انظر : شرح سنن أبي داود (٤/ ٦٩١) .

وقال الإمام بدر الدِّين العينى (٨٥٥هـ) : " معناه : أقرب ما يكون من رحمة ربِّه وفضله " . انظر : شرح سنن أبي داود (٤/ ٨٢) .

وقال الإمام السُّيوطي (٩١١هـ) : " قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : هَذَا أَقْرَبُ بِالرُّتْبَةِ وَالْكَرَامَةِ لَا بِالْمَسَافَةِ ، لأَنَّه مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَكَانِ وَالْمِسَاحَةِ وَالزَّمَانِ ، وَقَالَ الْبَدْرُ بْنُ الصَّاحِبِ فِي تَذْكِرَتِهِ : فِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إلى نَفْيِ الْجِهَةِ عَنِ اللهَّ تَعَالَى ، وَأَنَّ الْعَبْدَ فِي انْخِفَاضِهِ غَايَةُ الِانْخِفَاضِ يَكُونُ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ إلى اللهَّ تَعَالَى " . انظر : حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع السنن) (٢/ ٢٢٦) .

وقال أيضاً : " قَالَ الْقُرْطُبِيّ : هَذَا أَقْرَب بِالرُّتْبَةِ وَالْكَرَامَة لَا بِالْمَسَافَةِ وَالْمِسَاحَة لأَنَّه تَعَالَى مُنَزَّه عَنْ الْمَكَان وَالزَّمَان . وَقَالَ الْبَدْر بْن الصَّاحِب فِي تَذْكِرَته : فِي الْحَدِيث إِشَارَة إلى نَفْي الْجِهَة عَنْ اللهَّ تَعَالَى ، وَأَنَّ الْعَبْد فِي اِنْخِفَاضه غَايَة الِانْخِفَاض يَكُون أَقْرَب إلى اللهَّ تَعَالَى . قُلْت : بُنِيَ عَلَى أَنَّ الْجِهَة الْمُتَوَهَّم ثُبُوتهَا لَهُ تَعَالَى جَلَّ وَعَلَا جِهَة الْعُلُوّ ، وَالْحَدِيث يَدُلّ عَلَى نَفْيهَا وَإِلَّا فَالْجِهَة السُّفْلَى لَا يُنَافِي

هَذَا الْحَدِيث بَلْ يُوهِم ثُبُوتهَا بَلْ قَدْ يُبْحَث فِي نَفْي الْجِهَة الْعُلْيَا بِأَنَّ الْقُرْب إلى الْعَالِي يُمْكِن حَالَة الِانْخِفَاض بِنُزُولِ الْعَالِي إلى الْمُنْخَفِض ، كَمَا جَاءَ نُزُوله تَعَالَى كُلّ لَيْلَة إلى السَّماء عَلَى أَنَّ الْمُرَاد الْقُرْب مَكَانَة وَرُتْبَة وَكَرَاهَة لَا مَكَانًا ، فَلَا تَتِمّ الدَّلَالَة أَصْلًا ثُمَّ الْكَلَام فِي دَلَالَة الْحَدِيث عَلَى نَفْي الْجِهَة وَإِلَّا فَكَوْنه تَعَالَى مُنَزَّهًا عَنْ الْجِهَة مَعْلُوم بِأَدِلَّتِهِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَم " . انظر : حاشية السُّيوطي والسندي على سنن النسائي (٢/ ٣٠٢) .

وقال الإمام ا بن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) : " ... أي من رحمته ولطفه وإنعامه عليه " . انظر : المنهاج القويم (١/ ١٠٤).

وقال الإمام محمَّد الصدّيقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (٩٨٦هـ) : " ... أي : من رحمة ربِّه وفضله " . انظر : مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار (٤/ ٢٤٢) .

وقال الإمام شهاب الدِّين الرَّملي (١٠٠٤هـ) : " فَرُبَّمَا يُتَوَهَّمُ قُرْبُ مَسَافَةٍ فَسُنَّ سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى: أَيْ عَنْ قُرْبِ الْمَسَافَاتِ " . انظر : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (١/ ٤٩٩) .

وقال الإمام علي بن (سلطان) القاري (١٠١٤هـ) : " وَصَحَّ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، وَرُبَّمَا يُتَوَهَّمُ قُرْبُ مَسَافَةٍ فَنُدِبَ فِيهِ التَّسْبِيحُ ، قَالَ الطِّيبِيُّ: الِاسْمُ هُنَا صِلَةٌ بِدَلِيلِ أَنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: «سُبْحَانَ رُبِّيَ الْأَعْلَى» ، فَحُذِفَ الِاسْمُ، وَهَذَا عَلَى قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الِاسْمَ غَيْرُ الْمُسَمَّى، وَقِيلَ: الِاسْمُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ صِلَةٍ، وَالْمَعْنَى تَنْزِيهُ اسْمِهِ عَنْ أَنْ يُبْتَذَلَ، وَأَنْ لَا يُذْكَرَ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ، قَالَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ: كَمَا يَجِبُ تَنْزِيهُ ذَاتِهِ عَنِ النَّقَائِصِ يَجِبُ تَنْزِيهُ الْأَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ لَهَا عَنِ الرَّفَثِ وَسُوءِ الْأَدَبِ " . انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢/ ٧١٤) .

وقال أيضاً : " أَسْنَدَ الْقُرْبَ إلى الْوَقْتِ، وَهُوَ لِلْعَبْدِ مَجَازًا، أَيْ: هُوَ فِي السُّجُودِ أَقْرَبُ مِنْ رَبِّهِ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ، وَالْمَعْنَى: أَقْرَبُ أَكْوَانِ الْعَبْدِ وَأَحْوَالِهِ مِنْ رِضَا رَبِّهِ وَعَطَائِهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، وَقِيلَ: أَقْرَبُ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفُ الْخَبَرِ لِسَدِّ الْحَالِ مَسَدَّهُ، " وَهِيَ (وَهُوَ سَاجِدٌ) ، أَيْ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ حَاصِلٌ فِي حَالِ كَوْنِهِ سَاجِدًا ( «فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ» ) : قَالَ ابْنُ الْمَلَكِ: وَهَذَا؛ لِأَنَّ حَالَةَ السُّجُودِ تَدُلُّ عَلَى غَايَةِ تَذَلُّلٍ، وَاعْتِرَافٍ بِعُبُودِيَّةِ نَفْسِهِ وَرُبُوبِيَّةِ رَبِّهِ، فَكَانَ مَظِنَّةَ الْإِجَابَةِ فَأَمَرَهُمْ بِإِكْثَارِ الدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ،

قَالَ: وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ كَثْرَةِ السُّجُودِ عَلَى طُولِ الْقِيَامِ" . انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢/ ٧٢٢) .

وقال الإمام محمَّد علي بن علَّان الصدِّيقي (١٠٥٧هـ) : " فلمَّا نزلت: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ﴿الأعلى: ١٤﴾ قال: " اجعلوها في سجودكم " ، وحكمته أنَّه ورد : «أقرب ما يكون العبد من ربِّه إذا كان ساجداً» ، فخصَّه بالأعلى: أي عن الجهات والمسافات لئلَّا يتوهَّم بالأقربيَّة ذلك، وقيل : لمَّا كان الأعلى أفعل تفضيل وهو أبلغ من العظيم والسُّجود " . انظر : دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٦/ ٦٤٣) .

وقال أيضاً : " أقرب " مبتدأ مضاف للمصدر المنسبك من ما وصلتها، والخبر محذوف وجوباً، أي: أقرب ما يكون العبد من ربِّه قُرباً معنوياً حاصل إذا كان " وهو ساجد " الجملة الحاليَّة سادَّة مسد الخبر المحذوف، فلذا وجب حذفه. والدَّليل على أنَّها ليست خبراً أنَّ الجملة الواقعة خبراً لا يدخلها الواو، وأخذ منه ردّ القول بالجهة لله تعالى عن ذلك " . انظر : دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٧/ ٢٢٥) .

وقال أيضاً : " أي : قُرباً معنوياً قُرب مكانة لا قُرب مكان " . انظر : دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٧/ ٣٠١) .

وقال الإمام محمَّد السِّندي (١١٣٨هـ) : " فربَّما يتوهَّم قُرب المسافة فندب سبحان ربِّي الأعلى دفعاً لذلك التَّوهُّم ، وأيضاً في السُّجود غاية انحطاط من العبد فناسبه أن يصف فيه ربَّه بالعلوِّ ، والله تعالى أعلم " . انظر : فتح الودود في شرح سنن أبي داود (١/ ٥١٩) .

وقال أيضاً : " فَرُبَّمَا يُتَوَهَّمُ قُرْبَ الْمَسَافَةِ فَنُدِبَ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى دَفْعًا لِذَلِكَ التَّوَهُّمِ ، وَأَيْضًا فِي السُّجُودِ غَايَةُ انْحِطَاطٍ مِنَ الْعَبْدِ فَيُنَاسِبُهُ أَنْ يَصِفَ فِيهِ رَبَّهُ بِالْعُلُوِّ ". انظر : حاشية السندي على سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه) (١/ ٢٨٩) .

وقال أيضاً : " أقربُ مَا يكون العَبْد من ربِّه عزَّ وجلَّ ، الظَّاهِر أَنَّ " مَا " مَصْدَرِيَّة وَكَانَ تَامَّة ، وَالْجَار مُتَعَلق بـ " أقرب " ، وَلَيْسَت " مِنْ " تفضيلية ، وَالْمعْنَى شَاهد كَذَلِك ، فَلَا يرد أَنَّ اسْم التَّفْضِيل لَا يسْتَعْمل إِلَّا بِأحد أُمُور ثَلَاثَة لَا بأمرين كالإضافة وَمن فَكيف اسْتعْمل هَا هُنَا بأمرين

فَافْهَم ، وَخبر " أقرب " مَحْذُوف ، أَي حَاصِل لَهُ ، وَجُمْلَة " وَهُوَ ساجد " حَال من ضمير حَاصِل أَو من ضمير لَهُ ، وَالْمعْنَى أقرب أكوان العَبْد من ربِّه تبَارك وَتَعَالَى حَاصِل لَهُ حِين كَونه سَاجِداً ، وَلَا يرد على الأوَّل أَنَّ الْحَال لَا بُدَّ أَن يرتبط بِصَاحِبِهِ ، وَلَا ارتباط هَا هُنَا لِأَنَّ ضمير هُوَ ساجد للْعَبد لَا لأَقْرَب لأَنَّا نقُول : يَكْفِي فِي الارتباط وجود الْوَاو من غير حَاجَة إلى الضَّمِير ، مثل : جَاءَ زيد وَالشَّمْس طالعة فَأَكْثرُوا الدُّعَاء ، أَي : فِي السُّجُود ، قيل وَجه الأقربية أَن العَبْد فِي السُّجُود دَاع لأَنَّه أَمر بِهِ وَالله تَعَالَى قريب من السَّائِلين ، لقَوْله تَعَالَى : **﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾**﴿البقرة:١٨٦﴾ ، وَلِأَن السُّجُود غَايَة فِي الذُّل والانكسار وتعفير الْوَجْه ، وَهَذِه الْحَالة أحبّ أَحْوَال العَبْد ، كَمَا رَوَاهُ الطَّبَرَانِيّ فِي الْكَبِير بِسَنَد حسن عَن بن مَسْعُود ، وَلِأَن السُّجُود أوَّل عبَادَة أَمر الله تَعَالَى بهَا بعد خلق آدم ، فالمتقرِّب بهَا أقرب ، وَلِأَنَّ فِيهِ مُخَالفَة لابليس فِي أوَّل ذَنْب عصى الله بِهِ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ هَذَا أَقْرَبُ بِالرُّتْبَةِ وَالْكَرَامَةِ لَا بالمسافة والمساحة لأَنَّه تَعَالَى منزَّه عَن الْمَكَان وَالزَّمَانِ .

وَقَالَ الْبَدْرُ بْنُ الصَّاحِبِ فِي تَذْكَرَتِهِ : فِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إلى نَفْيِ الْجِهَةِ عَنِ اللهَّ تَعَالَى ، وَأَنَّ الْعَبْدَ فِي انْخِفَاضِهِ غَايَةُ الانخفاض يكون أقرب إلى الله تَعَالَى ، قلت : بني ذَلِك على أَنَّ الْجِهَة المتوهم ثُبُوتهَا لَهُ تَعَالَى جلَّ وَعلا جِهَة الْعُلُوّ والْحَدِيث يدلُّ على نَفيهَا وإِلَّا فالجهة السُّفْلى لَا ينافيها هَذَا الحَدِيث بل يُوهم ثُبُوتهَا بل قد يبْحَث فِي نفي الْجِهَة الْعليا بِأَنَّ الْقرب إلى العالي يُمكن حَالَة الانخفاض بنزول العالي إلى المنخفض ، كَمَا جَاءَ نُزُوله تَعَالَى كل لَيْلَة إلى السَّماء ، على أَنَّ الْمُرَاد الْقرب مَكَانَةُ ورتبة وكرامة لَا مَكَاناً ، فَلَا تتمّ الدّلَالَة أصلاً ، ثمَّ الْكَلَام فِي دلَالَة الحَدِيث على نفي الْجِهَة وإِلَّا فكونه تَعَالَى منزَّهاً عَن الْجِهَة مَعْلُوم بأدلته ، وَالله تَعَالَى أعلم" . انظر : حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن) (٢/ ٢٢٦) .

وقال الإمام محمَّد بن إسماعيل الصَّنعاني (١١٨٢هـ) : " ... هذا يدلُك أَنَّه ليس بقرب مكانيٍّ بل قرب رضا ومحبَّة ، وذلك لأنَّ هيئة السَّاجد أكمل هيئة في تواضعه لمولاه " . انظر : التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ (٣/ ٨) .

وقال الإمام محمَّد بن علي الشَّوكاني (١٢٥٠هـ) : " قَوْلُهُ: " مِنْ رَبِّهِ " ، أَيْ : مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ وَفَضْلِهِ . قَوْلُهُ: " وَهُوَ سَاجِدٌ " الْوَاو لِلْحَالِ: أَيْ أَقْرَبُ حَالَاتِهِ مِنْ الرَّحْمَةِ حَالَ كَوْنِهِ سَاجِدًا، وَإِنَّمَا كَانَ فِي السُّجُودِ أَقْرَبَ مِنْ سَائِرِ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، لِأَنَّ الْعَبْدَ بِقَدْرِ مَا يَبْعُدُ عَنْ نَفْسِهِ يَقْرُبُ مِنْ رَبِّهِ، وَالسُّجُودُ غَايَةُ التَّوَاضُعِ وَتَرْكُ التَّكَبُّرِ وَكَسْرُ النَّفْسِ لِأَنَّهَا لَا تَأْمُرُ الرَّجُلَ بِالْمَذَلَّةِ وَلَا تَرْضَى بِهَا وَلَا بِالتَّوَاضُعِ بَلْ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَإِذَا سَجَدَ فَقَدْ خَالَفَ نَفْسَهُ وَبَعُدَ عَنْهَا فَإِذَا بَعُدَ عَنْهَا قَرُبَ مِنْ رَبِّهِ " . انظر : نيل الأوطار (٣/ ٩٠) .

وقال الإمام أبو العلا محمَّد المباركفوري (١٣٥٣هـ) : " فَإِنْ قُلْتَ : الْمَذْكُورُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ من العبد ، وفي حديث أبو هريرة عن مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ أُجِيبَ بِأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إلى السَّماء الدُّنيا " إِلَخْ أَنَّ رَحْمَتَهُ سَابِقَةٌ فَقُرْبُ رَحْمَةِ اللَّهِ مِنَ الْمُحْسِنِينَ سَابِقٌ عَلَى إِحْسَانِهِمْ ، فَإِذَا سَجَدُوا قَرُبُوا مِنْ رَبِّهِمْ بِإِحْسَانِهِمْ ، كَمَا قَالَ : ﴿فَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾﴿العلق:١٩﴾ ، وَفِيهِ : أَنَّ لُطْفَ اللَّهِ وَتَوْفِيقَهُ سَابِقٌ عَلَى عَمَلِ الْعَبْدِ وَسَبَبٌ لَهُ وَلَوْلَاهُ لَمْ يَصْدُرْ مِنَ الْعَبْدِ خَيْرٌ قَطُّ انْتَهَى

وَقَالَ مَيْرَكُ : فَإِنْ قُلْتَ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْقَوْلِ وَقَوْلِهِ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ ربه وهو ساجد ؟ قلت : المراد ها هنا : بَيَانُ وَقْتِ كَوْنِ الرَّبِّ أَقْرَبَ مِنَ الْعَبْدِ وَهُوَ جَوْفُ اللَّيْلِ ، وَالْمُرَادُ هُنَاكَ بَيَانُ أَقْرَبِيَّةِ أَحْوَالِ الْعَبْدِ مِنَ الرَّبِّ وَهُوَ حَالُ السُّجُودِ فَتَأَمَّلْ " . انظر : تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (١٠/ ٢٨-٢٩) .

وقال الإمام أبو الحسن عبيد الله بن محمَّد الرحماني المباركفوري (١٤١٤هـ) : " قد صحَّ : "أقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجد"، فربَّما يتوهَّم قُرب المسافة فندب "سجان ربِّي الأعلى" دفعاً لذلك التَّوهُّم، وأيضاً في السُّجود غاية انحطاط من العبد فيناسبه أن يصف فيه ربَّه بالعلو. والحديث يصلح متمسَّكاً للقائلين بوجوب تسبيح الرُّكوع والسُّجود، وقد تقدَّم جواب الجمهور عنه" . انظر : مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ١٩٥) .

وقال أيضاً : " الظَّاهر أنَّ "ما " مصدريَّة و" كان " تامَّة ، والجار متعلِّق بأقرب، وليست من تفضيليَّة، والمعنى شاهد كذلك، فلا يرد أن اسم التَّفضيل لا يستعمل إلَّا بأحد أمور ثلاثة لا بأمرين

كالإضافة ومن، فكيف استعمل ههنا بأمرين؟ فافهم . وخبر " أقرب" محذوف أي "حاصل له" ، وجملة "وهو ساجد" حال من ضمير "حاصل" أو من ضمير "له" . والمعنى : أقرب أكوان العبد من ربِّه تبارك وتعالى حاصل له حين كونه ساجداً . ولا يرد على الأوَّل أنَّ الحال لا بدَّ أن يرتبط بصاحبه، ولا ارتباط ههنا ؛ لأنَّ ضمير " هو ساجد " للعبد لا لأقرب ؛ لأنَّا نقول : يكفي في الارتباط وجود الواو من غير حاجة إلى الضَّمير ، مثل : جاء زيد والشَّمس طالعة . وقال الطِّيبي : التَّركيب من الإسناد المجازي، أسند القرب إلى الوقت، وهو للعبد مبالغة، فإن قلت: أين المفضل عليه، ومتعلَّق أفعل في الحديث؟ قلت: محذوف، وتقديره: إنَّ للعبد حالتين في العبادة: حال كونه ساجداً لله تعالى، وحال كونه متلبِّساً بغير السُّجود، فهو في حالة السُّجود أقرب إلى ربِّه من نفسه في غير تلك الحالة- انتهى . قيل وجه الأقربيَّة أن العبد في السُّجود داع؛ لأنَّه أمر به، والله تعالى قريب من السَّائلين بقوله تعالى: **﴿وَإِذا سَأَلَكَ عِبادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾**«البقرة:١٨٦» ؛ ولأنَّ السُّجود غاية في الذُّل، والانكسار، وتعفير الوجه، وهذه الحالة أحبّ أحوال العبد ، كما رواه الطَّبراني في الكبير بإسناد حسن عن ابن مسعود . أخرجه الطبراني في الكبير بلفظ : " أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنَ اللهِ إِذَا كَانَ سَاجِدًا " . انظر : المعجم الكبير (١٠/ ٧٩ برقم ١٠٠١٤) .

ولأنَّ السُّجود أوَّل عبادة أمر الله تعالى بها بعد خلق آدم، فالمتقرب بها أقرب، ولأنَّ فيه مخالفة لإبليس في أوَّل ذنب عصى الله به. وقيل: لأنَّ العبد بقدر ما يبعد عن نفسه يقرب من ربِّه، والسُّجود غاية التَّواضع، وترك التَّكبُّر، وكسر النَّفس؛ لأنَّها لا تأمر الرَّجل بالمذلَّة، ولا ترضى بها، ولا بالتَّواضع، بل بخلاف ذلك، فإذا سجد فقد خالف نفسه، وباعد عنها، فإذا باعد عنها قرُب من ربِّه. قال القرطبي: هذا أقرب بالرُّتبة، والمكانة، والكرامة، لا بالمسافة والمساحة؛ لأنَّه تعالى منزَّه عن المكان والزَّمان " . انظر : مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (/ ٣/ ٢١٢-٢١٣) .

**ثانياً :** قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي ، فَلاَ يَبْصُقُ قِبَلَ وَجْهِهِ ، فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى " . أخرجه البخاري (١٩٠ برقم ٤٠٦) ، مسلم (١/ ٣٨٨ برقم ٥٤٧) .

وظاهرُ الحديث يُشير إلى أنَّ النَّهي عن البُصاق قِبَل الوجه ، والسَّبب أنَّ الله تعالى قِبَلَ وجه الإنسان ، وهذا من شأنه أن ينسف ما جاء في الآيات والأحاديث التي يستشهد بها من من صرَّحوا بالعلوِّ المكانيِّ لله تعالى ، وأنَّه في السَّماء ، والعياذ بالله ... ولَمَّا كان الله تعالى منزَّهاً عن المكان والجهة ، فقد ذهب علماء الأمَّة إلى تأويل كلّ ما من شأنه أن يضيف العلوَّ المكاني إلى الله تعالى ، وبما ينسجم مع القواطع العقديَّة وقواعد اللغة العربيَّة ، ومن أقوال أهل العلم في ذلك :

قال الإمام ا بن فورك (٤٠٦هـ) : " إعلم أَنَّ معنى قَوْله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ الله سُبْحَانَهُ قِبَلَ وَجهه " يحْتَمل وُجُوهًا ، أَحدهَا : أَن يكون مَعْنَاهُ أَن ثَوَاب الله لهَذَا الْمُصَلِّي ينزل عَلَيْهِ من قبل وَجه هَذَا الْمُصَلِّي ، وَمثله قَوْله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَجِيء الْقُرْآن بَين يَدي صَاحبه يَوْم الْقِيَامَة ، أَي : يَجِيء ثَوَاب قِرَاءَته الْقُرْآن " . انظر : : مشكل الحديث وبيانه (ص٢٦٣-٢٦٤) .

وقال القاضي عياض (٥٤٤ هـ) : " وَقَوله : " فَلَا يبصق قِبل وَجهه " ، أَي : أَمَامه ، وَقَوله : " فَإِنَّ الله قِبَل وَجهه " ، أَي : قِبْلَة الله المعظَّمة " . انظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ١٦٩) .

وقال أيضاً : " قوله: " إذا كان أحدكم يصلِّي فلا يبصق قِبَل وجهه " : هذا مِمَّا يتأوَّل على ما ذكرنا في حديث السَّوداء ، وكأنَّ تلك الجهة علامة على أنَّ قاصدها موحِّد، وأنَّها علم على التَّوحيد، ولها حرمة؛ لكون المصلِّي مقترناً بتوجُّهه إليها إلى الله سبحانه، فيجري ما وقع في الحديث إشارة إلى هذا المعنى " . انظر : شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ لِلقَاضِى عِيَاض الْمُسَمَّى إِكمَالُ الْمُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم (٢/ ٤٨٣) .

وقال الإمام إبراهيم ابن قرقول (٥٦٩هـ) : " قوله: "فَإِنَّ الله قِبَلَ وَجْهِهِ" ، أي: قِبْلة الله المعظَّمة " . انظر : مطالع الأنوار على صحاح الآثار (٥/ ٢٩٦) .

وقال الإمام أحمد بن إسماعيل الكوراني (٨٩٣هـ) : " " وإنَّ ربَّه بينه وبين القِبلة " : الرَّبُّ منزَّه عن المكان والجهة، فالمراد أنَّ تلك الجهة مهبّ نسيم رحمته، ومطلع أنوار رضوانه ، فيجب إكرامها " . انظر : الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري (٢/ ٩٢) .

وقال الإمام زكريَّا بن محمَّد السّنيكي المصري (٩٢٦ هـ) : " " فإنَّ الله " ، أي: ثوابه أو عظمته. " قِبَل وجهه " ، أي: جهة وجه المصلِّي ". انظر : منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى (تحفة الباري) (٢/ ١١٣) .

قال الإمام مرعي الكرمي الحنبلي (١٠٣٣هـ) : " وَأَمَّا حَدِيث البُخَارِيّ وَمُسلم : " إِذا كَانَ أحدكُم يُصَلِّي فَلَا يبصق قِبَل وَجهه ، فَإِنَّ الله قِبَل وَجهه " ، فَقَالَ ابْن عبد البرّ : هُوَ مخرج على التَّعْظِيم لشأن الْقبْلَة .

وَقَالَ الْخطابِيّ : مَعْنَاهُ أَنَّ توجُّهه إِلَى الْقبْلَة مفضٍ بِالْقَصْدِ إِلَى ربِّه فصَارَ فِي التَّقْدِير : كَأَن مَقْصُوده بَينه وَبَين قِبلته ، وَلَا حجَّة فِيهِ لِلْقَائِلين بِأَنَّهُ تَعَالَى فِي كلِّ مَكَان ، لِأَن فِي الحَدِيث أَنَّه يبزق تَحت قدمه أَو هُوَ على حذف مُضَاف ، أَي : فَإِنَّ قِبْلَة الله أَو رَحْمَة الله قِبَل وَجهه " . انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص١٠٣-١٠٤) .

وقال الإمام علي بن أحمد بن نور الدِّين الشَّهير بالعزيزي (١٠٧٠هـ) : " قال العلقمي : أي : جهة قبلته " فإنَّ الله قِبَل وجهه " ، فإنَّ قِبلة الله أو عظمته أو ثوابه مقابل وجهه " . انظر : السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير (١/ ١٦٥) .

وقال الإمام محمَّد الزُّرقاني (١١٢٢هـ) : " قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ أَنَّ تَوَجُّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ مُفْضٍ لَهُ بِالْقَصْدِ مِنْهُ إِلَى رَبِّهِ، فَصَارَ بِالتَّقْدِيرِ : كَانَ مَقْصُودُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ، وَقِيلَ هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ؛ أَيْ: عَظَمَةُ اللَّهِ أَوْ ثَوَابُ اللَّهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هُوَ كَلَامٌ خَرَجَ عَلَى التَّعْظِيمِ لِشَأْنِ الْقِبْلَةِ، وَقَدْ نَزَعَ بِهِ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَهُوَ جَهْلٌ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ فِي الْحَدِيثِ أَنَّه يَبْزُقُ تَحْتَ قَدَمِهِ وَفِيهِ نَقْضُ مَا أَصَّلُوهُ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّه عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ " . انظر : شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (١/ ٦٦٢) .

وقال الإمام عثمان بن سعيد الكماخي (١١٧١ هـ) : " قال سعيد بن زيد الباجي المالكي: خصَّ بذلك حال الصَّلاة لفضيلة تلك الحال؛ ولأنَّه يكون حينئذٍ مستقبل القِبلة، فلا يبزق من جهة القِبلة مطلقًا، سواء كان في جدار المسجد أو في الصَّحراء، احترامًا لها؛ فإنَّ الله قِبَل وجهه إذا صلَّى"، فيه مضاف محذوف تقديره فإنَّ قِبلة الله تعالى قدَّام وجهه حين صلَّى، كما قال تعالى: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ**﴾﴿البقرة: ١١٥﴾ ، أي: قِبلة الله .

قال ابن عبد البرّ: هو كلام خرج عن التَّعظيم لشأن القِبلة " . انظر : المهيأ في كشف أسرار الموطأعثمان بن سعيد الكماخي ، (٢/ ٢٧) .

وقال الإمام محمَّد بن إسماعيل الصَّنعاني (١١٨٢هـ) : " " فإنَّ الله قِبَل وجهه إذا صلَّى " ، أي : ملائكته ورحمته تعالى مقابلة له أو أنَّ قبلة الله ، أي : بيته الكريم أو لأنَّه يناجي ربَّه " . انظر : التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِير (٢/ ١٨٥) .

وقال الأستاذ الدُّكتور موسى شاهين لاشين : " قال النَّووي، قيل معناه: إنَّ قبلة الله قِبَل وجهه، وقيل: ثواب الله قِبَل وجهه، أو عظمة الله قِبَل وجهه، وقال الخطَّابي في شرح رواية " إنَّ ربَّه بينه وبين القبلة" ، معناه : أنَّ توجُّهه إلى القِبلة مفضٍ بالقصد منه إلى ربِّه، فصار في التَّقدير: فإنَّ مقصوده بينه وبين قبلته. اهـ وقد نفهم معنى آخر، وهو أنَّ المصلِّي يناجي ربَّه في صلاته كما هو صريح الرِّواية الخامسة، والمناجي والمناجى لا فاصل بينهما في الشَّأن والعادة ، فكأنَّ الله أمامه وبين القبلة، فإنَّ الله بينه وبين القبلة تقديرًا واعتبارًا وتصوُّرًا. والله أعلم " . انظر : فتح المنعم شرح صحيح مسلم (٣/ ١٧٧-١٧٨) .

وقال الأستاذ محمَّد الأمين بن عبد الله الهَرَري ( ١٣٤٨ هـ - ... ) : " التَّقدير : فإنَّ قِبْلة الله التي شرَّفها قدَّام وجهه وقت صلاته ، فلا يقابل هذه الجهة المشرَّفة بالبزاق لأنَّ في إلقائه في جهتها استخفافًا بها عادة، قال القسطلاني: وهذا التَّعليل يُرشد إلى أنَّ البصاق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا، ولا يتوهَّم منه جواز أن يبصق عن يمينه أو يساره أو تحت قدمه ، لأنَّ النَّهي عنه ورد في حديث آخر ، وإنَّما يبصق في ثوبه ، قاله ابن الملك في المبارق شرح المشارق " . انظر : الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (المسمَّى:الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج) (٨/ ١٦٤)

وقال الإمام محمَّد المختار الشَّنقيطي (١٤٠٥ هـ) : " وقوله: " قِبَل وجهه " ، أي : جهة القِبلة منه إذا صلَّى، قال الخطَّابي - رحمه الله- معناه: أنَّ توجُّهه إلى القبلة مفضٍ بالقصد منه إلى ربِّه، فصار في التَّقدير : فإنَّ مقصوده بينه وبين القِبْلة، وقيل: هو على حذف مضاف: أي عظمة الله، أو ثواب الله"

. انظر : شرح سنن النسائي المسمى «شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية (٥/ ١٥٠٣) .

**ثَالِثًا :** قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلاَتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ ، أَوْ إِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ القِبْلَةِ ، فَلاَ يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ قِبَلَ قِبْلَتِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ " . أخرجه البخاري (١/ ٩٠ برقم ٤٠٥) .

وظاهرُ الحديث يُشير إلى أنَّ الرَّبَّ تعالى بين المصلِّي وبين القِبلة ، ولذلك يكره للإنسان أن يبصق قِبَلَ القِبْلة ، وهذا ينسف استشهاد من صرَّحوا بالعلوِّ المكانيِّ لله تعالى ، وأنَّه في السَّماء ، ببعض الآيات والأحاديث التي لَوَوا أعناقها للاستشهاد بها على عقائدهم الزَّائغة الفاسدة الكاسدة ، والعياذ بالله ...

ولَمَّا كان الله تعالى منزَّهاً عن المكان والجهة ... فقد ذهب علماء الأمَّة إلى تأويل كلّ ما من شأنه أن يضيف العلو المكاني إلى الله تعالى ، وبما ينسجم مع القواطع العقديَّة وقواعد اللغة العربية ... ومن أقوالهم في ذلك :

قال الإمام أبو عبد الله، محمَّد بن إبراهيم بن جماعة (٧٣٣هـ) : " هَذَا الحَدِيث دَافعٌ لِمَذْهَب الجِْهَة فَإِن جِهَة فَوق وَقُدَّام متضادَّان لَا يَجْتَمِعَانِ الْبَتَّةَ ، فَإِن حملهَا على ظاهرهما محَالٌ على الله تَعَالَى لَا يَجْتَمِعَانِ عقلاً وَعَادَة وَشرعاً ، وَإِن أوَّل هَذَا دون ذَلِك فتحكُّمٌ وَإِنَّ أَوَّلهَما فأهلاً بالوفاق .

وتأويله عندنَا بِحَذْف مُضَاف تَقْدِيره فَإِنَّ قبلته الَّتِي أكرمها وَأمر باستقبالها قبل وَجهه ، فَيجب احترامها لأجل من يُضَاف إِلَيْهَا .

وَحذف الْمُضَاف فِي الْقُرْآن والْحَدِيث وَفِي أَلْسِنَة النَّاس كثير ، وَقيل مَعْنَاهُ : فَإِنَّ ثَوَاب الله قبل وَجهه ، أَي : يَأْتِيهِ الثَّوَاب وَالرَّحْمَة وَالْقَبُول من قبل وَجهه ، كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيث : " يَجِيء الْقُرْآن بَين يَدي صَاحبه يَوْم الْقِيَامَة أَي ثَوَاب الْقُرْآن " .

وَيُؤَيِّدهُ أَيْضاً مَا جَاءَ فِي الحَدِيث : " إِذا قَامَ أحدكُم إِلَى الصَّلَاة فَإِن الرَّحْمَة تواجهه " .

وَقَوله : فَإِنَّ ربَّه بَينه وَبَين الْقبْلَة مَعْنَاهُ : أَنَّ توجُّهه إِلَى الْقبْلَة مفض إِلَى قَصده لرَبِّه فَصَارَ كَأَنَّ مَقْصُوده بَينه وَبَين الْقبْلَة فَيجب احترامها" . انظر :إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص١٩٥-١٩٦) .

وقال الإمام محمَّد بن يوسف الكرماني (٧٨٦هـ) : " ... النُّوري: المناجاة اشارة إلى إخلاص القلب وحضوره وتفريغه لذكر الله . قوله : " فإنَّه يناجى ربَّه" ، وفى بعضها : " أو إنَّ ربَّه " . فان قلت : ما معنى كون الرَّب بينه وبين القبلة إذ لا يصحّ على ظاهره لأنَّ الله تعالى منزَّه عن الحلول في المكان تعالى عنه. قلت : معناه التَّشبيه ، أي : كأنّه بينه وبين القبلة. الخطَّابي: معناه أنَّ توجُّهه إلى القِبلة

مفض بالقصد منه إلى ربِّه ، فصار في التَّقدير كأنَّه مقصوده بينه وبين قبلته ، فأمر أن تُصان تلك الجهة عن البزاق ونحوه من أثقال البدن " . انظر : الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٤/ ٧٠)

وقال الإمام شمس الدِّين البِرْماوي، أبو عبد الله محمَّد بن عبد الدَّائم بن موسى النّعيمي العسقلاني المصري الشَّافعي (٨٣١ هـ) : " (وإنَّ رَبَّه)، في بعضها: (أو إنَّ رَبَّه).

(بَيْنَه) ظاهره مُحالٌ؛ لتنَزُّه الرَّبِّ تعالى عن المَكان، فمعناه اطِّلاع الرَّبِّ على ما بينه وبين القِبْلة.

وقال (خ): معناه أنَّ توجُّهه إلى القِبْلة مُفضٍ بالقَصْد به إلى ربِّه، فكأنَّ مقصوده بينه وبين قِبْلته، فأَمَرَ أن تُصان تلك الجهةُ عن البُزاق " . انظر : اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (٣/ ١٥٥) .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشَّافعي (٨٥٢هـ) : " وَالْمَعْنَى إِقْبَالُهُ عَلَيْهِ بِالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " أَوْ إِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ " ، وَكَذَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ : " فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ " ، فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : مَعْنَاهُ : أَنَّ تَوَجُّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ مُفْضٍ بِالْقَصْدِ مِنْهُ إِلَى رَبِّهِ ، فَصَارَ فِي التَّقْدِيرِ فَإِنَّ مَقْصُودَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ ، وَقِيلَ : هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَيْ : عَظَمَةُ اللَّهِ أَوْ ثَوَابُ اللَّهِ . وَقَالَ بن عَبْدِ الْبَرِّ : هُوَ كَلَامٌ خَرَجَ عَلَى التَّعْظِيمِ لِشَأْنِ الْقِبْلَةِ ، وَقَدْ نَزَعَ بِهِ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَهُوَ جَهْلٌ وَاضِحٌ ، لِأَنَّ فِي الْحَدِيثِ أَنَّه يَبْزُقُ تَحْتَ قَدَمِهِ ، وَفِيهِ نَقْضُ مَا أَصَّلُوهُ ، وَفِيهِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّه عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ ، وَمهما تُؤُوِّلَ بِهِ هَذَا جَازَ أَنْ يُتَأَوَّلَ بِهِ ذَاكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/ ٥٠٨) .

وقال الإمام بدر الدِّين العيني (٨٥٥هـ) :" التَّحْقِيق فِيهِ أَنَّه شبَّه العَبْد وتوجُّهه إلى الله تعالى فِي الصَّلَاة وَمَا فِيهَا من الْقِرَاءَة والأذكار وكشف الْأَسْرَار واستنزال رَحمته ورأفته مَعَ الخضوع والخشوع ، بِمن يُنَاجِي مَوْلَاهُ ومالكه، فَمن شَرَائِط حسن الْأَدَب أَن يقف محاذيه ويطرق رَأسه وَلَا يمدّ بَصَره إِلَيْهِ ويراعي جِهَة أَمَامه حَتَّى لَا يصدر من تِلْكَ الهيئات شَيْء وَإِن كَانَ الله تعالى منزَّهاً عَن الْجِهَات، لِأَنَّ الْآدَاب الظَّاهِرَة والباطنة مُرْتَبِط بَعْضهَا بِبَعْض. قَوْله: (أَو أَنَّ ربَّه بَينه وَبَين الْقبْلَة) ، كَذَا هُوَ بِالشَّكِّ فِي رِوَايَة الْأَكْثَرين، وَفِي رِوَايَة الْمُسْتَمْلِي والحموي: بواو، الْعَطف وَلَا يَصحُّ حمل هَذَا الْكَلَام على ظَاهره، لِأَنَّ الله تعالى منزَّه عَن الْحُلُول فِي الْمَكَان، فَالْمَعْنى على التَّشْبِيه، أَي: كَأَنَّهُ

بَينه وَبَين الْقبْلَة، وَكَذَا معنى قَوْله فِي الحَدِيث الَّذِي بعده: (فَإِنَّ الله قِبَل وَجهه) . وَقَالَ الْخطابِيّ: مَعْنَاهُ أَنَّ توجُّهه إِلى الْقبْلَة مفضٍ بِالْقَصْدِ مِنْهُ إِلى ربِّه، فَصَارَ فِي التَّقْدِير كَأَنَّ مَقْصُوده بَينه وَبَين قبلته، فَأمر أَن تصان تِلْكَ الْجِهَة عَن البزاق وَنَحْوه من أثقال الْبدن " . انظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٤/ ١٤٩) .

وقال الإمام أحمد بن إسماعيل الكوراني (٨٩٣ هـ) : " وإنَّ ربَّه بينه وبين القبلة " ، الرَّبُّ منزَّه عن المكان والجهة، فالمراد أنَّ تلك الجهة مهبّ نسيم رحمته، ومطلع أنوار رضوانه ، فيجب إكرامها " . انظر : الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري (٢/ ٩٢) .

وقال الإمام السُّيوطي (٩١١ هـ) : " أو إنَّ ربَّه" : شكٌّ، وللمستملي والحموي بواو العطف.

" بينه وبين القِبْلة " ، وفي الحديث الذي بعده: "فإنَّ الله قِبَل وجهه".

قال الخطَّابي: معناه: أنَّ توجُّهه إلى القِبْلة مقتضي للقصد منه إلى ربِّه، فصار في التَّقدير كأنَّ مقصوده بينه وبين قِبْلته " . انظر : التوشيح شرح الجامع الصحيح (٢/ ٤٩٢) .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد القسطلاني القتيبي (٩٢٣هـ) : " ولأبي ذر عن الحموي والمستملي وإنَّ " ربَّه " بواو العطف أي اطّلاع ربِّه على ما " بينه وبين القبلة " إذ ظاهره مُحالٌ لتنزيه الرَّب تعالى عن المكان، فيجب على المصلّي إكرام قبلته بما يكرم به من يناجيه من المخلوقين عند استقبالهم بوجهه، ومن أعظم الجفاء وسوء الأدب أن تتنخم في توجُّهك إلى ربِّ الأرباب، وقد أعلمنا الله تعالى بإقباله على مَن توجَّه إليه ، قاله ابن بطال " . انظر : إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري الدِّين (١/ ٤١٩) .

وقال الإمام زكريَّا بن محمَّد أبو يحيى السّنيكي (٩٢٦هـ) : " " ربَّه بينه وبين القبلة " ظاهره: محال، فالمراد - كما يؤخذ من كلام الخطَّابي - أنَّ مقصوده من " ربَّه بينه وبين القبلة " ، ومثله يجري في قوله بعد: "فإنَّ الله قِبَل وجهه " . انظر : منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى (تحفة الباري) (٢/ ١١٢) .

وقال الإمام محمَّد الخَضِر الجكني الشَّنقيطي (١٣٥٤هـ) : "والمعنى : إقباله عليه بالرَّحمة والرِّضوان. وقوله: " أو أنَّ ربَّه بينه وبين القبلة " ، كذا بالشَّك للأكثر، وفي الرِّواية الآتية بعد خمسة كذلك بالشَّك، وللحموي والمستملي "وإنَّ ربَّه" بواو العطف، والمعنى كما قال الخطَّابيّ: هو أنَّ توجُّهه إلى

القِبْلة مفضٍ بالقصد منه إلى ربِّه، فصار في التَّقدير: كانَّ مقصوده بينه وبين قبْلته. وقيل هو على حذف مضاف، أي عظمة الله أو ثواب الله. وقال ابن عبد البرّ : هو كلام خرج على التَّعظيم لشان القِبلة.

وقد نزع به بعض المعتزلة القائلين بأنَّ الله في كلِّ مكان، وهو جهلٌ واضحٌ، لأنَّ في الحديث أنَّه بزق تحت قدمه، وفيه الرَّد على من زعم أنَّه على العرش بذاته، فما تُؤوَّل به هذا جاز أن يؤوَّل به **ذلك** " . انظر : كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري (٧/ ٧٠-٧١) .

وقال الإمام أحمد بن عبد الرَّحْمَن بن محمَّد البنَّا السَّاعاتي (١٣٧٨ هـ) : " قال الخطَّابي : معناه : أنَّ توجُّهه إلى القبْلة مفضٍ بالقصد منه إلى ربِّه ، فصار في التَّقدير كأنَّ مقصوده بينه وبين قبلته ، فأمر أن تُصان ذلك الجهة عن البُصاق ونحوه من أثقال البدن اهـ " . انظر : الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني (٣/ ٥٦)

وقال الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين : " فإنَّ اللهَّ قِبَل وجهه إذا صلَّى " ، وفي الرِّواية الرَّابعة : "يقوم مستقبل ربِّه" ، وفي رواية للبخاري "أو أنَّ ربَّه بينه وبين القبلة" قال النَّووي، قيل معناه: إنَّ قبلة الله قِبَل وجهه، وقيل: ثواب الله قِبَل وجهه، أو عظمة الله قِبَل وجهه، وقال الخطَّابي في شرح رواية "إنَّ ربَّه بينه وبين القبلة" معناه : أنَّ توجُّهه إلى القِبلة مفضٍ بالقصد منه إلى ربِّه، فصار في التَّقدير: فإنَّ مقصوده بينه وبين قبلته. اهـ وقد نفهم معنى آخر، وهو أنَّ المصلِّي يناجي ربَّه في صلاته كما هو صريح الرِّواية الخامسة، والمناجي والمناجى لا فاصل بينهما في الشَّأن والعادة ، فكأنَّ الله أمامه وبين القبلة، فإنَّ الله بينه وبين القبلة تقديرًا واعتبارًا وتصوُّرًا. والله أعلم " . انظر : فتح المنعم شرح صحيح مسلم (/ ١٧٧-١٧٨) .

**رَابِعَاً :** قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: " كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزَاةٍ، فَجَعَلْنَا لَا نَصْعَدُ شَرَفًا، وَلَا نَعْلُو شَرَفًا، وَلَا نَهْبِطُ فِي وَادٍ إِلَّا رَفَعْنَا أَصْوَاتَنَا بِالتَّكْبِيرِ. قَالَ: فَدَنَا مِنَّا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ مَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا. إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ

عُنُقِ رَاحِلَتِهِ. يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَةً مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ " .

أخرجه أحمد في المسند (٣٢/ ٣٧٤ برقم ١٩٥٩٩) ، قال الأرنؤوط في تخريجه للمسند : " إسناده صحيح على شرط الشيخين. خالد الحَذاء: هو ابن مهران، وأبو عثمان النهدي: هو عبد الرَّحْمَن بنَ مَل. وأخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" (٣٨٩) من طريق الإمام أحمد، بهذا الإسناد. وأخرجه بتمامه ومختصراً مسلم (٢٧٠٤) (٤٦) ، والنسائي في "الكبرى" (٧٦٨٠) ، والطبراني في "الدعاء" (١٦٧١) ، واللالكائي (٦٨٣) (٦٨٤) ، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٧٠) ، و"الدعوات" (٢٦٦) من طريق عبد الوهاب، به. وأخرجه البخاري (٦٦١٠) ، والنسائي في "الكبرى" (٧٦٨١) ، وأبو عوانة (كما في "إتحاف المهرة" ١٠/ ٤١) ، وأبو نعيم في "الحلية" ٨/ ١٨٦، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٩٢٨) ، و"الشُّعب" (٦٦٢) من طريقين عن خالد الحذَّاء، به. قال أبو نعيم: هذا حديث صحيح متفق عليه.

وظاهرُ الحديث يُشير إلى أنَّ الرَّبَّ تعالى أقرب إلى أحدنا من أقرب شيء إليه ... ، وهذا ينسف ما جاء في الآيات والأحاديث التي يستشهد بها من من صرَّحوا بالعلوِّ المكانيِّ لله تعالى ، وأنَّه في السَّماء ، والعياذ بالله ...

ولَمَّا كان الله تعالى منزَّهاً عن المكان والجهة ... فقد ذهب علماء الأمَّة إلى تأويل كلّ ما من شأنه أن يضيف العلو المكاني إلى الله تعالى ، وبما ينسجم مع القواطع العقديَّة وقواعد اللغة العربيَّة ... ومن أقوالهم في ذلك :

قال الإمام النَّووي في شرحه للحديث : " مَعْنَاهُ : ارْفُقُوا بِأَنْفُسِكُمْ وَاخْفِضُوا أَصْوَاتَكُمْ ، فَإِنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ لِبُعْدِ مَنْ يُخَاطِبُهُ لِيُسْمِعَهُ ، وَأَنْتُمْ تدعون الله تعالى وليس هو بأصم ولاغائب ، بَلْ هُوَ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ، وَهُوَ مَعَكُمْ بِالْعِلْمِ وَالْإِحَاطَةِ . فَفِيهِ النَّدْبُ إِلَى خَفْضِ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ إِذَا لَمْ تَدْعُ حَاجَةٌ إِلَى رَفْعِهِ ، فَإِنَّهُ إِذَا خَفَضَهُ كَانَ أَبْلَغَ فِي تَوْقِيرِهِ وَتَعْظِيمِهِ ، فإن دعت حاجة إلى الرَّفْعِ رَفَعَ كَمَا جَاءَتْ بِهِ أَحَادِيثُ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ الأخرى : الذي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَةِ أَحَدِكُمْ ، هُوَ بِمَعْنَى مَا سَبَقَ ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ مجاز ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : " وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوريد " ، وَالْمُرَادُ : تَحْقِيقُ سَمَاعِ الدُّعَاءِ " . انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٧/ ٢٦) .

وبمثل ما قاله الإمام النَّووي قال جمهور العلماء ...

**خَامِسَاً :** قَالَ أَحْمَدُ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ وَكِيعِ بْنِ عُدُسٍ ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي رَزِينٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ؟ قَالَ: " كَانَ فِي عَمَاءٍ مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، ثُمَّ خَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ " . أخرجه أحمد (٢٦/ ١٠٨ برقم ١٦١٨٨) ، قال الأرنؤوط : " إسناده ضعيف، وكيع بن حدس سلف الكلام عليه في الرواية رقم (١٦١٨٢) ، وبقية رجاله ثقات رجال الصحيح. وأخرجه الترمذي (٣١٠٩) ، وابن ماجه (١٨٢) ، والطبري في "التفسير" (١٧٩٨١) من طريق يزيد بن هارون، بهذا الإسناد، وقال الترمذي: حديث حسن! وأخرجه الطيالسي (١٠٩٣) ، وأبن أبي عاصم في "السنة" (٦١٢) ، والطبري في "التفسير" (١٧٩٨٠) وفي "التاريخ" ١/ ٣٧-٣٨، وابن حبان (٦١٤١) ، والطبراني في "الكبير" ١٩/ (٤٦٨) ، وأبو الشيخ في "العظمة" (٨٥) ، والبيهقي في "الأسماء والصفات" ص٣٧٦ من طرق عن حماد بن سلمة، به. قال السندي: قوله: أين كان ربنا: قيل: هو بتقدير: أين كان عرشه، قال: ويدل عليه "ثم خلق عرشه على الماء" أي: جعل، وعلى هذا يحمل قوله: قبل أن يخلق خلقه على غير العرش، وما يتعلق به، وحينئذٍ لا إشكال في الحديث أصلاً. والعَمَاء، بالفتح والمدِّ: السحاب، ومن لا يقدر مضافاً يقول: ليس المراد من العماء شيئاً موجوداً غير الله، لأنه حينئذٍ يكون من قبيل الخلق، والكلام مفروض قبل أن يخلق الخلق. بل المراد: ليس معه شيء، ويدل عليه رواية: كان في عمى- بالقصر- مفسر به. قال الترمذي: قال يزيد: العماء، أي ليس معه شيء، وعلى هذا كلمة "في" في قوله: "في عماء" بمعنى مع، أي كان مع عدم شيء آخر، ويكون حاصل الجواب الإرشاد إلى عدم المكان، وإلى أنه لا أين ثمة فضلاً عن أن يكون هو في مكان. وقال كثير من العلماء: هذا من حديث الصفات، فنؤمن به ونكل علمه إلى عالمه. قلنا: يتجه هذا في الخبر الصحيح المتلقى بالقبول عملاً وتصديقاً أما إذا كان ضعيفاً كهذا الخبر، فلا يُعتدُّ به، ولا يُعَوَّلُ عليه. و"ما" في "ماتحته": نافية لا موصولة، وكذا في "وما فوقه".

**سَادِسَاً :** قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قال أحمد : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَلِيًّا الْأَزْدِيَّ، أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَلَّمَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ: كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: **﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا، وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾** ﴿الزخرف:١٣-١٤﴾ اللهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى، وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ " وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ، وَزَادَ فِيهِنَّ: " آيِبُونَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ " . أخرجه أحمد في المسند (١٠/ ٤٣٩ برقم ٦٣٧٤) ، قال الأرنؤوط : " إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي الزبير وهو محمَّد بن مسلم بن تدرس، وعلي الأزدي: وهو ابن عبد الله البارقي، فمن رجال مسلم، وأخرج البخاري لأبي الزبير متابعة، وقد صرح أبو الزبيرِ وابنُ جريج هنا بالتحديث، فانتفت شبهة تدليسهما. وهو في "مصنف"عبد الرزاق (٩٢٣٢) ، ومن طريقه أخرجه أبو داود (٢٥٩٩) . وعند أبي داود زيادة: وكان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجيوشه إذا علو الثنايا كبروا، وإذا هبطوا سبحوا، فوضعت الصلاة على ذلك. وأخرجه مسلم (١٣٤٢) (٤٢٥) ، وابن خزيمة (٢٥٤٢) ، والبيهقي في"السنن" ٥/ ٢٥٢ من طريق حجاج بن محمد، والنسائي

في"الكبرى" (١٠٣٨٢) و (١١٤٦٦) وهو في"عمل اليوم والليلة" (٥٤٨) ، وفي"التفسير" (٤٨٦) – من طريق ابن وهب، وابنُ خزيمة (٢٥٤٢) من طريق روح بن عبادة، ثلاثتهم عن ابن جريج، به.

وظاهرُ قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اللهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ " ينقض ما ذهب إليه من قالوا بالعلوِّ المكانيِّ لله تعالى ... كما أنَّه لا يُمكن تأويه بالعلم ، لأنَّ علم الله تعالى لا يتعلَّق بالسَّفر فحسب ، وهو معنا بعلمه في كلِّ حال ... ولوحملناه على ظاهره لوقعنا في المحذور ، لأنَّ الصُّحبة في اللغة تستلزم المشاركة بالذَّات ، قال ابن فارس : " الصَّادُ وَالْحَاءُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُقَارَنَةِ شَيْءٍ وَمُقَارَبَتِهِ. مِنْ ذَلِكَ الصَّاحِبُ " . انظر : معجم مقاييس اللغة (٣/ ٣٣٥) .

قال الإمام ابن تيمية : " الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ الْإِنْسَانِ وَصَاحِبُهُ فِي الْمَسْكَنِ ... " . انظر : مجموع الفتاوى (٣٤/ ٩٠) .

ولذلك لا بدَّ من التَّأويل ... وأنَّ المقصود بالحديث إنَّما هو الحفظ والكلاءة والرِّعاية والعناية ...

قال الإمام أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (٤٧٤هـ) : " بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَخْلُو مَكَانٌ مِنْ أَمْرِهِ وَحُكْمِهِ فَيَصْحَبُ الْمُسَافِرَ فِي سَفَرِهِ بِأَنْ يُسَلِّمَهُ وَيَرْزُقَهُ وَيُعِينَهُ وَيُوَفِّقَهُ وَيُخْلِفَهُ فِي أَهْلِهِ بِأَنْ يَرْزُقَهُمْ سَعَةً ، فَلَا حُكْمَ لِأَحَدٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ غَيْرُهُ عَزَّ وَجَلَّ ... " . انظر : المنتقى شرح الموطإ (٧/ ٣٠٣) ، وانظر : تنوير الحوالك شرح موطأ مالك (٢/ ٢٤٧) ، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (٤/ ٦١٦) .

وقال الإمام السُّيوطي (٩١١هـ) : " قال التُوربشتي: " الصَّاحب هو الملازم ، وأراد بذلك مصاحبة الله إيَّاه بالعناية، والحفظ، والاستئناس بذكره، والدِّفاع لما ينوبه من النَّوائب ".

"والخَليفةُ في الأَهْلِ" ينوب الخليفة هو الذي عن المستخلف، يعني: أنت الذي أرجوه وأعتمد عليه في سفري، وغيبتي عن أهلي، بأن يكُون معيني وحافظي، وأن تلمّ شعثهم، وتداوي سقمهم، وتحفظ عليهم دينهم، وأمانتهم " . انظر : قوت المغتذي على جامع الترمذي (٢/ ٨٥٠) .

وقال الإمام علي بن سلطان القارّي (١٠١٤هـ) : " أَيِ: الْمُحَافِظُ وَالْمُعِينُ، وَالصَّاحِبُ فِي الْأَصْلِ الْمُلَازِمُ، وَالْمُرَادُ مُصَاحَبَةُ اللهِ إِيَّاهُ بِالْعِنَايَةِ وَالْحِفْظِ وَالرِّعَايَةِ، فَنَبَّهَ بِهَذَا الْقَوْلِ عَلَى الِاعْتِمَادِ عَلَيْهِ وَالِاكْتِفَاءِ بِهِ عَنْ كُلِّ مُصَاحِبٍ سِوَاهُ " . انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٦٨٠) .

وقال الإمام أبو العلا المباركفوري (١٣٥٣هـ) : " أَيِ الْحَافِظُ وَالْمُعِينُ وَالصَّاحِبُ فِي الْأَصْلِ الْمُلَازِمُ ، وَالْمُرَادُ مُصَاحَبَةُ اللهِ إِيَّاهُ بِالْعِنَايَةِ وَالْحِفْظِ وَالرِّعَايَةِ ، فَنَبَّهَ بِهَذَا الْقَوْلِ عَلَى الِاعْتِمَادِ عَلَيْهِ وَالِاكْتِفَاءِ بِهِ عَنْ كُلِّ مُصَاحِبٍ سِوَاهُ ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ الْخَلِيفَةُ : مَنْ يَقُومُ مَقَامَ أَحَدٍ فِي إِصْلَاحِ أَمْرِهِ .

قَالَ التُّورِبِشْتِيُّ : الْمَعْنَى أَنْتَ الَّذِي أَرْجُوهُ وَأَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي سَفَرِي بِأَنْ يَكُونَ مُعِينِي وَحَافِظِي وَفِي غَيْبَتِي عَنْ أَهْلِي أَنْ تَلُمَّ شَعَثَهُمْ وَتُدَاوِيَ سَقَمَهُمْ وَتَحْفَظَ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَأَمَانَتَهُمْ " . انظر : تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٩/ ٢٨٠) .

وقال أيضاً : " أي : الحافظ والمعين. والصَّاحب في الأصل الملازم وأراد بذلك مصاحبة الله إيَّاه بالعناية والحفظ، وذلك أنَّ الإنسان أكثر ما يبغي الصُّحبة في السَّفر، يبتغيها للاستيناس بذلك والاستظهار به والدِّفاع لما ينو به من النَّوائب ، فنبَّه بهذا القول على حسن الاعتماد عليه وكمال الاكتفاء عن صاحب سواه. قال البغوي: قوله : " أنت الصَّاحب في السَّفر " ، أي : الحافظ ، يقال : صحبك الله، أي حفظك، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾«الأنبياء:٤٣» ، أي : لا يجارون، ومن صحبه الله لم يضرّه شيء (والخليفة في الأهل) ، الخليفة من ينوب عن المستخلف، فيما يستخلفه فيه يعني الذي يقوم مقام أحد في إصلاح أمره، والمعنى : أنت الذي أرجوه وأعتمد عليه في غيبتي عن أهلي، أن يلم شعثهم ، ويثقف أودهم ، ويداوي سقمهم ، ويحفظ عليهم دينهم وأمانتهم " . انظر : مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ١٦٨-١٦٩) .

وقال الإمام ابن تيمية (٧٢٨هـ) :" فَهُوَ مَعَ الْمُسَافِرِ فِي سَفَرِهِ وَمَعَ أَهْلِهِ فِي وَطَنِهِ؛ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ مُخْتَلِطَةً بِذَوَاتِهِمْ كَمَا قَالَ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾«الفتح:٢٩» ، أَيْ : عَلَى الْإِيمَانِ. لَا أَنَّ ذَاتَه فِي ذَاتِهِمْ؛ بَلْ هُمْ مُصَاحِبُونَ لَهُ. وَقَوْلُهُ: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يَدُلُّ عَلَى مُوَافَقَتِهِمْ فِي الْإِيمَانِ وَمُوَالَاتِهِمْ؛ فَاَللَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِعِبَادِهِ وَهُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا وَعِلْمُهُ بِهِمْ مِنْ لَوَازِمِ الْمَعِيَّةِ؛ كَمَا قَالَتْ الْمَرْأَةُ: زَوْجِي طَوِيلُ النِّجَادِ؛ عَظِيمُ الرَّمَادِ؛ قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنْ الناد فَهَذَا كُلُّهُ حَقِيقَةٌ وَمَقْصُودُهَا: أَنْ تَعْرِفَ لَوَازِمَ ذَلِكَ وَهُوَ طُولُ الْقَامَةِ وَالْكَرَمُ بِكَثْرَةِ الطَّعَامِ؛ وَقُرْبُ الْبَيْتِ مِنْ مَوْضِعِ الْأَضْيَافِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٦) ، (٥/ ٢٣١) .

فابن تيمية ومعه سائر المتسلِّفة لم يسعهم الحال أمام هذا النَّص وغيره الكثير ... إلَّا أن يلجؤوا إلى المجاز والتَّأويل ، لأنَّ حمْل النَّص على ظاهره يُعكِّر ويشوِّش عليهم استدلالهم على العلوّ الحسي لله تعالى !!! والعياذ بالله ...

**سَابِعَاً** : قَالَ البَيْهَقِي : أَخْبَرَنَا محمَّد بْنُ محمَّد بْنِ مَحْمَشٍ الْفَقِيهُ، أَنَا أَبُو حَامِدِ بْنُ بِلَالٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ بِشْرِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ مِهْرَانَ الْعَبْدِيُّ، ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي قَابُوسَ، مَوْلًى لِعَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَن ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ " . أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٣/ ٤٠١ برقم ١٠٥٣٧) ، الآداب (١١٥ برقم ٢٨) ، أبو داود (٥/ ٣٣ برقم ٤٩٤١) ، البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٧١ برقم ١٧٩٠٥) ، ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ٢١٤ برقم ٢٥٣٥٥) .

قلت : والحديث لا يدلُّ على ما ذهب إليه من قالوا بالعلوِّ المكاني لله تعالى ، فهو لا يعدو عن كونه نظيراً لقول الله تعالى : ﴿**أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**﴾ «الملك:١٦» ، أي : من في السَّماء حُكمه وسُلطانه ومُلكه وقُدرته أو أراد الملائكة ، لأنَّ السَّماء مسكنهم ، وهم الموكَّلون بالعذاب ، فخوَّفهم بالملائكة أن ينزلوا عليهم العقوبة من السَّماء ، أو يخسفوا بهم الأرض ، إن هم عصوه ... فالحديث موافق للفظ القرآن ...

يُضاف لما سبق أنَّ الحديث ورد بلفظ : " أهْل السَّماء " بدلاً مِنْ " مَنْ فِي السَّمَاءِ " ... قال أحمد : " حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي قَابُوسَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا أَهْلَ الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ أَهْلُ السَّمَاءِ، وَالرَّحِمُ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، مَنْ وَصَلَهَا، وَصَلَتْهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا، بَتَّتْهُ ". أخرجه أحمد في المسند (١١/ ٣٣ برقم ٦٤٩٤) ، قال الأرنؤوط : " صحيح لغيره، أبو قابوس مولى عبد الله بن عمرو: ذكره ابنُ حبان في "الثقات" ٥/ ٥٨٨، وذكره ابنُ أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٩/ ٥٨٩، والبخاري في موضعين في "التاريخ الكبير" في الأسماء ٧/ ١٩٤ (سماه قابوساً) ، وفي "الكنى" ٩/ ٦٤، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وصحح حديثه الترمذي والحاكم. وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين. سفيان: هو ابن عيينة، وعمرو: هو ابن دينار. وأخرجه بتمامه الترمذي (١٩٢٤) ، والحاكم ٤/ ١٥٩ من طريق سفيان، بهذا الإسناد. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال الحكم بعد أن ذكره مع أحاديث عدة في الباب: وهذه الأحاديث كلها صحيحة، ووافقه الذهبي، مع أنه قال في أبي قابوس: لا يعرف! وقوله: "الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا أهل الأرض يرحمكم أهل السماء": أخرجه ابنُ أبي شيبة ٨/ ٥٢٦، والحميدي (٥٩١) ، وأبو

داود (٤٩٤١) ، والبيهقي في "السنن" ٩/ ٢٤١، والخطيب في "تاريخه" ٣/ ٢٦٠ من طريق سفيان، به. وسيرد بمعناه قطعة من الحديث رقم (٦٥٤١) (٧٠٤١) . وله شاهد من حديث أبي هريرة عند البخاري (٥٩٩٧) ، وسيرد (٧٦٤٩) . وآخر من حديث جرير بن عبد الله عند البخاري (٧٣٧٦) ، وسيرد ٤/ ٣٥٨. وثالث من حديث أبي سعيد الخدري، سيرد ٣/ ٤٠، وفي إسناده عطية العوفي، وهو ضعيف. ورابع من حديث جابر عند ابن أبي شيبة ٨/ ٥٢٩. وخامس من حديث ابن عمر عند البزار (١٩٥٢) أورده الهيثمي في "المجمع" ٨/ ١٨٧، وقال: رواه البزار والطبراني، وفيه عطية، وقد وثق على ضعفه، وبقية رجال البزار رجال الصحيح. وسادس من حديث عمران بن الحصين عند البزار (١٩٥٣) أورده الهيثمى ٨/ ١٨٧ عن البزار، وقال: وفيه من لم أعرفه. وسابع من حديث ابن مسعود عند الطبرائي في "الكبير" (١٠٢٧٧) ، و"الصغير" (٢٨١) ، والحاكم ٤/ ٢٤٨ وصححه، ووافقه الذهبي، والبغوي (٣٤٥١) . وقال الهيثمي في "المجمع" ٨/ ١٨٧: رواه أبو يعلى والطبراني في الثلاثة، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، إلا أن فيه أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، فهو مرسل. ثم ذكره الهيثمي بلفظ آخر عن ابن مسعود، وقال: رواه الطبراني في "الأوسط"، وإسناده حسن. وثامن من حديث الأشعث بن قيس عند الطبراني في "الأوسط" فيما ذكره الهيثمي في "المجمع" ٨/ ١٨٧، وقال: وفيه من لم أعرفه " .

وهذا من شأنه أن يعكِّر على من يحتجُّ بالحديث على العلو المكاني لله تعالى ، ويؤيِّد ما جاء في التَّأويل مِنْ أنَّ مَنْ في السَّماء هم الملائكة ، بدليل قوله : " يَرْحَمْكُمْ أَهْلُ السَّمَاءِ " ، وأهل السَّماء هم الملائكة ... وهم رحمة لأهل الأرض ، يأمُرُهم الله تعالى أن يستغفروا للمؤمنين، قال تعالى: **﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذابَ الْجَحِيمِ﴾**﴿غافر:٧﴾ ، وقال : **﴿تكادُ السَّماواتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَلا إِنَّ اللهَّ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾**﴿الشورى:٥﴾ ، كما أنَّ منهم من هو موكَّلٌ بقطر السَّماء ، والرِّزق ، والحفظ ...

**ثامِناً :** قَالَ أَحْمَدُ : حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي، إِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ، ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ، ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا، تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا، تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَمَنْ جَاءَنِي يَمْشِي جِئْتُهُ هَرْوَلَةً " . أخرجه أحمد في المسند (١٢/ ٣٨٥ برقم ٧٤٢٢) ، قال الأرنؤوط : " إسناده صحيح على شرط الشيخين. أبو معاوية: هو محمَّد بن خازم الضرير، وابن نمير: هو عبد الله، والأعمش: هو سليمان بن مهران، وأبو صالح: هو ذكوان السمّان. وأخرجه الترمذي (٣٦٠٣) من طريق ابن نمير وأبي معاوية، بهذا الإسناد. وقال: حسن صحيح. وأخرجه مسلم (٢٦٧٥) (٢) و (٢١) ، وابن ماجه (٣٨٢٢) ، والنسائي في "الكبرى" (٧٧٣٠) ، وابن خزيمة في "التوحيد" ١/ ١٥ من طريق

أبي معاوية وحده، به. وليس عند ابن خزيمة: "وإن اقترب إلي شبرا ... " إلى آخر الحديث. وأخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" ١/ ١٦، والبيهقي في "الأسماء والصفات" ص ٢٨٤ من طريق عبد الله بن نمير وحده، به. وليس عند ابن خزيمة أيضا: "وإن اقترب.." إلى آخر الحديث. وأخرجه البخاري (٧٤٠٥) ، والبغوي (١٢٥١) من طريق حفص بن غياث، ومسلم (٢٦٧٥) (٢) ، وابن حبان (٨١١) من طريق جرير، وأبو نعيم في "الحلية" ٩/ ٢٦-٢٧ من طريق سفيان الثوري، ثلاثتهم عن الأعمش، به. وأخرجه البخاري (٧٥٠٥) ، والخطيب في "تاريخ بغداد" ٧/ ١٠٩ من طريق الأعرج، عن أبي هريرة مختصرا بقوله: "قال الله: أنا عند ظن عبدي بي"، وزاد الخطيب: "وأنا معه حيث يذكرني". وأخرجه مسلم (٢٦٧٥) (٣) ، والبغوي (١٢٥٢) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن همام، عن أبي هريرة، قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إن الله قال: إذا تلقاني عبدي بشبر تلقيته بذراع، وإذا تلقاني بذراع، تلقيته بباع، وإذا تلقاني بباع، جئته أتيته بأسرع". وزاد البغوي في أوله: "أنا عند ظن عبدي بي"، وهذه الزيادة من هذه الطريق ستأتي برقم (٨١٧٨) . وأخرجه أبو يعلى (٦٦٠١) من طريق سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة من قوله: "إذا اقترب إلي شبرا ... " إلى آخر الحديث. قوله عز وجل: "أنا مع عبدي حين يذكرني"، قال النووي في "شرح مسلم" ١٧/ ٢: أي: معه بالرحمة والتوفيق والهداية والرعاية. وقوله: "فإن ذكرني في نفسه، ذكرته في نفسي"، قال المازري: النفس تطلق في اللغة على معان: منها الدم، ومنها نفس الحيوان، وهما مستحيلان في حق الله تعالى، ومنها الذات، والله تعالى له ذات حقيقة، وهو المراد بقوله تعالى: (في نفسي) ، ومنها الغيب، وهو أحد الأقوال في قوله تعالى: (تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك) ﴿المائدة: ١١٦﴾ ، أي: ما في غيبي، فيجوز أن يكون أيضا مراد الحديث، أي: إذا ذكرني خاليا أثابه الله وجازاه عما عمل بها لا يطلع عليه أحد.

وقوله: "وإن اقترب إلي شبرا ... " إلى آخر الحديث، قال النووي: هذا الحديث من أحاديث الصفات، ويستحيل إرادة ظاهره، ومعناه: من تقرب إلي بطاعتي، تقربت إليه برحمتي والتوفيق والإعانة، وإن زاد زدت، فإن أتاني يمشي وأسرع في طاعتي، أتيته هرولة، أي: صببت عليه الرحمة وسبقته بها ولم أحوجه إلى المشي الكثير في الوصول إلى المقصود، والمراد: أن جزاءه يكون تضعيفه على حسب تقربه " .

وظاهرُ الحديث يُشير إلى أنَّ الرَّبَّ تعالى يتقرَّب إلى العبد بالمسافة ... والحمْل على ظاهر المعنى ينسف عقيدة من صرَّحوا بالعلوِّ المكانيِّ لله تعالى ، وأنَّه في السَّماء ، والعياذ بالله ...

فلا يجوز البتّة أن يُراد بالقُرب هنا قُرب المسافة ، فالله تعالى منزَّهٌ عن المكان والجهة ... ولذلك ذهب علماء

الأمَّة إلى تأويل ما جاء في الحديث بما ينسجم مع القواطع العقديَّة وقواعد اللغة العربية ...

قال الإمام أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدَّينوري (٢٧٦هـ) : " إِنَّ هَذَا تَمْثِيلٌ وَتَشْبِيهٌ، وَإِنَّمَا أَرَادَ: مَنْ أَتَانِي مُسْرِعًا بِالطَّاعَةِ، أَتَيْتُهُ بِالثَّوَابِ أَسْرَعَ مِنْ إِتْيَانِهِ، فَكَنَّى عَنْ ذَلِكَ بِالْمَشْيِ وَبِالْهَرْوَلَةِ.

كَمَا يُقَالُ فُلَانٌ مُوضِعٌ فِي الضَّلَالِ -وَالْإِيضَاعُ: سَيْرٌ سَرِيعٌ- لَا يُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَسِيرُ ذَلِكَ السَّيْرَ، وَإِنَّمَا يُرَادُ أَنَّهُ يُسْرِعُ إِلَى الضَّلَالِ، فَكَنَّى بِالْوَضْعِ عَنِ الْإِسْرَاعِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ﴾ ﴿الحج:٥١﴾ ، وَالسَّعْيُ: الْإِسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ، وَلَيْسَ يُرَادُ أَنَّهُمْ مَشَوْا دَائِمًا، وَإِنَّمَا يُرَادُ: أَنَّهُمْ أَسْرَعُوا بِنِيَّاتِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ، وَالله أعلم" . انظر : تأويل مختلف الحديث (ص٣٢٧) .

وقال الإمام أبو الفضل زين الدِّين عبد الرَّحِيْم العراقي (٨٠٦هـ) في شرحه لرواية : " إِنَّ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ إِذَا تَلَقَّانِي عَبْدِي بِشِبْرٍ تَلَقَّيْته بِذِرَاعٍ وَإِذَا تَلَقَّانِي بِذِرَاعٍ: تَلَقَّيْته بِبَاعٍ وَإِذَا تَلَقَّانِي بِبَاعٍ أَتَيْته بِأَسْرَعَ " : " فِيهِ فَوَائِدُ: قَالَ الْخَطَّابِيُّ هَذَا مَثَلٌ وَمَعْنَاهُ حُسْنُ الْقَبُولِ وَمُضَاعَفَةِ الثَّوَابِ عَلَى قَدْرِ الْعَمَلِ الَّذِي يَتَقَرَّبُ بِهِ الْعَبْدُ إِلَى رَبِّهِ حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ مُمَثَّلًا بِفِعْلِ مَنْ أَقْبَلَ نَحْوَ صَاحِبِهِ قَدْرَ شِبْرٍ فَاسْتَقْبَلَهُ صَاحِبُهُ ذِرَاعًا وَكَمَنْ مَشَى إِلَيْهِ فَهَرْوَلَ إِلَيْهِ صَاحِبُهُ قَبُولًا لَهُ وَزِيَادَةً فِي إِكْرَامِهِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَاهُ التَّوْفِيقَ لَهُ وَالتَّيْسِيرَ لِلْعَمَلِ الَّذِي يُقَرِّبُهُ مِنْهُ وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ قِيلَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا أَيْ بِالْقَصْدِ وَالنِّيَّةِ قَرَّبْته تَوْفِيقًا وَتَيْسِيرًا ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِالْعَزْمِ وَالِاجْتِهَادِ ذِرَاعًا قَرَّبْته بِالْهِدَايَةِ وَالرِّعَايَةِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي مُعْرِضًا عَمَّنْ سِوَايَ مُقْبِلًا إِلَيَّ أَدْنَيْتُهُ وَحُلْت بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّ قَاطِعٍ وَسَبَقَتْ بِهِ كُلَّ صَانِعٍ، وَهُوَ مَعْنَى الْهَرْوَلَةِ وَقَالَ النَّوَوِيُّ هَذَا مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَيَسْتَحِيلُ إِرَادَةُ ظَاهِرِهِ وَمَعْنَاهُ مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِطَاعَتِي تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بِرَحْمَتِي وَالتَّوْفِيقِ وَالْإِعَانَةِ، وَإِنْ زَادَ زِدْت، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي وَأَسْرَعَ فِي طَاعَتِي أَتَيْته هَرْوَلَةً أَيْ صَبَبْتُ عَلَيْهِ الرَّحْمَةَ وَسَبَقْته بِهَا، وَلَمْ أُحْوِجْهُ إِلَى الْمَشْيِ الْكَثِيرِ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْمَقْصُودِ، وَالْمُرَادُ أَنَّ جَزَاءَهُ يَكُونُ تَضْعِيفُهُ عَلَى حَسَبِ تَقَرُّبِهِ.

(الثَّانِيَةُ) قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ فَإِنْ قِيلَ مُقْتَضَى ظَاهِرِ هَذَا الْخِطَابِ أَنَّ مَنْ عَمِلَ حَسَنَةً جُوزِيَ بِمِثْلِهَا فَإِنَّ الذِّرَاعَ شِبْرَانِ وَالْبَاعَ ذِرَاعَانِ، وَفِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ أَقَلَّ مَا يُجَازَى عَلَى الْحَسَنَةِ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ لَا تُحْصَى فَكَيْفَ بِوَجْهِ الْجَمْعِ (قُلْتُ) : هَذَا الْحَدِيثُ مَا سِيقَ لِبَيَانِ مِقْدَارِ الْأُجُورِ وَعَدَدِ تَضَاعِيفِهَا ، وَإِنَّمَا سِيقَ لِتَحْقِيقِ أَنَّ اللهَّ لَا يُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ قَلِيلًا كَانَ، أَوْ كَثِيرًا وَأَنَّ اللهَّ تَعَالَى يُسْرِعُ إِلَى قَبُولِهِ وَإِلَى مُضَاعَفَةِ الثَّوَابِ عَلَيْهِ إِسْرَاعَ مَنْ جِيءَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فَبَادَرَ لِأَخْذِهِ وَتَبَشْبَشَ لَهُ بَشْبَشَةَ مَنْ سُرَّ بِهِ وَوَقَعَ مِنْهُ الْمَوْقِعَ أَلَا تَرَى قَوْلَهُ، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْته

هَرْوَلَةً، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ أَسْرَعْتُ إلَيْهِ وَلَا تَتَقَدَّرُ الْهَرْوَلَةُ وَالْإِسْرَاعُ بِضِعْفَيْ الْمَشْيِ" . انظر : طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) (٨/ ٢٣٥-٢٣٦) .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) : " وَالْقَوْلُ فِي مَعْنَاهُ كَمَا تَقَدَّمَ قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي مِثْلِ مُضَاعَفَةِ الثَّوَابِ يَقْبَلُ مَنْ أَقْبَلَ نَحْوَ آخِرِ قَدْرِ شِبْرٍ فَاسْتَقْبَلَهُ بِقَدْرِ ذِرَاعٍ قَالَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ التَّوْفِيقُ لَهُ بِالْعَمَلِ الَّذِي يُقَرِّبُهُ مِنْهُ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ لَمَّا قَامَتِ الْبَرَاهِينُ عَلَى اسْتِحَالَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فِي حَقِّ اللهَّ تَعَالَى وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِطَاعَةٍ قَلِيلَةٍ جَازَيْتُهُ بِثَوَابٍ كَثِيرٍ وَكُلَّمَا زَادَ فِي الطَّاعَةِ أَزِيدُ فِي الثَّوَابِ وَإِنْ كَانَتْ كَيْفِيَّةُ إِتْيَانِهِ بِالطَّاعَةِ بِطَرِيقِ التَّأَنِّي يَكُونُ كَيْفِيَّةُ إِتْيَانِي بِالثَّوَابِ بِطَرِيقِ الْإِسْرَاعِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الثَّوَابَ رَاجِحٌ عَلَى الْعَمَلِ بِطَرِيقِ الْكَيْفِ وَالْكَمِّ وَلَفْظُ الْقُرْبِ وَالْهَرْوَلَةِ مَجَازٌ عَلَى سَبِيلِ الْمُشَاكَلَةِ أَوِ الِاسْتِعَارَةِ أَوْ إِرَادَةِ لَوَازِمِهَا" . انظر : فتح الباري (١٣/ ٥١٤) ...

ومن المعلوم أنَّ المتسلِّفة لم يحملوا ما جاء في الأحاديث السَّابقة جميعاً على ظاهر معناها بل ذهبوا إلى تأويلها ... لأنَّ الحمْل على ظاهر المعنى يهدم معتقدهم بالعلوِّ المكانيِّ له تعالى ...

**والحَمْدُ لله ربِّ العَالَمِيْن**

# فِهْرِسُ المَوْضُوْعَات